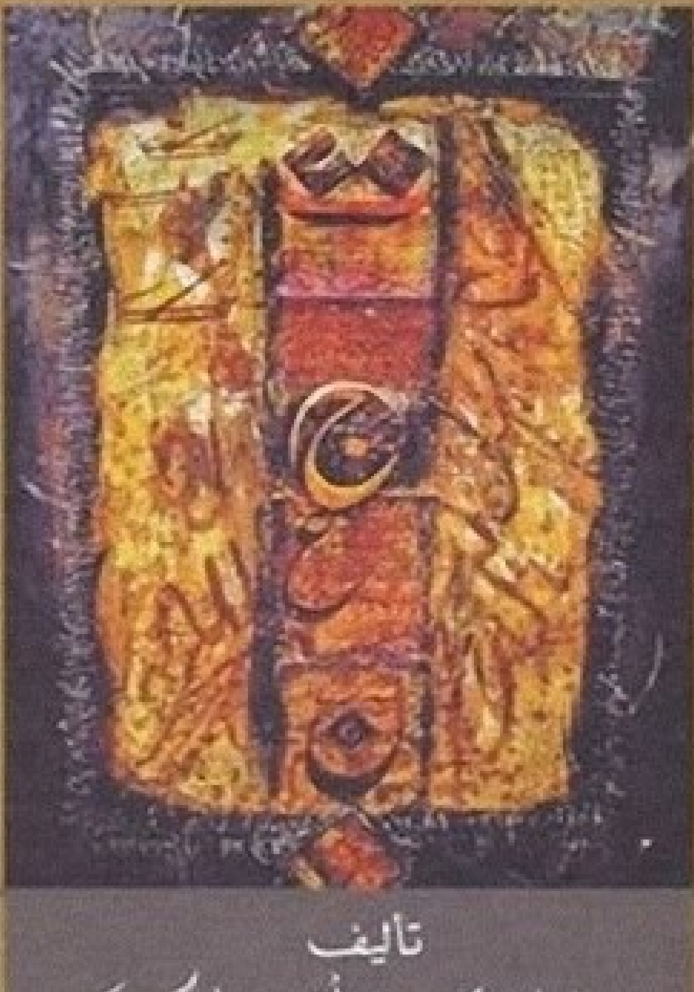
التحفة السنية

على متن الآجرومية في علم العربية



تأليف

سليمان بن محمد بن أحمد الكندي

دراسة وتحقيق: حمود بن عامر بن ناصر الصوافي

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

التُّحْفَةُ السَّنِيَّةُ

عَلَى مَتْنِ الآجُرُّومِيَّةِ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ

الطَّبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

سلطنة عُمان - ص.ب.: ٦٦٨ مسقط، الرمز البريدي: ١٠٠
هاتف: ٢٤٦٤١٣٠٠ / ٢٤٦٤١٣٢٥، فاكس: ٢٤٦٤١٣٣١
البريد الإلكتروني: info@mhc.gov.om
موقع الوزارة على الإنترنت: www.mhc.gov.om

سلطنة عُمان
وزارة التُّراثِ والثقافة

التحفة السَّنِيَّة

على متنِ الآجرومية في علمِ العربيَّة

تأليف
سليمان بن محمد بن أحمد الكندي

دراسة وتحقيق:
حمود بن عامر بن ناصر الصوافي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

القلم يعجز عن الشكر، واللسان يحصر عن الثناء لمن بذل الوسع واستفرغ الجهد لإتمام هذا العمل المبارك ـ بإذن الله ـ؛ إنه ما لبث أن ضحّى بوقته وترك شغله وجده لتصحيح معلومة وتصويب قاعدة وتعديل خطة فكان النتاج وافراً فيما نحسب لتوفر سبل نجاح العمل من إخلاص ظاهر وتواضع جم واحترام كبير؛ واجتهاد كثير فبارك الله لمشرف البحث الأستاذ الدكتور: غالب بن فاضل المطلبي على ما قدَّم وأبدع وأجمل وأخلص ووفق لكل خير ومعروف.

ولا يفوتني كذلك أن أشكر الأستاذ الدكتور سعيد الزبيدي، الذي بثَّ فينا روح العطاء من خلال توجيهاته ونصائحه، وأتحفنا بدرر من علمه ومعارفه، وتقديري وشكري كذلك للجنة المناقشة المكوَّنة من: (الأستاذ الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، والأستاذ المشارك: أحمد عبد المنعم حالو، والأستاذ المساعد: مصطفى عدنان محمد) الذين قرأوا الرسالة ودقَّقوا فيها وفتَّشوا عن معانيها فكانت تنبيهاتهم طيِّبة وملاحظاتهم قيِّمة، كما أشكر جامعة نزوى التي حضنت طلاب الدراسات العليا، وسعت

في توفير أجواء الدراســة لهم، وأشــكر وزارة التراث والثقافة الموقرة على مبادرتها الطيبــة وجهدها العالي في إخراج هذا المخطــوط ليرى النور بعد ما عاش ردحاً من الزمن في غيابات الجب. ولا أنســى أن أشكر كل الأخوة والأســاتذة الكرام الذين أمدُّوني بما أحتاج من كتب وتوضيحات وتشجيع وإرشادات ومراجعات.

المحقق

الرموز المستعملة في التحقيق

ت: توفي.

حج: طبعة حجرية.

ج: الجزء.

الشارح أو الكندي: هو سليمان بن محمد، شارح الآجرومية.

ص: صفحة.

ط: الطبعة.

ق: القرن.

مخ: مخطوط.

مط: مطبوع.

م: ميلادي.

المصنف أو ابن آجروم، هو محمد الصنهاجي صاحب متن الآجرومية.

هـ: هجري.

﴿﴾: علامة تنصيص للقرآن.

«»: علامة تنصيص للحديث.

«»: علامة للنص المنقول.

(): استعملته في الدراسة لتمييز كلام الكندي عن غيره، واستعملته في التحقيق لتمييز صفحات المخطوط.

[ ] زيادة أضفتها إلى النص.

...: كلام محذوف لعدم الحاجة إليه.

د. ط: من غير طبعة.

د.ت: من غير تاريخ.

الباب الأول

دراسة الكتاب

مقـــدمـــة

بســـم الله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، وفهَّمه ما لم يفهم، نحمده بما له أهل من الحمد ونثني عليه ثناء عطراً، ونشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شـــريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، ونصلي ونسلم على خير الأنام ومفتاح الظلام سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه الكرام.

أمـــا بعد: فكما هـــو معلوم بداهة أن الإنســـان مديني بطبعـــه، مولع بحب السلف، لا يســـتطيع أن يعيش بعيداً عن ماضيه التليد وثراثه القديم، فكان من أجل ذلك أن دأب منذ القدم في التفتيش عما قاله السلف بتمثله والنظر فيه نظر المحب، ومحاولة فهم ما سُـــطر فيه من مواقف وآثار وحكم، ونحن لسنا بدعاً عنهم فحاجتنا كحاجتهم وعقولنا كعقولهم فلا بد من وضع جســـور ووســـائط تكون مدداً لنا، وعوناً للتواصل مع أولئك الأسلاف لننطلق إلى عالم المستقبل.

والمســـتقبل حين ينطلق من الماضي لا ريب أنـــه يبحر بجدارة، ويقطع المســـافات بســـرعة؛ لأنه يبدأ مما انتهى غيره منه؛ لذلك قيل: لا يســـتطيع الإنســـان أن يضمن العيش ســـنوات طويلـــة يصحح ما يعتريـــه من نقائص ومشكلات؛ فأخذه خلاصة السلف يجعله أكثر تطوراً وأعمق خبرة.

ومن المعلوم أن مســـيرة الحضارة دائماً ما تنطلق إلـــى الأمام فأصبح وضع جسور التعاون والتآلف من خلال علاقة حميمة مع ماضينا أمراً لا بد منه.

فمعرفــة الماضي، ومحاولة التفتيــش عنه، والاســتفادة منه لهو مطلب حضاري وديني يدعو إليه العقل الناضج والدين الحق؛ فمن هذه المنطلقات وغيرها كان لزاماً على الأمــة أن تنظر في موروثها الحضــاري، وإنجازاتها الماضية، ومؤلفاتها القديمة لتبني عليها مســتقبلها الزاهر، وطريقها الواعد، وربما كان تحقيق المخطوطات، ودراستها، ونقلها من ماضيها العتيق المليء بمخلفاته من أثر التقادم، وتباعد الأزمان، وتمايــز طرق التفكير إلى حاضر مشــع يبعث الحياة في ذلك الموروث، ويقرب الحقائق والأفكار، ويعرضها في ثوب قشيب، فلا شك أن الاستفادة سوف تعم، والخير سوف يكثر.

فتحقيق المخطوطات، ونقلها، وبعثها مــن جديد، وبثّ النور فيها لا ريب أنه عمل جاد يثاب فاعله، وربما كانت الخيرية مضاعفة حين تكثر المخطوطات المغطاة بالتــراب والغبار فــي بلد لم يكتب بعــد له أن ينقــيَ ويصفيَ تلك الأرفف؛ فتكون الحاجة ماسة والأمر ملحاً للعمل في هذا المجال.

ومن هنا شــرعت في تحقيق مخطوط عالمنا الكندي ســليمان بن محمد آملاً أن أفيد وأســتفيد؛ ليكون الهدف الذي أســعى إليه محموداً، ولا سيما أن هذه البرهــة التي عاش فيها الكندي شــهدت مؤلفات جمة، وأســفاراً متنوعة في مختلف العلوم والفنون، ويا لأســف الزمان أن يبقى قسم كبير منها رهين الأرفف لم يكتب له الظهور، وفي ذلك يقول صاحب كتاب **الجهود النحوية في عُمان**: «إن قسماً كبيراً من مؤلفات العُمانيين في الحقبة من (١٢٨٧ - ١٣٩٧هـ) بقي مخطوطاً في المكتبات، ويحتاج إلى من ينفض الغبار المتراكم عنه، ويقدم الصورة الجلية لهذه المؤلفات في فترة الأخصب في وفرة النتاج اللغوي»[(١)].

(١) **الجهود النحوية في عُمان** من ١٢٨٧ إلى ١٣٩٧هـ: الذهلي؛ حمد بن ســالم بن ســيف، الانتشار العربي ـ بيروت، ط ١؛ ٢٠٠٩م، ص ١٧.

فهذه الحقبة التي عاشها الكندي شهدت وفرة في النتاج اللغوي تمثلت في حركة التأليف الكبيرة، واختيار الباحث مخطوطاً من هذه الحقبة ينقل فيه لقراء النتاج اللغوي في عُمان بوجه خاص بعض مزايا هذه الحقبة، وإنجازاتها على الساحة العُمانية والعالمية، فأسأل الله أن يوفقني في دراسة المخطوط وتحقيقه.

مسوغات اختيار تحقيق هذا الكتاب:

١) شهرة الآجرومية وتداولها في المشرق والمغرب، وذكر الشارح أنه ينحى في الشرح منحى مختلفاً عما ألفه من شروح فيقول: «غير أنّي اقتصرتُ فيهِ علَى الإيجازِ عنِ الإطنابِ، وغالباً علَى إظهارِ المعانِي عنِ الإعرابِ»[(١)] وأزعم أن واحداً من أسباب هذا الاتجاه إنما هو محاولة الاهتمام بالمعنى بعيداً عن نمط القواعد الجافة المطردة فضلاً من أن المؤلف أراد أن يأتي بما ييسر الأمر على طالب النحو، وهي نزعة تيسيرية مبكرة عند من تناول النحو من العُمانيين.

٢) ما زالت كتب التراث العُمانية قيد الأرفف تنتظر من يحسن إليها ليزيل عنها الغبار ويخرجها إلى عالم الوجود فعسى أن يكون هذا البحث خطوة طيبة لإخراج ما خفي والاطلاع على ما جهل.

٣) ارتباط المخطوط بموضوع تخصصي فلعلّني أستطيع أن أفيد فيه أكثر من غيره وكذلك لأن الرسائل الجامعية التي تكون تحت مسمى (دراسة وتحقيق) **أقرب إلى النشر** ولا سيما إذا ما تبنتها وزارة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة.

---

(١) **التحفة السنية على متن الآجرومية**: الكندي؛ سليمان بن محمد الكندي، (مخ) ص ٢.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تعد إضافة إلى المكتبة العُمانية والعربية والإسلامية ومجالاً لإظهار بعض مكنونات التراث العُماني في مجال اللغة.

صعوبات الدراسة:

لا بد لأي عمل أكاديمي ناجح أن يواجه صعوبات تحفظ ذلك النجاح، ومن هنا فقد اكتسبت هذه الدراسة صعوبات متعددة، وبفضل من الله ونعمه فقد وفقني الله على تجاوزها؛ ومن هذه الصعوبات:

ـ أنني لم أجد للمخطوط إلا نسخة واحدة، ومن هنا واجهت شيئاً من الصعوبة في طائفة الكلمات التي ظهر لي أنها مبتورة أو أن ناسخ المخطوط قد سها في أثناء كتابتها فحاولت جاهداً أن أصلح من أمر هذا النقص.

ـ أن المؤلف في الغالب لا يسند الأقوال إلى قائليها فواجهت بسبب ذلك صعوبة في تقصي هذه الأقوال ونسبتها فضلاً عن أن تخريج المسائل التي وردت في الكتاب ومحاولة تتبع الخلاف بين العلماء يتطلب جهداً كبيراً وعملاً شاقّاً.

ـ أن المؤلف لا يشير إلى مصادره أو مراجعه مما جعلني أجد في الرجوع إلى المصادر الأصلية، محاولاً سدّ هذه الثغرة في التحقيق.

خطة البحث: قسمت البحث على بابين رئيسين:

فالباب الأول يعنى بدراسة الكتاب، وقد حوى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

عني الفصل الأول بالتعريف بالآجرومية ومصنفها وشارحها، وقد حوى مبحثين: المبحث الأول: التعريف بالآجروميــة ومصنفها، والمبحث الثاني: التعريف بالشارح.

وعني الفصل الثاني؛ بمنهج الكندي في الكتاب، وقد شمل هذا الفصل مقدمة، وعشرة مباحث؛ المبحث الأول: منهجه في الشرح، المبحث الثاني: شــواهده، المبحث الثالث: موقفه مــن القياس والتعليــل، المبحث الرابع: مصطلحاته، المبحث الخامس: ترجيحاته ومذهبه النحوي، المبحث السادس: موافقاتــه، ومخالفاته، المبحث الســابع: لغتــه، المبحث الثامــن: انتقاداته واستدراكاته وبعض الملاحظات عليه، المبحث التاسع: تعبيرات غير مقبولة وأخطاء إملائية، المبحث العاشر: المصادر التي اعتمدها في شرحه.

وعني الفصل الثالث: بوصــف المخطوط، وقد حوى خمســة مباحث: المبحث الأول: عنوانه، المبحث الثاني: نسبته إلى صاحبه، المبحث الثالث: سبب تأليفه، المبحث الرابع: بيان نسخه، المبحث الخامس: وصفه.

وقد أوجزت نتائج الدراسة في الخاتمة لخَّصت فيها ما توصلت إليه.

أما الباب الثاني فشمل تحقيق الكتاب، وقد كان عملي فيه ما يأتي :

- طباعة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة.
- وضع علامات الترقيم في النص.
- ضبط أواخر الكلمات بالشكل.
- الموازنة بين عبارات النص ومقابلتها في المراجع إن وجدت.
- إضافة عنوانات جديدة إلى النص الأصلي أو تعديلات موضوعة ما بين معكوفتين [ ] لعموم الفائدة والنفع.

- تخريج الآيــات القرآنيــة، والأحاديــث النبوية الشــريفة من كتب الصحاح المعروفة.
- تخريج الشواهد الشعرية والنثرية من كتب النحو المشهورة ودواوين الشعر أو الأدب، ووزنها ونسبتها إلى قائليها.
- إعراب الشواهد الشعرية التي وردت في النص اعتماداً على إعراب محيي الدين عبد الحميد في كتابه «منحة الجليل» في أغلب الأحيان.
- أقللت من ذكر عدد المصادر التي أوردت الشواهد الشعرية أو النثرية التي ذكرها الشارح في شرحه في الدراسة واقتصرت على المصادر التي يحتمل أنه نقل منها، في حين أســهبت فــي ذكر المصادر في التحقيق درءًا للتكرار.
- التأكد من الآراء المنسوبة، بالرجوع إلى كتبهم الأصلية.
- تخريج القضايا الخلافية التي وردت مبهمة في النص وتوضيحها.
- وضع ترجمة موجزة للشخصيات التي وردت في النص.
- التعليق على المسائل التي وردت في المتن.
- توضيح معاني الألفاظ التي قد تشكل ـ في ظني ـ على القارئ.
- تصحيح الأخطاء التي وردت سهواً أو خطأً في النص.
- توثيق المادة العلمية في الهامش.
- الاعتماد على طبعة واحدة قدر الإمكان.
- وضع ملاحق من المخطوط مصورة.
- إعداد فهــارس للآيات الــواردة في الكتــاب، والأحاديــث النبوية والأبيات الشعرية والنثرية، والأعلام والأماكن، والمصادر والمراجع، وموضوعات الكتاب.

وقد حاولت في هذا البحث جاهداً أن أسير على الخطى التي ذكرتها في هذه المقدمة فما كان من صواب فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

الفصل الأول

التعريف بالآجرومية
ومصنفها وشارحها

المبحث الأول التعريف بالآجرومية ومصنفها

أولاً: المصنف؛ ابن آجروم:

هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي؛ أبو عبد الله النحوي المشهور بابن آجروم بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة، ومعناه بلغة البربر: «الفقير الصوفي»، صاحب المقدمة المشهورة بالآجرومية، من أهل فاس، نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها وصفه شراح الآجرومية.... بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته، ولد سنة ٦٧٢، وتوفي (٧٢٣هـ)[١].

(١) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٨/١، ٢٣٩، وينظر: **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**: الشربيني محمد بن أحمد بن الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، تحقيق: سيد بن شلتوت الشافعي، دار المنهاج، ط ١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ٥٢، **حاشية الآجرومية**: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، (ت ١٣١٢هـ)، ط ٤؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ٥، **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية**: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص ٧، **التقريرات البهية على متن الآجرومية**، البيتي السقاف؛ محمد رشاد بن أحمد بن عبد الرحمٰن، دار المنهاج، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٥، **الدروس النحوية في شرح المقدمة الآجرومية لأبي عبد الله بن آجروم**: عبد العزيز بن فيصل آل مبارك، وآخرون، دار ابن حزم، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٧، **إيضاح المقدمة الآجرومية**: الأسمري؛ صالح بن محمد بن حسن، دار الصميعي، ط ٢؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٦ - ٩، **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية**: الحفظي؛ حسن بن =

ثانياً: الآجرومية:

لم يسم المصنف كتابه باسم؛ وإنما سمي به فقيل: الآجرومية، أو الجرومية، وربما قيل: مقدمة ابن آجروم، أو المقدمة الآجرومية، وسميت بالمقدمة؛ لأنها توصل المشتغل بها إلى المطولات من كتب النحو والإعراب[١]، وبعضهم يسميها خلاصة[٢].

وقد ذكر **الشربيني** أنها كانت أحسن مختصر في علم العربية صُنف، وأجمع موضوع على مقدار حجمها أُلف»[٣].

وقد ذكر **السيوطي** أن المقدمة الآجرومية تدل على أن ابن آجروم كوفي النزعة؛ فذهب إلى أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبَّر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: «الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب؛ وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم وأنكره البصريون»[٤].

وقد اشتهرت الآجرومية، وتداولها الناس وما زال العلماء يقدمون عليها شرحاً وتحريراً ودراسة إلى يومنا هذا؛ وفي ذلك يقول الحفظي:

= محمد، مكتبة الرشد، ط ٢؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٧، **شرح الآجرومية في علم العربية**: السنهوري؛ عبدالله بن علي نور الدين (ت ٨٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: محمد خليل عبدالعزيز (رسالة ماجستير)، دار السلام، ط ٢؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ١/١١ – ١٨، **الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية**: علوش؛ أبو بكر ماهر بن عبدالوهاب، منتدى دار الإيمان، ص ٦ – ١٠.

(١) **إيضاح المقدمة الآجرومية**، ص ٩ – ١٢.

(٢) **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية**، ص ٨.

(٣) **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**، ص ٥٢.

(٤) **بغية الوعاة**، ١/١٣٩، ٢٣٨.

«هذه المقدمة لِوجازتها ووفائهــا بكثير من قواعد النحو لا تزال تلقى العناية والشرح في دروس خاصة وعامة حتى عصرنا الحاضر»[(١)].

وقال محقق كتاب (شرح الآجرومية للســنهوري): «إن إيجاز الآجرومية قد أكسبها الإقبال عليها من المحيط إلى الفرات فاستغنى بها المبتدئ؛ وبدأ منها المجتهد»[(٢)].

ويعلق محقق كتاب نور الســجية على ذلك أيضــاً بقوله: «قد لبس هذا المتن المختصر حلة القبول في مشــارق الأرض ومغاربها حتى إن الطالب إذا أراد الابتــداء لا يوصيه أهل المعرفة إلا بهــذا الكتاب، ولذلك تكاثرت شروحه، وتعددت متمماته وحواشــيه ومناظمه وحظي بالعناية الفائقة حديثاً وقديماً»[(٣)].

المحتوى العام للآجرومية:

بدأ المصنف بالكلام، عرَّفه ثم قســمه إلى ثلاثة أقسام، ثم ذكر علامات كل قســم، ثم ذكر باباً للإعراب، عرَّفه وذكر ألقابه، ثم وضع باباً لعلاماته، ثم عقد فصلاً قسَّم فيه المعربات على قسمين، قسم يعرب بالحركات وآخر يعرب بالحروف، ثم فصَّل القول في ذلك على ضوء ما ذكره في باب معرفة علامات الإعراب، وبعدها عقد باباً للأفعال، ذكر فيه أقسام الفعل وعلامات كل قســم، ثم ذكر نواصبه وجوازمه، ثم عقد باباً لمرفوعات الأسماء، ذكرها فيه مجملة ثم فصَّل القــول فيها على نحو ما رتبها، وذكــر في المرفوعات

(١) الأقوال الوفية في شرح الآجرومية، ص٩.
(٢) شرح الآجرومية: السنهوري، ص٣.
(٣) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، ص١٠، ١١.

التوابعَ ؛ وهي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، فأتى عليها تفصيلاً، وبعد ذلك عقد باباً لمنصوبات الأسماء، ذكرها فيه مجملة ثم فصَّل القول فيها على نحو ما رتبها، ثم عقد باباً لمخفوضات الأسماء ختم فيه مقدمته، قسمها إلى ثلاثة أقسام وفصل القول فيها، وقد التزم بأمرين أساسيين فيها، الأول: الاختصار، والثاني: كونها لغرض تعليمي، ولا ريب أنه وفى بهما، ولا يخفى ذلك على الناظر في مقدمته، فإنه اختصر حتى أخلَّ في جوانب !! وبَسَّطَ حتى أوجر المعاني في العقول، ومقدمته مشهورة، استفاد منها الكثيرون لما تحويه من بساطة وسهولة(١).

شروح الآجرومية التي وقفت عليها:

قد أوسع هذا المختصر شرحاً بسبب من انتشاره عند طالبي النحو وعلَّل ماهر **علوش ذلك بأنه**: «لما كان هذا السفر صغير الحجم عظيم الفائدة لا يستغني عنه الطالب المبتدئ في هذا الفن تصدَّر أهلُ العلم في كل وقت لشرحه وتقريبه إلى الطلبة، فتوفر له من الشروح ما لم يتوفر لغيره»(٢).

وفي الحق أن شروحه كثيرة تجاوزت المئة، ودرءاً للتكرر وبُعداً عن الحشو، نكتفي جملة منها مما وقفت عليه؛ وهي ما يأتي:

شرح الآجرومية في علم العربية: عبد الله بن علي نور الدين السنهوري (ت٨٨٩هـ)، وقد درسه وحققه: محمد خليل عبد العزيز في (رسالة ماجستير)، نشرته دار السلام، وقد طبع الكتاب في ط ٢؛ عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م في جزأين، عدد صفحاته: ٨٧٠ صفحة.

---

(١) ينظر: **الدرر السنية**، ص ٣٧.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٠.

ويُعدُّ من أجمع الشروح لغزارة مادته وكثرة الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية والأقوال المأثورة فيه، وجمع السنهوري فيه آراء كثير من النحاة[١]، ونلاحظ في منهجه أنه مزج بين النحو والصرف في كتابه[٢]، وأنه دقَّق في آراء العلماء واهتم بإيراد العلل النحوية[٣].

متممة الآجرومية: محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب (ت ٩٥٤هـ)، هو شرح للآجرومية (مط)، تمم بعض النواقص في الآجرومية، وقد زاد فيها بعض الأبواب، كـ(باب الأسماء العاملة عمل الفعل، باب التنازع في العمل، باب التعجب، باب العدد، باب الوقف).

الفواكه الجنية على متممة الجرومية: عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، حققه الدكتور: عماد علوان حسين العبادي، ونشرته دار الصميعي، السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

يُعدُّ أيضاً شرحاً لمتممة الآجرومية للرعيني، وهو من الشروح الجيدة والمطولة؛ كان من عادة الفاكهي في شروحه الاهتمام بالحدود النحوية عند التعريف، ويبدو أن الكندي أخذ منه وتأثر به.

نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية: محمد بن أحمد بن الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، حققه: سيد بن شلتوت الشافعي، ونشرته: دار المنهاج، وط١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، في ٤٦٤ صفحة؛ أوضح الشربيني منهجه في مقدمة الشرح: «شرعت في شرح تقر به أعين الطالبين ويحصل به السرور للمبتدئين والمتوسطين راجين بذلك جزيل

---

(١) شرح الآجرومية: السنهوري، ص ٣١، ٣٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.

الثواب»[١]؛ أي: «إن الشارح وضع في ظنه حاجة المبتدئين والمتوسطين فجاء شرحه لغاية تيسيرية محددة، ويعلق محقق الكتاب بأن الشارح اعتنى بالمتن عناية فائقة قلَّ أن تلحظها في غيره أو تستفيدها من سواه فهو تارة يعترض على الماتن ويشير إلى ما هو أولى من التعبير، وتارة يشيد بعبارته ويوليها الأولوية، ونثر محاسنها على المسامع... ومن محاسن الشرح عناية بالأمثلة والقيام بإعرابها إعراباً كاملاً، وكذلك الشواهد القرآنية والأبيات الشعرية وطرَّز هذا الشرح بضوابط وتنبيهات وفوائد وتتمات هي من الأهمية بمكان ولا يستغني عنها طالب هذا الفن»[٢].

حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري، حج، د.ت، طبعت في١٢١ صفحة، عدَّ الشرح من الشروح المتوسطة، حاول المؤلف أن يقتبس كثيراً من شرح الأزهري مع مقابلات من شروح أخرى، يقول المؤلف في المقدمة موضحاً هذا الأمر: «فهذه عبارات شريفة، ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا الشيخ المدابغي على ذلك الكتاب، وضممت إليها ما تيسر من غيرها»[٣].

شرح العلّامة الكفراوي: الكفراوي (ت ١٢٠٢هـ)، ونشرته: دار الفكر، طبع عام ١٤٢١هـ/٢٠٠١م في ١٧١ صفحة مع حاشية الشيخ إسماعيل الآتي ذكرها.

الكفراوي اهتم بالإعراب كثيراً فأعرب كل ألفاظ الآجرومية، وشرح المتن شرحاً مبسطاً، وقد احتفظ بنص الآجرومية مع الشرح وُيعدُّ هذا

---

(١) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، ص ٥٢.
(٢) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، ص ١١.
(٣) حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري، حج، د.ت، طُبعت في١٢١ ص. ص ٣.

الشـــرح من مصادر شـــرح الكندي إذ تبعه في منهجه فـــي الاحتفاظ بنص الآجرومية.

الفتوحات القدوسية في شـــرح المقدمة الآجرومية: أبو العباس أحمد بن عجينة الحسني؛ (ت ١٢٢٤هـ) حققه: عبد السلام العمراني الخالدي، ونشرته: دار الكتب العلميـــة، في بيـــروت ـ لبنـــان، وط١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، يقع الكتاب في ٢٢١صفحة.

شرح متوسط لمتن الآجرومية مع زيادة بعض التنبيهات والإشارات.

حاشية الشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي المالكي (ت ١٢٢٦هـ).

شرح الشـــيخ إسماعيل متن الكفراوي شرحاً متوســـطاً، ونبَّه على بعض التنبيهات.

الكواكب الدرية شـــرح على متممة الآجرومية: محمد بن عبد الله الباري الأهدل (ت١٢٩٨هـ)، نشرته مؤسســـة الكتب الثقافية مع متممة الآجرومية للرعيني، وقد طبع كتاب المتممة مع شرحه وهو الكواكب الدرية في ط ١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م في جزأين، عدد الصفحات ٦٤٨ صفحة.

وقد شـــرح الأهدل كتاب «متممة الآجرومية» للرعيني، ودقق فيها وفي الآجرومية، فكان شـــرحاً غزيراً ممتعاً، ويُعدُّ من الشروح المهمة في توضيح معاني الآجرومية وفتح مغالقها.

المواهب الســـنية على الدرة البهية: محمد بن عبد الله بن حميد السالمي (ت١٣٣٢هـ)، حققه: خليفة بن يحيى بن ســـعيد الجابري، ونشـــرته: مكتبة الجيل الواعـــد، وط١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، قال فيه المحقق: «وهو كتاب نافع قصد به المبتدئ بســـبب وضوح عبارته وإيجاز معلوماته، وســـهولة ألفاظه،

ولكنه في المقابل لا يستغني عنه المنتهي لما فيه من الدقة والجزالة والاختيارات النحوية»[١]. طبع في ٢٠٧ صفحة.

حاشية الآجرومية: عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم، (ت ١٣٩٢هـ)، وط٤؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، طبع الكتاب في١٢٠ صفحة، وهو عبارة عن حاشية على متن الآجرومية قام المؤلف فيها بإعراب الأمثلة وتوضيح بعض التعريفات وزيادة بعض الفوائد.

التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية: محمد محيي الدين عبدالحميد (ت١٣٩٣هـ)، ونشرته: المكتبة العصرية، بيروت، عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، طبع الكتاب في ١٦٨ صفحة من الورق الصغير.

وضعه المؤلف لصغار الطلبة فكان واضحاً سهل الفهم؛ يقول في المقدمة: «هذا شرح واضح العبارة، ظاهر الإشارة، يانع الثمرة داني القطاف كثير الأسئلة والتمرينات، قصدت به الزلفى إلى الله تعالى بتيسير فهم المقدمة الآجرومية»[٢].

التقريرات البهية على متن الآجرومية، محمد رشاد بن أحمد بن عبدالرحمٰن البيتي السقاف، ونشرته: دار المنهاج، وط١؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، طبع في ٢٤٧صفحة.

التسهيلات النحوية شرح متن الآجرومية: عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن الأهدل، ونشرته: دار طيبة، وط١؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، طبع في ٢٣٢ صفحة.

---

(١) **المواهب السنية على الدرة البهية**: السالمي؛ محمد بن عبدالله بن حميد، تحقيق: خليفة بن يحيى بن سعيد الجابري، مكتبة الجيل الواعد، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص ٣.

(٢) **التحفة السنية**، محيي الدين، ص ٥.

عبارة عن شـــرح مختصر لمتن الآجرومية، قريب المأخذ سهل العبارة، اهتم بإعراب الأمثلة واشـــتمل على جملة من التطبيقات يقول في المقدمة: «هذا شرح لطيف على متن الآجرومية سهل المأخذ قريب المتناول لمن أراد معرفة لغة القرآن من أســهل طرقها وقد بذلت ما في وسعي حيث أوضحت بيانها وبيَّنت برهانها وكشــفت خفاءها وتقصيت شــرحها وقد جمعت بين الإيضاح والإيجاز بعبارات سهلة»[(١)].

شـــرح الآجرومية: محمد بن صالح بن عثيمين؛ ونشرته: أم القرى، عام: ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، وطبع في ٣٦٩ صفحة، هو شرح مختصر، وسهل ميسَّر؛ وهو عبارة عن دروس ومحاضرات على متن الآجرومية.

الــدروس النحوية فـــي شـــرح المقدمة الآجروميـــة: لعدة علمـــاء وهم: عبدالعزيز بن فيصل آل مبارك، وعبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، محمد بن صالح بن العثيمين، عبدالله بن عبدالرحمٰن الجبرين، ونشرته: دار ابن حزم، في القاهرة، وط١؛ عام: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

وقد طُبع في ٧٣٧ صفحة، والكتاب هو عبارة عن دروس وشـــروح في النحو على متن الآجرومية تم تجميعها.

إيضاح المقدمة الآجرومية: صالح بن محمد بن حسن الأسمري، ونشرته: دار الصميعي، وط٢؛ عام: ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، طبع في ٣١١ صفحة، يُعدُّ من الشروح التي حاولت تبسيط مادة الآجرومية.

شـــرح الآجرومية في علم العربيـــة: محمد عبدالمنعم خفاجي، نشـــرته:

---

(١) **التسهيلات النحوية شرح متن الآجرومية**: الأهدل؛ عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن شميلة، دار طيبة، ط ١؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٥.

مكتبة المعارف، بالرياض، وط١؛ ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، طبع في ١٦٠ صفحة، يمتاز بالسهولة واليسر والأمثلة السهلة المفهومة، يقول صاحبه في المقدمة: «فهذا شـرح جديد لكتاب الآجرومية وهو شـرح يسـير على أحدث قواعد التربية... ويمتاز بكثرة ما فيه من الشواهد والأمثلة والتطبيقات».

الأقوال الوفية في شـرح الآجرومية: حسن بن محمد الحفظي، ونشرته: مكتبة الرشد، وط٢؛ عام: ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، طبع الكتاب في ٤١٤ صفحة.

والشـرح عبارة عن دروس ألقاها **الحفظي** في إذاعة القـرآن في المملكة العربية السـعودية، ثم أضاف إليه إضافات، وقد اعتمد على الشـواهد القرآنية والحديثية والشـعرية والنثريـة، وحاول قدر الإمـكان أن يبتعد عـن الأمثلة المصنوعة حتى يتعود اللسان على النطق الصحيح، وقد توسع قليلاً في الشرح ولم يقتصر على الأبواب التي أوردها ابن آجروم بل زاد عليها تتميماً للفائدة[1].

الوافـي في شـرح وبيان معانـي متـن الآجرومية فـي علـم العربية: عبدالحميد بن خالد بن سـرحان أبو الريس، نشـرته: دار غـراس، وط١؛ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وهو كتاب متوسط الحجم، عدد صفحاته ٣٥١ صفحة، عبارة عن شـرح مبسـط لمتن الآجرومية، اعتمد المؤلف كثيراً على الآيات القرآنية وشـمل كذلك الأحاديث النبوية، والشـعر العربي الفصيح والأمثلة والتمارين المصنوعة من أجل تبسيط المادة وفهمها واستيعابها.

التحفة السـنية بشـرح المقدمة الآجرومية في سـؤال وجواب، ليوسف اللبان، ونشرته: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، عام: ٢٠٠٥م، وهو كتاب صغير لا يتجاوز عدد صفحاته سـبعين صفحة، موضوع على هيئة سـؤال وجواب على متن الآجرومية من أجل التسهيل على طلاب العلم.

(١) **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية**، ص ٥، ٦.

الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية، لأبي بكر ماهر بن عبدالوهاب علوش، طبع في ٨٨ صفحة، تحدَّث في الكتاب عن مصنف الآجرومية ومذهبه في النحو، وشروحها، ومنظوماتها، وأعاريبها، وطبعاتها، وما لها وما عليها، وتحدَّث عن موافقات ابن آجروم للكوفيين والبصريين، واختياراته فيما لم يوافق أحد البلدين وفي المآخذ على مقدمته.

شرح الآجرومية: أحمد زيني دحلان، ونشرته دار غراس في الكويت، وط١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، وهو شرح صغير، طبع الكتاب في ٩٩ صفحة، احتفظ الشارح فيه بنص الآجرومية وعلق تعليقات مختصرة، وذكر طائفة من الأمثلة والتطبيقات.

المبحث الثاني التعريف بالشارح

اسمه ونسبه:

هو سليمان بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكندي النزوي[(١)]، ينحدر من أسرة عريقة اشتهرت بالعلم والتقوى[(٢)]، ولا غرو في ذلك؛ فأبوه محمد بن

(١) يُنظر: **نهضة الأعيان بحرية أهل عُمان**: أبو بشير شيبة بن نور الدين عبد الله بن حميد، مكتبة التراث، ص ٣٠١، **إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان**: السيابي؛ سالم بن حمود، منشورات المكتب الإسلامي، (د.ت)، ص ١٣٧، **بداية الإمداد على غاية المراد**: الكندي: محمد بن سليمان، تحقيق: الصليبي؛ محمد بن علي، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٦، **بداية الإمداد على غاية المراد**: الكندي؛ محمد بن سليمان، تحقيق: الجحافي؛ حميد بن حمد، وأصل مادة الجحافي: بحث تخرج قدم عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حاليّاً) ـ سلطنة عُمان، ص ٣٩، **البحر الفائض على عقد أصول الفرائض**: الكندي؛ محمد بن سليمان، الكندي، تحقيق: السيفي؛ سليم بن ناصر بن سلطان، أصل المادة: بحث تخرج قدم عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حاليّاً) ـ سلطنة عُمان، ص ٨، **معجم أعلام الإباضية**: الشيباني؛ سلطان بن مبارك وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٢١٩، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية** (قسم المشرق) من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري: السعدي؛ فهد بن علي بن هاشل؛ مكتبة الجيل الواعد؛ ط ١؛ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ١٤٨/٢.

(٢) يُنظر: **الأنساب**: العوتبي؛ سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عُمان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ٣٣٢/١، **إسعاف الأعيان**، ص ١٣٥ - ١٣٧.

أحمد بن عبد الله الكندي[١] أحد الأفاضل الأتقياء الذين شهد لهم بالفضل والعلم، وخاله سعيد بن ناصر الكندي[٢] أحد أقطاب عُمان الذين كانت لهم منزلة رفيعة في العلم، وحضور مشرف في النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية[٣].

مولده:

كانت مدينة نزوى[٤] في أيدي أحد أمراء النباهنة، ويقال: إن وشاية شائنة عن أسرة الكندي وصلت إلى الأمير النبهاني[٥] ؛ فضيَّق الخناق عليهم، ونزع إلى أن يؤذيَهم، ولم يرع فيهم إلَّا ولا ذمة، مما دفع بتلك الأسرة إلى هجران البلد، والسفر إلى جزيرة زنجبار[٦]، ولكن اقتضت مشيئة الله أمراً آخر، فقد

---

(١) ستأتي الترجمة لاحقاً عند ذكر شيوخه.

(٢) ستأتي الترجمة له لاحقاً عند ذكر شيوخه.

(٣) يُنظر: **بداية الإمداد على غاية المراد**: الصليبي، ص٦، **شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عُمان**: الخصيبي؛ محمد بن راشد بن خصيب؛ وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٤م، ١٦١/٣، **بداية الإمداد على غاية المراد**: تحقيق: الجحافي، ص ٤٠، **البحر الفائض**، ص ٩.

(٤) ولاية عُمانية، تقع في قلب عُمان، داخل النطاق الصخري للحجر، في سهل ضيق تتخللها أودية، اتخذها الأئمة الأوائل عاصمة ملكهم، تبعد عن مسقط حوالي ١٤٠ كم. يُنظر: **نهضة الأعيان**، ١٥٤، ١٥٥.

(٥) الوالي هو سيف بن ناصر النبهاني. **نهضة الأعيان بحرية عُمان**: السالمي؛ أبو بشير شيبة بن نور الدين عبد الله بن حميد: دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٣٦٣.

(٦) زنجبار؛ كلمة فارسية بمعنى زنج بار؛ أي: ساحل الزنج، محرفة أصلها: بر الزنج، جزيرة واقعة في المحيط الهندي، تبعد عن البر الأفريقي مسافة ٢٥ ميلاً، وهي جزيرة خصبة غنية بالفواكه، وقد عمرها العُمانيون، ونشروا فيها الإسلام. يُنظر: **معجم البلدان**: الحموي؛ ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٤٨٤/٢، **جهينة الأخبار في تأريخ زنجبار**: المغيري؛ سعيد بن علي، (تحقيق: الصليبي؛ محمد علي)، ط ٤؛ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص ٧٣ - ٧٥.

اعترض هلالُ بن أحمد بن سيف البوسعيدي[١] والدَ سليمان الكندي؛ فرحَّب به، وأكرم البوسعيدي وفادته، وأنزله منزلاً مباركاً عنده، فمكث في مسقط طولَ حياته، وهنا وُلد سليمان بن محمد الكندي بعيداً عن مسقط رأس آبائه في عام ١٢٩٨هـ[٢].

نشأته وحياته:

نشأ سليمان الكندي في بيت علم[٣] مما أكسبه معارف جمة يرتشف منها لغده المشرق وحياته المقبلة، وأول أبواب هذا البيت: والده محمد بن أحمد بن عبدالله الكندي الذي تعهَّده بالرعاية الفائقة، والعناية الخاصة؛ فأخذ منه مبادئ القراءة، والكتابة، وحفظ القرآن.

ثم واصل تعليمه على يد خاله سعيد بن ناصر الكندي صاحب مدرسة الخور[٤] الكائنة في مسجد الخور، فظل سليمان يرتشف من معين خاله ومشايخ مدرسة الخور حتى ارتقى واشتد عوده، مما أهّله لأن يكون مدرساً في مدرسة معلمه[٥].

---

(١) ينتمي إلى الأسرة الحاكمة (أل سعيد) ويلقب بالسيد، كان كثير الإحسان إلى الفقراء؛ فقد أوقف كثيراً من أمواله للمحتاجين، واشتهر بالفضل والكرم، وكان محباً للعلماء وأهل التقى، محسناً إليهم. يُنظر: **نهضة الأعيان**، ص ٤٧٢، **شقائق النعمان**، ٣/٣١٨، ٣١٧، **بداية الإمداد على غاية المراد**: الجحافي، ص ٤٠، **البحر الفائض**، ص ٩، **معجم أعلام الإباضية**، ص ٤٨٨.

(٢) يُنظر: **نهضة الأعيان**، ص ٣٠١، **البحر الفائض**، ص ٩.

(٣) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٣٩.

(٤) يقع مسجد الخور بجوار قصر بيت الجزيرة عند مدخل قلعة الميراني بمسقط، وقد سميت المدرسة باسم المسجد: «مدرسة الخور أو مدرسة مسجد الخور» يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤٢.

(٥) يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١٠، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١٤٨/٢.

وفي مراحل حياته الأخيرة كانت له مشاركة جلية في العمل القضائي إذ ولي القضاء في نزوى وهو من أعظم المناصب آنذاك، واستقر بها سنة ١٣٣٢هـ[١].

وهكذا فإننا نستطيع أن ننظر إلى حياته على أنها مرت بثلاث مراحل:

ـ **الأولى**: تلقى الكندي فيها تعليمه الأولي من قراءة وكتابة وحفظ للقرآن على يد والده إلى أن انتقل إلى مدرسة الخور تحت عناية خاله ومشايخ مدرسة الخور.

ـ **الثانية**: وهي مرحلة اشتداد عوده، وتضلعه في العلوم أهَّله ذلك لأن يكون مدرساً في مدرسة الخور؛ إذ تفرَّس فيه مشايخه، ورأوا فيه القدرة على تولي منصب التعليم.

ـ **الثالثة**: وفيها بدأ عهداً جديداً فيما يتعلق بقضايا مجتمعه خاصة.

شيوخه:

ـ **والده: محمد بن أحمد الكندي:**

لا تكاد تتحفنا المصادر التي بين أيدينا إلا نزراً يسيراً عن حياته فيُذكر أنه من أهل العلم والفضل والورع[٢]، قال فيه صاحب شقائق النعمان[٣]: «وكان والده الشيخ محمد بن أحمد عالماً وناسكاً مثله لا يفتر عن العبادة، وفضله

(١) يُنظر: **نهضة الأعيان**، ص ٣٠١، **البحر الفائض**، ص ١٠.

(٢) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤٠.

(٣) محمد بن راشد بن عزيز الخصيبي، قاض، وفقيه، وأديب، وُلد ١٣٣٦هـ، في مسقط عند أبيه، من آثاره: شقائق النعمان، الزمرد الفائق، أجوبة نظمية توفي ١٤١٠هـ. يُنظر: **قلائد المرجان في أجوبة الشيخ العلّامة أبي عبيد حمد بن عبيد السليمي**: السليمي: حمد بن عبيد، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ١٦، ٣٧، ٧٤، ١٠٧، ١١٣، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٤٢. **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٣/٧٨ ـ ٨١.

مشـــهور بين الناس»[١] عاش في نزوى فتعلم على يد مشايخها حتى خرج عنها بســـبب مضايقة الأمير النبهاني لأســـرته عام ١٢٨٠هـ فغادر منها إلى مسقط، ونزل عند السيد هلال بن أحمد بن سيف البوسعيدي ـ كما مرَّ سابقاً ـ ، اشتغل بالتدريس في مسجد الخور فكان أول من درَّس في هذه المدرسة[٢]، وقد تربى ولده سليمان على يديه، وأخذ من ينبوعه مبادئ العلوم[٣]، و(ت ١٣٤٩هـ)[٤].

ـ خاله: سعيد بن ناصر الكندي[٥].

ولد ســـنة ١٢٦٨هـ، بمحلة السويق من ســـمد نزوى، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين[٦]. وتلقى العلم على يد سعيد بن خلفان الخليلي[٧]، وبعض مشايخ عصره[٨].

---

(١) **شقائق النعمان**، ١٦٢/٣.

(٢) يُنظر: **مقدمة بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤٠.

(٣) يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١١.

(٤) **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤٠.

(٥) يُنظر: **دليل أعلام عُمان** «موسوعة الســـلطان قابوس لأسماء العرب»: بدوي وآخرون: مكتبة لبنان، ط ٢؛ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص ٨١، **بداية الإمـــداد**: الجحافي، ص ٤١، **معجم أعلام الإباضية**، ص ١٩٩، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١١٣/٢، **البحر الفائض**، ص ١٢.

(٦) يُنظر: **نهضة الأعيـــان**، ص ٤٧٢، **دليل أعلام عُمان**، ص ٨١، **البحر الفائض**، ص ١٢، **معجم أعلام الإباضية**، ص ١٩٩.

(٧) سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح الخليلي الخروصي، ينتهي نسبه إلى الإمام الخليل بن شـــاذان ابن الإمام الصلت بن مالك، ولد في ســـنة ١٢٢٦هـ، تـــرأس مجلس أهل الحل والعقد لترشـــيح الإمام عزان بن قيس للإمامـــة، له مؤلفات عدة؛ منهـــا: أرجوزة في علم الصرف، كرســـي الأصول، المظهر الخافي فـــي العروض والقوافـــي، النواميس الرحمانية في تســـهيل الطرق إلى العلوم الربانية، توفي عام، ١٢٨٧هـ. يُنظر: **معجم أعلام الإباضية**، ص ١٨٧، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٧٦/٢ - ٨٧.

(٨) يُنظر: **معجم أعلام الإباضية**، ص ١٩٩، **دليل أعلام عُمان**، ص ٨١.

أزعج في موطنه نزوى فخرج منها عـــام ١٢٨٠هـ فحطَّ رحاله في بلدة المتهدمات (العامرات حالياً[(١)])[(٢)].

اشتغل في فلك التعليم في مدرســـة الخور، تخرج على يديه العديد من العلماء منهم: ســـليمان بن محمـــد الكندي[(٣)]، وحمد بن عبيد الســـليمي[(٤)]، وعيسى بن صالح الطائي[(٥)] وغيرهم كثير[(٦)].

ولـــم يقصـــر دوره على الجوانـــب العلمية فحســـب بل بـــرز في نواح اجتماعية، وأخرى سياســـية؛ فقد كانت له مشـــاركة طيبة فـــي ردع الصدع، وجمع الشـــمل، بين الإمام محمد بن عبد الله الخليلي[(٧)] والسلطان سعيد بن تيمور[(٨)].

---

(١) ولاية العامرات، كانت تسمى بالمتهدمات، تتبع محافظة مسقط.

(٢) يُنظر: **نهضـــة الأعيان بحرية أهـــل عُمـــان**، ص ٤٧٢، ٤٧٣، **معجم الفقهـــاء والمتكلمين الإباضية**، ٢/١١٣.

(٣) صاحب (مخ)، والمترجم له.

(٤) ستأتي الترجمة لاحقاً.

(٥) ستأتي الترجمة لاحقاً.

(٦) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤١.
يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١٢.

(٧) إمام، وفقيه، وُلد عام ١٨٨٢م، بويع بالإمامة سنة ١٩١٩م، نشر العدل، وعمَّ الأمان، حاول أن يبســـط نفوذ الإمامة إلى كل أرجاء عُمان لولا دســـائس الإنجليز التي كانت حجر عثرة في تحقيق طموحه، في عهده أبرمت اتفاقية تقســـيم عُمان على قســـمين: سلطنة، وإمامة، سنة ١٩٢٠م بسبب تردي الأوضاع الداخلية، توفي سنة ١٩٥٤م. يُنظر: **عُمان والديمقراطية الإســـلامية**، تقاليد الإمامة والتأريخ السياســـي الحديث (١٥٠٠ - ١٩٧٠م): غباش؛ حسين عبيد غانم، دار الجديد، بيـــروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٩٩٧م، ص ٢٩٢، **معجم أعلام الإباضية**، ص ٤١٤، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٣/١٣٢ - ١٣٤.

(٨) هو الســـلطان الحادي عشر من ســـلاطين الأسرة البوســـعيدية في عُمان، تولى الحكم من =

وكان ممن حضر اتفاقية السيب[١] المشهورة سنة ١٣٣٩هـ[٢]. وقد اشتغل بالقضاء في عهد الإمام سالم بن راشد الخروصي[٣]، والإمام محمد بن عبد الله الخليلي[٤]، توفي ببلدة المتهدمات (العامرات حالياً) سنة ١٣٥٥هـ[٥]، وقد نهل سليمان الكندي من معينه في علوم الشريعة واللغة أكثر مما أخذ من غيره[٦].

= عام ١٩٣٢م إلى عام ١٩٧٠م. يُنظر: **عُمان والديمقراطية الإسلامية**، ص٣٠٦، ٣٠٧. **تأريخ الحكام في سلطنة عُمان**: بدر؛ مصطفى، مركز الراية للنشر والإعلام، ط ١؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٣٦٥، **معجم أعلام الإباضية**، ص ١٨٤.

(١) ولاية مشهورة تتبع الآن محافظة مسقط.

(٢) يُنظر بنود اتفاقية السيب؛ **نهضة الأعيان بحرية أهل عُمان**، ص٣٠٨.

(٣) هو: الإمام سالم بن راشد الخروصي، بويع بالإمامة سنة ١٣٣١هـ، دامت إمامته سبع سنوات، توفي في عام ١٣٣٨هـ. **معجم أعلام الإباضية**، ص١٦٥.

(٤) يُنظر: **نهضة الأعيان**، ص٤٧٣، **دليل أعلام عُمان**، ص٨١، **البحر الفائض**، ص١٢.

(٥) يُنظر: **العقود الفضية في أصول الإباضية**: الحارثي؛ سالم بن حمد بن سليمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٣هـ/ ١٨٨٣م، ص٢٦٥، نهضة **الأعيان**، ص٤٧٢، **بداية الإمداد**: الجحافي، ص٤٢، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١١٣/٢.

(٦) قد أدرك سليمان الكندي (ت١٣٣٧هـ) الإمامَ السالمي (ت١٣٣٢هـ)، بعد رجوع الكندي إلى موطن آبائه نزوى واستقراره بها، عام (ت١٣٣٢هـ) وقد كانت بينهما مدارسة، نقل لنا صاحب شقائق النعمان بعضاً منها، وقد ذكر محمد الصليبي في بداية الإمداد على غاية المراد أن سليمان الكندي يُعدُّ من تلاميذ الإمام السالمي، ولكن يبدو أن الكندي قد تكوّن قبل لقياه بالسالمي، وإن كان قد استفاد منه، ونعته بالشيخ في بعض الأحيان، فيقول في السؤال النظمي:

أسائل شيخي الهمام الأغر ... سليل حميد الكمي الأبر

وإسناد السالمي إلى الكندي مهمة شرح نظمه يدل دلالة واضحة على أن الكندي قد أينع قبل لقياه بالسالمي.

يُنظر: **جوابات الإمام السالمي**: السالمي؛ عبد الله بن حميد السالمي، تنسيق ومراجعة: عبد السلام أبو غدة، ط ٣؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٠م، ٤١٣/٦ - ٤١٨، **شقائق النعمان**، ١٤٦/٣، **بداية الإمداد**: الصليبي، ص٦.

تلاميذه:

اشتغل الكندي ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بالتدريس في مدرسة الخور؛ فدرَّس علوماً متنوعة، ومعارف مختلفة، فيما يتعلق بالشريعة واللغة خاصة، ولا تكاد تسعفنا المصادر التي بين أيدينا بشيء عن تلاميذه.

ولكن يبدو أن تلاميذ سعيد بن ناصر الكندي (ت ١٣٥٥هـ) هم تلاميذ سليمان بن محمد الكندي (ت ١٣٣٧هـ)[١] أنفسهم لأن الاثنين تولَّيا التدريس في مدرسة الخور في الحقبة نفسها. ومن هؤلاء:

ـ محمد بن سالم الرقيشي:

قاض، وفقيه، من كبار دولة الإمام سالم بن راشد، والإمام محمد بن عبد الله، تتلمذ لنور الدين السالمي[٢]، وللإمام سالم بن راشد، وللإمام محمد بن عبد الله الخليلي، وقد أخذ علوم الفقه والحديث من

(١) وقد تفطَّن إلى هذه المعلومة سماحة الشيخ: أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام للسلطنة. يُنظر: **البحر الفائض**، ص١٣.

(٢) نور الدين السالمي؛ هو عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، مرشد ثورة الإمام سالم بن راشد الخروصي، ولد سنة ١٢٨٦هـ، استطاع أن يوحد الدولة العُمانية تحت راية الإمامة، له مؤلفات كثيرة منها: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، مشارق الأنوار، بلوغ الأمل في المفردات والجمل، فاتح العروض والقوافي (مخ) وغيرها كثير، توفي عام ١٣٣٢هـ. يُنظر: **نهضة الأعيان**، ص ١٥٠، **عُمان والديمقراطية الإسلامية**، ص ٢٧٧، ٢٧٨، **شقائق النعمان**، ١٠/٣، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**: السالمي؛ عبد الله بن حميد، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، ص ٢، **معجم أعلام الإباضية**، ص ٢٧١، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٢٤٦/٢ ـ ٢٦٩، **ديوان نور الدين السالمي**: السالمي؛ عبد الله بن حميد السالمي، تحقيق ودراسة: عيسى بن محمد السليماني، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط ١؛ ١٤١٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٣١، **الجهود النحوية في عُمان**، ص ٤٤.

سليمان الكندي، من مؤلفاته: شرح الذهبية في الجهاد[١] توفي سنة ١٣٨٧هـ[٢].

ـ حمد بن عبيد السليمي:

ولد في إزكي[٣]، تقلّد الفتيا، ودرّس في مسجد الخور في مسقط، وكان ذا رأي وسياسة، فقيهاً شاعراً عالماً بأحكام الشريعة، تولى منصب القضاء، له تصنيفات عديدة منها: قلائد المرجان، والشمس الشارقة في علم التوحيد وله أجوبة نظمية، توفي سنة ١٣٩٠هـ[٤].

ـ عيسى بن صالح بن عامر الطائي:

من أهل سمائل[٥]، درس على أيدي مشايخ أجلاء منهم: حمد بن عبيد،

---

(١) يُنظر: **شقائق النعمان**، ٢٥٦/٣.

(٢) يُنظر: **النور الوقاد** على علم الرشاد: الرقيشي؛ محمد بن سالم، دراسة وتحقيق: السيفي؛ محمد بن حمد بن سعد، أصل المادة: بحث تخرج قدم عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حالياً) ـ سلطنة عُمان، ٢٦/١، **محمد الرقيشي حياته وآثاره العلمية**: الحوسني؛ زاهر بن عبدالله بن هلال، أصل المادة: بحث تخرج قدم عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد العلوم الشرعية ـ سلطنة عُمان، ص ٩٠، **معجم أعلام الإباضية**، ص ٣٩٨، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٨٦/٣ ـ ٩١.

(٣) من أقدم قرى عُمان، سميت قديماً بـ «جرنان» وهي ولاية في منطقة الداخلية تبعد عن محافظة مسقط، ١٠٠كم تقريباً. ينظر: **نهضة الأعيان**، ص ١٦٢.

(٤) يُنظر: **نهضة الأعيان**، ٩٥، **شقائق النعمان**، ٢٧٥/٣، ٢٧٦، **مقدمة قلائد المرجان**، ص ١ ـ ٤، **معجم أعلام الإباضية**: الشيباني، ص ١٠٧، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١٥٤/١ ـ ١٥٩.

(٥) أول قرية من قرى عُمان دخلها الإسلام، تسمى بـ «الفيحاء» لفوران الماء بها وطفحه، وهي ولاية في منطقة الداخلية تبعد عن محافظة مسقط، ٤٥كم تقريباً. ينظر: **نهضة الأعيان**، ص ١٦٩.

وسليمان الكندي، وكان واعياً مطلعاً على شوارد الأخبار، ولطائف الآداب، عُيِّن مساعد قاض، ثم رئيساً ومستشاراً للسلطان سعيد بن تيمور، له شعر يصور فيه أحداث عصره، توفي سنة ١٣٦٢هـ[١].

ـ منصور بن ناصر بن محمد الفارسي[٢]:

ينتمي إلى قبيلة بني خروص، وُلد ١٣١٣هـ[٣]، تربى تربية الأكابر والزعماء في كنف أبيه ورعايته، أخذ العلم عن القاضي سالم بن فريش الشامسي[٤] والإمام محمد بن عبد الله الخليلي.

وقد أخذ عن الشيخ سليمان بن محمد الكندي[٥] أصول الفقه[٦]، من آثاره: الدر المنثور في شرح المقصورة، الدرة البهية في العربية، وغيرها، توفي سنة ١٣٩٧هـ[٧].

(١) يُنظر: **شقائق النعمان**، ٢٠٥/٣، **معجم أعلام الإباضية**، ص٣٣٧، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٣٩٥/٢.

(٢) يُنظر: **الدرة البهية في علم العربية**: الفارسي؛ منصور بن ناصر، دراسة وتحقيق: عادل محمد علي الطنطاوي، وزارة التراث والثقافة، ط ١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٩.

(٣) يُنظر: **الجهود النحوية في عُمان**، ص٤٨.

(٤) سالم بن فريش بن سعيد الشامسي الفنجوي، ولد عام ١٢٨٥هـ، نشأ يتيماً، وتربى في كنف أمه، لازم محمد بن سيف الفارسي، وأخذ عنه مبادئ النحو، اشتغل في فلك القضاء من قبل الإمام سالم بن راشد الخروصي، وغيره، توفي سنة ١٣٧١هـ. يُنظر: **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٤٠/٢، **الدرة البهية**، ص١٠، ١١.

(٥) لعل صاحب مقدمة كتاب «الفارسي؛ الدرة البهية» لم ينتبه إلى طباعة الاسم فقد عكس اسم سليمان الكندي فسماه «سليمان بن أحمد بن محمد» فليُنتبه لذلك.

(٦) يُنظر: **الدرة البهية**، ص٧.

(٧) يُنظر: **شقائق النعمان**، ٦٠/٣، ٦١، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٢١٢/٣ - ٢١٨.

مكانته العلمية:

تميّز الكندي بمكانة علمية واضحة، وذلك من خلال إسناد مهمة التدريس إليه في مدرسة الخور[(١)] وتكليفه منصب القضاء[(٢)] وهو من المناصب الرفيعة والصعبة آنذاك، وكانت له شهادات واضحة من مفتي الدولة آنذاك: الإمام نور الدين السالمي؛ فقد أوكل إليه مهمة شرح غاية المراد في الاعتقاد، وهي مهمة لا يهبها العالم إلا لمن يستحقها.

ووصلت مكانته العلمية والسياسية أن الإمام سالم بن راشد حين يخرج من نزوى يجعل الكندي نائباً عنه[(٣)]، ولما توفي الكندي وصفه الإمام سالم بن راشد بالشيخ، وود لو تمكن أن يصلي عليه[(٤)] وهذا يدل على علو مكانته بين العلماء والأئمة؛ فمرة يوكل إليه العالم مهمة شرح نظمه، ومرة يعيّنه الإمام نائباً عنه، ويصفه بالشيخ.

«وقد سُئل الإمام محمد بن عبد الله الخليلي عن سليمان بن محمد الكندي، أيعد بمنزلة سعيد بن ناصر الكندي أم لا؟ قال: ما هو بالدّون»[(٥)]؛ أي: ليس بأقل درجة منه.

وقال فيه أبو بشير السالمي[(٦)]: «كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالماً جليلاً ناسكاً ورعاً غيوراً،

(١) يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١٣.
(٢) يُنظر: **شقائق النعمان**، ٣/١٦١، يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١٣.
(٣) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٥٣.
(٤) **المرجع السابق**، ص ٥٣.
(٥) **المرجع السابق**، ص ٥٣.
(٦) محمد بن عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، يكنى أبا بشير، واشتهر بـ «شيبة الحمد» مؤرخ وأديب، وشاعر، من بلدة المنترب التابعة لولاية بدية، نشأ في بيت علم؛ فوالده مفتي العصر وقائد النهضة العلمية، فتلقى العلم على يديه، ونهل من معينه الصافي، له آثار =

وآثاره جميلة في حال قيامه بنزوى»[(١)]، وذكر عنه سماحة المفتي أحمد بن حمد الخليلي[(٢)] بأنه وصل إلى مصاف العلماء[(٣)].

وأقوى دليل على مكانته العلمية، وسعته المعرفية تلك التأليفات التي صاغها بأسلوب سهل واضح لا مكان فيه للتعقيد ولا للتطويل.

فقد حوت تلك التأليفات موضوعات مختلفة، وأبواباً متعددة[(٤)] فمن علوم في الشريعة، وتأليفات في اللغة، وأراجيز وأشعار في الأدب.

أدبه:

لم تقصر همة الشيخ على العلم والمعرفة والتأليفات فقد كان ممن قرض الشعر ونظمه؛ فيقول في ذلك مؤلفُ كتاب شقائق النعمان: «وممن قرض الشعر من أهل عُمان في القرن الرابع عشر من الهجرة في العلم والأدب الشيخ العلّامة القاضي سليمان بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكندي»[(٥)] فله

= عديدة منها: نهضة الأعيان بحرية عُمان، الروض النضيد، قصائد في الرثاء والغزل، توفي سنة ١٤٠٦هـ. يُنظر: **شقائق النعمان**، ٢/٢٤، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١/٣٤١.

(١) **نهضة الأعيان**، ص ٣٠١.

(٢) هو: سماحة الشيخ أحمد بن حمد بن سليمان الخليلي، المفتي العام للسلطنة، وُلد بزنجبار سنة ١٣٦١هـ، حفظ القرآن وهو في التاسعة من عمره، رجع إلى موطنه الأصلي عُمان ١٣٨٤هـ، وعُين فيها مفتياً ١٩٧٥م. يُنظر: **من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عُمان**: الجهضمي؛ زيد بن سليمان بن عبد الله، ط ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ١/١٩، ٢٤، ٤٣، ٦٦.

(٣) يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١٣.

(٤) سنأتي إلى ذكر تلك التأليفات لاحقاً.

(٥) **شقائق النعمان**، ٣/١٦١.

قصائد متفرقــة وأجوبة نظمية[١] بعضها كان جواباً لســؤال من أحد تلاميذه، يقول فيها:

بُدُورُ المعَانِي قَد بَرَزنَ مِنَ السِّــتر فَهَيَّجــنَ قَلْبــاً بِالغَــرَامِ وَبِالْهَجــرِ
أَتَينَ إِلــى مَن جَــاءَ لِلحَــقِّ طَالِباً بِــكُلِّ غَرِيبٍ مِن قَرِيــبٍ وَمِن فَقرِ

.....

فَمَاذَا تَرَى يَا ذَا النُّهَى وَأَخَا الْهُدَى لِحَــالِ امــرِئ غَرَّتــهُ نَائِبَــةُ الْدَّهرِ
أَيَلزَمُــهُ غَيْــرُ الْمَتَــابِ لِرَبِّــهِ أَمِ الْحَقُّ مَثبُــوتٌ عَلَيْهِ مَــعَ الْوِزرِ
أَجِبنِــي بِمَا قَد بَــانَ فِيــهِ صَوَابُهُ عَسَى الْمَلِكُ الْخَلَّاقُ يَهدِيكَ لِلخَيرِ

الجواب:

إِلَيْكَ جَوَاباً جَاءَ مِن خَالِصِ الْفِكرِ يُرِيكَ سَبِيلَ الْحَقِّ مِن صَادِعِ الْذِّكرِ
وَيُولِيكَ رُشداً مِن أُولِي الْعِلمِ وَالْهُدَى هُمُ أَوضَحُوا سُــبُلَ الْهِدَايَةِ وَالْفِكرِ

....

تَعلَــمُ بَــأَنَّ اللهَ عَــدلٌ بِحُكمِــهِ فَيُجزِي جَمِيعَ الْخَلقِ بِالْخَيرِ وَالشَّــرِّ
وَمِــن فَضلِــهِ غُفْــرَانُ كُلِّ مُلمَّــةٍ لِمَن تَابَ مِن حَوبٍ وَمِن سَيئِ الْوِزرِ
وَلَكِــن إِذَا مَــا كَانَ فِعلاً يُــرَى بِهِ ضَمَانٌ لِخَلــقِ اللهِ فِي السِّــرِّ وَالْجَهرِ
وَإِن كَانَ هَــذَا الْحَــقُّ للهِ رَبِّــهِ يُؤَدِّيــهِ أَوْ يَنوِيــهِ فِي حَالَــةِ الْوَفرِ[٢]

وتتحفنا المصادر أيضاً بأســئلة نظمية توجه بهــا الكندي إلى نور الدين

(١) **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤٦، **البحر الفائض**، ص ١٤.
(٢) يُنظر: **شقائق النعمان**، ٣/١٦٢، ١٦٣.

السالمي نقلها لنا صاحب شــقائق النعمان[١] ومما يروى عنه كذلك: قصيدة دافع فيها عن نور الدين الســالمي؛ يقول في مطلعها مخاطباً على من تعدى على نور الدين السالمي:

مــزَّقــتَ جــلــبــابَ الأدبْ   عــرَّضــتَ نــفـسَـك للعطبْ

ومنها أبيات يصف فيها نور الدين السالمي[٢]، **وأخرى** وعظية رائعة يذكِّرُ بها نفسَه وغيره:

تَفَكَّرتُ فِي طوْلِ الْحِسَابِ وَعَرضِه   وَطولَ قِيَامِي حِيــنَ أُعطَى كِتَابِيَا[٣]

ومن أراجيزه تلــك الأرجوزة التي صاغها في علــم الميراث؛ يقول في مطلعها:

الْحَمدُ لِلّهِ الْمُمِيتِ الْــوَارِثِ   الْمَانِعِ الْمُعطِي الرَّحِيمِ الْبَاعِثِ
مُــنَــوِّرِ الْــقُــلُــوبِ بِــالإيــمَــانِ   وَمُظهِرِ الأَحــكَــامِ بِــالْــقُــرآنِ[٤].

أخلاقه:[٤]

كان كثيــر الابتهال، زاهداً، ورعــاً[٥] يبتعد عن مواضــع الزلل والريب، كثير العبادة حتى سماه أقرانه: بـ «حمامة المسجد»، قال فيه محمد بن راشد

(١) يُنظر: **جوابات الإمام السالمي**، ٤١٢/٦ - ٤١٨، **شقائق النعمان**، ١٦٤/٣ - ١٦٦.
(٢) يُنظر: **البحر الفائض**، ص ١٤.
(٣) **المرجع السابق**، ص ١٥.
(٤) **المرجع السابق**، ص ١٥.
(٥) يُنظر: **بداية الإمــداد**: الجحافي، ص ٤٥، **البحر الفائــض**، ص ١٧، **معجم أعلام الإباضية**، ص ٢١٩.

الخصيبي[١]: «وكان زاهداً ناسكاً ورعاً غيوراً»[٢]، ومرَّ بنا قول أبي بشير السالمي فيه أنه: «كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالماً جليلاً ناسكاً ورعاً غيوراً»[٣].

ولم تزل صفاته الحسنة ظاهرة طولَ سيرته العطرة التي عطّرها بالتواضع الجمّ[٤] الذي ظهر جليّاً في مؤلفاته، فيقول في كتابه «التحفة السنية على متن الأجرومية»: «ولستُ مِنْ أهلِ هذا الشأنِ، ولا مِنْ فُرسانِ هذَا الميدانِ؛ ولكنِّي لم أستحسنْ ردَّ مَا طلبَهُ منِّي بعضُ الإخوانِ، ومعَ ذلك معترِفٌ بالقصورِ والتَّقصيرِ»[٥] ولم يكن كذلك يخجل من إظهار النقص وقلة البضاعة على الرغم من سعة علمه وجودة تأليفاته.

مؤلفاته:

- **بداية الإمداد على غاية المراد:**

شرح مختصر في العقيدة للناظم نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، ويقوم منهجه في التأليف على شرح الأبيات شرحاً مبسطاً يذكر معه جملة من الفوائد واللطائف المهمة، ويبيّن فيه معاني الأبيات، ويظهر إعراب ما غمض فيها من الكلمات والجمل، وكذا يأتي بالتعريفات والتوضيحات لطائفة من الألفاظ، وكثيراً ما ينقل عن شيخه السالمي[٦].

---

(١) تقدمت الترجمة له.

(٢) **شقائق النعمان**، ١٦١/٣.

(٣) **نهضة الأعيان**، ص ٣٠١.

(٤) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٤٧.

(٥) **التحفة السنية على متن الآجرومية**: الكندي، ص ١٤٢.

(٦) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ١٢، ١٥، ١٦، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١٥٠/٢.

طبعت الكتاب وزارة التراث القومي والثقافة ـ بسلطنة عُمان عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، حققه محمد بن علي الصليبي[(١)]، وحققه أيضاً حميد بن حمد الجحافي، قدمه بحثاً لمعهد القضاء والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حالياً) استكمالاً للحصول على متطلبات التخرج، عام ١٤١٨هـ/١٩٩٧م[(٢)].

ـ أرجوزة للمؤلف في الفرائض سماها: «عقد أصول الفرائض»[(٣)]:

ويذكر عن سبب تأليفه: «إنه لما كان علم الفرائض أهم من أن يعول العبد على طلبه لعظم مدار العالم عليه وكثرة الاحتياج إليه هممت أن أؤلف في أصوله أرجوزة حاوية لفنونه، مقربة للمبتدئ وتذكرة للمنتهي... والحمدلله حق حمده، وسميتها: عقد أصول الفرائض»[(٤)].

يقول في مطلع القصيدة:

الْحَمـدُ لِلهِ الْمُمِيـتِ الْـوَارِثِ ... الْمَانِـعِ الْمُعطِـي الرَّحِيـمِ الْبَاعِثِ
مُـنَـوِّرِ الْـقُـلُـوبِ بِـالإِيْـمَـانِ ... وَمُـظْـهِـرِ الأَحـكَـامِ بِـالْـقُـرآنِ[(٥)]

(١) محمد بن علي الصليبي، أردني الأصل، تولى في عُمان عدة وظائف، فعمل في وزارة التربية والتعليم مدرساً للغة العربية ثم نقل إلى جريدة عُمان، ثم نقل إلى المنتدى الأدبي، قام بتحقيق العديد من الكتب العُمانية، توفي عام ٢٠٠٨م. **مقابلة مع سعادة الشيخ أحمد بن سعود السيابي**، الأمين العام لمكتب الإفتاء، تأريخ المقابلة: ٨/ جمادى الثانية/١٤٣٠هـ، الموافق: ٢/٦/٢٠٠٩م.

(٢) **بداية الإمداد على غاية المراد**: الكندي، تحقيق: الصليبي، **بداية الإمداد**: الكندي، تحقيق: الجحافي.

(٣) يُنظر: **شقائق النعمان**، ١٦٢/٣، **معجم أعلام الإباضية**، ص ٢١٩.

(٤) **شرح البحر الفائض: الكندي**، ص ٢١.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٢٣.

ثم يقول:

وَبَعدُ فَالْمِيرَاثُ عِلمٌ لَزِمَا تَعْلِيمُهُ فَكُن بِهِ مُلتَزِمَا[١]

وقال في آخرها:

فَأَسأَلُ اللهَ الْقَبُولَ وَالْرِّضَا لأَنَّنِي لَستُ بِهَا مُعَارِضَا
كَلاَّ وَلَا مُبَاهِياً لِعَالِم وَلَا بِهَا مُمَارِياً لِظَالِم

ـ **شرح أرجوزة «عقد أصول الفرائض»** في كتاب سماه: «البحر الفائض على عقد أصول الفرائض»[٢]:

وقال عن سبب تأليفه أنه: «اختلج بقلب العبد أن أعلِّق عليها شرحاً مختصراً يبيِّن مبهماتها ويكشف الغطاء عن دقائق مبانيها.... فسميته البحر الفائض على عقد أصول الفرائض»[٣] حرص في الشرح على الاختصار والوضوح، وابتعد عن التعقيد والتطويل، وطريقته في الشرح: أنه يأتي بالأبيات، ثم يعرض لمعانيها البيانية ولدقائقها اللغوية ولمستوياتها الدلالية، ثم يعرض للمسائل التي تتناولها تلك الأبيات، وكان أهم ما اعتمد فيها كتاب الفرائض للشيخ الجيطالي[٤].

قام بتحقيق **شرح البحر الفائض على عقد أصول الفرائض**: سليم بن ناصر بن سلطان السيفي، وقدمه بحثاً قدم لمعهد القضاء والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حالياً) استكمالاً للحصول على متطلبات التخرج، عام ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٣.
(٢) ينظر: **البحر الفائض على عقد أصول الفرائض**: الكندي، تحقيق: السيفي.
(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٢.
(٤) يُنظر: **شرح البحر الفائض**، ص ٢ - ٤، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١٤٩/٢.

ـ **التحفة السنية على متن الأجرومية**[١].

ـ **إرشاد العبيد إلى نور التوحيد**: شرح لنور التوحيد للشيخ: علي بن محمد المنذري[٢]:

وقد اعتمد على شرحه: الشيخُ سعيدُ بن ناصر الغيثي[٣] في كتابه «إيضاح التوحيد»[٤].

ـ **أجوبة نظمية ونثرية، وقصائد شعرية مختلفة ومتفرقة**[٥].

وفاته:

بعد حياة عامرة بالعلم والاجتهاد انتقل الكندي إلى مثواه الأخير في شهر صفر عام ١٣٣٧هـ عن عمر يناهز التاسعة والثلاثين عاماً، بسبب مرض الطاعون الذي ألمَّ به ودفن في نزوى[٦].

---

(١) موضوع الدراسة والتحقيق.

(٢) قاض، عاش في أواخر (ق، ١٣هـ)، ولد ونشأ وترعرع في زنجبار في بيت علم وعز، فوالده من أكبر قضاة زنجبار آنذاك، من آثاره العلمية: نور التوحيد، والصراط المستقيم وغيرها من الكتب، توفي بزنجبار سنة ١٣٤٣هـ. يُنظر: **جهينة الأخبار**، ص ٤٠٤، ٤٢٨، **جواب السائل الحيران المشتبه عليه فهم آيات القرآن في جواز رؤية الباري تعالى**، (مقدمة للشيخ عبد الله بن علي بن سالم الرويشدي): المنذري؛ محمد بن علي بن محمد، معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد سابقاً، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ١٠ - ١١ **معجم أعلام الإباضية**، ص ٣٢٠، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ٣٦٨/٢ - ٣٧١.

(٣) سعيد بن ناصر بن سعيد الغيثي، فقيه، عاش في (ق، ١٤هـ)، ولد سنة ١٣٠٠هـ ونشأ في زنجبار، وتولى القضاء فيها، من آثاره العلمية: إيضاح التوحيد بنور التوحيد، الكشف المبين في فتاوى الإمام نور الدين، وغيرها من الآثار، توفي سنة ١٣٦١هـ. **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١١١/٢ - ١١٣، ويُنظر: **شقائق النعمان**، ٣٠٦/٣.

(٤) يُنظر: **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١٥٠/٢.

(٥) قد ذكرنا بعضاً منها عند ذكر أدبه. ينظر: **شقائق النعمان**، ١٥٠/٣، ١٦٢ ـ ١٦٦.

(٦) يُنظر: **بداية الإمداد**: الجحافي، ص ٥٣، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ١٤٩/٢.

الفصل الثاني

منهجه في الكتاب

مقـــدمـــة

قد نحا الكندي منحى ابن آجروم في تقسيم أبواب الكتاب فقسمها إلى أربعة وعشـــرين باباً، ولم يخرج قيد أنملة في ذلك عمـــا خطه ابن آجروم، وإنما كان ما تميز به أن شـــرح ما أجمله ابن آجروم وأن زاد فصلاً في باب معرفة علامات الإعراب، فضلاً عن أربع فوائد وثمانية تنبيهات؛ وقد ســـاقها الكندي زيادة في الإيضاح وتوضيحاً لبعض الأحكام.

وأبواب الكتاب ما يأتي:

بابُ الإعرابِ، وبابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ (فصل؛ المعربات)، وبابُ الأفعالِ، وبابُ جُملةِ المرفوعَاتِ مِنَ الأَسْـــماءِ، وبـــابُ الفاعلِ، وبابُ حُكمِ المفعُولِ الذي لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ، وبابٌ في معرفةِ المبتدأِ والخبرِ، وبَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلةِ على المبتدأِ والخبرِ، وبابُ النَّعتِ، وبـــابُ العطفِ، وبَابُ التَّوْكِيْدِ، وبَابُ البَدَلِ، وبَابُ جُملةِ منصوباتِ الأَسْـــمَاءِ، وبابٌ في حُكمِ المفعُولِ بهِ، وبابُ المصدَرِ، وبَابُ ظَـــرْفِ الزَّمَانِ وظَرْفِ المَكَانِ، وبَـــابُ الحَالِ، وبَابُ التَّمْييزِ، وبَابُ أحكَامِ الاسْـــتِثناءِ، وبَابُ حُكمِ «لا» العاملةِ عملَ «إنَّ»، وبَابُ حُكـــمِ المنَادَى، وبَابُ المفعُولِ مِـــنْ أجلِهِ، وبابُ المفعُـــولِ معَهُ، وبابٌ في جُملةِ مخفُوضَاتِ الأسمَاءِ.

المبحث الأول منهج الكندي في الشرح

الإيجاز في الشرح:

لكل مؤلف لا بد له من طريقة معيَّنة في الشــرح يحاول دوماً أن يســير عليها، ويمشي في إثرها، ومن هنا كانت للكندي طريقته وطبيعته في الشرح فقد اتســم شــرحه بالإيجاز فقد بدا ذلــك واضحاً من خلال السِّــفر الذي بين أيدينا، ومن خلال عباراتــه المتكررة التي تؤكــد أن منهجه كان طريقه الإيجاز والاختصار، وقد وضــح منهجه في مقدمة الكتــاب؛ فيقول: «فهَذا شــرحٌ مختَصرٌ علَى متنِ الآجروميةِ، جعلتُهُ إنْ وفقنــيَ اللهُ علَى إتمامهِ بهذَا النَّسقِ لأوَّلِ داخلٍ فِي هذَا الفنِّ ليسهِّلَ عليــهِ تناولَ معانِيهَا، والاطلاعَ على مهماتِ مبانِيهَــا، غير أنّي اقتصرتُ فيهِ علَى الإيجازِ عــنِ الإطنابِ»[1] ويدلُّ حديثه المتكرر أن في جعبــة الكندي الكثيرَ من المعانــي والتنبيهات التي يــود أن يذكرها للقراء؛ فيقول: «وللقلمِ في هذَا المقــامِ مجالٌ رحبٌ لا يليقُ بهذَا المختصرِ»[2]، ويقول: «وغير ذلِك مــنَ الأوجُهِ التي لا يليقُ ذكرُها بهذا المختصرِ»[3]، ويقــول: «وإنْ كانَ لا يليقُ الإطنابُ بهذا المختصرِ»[4]، ويقول: «وليسَ هذا المختصرُ محلَّ بســطٍ وإطالةٍ، فلنمسِــكْ الآنَ عنــانَ اليراعِ عن

(١) التحفة السنية: الكندي، ص ٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤.

الجَري في هذه الحلَبةِ»[١]، ويقول: «وغير ذلك مِمَّا لا سبيلَ إلى ذكرِهِ هُنَا»[٢]، «ولهذا النَّوعِ أبحاثٌ ليسَ هذَا المختصرُ محلَّ بسطِهَا»[٣].

ويقول: «لِمَا فـي ذلك من الخِلافِ الـذِي لا حاجةَ إلى ذكـرِهِ هُنَا»[٤]، ولكن أراد الكندي أن يكون الكتاب مختصراً حتى يعم نفعه فيقصده الجميع من مختلف العلوم والتخصصات؛ كلٌّ يأخذ بحســب حاجته؛ فيقول: «ولهذا البابِ أبحاثٌ أمسَكنَا عنهَا اختصاراً»[٥]، ويقول: «ولهذا البابِ أبحاثٌ تركتُها اختصاراً»[٦] ويقول: «ولهذَا البابِ أبحاثٌ أعرضتُ عنهَا اختصاراً»[٧]، ويقول: «وهُنَا أبحاثٌ أعرضنَا عن ذكرِهَا اختصاراً»[٨]، ويقول: «فلا حاجةَ في الترديدِ بكثرةِ التكرارِ المباينِ لِمَا نحنُ فيهِ من الاختصـارِ»[٩]، ويقول: «ولهذا البابِ أبحاثٌ سـنذكرُ طَرَفاً منهَا إنْ شـاءَ اللهُ»[١٠]، ويقول: «ولهـذا البابِ أبحاثٌ لا يليقُ بِها هذا المختصـرُ»[١١]، ويقول: «ولهذا البابِ أبحـاثٌ لا تَليقُ بهذا المختصرِ»[١٢]، ويقول: «ولكنْ لا نُطيلُ بذكرِهِ المختصرَ»[١٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٦١.
(٣) المرجع السابق، ص ٨١.
(٤) المرجع السابق، ص ٨٧.
(٥) المرجع السابق، ص ١٠٩.
(٦) المرجع السابق، ص ١١٦، ١٣٣.
(٧) المرجع السابق، ص ٨٣.
(٨) المرجع السابق، ص ٧٧.
(٩) المرجع السابق، ص ١٣٨.
(١٠) المرجع السابق، ص ٩٩.
(١١) المرجع السابق، ص ٦٦.
(١٢) المرجع السابق، ص ٧٢.
(١٣) المرجع السابق، ص ١٣٣.

ويذكر في بعض الأحيان أن من أسـباب الاختصار حب اتباع المصنف، وعدم الرغبة في الاسـتزادة على ما أوجز فيه؛ فيقول: «ولنعرِضْ عنهُ في هذا المختصرِ اتِّباعاً للمصنِّفِ»(١).

التقسيم:

اتبع الكندي أسلوب التقسيم في الشرح؛ وهو منهج يسهِّل الحفظ ويعين على الفهم، ويجعل المادة سهلة ميسرة لذلك اتسم الشرح بالسهولة والبعد عن الكلفة؛ ومن ذلك تقسـيمه العلل المانعة من الصرف على قسـمين: قسم يختص بالمعنى والآخر باللفظ؛ فقال: «تَرجعُ إحداهُما: إلى اللفظِ، والأُخرَى: إلى المعنَى»(٢).

الإجمال قبل التفصيل:

قد تبع الكندي ابن آجروم في أسـلوب الإجمال ثم التفصيل، وقد علَّق على هذا المبدأ، وأيده وسـار عليه في شـرحه؛ فيقول: «اعلمْ أنَّ المصنِّفَ حصرَ المرفوعاتِ كلَّهَا في بـابٍ واحدٍ تمريناً للمبتـدئِ، وتقريباً للطَّالبِ؛ لأنَّ معرِفةَ الشـيءِ إجْمَالاً أهونُ وأسـهلُ من معرِفتِهِ وحِفظِهِ مفَصَّلاً، وأيضاً التفصيلُ بعدَ الإجمالِ أقبلُ للنَّفسِ»(٣).

الإجمال بعد التفصيل:

اسـتعمل الكندي أيضاً أسـلوب الإجمال بعد التفصيل من أجل جمع

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٨٩.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢١. ينظر: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: الأشموني، دار الفكر ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بيروت / لبنان، ١٢٨٢/٣.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٤.

المادة وحصرها والتركيز على الأهم منها؛ فكان يردد في بعض الأحيان عبارة (حاصل المقام)؛ فيقول في موضع بعد ما تحدَّث عن فعل الأمر: «حاصلُ المقامِ أنَّ فعلَ الأمرِ يبنى على ما يُجزمُ به مضارِعُهُ المقتطفُ منهُ»[(١)].

فكأنه هنا يضع خلاصة لما تقدم ليكون أرسم في ذهن القارئ وأثبت في قلبه.

الاستطراد في الشرح:

يستطرد الكندي في بعض الأحيان في الشرح، ويحاول أن يفصل أكثر مع أن منهجه الاختصار، ولعل الحاجة هي التي دفعته إلى ذلك الاستطراد، ومن ذلك استطراده في الممنوع من الصرف فقد تعمَّق في الشرح وأشار إلى العلل المانعة من الصرف[(٢)].

الحشو في الشرح:

مما يعاب على الكندي الحشو في الشرح؛ فقد استعمله في بعض الأحيان ويظهر أنه قصد من الحشو تعميم الكتاب على الجميع فيستفيد منه حتى عوام الناس؛ فيقول في موضع: «يُجزمُ بحذفِ النُّون التي يُرفعُ بها في الأصلِ»[(٣)]. ويقول: «جملتُهَا **عشرةٌ** لا غيرُ؛ **وهي**؛ أي: النَّواصِبُ»[(٤)].

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٨.

صور الضبط عند الكندي:

حرص الكندي على نقاء المخطوط مــن أي تحريف أو تصحيف فلجأ إلى ضبط الكلمات، وقد استعمل في ذلك نوعين من الضبط:

الأول: الضبط بالعبارة؛ وهو الشائع في المخطوط.

الثاني: الضبط بالشبيه عن طريق إيراد كلمة مشابه للكلمة المضبوطة.

فمثال الأول: «صِنْــوٌ في المفردِ، وصِنْــوانٌ في الجمعِ؛ بكســرِ الصادِ، وسكونِ النُّون فيهما»[(١)] ونحو هذا كثير مما ورد في المخطوط.

وأما القسم الثاني فلم يورد الكندي منه إلا مثالاً واحداً، مع إيراد الضبط بالعبارة خوفاً من الوقوع في اللبس، فقال: «**وسِـــوى**»؛ بكسرِ السينِ المهملةِ كرِضَا، **وسُوَى**؛ بضمِّهَا؛ كتُقَى «**وسَواء**»؛ بفتحِ السينِ ممدوداً كسماء[(٢)].

استعمال أسلوب الاستفهام في الشرح:

حاول الكندي أن يقرب النحو ويوصله إلى أذهان الطلبة عن طريق طرح الأسئلة لإزالة الإشــكال، وقد اســتعمل في ذلك بعض العبارات المنطقية؛ فحين تحدَّث عــن جمع التكســير، وذكر عدة حالات، تحــدَّث عن بعض الحالات التــي يكون فيها زيادة ونقــص وتغيير في كلمة واحــدة، فأراد أن يزيل هذا الإشــكال عن المتعلم؛ فيقول في ذلك: «وما اجتمــعَ فيه الثلاثةُ: الزيادةُ، والنقصُ، والتغييرُ؛ نحوُ: غُلَام فــي المفردِ؛ بفتح الَّلام، وغِلْمان في الجمعِ بسكونِها، وإســقاطِ الألفِ التي بعدَ اللامِ، وزيادةٍ في آخرهِ فإنْ قلتَ:

(١) **المرجع السابق**، ص ١٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١١٩.

كيفَ يُصبحُ اجتماعُ الزِّيادةِ والنَّقصِ في محلٍّ واحدٍ؟ أليسَ ذلك من اجتماعِ الضِّدَّينِ؟! قلتُ: ليســتِ الزيادةُ والنقصُ في محلٍّ واحدٍ، وإنْ كانَ في اسمٍ واحدٍ لكنِ النَّقصُ فيمَا قبلَ آخرهِ، والزيادةُ في آخرهِ»[١].

ويُعدُّ مصطلح الضدين من المصطلحات المنطقيــة، فقد جاء في كتاب التعريفات ما يأتــي: «الضدان: صفتان وجوديَّتان يتعاقبــان في موضع واحد يستحيل اجتماعهما كالســواد والبياض»[٢]، وقد قصد الكندي بالضدين هذا المعنى الذي أورده الجرجاني في كتابه.

وحين تحدَّث عن المثنى وجمع المذكر السالم ذكر بعض اللغات فيهما، والإشكالية التي ستحصل في ذلك فأراد رفع الإشــكال عن الطلبة بأسلوب السؤال المتميز؛ وهو أســلوب عرف عن النحويين الأوائل؛ فقال: «**فإنْ قُلتَ:** كيفَ يصحُّ أنْ يُفرَّقَ بينَ المثَّنى والجمعِ بكسرِ آخرِ المثنى وفتحِ آخرِ الجمعِ، وليستْ هذه العِلةُ منضبطةً في الجانبينِ؛ لأنَّ فتحَ نونِ المثَّنى لغةٌ فيه، وكسرَ نونِ الجمعِ جائزٌ أيضاً[٣]، **قُلنا:** كسرُ نونِ المثَّنى وفتحُ نونِ الجمعِ هوَ الأصلُ فيهما، ولا عِبرةَ بخلافِ الأصلِ، ولا باللغاتِ الشــاذةِ القليلةِ، وجوازُ خِلافِ الأصلِ لا يُلتفتُ إليهِ، ولا يخلُّ بالمعتمدِ عليهِ، فثبتَ الفرقُ بينهُما[٤].

الإفادة من علم المعاني في الترجيح

فحين تحــدَّث عن (قد) وإفادتهــا التقليل والتكثير ذكــر أن القرينة هي

(١) **المرجع السابق**، ص ١٤.
(٢) **التعريفــات**: الجرجاني: علي بن محمد بن علي الحســيني الجرجانــي والحنفي، تحقيق: عبدالرحمٰن عميرة، عالم الكتب، ط ١؛ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٧٩.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٦.
(٤) **المرجع السابق**، ص ١٦.

الفيصل في الفرق بين التقليل والتكثير، فيقــول: «فالقرينةُ الدَّالةُ على الفرقِ بينَ التَّقليلِ والتَّكثيرِ نفسُ(١) المقامِ»(٢).

الإفادة من علم الأصول والمنطق والفقه:

تحدَّث الكندي عن الواو في باب العطف، وذكر أنها تفيد مطلق الجمع وفاقاً لجمهور العلمــاء(٣)؛ فيقول: ««الــواوُ»؛ وهذِهِ تُفيدُ مطلــقَ الجمعِ في الحُكمِ مِــنْ غيرِ ترتيبٍ ولا مُهلةٍ؛ نحوُ قولِك: «جــاءَ زيدٌ وعمروٌ»، ويُحتملُ مجيئُهُما معاً، ومجيءُ عمروٍ قبلَ زيــدٍ، والعكسُ بِمُهلةٍ(٤) أو بغيرِ مُهلةٍ وهذا معنَى قولِنا: لمطلقِ الجمعِ(٥).

وتُعدُّ هذه المسألة من المسائل الخلافية عند الأصوليين(٦) والفقهاء أيضاً

(١) الصحيح: (المقام نفســه)، قال **ابن هشــام**: «النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز... ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد». **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام؛ أبو محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشــام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حققه: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م، ١٤/٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦. **ينظر**: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام؛ أبو محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ٢؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٢٨٩/١ ـ ٢٩٣.

(٣) ينظر: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ١٩٨/٤، **معجم القواعد الفقهية الإباضيــة**: آل هرموش؛ محمود مصطفى عبود، وزارة الأوقاف والشــؤون الدينية، (د.ت)، ٥٦٧/٢.

(٤) يقول **الأشــموني**: «بلا مهلة» وهو المعبر عنه بالتعقيب؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس/٢١]. **شرح الأشموني**، ١٠٨٥/٣.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٩.

(٦) **شــرح التلويح علــى التوضيح لمتن التنقيــح في أصول الفقــه**: التفتازاني؛ ســعد الدين =

وتنبني عليها فروع فقهية كثيرة، فيقول صاحب كتاب معجم القواعد الفقهية الإباضية: «هذه قاعدة لغوية وأصولية، ينبني عليها فروع فقهية كثيرة»[(١)].

وحين تحدَّث الكندي عن الضمير المنفصل ذكر أنه يبدأ به ولا يقع بعد إلا في الاختيار، ثم ذكر أن للضرورات أحكاماً؛ فيقول: «المضمرُ **المنفصل**؛ وهوَ: الذي يبدأُ بهِ، ويقــعُ بعدَ إلا في الاختيارِ، وقيدُ «بالاختيارِ» ليخرجَ عن ذلِك الاضطرارُ؛ لأنَّ للضَّرُوراتِ أحكاماً»[(٢)].

ولعله أخذ هذه القاعدة من الفقهــاء والأصوليين من قولهم: «الضرورات تبيــح المحظــورات» ولا شــك أن للضــرورة أحكامــاً خاصة فهــي تبيح المحظور[(٣)].

وأشــار إلى القاعــدة الأصولية حين جمــع المصنف علامات الاســم وعلامات الفعــل وذكر أنهــن يرفعن بالضمــة وينصبن بالفتحــة ويجررن بالكســرة ويجزمن بالســكون بأن صنيعه هذا من باب الحكــم على الكل بحكم البعض[(٤)]، فقال: «فعِبارتُه بهذَا النسقِ؛ وهي: قولُهُ: كلُّهَا تُرفعُ بالضَّمَّةِ، وتُنصبُ.. إلخ، مِــنْ بابِ الحُكم علــى الكلِّ بِحُكمِ البعضِ؛ لأنَّ الأســماءَ لا يدخُلُهَا الجزمُ، والأفعالُ لا يدخُلُهَا الجرُّ»[(٥)].

= مســعود بن عمر الشــافعي (ت ٧٩٣هـ)، المحقق: زكريــا عميرات، دار الكتــب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤١٦هـ /١٩٩٦م، ١/ ١٨٠.

(١) **معجم القواعد الفقهية الإباضية**، ٢/ ٥٦٦.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠٣.

(٣) ينظر: **الأشباه والنظائر**: السبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، دار الكتب العلمية، ط ١؛ ١٤١١هـ /١٩٩١م، ١/ ٥٥، **معجم القواعد الفقهية الإباضية**، ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر: **اللمع في أصول الفقه**: الشيرازي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن علي، تحقيق: محيي الدين ديب ستو، دار الكلم الطيب، ط ٢؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ٤٣.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢٩، ٣٠.

الإفادة من علم البلاغة:

لما تحدَّث عن المفعول لأجله ذكر أن المصنف عرَّفه بشيء عام فحاول أن يعتذر لـه بأنه ذكر الـكل وأراد البعض تأثراً بالبلاغة؛ فيقول: «ويُسمَّى المفعولَ لأجلِهِ، والمفعولَ لَـهُ؛ **وهوَ: الاسمُ**؛ أي: المصدرُ؛ ففِي عبارةِ المصنِّفِ تجوُّزٌ لذكرِ الكُلِّ وإرادةِ البعضِ، وإلا فالاسمُ يعمُّ المصدرَ وغيرَهُ من الأسماءِ، ولا سبيلَ هُنَا لغيرِ المصدرِ»[1].

إفادة الكندي من علم الدلالة والمعجم:

يبدو أن الكندي قد رأى أن العربية علـم متكامل لا يتجزأ لذلك حوى كتابه مسائل عديدة ومتنوعة، وأفاد مـن علوم كثيرة ومختلفـة؛ منها: علم الدلالة والمعجم، وقد أورد ذلك في أثناء شرحه، دونك ذلك:

قد امتلأ شـرح الكندي بالأمثلة سـواء كانت مصنوعة أم مسموعة عن العـرب أم العلماء الذين جـاؤوا قبله، ولم يكن الكـندي يأخذ هذه الأمثلة مجردة من أي شرح أو توضيح، فمثال ذلك:

ـ فحين أشـار إلى أن (قد) تفيد التقريب، ذكر مثـالاً على ذلك، وذكر معناه اللغوي؛ فقال: «قد قامتِ الصلاةُ؛ أي: قَرُبتْ»[2]، جاء في لسان العرب: «قد قامت الصـلاة؛ فمعناه قام أهلهـا أو حان قيامهـم»[3]، فتأتي للحال أو للقرب، ولعل الأول أقرب إلى الصواب؛ لأن الصلاة قد بدأت بالإقامة.

---

(١) **المرجع السـابق**، ١٣٣. وينظر: **البلاغـة الواضحة** البيان والمعانـي والبديع: علي الجارم، ومصطفى أمين، دار قباء، دمشق، ص١٤٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٦.

(٣) **المرجع السابق**، ص٦.

ـ وربما أورد في بعض المرات التعريف ثم وضح بعض الكلمات فيه، كأن يذكر معناها أو يرجعها إلى أصلها أو يذكر جمعها أو إفرادها في أحايين أخرى، وقد يعربها، فمثال ذلك قوله: «**الإعراب** في اصطلاحِ النُّحاةِ **هوَ تغييرُ**؛ أي: تبديلُ **أواخِرِ** جمع آخرَ، و**الكلمُ**: مضافٌ إليه، جمعُ كلِمةٍ، وتغييرُ أواخِرِها **لعلَّةِ اختلافِ العواملِ** الداخلةِ عليهَا؛ والعواملُ: جمعُ عاملٍ سواءً كان **لفظاً** ظاهراً **أو تقديراً** من عاملٍ وإعرابٍ»(١).

ـ وحين عرَّف الحال ذكر بعض المعاني في التعريف، ونبَّه على بعض الجموع، فقال: «**الحال** يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ»؛ تقولُ: حالٌ وحالةٌ **وهوَ**: «**الاسمُ** أو الوصفُ، الفضلةُ، **المنتصبُ** بفعلٍ أو ما في معنَاهُ»... «**المفسِّرُ**»؛ أي: المبيِّنُ والموضِّحُ، «**ما انبهَمَ**»؛ أي: خفِيَ، «**مِن الهيئاتِ**»؛ جمعُ هيأةٍ؛ وهي الصفةُ؛ أي: الحالةُ التي عليهَا الموصوفُ(٢).

ـ وفي بعض الأحيان يستطرد الكندي في الشرح، ثم يذكر للفائدة مفرد الكلمة أو جمعها أو معناها، فيقول: «**فلِلرَّفعِ... أربعُ علاماتٍ**؛ جمعُ علامةٍ، وهوَ مَا يُستدلُّ بِهِ على معرفةِ الشيءِ»(٣).

ويذكر الإفراد والجمع في بعض المرات من أجل توضيح الشرح

(١) **المرجع السابق**، ص٨. ينظر: **الصحاح**؛ تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري؛ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط ٤؛ يناير ١٩٩٠م، باب آخر، ص٢٩، ٨١٢، ١٠١٠.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٣. ينظر: **لسان العرب**: **ابن منظور**؛ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، المحقق: عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، باب هيأ، ١٥/١١٧.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص٨. ينظر: **الصحاح**، باب علم، ص٨٠٨، **لسان العرب**، باب علم، ١٠/٢٦٤.

وتسهيل المادة النحوية، فحين تحدَّث عن الممنوع من الصرف أشار إلى كلمة (الأسارى) أنها ممنوعة من الصرف، فقال: «والأسارى: جمعُ أسيرٍ»[(١)]. وفي موضع آخر يقول: «و«الأسارى»: جمعُ أسيرٍ وهوَ ما سُبي في الحربِ... «والهنودُ والعذارى؛ فالهُنودُ: جمعُ هِند.. والعذارى: جمعُ عذراءَ»[(٢)].

وحين تحدَّث عن جمع التكسير لم يكتف بإيراد المثال مجرداً، وإنما وضح المراد من التكسير عن طريق ذكر جمعه وإفراده ليتضح كيف يحصل التكسير؛ فقال: «**جمعُ التكسيرِ**: وهوَ مَا تغيَّرَ فيه بناءُ مفردِه بزيادةٍ، أو نقصٍ، أو تغييرِ شكلٍ، أو زيادةٍ وتغييرِ شكلٍ. فالأوَّلُ: وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ مفردِهِ بزيادةٍ فقطُ؛ نحوُ: «صِنْو» في المفردِ، و«صِنْوان» في الجمعِ؛ بكسرِ الصادِ، وسكونِ النُّون فيهما. والثانِي: وهوَ مَا تغيَّرَ بنقصٍ فقطُ؛ نحوُ: «تُخَمة» في المفردِ، و«تُخَم» في الجمعِ بإسقاطِ الهاءِ في الجمعِ، وإبقاءِ الشكلِ بضمِّ التاءِ، وفتحِ الخاءِ فيهما. و[الثالثُ:] مَا تغيَّرَ فيه الشكلُ فقطُ؛ نحوُ: «أَسَد»؛ بفتحِ الهمزةِ والسينِ المهملةِ في المفردِ، و«أُسْد»؛ بضمِّ الهمزةِ، وسكونِ السينِ في الجمعِ. و[الرابعُ:] ما فيه زيادةٌ وتغييرُ شكلٍ؛ نحوُ: «رَجُل» في المفردِ؛ بفتحِ الرَّاءِ، وضمِّ الجيمِ، ورِجَالٍ في الجمعِ؛ بكسرِ الرَّاءِ، وفتحِ الجيمِ بزيادةِ ألفٍ في الجمعِ بينَهُ واللَّام. و[الخامس:] مَا فيه نقصٌ وتغييرُ شكلٍ؛ كـ(رَسُولٍ) في المفردِ بفتحِ الرَّاءِ، وضمِّ السينِ المهملةِ، و(رُسُلٍ) في الجمعِ؛ بضمِّ الرَّاءِ والسينِ، وإسقاطِ الواوِ.

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص٩.

(٢) **المرجع السابق**، ص١٨. ينظر: **لسان العرب**، باب هند، ١٠١/١٥.

و[السادس:] ما اجتمعَ فيه الثلاثةُ: الزيادةُ، والنقصُ، والتغييرُ؛ نحوُ: «غُلَام» في المفردِ؛ بفتح الّلام، و«غِلْمان» في الجمعِ بسكونِها، وإسقاطِ الألفِ التي بعدَ اللامِ، وزيادةٍ في آخرهِ[(١)].

ـ وحين تحدَّث عن جمع المؤنث السالم، ومثَّل له بأمثلة، إمعاناً في الشرح وإيضاحاً للمسألة أفرد الأمثلة التي ذكرها ليبيّن أن الألف والتاء زائدتان، فقال: «لأنَّهُ جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ؛ وهوَ مَا سلِمَ بناءُ مفردهِ؛ نحوُ: سماء، وسماوات وهند، وهندات»[(٢)].

ـ ومثل ذلك في التثنية، فحين مثَّل بالزيدين والرجلين بيَّن أن الأول تثنية (زيد) والثاني تثنية (رجل)، فقال: «فـ«الزيدينِ»: تثنيةُ زيدٍ و«الرجلينِ»: تثنيةُ رجلٍ»[(٣)].

ـ وكان يوضح بعض الكلمات الغامضة، فمثال ذلك قوله: «وسيفانةٌ؛ أي: طويلةٌ»[(٤)].

ـ وذكر أيضاً: «يَرْنَأَ زيدٌ الشيبَ إذا خضَبَهُ بالحنَّاءِ»[(٥)].

ـ وذكر كذلك: «**أكتعُ**؛ مأخوذةٌ مِن «تكتَّعَ الجلدُ» إذا اجتمعَ، «**وأبتعَ**»؛

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٣، ١٤. ينظر: **الصحاح**، باب أسد، ص٤٠، باب رجل، ص٤٣٠، باب رسل، ص٤٤٣، باب صنا، ص٦٥٨، باب غلم، ص٨٥٧، باب وخم، ص١٢٣٤، **لسان العرب**، باب غلم، ١١/٧٧، باب أسد، ١/١٠٣، باب رجل، ٦/١١١، باب رسل، ٦/١٥٣، باب وخم، ١٥/١٧٥، باب صنا، ٨/٢٩٥، **أوضح المسالك**، ٣/١٧٨.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٥.

(٣) **المرجع السابق**، ص١٦.

(٤) **المرجع السابق**، ص٢٣. ينظر: **الصحاح**، باب سيف، ص٥٧٦.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص٢٣، ينظر: **لسان العرب**: ابن منظر، باب رنأ، ٦/٢٣٥.

مأخوذٌ من التَّبَعِ؛ وهوَ اجتماعُ العرْقِ **وأبصعُ**؛ مأخوذٌ من البَصَعِ؛ وهوَ طولُ العُنقِ؛ لأنَّ القومَ إذا اجتمعُوا طالتْ أعناقُهُمْ»[(١)].

ـ وربما يذكر أكثر من لغة للكلمة الواحدة في بعض الأحيان؛ فيقول عن حاشا: «**وحَاشَا**؛ وفيها لغتانِ أخرتانِ؛ وهُمَا: «حاشَ»؛ بِلا ألفٍ بعدَ الشينِ المُعجمةِ، و«حَشَا»؛ بِلا ألفٍ بعدَ الحاءِ المهملةِ»[(٢)].

ـ وقد تحدَّث الكندي عن ظرف الزمان والمكان، واستطرد في ذكر معانيهما، فقال عن ظرف الزمان: «وهذِه أمثلةٌ من أسماءِ الزَّمانِ **نحوُ**: **اليومَ**؛ فـ (أل) فيهِ: للجنسِ، أو للعهدِ، وهوَ طلوعُ الفجرِ، أو الشمسِ إلى غروبِهَا، **والليلةَ**؛ وهي نقيضُ «اليومَ»؛ أي: مِن غروبِ الشمسِ إلى طلوعِ الفجرِ أو الشمسِ... و«**غُدوةً**»: هوَ مِنْ بعدِ صلاةِ الفجرِ إلى طلوعِ الشمسِ.... و«**بُكرةً**».. كـ «غُدوةً»؛ وهي أوَّلُ النَّهارِ، و«**سَحَرَ**»؛... وهوَ قُبيلَ الفجرِ؛ تقولُ: آتيكَ سَحَراً أو سَحَرَ يوم الخميسِ؛ مثلاً، و«**غداً**»: اسمٌ لِمَا عَقبَ يَومكَ الذي أنتَ فيهِ؛ نحوُ: آتِيكَ غَداً،... و«**عتمةَ**»؛ بِلا تنوينٍ إن قصدَ بِها عتمةً معلومةً؛ للعلميةِ والتَّأنيثِ، وبتنوينٍ إن لم يقصِدْ؛ نحوُ: آتِيكَ عتمةً أو عتمةَ ليلةِ الجُمُعَةِ،... وهوَ اسمٌ للثُّلثِ الأوَّلِ مِنْ الليلِ؛ أي: وقتِ العشاءِ، و«**صباحاً**»: اسمٌ لوقتِ الصباحِ؛ وهوَ: أوَّلُ النَّهارِ «... **ومساءً**»: اسمٌ لآخرِ النَّهارِ... و«**أبَداً**»: بالباءِ الموحَّدةِ؛ اسمٌ لمستقبلِ الزَّمنِ بلا انتهاءٍ... و«**أمَداً**»؛ بالميم: اسمٌ لمستقبلِ الزَّمانِ أيضاً... و«**حِيناً**»: اسمٌ لوقتِ غيرِ معيَّنٍ مِن الزَّمنِ... و«**ضحاً**»،

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٤. ينظر: **أساس البلاغة**: الزمخشري؛ محمود بن عمر، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، باب كتع، ص ٥٣٥، **لسان العرب**، باب بتع، ٢/١٤، باب كتع، ٢/٢٠، باب بصع، ٢/٩٦، ٩٧.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٢٤. ينظر: **الصحاح**، باب حشا، ص ٢٥٢، **مغني اللبيب**، ٢٠٤/١.

و«**ضَحوةً**» مثلاً مِن المعلوماتِ بقصدٍ معيَّنٍ وهوَ اسـمٌ لوقتِ ارتفاعِ الشمسِ إلى نصفِ النَّهارِ(١).

ـ تحدَّث عن أدوات المـكان، وذكر معانيها، فقـال: «وأمَّا **ظرفُ المكانِ** لا يكونُ إلا مُبهَماً... **نحوُ**: جلَسـتُ **أمامَ** زيدٍ؛ أي: قُدَّامَهُ، وقَعَدتُ **خلفَهُ**؛ أي: وهوَ ضِدُّ «أمـامَ»، «**وقُدَّامَ**» مرادِفٌ لـ «أمامَ»، وكـذَا «**وراءَ**» مرادفٌ لـ «خَلفَ» وقَعدتُ **فوقَ** المنبرِ؛ وهوَ: الأعوادُ الَّتي يسـتقِرُّ عليـهِ الخطيبُ، ونِمْتُ **تحتَ** السَّطحِ؛ وهوَ ضدُّ «فوقَ» وجلَستُ **عندَ** زيدٍ؛ أي: قريباً منهُ، وقعدتُ **معَ** الشيخِ؛ وهوَ: اسمٌ لمكانِ الصُحبةِ، ووقفتُ **إزاءَ** الأميرِ؛ أي: مقابِلاً لَهُ، وجلَستُ **حِذاءَ** زيدٍ؛ بالذَّالِ المُعجَمَةِ والمدِّ كـ «إزاءَ»؛ أي: مقابِلاً لَهُ، وزيْدَ: **ثَمَّ**؛ بفتحِ المُثلَّثةِ، وتشديدِ الميمِ: اسـمٌ يُشـارُ بِهِ للمَكانِ البعيدِ، قالَ تعالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسـان/ ٢٠] الآيةُ؛ أي: هنالِكَ، ونِمتُ **هُنَا**؛ بضمِّ الهَاءِ، وفتحِ النُّون مخففةً: إشارةٌ للمكانِ القريبِ، و«معَ» و«عندَ»: يُستعملانِ بمعنَى الزَّمانِ أيضاً ويُسـتعملانِ بمعنَى المكانِ بحسـبِ ما تُضافُ إليهِ؛ تقولُ: جئتُكَ عندَ طلوعِ الشـمسِ ومعَ غروبِهَا؛ ففي هذينِ الموضعينِ ونحوِهِمَا بمعنَى الزَّمانِ،

(١) **التحفة السـنية**: الكنـدي، ص ١١٠، ١١١. ينظر: **الكتاب**: سـيبويه؛ أبو البشـر عمرو بن عثمان بن قنبر سـيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسـلام محمد هارون، دار النشـر: دار الجيل ـ بيروت، ٣٦/١، ٢٩٤/٢، ٢٦/٤، **أساس البلاغة**، باب أبد، ٩، **باب** بكر، ص ٤٨، **باب** سـحر، ص٢٨٧، باب صبح، ص٣٤٦، باب ضحو، ص٣٧٢، باب غدو، ص ٤٤٦، باب مسـي، ص٥٩٥، يوم، ص ٧١٤، **لسـان العرب**، أبد، ٣٢/١، باب بره، ٧٥/٢، **باب** بكر، ١٣١/٢، **باب** سحر، ١٣٦/٧، ١٣٧، **باب** صبح، ١٩٠/٨، **باب** ضحا، ٢١/٩، **باب** عتم، ٣٠/١٠، **باب** الغـدو، ١٩/١١، **باب** فرص، ١٥٨/١١، **بـاب** ليل، ٢٦٧/١٣، **باب** غدا، ١٩/١١، **باب** مسـا، ٧٦/١٤، **باب** يوم، ٣٢٩/١٥، **باب** وقـت، ٢٥٤/١٥، **أوضح المسالك**، ٨١/١، **حاشية الصبان على شرح الأشـموني على ألفية ابن مالك**: الصبان: دار الفكر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بيروت / لبنان، ٦٥٩/٢.

وجميعُ **ما أشبهَ ذلِك** مِن ظروفِ المكانِ؛ نحوُ: «يمينٍ»، و«شِمالٍ»، و«حضرةٍ»، و«يمنةٍ»، وغير ذلِك من الأمثلةِ، واللهُ تعالَى أعلمُ»[١].

ربط النحو بمسائل العقيدة والفقه:

حاول الكندي أن يربط النحو بمسائل العقيدة والفقه، فذكر أن (لن) تفيد التأبيد في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف/١٤٣] أي: إن رؤية الله غير ممكنة دنيا وأخرى؛ فقال: «**لَنْ**... وهي: تُفيدُ تأبيدَ النفي وتأكيدَهُ؛ نحوُ: لنْ يقومَ زيدٌ، وقولُهُ تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف/ ١٤٣] خِلافاً لمنكِري ذلِكَ»[٢].

وذكر عن (الباء) أنها تفيد الإلصاق في قوله تعالى: «﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة/٦]؛ أي: أن تكون اليد ملتصقة بالرأس عند المسح ويتحقق ذلك بأدنى شيء؛ فقال: ومِنْ معانِيها: الإلصاقُ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة/٦]»[٣].

وحين تحدَّث عن النعت، وأراد التفريق بينه وبين الصفة، أفاد من قولهم في أبواب الاعتقاد: لله صفات ولا يقال له نعوت؛ فقال: «والنَّعتُ: هوَ الوصفُ إلا أنَّ هناك فرقاً لطيفاً بينهُمَا هوَ أنَّ النَّعتَ ما أمكَنَ تغييرُهُ

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١١، ١١٢، ١١٣. ينظر: **الكتاب**، ٤٢٠/١، **ارتشاف الضرب**، ١٤٥٢/٣، ١٤٥٧، **شرح العلّامة الكفراوي**: الكفراوي، دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ١٣٦، ١٣٧، **الكواكب الدرية شرح على متممة الآجرومية**: الأهدل؛ محمد بن عبدالله الباري (ت١٢٩٨هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٣٥٥/٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ٣٩. ينظر: **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري؛ محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ١؛ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٣٨٥.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي ٣٩، ينظر: **الكتاب**، ٢١٧/٤، **ارتشاف الضرب**، ١٦٩٥/٤.

وتبديلُهُ. والوصفُ؛ هوَ: ما لا يتغيَّرُ أصلاً، ولِذَا يُقالُ: للهِ صفاتٌ، ولا يُقالُ: للهِ نُعوتٌ»[(١)].

ذكر الكندي بعض الفروق النحوية والمنطقية والبلاغية:

ـ ذكر الفرق بين الأمر والدعاء، فقال: «الأمرُ طلبٌ مِن الأعلَى إلى الأدْنَى، والدعاءُ: طلبٌ من الأدْنَى إلَى الأعلَى»[(٢)].

ـ وذكر الفرق بين النهي والدعاء؛ فقال: «والفرقُ بينَ النهي والدعاءِ كالفرقِ بينَ الأمرِ والدعاءِ إلا أنَّ النهيَ: طلبُ كفٍّ، والأمرَ: طلبُ فعلٍ»[(٣)].

ـ وذكر الفرق بين واجب الاستتار وجائزه؛ فقال: «والفرقُ بينَ ما هوَ واجبُ الاستتارِ وجائزُه هوَ أنَّ واجبَ الاستتارِ: ما لا يُمكنُ أن يَحلَّ محلَّهُ الظاهرُ؛ فلا تقولُ: أقومُ أنا، ونقومُ نحنُ، وتقومُ أنتَ على أنَّ الضميرَ البارزَ هوَ الفاعلُ... وجائزُ الاستتارِ؛ هوَ: ما يجوزُ أن يحلَّ محلَّهُ الظاهرُ»[(٤)].

ـ وفرّق بين التمني والترجي؛ فقال: «والفرقُ بين التَّمنِّي والتَّرجِّي: هوَ أنَّ التَّمنِّي: طلبُ المستحيلِ... والتَّرجِّي: طلبُ الأمرِ المحبوبِ»[(٥)].

---

(١) **التحفة السنية**، ص٨٣، ٨٤. **ينظر: حاشية الصبان**، ١٠٢٩/٣.

(٢) **التحفة السنية**، ص٤٣. **ينظر: شرح الكفراوي**، ص٧٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٧. ينظر: **التعريفات**، ص٥٩، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**: الرضي، شرح وتحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١؛ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٨٨/٥، **مغني اللبيب**، ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ٣٨. ينظر: **شرح المفصل**: ابن يعيش، ٥٥/٢ ـ ٥٧، **شرح ابن عقيل**: ابن عقيل؛ عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٩٣/١ ـ ٩٦.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص٤٣، ٤٤. **ينظر: التعريفات**، ص، ٨٤، ٩٥، **ارتشاف الضرب**، ١٢٤١/٣، **مغني اللبيب**، ٤٧١/١.

ـ وفرَّق بيــن النعت والوصف، «فالنَّعتُ: هوَ الوصــفُ إلا أنَّ هناك فرقاً لطيفاً بينهُمَا هوَ أنَّ النَّعتَ ما أمكَنَ تغييرُهُ وتبديلُهُ. والوصفُ؛ هوَ: ما لا يتغيَّرُ أصلاً، ولِذَا يُقالُ: للهِ صفاتٌ، ولا يُقالُ: للهِ نُعوتٌ»[(١)].

ـ وذكر الفرق بين ياء المثنى وياء الجمع؛ فقال: «والفرقُ بينَ ياءِ المثنَّى ويــاءِ الجمعِ، ياءُ المثنَّــى مفتوحٌ ما قبلَها مكســورٌ ما بعدَهــا، وياءُ الجمعِ بالعكسِ»[(٢)].

ـ وقال فــي موضع آخر: «والفرقُ بيــنَ ياءِ المثنَّى ويــاءِ الجمعِ؛ ياءُ المثنَّى: مفتوحٌ ما قبلَها مكسورٌ ما بعدَها، وياءُ الجمعِ عكسُ ذلِك»[(٣)]

ـ وفرَّق بين اســم الجنس وعلم الجنــس؛ فقال: «والفرقُ بينَ اســمِ الجِنسِ، وعلَمِ الجنسِ؛ فاســمُ الجنسِ: يُطلقُ على جنسِــهِ مــن غيرِ قيدِ حضورِ ماهيّتِــهِ وصورتِهِ في الذِّهــنِ، وعلمُ الجنسِ: يُطلقُ عليه بشــرطِ استحضارِ الماهيَّةِ في الذِّهنِ»[(٤)].

ـ وذكــر الفرق بين العــرض والتحضيض؛ فقال: «والفــرقُ بينَ العرضِ والتحضيضِ؛ العــرضُ: هوَ طلبُ الشــيءِ برفقٍ وليــنٍ، والتحضيضُ: طلبُ الشيءِ بحثٍّ وإزعاجٍ»[(٥)].

---

(١) **التحفة الســنية**: الكندي، ص٨٣، ٨٤. ينظر: **التعريفات**، ص٢٩٨، ٣٠٨، **حاشية الصبان**، ١٠٢٩/٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٦.

(٣) **المرجع السابق**، ص٣٢، ٣٣. **ينظر: الكتاب**، ١٨/١.

(٤) **التحفة الســنية**: الكندي، ٨٨. ينظر: **التعريفات**، ص٤٦، ٢٠٢، **حاشــية الصبان**، ٢١٣/١، **النحو الوافي**: عباس حسن، آوند دانش، ط ١؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٢٦٨/١.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٣. ينظر: **مغني اللبيب**، ١٢٧/١.

اهتمام الكندي بالمعنى:

قد وضَّح الكندي في مقدمة الكتاب أنه يبحث عن المعاني أكثر من الإعراب؛ فيقول: «غير أنّي اقتصرتُ فيهِ علَى الإيجازِ عنِ الإطنابِ، وغالباً علَى إظهارِ المعانِي عنِ الإعرابِ»[(١)].

وإن كان لم يغلب عليه البحث عن المعاني، ولكن ما عرضه من معان كافية بسبب اتباعه منهج الاختصار، ومما بسطه في الكتاب من معان ما يأتي:

ـ تحدَّث الكندي عن قد، فذكر بعضاً من معانيها؛ فقال: «**قَدْ**؛ وهذه يَصلحُ دخولُهَا علَى الماضِي؛ نحوُ: قدْ قامَ زيدٌ، والمضارعِ؛ نحوُ: قدْ يقومُ زيدٌ، وتكونُ للتَّقريبِ، قدْ قامتِ الصلاةُ؛ أي: قَرُبتْ، والتقليلِ؛ نحوُ: قدْ يجودُ البخيلُ، والتكثيرِ؛ نحوُ: قد يُحسنُ الكريمُ، فالقرينةُ الدَّالةُ على الفرقِ بينَ التَّقليلِ والتَّكثيرِ نفسُ[(٢)] المقامِ»[(٣)].

ـ وتحدَّث عن السين وسوف، فذكر بعضاً من معانيهما؛ فقال: «والسينُ، وسوفَ: وهذانِ يختصَّانِ بالمضارعِ؛ لأنَّهُمَا يدلَّانِ على مستقبلِ الزَّمنِ، والماضِي عكسُ ذلكَ، فلا يجتمعانِ؛ نحوُ: سيقومُ زيدٌ، وسوفَ يقومُ عمروٌ، فالسينُ: للتَّنفيسِ؛ للزَّمنِ القريبِ، وسوفَ:

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢.

(٢) الصحيح: (المقام نفسه)، قال **ابن هشام**: «النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز... ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد». **أوضح المسالك**، ٣/١٤.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥، ٦. ينظر: **كتاب معاني الحروف**: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، ٩٨، **مغني اللبيب**، ١/٢٨٩ ـ ٢٩٣.

للتســـويفِ؛ للزَّمنِ البعيدِ؛ نحوُ: سيقومُ زيدٌ، سوفَ يقومُ عمرٌو، ولمْ، ولنْ كذلكَ»(١).

ـ ذِكــره أن الفاعل قد يحذف وينوب عنه غيره لمعــان أورد بعضاً منها؛ فيقول: «قدْ يُحــذفُ الفاعلُ، ويُقامُ عنه غيرُهُ كثيــراً مِن مفعولٍ، أو ظرفٍ، أو مجرورٍ لمعانٍ يُبحثُ عنهَا في عِلــمِ المعاني؛ كالعِلْم بالفاعلِ، أوِ الجهلِ بهِ، أو إخفائهِ، أو صونِهِ عن لسانِكَ، أو صونِ لسانِكَ عنْهُ، وغيرِ ذلِك»(٢).

ـ وذكر الكندي بعض معاني حروف الجر، فقال في موضع: «**والحروفُ** الموضوعةُ لَهُ **هي**: **مِن**؛ ومِن معانِيها: الابتداءُ؛ نحوُ: خرجتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ، **وإلى**؛ ومــن معانِيها: الانتهاءُ؛ وهُوَ معنى قولِنــا: إلى الكوفةِ، **وعَنْ**؛ ومِنْ معانِيها: المجاوزةُ؛ نحوُ: رميتُ السَّهمَ عَنِ القوسِ، **وعلَى**؛ ومِنْ معانِيها: الاستعلاءُ؛ نحوُ: ركِبتُ علَى الفرسِ، **وفي**؛ ومِنْ معانِيها: الظرفيةُ؛ نحوُ: «زيدٌ في الــدَّارِ»، **وربَّ**؛ وهذا الحرفُ خــاصٌّ بالنَّكرَاتِ؛ نحــوُ: ربَّ رجلٍ كريم لقيتُهُ، **والباءُ**؛ ومِنْ معانِيها: الإلصاقُ؛ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة/٦]، **والــكافُ**؛ ومِنْ معانِيها: التشــبيهُ؛ نحوُ: «زيدٌ كالأسَــدِ»، **واللَّامُ**؛ ومِنْ معانِيها: المُلكُ؛ نحوُ: «المالُ لِزيدٍ»، ومن جُملةِ هذه الحروفِ **الحروفُ** المستعملةُ في **القســمِ**؛ أيِ: الحلفِ، وهي ثلاثةٌ: **الواوُ**؛ نحوُ: «واللهِ»، **والباءُ**؛ نحوُ: «باللهِ»، **والتاءُ**؛ نحوُ: «تاللهِ»، فكلُّ كلمةٍ دخلَ عليهَا أو صلحَ دخولُ شيءٍ من هذه العلاماتِ عليها فهي اسمٌ لا غيرُ»(٣).

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص٦. ينظر: **الكتاب**، ١/١٤، ١٥، **معاني الحروف**، ص٤٢، **مغني اللبيب**، ١/٢٣١ ـ ٢٣٣، **الجملة العربية تأليفها وأقســامها**: الســامرائي؛ فاضل صالح، دار الفكر، ط٣؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص١٤٤.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٦١.

(٣) **المرجع السابق**، ص٥.

ويقول في موضع آخر: «**فأمَّا الاسمُ المخفوضُ بالحرفِ: فهوَ ما يُخفَضُ** بحرفٍ مِنْ حروفِ الخفضِ. إمَّا بـ «مِـــن» **أو** «**إلى**»؛ نحوُ قولِك: خرجتُ مِنْ مكةَ إلـــى المدينةِ؛ فـ«مكةَ»: مخفوضـــةٌ بـ «مِن»، و«المدينـــةِ»: بـ «إلى»، **أو** «**عَن**»؛ نحوُ: رميتُ الســـهمَ عن القوسِ، **أو** «**علَى**»؛ نحوُ: ركِبتُ على الفرسِ، **أو** «**في**»؛ نحو: زيدٌ في المســـجدِ، **أو** «**رُبَّ**»؛ وهذَا الحرفُ خاصٌّ بالنَّكراتِ مِنْ بينِ سائرِ حروفِ الجرِّ.... **والكافُ**؛ نحوُ قولِك: زيدٌ كالأسدِ، **واللامُ**؛ نحوُ قولِك: المالُ لزيدٍ».

والحروفُ المســـتعملةُ في **القَسَـــمِ**؛ أي: الحلفِ؛ **وهي** ثلاثـــةٌ: **الواوُ**؛ نحوُ: «واللهِ»؛ وهذَا لا يُجرُّ بِهِ إلا الظاهرُ فلا يَجرُّ بِهِ المضمرُ أصلاً، **والباءُ**؛ نحوُ: باللهِ؛ وهذَا يُجرُّ به الظاهرُ وغيرُهُ، **والتاءُ**؛ نحوُ: تاللهِ؛ وهذَا لا يُجرُّ بِهِ إلا اسمُ الذَّاتِ، **ويُجرُّ** أيضاً **بمُذْ ومنذُ**، ولا يُجرُّ بِهِما إلا اسمُ الزَّمانِ، فإن كانَ ماضياً كانَا بمعنَى «مِن»؛ نحوُ: «ما رأيتُه مُذْ يومينِ ومنذُ أسبوعٍ، فإن كانَ حاضِراً كانَا بمعنَى «في» نحوُ: ما رأيتُهُ مُذ يومِنَا هذَا، ومنذُ يومِنَا؛ هذَا؛ أي: في يومِنا هذَا، ومن حروفِ الجرِّ أيضاً: خَلا وعَدَا وحَاشَا عندَ بعضٍ... وتُخصُّ حاشَا بمواضعِ التنزيهِ»[1].

وقال في موضع: «وتختصُّ «حاشَـــا» بوقوعِهَا في مواضعِ التنزيهِ كمَا في المثالِ؛ فلا تقلْ: حجَّ الناسُ حاشَا بكراً مثلاً؛ فإِنَّ الحجَّ ليسَ مما يُتنزَّهُ تارِكُهُ بتركِهِ»[2].

ـ وذكر الكندي في كان وأخواتها أن (مـــا دام) تفيد الظرفية: «**ما دامَ** زيدٌ قائماً، «ما»: المصدرية الظرفيةُ»[3].

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٢٥، ينظر: قسم التحقيق.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٧٥. ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/٢٤٥ ـ ٢٤٩.

ـ وتحدَّث عن إن وأخواتهـا، وذكر معانيها؛ فقال: إن، وأن: يُفيدَانِ تأكيدَ مَدخُولِهمَا، **لكِنَّ**: تُفيدُ الاستدرَاكَ، و«**كأنَّ**»: للتشبيهِ و«**ليتَ**»: للتمنِّي؛ وهو: طلبُ المستحيلِ؛ كالشبيبة في أوانِ الشيخُوخةِ، أو ما فيهِ عُسرٌ كالمُعدِمِ لِلغِنَى، و«**لعلَّ**»: للتَّرجِّي؛ وهو: طلبُ المُمكنِ أو المتعذرِ[١] أيضاً[٢].

ـ وذكرها في موضع آخر فقال: «**ومعنَى** «**إنَّ**»: بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّون مشددةً، وكذلِك «**أنَّ**» المفتوحة... **للتَّوكيدِ**، أي: توكيدِ مدخُولِهمَا، **ومعنَى** «**لكنَّ**»: بفتحِ النُّون مشددةً **للاستدراكِ**، قالَ ابنُ هشام[٣]: وفسَّرُوهُ؛[بأنْ] تنسبَ حُكماً لِمَا بعدَها مخالِفاً لِمَا قبلَهَا كمَا مرَّ ذكرُهُ؛ لأَنَّ القعُودَ في المثالِ مخالِفٌ للقيامِ المتقدمِ، و«**كأنَّ**»: بفتحِ النُّون مشددةً، موضوعةٌ **للتشبيهِ**؛ أي: تشبيه مرفوعِها بمنصوبِهَا لجامع بينهُمَا، **ومعنى** «**ليتَ**»: **للتمنِّي**؛ وهوَ: طلبُ متعذِّرُ الحصولُ غالباً، والمُمكنُ قليلاً،... و«**لعلَّ**»: موضوعةٌ **للتَّرجِّي**؛ وهوَ:

---

(١) لعل: تفيد عدة معان، ويبدو أن الكندي قد أخطأ في نسبة «لعل» إلى الطلب المتعذر، ولعلها زلة قلم بدليل أنه لم يذكر ذلك في موضع لاحق. وقد جاء عن الأشموني وغيره أن لعل تفيد عدة معان: الترجي في المحبوب؛ نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق/ ١] والإشفاق أو التوقع في المكروه؛ نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود/ ١٢] وتكون للتعليل، أثبته جماعة منهم: الأخفش، والكسائي؛ نحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه/ ٤٤]، والاستفهام، أثبته الكوفيون؛ نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس/ ٣] (**شرح الأشموني**، ٤/١، ٤١٨). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٢٤٠/٣، **مغني اللبيب**، ٤٧١/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٨.

(٣) ابن هشام: عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، وصفه ابن خلدون بأنه أنحى من سيبويه، صنّف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشرح قطر الندى، وشذور الذهب وشرحه، وغيرها كثير، توفي سنة ٧٦١هـ. **بغية الوعاة**، ٦٨/٢، ٦٩، ينظر: **الأعلام**: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥؛ مايو/ ٢٠٠٢م، ١٤٧/٤.

طلبٌ ممكنُ الحصولُ مِنِ الأمرِ المحبوبِ، **والتَّوقعُ**: أيضاً؛ وهوَ: الإشفاقُ مِن وقوعِ المكروهِ؛ نحـوُ: لعلَّ زيداً هالِكٌ؛ «لعلَّ»: حـرفُ ترجٍّ ونصبٍ؛ تَنصِبُ الاسمَ، وتَرفَعُ الخبرَ»[١].

ـ وتحدَّث الكندي عـن أفعال القلوب، وذكر معانيهـا، فقال: «وهي: في ذاتِهَا نوعـانِ؛ أحدُهُمَا: أفعـالُ [الـ]قلوبِ؛ لأنَّهَا تصـدرُ عَنِ القلوبِ فقط، وليـسَ لَهَا تعلُّقٌ بالجوارحِ رأسـاً، **وهي**: «**ظَنَنْتُ**»؛ بالظاءِ المُشـالةِ الْمُعجَمَةِ، و«**حسِـبْتُ**»، و«**خِلْتُ**» و«**زَعَمْتُ**»، «**ورَأيْتُ**» القلبيَّةُ لا البصريةُ؛ لأنَّ البصريةَ ليـس لَهَا إلا مفعولٌ واحدٌ؛ نحوُ: رأيـتُ زيداً؛ أي: أبصرتُهُ، و«**علِمْتُ**»: القلبيةُ لا التـي بمعنَى: «عَرَفَ»؛ لأنَّ التي بمعنى «عَرَفَ» ليسَ لَهَا إلا مفعولٌ واحدٌ أيضاً؛ نحوُ: عَلِمَ زيدٌ المسألةَ؛ أي: عَرَفَهَا و«حَجَوْتُ»، و«عَددتُ»، و«هَبْ». و«**وجدتُ**»، و«ألفَيـتُ»، و«درَيتُ»، و«تعلَّمَ»؛ بمعنَى اِعلَمْ، ثانيهُمَـا: أفعـالُ التصييـرِ؛ أي: التحويلِ مِنْ حَالـةٍ إلَى حالـةٍ أخرَى؛ وهي: «**اتخذتُ**»، و«**جَعـلـتُ**»، وَ«رَدَّ» و«**سـمِعْتُ**»، و«صيَّرْتُ»، و«وهَبَ»»[٢].

ـ ثم تحدَّث عن أفعال الحـواس؛ فقال: «اِعلَمْ أنَّ أفعـالَ الحواسِ كلَّهَا لا تتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ فقطّ؛ نحوُ قولِـك: رأيتُ زيداً؛ أي: أبصرتُهُ، وشـمَمْتُ الطِّيبَ، وذُقْتُ العسَـلَ، ولَمَسْـتُ الثوبَ، وكذَا «عَلِـمَ»؛ بمعنَى «عَرَفَ»»[٣].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨١. ينظر: **أوضح المسـالك**، ١/١٣٩، **مغني اللبيب**، ١/٣٢٣، ٣٢٤، ١/٤٧٥ **ارتشاف الضرب**، ٣/١٢٣٨ ـ ١٢٤٠.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨١، ٨٢. ينظر: مصادر المعاني في قسم التحقيق.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٨٣.

اهتمام الكندي بالتعريفات:

اهتم الكندي بالتعريفـات وأوردها في كثير من تأليفـه فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب مـن تعريف لمصطلح أو توضيـح لعبارة غير مفهومة؛ فكان يتخير التعريف المناسب ليضعه في المكان المناسب، ولكن يلاحظ عليه أنه كان يلتزم في الأغلب بتعريف صاحب الآجرومية، وربما زاد عليه في أحايين كثيرة، وحاول أن يبيِّنه ويوضحه.

ومما يعاب عليه قطعه للتعريف من أجل المحافظة على متن الآجرومية فيختـل التعريف أو يلتبـس، فمثلاً يقول فـي تعريفه الـكلام: «**الكلام فِي** اصطلاحِ النحاةِ: **هـوَ اللفظُ**؛ أَي: الصوتُ المشـتملُ علَـى بعضِ الحروفِ الهجائيةِ... **والمركَّبُ**: مَا تركَّبَ منْ كلمتينِ... **والمفيدُ**: مَا أفادَ المستمعَ فائدةً تامةً يحسُنُ السكوتُ... **وبالوضعِ**: المرادُ بهِ: الأوضاعُ العربيةُ»[١].

وربما حمله على ذلك منهجه في شـرح التعريف فيبدو أنه يعتمد على شـرح العبارة من غير أن يتفطن إلى أنه قد يخـل بالتعريف فيجعله مقتضباً غير واضح.

ويلاحظ عليه تفسيره بعض عبارات التعريف تفسيراً لغوياً كأن يرجعها إلى أصلها أو يذكر معناها، أو يأتي بها مجموعة أو مثناة أو مفردة، ويعربها في أحيانٍ أخرى على حسب ما يقتضيه السياق، فيقول في ذلك: «**الإعراب** في اصطلاحِ النُّحـاةِ **هوَ تغييرُ**؛ أي: تبديـلُ **أواخِرِ** جمعُ آخِـرَ[٢]، و**الكلمُ**: مضافٌ إليه، جمعُ كلمةٍ، وتغييـرُ أواخرِها **لعلَّةِ اختـلافِ العواملِ** الداخلةِ

(١) **المرجع السابق**، ص ٢، ٣.

(٢) والآخِر: بعد الأول، والجمع: أواخِر. **الصحاح**، باب أخر، ص ٢٩.

عليهَا؛ والعواملُ: جمعُ عاملٍ ســواءً كان **لفظاً** ظاهــراً **أو تقديراً** من عاملٍ وإعرابٍ»[١].

وكان من عادته أنه يأتي بمثال عقب التعريف، محاولاً إيضاحه وتبسيطه للقراء، وكان ينتقي في ذلك ويحسن اختيار المثال، فيحاول أن يكون المثال جامعاً لحالات عــدة؛ كأن يكون ظاهراً أو مقــدراً، أو مجموعاً أو مفرداً، أو مصروفاً أو ممنوعاً إلخ، فيقول في ذلك: «**جمعُ التَّكســيرِ**؛ وهوَ مَا تغيَّرَ فيهِ بناءُ مفــردِهِ منصرِفاً كانَ أو غيرَ منصــرِفٍ، ظاهرَ الإعــرابِ أو مقدَّرَهُ؛ نحوُ قولِك: قامَ الرِّجالُ والأسَارَى»[٢].

ولم يكــن الكندي كثيــر التكلف فــي التعريف، وإنما يأخــذ بتعريف صاحب متــن الآجرومية فــي الغالب ـ كما أســلفنا ـ فإن لــم يجد فينتقي الأســهل والأبعد عن الكلفة؛ فيقول مثلاً عن جمع المؤنث الســالم: «**جمعُ المؤنَّثِ السالِمُ**، وهوَ مَا جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتينِ في آخرِهِ»[٣].

وربما عبَّر عنه أو عرَّفــه بما جمع بألف وتاء مزيدتيــن ليتناول ما كان منه لمذكر؛ كحمامات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد؛ نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه؛ نحو: أبيات وقضاة؛ «لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية»[٤].

ومن أســاليب الكندي أنه يستعمل التكرار في التعريف من أجل ترسيخ المعلومة وحفظها، فلم يكن تكراره حشواً بلا فائدة، بل يكرر من أجل زيادة

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٩، ١٠.
(٣) **المرجع السابق**، ص ١٠. ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٧٣/٢.
(٤) **شرح الأشموني**، ١٤٨/١.

معلومة أو اختصارها، ففي تعريفه للتثنية مثلاً ذكرها في موضعين، فقال في الموضع الأول: «ما دلَّ على اثنينِ من **الأسماءِ** [بِزِيَادَةٍ فِـي آخِرِهِ] صالِحاً للتَّجريدِ، وعطفِ مثلِهِ عليه»(١).

ويقول في موضع آخر: «**التَّثنيةُ** وهوَ ما دلَّ على اثنيـن بزيادةٍ في آخرهِ صالِحاً للتَّجريدِ [منها]، وعطفِ مثلهِ عليهِ، سواءً كان معرَّفاً أو منكَّراً»(٢).

ومن أساليب الكندي أنه يحاول في كثير من الأحيان تقريب التعريف للقارئ وعدم التكلف فيه مما جعله يقع في مزلق العموم؛ وهو مذهب مذموم في التعريف؛ فالتعريف كما يعرفه **الجرجاني**: «هو ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر»(٣).

فإذا دخل التعريف العموم صار شاملاً لأبواب أخرى، وربما لم يشأ الكندي في أكثر الأحيان أن يخالف صاحب الآجرومية، طلباً للاختصار واقتصاراً على الغالب المعتاد، وتقريباً لأذهان المتعلمين، وتسهيلاً لطلاب العلم؛ فيقول مثلاً في الفاعل: «**الفاعلُ**؛ وهوَ: الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبلَهُ فعلُهُ لفظاً أو تقديراً»(٤)، وفي موضع يقول: «وهوَ عُرْفاً: **الاسمُ**؛ فخرجَ بذلكَ الفعلُ بأقسامِهِ، والحرفُ بأنواعِهِ، وبقولِهِ: «**المرفوعُ**»: المنصوبُ والمجرورُ وبقولِهِ: «**المذكورُ قبلَه فعلُه**» ما إذا تأخَرَ الفعلُ»(٥).

فكما يُعلم أن الفاعل لا يلزم أن يتقدم عليه فعل؛ فقد يتقدم عليه اسم

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١، ينظر: **شرح ابن عقيل**.
(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٥، ينظر: **شرح ابن عقيل**.
(٣) **التعريفات**، ص ٩٠.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥١.
(٥) **المرجع السابق**، ص ٥٤.

الفاعل أو الصفة المشبهة فيرفع؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ﴾ [النحل/١٣]، فـ«ألوانُه»: فاعل لاسم الفاعل «مختلفاً»(١).

ومثل ذلك في نائب الفاعل، فيقول: «**المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعِلُهُ**، ويُسمَّى نائبَ الفاعلِ؛ وهوَ: الاسمُ المرفوعُ نيابةً عنِ الفاعلِ الأصلي بعدَ حذفِهِ وإقامةِ مقامِهِ مع تغييرِ الفعلِ لِئَلا يلتبسَ بالفاعلِ الأصلِي»(٢).

وما قيل في الفاعل يقال في المفعول الذي لم يسمَّ فاعله (نائب الفاعل) من أن نائب الفاعل لا يلزم أن يتقدم قبله فعل فقد يتقدم اسم المفعول قبله(٣).

وقال عن: «**المبتدأُ**؛ وهوَ: الاسمُ المرفوعُ، المجرَّدُ عن العَواملِ اللفظيةِ»(٤). ويقول في موضع آخر: «**فالمبتدأُ: هوَ الاسمُ**، ليخرجَ: الفعلُ، والحرفُ، و**بالمرفوعِ**: [يخرج] المنصوبُ، والمجرورُ، و**بالعاري**؛ أي: الخالِي **عنِ العواملِ اللفظيةِ** من أفعالٍ، وحروفٍ»(٥).

وكذلك هنا لم يلتزم الكندي فيه بحد تعريف المبتدأ تبعاً لابن آجروم، فلم يدخل قسمي المبتدأ وهما: المبتدأ الذي له خبر والمبتدأ الذي له وصف أغنى عن الخبر.

ولعلَّ تعريف ابن هشام أوضح وأكثر حدودية من هذا؛ فيقول في شذور

---

(١) ينظر: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: ابن هشام؛ عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ٢٠٠٤م، ص ١٩٠، **الدرر السنية**، ص ٧٥.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥١.

(٣) **ينظر**: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٠٦.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥١.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٦٦.

الذهب: «وَهوَ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُخْبَراً عَنْهُ أَوْ وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ؛ فَالأَوَّلُ: كـ(زَيْدٌ قَائِـمٌ) و﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة/١٨٤] وَ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر/٣] والثَّانِي: شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْـتِفْهَامٌ؛ نَحْوُ: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَمَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ»[1].

وكذلك بالنسبة للخبر فقد عرَّفه: «وهوَ الاسمُ المرفوعُ بالمبتدأِ»[2]، فلم يلتزم الكندي كذلك بحد الخبر، فيبدو أن التعريف عام يدخل فيه القسم الثاني من أقسام رافع المبتدأ؛ وهو الفاعل الذي يُرفع بالوصف[3]، وقد حاول الكندي أن يضع ضوابط للتعريف من خلال شرحه، وإن كان لا يلتزم كثيراً بتنقية التعريف من العموم الذي يعتريه في بعض الأحيان؛ فيقول: «البدلُ: هوَ التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بِلا واسطةٍ، فخرجَ بقولِنا: «التابعُ» غيرُ التابعِ، وبقولِنَا: «المقصودُ بالحُكمِ»: النَّعتُ والتأكيدُ، وبقولِنَا: «بِلا واسطةٍ»: العطفُ»[4].

وحين عرَّف الكندي بدل البعض من الكل ضبطه بقوله: «تحقيقه أن يكون أقل من المبدل منه»، فقال: «بدلُ البعضِ من الكُلِّ؛ وهوَ أن يكونَ المبدَلُ بعضاً من المبدَلِ منهُ، كـ«رُبعِهِ أو ثُلُثِهِ أو نِصفِهِ» أو غيرِ ذلِك؛ تحقيقُهُ: أن يكونَ أقلَّ من المبدَلِ منهُ»[5].

(١) **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٠٩.
(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٢، ٦٧.
(٣) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢١٣.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٦. يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١١٣/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٩٦١/٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٤٦.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٦. يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٦٥/٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٤٦.

ولم يكن الكندي يبسط في شـــرحه التعريف اللغوي؛ فكان يقتصر على الناحية الاصطلاحية في الغالب، ومن النادر أن يـــورد المعنى اللغوي، وقد أورده فـــي التمييز فقط، واســـتدل بآية من الذكر الحكيم علـــى ذلك؛ فقال: «وهوَ لغةً: الفصلُ؛ قالَ تعالَى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يٰس / ٥٩]»[١].

ويبدو أن الكندي قد يستدرك على ابن آجروم في بعض المواضع؛ فحين اكتفـــى المصنف بنوع واحد فقط من أقســـام التمييز؛ وهـــو: الذات، زاد في التعريف القســـم الآخر، فقال: «وضابطُ **التَّمييزِ؛ هوَ: الاسمُ** المفردُ الصَّريحُ... **المنصوب، المفسِّـــرُ**؛ أي: المبيِّنُ، والموضِّـــحُ **لما انبهَمَ... مـــن الذَّواتِ**، أو النِّســـبِ»[٢]. فزاد الكندي (تمييز النســـبة). ومما يعاب علـــى الكندي تعريفه بالمثال، فيعرف التعذر والثقل بقوله: «فالتَّعذّرُ؛ نحـــوُ: الفتى، والثِّقلُ؛ نحوُ: القاضِي»[٣].

الخلاف النحوي عند الكندي:

أولاً ـ نسبة الآراء المهمة إلى أصحابها:

قد تبدو للكاتب أو المؤلف عند تأليف كتابٍ إضافات يرى حســـنها، وفائدة ذكرها تخالف منهجه الذي ســـار عليه فنـــراه يفصِّل فيما لم يفصَّل فيه، وينسب فيما لم ينسبه من قبل، وقد كان هذا موجوداً كله عند الكندي؛

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٦، ١١٧. **ينظر**: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط ١؛ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، ٢/ ٤٦٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٦، ١١٧. **ينظر**: **شرح الكفراوي**، ص ١٤٤.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧.

فرأيناه ينسب بعض الآراء المهمَّة ويحيلها إلى أصحابها وربما نقل كلامهم في بعض الأحايين التزاماً منه بالدقة والأمانة العلمية؛ فمن ذلك:

ـ لما قسَّم الكندي الظرف إلى ظرف مكاني وزماني استشهد ببيت لابن مالك[(١)]، فقال: «إلا أنَّ الزمانِي لا يُخبرُ بِهِ عنْ جثَّةٍ إلا إذَا أفادَ بل يُخبرُ بهِ عنِ المعاني، ولذَا قالَ ابنُ مالكٍ في خلاصتهِ[(٢)]: [الرجز]

ولا يكـونُ اسـمُ زمـانٍ خبَـراً عـن جثَّـةٍ وإنْ يُفِـدْ فأخْبِـرَا»[(٣)].

واستشهد بألفية ابن مالك لما أشار إلى أن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يقدر بكائن أو استقر؛ فقال: «إنَّمَا سُمِّيَ الظرفُ والجارُ والمجرورُ شبهَي جملةٍ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لهُمَا مِنْ متعلِّقٍ يتعلقانِ بهِ وذلِكَ المتعلِّقُ يُقدَّرُ بنحوِ: «كائنٍ»؛ اسم فاعلٍ؛ فهوَ من قَبيلِ الإخبارِ بالمفردِ، واستقرَّ.. فهوَ من قبيلِ الإخبارِ بالجُملةِ، ولذَا قالَ ابنُ مالكٍ في خلاصتِهِ[(٤)]:

وأخبرُوا بظرفٍ أو بحرفِ جرْ ناوينَ معنى كائنٍ أو استقرّ»[(٥)] [الرجز].

(١) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، وُلد سنة ٦٠١هـ، من تصنيفاته: ألفية ابن مالك، شرح التسهيل، إكمال العمدة، توفي سنة ٦٧٢هـ. **بغية الوعاة**: ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر: **متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: ابن مالك؛ محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي، ضبط النص: أحمد محمد بن سعيد السعدي، مكتبة ابن القيم، ط ١، د.ت، ص ١٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠.

(٤) ينظر: **متن ألفية ابن مالك**، باب الابتداء، ص ١٢.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠.

وفي بعض الأحيان يذكر آراء عدة لنحاة مختلفين كالخليل[(١)] وسيبويه[(٢)(٣)]، ومن ذلك حين أورد مسألة المنادى المبني على الضم

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبدالرحمٰن، إمام في علم النحو، صاحب العربية والعروض وكتاب العين المشهور، صنَّف كتباً أخرى منها: الجمل، والشواهد، وفائت العين والإيقاع وغيرها، توفي سنة ١٧٥هـ. (**وفيات الأعيان**: ابن خلكان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ط ١؛ ١٩٩٤م، ١٦٥/١، ٢٤٤/٢ ـ ٢٤٧). يُنظر: **طبقات النحويين واللغويين**: الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، (د.ت)، ص ٤٧ ـ ٥١، **طبقات الشعراء**: ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة ط ٤، (د.ت)، ص ٩٥، **أخبار النحويين البصريين**: السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله، تحقيق: طه محمد الزيني وآخرون، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ط ١؛ ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، ص ٣٠، ٣١، **نزهة الألباب**: الأنباري، ٤٥ ـ ٤٧، **بغية الوعاة**، ٥٥٧/١ ـ ٥٦٠، **أنباء الرواة على أنباء النحاة**: القطفي؛ أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العصرية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٣٧٦/١ ـ ٣٨٢، **الأعلام**، ٣١٤/٢.

(٢) ينظر: **كتاب الجمل في النحو**: الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٥٣، **الكتاب**، ٢٠٢/٢، ٢٠٣.

(٣) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين؛ أبو بشر، ويقال: أبو الحسن، ولُقب بسيبويه، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر، وعيسى بن عمر، وَرَدَ سيبويه بغداد على يحيى البرمكي، فجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة، توفي سنة ١٨٠هـ. (**بغية الوعاة**، ٢٢٩/٢، ٢٣٠)، يُنظر: **طبقات النحويين واللغويين**، ص ٦٦ ـ ٧٢، **أخبار النحويين البصريين**، ص ٣٧، **نزهة الألباب في طبقات الأدباء**: الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبدالرحمٰن بن محمد المتوفى (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس ـ بغداد، ط ٢؛ ١٩٧٠م، ص ٥٤، **وفيات الأعيان**، ٤٦٣/٣ ـ ٤٦٥، **تذكرة الحفاظ**؛ محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١٨٨/٣، ٢٠٦، **الأعلام**، ٨١/٥.

أنه في الاضطرار يجوز أن ينوَّن، وتنوينه يجوز أن يكون مضموماً حملاً على اللفظ أو منصوباً حملاً على الأصل؛ فقال: «ويجوزُ تنوينُهُ في حالِ الاضطرارِ على وجهينِ: تنوينُهُ مضموماً على أصلِهِ؛ قالَ أبُو النَّجَا[١]: تشبيهاً بمرفوعٍ ممنوعٍ من الصَّرفِ اهـ[٢]. واختارَ ذلِك سيبويهَ والخليلُ»[٣].

- ومرة يستطرد في ذكر آراء العلماء في المسألة فيذكر عدداً من النحاة، ويبيّن أحياناً رأي البصريين والكوفيين؛ فمِن ذلك لما تحدَّث عن (لا) النافية للجنس، وذكر أن اسمها فتحته فتحة إعراب؛ فقال: «وقيلَ: «رجلَ»: فتحتُه فتحةُ إعرابٍ وحُذِفَ منهُ التنوينُ تخفيفاً، وهذَا القولُ لبعضِ البصريينَ، ونُسِبَ أيضاً إلى سيبويهِ، وهوَ ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ، **فإنْ لمْ تباشرْهَا** النَّكِرةُ، أو باشرتْهَا المعرِفةُ، **وجبَ الرَّفعُ** للنَّكِرةِ المفصولةِ عنهَا أو المعرِفةِ عندَ غيرِ المبرِّدِ[٤] وابنِ كيسانَ[٥] **ووجبَ تكرارُ** «**لا**»؛ **نحوُ** قولِك:

---

(١) أبو النجا؛ أحمد الجرجاوي الأزهري من علماء (ق١٣هـ). **الدرر السنية**، ص٢٧.

(٢) ينظر: **حاشية أبي النجا**، ص١١٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٣١.

(٤) ينظر: **المقتضب**: المبرد؛ أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت، (د.ت)، ٣٥٨/٤. والمبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، كان فصيحاً بليغاً، وله من التصانيفات: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، وغيرها، توفي سنة ٢٨٥هـ ببغداد. (**بغية الوعاة**، ٢٦٩/١ ـ ٢٧١)، يُنظر: **طبقات النحويين واللغويين**، ص١٠١ ـ ١١٠، **أخبار النحويين البصريين**، ص٧٢ ـ ٨٠، **نزهة الألباب في طبقات الأدباء**، ص١٦٤، **وفيات الأعيان**، ٣١٣/٤ ـ ٣٢١.

(٥) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان؛ أبو الحسن النحويّ، يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، من مصنفاته: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، توفي ٢٩٩هـ. (**بغية الوعاة**، ٢٢١/٢)، يُنظر: **طبقات النحويين واللغويين**، ص١٥٣.

«**لا في الدارِ رجلٌ**»، بتقديـــمِ المجرورِ، ورفعِ رجـــلٍ، «**ولا امرأةٌ**»: عطفٌ عليهِ»[(١)].

ـ وفي موضع نســـب فيه القول إلى ســـيبويه؛ وذلك حيـــن تحدَّث عن الإضافة، واختلافهم في الخافض: أهو الاســـم المتقـــدم أم الحرف المقدر؛ فقال: «واختُلِفَ في الخافضِ لَهُ؛ فقيلَ: الخافضُ لَهُ هوَ الاسمُ المتقدِّمُ، ونُسِبَ هذَا القولُ إلى ســـيبويهِ، وقيلَ: الخافِضُ لَهُ الحرفُ المقدَّرُ في الإضافةِ، وهوَ أحدُ حروفٍ ثلاثةٍ: «اللام» أو «مِن» أو «في»[(٢)]».

وقد ينسب القول إلى عالم من العلماء ليبيِّن الراجح في المسألة مثل ما فعل في مسألة تقديم خبر دام على اســـمها؛ فقال: «ومَنَعَ أيضاً ابنُ مُعطِي[(٣)] تقديمَ خبرِ «دام» على اسمِهَا أيضاً؛ والصحيحُ جوازُهُ»[(٤)].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٢٧. ينظر: **الكتاب**، ٢/٢٧٤، ٢٧٥، **المقتضب**، ٤/٣٥٨، **شرح أبيات سيبويه**: الســـيرافي؛ أبو محمد يوسف بن أبي ســـعيد (ت٣٦٨هـ)، حققه وقدم له: محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشـــق، ١٩٧٩م، ١/٥٧٤، **الإنصاف في مسائل الخلاف بيـــن النحويين البصرييـــن والكوفيين**: الأنبـــاري؛ أبو البـــركات عبدالرحمٰن بن محمد بن أبي ســـعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، بيـــروت، ط١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ١/٣٠٢، **شـــرح الكافيـــة للرضـــي**، ٢/٢١١، ٢١٢، **مغنـــي اللبيـــب**، ١/٣٩٤، **شـــرح ابـــن عقيل**، ١/٣٦٣ ـ ٣٦٥، **شرح الأشموني**، ٢/٤٦٦ ـ ٤٦٨.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٣٨. ينظر: **الكتاب**، ١/٣٦٩، ١/٤١٩ ـ ٤٢١، **شرح الكافية للرضي**، ٢/٢٦٧، **أوضح المسالك**، ٢/١٠٦، **شرح ابن عقيل**: ٢/٤٢، **شرح الأشموني**، ٢/٨١٩، ٨٢٠.

(٣) ابن معطي؛ هو يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي، أبو الحســـين، عالم بالعربية والأدب، ســـكن دمشـــق زمناً، ورغبه الملك الكامل محمد في الانتقال إلى مصر، فسافر إليها، ودرس بها الأدب، أشـــهر كتبه: «الدرة الألفية في علم العربية في النحو»، توفي سنة ٦٢٨هـ. (**الأعلام**، ٨/١٥٥)، يُنظر: **تذكرة الحفاظ**: الذهبي، ٤/١٣٥.

(٤) **التحفة الســـنية**: الكنـــدي، ص٧٧. ينظر: **الدرة الألفيـــة**: ابن معطـــي (ت٦٢٨هـ)، تقديم وتحقيق: إمام حسن الجبوري، جامعة الأزهر، ط١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٥١.

ثانياً ـ نسبة الآراء إلى المذهب البصري أو الكوفي:

ـ ففي (كيفما) نسب الخلاف إلى المدرستين البصرية والكوفية؛ فقال: «**وكيفَمَا**؛ وفي الجزمِ بِها خلافٌ؛ أجازَ ذلك الكوفيونَ ومنعَهُ البصريُّونَ»[1].

ـ وقد يذكر الخلاف وينسب القول الراجح إلى المذهب البصري؛ فمن ذلك الخلاف في المصدر والفعل والوصف أيهم الأصل؛ فيقول: «اِختلَفَ النُّحاة في المصدرِ والفعلِ والوصفِ أيُّهُمْ الأصلُ؛ فمذهبُ البصريينَ؛ وهوَ الأصحُّ أنَّ المصدرَ هو الأصلُ، والفعلُ والوصفُ مشتقانِ منهُ»[2].

ثالثاً ـ نسبة القول إلى الجمهور أو إلى قبيلة من قبائل العرب أو لغة من لغاتهم:

في بعض المرات يسند الكندي الرأي إلى مذهب جمهور العلماء، وربما نسبه في أحيان أخرى إلى قبيلة من قبائل العرب كبني تميم؛ فيقول في المستثنى المنفصل: «وإن كانَ المستثنَى منفصِلاً تعيَّنَ نصبُهُ على الاستثناءِ عندَ الجمهور؛ تقولُ: ما قامَ القومُ إلا حِماراً، وما مررتُ بأحدٍ إلا حِماراً؛ بنصبِ حمارٍ على الاستثناءِ لا غيرُ، وأجازَ البدلَ بنُو تميمٍ؛ تقولُ على

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٠. ينظر: **الكتاب**، ٣/ ٦٠، **الإنصاف**، ٢/ ٥٢٩، **مغني اللبيب**، ١/ ٣٤٥.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٠٨. ينظر: **الإيضاح في علل النحو**: الزجاجي؛ أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٦؛ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص٥٦ ـ ٦٣، **الإنصاف**، ١/ ١٩٠، ١٩١، **ارتشاف الضرب**، ٣/ ١٣٥٣، **شرح ابن عقيل**، ١/ ٥٠٧.

مذهبِهِمْ: ما قامَ القومُ إلا حمارٌ، وإلا حمــاراً؛ بالرَّفعِ على البدليَّةِ، والنَّصبِ علَى الاستثناءِ»[١].

وقد يذكر الخلاف في المسألة، وينسب قولاً إلى بعض لغات العرب، فحين تحدَّث عن وجوب توحيد الفعل مع الفاعل ذكر لغة أكلوني البراغيث بأنهم لا يوجبون ذلك؛ فقال: «يجبُ توحيدُ الفعلِ مـعَ الجماعةِ مِن مذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ كذا مع المثنَّى إلا في ضرورةِ الشـعرِ تقولُ: قـامَ الرِّجال، وقامتِ الهنداتُ، وقامَ الزيدانِ، وقامَ الهندانِ، بإفرادِ الفعلِ الإ علَى لغة شـاذةٍ سمَّاهَا النحاةُ: لغةَ أكلُوني البراغيثُ حيثُ جمعَ الفعلَ مع فاعلِه الظاهرِ»[٢].

رابعاً ـ عدم نسبة الآراء إلى أصحابها:

وقد ينسب الخلاف إلى عموم النحاة، وربما لم يفصل في أدلتهم في بعض الأحيان درءاً للسأم والملل ومن ذلك:

ـ ذكره الخلاف بين النحاة في مسـألة الظرف والجار والمجرور أيقعان خبراً أم لا؟ فيقول: «اختَلَفَ النُّحاة في الظَّرفِ والجارِ والمجرورِ في وقوعِهِمَا خبراً؛ هلْ[٣] هُمَا وحْدَهُمَا أم المتعلقانِ بِهِ المقدَّرُ وحدَهُ مِنْ مُفردٍ أو جُملةٍ أمْ هُمَا معاً؟ أقوالٌ»[٤].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٢١. ينظر: **الكتاب**، ٣١٩/٢، ٣٢٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٤٥/١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٩. ينظر: **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢.

(٣) كان الأولى له أن يستعمل الهمزة بدل (هل)؛ فـ (هل) لطلب التصديق الإيجابي دون التصور، قال **ابن هشام**: هل: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور، ودون التصديق السلبي؛ فيمتنع نحو: هل زيداً ضربت؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بالنسبة نفسها؛ ونحو: «هل زيد قائم أم عمروٌ». **مغني اللبيب**، ٥٦٢/١.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٢. ينظر: **مغني اللبيب**، ٨٧/٢، **شرح الأشموني**، ٣١٠/١، =

ـ وقد ينسب رأياً إلى بعض النحاة من غير تسميته يبين خطأه وينبه إلى الراجح في المسألة كمنع تقديم خبر ليس على اسمها وفاقاً للجمهور[(١)]؛ فيقول: «ومَنَعَ بعضُ النُّحاةِ تقديمَ خبرِ «ليسَ» علَى اسمِهَا، والصحيحُ جوازُهُ»[(٢)].

ـ وقد لا يذكر (النحاة) وإنما يأتي بصيغة المبني للمجهول؛ لأنه يريد أن يبين القول الراجح في المسألة فلا يحتاج إلى ذكر (النحاة) أو نسبة الرأي إلى صاحبه؛ كذكره الخلاف في ناصب المفعول معه؛ فيقول: «واختُلِفَ في النَّاصبِ لَهُ هل الفعلُ المتقدِّمُ قبل الواوِ، أو الواوُ المفيدةُ معنَى مَعَ ؟ والأوَّلُ هوَ الصحيحُ[(٣)].

ـ وفي أحيان يستعمل عبارات من قبيل: (وقيل)[(٤)]: (عدَّها بعضهم)[(٥)] أو (قال بعضهم) فمثلاً ذكره الخلاف في ليس أهي فعل أم حرف؟ فيقول: «و«ليسَ» لا تَرِدُ إلا بلفظِ الماضِي؛ لأنَّهَا فِعلٌ

= **حاشية الصبان**، ٣١٠/١، **النحو الوافي**، ٤٣٠/١ ـ ٤٣١، **كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ١٩٧/١، ١٩٨.

(١) يُنظر: **المسائل الحلبيات**: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار المنارة، بيروت، ط ١؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م،، ص ٢٨٠، ٢٨١، **الكشاف**، ص ٤٧٨، **الإنصاف**، ١٣٠/١، ١٣، **شرح الأشموني**، ٣٦٠/١، ٣٦٤.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٣) **التحفة السنية: الكندي**، ص ١٣٥. يُنظر: **الكتاب**، ٢٩٨/١، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ٧١/١، **الإنصاف**، ٢٠٠/١، **شرح الكافية للرضي**، ٣٤/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٤٨٤/٣، ١٤٨٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٦٢.

(٤) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣.

(٥) ينظر: **المرجع السابق**، ص ٨٧.

جـــامدٌ لا يتصرَّفُ؛ نحوُ قولِك: **ليسَ عمروٌ شـــاخِصاً**، ولِذَا قالَ بعضُهُم: إنَّهَا حرفٌ»[١].

(١) **المرجع الســـابق**، ص٧٧. **يُنظر**: **الكتاب**، ١/٥٧، ٨٩، ١٠٢، **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٤٦، **أوضـــح المســـالك**، ١/١٠٣ - ١٠٥، **مغني اللبيب**، ١/٤٨٠، **شـــرح ابـــن عقيل**، ١/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، وذكر **المطلبـــي** أن التحقيق الفيلوجي ينزع إلى أن ليس نحت من (لا) النافية و(يس) الذي هو فعل مضارع في المشـــترك الســـامي؛ بمعنى يوجد، ويعضد بأن إشـــارة الخليل القديمة إلى (الأيس) و(الليس) يشـــم فيها شـــيء من ذلك، وهـــذا الأمر هو الذي يفسر اشتمالهما على معنى الحال في الزمان. **ظاهرة الإعراب**: المطلبي؛ غالب فاضل، دار الكنوز، الأردن، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص١٨، ٢٦. يُنظر: **الكتاب**، ١/١٠٢.

المبحث الثاني شواهد الكندي

أ ـ الاستشهاد بكلام الله (القرآن الكريم):

أكثر الكندي من الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ فقد وصلت شواهده القرآنية أربعة وخمسين شاهداً، وهو في ذلك يتابع علماء العربية بصريِّهم وكوفيِّهم[(١)] في أن القرآن هو المعين الذي لا ينضب، والأساس المتين الذي تتوكأ عليه اللغة[(٢)].

كانت استدلالات الكندي بالقرآن أكثر من غيره من أصول السماع، وكانت نظرته إلى الشاهد القرآني من جهة الصحة أقوى من غيره، وذلك واضح في ترجيح القراءات التي وردت عن طريق القرآن دون سواها[(٣)]، ويبدو من خلال تتبع الشواهد القرآنية أن أغلبها نقلت من كتب ابن هشام وشرح ابن عقيل وربما أخذ بعضها من الفواكه الجنية للفاكهي وشرح العلّامة الكفراوي وهما من شراح الآجرومية، وقد نقل شاهداً واحداً من كتاب الإتقان للسيوطي.

وهذه الشواهد التي ذكرها موزعة على أبواب الكتاب، وقد كانت طريقته في الاستشهاد ـ في الغالب ـ ذكر المسألة، ثم التمثيل عليها ـ في أحيان ـ

---

(١) ينظر: **المدارس النحوية أسطورة وواقع**: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ١٩٨٧م، ص ٢٠.

(٢) **ينظر: الكتاب**، ٢٩٤/٣، **الإقتراح في علم أصول النحو**: السيوطي، جلال الدين، تحقيق: حمدي عبدالفتاح مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٩٦، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط ١؛ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٢٢٣.

(٣) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ٦٢.

بأمثلة مصنوعة ثم الإتيان بالشــاهد، وذكر موضع الاستشهاد ثم إعرابه، وقد حصر الشواهد في خمسة عشر باباً، موزعة على النحو الآتي: المقدمة، وباب الأفعال، وباب الفاعلِ، وباب حُكـم المفعُولِ الذي لَمْ يُسـمَّ فَاعِلُهُ، وباب معرفة المبتدأ والخبر، وبَـاب العَوَامِلِ الدَّاخِلةِ على المبتـدأِ والخبرِ، وبَاب التَّوْكِيْدِ، وبَاب البَدَلِ، وباب المصدر، وبـاب ظرف الزمان وظرف المكان، وبَاب الحَالِ، وبَاب التَّمْييزِ، وباب الاسـتثناء، وبَـاب حُكمِ المنَادَى، وبَاب المفعُولِ مِنْ أجلِهِ، وباب في جُملةِ مخفُوضَاتِ الأسمَاءِ.

جدول يوضح الكتب التي يحتمل أن يكون الكندي قد اعتمد عليها في استعمال الشاهد القرآني.

المؤلف	ابن هشام			ابن عقيل	السيوطي	الفاكهي	الكفراوي	غير ذلك
الكتاب	مغني اللبيب	أوضح المسالك	شذور الذهب	شرح ابن عقيل	الإتقان	الفواكه الجنية	شرح الكفراوي	
عدد المواضع	٦	١٣	١٥	١٣	١	٢	١	١٣

وتفصيل ذلك على حسـب موضوعات الكتاب إلا إن تكرر الشاهد في أبواب مختلفة فنذكره عند أول باب.

١) المقدمة:

ـ ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة/٦][(١)].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥.

استدل بالآية الكريمة لإثبات أن الباء تأتي للإلصاق، ويُعدُّ الإلصاق عند أهل اللغة أصلاً لمعاني الباء حتى إن سيبويه لم يذكر غيره[(١)]، ويحتمل أن يكون الكندي قد نقل الشاهد من ابن هشام[(٢)].

ـ «﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم/ ٢٦][(٣)].

استدل بالآية على فعل الأمر إن اتصلت به ياء المؤنث فإنه يدل على الأمر فقال: (ياءُ المؤنَّثةِ المخاطبةُ وهذِهِ تختصُّ بالأمرِ)[(٤)]، وهذا يخالف ما ذهب إليه النحاة؛ فياء المؤنث يمكن أن تدخل على المضارع والأمر[(٥)].

ونلاحظ من خلال المثال أن الكندي قد **خالف** المصنف الذي لم يأت بأي علامة من علامات فعل الأمر بناءً على قوله: بأن فعل الأمر مجزوم أبداً[(٦)] تماشياً مع المذهب الكوفي[(٧)]، الذي يجعل فعل الأمر فرعاً من المضارعة، ولعل الكندي في ذكره هذه العلامة مع فعل الأمر أراد أن يستدرك على المصنف.

وقد **أفاد** من الآية في باب الأفعال في الدلالة على أن فعل الأمر

(١) قال **سيبويه**: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله». **الكتاب**، ٤/ ٢١٧.

(٢) ينظر: **مغني اللبيب**، ١/ ١٧٩.

(٣) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٦.

(٥) ينظر: **شرح شذور الذهب**: **ابن هشام**، ص ٤٤، **النحو الوافي**، ١/ ٦١.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٦.

(٧) ينظر: **إعراب القرآن**: **النحاس**؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٥٦٣.

يبنى على حذف النـــون إن اتصلت به واو الجماعـــة أو ألف الاثنين أو يـاء المخاطبة، فقـــال: (وإن اتَّصلَ بآخرِهِ ألــف الاثنيــن أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة بُنــيَ على حذفِ النُّون... ومنهُ قولُــه تعالَى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم / ٢٦][١]).

وقد **كرَّر** الكندي المثال تأكيداً وإيجـــازاً لما تقدم؛ فقال: (وكذا في قولِهِ تعالَى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريــم / ٢٦])[٢]، ويحتمل أن يكون الكندي نقل موضع الشاهد من ابن هشام[٣].

٢) باب معرفة علامات الإعراب:

ـ ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف / ٣٢][٤].

استشـــهد بها على بناء الفعل المضارع على الفتـــح إذا اتصلت به نون التوكيـــد الخفيفة أو الثقيلة، وقد اســـتدل بهذا المثال ابن هشـــام في أوضح المسالك[٥]، وابن عقيل[٦] فكأن الكندي أخذ ذلك منهما.

ـ ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق / ٤][٧].

استشهد بها على بناء الفعل المضارع في حالة اتصاله بنون النسوة على الســـكون، وما ذهب إليه الكندي من بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٦.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٦.
(٣) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٤.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ٢٩.
(٥) ينظر: **أوضح المسالك**، ٢٥/١.
(٦) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٨٣/٢.
(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ٢٩.

التوكيد ونون الإناث هو رأي الجمهور خلافاً لمن قال بأنه معرب كابن درستويه، والسهيلي[١].

٣) باب الأفعال:

ـ ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف / ١٤٣][٢].

استدل بالآية على مجيء (لن) لتأكيد النفي وتأبيده وهو ما ذهب إليه الزمخشري في الكشاف[٣].

ـ ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد / ٢٣][٤].

استشهد بها على نصب كي بنفسها إن سُبقت بلام تعليل ظاهرة، ولعل الكندي أفاد من استدلال ابن هشام والفاكهي بالآية[٥].

ـ ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه / ٤٠][٦].

---

(١) **ارتشاف الضرب**، ٦٧٤/٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ٣٩.

(٣) قال **الزمخشري**: «تفيد «لن» تأكيد النفي الذي تعطيه «لا» وذلك لأن «لا» تنفي المستقبل؛ نحو: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً» (**الكشاف**، ص ٣٨٥). وقال **أبو حيان** في ارتشاف الضرب: «ودعوى بعض أهل البيان أن «لن» لنفي ما قرب، ولا يمتد نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بلا من باب الخيالات التي لأهل البيان» (**ارتشاف الضرب**، ١٦٤٤/٤) وذهب جماعة من العلماء كالرضي وابن هشام إلى أن (لن) تفيد النفي بلا تأبيد. ينظر: **شرح الكافية** للرضي، ٣٧/٥، **مغني اللبيب**، ٤٦٥/١.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ٣٩، ٤٠.

(٥) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣١٠، **أوضح المسالك**، ١٠٦/٣، ١٠٧، **المغني**: ابن هشام، ٣١٢/١، **الفواكه الجنية على متممة الجرومية**: الفاكهي؛ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. عماد علوان حسين العبادي، دار الصميعي، السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ٣١٥.

(٦) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ٣٩، ٤٠.

استشهد بها على نصب كي بنفسها إن سبقت بلام تعليل مقدرة[(١)].

ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال / ٣٣].[(٢)]

ـ ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء / ١٣٧][(٣)].

استشـــهد بهما على وقوع لام الجحود بعد كان المنفية بـ(ما)، أو يكون المنفية بـ(لم)، وأفاد كذلك منهما في الدلالة على نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود وفاقا للمذهـــب البصري، وخلافاً للمصنف الذي ســـار وفق المذهب الكوفي[(٤)]. والشـــاهدان وردا عند ابن هشام وابن عقيل وغيرهما[(٥)].

ـ ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه / ٩١][(٦)].

استشـــهد بها على مجيء (حتى) بمعنى (إلى) الانتهائية؛ أي: التي تقع في المستقبل وتنتهي عند حصول ما بعده، وأفاد كذلك من الشاهد في نصب

---

(١) **قال ابن هشام**: تتعين كي المصدرية إن ســـبقتها اللام؛ نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد/٢٣]، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن؛ نحو قوله:

(كـــي لِـتَـقْـضِـيـنـي رُقَـيَّـةُ مَـا وَعَـدتْـنِـي غَـيْـرَ مُـخْـتَـلـسِ)

ويجوز الأمران في نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر/٧]. **أوضح المسالك**، ١٠٦/٣، ١٠٧.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ٤١، ٤٢.

(٣) **المرجع السابق**، ٤١، ٤٢.

(٤) اللام ناصبة بنفسها عند الكوفيين، وبإضمار أن عند البصريين، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفســـها لقيامها مقام أن، وشـــرطها: أن يكون قبلها كون ماض لفظاً أو معنًى ناقص منفي بما أو بلم؛ نحو: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [آل عمران/١٧٩]، ونحو: «ولم يكن زيد ليذهب». **ارتشاف الضرب**، ١٦٥٦/٤، **شرح الأشموني**، ١٣٧٠/٣، **الدرر السنية**، ص ٤٠.

(٥) ينظر: **أوضح المسالك**، ١١٣/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣١٩/٢.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٢.

الفعل المضارع بعد (حتى) بأن مضمرة وجوباً وفاقاً للبصريين[١]، والشاهد عند ابن هشام في الموضع نفسه[٢].

ـ ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه/ ٨١][٣].

استشهد بها على نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب، وأفاد منه في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً وفاقاً للمذهب البصري[٤].

وقد ذكر أن ما استدل به على فاء السببية ينطبق على واو المعية؛ فقال: (فَيَحِلَّ: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السببِ ولو قِيلَ في غيرِ القرآنِ، ويَحِلَّ: كانَ منصوباً أيضاً بأنْ مضمرةً بعدَ واوِ المعيَّةِ)[٥]، ولعلَّ الكندي نقل موضع الشاهد من ابن عقيل[٦].

ـ ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص/ ٨][٧].

---

(١) إذا كان المضارع بعدها منصوباً؛ فمذهب سيبويه والبصريين أنها حرف جر والنصب بإضمار (أن)، وذهب الكسائي والفراء وعامة الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها. (**ارتشاف الضرب**، ١٦٦١/٤، ١٦٦٢)، يُنظر: **الكتاب**، ١٧/٣، **مغني اللبيب**، ٢٠٥/١، **شرح الأشموني**، ١٣٧٨/٣.

(٢) ينظر: **مغني اللبيب**، ٢٠٩/١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٣.

(٤) اختلف العلماء في الناصب فقيل: الناصب أن مضمرة وجوباً؛ وهو قول البصريين وسيبويه، وذهب الكسائي والجرمي إلى أن النصب بهما أنفسهما، وتبعهم ابن آجروم صاحب الآجرومية، والعمريطي ناظم المتن، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف. ينظر: **الكتاب**، ٢٨/٣، ١٣٨٨، **ارتشاف الضرب**، ١٦٦٨/٤، **شرح الأشموني**، ١٣٨٨/٣.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٣.

(٦) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٣٢٣/٢.

(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٥.

استشـــهد بها على مجيء النفي في (لما) مستمراً إلى زمن الحال خلافاً لـ(لم)، ويحتمل أن يكون قد نقل موضع الشـــاهد من ابن هشـــام في شرح شذور الذهب[١].

ـ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح / ١][٢].

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل / ١][٣].

استشهد بهما على (ألم) التي سبقت بهمزة التقرير، وجزمها الفعل المضارع، وقد بيَّن الكندي في الجوازم أن (لم)، و(لما) تجزمان الفعل المضارع، ثم أوجد قسمين آخرين يرجعان إلى (لم) و(لما) وهما (ألم) و(ألما) تبعاً للمصنف.

وقد كان الأولى بالكندي ألا يتبع المصنف في جعل (ألم)، و(ألما) من أقســـام الجوازم؛ لأنهما داخلان ضمن (لم) و(لما)، ولكن يغتفر له بأنه ذكر أن (ألم) هي (لـــم) المتقدمة، ولكن اقترنت بها همزة الاســـتفهام التقريري، وقد أورد الشاهدين الرضي في الكافية، والأشموني[٤].

ـ ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق / ٧][٥].

استشـــهد بها على لام الأمر الجازمة، ولعل الكندي نقل موضع الشاهد من ابن هشام في شرح شذور الذهب وأوضح المسالك، ومغني اللبيب[٦].

---

(١) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٠.
(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٥، ٤٦.
(٣) **المرجع السابق**، ٤٥، ٤٦.
(٤) **شرح الكافية للرضي**، ٨٨/٥، **شرح الأشموني**، ١٤١٩/٤.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٦، ٤٧.
(٦) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشـــام، ص ٣٥١، **أوضح المسالك**، ١٢٣/٣، **مغني اللبيب**، ٣٧١/١، ٣٧٢.

ـ ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف / ٧٧][1].

استشـــهد بها على مجيء لام الدعاء جازمة، ولعل الكندي أخذ موضع الشاهد من ابن هشام في شـــرح شـــذور الذهب وأوضح المسالك، ومغني اللبيب. وكذا من ابن عقيل في شرحه.[2]

ـ ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء / ٢٣][3].

ـ ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء / ٣٢][4].

ـ ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة/١٨٨][5].

ثلاثة شـــواهد استشـــهد بها على (لا) الجازمة المســـتعملة فـــي النهي، ويلاحظ أنـــه أورد الآية التي تدل على الجزم بالســـكون فـــي الآية الأولى، والجزم بحذف النون في الآيتين الآخرتين.

ـ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة / ٢٨٦][6].

ـ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران / ٨][7].

استشـــهد بهما على وقوع الجزم في الفعل المضارع بعد لا المســـتعملة في الدعاء، ولعل الكندي نقل موضع الشاهد من ابن هشام في شرح شذور الذهب[8].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٦.
(٢) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٧.
(٤) **المرجع السابق**، ٤٧.
(٥) **المرجع السابق**، ٤٧.
(٦) **المرجع السابق**، ٤٧.
(٧) **المرجع السابق**، ٤٧.
(٨) ينظر: **أوضح المسالك**، ١٢٢/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٥/٢.

فنلاحظ في موضع متقدم أن المصنف قد أفرد لـ(لم) قسماً و(ألم) قسماً آخر وكذلك (لما) و(ألما)، لكنه في المقابل لم يفرق بين لام الأمر، واللام التي تفيد الدعاء، وبين لا المستعملة للأمر، ولا المستعملة في الدعاء، وقد تبع الكندي المصنف في هذه التقسيمات، وكان الأجدر به ألا يتبع المصنف في وضع (لم) مستقلة عن (ألم) وكذلك (لما) مستقلة عن (ألما) مثل ما فعل في لام الأمر واللام المستعملة في الدعاء، ولا الأمر ولا المستعملة في الدعاء[1].

ـ ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال/ ٣٨][2].

استشهد به على (إن) التي تجزم فعلين يسمى أحدهما: فعل الشرط، والآخر: جوابه وجزاءه.

ـ ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة/ ١٩٧][3].

شاهد على جزم (ما) فعلين يسمى الأول فعل الشرط، والآخر جوابه وجزاءه، وقد استدل بهذه الآية ابن هشام في شرح شذور الذهب، وابن عقيل[4].

---

(١) ويقول **ابن هشام**: «لا فرق بين اقتضاء اللام الطلبية للجزم من كون الطلب أمراً؛ نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق/ ٧]، أو دعاء؛ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف/٧٧] أو التماساً؛ نحو قولك لمن يساويك: «ليفعل فلان كذا»؛ إذا لم يرد الاستعلاء، وكذا لو أخرجت من الطلب إلى غيرها كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم/٧٥] أو التهديد؛ نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف/٢٩]. **مغني اللبيب**، ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٨.

(٣) **المرجع السابق**، ٤٨.

(٤) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

وقد ذكر الكندي أنها موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط[١] وفاقاً لطائفة من العلماء كابن هشام وغيره[٢].

ـ ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء/ ١٢٣][٣].

ـ ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام/ ١٦٠][٤].

استشهد بهما على جزم (من) فعلين يسمى الأول فعل الشرط، والآخر جوابه وجزاءه، ولعل الكندي نقل موضع الشاهد من ابن هشام في شذور الذهب وابن عقيل[٥]، وذكر الكندي كذلك أن (من) تكون للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط[٦]، تبعاً لغيره من النحاة كابن هشام وغيره[٧].

ـ ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ﴾ [الإسراء/١١٠][٨].

استشهد به على جزم (أي) فعلين يسمى الأول فعل الشرط، والآخر: جوابه وجزاءه، ولعل الكندي نقل موضع الشاهد من ابن هشام وابن عقيل[٩].

---

(١) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ٤٨.

(٢) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **وينظر**: **الكوكب الدري** في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية: الإسنوي؛ عبدالرحيم بن الحسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٣١، ٣٢، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٨، ٤٩.

(٤) **المرجع السابق**، ٤٨، ٤٩.

(٥) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

(٦) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ٤٨، ٤٩.

(٧) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **الكوكب الدري**: الإسنوي، ص ٣١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

(٨) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٩.

(٩) ينظر: **مغني اللبيب**، ١٣٨/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

٤) باب الفاعل:

ـ ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة/ ٢٣٣][١].

استشهد به على ضمير الجمع المؤنث الغائب.

٥) باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله:

ـ ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء/ ٢٨][٢].

استشهد به على تغير الفعل الماضي الثلاثي إن بني للمجهول، فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره.

ـ ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود/ ٤٤][٣].

استشهد به على الفعل الماضي الثلاثي المبني للمجهول، الذي ثانيه ألف قلبت ياء، وقد ذكر الكندي عدة أقوال في المسألة، ورجح القول الأول؛ فقال: (إن كانَ ثانيه ألفاً سواءً كانتْ منقلبةً عنْ وَاوٍ؛ كـ «قالَ»... أو منقلِبةً عن ياءٍ؛ كـ «باعَ...» جازَ لكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

القول الأول: كسر الأول، وقلب الألف ياء في الموضعين؛ نحوُ: قِيْلَ القولُ، وبِيْعَ العبدُ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود/ ٤٤][٤]، وقد رجح الكندي ما ورد في القرآن؛ فقال: «وكفَى بكتابِ اللهِ شاهِداً على أصحيَّةِ[٥] هذا الوجهِ»[٦].

---

(١) **التحفة السنية:** الكندي، ٥٩.
(٢) **المرجع السابق**، ٦٢.
(٣) **المرجع السابق**، ٦٢.
(٤) **المرجع السابق**، ٦٢.
(٥) كان الأولى له أن يقول: (صحة)، أو (أصح)، أو (الصحيح).
(٦) **المرجع السابق**، ٦٢.

القول الثاني: ضم الأول وقلب الثاني واواً؛ نحوُ: «قُـوْلَ القولُ، وبُوْعَ الثوبُ».

القول الثالث: الإشـمامُ[١]؛ وهـوَ: الإتيانُ بحركةٍ بينَ الضَّمَّةِ والكسـرةِ، لا تَظهرُ خطّاً هذَا إذا كانَ الفعلُ ماضياً)[٢].

٦) باب معرفة المبتدأ والخبر:

ـ ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل / ٨١][٣].

استشـهد بها على حذف جملة (وتقيكـم البرد) اكتفـاء بقوله: (تقيكم الحر)[٤].

---

(١) الإشـمام: هو ضم الشـفتين بعد الإسـكان في المرفوع والمضموم للإشـارة للحركة من غير صوت، والـروم: هـو أن تأتي بالحركة مـع إضعاف صوتها، ويسـمى الـروم عند الكوفيين: إشماماً. (**شـرح الأشـموني**، ١٧٠١/٤، ١٧٠٢)، وينظر: **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقـراءات**: عبدالبديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسـات القرآنية، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٢٠٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦٢، ٦٣، وينظر المسألة: **الجمل في النحو**: الزجاجي، ص ٧٧، **شرح شواهد الألفية** لابن مالك: المرادي؛ الحسن بن قاسـم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبـة المعارف للطباعة والنشـر ـ بيروت / لبنـان، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٠م، ٢٧٧/١، **أوضح المسـالك**، ص ٢٢٣/١، ٢٢٤، **شـرح ابن عقيل**، ٤٥٦/١ - ٤٥٨، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، **كتاب شـذا العرف في فن الصرف**: الحملاوي؛ أحمد (ت ١٢٧٣هـ)، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه: محمد أحمد قاسـم، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص ٦٠، **النحو الوافي**، ٩١/٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠، ٧١.

(٤) ذكر الحرّ فقط، ولم يقل البرد، مع أنها تقي الحـرّ والبرد؛ لأن البرد معناه معلوم. (**معاني القرآن**: الفراء؛ أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط ٣؛ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١١٢/٢)، وقال السيوطي: «وخصص الحرَّ بالذكر؛ لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة، والوقايـة عندهم من الحرِّ أهم؛ لأنه أشـد عندهم من البـرد، وقيل: لأنَّ =

وقد ساق الشاهد للتدليل على سبب تسمية شبه الجملة بهذا الاسم؛ فيقول: «فكأنَّهُمَا أخذَا طرَفاً مِن المفردِ، وطرَفاً مِن الجُملةِ؛ فهُمَا شبهُ جُملةٍ؛ أي: وشبهُ مفرد؛ فحذف شبه مفرد اكتفاءً»[١]، ثم أورد الشاهد.

٧) بَاب العَوَامِلِ الدَّاخِلةِ على المبتدأِ والخبرِ:

ـ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم/ ٣١][٢].

استشهد بها على مجيء ما دام ظرفية مصدرية، وقد استدل بالآية ابن عقيل[٣].

ـ ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم/ ١٧][٤].

ـ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود/ ١١٨][٥].

استشهد بهما على تصرف أمسى وأصبح وزال من الماضي إلى المضارع.

ويبدو أن الكندي قد ساق الآية: «﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم/ ١٧]، دليلاً على جواز التصرف، وليس على أنها ناقصة، فلم أطلع عن أحد من العلماء عدَّ أمسى وأصبح هنا ناقصتين، بل هما فعلان تامان معناهما: دخلت في المساء، ودخلت في الصباح»[٦].

= البردَ تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل/٨٠]. **الإتقان في علوم القرآن**: السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١٥٤/٣.

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠، ٧١.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٧٥.

(٣) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٤٥/١ ـ ٢٤٩.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٦، ٧٧.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٧٦، ٧٧.

(٦) قال **الفراء**: «فصلُّوا حين تمسون؛ وهي المغرب والعشاء، وحين تصبحون صلاة الفجر». =

ـ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/ ٤٧][(١)].

استشهد بها على جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين اسمها. وقد رجح الكندي جواز التقديم وفاقاً للجمهور[(٢)]، فقال: «وجائزٌ في جميعِ هذِه العواملِ توسطُ الخبرِ بينهَا واسمِها»[(٣)].

ولعل الكندي نقل موضع الشاهد من ابن عقيل[(٤)].

٨) باب التوكيد:

ـ ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/ ٣٠].

= **معاني القرآن**، ٣٢٢/٢. وينظر: **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم السري (ت ٣١١هـ)، دار الصحابة للتراث، تحقيق: عبدالغفور خليل وآخرون، ط ١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ١٢٩٨/٢، **الكشاف**، ص ٨٢٧، **أوضح المسالك**، ١٠٩/١.

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٢) **ينظر**: **المسائل الحلبيات**، ص ٢٨٠، ٢٨١، **الكشاف**، ص ٤٧٨، **الإنصاف**، ١٣/١، ١٣٠، **شرح المفصل**، ١١٤/٧، **التبيان في إعراب القرآن**: العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٥٢٧/١، **شرح الكافية للرضي**، ٢١٢/٥، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**: الشلوبين؛ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، (ت ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهوبن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٧٧٤/٢، **شرح قطر الندى وبل الصدى**: ابن هشام؛ أبو محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ضبطه وصححه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ١٧٥، ١٧٦، **أوضح المسالك**، ١٠٥/١، ١٠٦، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ٨٧/٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٤) **شرح ابن عقيل**، ٢٥٣/١.

استشـــهد بها على جواز الجمع بين كل وأجمع من أجل تقوية التوكيد، فقال: (ويجوزُ الجمعُ بينَ كلٍ وأجمعَ لتقويةِ التَّأكيدِ)[(١)].

ويحتمل أن يكون الكندي قد نقل موضع الشاهد من ابن هشام[(٢)].

٩) باب البدل:

ـ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا * جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم/ ٦٠، ٦١][(٣)].

استشـــهد بها على وقوع بدل الكل من البعض نقلاً عن السيوطي[(٤)] من كتاب الإتقان[(٥)].

١٠) باب المصدر:

ـ ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور/ ٤][(٦)].

ـ ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النور/ ٢][(٧)].

استشـــهد بهما على جـــواز إنابة العدد عـــن المفعـــول المطلق. وقد جوز العلماء إنابـة الوصف، واســـم الفعل والعـدد، واســـم الهيئة، واسـم

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٥.

(٢) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٨٧.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٨.

(٤) الســـيوطي؛ عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن ســـابق الدين الخضيـــري: إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحـــو ٦٠٠ مصنف، من كتبه: الإتقان في علوم القرآن، الاقتراح في أصول النحو، الألفية في النحو، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، وغيرها كثير، توفي سنة ٩١١هـ. **الأعلام**، ٣/٣٠١ـ ٣٠٣.

(٥) ينظر: **الإتقان**، ٣/١٧٩.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠٨.

(٧) **المرجع السابق**، ص ١٠٨.

الإشـــارة والآلـــة عن المفعول المطلق[(١)]، وربما نقل موضـــع الشاهد من ابن عقيل[(٢)].

١١) باب ظرف الزمان وظرف المكان:

ـ ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء / ١٢٧][(٣)].

استشـــهد بها على تضمن الآية معنى (في) ولكنها لم تدل على زمان أو مكان لذلك لا تعد ظرفاً.

ـ ﴿وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا﴾ [الإنسان / ٧][(٤)].

استشـــهد بها على أن الآية دلت على زمان أو مكان ولكنها لم تتضمن معنى (في) فلا تُعدُّ (يوماً) ظرفاً، وقد اســتدل الكنــدي بهاتين الآيتين ليبين أن فقدان شـــرط الدلالة على المكان أو الزمان، أو شرط تضمن معنى (في)

---

(١) جاء في **الارتشـــاف**: «يقوم مقام المصدر ويعرب مفعولًا مطلقاً المضافُ إلى مصدر؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النســاء/١٢٩]، وضربـــت زيداً بعـــضَ الضرب، وضربت أيَّ ضرب، ويسيرَ ضربٍ، وضمير المصدر؛ نحو: (هذا سُـــراقةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ) أي: يدرسُ الدرسَ، واســـم الفعل؛ نحو: رجعَ القهقرى، واســـم الهيئة؛ نحو: يموت الكافر ميتةَ سوءٍ، واســـم العدد؛ نحو: ضربت عشـــرينَ ضربةً، واسم الإشـــارة؛ نحو: ضربت هنداً ذاكَ؛ أي: تريد ذالك الضربَ، واسم وقت؛ نحو: (أَلَمْ تَغْتَمِيضْ عيناك ليلةَ أرمدَا)؛ أي: اغتماضَ ليلةِ أرمد، ووصف المصدر؛ نحو: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾ [آل عمران/٤١]؛ أي: ذكراً كثيراً، وما الشرطية؛ نحو: ما تضرب هنداً؛ أيْ: اضرب مثلَه؛ أيْ: أيّ ضربٍ تضربُ هنداً، واسم الآلة نحو: ضربتُ هنداً سوطاً». (**ارتشاف الضرب**، ١٣٥٧/٣)، وينظر: **الكتاب**: سيبويه، ٦٧/٣، **شرح الكافية للرضي**، ٢٩٧/١، ٢٩٨، **جامع الدروس العربية**: الغلاييني؛ مصطفى، تحقيق: أحمد زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٤٢٨، ٧٢٧.

(٢) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٥١٠/١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠٩.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٠٩.

يخرج الظرف من كونه ظرفاً[(١)]، ويبدو أن الكندي قد نقل موضع الشاهد من ابن هشام في أوضح المسالك[(٢)].

١٢) باب الظرف:

ـ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان/ ٢٠]»[(٣)].

استشهد بها على أن ثَمَّ ظرف يُشارُ إلى المَكانِ البعيدِ؛ أي: هنالِكَ[(٤)].

١٣) باب الحال:

ـ ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء/ ٧١][(٥)].

استشهد بها على وقوع الحال جامِدًا غيرَ مشتقٍّ؛ وقد أول بـ «متفرِقينَ». ويحتمل أن الكندي قد نقل موضع الشاهد من ابن هشام في شرح شذور الذهب[(٦)].

١٤) باب التمييز:

ـ ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس/ ٥٩][(٧)].

---

(١) ذهب **بعض الباحثين** أن الظرف يشمل ثلاثة معان: ١) ما تضمن معنى في؛ نحو: جئت يومَ الخميس، ٢) وما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو أمكنته؛ نحو: سرت يومين، ٣) ما دل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته؛ نحو: فعلت هذا سبعة أيام؛ أي: تكرر الحدث في سبعة أيام. لذلك حده بقوله: «اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما». **معاني النحو**: د. فاضل صالح السمرائي، دار الفكر، ط ٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ١٥٩/٢.

(٢) ينظر: **أوضح المسالك**، ٣٥/٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٢.

(٤) ينظر: **لسان العرب**، باب ثم، ٤٢/٣.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٥.

(٦) **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٢٧٤.

(٧) **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٤٦٣/٢.

استشـــهد بها على أن معنى التمييز لغةً الفصل، وقد اســـتدل بالآية ابن منظور في لسان العرب(١)، والجوجري في شرح شذور الذهب(٢).

ـ ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر / ١٢](٣).

ـ ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ﴾ [الكهف / ٣٤](٤).

استشهد بها على مجيء التمييز محولاً عن المفعول به في الآية الأولى، وعن المبتدأ في الآية الثانية(٥) وقد انتقد الكنـــدي المصنف؛ لأنه لم يجعل المحول عن مبتـــدأ بعد ذكر المحول عن فاعل ومفعول؛ فقال: (فالمناســـبُ ذكرُ جميعِ هذِه الأمثلةِ فيمَا تقدَّمَ؛ لأنَّهُ محوَّلٌ عـــن مبتدأٍ؛ إذ أصلُهُ: أبُو زيدٍ أكرمُ منكَ، وعِلمُ بكرٍ أكثرُ من علمِكَ، وهكذَا)(٦). وقد استدل بالشاهد الأول والثاني ممن تقدموا الكندي كابن هشـــام في شرح شـــذور الذهب(٧) ولكن لم يذكروا أن الآيـــة الثانية تدل على أنـــه محول عن المبتـــدأ، ويحتمل أن الكندي قد نقل القول بأنه محول عن المبتدأ من الكفراوي؛ وهو من شراح الآجرومية(٨).

(١) **لسان العرب**، باب ميز، ١٤/١٥٧.
(٢) **شرح شذور الذهب**: الجَوجَري، ٢/٤٦٣.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٧، ١١٨.
(٤) **المرجع السابق**، ص ١١٧، ١١٨.
(٥) وقال **الكفراوي**: «ومن المبتدأ؛ نحو: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ ﴾ [الكهف / ٣٤]... محول عن المبتدأ، مبين لإبهام نسبة الأكثرية، والأصل: مالي أكثر من مالك، فحذف المبتدأ المضاف وأقيم المضـــاف إليه مقامه، وانفصل فحصل إبهام في النســـبة، فجيء بالمحذوف، وجعل تمييزاً» (**شرح الكفراوي**، ص ١٤٥).
(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٨.
(٧) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٨١.
(٨) ينظر: **شرح الكفراوي**، ص ١٤٥.

١٥) باب الاستثناء:

ـ ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [النور/ ٤٠](١).

استشهد بها للدلالة على مجيء ما الزائدة متأخرة عن حرف الجر قياساً.

وتحدَّث الكندي أن ما جاء خلاف ذلك فهو شاذ كالذي ورد عن حاشا وخلا وعدا، أنه يمكن أن يكن أسـماء فيجررن ما بعدهن أو أفعالاً فينصبن ما بعدهن، بشرط عدم اتصالهن بـ(ما) المصدرية، فإن اتصلت بهن (ما) المصدرية فلا يصح إلا النصب وما ورد مجروراً فعلى جعل (ما) زائدة على غير القياس لأن القياس أن (ما) الزائـدة لا تتقدم على حرف الجـر(٢). ويحتمل أن يكـون الكندي نقل موضع الشاهد من ابن هشام في شرح شذور الذهب، ومغني اللبيب(٣).

١٦) باب المنادى:

ـ ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف/ ٣٩](٤).

استشهد بها على سقوط التنوين عند الإضافة، وذكر كذلك أن «صاحبي» ينصب بالياء لأنه مثنى.

ـ ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف/ ٢٩](٥)؛ أي: يَا يُوسُفُ.

ـ ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف/ ١٥١](٦)؛ أي: يارب.

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٢٥، ١٢٦.
(٢) ينظر: **المرجع السابق**، ص ١٢٥.
(٣) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٨٦، **مغني اللبيب**، ١/ ٢٢٣.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٢.
(٥) **المرجع السابق**، ص ١٣٢، ١٣٣.
(٦) **المرجع السابق**، ص ١٣٢، ١٣٣.

استدلَّ بهما على جواز حذف أداة النداء وإبقاء عملها. ويحتمل أن يكون قد نقل موضع الشاهد من ابن هشام في أوضح المسالك[(١)].

ـ ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر/ ٥٦][(٢)].

استدل بها على جواز قلب ياء المتكلم ألفاً في المنادى، ويحتمل أن يكون قد نقل موضع الشاهد من ابن هشام في أوضح المسالك بالآية[(٣)].

١٧) باب المفعول له:

ـ ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ ٧٤][(٤)].

ـ ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [البقرة/ ١٩][(٥)].

استشهد بهما على جواز جر ونصب المفعول له المستوفي للشروط على السواء[(٦)]. ويحتمل أن يكون الكندي قد نقل موضع الشاهد من ابن هشام في أوضح المسالك في الآية الأولى، ومن ابن عقيل في الآية الثانية[(٧)].

---

(١) ينظر: **أوضح المسالك**، ٣/٤٦ - ٤٨.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٣.

(٣) ينظر: **أوضح المسالك**، ٣/٥٥، ٥٦.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٥) **المرجع السابق**، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٦) وإذا أُضيفَ جازَ فيه الأمرانِ على السواءِ الجر والنصب، نحو: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/٢٦٥]، ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ ٧٤] (**شرح شذور الذهب**: **الجوجري**، ٢/٤٢٢). ينظر: **شرح الأشموني**، ٢/٦٤٦، ٦٤٧، **التحفة السنية**: محيي الدين، ص ١٥٨.

(٧) ينظر: **أوضح المسالك**، ٢/٣٣، **شرح ابن عقيل**، ١/٥٢٢ - ٥٢٤.

١٨) باب في جُملةِ مخفُوضَاتِ الأسمَاءِ:

ـ ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾ [سبأ/ ٣٣](١).

ـ ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ﴾ [البقرة/ ٢٢٦](٢).

استشـــهد بهما على أن الإضافة تأتي بمعنَى «في» إذا كانَ المضافُ إليهِ ظرفاً للمضافِ، فمعناهما مكر في الليل، وفي أربعة أشهر.

ومعلوم أن الإضافة تأتي على ثلاثة أقســـام: «تكون بمعنى اللام، أو من، وزاد آخرون بمعنى في واســـتدلال الكندي يدل على أنـــه يميل إلى مذهب القائلين بالثلاثة(٣) كـ(ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام(٤) وطائفة، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون بمعنى «اللام» أو بمعنى من(٥). وقد اســـتدل بالشاهدين ابن هشـــام وابن عقيل، فيحتمل أن يكون الكندي قد نقل منهما موضع الشاهد(٦).

ب) الاستشهاد بالأحاديث النبوية:

المقصود بالحديث: «ما ثبت أنه روي عن النبي ﷺ»(٧).

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٤٠.
(٢) **المرجع السابق**، ص ١٤٠.
(٣) **المرجع السابق**، ص ١٤٠.
(٤) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٤٧، **أوضح المسالك**، ١٠٦/٢، ١٠٧.
(٥) ينظر: **شـــرح ابن عقيـــل**، ٤٢/٢، **شـــرح الآجرومية**: الســـنهوري، ٧٠١/٢، ٧٠٢، **شـــرح الأشموني**، ٨٢١/٢، **حاشية الصبان**، ٨٢١.
(٦) ينظر: **شرح شـــذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٤٧، **أوضح المســـالك**، ١٠٦/٢، ١٠٧، **شرح ابن عقيل**، ٤٢/٢.
(٧) ينظر: **المدرسة النحوية في مصر والشام**، ص ٢٣٤، ٢٣٥.

وقد وقع الخلاف في إثبات القاعدة النحوية بالحديث النبوي، فعامة العلماء الأوائل ما كانوا يجيزون الأخذ بالحديث النبوي؛ لأنه روي بالمعنى وكذلك لأن أغلب رواة الحديث كانوا من العجم[(١)]، وقد أجاز ابن مالك[(٢)] وابن هشام الاستدلال بالحديث النبوي وإثبات القواعد النحوية من خلاله، وتبعهم في ذلك من جاء بعدهم[(٣)]، وزاد البغدادي على الاحتجاج بالحديث النبوي الاحتجاج بكلام أهل البيت[(٤)].

وربما يكون إقلال الكندي من الاستشهاد بالحديث النبوي يرجع ـ كما أسلفنا ـ إلى أنه لم يكن شائعاً عند العلماء الأوائل بل قد أُنكر على ابن مالك في إثباته القاعدة بالحديث النبوي[(٥)].

وقد أورد الكندي مستدلاً بالحديث النبوي حديثين فقط؛ أحدهما: ذكره ضمن التنبيهات بعد باب الفاعل، والآخر في باب الحال، ويبدو أنه نقل موضع الاستشهاد من ابن هشام، وكذا من شرح ابن عقيل.

---

(١) ينظر: **الإقتراح**، ١٠٧، ١٠٨، **المدرسة النحوية في مصر والشام**، ص ٢٣٥، ٢٣٦. **المدارس النحوية: إبراهيم السامرائي**، ص ٢٦.

(٢) وقد ألَّف ابن مالك كتاباً سماه: «**شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**: ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د.ت).

(٣) ينظر: **الإقتراح**، ١٠٧، ١٠٨، **المدارس النحوية**، السامرائي، ٢٧، **المدرسة النحوية في مصر والشام**، ص، ٢٣٦، ٢٤١.

(٤) **خزانة الأدب ولب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي، (١٠٣٠ - ١٠٩٣ ت) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، ط ٢؛ ١٩٧٩م، ١/ ٩.

(٥) **ينظر: الإقتراح**، ص ١٠٦.

جدول يوضح الكتب التي يحتمل أن يكون الكندي قد اعتمد عليها في استعمال الشاهد في الحديث النبوي:

المؤلف	ابن هشام		ابن عقيل	الفاكهي	الكفراوي
الكتاب	مغني اللبيب	شذور الذهب	شرح ابن عقيل	الفواكه الجنية	شرح الكفراوي
عدد المواضع	١	١	١	٢	٢

ـ **الحديث الأول:** «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[(١)].

استشهد بذلك على جواز جمع الفعل مع فاعلِهِ الظاهرِ[(٢)]، ويُعدُّ هذا الحديث موافقاً للغة شهيرة تسمى لغة «أكلوني البراغيثُ»[(٣)].

(١) أخرجه **البخاري**؛ ٩ ـ كتاب مواقيت **الصلاة**، ١٧ ـ باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث (٥٥٥)، و٥٩ ـ كتاب **بدء الخلق**، ٧ ـ باب ذكر الملائكة، رقم الحديث (٣٢٢٣)، و٩٨ ـ كتاب **التوحيد**، ٣٣ ـ باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، رقم الحديث (٧٤٨٦)، أخرجه **الترمذي**؛ ٥ ـ كتاب الصلاة، ٢١ ـ باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث (٤٨٤).
وهذه الرواية موجودة في: **شرح الكافية للرضي**، ٢٢٢/١، **شرح التسهيل لابن مالك**: ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، ٥٣/٢، **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي؛ الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ١٧٠، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٨/٢، **شرح الآجرومية: السنهوري**، ص ٢٣٣، **الفواكه الجنية**، ص ١٨٢، **متممة الآجرومية**: محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ١٦٢/١، **الكواكب الدرية: الأهدل**، ١٦٢/١.
(٢) **التحفة السنية: الكندي**، ص ٥٩.
(٣) هذه لغة يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث، ويعبر عنها ابن مالك في كتبه بلغة «يتعاقبون فيكم». (**شرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١)، ينظر: **شرح التسهيل**، ٢٩١/١.

وقد عدَّها الكندي لغة شـاذة؛ فيقول في ذلك: (يجبُ توحيدُ الفعلِ معَ الجماعةِ مِن مذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ كذا مع المثنَّى إلا في ضرورةِ الشعرِ؛ تقولُ: قامَ الرِّجال، وقامتِ الهنداتُ، وقـامَ الزيدانِ، وقامَ الهندانِ، بإفرادِ الفعلِ إلا علَى لغة شاذةٍ سـمَّاهَا النحاةُ: لغةَ أكلُوني البراغيثُ[١] حيثُ جمعَ الفعلَ مع فاعلِهِ الظاهرِ)[٢].

وقد رجح الكندي أن الضمائر التي اتصلـت بالفعل دالة على التثنية أو الجمع؛ فقال: (وفي الحقيقةِ أنَّ تلكُمُ الضمائرَ اللاحقةَ بالفعلِ دالةٌ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ)[٣].

ويحتمل أن يكـون الكندي قد تبع في الاسـتدلال بهـذه الرواية: ابن مالك[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، والحطاب[٧]، والفاكهي[٨].

ـ **الحديـث الثاني**: «صلَّـى رسـولُ اللهِ ﷺ قاعِداً، وصلَّـى وراءَهُ رجالٌ قياماً»[٩].

---

(١) **الكتاب**، ١/١٩، ٢٠، ٧٨، ٢/٤١، ٣/٢٠٩، **شـرح شـذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٠٩، **شرح الأشموني**، ١/٢٩٨.
(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٥٩.
(٣) ينظر: **المرجع السابق**، ص٦٠.
(٤) ينظر: **شرح التسهيل**، ٢/٥٣.
(٥) ينظر: **مغني اللبيب**، ١/٥٨٥.
(٦) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/٤٢٩.
(٧) ينظر: **متممة الآجرومية**: الحطاب، ١/١٦٢.
(٨) ينظر: **الفواكه الجنية**، ص١٨٢.
(٩) أورد مالك في الموطأ والبخاري في صحيح البخاري الحديث بلفظ مخالف:
ففي الموطأ: ٨ ـ كتاب صلاة الجماعة، ٥ ـ باب صلاة الإمام وهو جالس، حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَـامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَـةَ زَوْجِ النَّبِي ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ =

استشهد بذلك على ورود صاحب الحال نكرة بلا مسوغ[(١)].

فالكندي يذهب إلى عدم جواز مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ وما ورد عن العرب فشاذ لا يقاس عليه[(٢)] تبعاً لطائفة من العلماء، ولعل الكندي تبع في الاستدلال بهذا الحديث عددا من العلماء منهم: ابن هشام، وابن عقيل، والفاكهي والكفراوي[(٣)].

ج) الاستشهاد بكلام العرب (شعراً):

يُعدُّ الشعر العربي الفصيح المصدر الثاني من مصادر السماع، وهو

= شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «**إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا**».

وفي البخاري: صحيح البخاري، ١٠ ـ كتاب الأذان، ٥١ ـ باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم الحديث (٦٧٩):

حدثنا عبدالله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «**إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا**».

وقد استدل بهذه الرواية: **شرح الكافية للرضي**، ٢٢٢/١، **شرح التسهيل**، ٥٣/٢، **الجنى الداني**، ١٧٠، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٨/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٢٣٣.

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٥.

(٢) يقول غالب المطلبي (مشافهة): «وإخال أن ثمة مسوغاً في الحديث؛ فقد سوغ أن يقرن لفظ (رجال) بالتعريف الذي يطلبه مثل هذا الموقف؛ وهو الظرف (وراءه) وهو شبيه في أن الظرف أو شبه الجمل الذي يسبق المبتدأ النكرة يسوغ له أن يكون في موضع الابتداء؛ نحو: «عندنا ضيف» فقد أعربوا (ضيف) مبتدأ مؤخراً.

(٣) ينظر: **أوضح المسالك**، ٥٨/٢، **شرح ابن عقيل**: ٥٨١/١، **الفواكه الجنية**، ص ٢٨٤، **شرح الكفراوي**، ص ١٤٢.

لا شك بحر خضم، أخذ منه الشعراء والأدباء وأهل اللغة والنحو مادتهم، وما وصل منه أقل بكثير مما غاب، وقد حاول العلماء تمحيص ما وصل بالاقتصار على قبائل معينة والأخذ من طبقات أولى ممن يستحيل أو يظن أن ألسنتهم لم تخالطها عجمة[٤]، وقد ذكر العلماء أن آخر من يحتج به هو إبراهيم بن هرمة[٥]، ويقال: إنه ولد سنة ٩٠هـ وعمَّر طويلاً حتى تجاوز منتصف (ق٢هـ)[٦].

لذلك جعل الكندي الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً في المرتبة الثانية وفاقاً لعلماء العربية؛ فقد بلغت استدلالاته ما يربو على ثلاثة وثلاثين شاهداً؛ تسعة منها مجزَّءة لم يذكر إلا محل الشاهد فيها، وقد قمت بإكمال الشاهد مستعيناً بدواوين الشعر وكتب اللغة والأدب، ووضعت كل ذلك ما بين معكوفتين [ ]، وأكثرها كاملة البيت.

والغالب ألا يأتي بقائل الشاهد، وإنما يكتفي بذكر موضع الاستشهاد، ثم يعرب ذلك الموضع في كثير من الأحيان، والشواهد التي ذكرها تبين بعد تخريجها أنها مما استدل بها النحاة، واعتمدوها، وأوردوها في مصنفاتهم وإن كان ما يقرب من ثلاثة عشر شاهداً مجهول القائل، ولعل الكندي لم ير بأساً من إيراد شاهد مجهول القائل وفاقاً لسيبويه[٧].

وأورد الكندي شاهداً لأحد المولدين؛ وهو أبو العتاهية لإيضاح معنى

---

(٤) ينظر: **كتاب الحروف**: أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، ط ٢، دار المشرق، ١٤٥ - ١٤٧، **خزانة الأدب**: البغدادي، ١/٥ - ٧، وينظر: **الإقتراح**، ص ١٢٦.

(٥) ينظر: **الإقتراح**، ص ١٢٧.

(٦) ينظر: **المدارس النحوية**: إبراهيم السامرائي، ص ٢١، وينظر: **المفيد في المدارس النحوية**: إبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص ٣٣.

(٧) ينظر: **الإقتراح**، ص ١٢٧، ١٢٩.

التمني[١]، وهو بيت مشهور يستدل به في البلاغة على مجيء التمني للمستحيل، ولعله وافق الزمخشري حين استشهد بشعر لحبيب بن أوس؛ وهو من المولدين، فقال: «أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[٢] أو أنه نقل الشاهد عن بعض النحاة من غير تمحيص كابن هشام وابن عقيل[٣]، فغالباً ما كان ينقل الشواهد عنهم.

جدول يوضح الكتب التي يحتمل أن يكون الكندي قد اعتمد عليها في استعمال الشاهد الشعري:

المؤلف	ابن هشام				ابن عقيل	الفاكهاني	الكفراوي	الشيخ إسماعيل	أبو النجا	غير ذلك
الكتاب	مغني اللبيب	أوضح المسالك	شذور الذهب	قطر الندى	شرح ابن عقيل	الفواكه الجنية	شرح الكفراوي	حاشية إسماعيل	حاشية أبي النجا	
عدد المواضع	٩	١٣	٦	١١	٢١	١٣	١	٢	٢	٣

وقد حصر الكندي الشواهد الشعرية في ثلاثة عشر باباً فقط؛ موزعة كالآتي: باب معرفة علامات الإعراب، باب الأفعال، وباب الفاعلِ، وباب حُكمِ المفعُولِ الذي لمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ، وبَاب العَوَامِلِ الدَّاخِلةِ على المبتدأِ والخبرِ، وبَاب التَّوْكِيْدِ، وبَاب البَدَلِ، وباب في حُكمِ المفعُولِ بهِ، وباب

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢٤.
(٢) **الكشاف**، ص ٥٥، وينظر: **نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**: طلال علامة، دار الفكر اللبناني، ط ١؛ ١٩٩٢م، ص ٣٧.
(٣) **شرح قطر الندى**، ١٩٤، **مغني اللبيب**، ٤٦٦/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١.

الحَالِ، وبَاب التَّمْييزِ، وبَاب حُكم المنَادَى، وبَاب المفعُولِ مِنْ أجلِهِ، وباب في جُملةِ مخفُوضَاتِ الأسمَاءِ، وهي ما يأتي:

١) باب علامات الفعل:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ، إنَّك مُرْجِلِي[١] [الطويل][٢]

الشاعر: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر، يُعدُّ من الطبقة الأولى (ت ٨٠ ق.هـ)[٣].

استشهد به على جواز صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر؛ فقد صرف في البيت (عنيزة).

ولعل الكندي أخذ الشاهد من ابن هشام[٤]، ومن صاحب كتاب الفواكه الجنية[٥].

---

(١) تخريج البيت: **أوضح المسالك**، ص ١٠٣/٣، **مغني اللبيب**، ٥٥٣/١، **الفواكه الجنية**، ص ١٤١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢٤.

(٣) (**الشعر والشعراء**: ابن قتيبة؛ عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٠٥/١ – ١١٤). يُنظر: **الأصمعيات**: الأصمعي؛ أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥؛ (د.ت)، ص ١٢٩، **طبقات فحول الشعراء**: الجمحي؛ محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ص ٤٠، ٥١، **الأعلام**، ١١/٢.

(٤) ينظر: **أوضح المسالك**، ص ١٠٣/٣، **مغني اللبيب**، ٥٥٣/١.

(٥) **الفواكه الجنية**، ص ١٤١.

٢) باب الأفعال:

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً فأخبرَهُ بما فعلَ المشيبُ(١) [الوافر](٢)

الشاعر: أبو العتاهية؛ إسماعيل بن القاسم بن سويد، (ت ٢١١هـ) ببغداد(٣)، ويعد من المولدين، وقد استشهد به الكندي لبيان معنى التمني ولعله أخذ بمذهب الزمخشري في ذلك(٤) أو أنه تبع النحاة في الاستدلال بهذا الشاهد؛ كابن هشام وابن عقيل(٥).

استشهد به على نصب الفعل بعد الفاء السببية المسبوقة بأداة التمني(٦).

وأفاد من الشاهد في التدليل على التفرقة بين الترجي الذي يكون في الممكن فقطّ، وبين التمني الذي يكون في المتعسر حصوله أو المستحيل(٧).

---

(١) **تخريج البيت**: قد روي البيت بغير هذه الرواية: (فيا) بدل (ألا)، (صنع) بدل (فعل): **ديوان أبي العتاهية**، أشعاره وأخباره، تحقيق: د. شكري فيصل، مكتبة دار الملاح، دمشق، ص ٣٢، **شرح ملحة الإعراب**: الحريري؛ أبو القاسم بن علي بن محمد (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢١٠، **شرح قطر الندى**، ١٩٤، **مغني اللبيب**، ١/ ٤٦٦، **شرح ابن عقيل**، ١/ ٣١٨، **المواهب السنية**، ص ١٠٩.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٣.

(٣) يُنظر: **الشعر والشعراء**، ٢/ ٧٩١، ٧٩٤، **كتاب الأغاني**؛ أبو الفرج، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٣م، ٤/ ٣، **وفيات الأعيان**، ١/ ٢١٩ - ٢٢٣، **الأعلام**، ١/ ٣٢١.

(٤) **الكشاف**، ص ٥٥، وينظر: **نشأة النحو العربي**، ص ٣٧.

(٥) ينظر: **شرح قطر الندى**، ١٩٤، **مغني اللبيب**، ١/ ٤٦٦، **شرح ابن عقيل**، ١/ ٣١٨.

(٦) انتقد ابن مضاء التقديرات فذكر بأنه يكفي لحفظ كلام العرب أن يقال: بأن الفاء أو الواو ينتصب معهما الفعل إذا كانا جوابين لأحد ثمانية أشياء؛ وهي: الأمر، النهي، الاستفهام، النفي، العرض، التمني، التحضيض، الدعاء. **كتاب الرد على النحاة**: ابن مضاء القرطبي: تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ص ١٢٣.

(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٤، ٤٥.

أَغَــرَّكِ مِنِّــيْ أَنَّ حُبَّــكِ قَاتِلِــي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[١] [الطويل][٢]

الشاعر: امرؤ القيس.

استشــهد به على جزم (مهما) فعلين الأول: فعل الشرط، والثاني: جزاءه وجوابه، ويحتمل أنه أخذ الشاهد من ابن هشام، أو الفاكهي أو السالمي[٣].

وإنَّــكَ إذْ مــا تــأتِ مــا أنــتَ آمرٌ به تُلفِ مَنْ إياهُ تأمرُ آتياً[٤] [الطويل][٥]

الشاعر: مجهول القائل.

استشهد به على جزم (إذ ما) فعلين؛ الأول: فعل الشرط، والثاني: جزاءه وجوابه.

ويحتمل أنه أخذ الشــاهد من نحاة كابن هشــام وابن عقيل والفاكهي، والسالمي[٦].

---

(١) **تخريج البيت: الكتاب**، ٢١٥/٤، **شــرح أبيات ســيبويه**: الســيرافي، ٣٣٩٨/٢، **شــرح القصائد الطوال الجاهليات**: الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤؛ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٤٥، **شــرح المفصل**، ٤٣/٧، **شــرح المعلقات الســبع**: الزوزني؛ أبو عبد الله الحســين بن أحمد بن الحســين (ت٤٨٦هـ)، دار الكتاب العربي، ط٧؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٢١، **شــرح قطر الندى**، ص١١٩، **خزانة الأدب وغاية الأرب**: ابن حجة الحموي؛ أبو بكر بن علي بن عبد الله (ت٨٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط٢؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ٣٢/٣، **الفواكه الجنية**، ص٣٢٨، **المواهب السنية**، ص٨٨.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٤٩.

(٣) **شرح قطر الندى**، ص١١٩، **الفواكه الجنية**، ص٣٢٨، **المواهب السنية**، ص٨٨.

(٤) **تخريج البيت: شــرح قطر الندى**، ص١٢٢، **شــرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢، **شرح الأشموني**، ١٤٢٣/٤، **الفواكه الجنية**، ص٣٢٩، **المواهب السنية**، ص٨٧.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص٤٩.

(٦) ينظر: **شــرح قطر الندى**، ص١٢٢، **شــرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢، **الفواكه الجنية**، ص٣٢٩، **المواهب السنية**، ص٨٧.

أنــا ابْــنُ جَــلا وطَــلَّاعُ الثَّنَايَــا مَتَى أضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[(١)] [الوافر][(٢)].

(١) **تخريج البيت: الكتاب**، ٢٠٧/٣، **الأصمعيات**، ص ٣، **طبقات فحول الشعراء**، ٥٧٨/٢، **البيان والتبيين**، الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٢٠٢/٢، **الشعر والشعراء**، ٦٤٣/٢، **عيون الأخبار**: ابن قتيبة؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ص ٣٧٦، **الكامل في اللغة والأدب**: المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ): عارضه وعلّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١٧٢/١، **مجالس ثعلب**: ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٤؛ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ١٧٦/١، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**: الفارسي؛ أبو علي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)،: تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخاني ـ القاهرة، ط ١؛ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١٢/١، **شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**: الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، مؤسسة البلاغ ـ لبنان، قدَّم له وخرج شواهده: د. عدنان محمد، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٥٥٧/٢، **وفيات الأعيان**، ٨٧/٦، **كتاب أمالي ابن الحاجب**: ابن الحاجب؛ أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت / لبنان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ٤٥٦/١، **ارتشاف الضرب**، ٩٠٦/٢، **شرح الشافية الكافية**: ابن مالك؛ محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط ١؛ ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ١٤٦٧/٣، **شرح شواهد الألفية**، ١٠١/٢، **شرح قطر الندى**، ص ١٢٠، **مغني اللبيب**، ٢٦٩/١، **شرح الأشموني**، ١٣٢٥/٣،، **شرح شواهد العيني**: السيوطي؛ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، بتصحيحات وتعليقات محمود ابن التلاميد الترك، ٧٤٩/٢، **شرح الكافية للرضي**، ١٦٣/١، ٥٥/٣، ٢٦٨/٥، **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٩، **المواهب السنية**، ص ٨٨.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٩، ٥٠.

الشـــاعر: ســـحيم بن وثيل بن عمرو، عده الجمحي مـــن الطبقة الثالثة، (ت ٦٠هـ)[١].

استشـــهد بالبيت على (متى) التي ضمنت معنى الشرط فجزمت فعلين يســـمى الأول فعل الشـــرط والآخر جوابه وجزاءه، وذكـــر أن (متى) تكون للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط[٢]، تبعاً لغيره من النحاة كابن هشام وغيره[٣]، ويحتمل أنه أخذ الشاهد من ابن هشام، أو الفاكهي أو السالمي[٤].

[إذَا النَّعْجَـــةُ الأَذْنَـــاءُ كَانَـــتْ بِقَفْرَةٍ فأيَّان ما تَعْدِلْ بها الرِّيحُ تَنْزِلِ[٥] [الطويل][٦]

الشاعر: لا يعرف قائله.

---

(١) ينظر: **الأصمعيات**، ص٣، **طبقات فحول الشـــعراء**، ٥٧٨/٢، **الشـــعر والشـــعراء**، ٦٤٣/٢، **وفيات الأعيان**، ١٦٥/١، ٨٦/٦، ٨٧، **خزانة الأدب**: البغدادي، ٢٦٥/١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٤٩، ٥٠.

(٣) قال **ابن هشام**: «وضعت متى للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّرْط؛ كقول الشاعر:
(وَلَسْتُ بِحَلّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرفِدِ).
(**شـــرح شـــذور الذهب**: ابن هشـــام، ص٣٥١)، يُنظر: **الكتاب**، ٥٦/٣، ٧٨، **شرح الكافية للرضي**، ١١٣/٥، **شرح الأشموني**، ١٤٢٥/٤».

(٤) **شـــرح قطر الندى**، ص١٢٠، **مغني اللبيب**، ٢٦٩/١، **الفواكـــه الجنية**، ص٣٢٩، **المواهب السنية**، ص٨٨.

(٥) **تخريج البيت**: **شـــرح قطر الندى**، ص١٢١، **تفســـير البحر المحيط**: أبو حيان الأندلســـي؛ محمد بن يوســـف الشـــهير بأبي حيـــان الأندلســـي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشـــيخ عادل أحمد عبدالموجود ـ الشـــيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلميـــة ـ لبنان / بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٤١٨/٤، **اللباب في علوم الكتاب**: ابن عادل؛ أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ)، الشـــيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت / لبنـــان، ط١؛ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٤١٠/٩، **شرح الأشموني**، ١٤٢٢/٤، **الفواكه الجنية**، ص٣٢٩، **المواهب السنية**، ص٨٨.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص٥٠.

استشهد بـ(أيان) التي تجزم فعلين؛ يسمى الأول: فعل الشرط، والثاني: جزاءه وجوابه.

وقد ذكر الكندي أن (أيان) مثل (أي) وساق الشاهد[١]، وربما قصد مثل (أي) في جزمها فعلين لا إلى ما تضاف إليه كما قد يتوهم، ولم يشر لـ(أيان) أنها وضعت للدلالة على الزمان ثم ضمنت معنى الشرط، ويحتمل أنه نسي[٢]، وربما يكون قد تبع الفاكهي في الفواكه الجنية أو السالمي في المواهب السنية فقد أوردوا هذا الشاهد[٣].

حيثُمَا تستقِمْ يُقدِّرْ لكَ اللَّه نَجَاحاً في غَابرِ الأزْمَانِ[٤] [الخفيف][٥]

الشاعر: لا يعرف قائله.

استشهد به على جزم (حيثما) فعلين يسمى الأول: فعل الشرط والآخر: جوابه وجزاءه، وقد ذكر الكندي أنها مثل أيان في جزمها الفعلين[٦]. ولم يشر

---

(١) ينظر: **المرجع السابق**، ص ٥٠.

(٢) قال ابن هشام: وضعت للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّرْط. (**شرح شذور الذهب**، ص ٣٥١، ٣٥٢)، يُنظر: **الكتاب**، ٢٣٥/٤، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٧/٢، **شرح الأشموني**، ١٤٢٥/٤، **حاشية الصبان**، ١٤٢٥/٤.

(٣) ينظر: **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٩، **المواهب السنية**، ص ٨٨.

(٤) **تخريج البيت**: **شرح قطر الندى**، ١٢١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٣، **مغني اللبيب**، ص ٢٢٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢، **شرح الأشموني**، ١٤٢٣/٤،، **الفواكه الجنية**، ص ٣٣٠، **المواهب السنية**، ص ٨٩.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٠.

(٦) **المرجع السابق**، ص ٥٠.

إلى أنها للمكان ثم ضمنت معنى الشـــرط[١]. ويحتمل أنه أخذ الشـــاهد من نحاة كابن هشام وابن عقيل[٢].

[وَاسْـــتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّـــكَ بِالغِنَى]   وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ»[٣] [الكامل][٤]

الشاعر: عبد قيس بن خفاف، شـــاعر، تميمي، جاهلي، فحل، من شعراء المفضليات[٥].

استشـــهد به على جزم (إذا) فعلين يســـمى الأول فعل الشـــرط والآخر: جوابه وجزاءه، وقد خالف الكندي المصنف فلـــم يجوز الكندي الجزم بها إلا في ضرورة الشـــعر، وهو مذهب الخليل وســـيبويه، والفراء، وغيرهم[٦]. ويحتمل أنه أخذ الشاهد من مغني اللبيب[٧].

---

(١) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٣، **مغني اللبيب**، ٢١٦/١ - ٢٢٠.

(٢) **شـــرح قطر الندى**، ١٢١، **شـــرح شـــذور الذهب**: ابن هشـــام، ص ٣٥٣، **مغنـــي اللبيب**، ص ٢٢٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢.

(٣) **تخريج البيت**: **المفضليات**: المفضل الضبي (ت ١٧٨هـ)، عبد السلام هارون وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط ٧، ص ٣٨٥، **الأصمعيات**، ص ٢٣٠، **معاني القرآن**: الفراء؛ أبو زكرياء يحيى بـــن زيـــاد (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيـــروت ـ لبنـــان، ط ٣؛ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١٥٨/٣، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ١١٥٤، **شـــرح الشـــافية الكافيـــة**، ١٥٨٤/٣، **مغني اللبيب**، ١٦٢/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٤٦/١، **شـــرح الأشموني**، ١٤٢٦/٤، **الفواكه الجنية**، ص ٣٣٣، **النحو الوافي**، ٣٧٢/٤.

(٤) **التحفة السنية**، ص ٥١.

(٥) يُنظر: **المفضليات**، ص ٣٨٣، **الأصمعيات**، ص ٢٢٩، **الأعلام**، ٤٩/٤.

(٦) ينظر: **الكتاب**، ٦٠/٣ - ٦٣، **معاني القرآن**: الفراء، ١٥٨/٣، **إعراب القرآن**: النحاس، ١١٥٤، **شرح المفصل**، ٢٨٤/٧، **مغني اللبيب**، ١٦٢/١.

(٧) ينظر: **مغني اللبيب**، ١٦٢/١.

٣) باب الفاعل:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْومُ[١] [المتقارب][٢]

الشاعر: مختلف فيه ينظر في الهامش[٣].

استشهد به على جمع الفعل وهوَ: يلومونني مع فاعلِهِ الظاهرِ؛ وهو: أهلِي[٤] فيدل الشاهد على جواز جمع الفعل مع فاعلِهِ الظاهر، ويعد هذا الشاهد دليلاً على لغة أكلوني البراغيثُ، التي عدها الكندي لغة شاذة، وقد تقدم الحديث عن ذلك.

(١) تخريج البيت: **معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١، **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو**: الأزهري؛ خالد بن عبدالله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢٧٦/١، **ارتشاف الضرب**، ١٠٨٢/٣، **أوضح المسالك**، ص ٢٠٣/١، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٧/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢، **الدرر اللوامع**: الشنقيطي؛ أحمد الأمين، عالم الكتب، ٢٠٠٢م، ٢٨٣/٢، **الفواكه الجنية**، ص ١٨٢، **متممة الآجرومية**: الأهدل، ١٦٠/١، **الكواكب الدرية**، ١٦٠/١.

(٢) **التحفة السنية**: **الكندي**، ص ٥٩.

(٣) وجدت البيت منسوباً لأمية بن أبي الصلت في **التصريح**، ٢٧٦/١، **والدرر اللوامع** ٢٨٤/٢، ولم ينسبه أكثرهم كالفراء (**معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١) وأبي حيان (**ارتشاف الضرب**، ١٠٨٢/٣) حتى قال محيي الدين عبدالحميد: «هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها» (**منحة الجليل**، ٤٢٧/١). وأمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عبد عوف، أدرك النبي ﷺ ولم يؤمن به. يُنظر: **طبقات فحول الشعراء**، ٢٥٩/١، **الشعر والشعراء**، ٤٥٩/١ **الأغاني**، ١٢٣/٤، **خزانة الأدب**: البغدادي، ٢٤٧/١، **الأعلام**، ٢٢/٢.

(٤) ينظر: **التحفة السنية**: **الكندي**، ص ٥٩.

٤) باب المفعول الذي لم يسم فاعله:

حِيكَــتْ علــى نِيرَيْــنِ إذ تُحَــاكُ تَختبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ[١] [الرجز][٢]

الشاعر: لا يعرف قائله.

استشــهد به على أن الفعل الثلاثي المبني للمفعول إذا وقع معتل العين بالألف يكسر أوله وتقلب ألفه ياء.

لَيْــتَ وهــلْ يَنْفَــعُ شــيئاً ليــتُ ليتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[٣] [الرجز][٤]

الشــاعر: رؤبة بن العجــاج؛ وهــو عبد الله بن رؤبة بن حنيفــة البصري التميمي السعدي، عده الجمحي من الطبقة التاسعة، (ت ١٤٥هـ).[٥]

استشــهد به على أن الفعل الثلاثي المبني للمفعول إذا وقع معتل العين بالألف يضم أوله وتقلب ألفه ياء.

---

(١) تخريج البيت: **شــرح التســهيل**، ٦٨/٢، **أوضح المســالك**، ص ٢٢٣/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٥٦/١، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، **شذا العرف**، ص ٦٠.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦٢، ٦٣.

(٣) تخريج البيت: (قــد ورد في بعض الروايات «بيــع» بدل «بُوع»): **مجموع أشــعار العرب** (مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق، بيروت، ط ١؛ ١٩٧٩م، ١٧١، **شــرح التسهيل**، ٦٨/٢، **شــرح شواهد الألفية**، ٢٧٧/١، **أوضح المســالك**، ص ٢٢٣/١، **مغني اللبيب**، ٣١/٢، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، **شرح الآجرومية**: **الســنهوري**، ص ٢٤٦، **شرح شواهد العيني**: الســيوطي؛ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، بتصحيحات وتعليقات محمود ابن التلاميد الترك، ٨١٩/٢، **الكواكب الدرية**، ص ١٧١، **شذا العرف**، ص ٥٩.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦٢، ٦٣.

(٥) ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، ٧٦١/٢، **الشعر والشعراء**، ٥٩٤/٢، **الأغاني**، ٣١٢/٢٠ - ٣٢٤، **وفيات الأعيان**، ٣٠٣/٢ - ٣٠٥، **خزانــة الأدب**: البغدادي، ٨٩/١، **الأعلام**، ٣٤/٣، **مجموع أشعار العرب**، ص ١٦٦.

وقد رجح الكندي الرواية الأولى بالكسر كما مر ذكره في الشواهد القرآنية تبعاً لعلماء العربية فيذكر عن الزجاجي في الجمل(١)، والمرادي في شرح شواهد الألفية أن الرواية بالضم تعد من أضعف اللغات(٢)، وأما ابن عقيل فقد ذكر أنها لغة بني دبير وبني فقعس، وهما من فصحاء بني أسد(٣)، ولعل الكندي أخذ الشواهد من ابن هشام وابن عقيل(٤).

٥) باب العوامل التي أصلها مبتدأ وخبر:

حَسِبْتُ التُّقَى والْجُوْدَ خَيرَ تِجَارَةٍ   رَبْاحاً إذَا مَا المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلاً(٣) [الطويل](٤)

استشهد به على نصب (حسب) مفعولين.

الشاعر: لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، ويكنى: أبا عقيلٍ، من شعراء

(١) **الجمل**: الزجاجي، ص ٧٧.
(٢) **شرح شواهد الألفية**، ٢٧٧/١.
(٣) **شرح ابن عقيل**، ٤٥٦/١ - ٤٥٨، يُنظر: **الجمل**: الزجاجي، ص ٧٧، **شرح شواهد الألفية**، ٢٧٧/١، **أوضح المسالك**، ص ٢٢٣/١، ٢٢٤، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، **شذا العرف**، ص ٦٠، **النحو الوافي**، ٩١/٢.
(٤) ينظر: **أوضح المسالك**، ص ٢٢٣/١، **مغني اللبيب**، ٣١/٢، **شرح ابن عقيل**، ٤٥٦/١.
(٥) تخريج البيت: وردت عدة روايات في البيت («رأيت» بدل «حسبت»، «الحمد» بدل «الجود»)، يُنظر: **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر ـ بيروت، ص ١١٩، **ارتشاف الضرب**، ٢١٠١/٤، **شرح التسهيل**، ٨١/٢، **شرح الشافية الكافية**: ابن مالك، ٥٤٣/٢، **أوضح المسالك**، ص ١٧٨/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٥/١، **شرح الأشموني**، ٤٨٨/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٨/١، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٢٩٣/١، ٢٩٧، **الفواكه الجنية**، ص ٢٤٩، **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**، ص ١٦٩، **الكواكب الدرية**، ٢٩٣/١، ٢٩٧.
(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٢.

الجاهلية وفرسانهم، عده الجمحي من الطبقة الثالثة، أدرك الإسلام وأسلم، (ت ٤١ هـ)[(١)].

زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دبِيبًا][(٢)] [الخفيف][(٣)].

الشاعر: أبو أمية أوس الحنفي، لم أجد ترجمة له.

استشهد به على نصب (زعم) مفعولين.

رأيْتُ اللهَ أكْبرَ كلِّ شيءٍ محاولةً وأكثرَهُمْ جُنُودًا[(٤)] [الوافر][(٥)].

الشاعر: خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة؛ وهو من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية، عده الجمحي من الطبقة الخامسة[(٦)].

---

(١) يُنظر: **طبقات فحول الشعراء**، ١٣٥/١، **الشعر والشعراء**، ٢٧٤/١، **الأغاني**، ٢٩١/١٥، **معرفة الصحابة**: الأصبهاني؛ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر ـ الرياض، ط ١؛ ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ٢٤٢١/٥، **الأعلام**، ٢٤٠/٥.

(٢) تخريج البيت: **شرح قطر الندى**، ٢٣٠، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٧١، **أوضح المسالك**، ص ١٧٥/١، **مغني اللبيب**، ٣١٢/٢، **شرح الأشموني**، ٤٨٨/٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٢.

(٤) تخريج البيت: ورد البيت في بعض الروايات «وجدت» بدل «رأيت»، **المقتضب**، ٩٧/٤، **الفروق في اللغة**: العسكري؛ أبو هلال؛ الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: جمال عبد الغني مدغش، مؤسسة الرسالة، ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١٣٥، **شرح التسهيل**، ٨١/٢، **شرح قطر الندى**، ص ٢٢٧، **شرح ابن عقيل**، ٣٨١/١، **الكوكب الدري**، ص ١٠٩، **شرح الأشموني**، ٤٨٥/٢، **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**، ص ١٧١.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٢.

(٦) يُنظر: **طبقات فحول الشعراء**، ١٤٣/١، **الشعر والشعراء**، ٦٤٥/٢، **الأعلام**، ٣٠٢/٢.

استشهد به على نصب (رأى) القلبية مفعولين.

عَلِمتُكَ البــاذِلَ المعــروفِ فَٱنبَعَثَتْ إليْكَ بِي واجَفاتُ الشَّوْقِ وَالألَمِ(١) [البسيط](٢)

الشاعر: لا يعرف قائله.

استشهد به على نصب (علم) مفعولين.

دُرِيتَ الوفيّ العهدَ يا عُــرْوَ فاغْتَبِطْ [فإنَّ اغتِبَاطاً بالوفاءِ حَميدُ](٣) [الطويل](٤)

الشاهد: لا يعرف قائله.

استشهد به على نصب (درى) مفعولين تبعاً لابن مالك وابن هشام وابن عقيل وغيرهم(٥).

(١) تخريج البيت: **شرح ابن عقيل**، ٣٨٢/١، **شرح الأشموني**، ٤٨٧/٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٢.

(٣) تخريج البيت: **شرح التسهيل**، ٧٩/٢، **شرح الكافية الشافية**، ٥٤٥/٢، **قطر الندى**، ص ٢٢٨، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٧٣، **أوضح المسالك**، ص ١٧٣/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٤/١، **شرح ابن عقيل**٣٨٣/١، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٣٠٣/١، **الفواكه الجنية**، ص ٢٥٠.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٣.

(٥) قال **أبو حيان**: «الذي فيه الخلاف في هذا القسم: درى؛ ذهب الكوفيون إلى أنها من هذا الباب، وتبعهم ابن مالك، ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين فإن كان سُمع فلعله بالتضمين، والمحفوظ في (درى) أنه يتعدى لواحد بحرف الجر نحو: ما دريت به، ولذلك عدي بالهمزة بقي الثاني مصحوباً بحرف الباء؛ قال تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس/١٦] (**ارتشاف الضرب**، ٢١٠٦/٤، ٢١٠٠). وينظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦٠/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٣/١.

بِبــذْلٍ وحِلْمٍ سَــادَ في قَوْمِــهِ الفَتَى   وكونُكَ إيَّاهُ عليْكَ يَسِيْرُ[١] [الطويل][٢]

الشاعر: لا يعرف قائله.

استشهد به على مجيء المصدر «كون» متصرفاً مِن «كانَ» الناقصةِ، يَرفعُ الاسمَ، وينصِبُ الخبرَ، تبعاً لجمهور العلماء[٣].

٦) باب التوكيد:

[فأيْــنَ إلــى أيْــن النَّجَــاةُ ببغلتي]   أتاكِ أتَاكِ اللّاحقون احْبِسِ احْبِسِ[٤] [الطويل][٥]

الشاعر: لا يعرف قائله.

---

(١) تخريج البيت: **ارتشاف الضرب**،: ١١٥٢/٣، **شرح الشافية الكافية**: ٣٨٧/١، **شرح ابن عقيل**: ٢٥١/١، **شرح الأشموني**: ٣٥٩/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٧/١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٦.

(٣) جاء في **شــرح ابن عقيل** وغيره بأنه يوجد خلاف في كان ألها مصــدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدراً. **شــرح ابــن عقيل**، ٢٥١٠/١، ينظر: **ارتشــاف الضرب**، ١١٥٢/٣، **شــرح الأشموني**، ٣٥٨/١.

(٤) تخريــج البيت: **الخصائـــص**: ابن جني؛ أبو الفتــح عثمان بن جني، تحقيــق: محمد علي النجار، دار الشــؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٤، ١٠٥/٣، ١١١، **شــرح الكافية للرضي**، ١٠٠/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٩٥٧، **شرح التسهيل**، ١٦٥/٢، ٣٠١/٣، ٣٠٢، **شرح الشافية الكافية**، ٦٤٢/٢، **شرح شــواهد الألفية**، ٥٨٥/١، **قطر الندى**، ص ٣٨٩، **أوضح المسالك**، ص ١٨/٢، **شــرح ابن عقيل**، ١٩٨/٢، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٥٥٨/٢، **شرح الحدود النحوية**: الفاكهي؛ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد: حققه وقدمه: د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائــس، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ١٨٣، **الفواكه الجنية**، ص ٣٥٣، **الكواكب الدرية**، ٥٥٨/٢، **المواهب السنية**، ص ١٢٠.

المفردات: النجاة: الخلاص، وفي بعض الروايات النجاء بالمد: معناه الإسراع.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٤.

استشـــهد به على التوكيد اللفظي، فقد أكد الفعــل بالفعل؛ فقال: «أتاك أتاك»، و«احبس احبس».

لا لا أبــوحُ بحــبِّ بثنــةَ إنَّهَــا أخذتْ عليّ مواثقاً وعهُودَا[1] [الكامل][2]

الشاعر: جميل بن عبد الله بن معمرٍ، ويكنى: أبا عمرو، عده الجمحي من الطبقة السادسة، (ت ٨٢هـ)[3].

استشـــهد به على التوكيد اللفظــي، فقد أكــد الحــرف بالحرف؛ فقال: لا لا.

ويبدو من هذين الشـــاهدين أن الكندي قد اســـتدرك على المصنف؛ لأن الأخير أهمــل التوكيد اللفظي فلــم يذكره في المقدمــة الآجرومية، ولعل الكنــدي نقل موضع الشــاهدين مــن كتب ابن هشــام وابن عقيل والفاكهي[4].

---

(١) تخـريـج البيـت: شــرح الكافيــة للـرضــي، ١٠٠/٣، ارتشــاف الضــرب، ١٩٥٧، شــرح قطـر النــدى، ٣٩٠، أوضــح المســالك، ص ١٧/٣، شــرح الأشمــوني: ١٠٧١/٣، شــرح الحــدود النحويــة، ١٨٣، الفواكــه الجنيـــة، ص ٣٥٣، الكــواكــب الدريـــة، ٥٦٠/٢، المواهب الســنيــة، ص ١٢٠، النحــــو الوافــي، ٤١٧/٣.

(٢) التحفة السنية: الكندي، ص ٩٤.

(٣) يُنظر: طبقات فحول الشعراء، ٦٦٩/٢، الشعر والشعراء، ٤٣٤/١، وفيات الأعيان، ٣٦٦/١، خزانة الأدب: البغدادي، ٣٩٧/١، الأعلام، ١٣٨/٢.

(٤) ينظــر: شــرح قطـــر النـــدى، ٣٨٩، ٣٩٠، أوضــح المســالك، ص ١٧/٣، ١٨، الفواكــه الجنية، ص ٣٥٣، شـــرح ابــن عقيـــل، ١٩٨/٢، الفواكــه الجنيــة، ص ٣٥٣.

٧) باب البدل:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوْهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاْتِ[١] [الخفيف][٢]

الشاعر: عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، شاعر قريش في العصر الأموي، (ت ٨٥هـ)[٣].

استشهد به على بدل كل من بعض؛ وهو قسم زاده بعض العلماء؛ يقول الكندي في ذلك: «وزادَ بعضُهُم قِسماً خامساً: بدلُ الكُلِّ من البعضِ»[٤].

---

(١) تخريج البيت: قد ورد البيت بعدة روايات منها: (نَصَر، نَضَر، نضَّر، رَحِم)، ينظر: **شعر عبيد الله بن قيس الرقيات**، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) وأبي جعفر محمد بن حبيب البصري، تحقيق ودراسة: إبراهيم عبدالرحمٰن؛ ط ١؛ ١٩٧٧م، ص ٢٣٠، **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات** (ت ٨٥هـ): الرقيات؛ عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، ط ١؛ ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٨٧، **الحيوان**: الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان / بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، ٣٣٢/١، **تهذيب اللغة**: الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ـ بيروت، ط ١؛ ٢٠٠١م، ٨/١٢، **المخصص**: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط ١؛ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ١٨٣/٥، **الإنصاف**، ٣٥/١، **وفيات الأعيان**، ٨٨/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٨٤١/٤، ٢٤٢٥/٥، **تفسير البحر المحيط**، ٣٤٧/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٧١/٦، **خزانة الأدب**: الحموي، ٣٨٠/٤، **الفواكه الجنية**، ص ٣٦٣، **الكواكب الدرية**، ٥٧٩/٢، **النحو الوافي**، ٦٧٤/٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٨.

(٣) يُنظر: **الشعر والشعراء**، ٥٣٩/١، **الأغاني**، ٦٤/٥، **وفيات الأعيان**، ٨٨/٣، ١٩٦/٣، **ديوان عبيدالله بن قيس**: (تحقيق: عزيزة فوال)، ص ٧ - ٣٤، **الأعلام**، ١٩٦/٤.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٨.

فكأنه لم ير ذلك تبعاً للجمهور[١]، ويبدو أنه أخذ الشاهد من الفاكهي[٢].

٨) المفعول به:

[أعوذُ بِـرَبِّ العَرْشِ مِنْ فئـةٍ بَغَتْ عليَّ] فمَا لي عَونٌ إلاهُ ناصرُ[٣] [الطويل][٤]

الشاعر: لا يعرف قائله.

استشـهد به على وقوع الضمير المتصل بعد إلا، وهو خاص بالضرورة عند الكندي[٥] تبعاً لعلماء العربية.[٦]، ويحتمل أنه أخذ الشاهد من شرح ابن عقيل[٧].

٩) باب الحال:

لَـقِـيَ ابْـنِـيَ أخَـوَيْـهِ خَـائِـفـاً مُنجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً[٨] [المديد][٩]

الشاعر: البيت لا يعلم قائله.

---

(١) قال **الأشموني**: زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله:

(كأنِّي غَداةَ البَينِ يومَ تَحمَّلوا لدى سَمُرات الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ)

ونفاه الجمهور (**شرح الأشـموني**، ١١٣٥/٣)، وتأولوا البيت: بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل. **حاشية الصبان**، ١١٣٥/٣. يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٧٠/٤.

(٢) ينظر: **الفواكه الجنية**، ص٣٦٣.

(٣) تخريج البيت: **شرح التصريح**، ٩٨/١، **شرح ابن عقيل**: ٨٨/١.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٠٢.

(٥) **المرجع السابق**، ص١٠٢.

(٦) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٨٨/١، ٨٩، **شرح الأشموني**، ١٧٤/١.

(٧) **ينظر**: **شرح ابن عقيل**: ٨٨/١.

(٨) تخريج البيت: **شرح ابن عقيل**: ابن عقيل، ٥٩١/١، **شرح الأشموني**، ٧٣٩/٢.

(٩) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٣، ١١٤.

استشـــهد به على تعين أحد الحالين لأحد الاســـمين لوجود قرينـــة دالـَّة على ذلـــك؛ فـ«خائِفـــاً»: حالٌ من «ابـــنِ»، و«منجديـــهِ»: حالٌ من «أخوينِ».

فأرســـلَها العِـــراكَ ولـــم يَذُدهَـــا [ولم يُشْفِقْ علَى نَغَصِ الدَّخَالِ](١) [الوافر](٢)

الشاعر: لبيد بن ربيعة العامري (تقدمت ترجمته).

استشـــهد به على مجيء الحال معرفـــة مؤولة بـ(معتركـــة) نكرة، وفاقاً لمذهب الجمهور(٣).

فجَـــاءَتْ بـــه ســـبطَ العِظـــامِ كأنَّمَا عِمَامتُهُ بينَ الرِّجال لِوَاءُ(٤) [الطويل](٥)

---

(١) تخريج البيت: **ديوان لبيد بـــن ربيعة**، ص١٠٨، **الكتـــاب**، ٣٧٢/١، **المقتضب**، ٢٣٧/٣، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ٢٠/١، **شرح أبيات ســـيبويه**، الأعلم الشنتمري، ٢٥٣/١، **المفصل في علم العربية**: الزمخشري؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيـــروت ـ لبنان، ص٦٣، **شـــرح الكافية للرضي**، ٥٥/٢، **ارتشـــاف الضرب**، ١٥٦٣/٣، **أوضح المسالك**، ٥٥/٢، **شـــرح ابن عقيل**، ٥٧٢/١، **شرح الأشموني**، ٧١٩/٢، **حاشـــية الشـــيخ إســـماعيل بن موســـى الحامدي المالكي**، دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص١٤١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٤.

(٣) يُنظر: **الكتاب**، ٣٩٨/١، **ارتشـــاف الضرب**، ١٥٦٢/٣، **شـــرح شـــذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٧٥، **أوضح المســـالك**، ٥٥/٢، ص٢٧٥، **شـــرح ابن عقيل**، ٥٧٢/١، ٥٧٣، **شـــرح الأشـــموني**، ٧١٨/٢ - ٧٢٠، **شـــرح الكافية للرضي**، ص٥٦/٢، **النحـــو الوافي**، ٣٩١/١، **الدرر السنية**، ص٦٧.

(٤) تخريج البيت: **تفســـير البحر المحيط**، ٢٦٧/٢، **ارتشـــاف الضرب**، ١٥٦١/٣، **شـــرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٤٨٩/١٢، **شـــرح الأشـــموني**، ٧١٧/٢، **شـــرح العيني**، ٧١٧/٢.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٥.

الشاعر: البيت لرجل من بني جناب بن بلقين لم أتوصل إلى اسمه.

استشهد به على وقوع الحال (سبط) لازمة من الضمير المجرور، فـ«سبطَ»: حالٌ لازِمةٌ من الضميرِ المجرورِ(١)، ويحتمل أن يكون الكندي قد أخذ الشواهد في باب الحال من شرح ابن عقيل(٢).

١٠) باب التمييز:

[رأيْتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عن عمرو(٣)] [الطويل](٤)

الشاعر: راشد بن شهاب بن عبدة بن عصم بن ربيعة اليشكري، شاعر جاهلي(٥).

استشهد به على وقوع التمييز معرفاً بـ(أل)، وهو قول الكوفيين، وقد أجاب الكندي على الشاهد بأن (أل) زائدة تبعاً

---

(١) جاء في **شرح ابن عقيل**: يقول ابن مالك:

(وكونُه منتقلاً مشتقاً يغلبُ لكنْ ليسَ مستحقا)

يكثر في الحال أن تكون منتقلة؛ أي: ألا تكون ملازمة للمتصف بها؛ نحو: جاء زيد راكبا؛ فـ«راكباً»: وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً، وقد تجيء الحال غير منتقلة أي: وصفاً لازماً. **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١.

(٢) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، ٥٧٢، ٥٩١.

(٣) تخريج البيت: **المفضليات**، ص٣٠٧، **شرح التسهيل**، ٢٦٠/١، ٣٨٦/٢، **شرح الشافية الكافية**، ٣٢٤/١، **أوضح المسالك**، ص٨٢/١، **شرح ابن عقيل**، ١٧١/١، **الفواكه الجنية**، ص١٧٦، **المواهب السنية**، ص١٣٩.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٨.

(٥) يُنظر: **المفضليات**، ص٣٠٧.

للبصريين[(١)]، وأن التمييز لا يكون إلا نكرة وفاقاً للمذهب البصري[(٢)].

[ضَيَّعْتُ نَفْسِـــيَ في إبْعَــادِيَ الأَمَلَا وَمَا ارعويتُ وشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا[(١)]] [البسيط][(٢)]

الشاعر: لا يعرف قائله.

استشـــهد به على جواز تقدم التمييـــز على عامله؛ «فشـــيباً» تمييزٌ مقدَّمٌ علَى عاملِهِ «اشتعل»، وتقديم التمييز على عامله المتصرف هو قول الكسائي والجرمي والمازني والمبرد، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشـــام[(٥)]، ولعل الكندي تبع في ذلك ابن مالك وابن هشام وابن عقيل لكثرة ما ينقل عنهم، ومما يدل على ذلك أن الشواهد التي نقلها كان أغلبها موجودة في كتب ابن هشام أو في شرح ابن عقيل[(٦)].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٨.

(٢) ينظر: **الإنصاف**، ٢٥٥/١، **شـــرح التسهيل**، ٣٨٥/٢، **ارتشـــاف الضرب**، ١٦٣٣/٤، **أوضح المسالك**، ٨١/١، ٨٢، **المواهب السنية**، ص ١٣٩.

(٣) تخريج البيت: **شرح التســـهيل**، ٣٨٩/٢، **مغني اللبيب**، ١٣٠/٢، **شرح ابن عقيل**، ٦٠٨/١، **شرح الأشموني**، ٧٦٥/٢، **شرح العيني**، ٨٦١/٢.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٨، ١١٩.

(٥) يُنظر: **الكتاب**: ســـيبويه، ٢٠٥/١، **المقتضب**، ٣٦/٣، ٣٧، **الأصول في النحو**: ابن السراج؛ محمد بن سهل بن الســـراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٢٢٩/٢، **شـــرح ملحة الإعراب**، ص ١٧٧، **شرح الكافية للرضي**، ١١٥/٢، ١١٦، **الإنصاف**، ١٢٠/٢، **ارتشـــاف الضرب**، ١٦٣٤/٤، ١٦٣٥، **مغني اللبيب**، ١٣٠/٢، **أوضح المسالك**، ٧٥/٢، ٧٦، **شرح ابن عقيل**، ٦٠٨/١، **شرح الأشموني**، ٧٦٤/٢، ٧٦٥.

(٦) ينظر: **أوضـــح المســـالك**، ص ٨٢/١، **مغني اللبيب**، ١٣٠/٢، **شـــرح ابن عقيل**، ١٧١/١، ٦٠٨.

١١) باب المنادى:

سَـــلامُ اللهِ يـــا مَـــطَـــرٌ عليْهَا وَلَيْسَ عَليْكَ يا مطرُ السَّلامُ[١] [الوافر][٢]

الشـــاعر: الأحوص: هو الأحوص بن محمد بـــن عبدالله بن عاصم، عده الجمحي من الطبقة السادسة، (ت ٩٩هـ)[٣].

استشـــهد به على جواز تنوين المنادى المبني علـــى الضم في الضرورة مراعاة للأصل، فقد نوَّن مضموماً في الشاهد قوله: «مطرٌ».

---

(١) تخريج البيت: **شـــعر الأحوص الأنصاري**، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، المكتبة العربية، القاهرة، عبارة عن رســـالة نال بها المحقق درجة الماجستير من جامعة القاهرة عـــام ١٩٦٤م، ص ١٨٩، **الجمـــل**: الخليـــل، ٥٣، **الكتـــاب**، ٢٠٢/٢، **طبقات فحول الشـــعراء**، ٦٦٦/٢، **مجالـــس ثعلب**، ٧٤/١، **أمالـــي الزجاجي**: الزجاجي؛ أبو القاســـم عبدالرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل بيروت، ط ٢؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٨٠، **شـــرح كتاب سيبويه**: السيرافي، ٦٠٥/١، **كتاب الشعر**: أبو علي الفارسي، ١٤٦/١، **شرح أبيات ســـيبويه**، الأعلم الشنتمري، ٣٦٦/١، **الأغاني**، ٢٣٥/١٥، **شرح الكافية للرضي**، ٣٥٠/١، **شرح الشـــافية الكافية**، ١٣٠٤/٣، **ارتشاف الضرب**، ٢٣٧٩/٥، **شـــرح جمل الزجاجي**: ابن هشام؛ عبدالله جمال الدين بن يوســـف بن أحمد بن عبدالله بن هشـــام الأنصاري المصري، دراســـة وتحقيق: د. علي محسن عيســـى مال الله، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١٥٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشـــام، ص ١٤٨، **أوضـــح المســـالك**، ٥١/٣، **مغنـــي اللبيب**، ٥٥٤/١، **شـــرح ابن عقيل**، ٢٤٠/٢، **اللباب في علوم الكتاب**، ٦١٢/٧، **شـــرح الأشـــمـــوني**، ١١٦١/٣، **شرح شـــواهد العيني**، السيوطي، ٧٦٦/٢، **شـــرح الآجروميـــة**: السنهوري، ٦٥٦/٢، **حاشـــية أبي النجا**، ص ١١٣، **الكواكـــب الدرية**، ٣٣٥/١، **المواهب السنية**، ص ١٥٠.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣١، ١٣٢.

(٣) ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، ٦٥٨/٢ - ٦٦٨، **الشعر والشـــعراء**، ٥١٨/١، **الأغاني**، ٢٢٨، **الأعلام**، ١١٦/٤، ١١٧.

ضَرَبَــتْ صَدْرَهَــا إلــيَّ وَقَالَــتْ يَا عَديًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[١] [الخفيف][٢]

الشــاعــر: مهلهل بــن ربيعــة؛ هــو عدي بن ربيعة بــن مــرة بــن هبيــرة، مــن تغلب، يُعدُّ مــن أبطال العرب فــي الجاهليــة، (ت ١٠٠ ق. هـ)[٣].

استشــهد به على جواز نصب المنادى المبني علــى الضم في الضرورة مراعاة للمحل، فقد نصب في الشاهد قوله: «عَدياً».

وقد ذكر الكندي مثل ما هو ملاحظ القولين: تنوين الضم مراعاة للأصل أو النصب مراعــاة للمحل ولم يرجــح أي القولين؛ وإنما أومــأ إلى القول الأول فقد نقل حجة عن القــول الأول عن أبي النجا، ونســبته إلى الخليل وســيبويه؛ يقول في ذلك: (ويجوزُ تنوينُهُ في حــالِ الاضطرارِ على وجهينِ: تنوينُهُ مضموماً على أصلِهِ؛ قالَ أبُو النَّجَا تشبيهاً بمرفوعٍ ممنوعٍ من الصَّرفِ اهـ[٤].

---

(١) تخريــج البيت: جاءت بعــض الروايات (نحرها بــدل صدرها، عدي بــدل عديا)، **ديوان المهلهل**، شــرح وتحقيق: أنطوان محســن القوَّال، دار الجيل ـ بيــروت، ط ١؛ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص ٥٩، **المقتضب**، ٢١٤/٤، **التبيان**، ١٠/٢، شــرح **الشــافية الكافية**، ١٣٠٤/٢، **شرح شــذور الذهب**: ابن هشــام، ص ١٤٦، **شــرح ابن عقيل**، ٢٤٠/٢، **شرح الأشموني**، ١١٦٢/٣، **شــرح شــواهد العيني**: الســيوطي، ١١٦٢/٣، **شــرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٥٦/٢، **حاشــية أبي النجا**، ص ١١٣، **الكواكب الدريــة**، ٣٣٥/١ **النحو الوافي**، ٢٣/٤، **المواهب السنية**، ص ١٥٠.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣١، ١٣٢.

(٣) ينظر: **الأصمعيات**، ص ١٥٤، **الشعر والشعراء**، ٢٩٧/١، **الأعلام**، ٢٢٠/٤، ٢٢١.

(٤) ينظر: **حاشية أبي النجا**، ص ١١٢.

واختارَ ذلِك سـيبويهَ[(١)] والخليلُ[(٢)])[(٣)]، ولعله جـوز الأمرين بلا ترجيح وفاقاً لابن هشام[(٤)].

١٢) باب المفعول لأجله:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَه وأُعرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئِيْمِ تَكَرُّمَا[(٥)] [الطويل][(٦)]

الشـاعر: حاتم الطائي، هو حاتم بن عبد الله بن سـعد بن الحشرج؛ من طيءٍ، كان جواداً شاعراً جيد الشعر، (ت ٤٦ ق.هـ)[(٧)].

استشهد به على جواز نصب المفعول له إذا أضيف؛ فـ«ادِّخارَهُ»: مفعولٌ لَهُ مضافٌ إلى الضميرِ العائدِ إلى الكريمِ[(٨)].

---

(١) **الكتاب**، ٢/٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) يُنظر: **الجمل**: الخليل، ٥٣.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣١، ١٣٢.

(٤) قال **ابن هشام**: «ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضْطُرَّ إلى تنوينِهِ كقول الشـاعر: (ضَرَبَتْ صَدْرَهَا... عدياً إلخ) وأن يبقى مضموماً كقوله: (سـلام الله يا مَطَرٌ إلخ). **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٤٦ – ١٤٨.

(٥) تخريج البيت: قـد ورد في بعض الروايـات («اصطناعه» بدل «ادخـاره»، و«من» بدل «عن»)، **ديـوان حاتم الطائـي**، دار ومكتبة الهلال، بيـروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٧٢، **الجمل**: الخليل، ٩٥، **الكتـاب**، ١/٣٦٨، ٣/١٢٦، **معاني القرآن**: الفراء، ٢/٥، **المقتضب**، ٢/٣٤٨، **شـرح أبيات سـيبويه**: السـيرافي، ١/٤٥، **اللمع في العربية**: ابن جني؛ أبو الفتح عثمان بن جنـي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامـد المؤمن، عالم الكتب، ط ٢؛ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١١٤، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ٢٥، **الجمل**: الزجاجي، ص ٣١٩، **شـرح أبيات سيبويه**: الأعلم الشـنتمري، ١/٢٤٩، **الكشاف**، ص ٥٥، **شرح ملحة الإعراب**، ١٧١، **شرح الكافية للرضي**، ٢/٣١، **شرح التسهيل**، ٢/١٩٨، **شرح ابن عقيل**، ١/٥٢٤، **اللباب في علوم الكتاب**، ١/٣٩٣، **شرح الكفراوي**، ص ١٥٨.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٧) يُنظر: **الشعر والشعراء**، ١/٢٤١، **الأغاني**، ١٧/٢٧٨، **الأعلام**، ٢/١٥١.

(٨) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٤، ١٣٥.

وقد نسب الكندي البيت إلى عدي بن حاتمٍ؛ وهو خطأ؛ فقد نسبه سيبويه وغيره إلى حاتم الطائي[(١)]، وقد وجدت البيت في ديوان حاتم[(٢)]، ولعل المؤلف تبع الشيخ إسماعيل؛ وهو من شراح الآجرومية في نسبته إلى عدي بن حاتم[(٣)].

١٣) باب جُملةِ مخفُوضَاتِ الأسمَاءِ:

وَليلٍ كمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدولَهُ عليَّ بأَنْواعِ الْهُمومِ ليبْتَلي[(٤)] [الطويل][(٥)]

الشاعر: امرؤ القيس، تقدمت الترجمة له.

(١) ينظر: **الكتاب**، ١/٣٦٨، ٣/١٢٦، **معاني القرآن**: الفراء، ٢/٥، **المقتضب**، ٢/٣٤٨، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ١/٤٥، **اللمع**: ابن جني، ص ١١٤.

(٢) **ديوان حاتم الطائي**، ص ٧٢.

(٣) ينظر: **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٥٨.

(٤) تخريج البيت: ورد في بعض الروايات: («مرخ» بدلًا من «أرخى»)، **طبقات فحول الشعراء**، ١/٨٥، **مجالس العلماء**: الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣؛ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ١٢٩، **شرح القصائد السبع الطوال**، ٧٤، **كتاب العمدة في نقد الشعر وتمحيصه**: ابن رشيق؛ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، شرح وضبط: د. عفيف نايف حاطوم، دار صادر، بيروت، ط ٢؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٢٣١، **فقه اللغة وسر العربية**: الثعالبي؛ أبو منصور عبد الملك بن محمد، تحقيق: أملين نسيب، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ٤٧٠، **شرح المعلقات**: الزوزني، ص ٢٩، **شرح التسهيل**، ٣/١٨٧، **شرح الألفية**، ١/٤١٣، ١/٢٨٩، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٣٣٨، **أوضح المسالك**، ص ٢/١٠٣، **مغني اللبيب**، ١/٥٨٠، **شرح الأشموني**، ٢/٨١٣، **شرح العيني**، ٢/٧٨٢، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٢/٤٣٠، **شرح الكفراوي**، ص ١٦٣، **حاشية أبي النجا**، ص ١١٧، **المواهب السنية**، ص ١٥٧.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ١٣٨، ١٣٩.

استشـــهد به على حذف رب وجوباً وبقاء عملها بعــد الواو، أي: ورب ليل، وقد تبع في ذلك المذهب البصري(١).

فَمِثْلِكِ حُبلَــى قَدْ طَرَقْــتُ ومُرْضِعٍ فألهيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائمِ مُحْوِلِ(٢) [الطويل](٣)

الشاعر: امرؤ القيس. تقدمت الترجمة له.

استشهد به على حذف رب وبقاء عملها بعد الفاء كثيراً، أي: فرُبَّ مثلِكِ.

بـــل مَهْمَـــهٍ قَطَعـــتُ بعـــدَ مَهْمَـــهِ [أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلِينَ العُمَّهِ](٤) [الرجز](٥)

(١) جـاء في **كتاب الإنصــاف**: «ذهب الكوفيون إلــى أن واو رب تعمل فــي النكرة الخفض بنفســها؛ وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهــب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة». **الإنصاف**، ٣١١/١.

(٢) تخريج البيت: وقد ورد البيــت بعدة ألفاظ منها: («ومثلك» بــدل «فمثلك»، و«بكراً» بدل «حبلى»، و«ثيباً» بــدل «مرضــع»، و«مرضع» بدل «مرضعــاً»، و«محول» بــدل «مغيل»). **الكتاب**، ١٦٣/٢، **طبقات فحول الشعراء**، ص ٤٢، **الشعر والشعراء**، ١٠٦/١، **شرح القصائد السبع الطوال**، ص٣٩، **شرح كتاب سيبويه**: الســيرافي، ٤٥٠/١، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ٨٧٤، **شرح أبيات سيبويه**: الأعلم الشنتمري، ٣٤٦/١، **شرح المعلقات**، ص ٢٠، **شرح ملحة الإعراب**، ص ٧٢، **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦/٤، **شرح التسهيل**، ١٨٨/٣، **شرح الشافية الكافية**، ٨٢١/٢، **شرح شــذور الذهب**: ابن هشــام، ٣٣٩، **أوضح المسالك**، ص ١٠١/٢، **مغني اللبيب**، ٢٢٦/١، **شــرح ابن عقيــل**، ٣٦/٢، **خزانة الأدب**: الحموي، ٢٦/٢، **شــرح الأشــموني**، ٨١٢/٢، **شرح شــواهد العيني**: السيوطي، ٤٠٢/١، **شــرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٤٣١/٢، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ١٣٨، ١٣٩.

(٤) تخريج البيت: **مجموع أشعار العرب**، ص ١٦٦، **الصحاح**، ٣٢٧/٥، **لسان العرب**، ٣٥٢/١، **أوضح المسالك**، ص ١٠٤/٢، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٤٣٣/٢، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ١٣٨، ١٣٩.

الشاعر: البيت منسوب لرؤبة بن العجاج (تقدمت ترجمته)[١].

استشهد به على حذف رب وبقاء عملها بعد بل قليلاً، أي: بل رُبَّ مهمهٍ إلخ.

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهِ[٢] [الخفيف][٣]

الشاعر: جميل بن عبد الله. تقدمت ترجمته.

استشهد به على حذف رب وبقاء عملها من غير الواو والفاء وبل وهو أقل، ويبدو أن الكندي[٤] تبع ابن هشام في ذلك، خلافاً لمن قال بالشذوذ[٥].

(١) يقول **الأهدل**: «وهذا رجز نسب إلى رؤبة بن العجاج [أي: الذي يورده النحاة] ولم يصح». (**الكواكب الدرية**، ٤٣٣/٢)، والذي في الديوان:
(ومهمهٍ أطرافه في مهمهِ أعمى الهدى بالجاهليين العمة).
مجموع أشعار العرب، ص ١٦٦.

(٢) **المقتضب**، ٣١٩/٣، **الخصائص**، ٢٨٦/١، ١٥٢/٣، **الإنصاف**، ٣١٢/١، **شرح التسهيل**، ١٨٩/٣، **شرح الكافية للرضي**، ٤٥/٦، **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦/٤، **شرح شواهد الألفية**، ٤١٣/١، **أوضح المسالك**، ١٠٤/٢، **مغني اللبيب**، ٢٠٢/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٧/٢، **شرح الأشموني**، ٨١٣/٢، **شرح شواهد العيني**: السيوطي، ٤٠٣/١، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٤٣٤/٢، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥، **ديوان العذريين** (جميل بن معمر ـ قيس بن الملوح ـ قيس بن ذريح)، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل ـ بيروت، ط ١؛ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص ١٤١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ١٣٨، ١٣٩.

(٤) **المرجع السابق**، ١٣٩.

(٥) يُنظر: **الكتاب**، ٢٧٤/٢، ١٢٨/٣، **شرح الكافية للرضي** ٤٥/٦، **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦/٤،١٧٧١، ، **مغني اللبيب**: ابن هشام، ٢٢٣/١، ٢٢٦، ٢٢٧، **شرح الأشموني**، ٨١٣/٢.

د) الاستشهاد بكلام العرب (نثراً):

تُعدُّ الشــواهد النثرية من صميم المادة اللغوية التي بها قعدت القواعد، واســتدل بها على ســلامة اللغة، فكانت حجة في الاســتدلال، لذلك أطبق علمــاء العربية عليهــا، وأخذوا بهــا، وأوردوها في مصنفاتهــم ومذكراتهم واحتجوا بها علــى من خالفهم منــذ الرعيل الأول من كبــار اللغة والنحاة كالخليل وسيبويه وغيرهم، وما نقله سيبويه في الكتاب خير دليل على صحة هذه الشــواهد وجواز الأخذ بها[١]، وقد ســار العلماء على إثرهم ولم يروا الحرج في الاســتدلال بها[٢] لذلك لم يكن غريباً أن يســوق لنا الكندي في حديثه شيئاً من هذه الشــواهد التي بلغت ثمانية شــواهد نثرية جاءت كلها عن العرب، ويحتمل أنه نقلها من كتب ابن هشام وشرح ابن عقيل، وأغلبها موجودة في كتاب سيبويه وغيره من النحاة فهي مشهورة لا يكاد يوجد كتاب في النحو لم يذكرها كلها أو بعضها.

جدول يوضح الكتب التي يحتمل أن يكون الكندي قد اعتمد عليها في استعمال الشاهد النثري:

المؤلف	ابن هشام			ابن عقيل
الكتاب	مغني اللبيب	أوضح المسالك	شذور الذهب	شرح ابن عقيل
عدد المواضع	١	٣	٣	٦

(١) ينظر: الكتاب، ٣٨/٢.

(٢) ينظر: الإقتراح، ص٩٦، المفيد في المدارس النحوية، ص ٣٤.

وربما لم يشأ أن يميز الكندي في أحايين الشـاهدَ النثري عن غيره من الأمثلة المصنوعة فكان يأتي بعبارة، «نحو قولك»[١].

وفي بعض المـرات يوضّح الشـاهد، ويميزه عن الأمثلـة المصنوعة، ويصدره بعبارة: «إلا على لغـة أكلوني البراغيث»[٢]، وقد سـمع[٣]، وحكى سـيبويه[٤]، وقد توزعت الشواهد التي سـاقها الكندي في كتابه على خمسة أبواب فقط؛ وهي موزعـة كالآتي: باب الفاعل تحت عنوان جانبي سـماه: (تنبيه)، باب في معرفـة المبتدأ والخبر، باب الحال، باب المفعول فيه، باب في جملة مخفوضات الأسماء.

١) باب الفاعل:

ـ أكلُوني البراغيثُ[٥].

استشهد به على جمع الفعل مع فاعله الظاهر، وهي لغة بني الحارث[٦] وقيل: لغة طي، وحكاها بعضهم عن أزد شـنوءة[٧]، وقـد عدّها الكندي لغة شـاذةً[٨]، ورجح كذلك أن الضمائـر التي اتصلت بالفعل دالـة على التثنية

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٤.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٥٩.
(٣) **المرجع السابق**، ص ١٣٩.
(٤) **المرجع السابق**، ٦١.
(٥) تخريج الشـاهد: **الكتاب**، ١٩/١، ٢٠، ٧٨، ٤١/٢، ٢٠٩/٣، **شـرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٠٩، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١، **شرح الأشموني**، ٢٩٨/١، **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٤٩/١، **شواهد النحو النثرية**: صالح أحمد مسفر الغامدي، تأصيل ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في النحو، إشراف محمود محمد الطناحي، ١٤٠٨هـ. جامعة أم القرى، ١٢٨.
(٦) **شرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١.
(٧) **أوضح المسالك**، ٢٠٢/١.
(٨) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٩.

والجمع؛ فقال: «وفي الحقيقةِ أنَّ تلكُمُ الضمائرَ اللاحقةَ بالفعلِ دالةٌ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ»[(١)].

قالَ فلانةٌ[(٢)].

استشهد به على جواز حذف التاء في الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي[(٣)]؛ وقد رجح الكندي الجواز مع القلة تبعاً لطائفة من النحاة، وهو ما ذهب إليه سيبويه[(٤)] وابن عقيل[(٥)]، في حين ذهب آخرون إلى أنه شاذ؛ كابن هشام وغيره[(٦)].

٢) باب معرفةِ المبتدأِ والخبرِ:

ـ الليلةَ الهلالُ[(٧)].

ـ والرَّطَبُ شهري ربيعٍ[(٨)].

استشهد بهما على وقوع الخبر ظرفاً عن الجثة، وكأن الكندي يميل

(١) **المرجع السابق**، ص ٦٠.
(٢) تخريج الشاهد: **الكتاب**، ٣٨/١، **أوضح المسالك**، ١٦٤/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٣٥/١، **شرح الأشموني**، ٥٣٦/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٣٨/١، **الكواكب الدرية**، ١٦٤/١، **شواهد النحو النثرية**، ١٠٧.
(٣) **التحفة السنية**: **الكندي**، ص ٦١.
(٤) **الكتاب**، ٣٨/٢.
(٥) **شرح ابن عقيل**، ٤٣٥/١.
(٦) **أوضح المسالك**، ١٦٤/١.
(٧) تخريج الشاهد: **الكتاب**، ٤١٨/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢١٣، **أوضح المسالك**، ٩٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٠٠/١، **شرح الأشموني**، ٣١٥/١.
(٨) تخريج الشاهد: **شرح ابن عقيل**، ص ٢٠٠/١، **شرح الأشموني**، ٣١٥/١.

إلى جواز مجيء الخبر ظرفاً عن الجثة إن أفادت تبعاً لغيره كابن مالك في الألفية[(١)]؛ فيقول: «فإنْ أفادَ؛ جازَ الإخبارُ بهِ عنِ الجثَّةِ»[(٢)].

٣) باب الحال:

ـ ادخلُوا الأولَ فالأولَ[(٣)].

استشهد به على مجيء الحال معرفة، ولكن يؤول بنكرة؛ أي: «مترتبينَ»[(٤)]، تبعاً لجمهور العلماء[(٥)].

---

(١) ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز أن يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثة، وما ورد عن العرب فهو مؤول، وذهب قوم إلى الجواز إن تضمن معنى الشرط؛ نحو: الرطب إذا جاء الحر، وذهب قوم من المتأخرين؛ كابن مالك إلى الجواز وإن لم يتضمن معنى الشرط ولكن اشترطوا الإفادة. (**شرح ابن عقيل**، ٢٠٠/١، ٢٠١)، وينظر: **ارتشاف الضرب**، ١١٢٣/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢١٣، **شرح الأشموني**، ٣١٥/١، **حاشية الصبان**، ٣١٦/١، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ص ١٨٩، **الكواكب الدرية**، ص ١٨٩.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠.

(٣) تخريج الشاهد: **الكتاب**، ٣٩٨/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦٣/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٥، **أوضح المسالك**، ٥٥/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٦٩/٢، **شرح الكفراوي**، ص ١٤١، **النحو الوافي**، ٣٩١/١، **شواهد النحو النثرية**، ص ٨١.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٤.

(٥) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو منكر معنى؛ كقولهم: جاءوا الجماءَ الغفيرَ، وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعاً، وأجاز الخليل ويونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل؛ فأجازوا «جاء زيدٌ الراكبَ»، أما الكوفيون فقالوا: إن تضمنت معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً نحو: عبد الله المحسن أحسن منه المسيء؛ فالمحسن والمسيء حالان وصحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وإن لم تتضمن معنى الشرط فلا يصح مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز: جاء زيد الراكبَ. (**شرح ابن عقيل**، ٥٧٢/١، ٥٧٣)، يُنظر: **الكتاب**، ٣٩٨/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٧٧/٣، **شرح شذور الذهب**: =

ولعله أخذ الشاهد من كتب ابن هشام وشرح العلامة الكفراوي(١).

ـ خلقَ اللهُ الزرافةَ يديهَا أطولَ مِن رجليهَا(٢).

استشهد به على مجيء الحال لازمة؛ فـ«أطولَ»: حالٌ من الزَّرافةِ؛ وهيَ حالٌ لازِمةٌ لا يُمكنُ انتقالُهَا(٣)، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وابن عقيل(٤)، وقد نسب الكندي هذا الشاهد إلى النبي ﷺ، وقد بحثت عنه ولم أجده منسوباً إلى النبي ﷺ في كتب الحديث، ولم أجد أحداً غيره نسبه إلى النبي ﷺ وإنما وجدته أول ما وجدته عن سيبويه في الكتاب فقد صدره بعبارة: «وممّا جاء في النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول: خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها»(٥).

٤) باب المفعول فيه:

ـ استوَى الماءُ والخشبةَ(٦).

= ابن هشام، ص ٢٧٥، **أوضح المسالك**، ٥٥/٢، ص ٢٧٥، **شرح الأشموني**، ٧١٨/٢ - ٧٢٠، **شرح الكافية للرضي**، ص ٥٦/٢، **النحو الوافي**، ٣٩١/١.

(١) **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٥، **أوضح المسالك**، ٥٥/٢، **شرح الكفراوي**.

(٢) تخريج الشاهد: **الكتاب**، ١٥٥/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦١/٣، **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٤، **أوضح المسالك**، ابن هشام: ٥٤/٢، **مغني اللبيب**، ١٣٣/٢، **شرح الأشموني**، ٧١٦/٢، **اللباب في علوم الكتاب**، ٤٨٩/١٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٧٠/٢، **شواهد النحو النثرية**، ٢٢٤.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٥.

(٤) ينظر: **أوضح المسالك**، ابن هشام: ٥٤/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١.

(٥) **الكتاب**، ١٥٥/١.

(٦) تخريج الشاهد: **الكتاب**، ١٩٨/١، **الإنصاف**، ٢٠٠/١، **شرح الكافية للرضي**، ٣٤/٢، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٦٣، **ارتشاف الضرب**، ١٤٩٤/٣، ١٤٩٥، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٩٢/٢، **حاشية الصبان**: الصبان، ٦٦٤/٢، **الكواكب الدرية**، ٣٦٤/٢.

استشـــهد به على وجوب نصب الخشـــبةِ على أنَّها مفعولٌ معَهُ[١]، تبعاً لجمهور العلماء[٢].

٥) باب جملة مخفوضات الأسماء:

ـ «سُمِعَ ترَبِّ الكعبةِ[٣]»[٤].

استشـــهد به على جر رب بالتاء وهو خلاف المشهور إذ إنها لا تجر إلا لفظ الجلالة، ويحتمل أن يكون الكندي نقلها من كتب ابن هشام وشرح ابن عقيل[٥].

---

(١) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٨.

(٢) يوجد قول للرضي أنه يصح أن تعطف الخشـــبة على الماء، فيقول: «وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضاً»؛ ويقول: اســـتوى هاهنا بمعنى تســـاوى، لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو.
شرح الكافية للرضي، ٣٦/٢.

(٣) تخريج الشاهد: **ارتشـــاف الضرب**، ١٧١٧/٤، **شرح شـــذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٣٦، **أوضح المسالك**، ٨٣/٢، **شرح ابن عقيل**، ١٥/٢، **شرح الأشموني**، ٧٧٤/٢، **شواهد النحو النثرية**، ص ٨٩.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٩.

(٥) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٣٦، **أوضح المسالك**، ٨٣/٢، **شرح ابن عقيل**، ١٥/٢.

المبحث الثالث موقفه من القياس والتعليل

أولاً ـ موقفه من القياس:

يُعدُّ القياس من المصادر المهمة للغة العربية، فما وصل من كلام العرب إلا النزر اليسير لذلك كان لزاماً على المشتغلين باللغة أن يقيسوا ما لم يسمع بما سُمع[(١)].

وقد وجد القياس منذ الرعيل الأول من النحاة؛ فمنهم من كان يستعمل القياس ولا يحفل بالشاذ[(٢)]، ومنهم يعمل على الأكثر، ويسمي ما خالفه لغات[(٣)].

وقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو، وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس[(٤)]، فكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دائماً على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلاً[(٥)].

---

(١) ينظر: **الاقتراح**، ص ١٦٩، وينظر: **الصاحبي**: ابن فارس؛ أبو الحسين بن فارس بن زكرياء، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مؤسسة المختار، ط ١؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ص ٦٦.

(٢) ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، ص ١٦، **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٢٥.

(٣) ينظر: **وفيات الأعيان**، ٢/٤٦٩.

(٤) **المدارس النحوية**: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٤٦، ٤٧، وينظر: **الكتاب**، ٣/٦٦.

(٥) **المدارس النحوية**: شوقي، ص ٥٣. ينظر: **الكتاب**، ٢/١٨٦، ١٨٧.

ومن ثم اشـــترط العلماء لاســـتعمال القياس شـــروطاً أربعة حتى يكون موافقاً لما قالته العرب؛ وهي: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة[١].

وقد جعل العلماء ما اســـتمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً[٢].

وقد وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة الاستدلال بالشاهد الواحد، فقد حمل البصريون كثيراً من الشـــواهد التي خرجت على المسموع الشائع بأنها شـــاذة لا يقاس عليها في حين ذهب الكوفيون إلى أخذ كل ما سمعوه، وجعلوه أصلاً يقاس عليه[٣].

ومن الواضـــح أن الكندي قد أخذ بالقياس، فذكره فـــي مواضع عدة، وكان ينحو فيه منحى المذهب البصري في التشدد، وعدم القياس على الشاهد الواحد.

ولعل ذلك واضح في موقفه من الشـــاذ فهو يعلق في موضع: «فهو شـــاذ ولا عبرة بالشاذ»[٤]وقد استثنى الضرورة الشعرية في عدد من المواضع، فيقول: «لِضَرُوْرَةِ الشِّـــعْرِ إِذَاْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ»[٥]، «**في** ضرورةِ **الشعرِ خاصةً**»[٦]، «إلا

---

(١) **الاقتراح**، ص ١٥٤.

(٢) **الخصائص**، ١/١٤٩، ١٥٠، وينظر: **التعريفات**، ص ١٦٣، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي؛ عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ١/١٨٦.

(٣) **المدارس النحوية أسطورة وواقع**: السامرائي، ص ١٧.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٢٥، ١٢٦.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٢٥.

(٦) **المرجع السابق**، ص ٥١.

في ضرورةِ الشعرِ»[١]، «ليخرجَ عن ذلِك الاضطرارُ... إلا ضرورةً»[٢]، «في حالِ الاضطرارِ»[٣]؛ بل إنه لم يأخذ بخلاف الأصل لأنه جاء على غير القياس.

ولا باللغات الشاذة، وإن ورد ما يؤيد ذلك عن العرب؛ فيقول: «ولا عِبرةَ بخلافِ الأصلِ، ولا باللغاتِ الشاذةِ القليلةِ»[٤]. لذلك سمى اللغة التي وردت خلاف الأصل لغة شاذة، ولم يجوز كذلك القياس على اللغة القليلة ولو وردت لها شواهد نحوية فذكر: «قد يرد.. ولا يُقاسُ عليهِ»[٥]، وتفصيل ذلك على حسب موضوعات الكتاب ما يأتي:

باب معرفة علامات الإعراب:

ـ تحدَّث عن المثنى وجمع المذكر السالم فذكر أن نون المثنى تكسر، وفتحها لغة، ونون جمع المذكر السالم تفتح، وكسرها جائز، فقال: (**فإنْ قُلتَ**: كيفَ يصحُّ أنْ يُفرَّقَ بينَ المثنَّى والجمعِ بكسرِ آخرِ المثنى وفتح آخر الجمعِ، وليستْ هذه العِلةُ منضبطةً في الجانبينِ؛ لأنَّ فتحَ نونِ المثنَّى لغةٌ فيه، وكسرَ نونِ الجمعِ جائزٌ أيضاً، **قُلنا**: كسرُ نونِ المثنَّى وفتحُ نونِ الجمعِ هوَ الأصلُ فيهما ولا عِبرةَ بخلافِ الأصلِ، ولا باللغاتِ الشاذةِ القليلةِ، وجوازُ خِلافِ الأصلِ لا يُلتفتُ إليهِ، ولا يخلُ بالمعتمدِ عليهِ، فثبتَ الفرقُ بينهُما)[٦].

(١) المرجع السابق، ص ٥٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٣١، ١٣٢.
(٤) المرجع السابق، ص ١٦.
(٥) المرجع السابق، ص ١١٥.
(٦) المرجع السابق، ص ١٦.

فعدَّ اللغة القليلة شاذة وإن وردت عن العرب، وذكر كذلك أن اللغة التي جاءت على غير القياس خلاف الأصل شـــاذة لا يعول عليها وفاقاً للمذهب البصري[١].

ـ وعدَّ الكندي أيضاً ما ورد في الشعر مخالفاً للقياس في حكم الضرورة تبعاً للمذهب البصري[٢]؛ فقال: «وَجَائِزٌ صَرْفُ مَا لا يَنْصَرِفُ لِضَرُوْرَةِ الشِّـعْرِ إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ»[٣].

باب الأفعال:

ذكر في باب الأفعال أنه يجوز الجزم بـ(إذا) إلا في ضرورة الشعر وفاقاً للخليل وســيبويه، والفراء[٤] وقد خالف المصنفَ في ذلك، فيقول الكندي: «**وإذا**؛ والجزمُ بِها **في** ضرورةِ **الشعرِ خاصةً**».[٥]

باب الفاعل:

ذكر مســألة توحيد الفعل مع الجماعة بأنه يجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع حين يســند إلى جمع أو مثنى إلا في ضرورة الشعر، ولم يلتفت إلى لغة «أكلوني البراغيث» بل عدَّها لغة شاذة[٦] لأنها فيما تبدو

(١) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٢/٥٥٦، ٥٦٦.

(٢) يُنظر: **شرح القصائد الســبع الطوال الجاهليات**، ص٣٦، **شرح ملحة الإعراب**، ٢٧٨، **شرح الكافية للرضي**، ١/٩٤، ٩٥، **أوضح المســالك**، ص٣/١٠٣، **شــرح ابن عقيل**، ٢/٣١١، ٣١٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢٤.

(٤) ينظر: **الكتاب**، ٣/٦٠ - ٦٣، **معاني القرآن**: الفراء، ٣/١٥٨.

(٥) **التحفة السنية**، ص ٥١.

(٦) **المرجع السابق**، ص ٥٩.

له لم تجر على مقاييس اللغة المطردة على الرغم من ورودها في القرآن[(١)]، والأحاديث النبوية[(٢)] والشعر العربي الفصيح[(٣)].

وفي هذا الموضع نجد أن تفسير الشاذ عنده إنما ينحصر في الخروج على القياس الموضوع ولا يتصل بالاستعمال نفسه بمعنى أنه يتصل بدرجة الاستعمال والشيوع فحسب.

باب المفعول به:

ذكر أن المضمر المتصل لا يقع بعد إلا في الاختيار، وما ورد عن العرب فهو ضرورة[(٤)]؛ أي: أنه لا يرد إلا في الشعر وفاقاً لعلماء العربية[(٥)].

باب الحال:

ذكر أن الحال لا يكون صاحبها إلا معرفة، أو نكرة ذات مسوغ، وقد ترد النكرة بلا مسوغ، ولا يقاس عليه؛ فقال: «وقدْ يرِدُ من النَّكرةِ بلا مسوَّغٍ كمَا رُويَ عن النَّبي ﷺ: «صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ قاعِداً، وصلَّى

(١) وقد وردت في القرآن على قول جماعة في قوله تعالى: ﴿ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ ﴾ [المائدة/٧١] فـ«كثيرٌ» فاعل، وقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء/٣] فالذين فاعل لأسروا، وقيل: الذين بدل من واو أسروا وقيل: مبتدأ خبره جملة أسروا. **معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١.

(٢) حديث: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**». ينظر: **شرح التسهيل**، ٢٩١/١.

(٣) ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١، **ارتشاف الضرب**، ١٠٨٢/٣، **أوضح المسالك**، ص ٢٠٣/١، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٧/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢، **الدرر اللوامع**، ٢٨٣/٢، **الفواكه الجنية**، ص ١٨٢.

(٤) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠٢.

(٥) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٨٨/١، ٨٩، **شرح الأشموني**، ١٧٤/١.

وراءَهُ رجـالٌ قياماً»[١] فـ«قياماً»: حالٌ من رجالٍ، وهوَ نكرةٌ لا مســوَّغَ لهَا، ولا يُقاسُ عليهِ»[٢].

فعلى الرغم من تسـليمه بورود الشـاهد وصحته لكنه لم يعتد به، ولم يجوز القياس عليه، لأنه شـاذ، وفاقاً للمذهب البصري، فهم لا يقيسون على الشـاهد الواحد، ويعدون وروده شـاذاً، وربما عده الكندي شاذاً؛ لأنه جاء على غير القياس، فالقياس أن يرد منكَّراً مع وجود مسوغ له[٣].

وفي أكبر الظن مثـل ما ذهب المطلبي[٤] أن صاحـب الحال ههنا نكرة ذات مسـوغ، وهو تقدم الظرف على صاحب الحال: «وراءه رجال» والغريب أن النحاة لم يلتفتوا إلى هذا المسوغ.

باب الاستثناء:

تحدَّث عن حاشـا وخـلا وعـدا، وذكر أنهـن يمكن أن يكن أسـماء فيجررن ما بعدهن أو أفعالاً فينصبن ما بعدهن، بشرط عدم اتصالهن بـ(ما) المصدريـة، فإن اتصلت بهن (ما) المصدرية فلا يصـح إلا النصب وما ورد مجروراً فعلى جعل (ما) زائدة على غير القياس؛ لأن القياس أن (ما) الزائدة لا تتقدم على حرف الجر[٥].

فقد عدَّ الكندي ورود ما الزائدة قبل حرف الجر من الشذوذ، لأنه خالف الأصل المتفق عليه، وهو ورودها بعد حرف الجر لا قبله.

---

(١) تقدم تخريج الشاهد.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٥.

(٣) ينظر: **المدارس النحوية أسطورة وواقع**: السامرائي، ص ١٧.

(٤) **غالب المطلبي** مشافهة.

(٥) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٢٥، ١٢٦.

المنادى:

ذكر في باب المنادى المبني على الضم أنه لا يصح تنوينه إلا في حال الاضطرار؛ فقال: «ويجوزُ تنوينُهُ في حالِ الاضطرارِ»[(١)]، فجوز التنوين فقط في حال الاضطرار على الرغم من وروده عن العرب، وفاقاً للمذهب البصري[(٢)].

ثانياً ـ موقفه من التعليل:

التعليل: هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر[(٣)].

والتعليل كان موجوداً على ألسنة العرب وفكرهم ولكنهم لم يكونوا يعللون كلامهم، وإنما يجرونه على وفق ما فهموه عن أجدادهم، فالعلل عندهم فطرية تجري مجرى الدم من الجسم فلم يكن يحتاجون إلى استخلاص كلامهم وتعليله حتى فسدت الألسنة أو قاربت فقيَّض الله من يضطلع لأن يكون جامعاً لقواعد العلم محاولاً استلهام ما قالته العرب بشتى الوسائل.

وكان أول من قام بذلك فيما يذكره العلماء عبدالله بن أبي إسحاق، فهو أول من بعج النحو ومد القياس والعلل[(٤)].

وقد سار العلماء الذين جاؤوا بعده على إثره فعللوا النحو حتى إن أحدهم أعجب ما للخليل من قوة وسليقة في التعليل والتحليل فسأله عن

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) ينظر: **الكتاب**، ٢/٢٠٢، **مجالس ثعلب**، ١/٧٤، **أمالي الزجاجي**: الزجاجي، ٨٠.

(٣) **التعريفات**، ص ١٦.

(٤) **طبقات فحول الشعراء**، ص ١٦.

هذا العلم أهو اختراع من عندك أم عن العرب أخذته؟ فقال: «... واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها»[(١)].

وقد قسم العلماء علل النحو على ثلاثة أنواع: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[(٢)].

وقد انتقد ابن مضاء العلل الثواني والثوالث، ودعا إلى إقصائها لعدم نفعيتها وفائدتها[(٣)].

وقد وافق الكندي العلماء في تعليل الأحكام، وقد اقتصر في أغلب تعليلاته على العلة الأولى؛ لأنها بها يدرك معرفة منطق العرب، وبها يفهم ويستوعب علم النحو فلا يكون شاقاً على النفس ولا مستغلقاً، لذلك كان الكتاب حافلاً بالتعليلات المبثوثة في أثنائه، وهي تعليلات لا تتعدى العلة الأولى إلى غيرها ولعل ذلك راجع أساساً إلى أن الكندي ينحو إلى الاختصار وإلى مخاطبة المتعلمين.

سنذكر نماذج منها على حسب موضوعات الكتاب:

باب معرفة علامات الإعراب:

ـ ذكر الكندي أن سبب تسمية الاسم المنصرف بهذا الاسم تمكنه في الاسمية، ولعدم مشابهته الفعل، فقال: «وسمِّي المنصرفُ متمكنَ أمكنٍ

(١) **الإيضاح في علل النحو**، ص٦٦.
(٢) **المرجع السابق**، ص٦٤، ٦٥.
(٣) ينظر: **الرد على النحاة**، ص١٣٠، ١٣١.

لتمكُّنهِ في الاسميَّةِ، وبُعدِهِ عن مماثلةِ الفعلِ»[١]، وهو قد فعل ذلك فيما يبدو نقلاً عن غيره من العلماء؛ كابن هشام وغيره[٢].

ـ وذكر أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، فقال: «الفعل المضارع مرفوع... لتجرُّدِهِ من النَّاصبِ والجازِمِ، وهوَ عاملٌ معنويٌّ»[٣]، وهو ما ذهب إليه الفراء والكوفيون والمتأخرون من النحاة كابن مالك[٤].

ومن الواضح أن الكندي تابعهم في ذلك[٥].

باب الأفعال:

ـ ذكر أنَّ (أنْ) سميت حرف نصب؛ لأنها تسبك ما بعدها بمصدر، فقال: «**أنْ**:... وسُمِّيتْ حرفَ مصدرٍ؛ لأنَّهَا تسبك ما بعدَها بمصدرٍ، ونصبٍ؛ لأنَّهَا تنصِبُ الفعلَ»[٦].

ـ وتحدَّث كذلك عن (لن)، وذكر أن سبب تسمية (لن) حرف نفي

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٧.
(٢) ينظر: **أوضح المسالك**، ٣/٩٢.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٨.
(٤) يُنظر: **شرح الكافية للرضي للرضي**، ٥/٢٣ ـ ٢٧، **أوضح المسالك**، ٣/١٠٦، **شرح ابن عقيل**، ٢/٣١٤.
(٥) وقد ذكر أحد الباحثين أنه يشم من كلام سيبويه أن الفعل المضارع مرفوع أصلًا ثم عرض له الناصب أو الجازم، ولعل في هذا الأمر كانت مضارعة للأسماء إذ إن الاسم عند سيبويه مرفوع رفعاً قبلياً قبل التركيب. **ظاهرة الإعراب**، ١٣٧. ينظر: **الكتاب**، ١/٢٣، ٢٤.
(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٩. ينظر: **مغني اللبيب**، ١/٥٨، ٥٩، **شرح ابن عقيل**، ٢/٣١٦.

ونصب واستقبال؛ لأنها تنفي الفعل عن الوقوع في الزمن المستقبل[١]، وقد تبع من قبله من العلماء في ذلك[٢].

ـ وتحدَّث عن الجوازم وعلل سبب تسمية (لم) حرف نفي وجزم وقلب؛ لأنَّها تَنفِي الفعلَ وتجزِمُه، وتقلِبُ معناهُ ماضياً[٣] وقد تبع من قبله من النحاة[٤].

باب معرفة المبتدأ والخبر:

ـ تحدَّث عن سبب وجودهما معاً، فقال: «وقَرَنَهَا معاً لِمَا بينهُمَا مِن التلازمِ غالباً»[٥].

وذكر في موضع آخر: «**المبتدأُ مع خبرِه**، وتُسمَّى: جملةً اسميةً لتركُّبِهَا منْ اسمينِ»[٦]، وفيما يبدو أنه تبع في ذلك أحد شراح الآجرومية[٧].

ـ وذكر أيضاً أن الميم التي في (أنتما) هي ميم عماد سميت بذلك لاعتماد المتكلم عليها، فقال: «و«الميمُ»: حرفُ عِمادٍ، وسمِّيَ بذلِك لاعتمادِ المتكلِّمِ عليهِ»[٨].

---

(١) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٩.

(٢) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٦٤٣، **مغني اللبيب**، ١/٤٦٤، ٤٦٥.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٤.

(٤) يُنظر: **الكتاب**، ٣/٨، **شرح الكافية للرضي**، ٥/٨٥ ـ ٨٧، **مغني اللبيب**، ١/٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦٦.

(٦) **المرجع السابق**، ص ٧٠.

(٧) **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٩٤.

(٨) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦٩. ينظر: **جامع الدروس العربية**، الغلاييني؛ مصطفى، تعليق وتصحيح ومراجعة: فتح الله سليمان، دار الأمل للنشر ـ الأردن، ١/١٠٣.

ـ تحدَّث عن سبب تسمية الظرف والجار والمجرور شبهي جملة، فقال: «إنَّمَا سُمِّيَ الظرفُ والجارُ والمجرورُ شبهي جملةٍ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لهُمَا مِنْ متعلِّقٍ يتعلقانِ بهِ، وذلِكَ المتعلِّقُ يُقدَّرُ بنحوِ: «كائنٍ»؛ اسم فاعلٍ؛ فهوَ من قَبيلِ الإخبارِ بالمفردِ، واستقرَّ: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ: مستترٌ فيهِ يعودُ إلى المبتدأِ؛ فهوَ من قبيلِ الإخبارِ بالجُملةِ»[(١)].

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر:

ـ تحدَّث عن (ليس) فذكر أنها لا ترد إلا بلفظ الماضي؛ لأنها جامدة لا تتصرف[(٢)]، فقال: «و«ليسَ» لا تَرِدُ إلا بلفظِ الماضِي؛ لأنَّهَا فِعلٌ جامدٌ لا يتصرَّفُ؛ نحوُ قولِك: **ليسَ عمروٌ شاخِصاً** ولِذَا قالَ بعضُهُم: إنَّهَا حرفٌ»[(٣)].

باب المفعول فيه:

ـ ذكر أن سبب تسمية ظرف الزمان وظرف المكان بالمفعول فيه لملازمتهما لوقوع الفعل فيهما، فقال: «هُمَا المسمَّيانِ بالمفعولِ فيهِ لملازمتِهِمَا لِوقوعِ الفعلِ فيهِمَا إذْ لا بُدَّ لَهُ مِن وقوعِهِ في زمانٍ ومكانٍ التزاماً ضروريّاً لِعدَمِ إمكانِ انفكاكِهِ عنهُمَا رأساً»[(٤)]، ويبدو أنه تبع في ذلك أحد شراح الآجرومية[(٥)].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠. ينظر: **الإنصاف**، ص ١/١٩٧، ١٩٨.

(٢) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٤٦، **أوضح المسالك**، ١/١٠٣ - ١٠٥، **مغني اللبيب**، ١/٤٨٠.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٠٩.

(٥) **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٣٤.

ـ وذكر أيضاً أن ظرف المكان لا يكون إلا مبهماً؛ لأنه لا يدل على مكان معين، فقال: «**ظرفُ المكانِ** لا يكونُ إلا مُبهَماً لعدمِ دلالتِهِ على معيَّنٍ من الأمكنةِ»[(١)].

باب جملة مخفوضات الأسماء:

ـ ذكر عن «رُبَّ» أنها حرف جر خاص بالنكرات؛ لأنها من علاماتها المميزة عن المعارف، فقال: «**«رُبَّ»**؛ وهذَا الحرفُ خاصٌّ بالنَّكراتِ مِنْ بينِ سائرِ حروفِ الجرِّ؛ لأنَّهُ من علاماتِهَا المميزةِ لَهَا عن المعارفِ»[(٢)]؛ أي: من علامات النكرات.

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١١. **ينظر**: **شرح ابن عقيل**، ١/ ٥٣٠.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٣٨. وقد ذهب الكوفيون والأخفش ومال إلى ذلك الرضي إلى أن رُبَّ اسم؛ لأنها تتشابه مع كم الخبرية في التقليل والتكثير. (**شرح الكافية للرضي**، ٦/ ٣٦)، في حين ذهب البصريون إلى أن رُبَّ حرف؛ لأن علامات الاسم لا تدخل عليها كما أن علامات الفعل لا تدخل عليها. ينظر: (**الإنصاف**، ٢/ ٦٨٦).

المبحث الرابع مصطلحات الكندي

وجد المصطلح في الدرس النحوي منذ القـرون الأولى، ودأب النحاة على استعماله في دلالات كثيرة[١]، وهو عبارة عن رمز لغوي له دلالة محددة في حقل معين من حقول المعرفة يتفق عليـه مجموعة من العلماء في ذلك الحقل يشير إلى ظاهرة من الظواهر[٢].

مصطلح الأصل وخلافه:

قال الجرجاني: الأصل: هو ما يبتنـي عليه غيره، والأصول: جمع أصل؛ وهو في اللغة: عبارة عما يفتقر هو إلى غيره، وفي الشـرع: عبارة عما يبتني عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره[٣].

فالأصول هي أسـاس الشـيء من ثم قالـوا: الأصـل في الأسـماء الإعـراب، والأصل في الأفعـال والحروف البناء، وقد يطـرأ ما يغير هذا الأصل[٤].

وقد ذهب بعض المحدثين إلـى أن الأصل كان موجوداً عند النحاة وإن

(١) ينظر: **المرجع السابق**، ص٩٧.
(٢) **المصطلـح البلاغي في معادلة شـواهد التلخيص**: لعبـد الرحيم العباسـي: محمد خليل الخلايلة، عالم الكتب الحديث، عمّان، ٢٠٠٠م، ص١٨، ١٩.
(٣) **التعريفات**، ص٤٩، ٥٠.
(٤) ينظر: **الإيضاح في علل النحو**، ص٨٧.

لم يحـددوا ماهيته؛ لأنه صار عندهـم مصطلحاً عرفيـاً، وذكر أن مصطلح الأصل لم يثبت على معنى واحد بل تطور مفهومه بتطور النحو العربي دون أن يتغير لفظه(١).

لذلك أُطلق الأصل على عدد من المعاني بحسـب السـياق الوارد، فقد يطلق ويراد به ما يستحق الشيء بذاته تارة، والقاعدة، والمجرد من العلامة، والأكثر الغالب، والأقدم تاريخياً إلخ، والفرع بخلافه(٢).

وسـيبويه من أوائل من أورد نظرية الأصل والفرع في النحو، وهي عنده أسـاس منهجي لا بد منه لدراسة النحو بوصفها المسـلمات الكبرى للنظام النحوي فمثلاً في مسألة التذكير والتأنيث لا ندرس إلا التأنيث بوصفه فرعاً أما التذكير فمسلة، وهكذا في الجمع والإفراد إلخ(٣).

وقد اهتـم الكندي بمصطلـح الأصل وخلافـه، وأورده فـي عدد من المواضع، وقد اسـتعمله اسـتعمالات مختلفة على حسب السـياق الوارد، ودونك تفصيل ذلك:

ـ ففي باب الإعراب ذكر أن علامات الرفع أربع، منها الضمة، التي هي الأصل، وما عداها فهـي نائبة عنها أو فروع، فيقـول: «**الضَّمَّةُ**، وهي الأصلُ سـواءً كان ملفوظاً بِها، أو مقدَّرةً... **والثلاثُ** الباقيةُ نائبةٌ عنهَا وهي: **الواوُ**... **والألِفُ**... وثباتُ **النُّون**»(٤).

وذكر عن النصب مثل ما ذكر للرفع، فقـال: «**وللنَّصبِ خمسُ علاماتٍ**؛

---

(١) ينظر: **نظرية الأصل والفرع**: حسن خميس الملخ، الشروق، ٢٠٠١م، ص ٧١.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٧٥.
(٣) ينظر: **ظاهرة الإعراب**، ١٠٤.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨، ٩.

أولُها: **الفتحــةُ**؛ وهي الأصــلُ، والأربعُ الباقيــةُ نائبةٌ عنهَا **وهــي: الألفُ... والكسرةُ... والياءُ... وحذفُ النُّون**»[١].

وذكر عن الجر كذلك، فقال: «**وأمَّا الكسرةُ**؛ وهي الأصلُ في الجرِّ؛ **فهي تكونُ علامةً للخفضِ**؛ أي: الجرِّ **في ثلاثةِ مواضعَ**: أحدُهما: **في الاسمِ المفردِ المنصرفِ... جمع التكسيرِ المنصرفِ... جمع المؤنَّثِ السالمِ**[٢].

ـ وذكر عن الجزم كذلك؛ فقال: «**وللجزم أيضاً علامتانِ**؛ أحدُهما: أصليةٌ؛ وهي **السكونُ**، والأخرَى: نائبةٌ عنهَا؛ **وهي: الَحذفُ** لا غيرُ»[٣].

وفيمــا يبدو أن الســبب في هــذا التفريق بيــن المعربــات بالحركات والمعربات بالحــروف الخلاف في الإعــراب أهو حركــة أم حرف فذهب الكندي إلى أنه حركــة تبعاً للبصريين لذلك قســم المعربــات إلى معرب بالحــركات وهو الأصل ومعــرب بالحروف وهو الفرع، أمــا المصنف فعد الإعراب حركة وحرفاً تبعاً للكوفييــن لذلك لم تنب الحروف عن الحركات بل كل ذلك أصل[٤].

ـ وفي باب معرفــة علامات الإعــراب أجاب الكندي عــن الفرق بين التشــابه بين نون المثنى ونون جمع المذكر السالم في بعض اللهجات بأنها وردت خلاف الأصل؛ وذكــر أن خلاف الأصل لا يلتفت إليــه، فقال: «**فإنْ قُلتَ**: كيفَ يصحُّ أنْ يُفرَّقَ بينَ المثنَّى والجمعِ بكسرِ آخرِ المثنى وفتحِ آخرِ الجمعِ، وليســتْ هذه العِلةُ منضبطةً في الجانبينِ؛ لأنَّ فتحَ نونِ المثنَّى لغةٌ

(١) **المرجع السابق**، ص ١٢.
(٢) **المرجع السابق**، ص ١٧، ١٨.
(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٤.
(٤) ينظر: **الإيضاح في علل النحو**، ص ٧٢.

فيه، وكسرَ نونِ الجمعِ جائزٌ أيضاً، **قُلنا**: كســرُ نونِ المثنَّى وفتحُ نونِ الجمعِ هوَ الأصلُ فيهما ولا عِبرةَ بخلافِ الأصلِ.... وجوازُ خِلافِ الأصلِ لا يُلتفتُ إليهِ، ولا يخلُّ بالمعتمدِ عليهِ، فثبتَ الفرقُ بينهُما[١].

فلعله يقصد هنا بالأصل ما وافق القياس الكثير، ويقصد بخلاف الأصل: الشــاذ الذي عارض الكثير المجمع عليه، لذلك عد خلاف الأصل في هذا السياق شاذاً لا يقاس عليه وإن ورد عن العرب، فاللغة التي جاءت على غير القياس خلاف الأصل شاذة لا يعول عليها وفاقا للمذهب البصري[٢].

ـ وكذلك عدَّ الكنــدي المرفوع الذي لا حذف فيه أصلاً لغيره، في حين كان المجزوم مخالفاً للأصل لوجود الحذف فيه، فقال عن الأمثلة الخمســة: «يُجزمُ بحذفِ النُّون التي يُرفعُ بها في الأصــل»[٣]. وقال أيضاً: «فيذُوقُوا»:... أصلُهُ: يَذُوقونَ؛ مِن الأفعالِ التِي رَفْعُهَا بثباتِ الـنُّون»[٤].

ـ وذكر كذلك في الممنوع من الصرف أن الجــر فيه خلاف ما عهد أن يكون بالكســرة لا بالفتحة[٥]، فقال: «والذي لا يَنصرِفُ يُجرُّ بالفتحةِ عكس جمعِ المؤنَّثِ الســالمِ، وهذا خــلافُ الأصــلِ إذِ الأصلُ: الرفــعُ بالضَّمَّةِ، والنَّصبُ بالفتحةِ، والجرُّ بالكسرةِ»[٦].

ـ وفي بــاب الأفعال لما ذكر المصنف أن فعل الأمــر مجزوم أبداً وفاقاً

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٦.
(٢) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٢/٥٥٦، ٥٦٦.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص٢٦.
(٤) **المرجع السابق**، ص٤٥.
(٥) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٢٩٣.
(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص٢٨، ٢٩.

للمذهب الكوفي[(١)] حاول الكندي أن يجد مسوغاً للمصنف يتناسب مع المذهب البصري فذكر بأن الجزم في أصله اللغوي القطع، فقال: «ووجهُ التسامحِ: هوَ أنَّ الجزمَ في الأصلِ قطْعُ الحركةِ لسببِ دخولِ عاملٍ من العواملِ الموضوعةِ لَهُ؛ وهي: لم، ولَمَّا إلى آخرِهَا، أو حذفُ ما نابَ عن الحركةِ؛ كالنُّون في الأفعالِ الخمسةِ، وحرفُ العلةِ في الأفعالِ المعتلةِ الآخرِ»[(٢)].

ـ وفي باب المفعول معه، ذكر مسألة رجحان العطف بالواو على رجحان المفعول معه، لأن الأصل في الواو أن تدل على العطف[(٣)]، فقال: «جاءَ الأميرُ والجيشَ؛ فـ«الجيشَ»: يجوزُ لكَ نصبُهُ على أنَّهُ مفعولٌ معَهُ... ويجوزُ لكَ أيضاً رفعُهُ؛ وهوَ أرجحُ من النَّصبِ عطفاً على الأميرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ»[(٤)].

ـ ولما ذكر الكندي المنصوبات انتقد ابن آجروم حين عدَّ المنادى عنصراً مستقلاً عن المفعول به؛ لأنه في أصل الوضع جزء من المفعول به[(٥)]، فقال: «مع ما في كلامِهِ مِن نظرٍ.... ولدخولِ المنادَى في المفعولِ بهِ في الأصلِ»[(٦)]، فيلاحظ هنا أن الأمر قائم على منهجية مفارقة، فالنسبة إلى المفعول به يعني أنهم يدرسون «المقولات النحوية»، وبالنسبة إلى دراسة المنادى مستقلاً يعني أنهم يدرسون «البنية التركيبية».

---

(١) **شرح الأشموني**، ٩٦/١.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٦، ٣٧.

(٣) ينظر: **أوضح المسالك**، ٣٨/٢، ٣٩، **الفواكه الجنية**، ص ٢٧٩.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٧، ١٣٨.

(٥) ينظر: **الكتاب**، ١٨١/٢، ١٨٢، **شرح الكافية للرضي**، ٣٤٦/١، ٣٤٧، ٣٤٨، **ارتشاف الضرب**، ٢١٧٩/٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٤٥، **أوضح المسالك**، ٤٨/٣، **شرح ابن عقيل**، ٢٣٦/٢.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠١.

مصطلح الجواز:

ذكر **السيوطي في الاقتراح**: «أن الحكم النحوي ينقسم إلى واجب وممنوع، وحسن وقبيح وخلاف الأولى، وجائز على السواء، فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك. والممنوع كأضداد ذلك والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض. والقبيح كرفعه بعد شرط مضارع»(١).

ـ وقد استعمل الكندي مصطلح الجواز، وقصد به معاني مختلفة على حسب السياق الوارد، ففي باب معرفة علامات الإعراب تحدَّث عن المثنى وجمع المذكر السالم، وذكر أن نون المثنى تكسر، وفتحها لغة، ونون جمع المذكر السالم تفتح، وكسرها جائز، فقال: «**فإنْ قُلتَ**: كيفَ يصحُّ أنْ يُفرَّقَ بينَ المثنَّى والجمعِ بكسرِ آخرِ المثنى وفتحِ آخرِ الجمعِ، وليستْ هذه العِلَّةُ منضبطةً في الجانبينِ؛ لأنَّ فتحَ نونِ المثنَّى لغةٌ فيه، وكسرَ نونِ الجمعِ جائزٌ أيضاً، **قُلنا**: كسرُ نونِ المثنَّى وفتحُ نونِ الجمعِ هوَ الأصلُ فيهما ولا عِبرةَ بخلافِ الأصلِ، ولا باللغاتِ الشاذةِ القليلةِ، وجوازُ خِلافِ الأصلِ لا يُلتفتُ إليهِ، ولا يخلُّ بالمعتمدِ عليهِ، فثبتَ الفرقُ بينهُما(٢). فقد عدَّ الجواز شاذاً؛ لأنه لم يرد كثيراً عن العرب، لذلك لم يلتفت إليه.

ـ وفي الباب نفسه ذكر شروط الممنوع من الصرف، ثم عرض مسألة جواز صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر؛ فقد قصر الجواز على الضرورة

---

(١) **الإقتراح**، ص ٨٤.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٦.

الشعرية فقط وفاقاً لعلماء العربية[١]، فقال: «وَجَائِزٌ صَرْفُ مَا لا يَنْصَرِفُ لِضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ إِذَاْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ»[٢].

ـ وتحدَّث عن المنادى، وذكر مسألة جواز تنوينه في حال الاضطرار، وعرض الرأيين المشهورين؛ تنوينه مضموماً أو مفتوحاً، وعرض شاهدين عليهما، ولم يرجح أي القولين وإنما أومأ إلى القول الأول، فقال: «ويجوزُ تنوينُهُ في حالِ الاضطرارِ»[٣]، فجوَّز التنوين فقط في حال الاضطرار على الرغم من وروده عن العرب وفاقاً للمذهب البصري[٤].

مصطلح: (يغلب، كثير، قليل، أقل):

استعمل الكندي عبارات من قبيل: (يغلب، وكثير، وقليل، وأقل) وقصد بالغالب ما هو أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، وأقل دون الجميع، جاء في **الإقتراح**: «اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه والقليل دونه، والنادر أقل من القليل»[٥].

ـ ففي باب الفاعل ذكر مسألة حذف التاء في الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي فرجح الكندي الجواز ولكن قليلاً؛ وهو رأي لسيبويه وغيره[٦]

(١) يُنظر: **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص٣٦، **شرح ملحة الإعراب**، ٢٧٨، **شرح الكافية للرضي**، ٩٤/١، ٩٥، **أوضح المسالك**، ص١٠٣/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣١١/٢، ٣١٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٢٤.

(٣) **المرجع السابق**، ص١٣١، ١٣٢.

(٤) ينظر: **الجمل**: الخليل، ٥٣، **الكتاب**، ٢٠٢/٢، **مجالس ثعلب**، ٧٤/١.

(٥) **الاقتراح**، ص١١٦.

(٦) ينظر: **الكتاب**، ٣٨/٢، **شرح ابن عقيل**، ٤٣٥/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٣٨/١.

وفي ذلك يقول الكندي: «وحكَى سيبويهَ: قالَ فلانةٌ[١]؛ بغيرِ فصلٍ، وهوَ قليلٌ»[٢].

ـ وذكر في باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله أن الفاعل قد يحذف وينوب عنه غيره كثيراً وفاقاً لعلماء العربية[٣]، وسواء كان هذا النائب مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً[٤]، فيقول: «اِعلمْ أنَّهُ قدْ يُحذفُ الفاعلُ، ويُقامُ عنه غيرُهُ كثيراً مِن مفعولٍ، أو ظرفٍ، أو مجرورٍ لمعانٍ»[٥].

ـ وتحدَّث عن (إن) وأخواتها، وذكر أن (ليت) تدل على الطلب المتعذر غالباً والممكن قليلاً تبعاً لعلماء العربية[٦]، فقال: «ومعنى «**ليتَ**»: **للتمنِّي**؛ وهوَ: طلبٌ متعذِّرٌ الحصولُ غالباً، والمُمكنُ قليلاً»[٧].

وذكر الكندي في باب الحال أن الحال يأتي في الغالب منتقلاً مشتقاً، وقد يأتي قليلاً جامداً غير منتقل؛ فقال: «ويغلِبُ وقوعُهُ منتقِلاً مشتقّاً، وقدْ يَجيءُ قليلاً على خلافِ ذلِك»[٨] تبعاً لابن مالك وغيره من النحاة[٩].

---

(١) سبق تخريج الشاهد.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ٦١.

(٣) يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص٨٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص١٩٠، ١٩١، **أوضح المسالك**.

(٤) جاء في كتاب **معاني النحو**: ذهب بعض النحاة إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام. **معاني النحو**، ٧٠/٢.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ٦١.

(٦) (يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص٩٣، **ارتشاف الضرب**، ١٢٤١/٣، **مغني اللبيب**، ٤٦٦/١، ٤٦٧).

(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ٨١.

(٨) **المرجع السابق**، ص١١٥.

(٩) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١.

ـ وذكر في بـــاب التمييز أن التمييز قد يأتي قبل العامل المشـــتق قليلاً؛ وهو ما ذهـــب إليه الكســـائي والجرمـــي والمازنـــي والمبـــرد وابن مالك وأبو حيان[(١)] بينما ذهـــب أكثر البصريين إلى المنع؛ فقـــال: «وقدْ يرِدُ العاملُ المشتقُّ قليلاً مقدِّماً»[(٢)].

ـ وذكر في باب أحكام الاستثناء أن من شروط جر خلا وعدا وحاشا ألا تتصل بها (ما) في خلا وعدا كثيراً، وفي حاشا قليلاً[(٣)]، فقال: «**وجرُّهُ**: لجعلِهَا حروفَ جرٍّ، لكنْ يُشـــترطُ في جوازِ الجرِّ بِها ألا تتصلَ بِها «ما»، وذلك في خَلا وعدَا كثيرٌ، وفي «حاشَا» قليلٌ؛ أي: اتِّصالُهَا بـ «مَا»»[(٤)].

ـ وفي باب المنـــادى ذكر أن حذف النداء وإبقاء المنـــادى كثير في لغة العرب[(٥)]؛ فقال: «ويجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ، وإبقاءُ عملِهِ... ومثلُ ذلِك كثيرٌ في كلامِ العربِ»[(٦)].

وفي باب جُملـــةِ مخفُوضَاتِ الأســـمَاءِ، تحدَّث عـــن خصوصية النكرة لـــرُبَّ، وذكر جواز حذف رُبَّ وإبقـــاء عملها وجوباً بعد الـــواو، وكثيراً بعد الفاء، وقليلاً بعد بل، وقد تحذف من غير أن تســـبق بواو أو فاء أو بل وهو

(١) ينظـــر: **الكتـــاب**، ٢٠٥/١، **المقتضـــب**، ٣٦/٣، ٣٧، **الأصول**، ٢٢٩/٢، **ملحـــة الإعراب**، ص١٧٧، **شـــرح الكافية للرضي**، ١١٥/٢، ١١٦، **الإنصاف**، ١٢٠/٢، **ارتشـــاف الضرب**، ١٦٣٤/٤، ١٦٣٥، **أوضح المسالك**، ٧٥/٢، ٧٦، **مغني اللبيب**، ١٣٠/٢، **شرح الأشموني**، ٧٦٤/٢، ٧٦٥.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٨، ١١٩.

(٣) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٥٦٥/١.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ١٢٤، ١٢٥.

(٥) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٢١٨١/٤، **أوضح المسالك**، ٤٦/٣ ـ ٤٨.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ١٣٢، ١٣٣.

أقل[(١)]؛ فيقول: «وقد تُحذفُ «رُبَّ» ويبقَى عملُهَا وجوباً بعدَ الواوِ؛... وبعدَ بَل قليلاً؛... وبدونِ[(٢)] شيءٍ من هذِهِ الثلاثةِ، وهوَ أقلُّ»[(٣)].

(١) ينظر: **الكتاب**، ٢٧٤/٢، ١٢٨/٣، **الإنصاف**، ٣١١/١، **شرح الكافية للرضي** ٤٥/٦، **ارتشاف الضرب**، ١٧٧١/٤، ١٧٤٦، **مغني اللبيب**: ابن هشام، ٢٢٣/١، ٢٢٦، ٢٢٧، **شرح ابن عقيل**، ٣٧/٢، ٣٨، **شرح الأشموني**، ٨١٣/٢، **حاشية الصبان**، ٨١٣/٢.

(٢) الأولى أن يقول: (من غير).

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ١٣٨، ١٣٩.

المبحث الخامس ترجيحات الكندي ومذهبه النحوي

أولاً ـ ترجيحاته:

لم يكن الكندي مجرد ناقل وحاك بل كانت له بصماته في الشرح وشخصيته، وقد ظهرت جلياً في عبارات متكررة منها: «الأصح»، و«الصحيح»، و«أصحيَّة»، و«يترجَّح»، و«أرجح» و«يجب»، و«أولى» و«الحقيقة».

وقد تكررت هذه العبارات في مواضع متعددة مما يجعلنا نشعر بأننا أمام ناقد استطاع ببصيرته الثاقبة أن يختار الرأي الأنسب والأرجح على حسب جهده؛ وهي إشارات تذهب بنا إلى الظن أن الكندي كان يمعن النظر في الرأي قبل تدوينه فيرجح رأياً على رأي من جهة، وأنه مطلع على كثير من مادة النحو وإن لم يصرح بذلك.

ـ ومن ترجيحاته أنه خالف المصنف والكوفيين في نواصب الفعل المضارع فذهب إلى أن [أن، ولن، وإذن، وكي] ينصبن بأنفسهن بينما الستة الباقية [لام كي، لام الجحود، حتى، فاء السببية، وواو المعية، أو] تنصب بأن مضمرة جوازاً في لام كي، ووجوباً في الخمسة الباقية وفاقاً للبصريين[1]،

(١) ينظر: **الكتاب** ٣/٥، ٦، ١٢، ٢٨، ٤١، ٤٦، **الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية**: الحسني؛ أبو العباس أحمد بن عجينة (ت ١٢٢٤هـ) تحقيق: عبدالسلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٩٠ ـ ٩٨، **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ٦٣، **الكواكب الدرية**: الأهدل، ٢/٤٦٠، **المواهب السنية**: السالمي، ص ٨٤، **النحو الوافي**، ص ١٦١.

وفي ذلك يقول: «والستةُ الباقيةُ تَنصِبُ الفعلَ بأنْ مضمرةً بعدَها، وإضمارُها بعدَ لامِ كي جائزٌ وبعدَ الخمسةِ الباقيةِ واجبٌ.... ويجبُ الاستتارُ في الخمسةِ الباقيةِ»[(١)].

ـ وفي باب الفاعل ذكر مسـألة توحيد الفعل مـع الجماعة[(٢)] بأنه يجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع حين يسـند إلى جمع أو مثنى إلا في ضرورة الشعر[(٣)]، وقد رجح الكندي أن الضمائر التي اتصلت بالفعل دالة على التثنية والجمع، وفاقاً لجمهور العلمـاء[(٤)]؛ فقال: «وفي الحقيقةِ أنَّ تلكُمُ الضمائرَ اللاحقةَ بالفعلِ دالةٌ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ»[(٥)].

ـ وفي باب المفعول الذي لم يسم فاعله ذكر الكندي أن الفعل الثلاثي إن كان ثانيه ألفاً جاز فيه ثلاثة أوجه[(٦)]، فقال: «إن كانَ ثانيه ألفاً سواءً كانتْ منقلبةً عنْ وَاوٍ؛ كـ «قالَ»... أو منقلِبةً عن ياءٍ؛ كـ «باعَ...» جازَ لكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤١.

(٢) ينظر: **الكتاب**، ١/١٩، **معانـي القرآن**: الفراء، ١/٣١٦، **مغني اللبيب**، ١/٥٨٥، **شـرح ابن عقيل**، ١/٤٢٩، **شرح الأشموني**، ٢/٥٢٧، **شـرح الآجرومية في علم العربية**: السنهوري، ٢٣٣، ١/١٦١.

(٣) **التحفة السنية: الكندي**، ص ٥٩.

(٤) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسـند الفعل إلى ظاهر مثنى، أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنيـة أو الجمع فيكون حاله مثل ما إذا أسـند إلى مفـرد؛ فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامـت الهندات، كما تقول: قام زيد، ولا تقل على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان، ومن العرب من يلحق علامة التثنية والجمـع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً كقاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات. **شرح ابن عقيل**: ١/٤٢٤، ٤٢٥.

(٥) **التحفة السنية: الكندي**، ص ٦٠.

(٦) ينظر: **الجمل**: الزجاجي، ص ٧٧، **شرح شواهد الألفية**، ١/٢٧٧، **أوضح المسالك**، ١/٢٢٣، ٢٢٤، **شرح ابن عقيل**، ١/٤٥٦ ـ ٤٥٨، **شرح الأشموني**، ٢/٥٥٢، **شذا العرف**، ص ٦٠.

القول الأول: كسر الأول، وقلب الألف ياء في الموضعين؛ نحوُ: قِيْلَ القولُ، وبِيْعَ العبدُ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود/ ٤٤][١]، وقد رجَّح الكندي ما ورد في القرآن؛ فقال: «وكفَى بكتابِ اللهِ شاهِدَاً على أصحيَّةِ[٢] هذا الوجهِ»[٣].

القول الثاني: ضم الأول وقلب الثاني واواً؛ نحوُ: «قُوْلَ القولُ، وبُوْعَ الثوبُ».

القول الثالث: الإشمامُ[٤]؛ وهوَ: الإتيانُ بحركةٍ بينَ الضَّمَّةِ والكسرةِ، لا تَظهرُ خطّاً هذَا إذا كانَ الفعلُ ماضياً[٥].

- وفي بَابِ العَوَامِلِ الدَّاخِلةِ على المبتدأِ والخبرِ وافق الكندي رأي سيبويه والجمهور في كون ليس فعلاً[٦]، فقال: «ليسَ» لا تَرِدُ إلا بلفظِ الماضِي؛ لأنَّهَا فِعلٌ جامدٌ لا يتصرَّفُ؛ نحوُ قولِك: **ليسَ عمروٌ شاخِصاً**، ولِذَا قالَ بعضُهُم: إنَّهَا حرفٌ؛ لأنَّ الأفعالَ من شأنِهَا التصرُّفُ، وليسَ بجيدٍ لِمَا فيهَا من دلائلِ الفعلِ؛ كاتصالِهَا بتاءِ التَّأنيثِ الساكنةِ؛ نحوُ قولِك: ليستْ هندٌ محسِنةً، وتاءُ الفاعلِ؛ نحوُ: لستُ بموسى[٧].

---

(١) **التحفة السنية:** الكندي، ٦٢.
(٢) كان الأولى له أن يقول: (صحة)، أو (أصح)، أو (الصحيح).
(٣) **التحفة السنية:** الكندي، ٦٢.
(٤) ينظر: **شرح الأشموني**، ١٧٠١/٤، ١٧٠٢، **الجوانب الصوتية**، ص ٢٠٣.
(٥) **التحفة السنية:** الكندي، ص ٦٢، ٦٣.
(٦) ذهب سيبويه والجمهور إلى أن ليس فعل، وذهب جماعة من النحاة إلى أنها حرف، منهم: ابن السراج، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه، وأبو بكر بن شقير، وجماعة، يُنظر: **الكتاب**، ٥٧/١، ٨٩، ١٠٢، **ارتشاف الضرب**، ١١٤٦/٣، **أوضح المسالك**، ١٠٣/١ - ١٠٥، **مغني اللبيب**، ٤٨٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٤٤/١، ٢٤٥، ٢٥٠، **شرح الأشموني**، ٣٥٧/١ - ٣٥٩، **حاشية الصبان**، ٣٥٨/١، ٣٥٩، **النحو الوافي**، ٤٩٩/١.
(٧) **التحفة السنية:** الكندي، ص ٧٧.

ـ وفي باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر رجَّح جواز توسط خبر كان وأخواتها على اسمها تبعاً لجمهور النحاة[١] فقال: «وجائزٌ في جميعِ هذِه العواملِ توسطُ الخبرِ بينهَا واسمِها وكذا بقيةُ العواملِ»[٢].

ـ وذكر الخلاف في تقديم خبر ليس على اسمها ورجح جواز التقديم تبعاً للأكثر[٣]؛ فقال: «ومَنعَ بعضُ النُّحاةِ تقديمَ خبرِ «ليسَ» علَى اسمِهَا، والصحيحُ جوازُهُ»[٤].

ـ وذكر أيضاً أن ابن معطي منع تقديم خبر دام على اسمها[٥]، وقد رأى الكندي صحة التقديم تبعاً لجمهور العلماء[٦]؛ فقال: «ومَنعَ أيضاً ابنُ مُعطِي[٧] تقديمَ خبرِ «دام» على اسمِهَا أيضاً؛ والصحيحُ جوازُهُ»[٨].

ـ وقد أنكر الكندي صنيع المصنف حين قسَّم الظرف إلى قسمين ظرف

---

(١) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١١٦٩/٣.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٣) يُنظر: **المسائل الحلبيات**، ص ٢٨٠، ٢٨١، **الكشاف**، ص ٤٧٨، **الإنصاف**: الأنباري، ١٣/١، ١٣٠، **شرح المفصل**، ١١٤/٧، **التبيان**، ٥٢٧/١، **شرح الكافية للرضي**، ٢١٢/٥، **شرح المقدمة الجزولية**، ٧٧٤/٢، **ارتشاف الضرب**، ١١٦٩/٣، ١١٧١، ١١٧٢، **شرح قطر الندى**، ص ١٧٥، ١٧٦، **أوضح المسالك**، ١٠٥/١، ١٠٦، **شرح ابن عقيل**، ٢٥٣/١، ٢٥٧، ٢٥٨، **شرح الأشموني**، ٣٦٠/١، ٣٦٤، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٨/١، **همع الهوامع**: السيوطي، ٨٧/٢.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٥) ينظر: **الدرة الألفية**، ص ٥١.

(٦) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢١٢/٥. **ارتشاف الضرب**، ١١٦٩/٣، **أوضح المسالك**، ١٠٥/١، **شرح الأشموني**، ٣٦٠/١، **همع الهوامع**: السيوطي، ٨٧/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٢٧٨.

(٧) تقدمت ترجمته.

(٨) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

زمان وظرف مكان، ورجح أنهما قسم واحد وفاقاً لكثير من العلماء[(١)]؛ فقال: «**ظرفُ المكانِ**؛ وهوَ: اســمُ المــكانِ المنصوبُ أيضاً بإضمــارِ «فِي»، وعلى الصحيحِ هُمَا قسمٌ واحدٌ يجمعُهَا اسمٌ واحدٌ؛ وهوَ: المفعولُ فيهِ لِوقوعِ الفعلِ فيهِمَا»[(٢)].

ـ وفي باب التوكيد رجح أن التابع يتبع متبوعه في إعرابه وتعريفه دون تنكيره على الأصح وفاقاً للمذهب البصري[(٣)]؛ فقــال: «**التوكيدُ**... وهوَ تابعٌ لمتبوعِهِ **في** جميــعِ أحوالِهِ **في رفعِهِ، وفي نصبِهِ، وفــي خفضِهِ، وفي تعريفِهِ** دونَ تنكيرِهِ على الأصحِّ بخلافِ النَّعتِ»[(٤)].

ـ وفي بــاب العطف تحدَّث عن إمــا فذكر أن العاطف هــو الواو على الأصح تبعاً ليونس والفارســي وابن كيسان وابن مالك[(٥)]، فقال: «**إمَّا**... نحوُ: تزوَّجْ إمَّا هندَ وإمَّا أُختَهَا، والثاني؛ نحوُ: جالسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ، والعاطفُ هُنَا الواوُ، على الأصحِّ»[(٦)].

ـ وفي باب المصدر ذكر مســألة اختلاف العلماء في المصدر والفعل والوصف أيهم الأصل، وقد رجح أن الأصل هو المصدر والفعل والوصف

(١) ينظر: **شــرح الكافية للرضي**، ٣/٢، **أوضح المسالك**، ٣٤/٢، **شــرح الأشموني**، ٦٤٨/٢، ٦٤٩، ٦٥٠، **شرح ابن عقيل**، ٥٢٦/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٤٤/٢.

(٢) **التحفة السنية**: **الكندي**، ص ٧٧.

(٣) ينظر: **شــرح الكافية للرضي**، ١٠٨/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٣٦، **شرح ابن عقيل**: ١٧٩/٢، ١٩٥، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٥٧١/٢.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٣.

(٥) ينظر: **ارتشــاف الضــرب**، ١٩٧٦/٤، ١٩٩٢، **أوضح المســالك**، ٣٣/٣، **مغنــي اللبيب**، ١٠٨/١، ١٠٩، **شــرح ابن عقيل**، ٢١٥/٢، **شــرح الأشــموني**، ١١٠٩/٣، ١١١٠، **النحو الوافي**، ٤٤٣/٣.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٥.

مشـــتقان منه وفاقاً للبصريين[١]، فقال: «اِختلَفَ النُّحاة في المصدرِ والفعلِ والوصفِ[٢] أيُّهُمْ الأصلُ؛ فمذهبُ البصريينَ؛ وهوَ الأصحُّ أنَّ المصدرَ هو الأصلُ، والفعلُ والوصفُ مشتقانِ منهُ؛ لأنَّ شرطَ الفرعِ أن يتضمَّنَ الأصلَ وزيادةً؛ فمدلولُ المصدرِ الحدثُ فقطّ، ومدلولُ الفعلِ الحدثُ والزَّمـانُ، ومعنَى دلالتِهِ على الزَّمانِ هوَ كونُـه دالاً على أحدِ الأزمنةِ الثلاثـةِ؛ أي: الماضِي، والحاضرِ، والمستقبلِ، وعلى الحدثِ: وقوعُهُ فيهَـا، والوصفُ: دالٌّ على الحدثِ والفاعلِ؛ فكلٌّ منهُمَا تضمَّنَ الأصلَ وزيـادةً. ومذهبُ الكوفيينَ أنَّ الفعـلَ: هوَ الأصـلُ، والمصدرُ والوصفُ مشـتقـانِ منهُ، وقيـلَ: إنَّ [المصـدرَ أصلٌ والفعـلَ مشـتقٌّ منهُ، والوصفَ مشـتقٌّ مـن] الفعلِ، وقيـلَ: كلٌّ من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسِـهِ؛ والأوَّلُ هوَ الأصحُّ»[٣].

ـ وفي باب التمييز لم يجـوز الكندي وروده معرَّفـاً؛ وقد رجح القول بأن ما ورد معرَّفاً بـ(أل) فيؤول كأن يقال بـأن (أل) زائدة تبعا للبصريين[٤]؛ يقول في ذلك: «**ولا يكونُ** المميِّزُ **إلا نكِرةً** كمَا مرَّ، وأجازَ الكوفيونَ ورودهُ معرَّفاً»[٥].

ـ وفي باب المفعول معه أشـار إلى الخلاف في ناصب الاسـم؛ الفعل

---

(١) يُنظر: **الإيضاح**، ص٥٦ ـ ٦٣، **الإنصاف**، ١/١٩٠، ١٩١، **ارتشاف الضرب**، ١٣٥٣/٣، **شرح شذور الذهب**، ص٣٩٣، **شرح ابن عقيل**١/٥٠٧، **شرح الأشموني**، ٦٢٧/٢.

(٢) المراد بالوصف: اسـم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشـبَّهة، وأفعل التفضيل. **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٥٣/١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٠٨.

(٤) ينظر: **الإنصاف**، ٢٥٥/١، **شـرح التسهيل**، ٣٨٥/٢، **ارتشـاف الضرب**، ١٦٣٣/٤، **أوضح المسالك**، ٨١/١، ٨٢، **شرح ابن عقيل** ١٧٢/١.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص١١٨.

المتقدم قبل الواو أم الواو؟ وقد صحح القول الأول تبعاً للبصريين[١]؛ فقال: «واختُلِفَ في النَّاصبِ لَهُ هلْ الفعلُ المتقدِّمُ قبل الواوِ، أو الواوُ المفيدةُ معنى مَعَ؟ والأوَّلُ هوَ الصحيحُ»[٢].

ـ وفي باب المفعول معه أيضاً ذكر أن الاسم الواقع بعد الواو يأتي على ثلاث حالات: رجحان الرفع، ورجحان النصب ووجوب النصب وفاقاً للبصريين[٣]، فقال: «اِعلَمْ أنَّ الواقعَ بعدَ هذِه الواوِ لَهُ ثلاثُ حالاتٍ: رجحانُ الرَّفعِ، ورجحانُ النَّصبِ، ووجوبُ النَّصبِ:

مثالُ الأوَّلِ: نحوُ قولِك: جاءَ الأميرُ والجيشَ؛ فـ«الجيشَ»: يجوزُ لكَ نصبُهُ على أنَّهُ مفعولٌ معَهُ كما تقدَّمَ، ويجوزُ لكَ أيضاً رفعُهُ؛ وهوَ أرجحُ من النَّصبِ عطفاً على الأميرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ.

والثَّانِي: وهوَ ما يترجَّحُ فيهِ النَّصبُ؛ نحوُ قولِك: جِئتُ وزيداً؛ يجوزُ لكَ في زيدٍ الوجهانِ السابقانِ؛ والنَّصبُ أرجحُ؛ لأنَّ العطفَ علَى ضميرِ الرَّفعِ المتّصلِ بلا فاصلٍ ضعيفٌ.

والثالثُ: وهوَ ما يَجبُ نصبُهُ؛ نحوُ قولِك: استوَى الماءُ والخشبةَ؛ بنصبِ الخشبةِ لا غيرُ على أنَّهُ مفعولٌ معَهُ؛ أي: ارتفعَ الماءُ حتَى ساوَى الخشَبةَ،

---

(١) ينظر: **الكتاب**، ٢٩٨/١، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ٧١/١، **شرح الكافية للرضي**، ٣٤/٢، **الإنصاف**، ٢٠٠/١، **ارتشاف الضرب**، ١٤٨٤/٣، ١٤٨٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٦٢، **أوضح المسالك**، ٣٨/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٣٦/١، **شرح الأشموني**، ٦٦٤/٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٥.

(٣) ينظر: **الكتاب**، ٣٠٥/١، **ارتشاف الضرب**، ١٤٨٦/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٥٥، **أوضح المسالك**، ٣٨/٢ ـ ٤١، **شرح ابن عقيل**، ٥٤١/١، **الفواكه الجنية**، ص ٢٧٩.

ولا يصحُّ العطفُ لعدمِ إمكانِ اشـــتراكِهِمَا في العامـــلِ إذ لا يُمكنُ أنْ يكونَ المعنَى أنَّهُ وقعَ الاستواءُ الذِي معنَاهُ الارتفاعُ من الماءِ والخشبةِ معاً»[١].

ـ وفي باب مخفوضات الأســماء، رجح أن المخفوضات قســمان فقط، وهما الخفــض بحرف الجر أو بالإضافة وما عداهما فهــو تابع لهذين وفاقا للجمهور[٢]؛ فقال: «**التابعُ** للاسمِ **المخفوضِ**؛ وهوَ أربعةُ أشياءَ:

النَّعتُ والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ، والصحيحُ أنَّ هذَا القسمَ داخلٌ في القسمينِ السابقينِ؛ لأنَّ التابعَ حُكمُهُ حُكمُ متبوعِهِ»[٣].

يتبيَّن من خــلال ذكر ترجيحات الكنــدي أن نزعته كانــت بصريَّة فقد وافقهم في مرات عديدة، توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول مبسط يبين ترجيحات الكندي:

ترجيحات الكندي	جمهور النحاة	المذهب البصري	طائفة من النحاة
عدد مرات الموافقة	٦	٧	١

ثانياً ـ مذهبه النحوي:

لاحظنا فيما ســبق أن نزعة الكندي في النحو إنمــا كانت نزعة بصريَّة، فأغلب أقواله التي رجحها وذكرهــا إنما هي موافقة لأقوال البصريين، وربما

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر: **ارتشــاف الضرب**، ٤/١٦٩٥، **شــرح شــذور الذهب**: ابن هشــام، ص ٣٣٥، **شرح الآجرومية**، ٢/٦٥٩، ٦٩٧، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٠، **الكواكب الدرية**، ٢/٤١٢.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٨.

اختار بعض آراء المذهب الكوفي أو ذكرها عرضاً في حديثه وشرحها، وفي أحايين أخرى يوردها في شرحه ولا ينسبها إلى أحد، ولا يعلق عليها قبولاً أو رفضاً، وإنما يذكر الخلاف فيها.

ومما يؤكد نزعته البصرية أنه صرح بالمذهب البصري، وذكر أنه الأصح رأياً؛ فقال: «فمذهبُ البصريينَ؛ وهوَ الأصحُّ»[1].

ويعتذر للمصنف لجريانه وفق المذهب الكوفي؛ فيقول: «وقدْ يُعتذرُ لَهُ بأنَّهُ مشَى على مذهبِ الكوفيينَ»[2].

وقد علمنا أن المذهب البصري هو المذهب السائد في عُمان وغيرها من الأمصار، ولم يكتب للمذهب الكوفي أن ينتشر في عُمان خاصة، وإن دأب العُمانيون منذ القدم يأخذون بالمذهب الكوفي ويختارون ما يرونه صواباً من أقوالهم.

والكتب التي أُلفت في عُمان تحمل في طياتها الطابع البصري، وفي ذلك يقول صاحب كتاب الجهود النحوية في عُمان: «تكشف النظرة العامة في الدراسات النحوية في عُمان في الفترة من (١٢٨٧ - ١٣٩٧هـ) أنها متمحورة بصورة أساسية حول المذهب البصري، وإن مال بعضهم إلى الموازنة بين الآراء البصرية والكوفية»[3].

فالكندي من خلال حديثه وشرحه يميل إلى المذهب البصري، ولكن لم يمنعه من استعمال بعض مصطلحات أهل الكوفة أو بعض آرائهم؛ فقد

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص١٠٨.
(٢) **المرجع السابق**، ص٣٧.
(٣) **الجهود النحوية في عُمان**، ص ٢٨٥.

عبَّر بـ(الخفض) بدلاً من (الجر) وهـي عبارة الكوفيين[١]، وعلل رفع الفعل المضارع بما علل به الفراء[٢]، ودونك تفصيل ذلك:

ـ وافق الكندي الفراء في علة رفع الفعل المضارع وهو تجرده من الناصب والجازم[٣]، فقال: «والفعلُ المضارِعُ: **هوَ مرفوعٌ**... لتجرُّدِهِ من النَّاصِبِ والجازِمِ، وهوَ عاملٌ معنويٌّ»[٤].

ـ وفي باب التمييز وافق الكندي الكوفيين في جواز أن يتقدم العامل المشتق[٥]؛ فقال: «وقدْ يرِدُ العاملُ المشتقُّ قليلاً مقدَّماً»[٦].

ـ وقد ذهب الكندي إلى نصب «درى» مفعولين وفاقاً للمذهب الكوفي[٧]، وإن استعمله طائفة من البصريين؛ كابن هشام وغيره[٨]، لذلك لم يعد فيما يبدو من محددات المذهب الكوفي.

ـ واستعمل الكندي مصطلح النعت وهو مصطلح كوفي يقابله الصفة عند

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٤.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٨.

(٣) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٣/٥ - ٢٧، **الإنصاف**، ٤٤٨/٢، **أوضح المسالك**، ١٠٦/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣١٤/٢، **شرح الأشموني**، ١٣٤٨/٣.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٨. وقد ذكر المطلبي أنه يشم من كلام سيبويه أن الفعل المضارع مرفوع أصلاً ثم عرض له الناصب أو الجازم، ولعل في هذا الأمر كانت مضارعة للأسماء إذ إن الاسم عند سيبويه مرفوع رفعاً قبلياً قبل التركيب. (**ظاهرة الإعراب**، ١٣٧)، ينظر: **الكتاب**، ٢٣/١، ٢٤.

(٥) ينظر: **أوضح المسالك**، ١٩٨/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٣/١، ٤٢٤.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٨، ١١٩.

(٧) **المرجع السابق**، ص ٨١. ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٢١٠٠/٤، ٢١٠٦، **شرح الأشموني**، ٤٩٠/٢، ٤٩١.

(٨) **أوضح المسالك**، ١٧٢/١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧.

البصريين[١]، وإن ورد اســتعماله عند ســيبويه[٢] والمتأخرين من البصريين[٣] لذلك لــم يعد فيما يبدو من محــدودات المذهب الكوفــي؛ يقول الكندي: «والنَّعتُ: هوَ الوصفُ إلا أنَّ هناك فرقاً لطيفــاً بينهُمَا هوَ أنَّ النَّعتَ ما أمكَنَ تغييرُهُ وتبديلُهُ، والوصفُ؛ هوَ: ما لا يتغيَّرُ أصلاً[٤]»[٥].

ـ وفي باب المفعول الذي لم يســمَّ فاعله ذكر أنه قد يحذف الفاعل ويقام غيره مقامــه من مفعول به أو ظرف أو مصدر، ولــم يحدد أيّاً منها يقدم إن وجــدوا جميعاً؛ فيحتمل أنــه تبنى الرأي الكوفــي في ذلك[٦]؛ فيقول: «قدْ يُحذفُ الفاعلُ، ويُقامُ عنه غيرُهُ كثيراً مِن مفعولٍ، أو ظرفٍ، أو مجرورٍ»[٧].

ـ تردَّد الكندي في أخــذ مصطلح الخفض؛ فمرة يعبــر بالخفض؛ وهو مصطلح الكوفيين، ومــرة بالجر؛ وهو مصطلح البصريين[٨]، وأخرى يفســر الخفض بالجر، فيقول في موضع: «ودخولُ **حــروفِ الخفضِ** عليه، والأولُ

(١) ينظر: **المدارس النحوية**: السامرائي، ١٣٣.
(٢) ينظر: **الكتاب**، ٤٣٤/١.
(٣) ينظر: **المدارس النحوية**، ١٣٣.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ٨٣، ٨٤.
(٥) يقــول **الصبان**: «ويقال له [أي: النعــت] الوصف والصفة، وقيل: النعــت خاص بما يتغير؛ كقائم وضارب، والوصف والصفة لا يختصان به بل يشــملان؛ نحو: عالم وفاضل، وعلى الثاني: يقال صفات الله وأوصافــه، ولا يقال نعوته،... [وقيل] النعــت والوصف مصدران بمعنــى واحد، وأن الصفة تطلق مصدرًا بمعنى الوصف واســمًا لما قــام بالذات؛ كالعلم والسواد». **حاشية الصبان**، ١٠٢٩/٣.
(٦) ينظر: **الأشموني**، ٥٥٩/٢، **معاني النحو**، ٧٠/٢.
(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦١.
(٨) ينظر: **بغية الوعاة**، ٢٣٨/١، **شــرح العلامة الكفــراوي**، ص ٢٠، **الكواكب الدرية**، ٣١/١، **المدارس النحوية**: السامرائي، ص ١٣٢.

أعمُّ؛ أعني الجرَّ المتقدِّمَ قبلَه؛ لأنَّهُ يشـــملُهُ وغيرَهُ مـــن وجوهِ الخفضِ وهذا أخصُّ لخصوصيته الجرَّ بالحرفِ»[١].

ويقول في موضع: «وفي؛ وهوَ حرفٌ مختصٌّ بالأسماءِ؛ لأنَّهُ مِن حروفِ الخفضِ، والأفعالُ لا يدخلُهَا الخفضُ»[٢].

ويقول فـــي موضع: «الإعـــراب المتقدم ذكرُهـــا في بابهِ؛ وهـــي: الرَّفعُ والنَّصبُ والخفضُ والجزمُ»[٣].

ويقول في موضع: «فالأسماءُ تختصُّ بالجرِّ»[٤]، ويقول في موضع: «**وأمَّا الكسرةُ**؛ وهي الأصلُ في الجرِّ؛ **فهي تكونُ علامةً للخفضِ**؛ أي: الجرِّ...»[٥].

ويقول في موضع: «والأفعالُ لا يدخُلُهَا الجرُّ»[٦].

- وفي أحيـــان أخرى يورد المســـألة، ويذكـــر الخلاف بيـــن البصريين والكوفيين، ولا يعلق عليها ولا يرجح أي القولين؛ فكأنه يشـــير إليك بأنك مخيَّر في الأخذ بأيهما شـــئت، فيقول في كيفما: «**وكيفَمَـــا**؛ وفي الجزم بِها خلافٌ؛ أجازَ ذلـــك الكوفيونَ ومنعَـــهُ البصريُّونَ؛ نحوُ: كيفَمَـــا تفعَلْ أفعَلْ؛ «فتفعلْ» الأوَّلُ؛ هوَ: الشرطُ، و«أفعلْ» الثاني جوابُهُ وجزاؤُهُ»[٧].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤، ٥.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٦.
(٣) **المرجع السابق**، ص ٣٦.
(٤) **المرجع السابق**، ص ٨.
(٥) **المرجع السابق**، ص ١٧.
(٦) **المرجع السابق**، ص ٣٠.
(٧) **المرجع الســـابق**، ص ٥٠، ٥١. وينظر: **الكتاب**، ٦٠/٣، **الإنصاف**، ٥٢٩/٢، **مغني اللبيب**، ٣٤٥/١، **شرح الأشموني** ١٤٢٧/٤، **بغية الوعاة**، ٢٣٨/١.

المبحث السادس موافقات الكندي للمصنف ومخالفاته

يظهر من خلال كتاب «التحفة السنية» أن الكندي تغلب عليه النزعة البصرية[١] بَيْد أن المصنف صاحب المقدمة الآجرومية ينزع منزعاً كوفياً؛ وفي ذلك يقول **السيوطي**: «وهو أنَّا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبَّر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب؛ وهو رأيهم... ؛ فتفطن»[٢].

ويبدو أن المصنف لم يلتزم التزاماً كلياً بمذهب معيَّن على الرغم من نزعته الكوفية، وإنما كانت عنده ترجيحات واختيارات بحسب ما يراه جيداً من أقوال؛ يقول **ماهر علوش** في ذلك: «وقد ظهر لي بحمد الله تبارك وتعالى خطأ من نسبه إلى الكوفية» ويقول في موضع آخر: «والمختار... أن المصنف له اختيار وترجيح في المسائل»[٣].

ومن خلال شرح الكندي لمتن الآجرومية تبيَّن أنه يوافق المصنف في كثير من القضايا وأيضاً يخالفه في كثير منها، فحاولت أن أتقصى أكثر القضايا الخلافية التي توافقا فيها أو تخالفا، ونبدأ بحمد الله فيما اتفقا فيه.

---

(١) ينظر: مذهبه النحوي (دراسة).

(٢) **بغية الوعاة**، ٢٣٨/١.

(٣) **الدرر السنية**، ص ٣٨.

أولاً: موافقاته:

ـ وافق الكندي المصنفَ في عدِّ السين وسوف حرفين مستقلين وفاقاً للبصريين[(١)]؛ فقال: «والسينُ، وسوفَ: وهذانِ يختصانِ بالمضارعِ؛ لأَنَّهُمَا يدلَّانِ على مستقبلِ الزَّمنِ، والماضِي عكسُ ذلكَ، فلا يجتمعانِ؛ نحوُ: سيقومُ زيدٌ، وسوفَ يقومُ عمروٌ، فالسينُ: للتَّنفيسِ؛ للزَّمنِ القريب، وسوفَ: للتسويفِ؛ للزَّمنِ البعيدِ؛ نحوُ: سيقومُ زيدٌ، سوفَ يقومُ عمرٌو»[(٢)].

ويبدو من شرح الكندي أنه يوافق المصنف في (هَنُ) فلم ير جواز إعرابها بالحروف وهو ما ذهب إليه الفراء[(٣)]، أو أنه يرى إعرابها ولكن يرجح عليها لغة النقص، والسبب في ذلك أنها محكية عن سيبويه[(٤)] وقد رأى جمهور العلماء جواز إعرابها بالحروف[(٥)]؛ لذلك صدر الكندي عبارته بقوله: «وزادَ بعضُهم سادِساً، **وهي** هذه؛ نحوُ قولِك: جاءَ **أبُوكَ وأخُوكَ وحمُوكَ**»[(٦)]، فكأنه لم ير هذه الزيادة، إضافة إلى أنه استعمل لفظة الأسماء الخمسة في كل الكتاب سوى موضع واحد فقط؛ فيقول: «**الأسماء الخمسة**... وهي: أبُوك، وأخُوك، وحمُوك، وفُوك، وذُو مالٍ»[(٧)].

---

(١) ينظر: **مغني اللبيب**، ١/٢٣١ - ٢٣٣، **النحو الوافي**، ١/٥٧.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص٦.

(٣) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٢/٨٣٦.

(٤) ينظر: **الكتاب**، ٣٥٩، ٣٦٠.

(٥) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٢/٨٣٦، **شرح ابن عقيل**، ١/٥٠، ٥١، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ١/٨٠.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١.

(٧) **المرجع السابق**، ص ١٩.

وقال في موضع: «**الأسماءُ الخمسةُ**.... وهي: أبوُك وأخوُك إلى آخرِهَا»(١).

وفي موضع آخر: «**وأمَّا** جميعُ **الأسماءِ الخمسةِ؛ فهي**: **تُرفعُ بالواوِ** نيابةً عن الضَّمَّةِ»(٢).

وقد ذكر لفظ «الأسماء الستة فقط حين أعرب قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾ [الطلاق / ٧]؛... وذُو: فاعلُهُ؛ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مِن الأسماءِ الستةِ»(٣).

وفي أحيان أخرى يورد الاسم السادس (هن)، ويذكر أنه يمكن أن يعرب بالحروف، وربما ذكر ذلك بناء على القول الآخر؛ فذكره وإيراده لا يلزم أن يرى جواز إعرابه بالحروف.

ـ ووافق المصنفَ أيضاً في بناء الفعل الماضي على الفتح في جميع حالاته وهو رأي لسيبويه وأكثر العلماء(٤) ؛ فيقول: «**فالفعلُ الماضي**؛ هو: **مفتوحُ الأخيرِ** فتحَ بناءٍ **أبداً** ظاهراً، أو مقدَّراً»(٥).

ـ ووافق المصنف في وجوب تقديم الفعل على الفاعل وفاقاً للمذهب

(١) **المرجع السابق**، ص ٣١.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٣.
(٣) **المرجع السابق**، ص ٤٦.
(٤) ينظر: **الكتاب**، ١/١٦، **شرح الأشموني**، ١/٩٥، ٩٦، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ١/٤٩، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٥٩، ٦٠، **الوافي في شرح وبيان معاني متن الآجرومية في علم العربية**: أبو الريس؛ عبدالحميد بن خالد بن سرحان، دار غراس، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ١٤٩، ١٥٠، **النحو الوافي**، ١/٩٣.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٤.

البصـــري[(١)]؛ فيقول في موضــع: «وهوَ عُرْفاً: **الاســمُ**؛ فخرجَ بذلــكَ الفعلُ بأقســامِهِ، والحرفُ بأنواعِــهِ، وبقولِهِ: **المرفــوعُ**»: المنصــوبُ والمجرورُ... **المذكورُ قبلَه فعلُه**[(٢)].

ـ ووافق المصنف فــي جعل التوابع من المرفوعــات، وربما فعل ذلك اتباعــاً للمصنف وعدم الرغبة في مخالفته وتســهيلاً لطالــب العلم؛ فيقول: **التَّابعُ للمـرفُوعِ** مِن الأســماءِ؛ **وهوَ أربعةُ أشــياءَ**: أحدُهــا: **النَّعتُ والعطفُ والتَّوكيـد والبـدَلُ**[(٣)].

وما ذهبا إليه يعدُّ مما ينتقد عليهما؛ لأن التابع هو ما يتبع غيره فليس له إعراب مستقل[(٤)].

ووافق الكندي المصنف في تســمية الضمير **بالمضمر**[(٥)] وفاقاً للمذهب البصري[(٦)].

ووافق المصنفَ كذلك في المفعول الذي لم يســم فاعلــه من كونه له أحكام الفاعل نفسه[(٧)] في التقديم والتأخير.

---

(١) يُنظر: **ارتشــاف الضرب**، ٣/١٣٢٠، **شــرح شــذور الذهب**: ابن هشــام، ١/١٩٧، **أوضح المســالك**، ١/١٩٨، **شــرح ابن عقيل**، ١/٤٢٣، ٤٢٤، **شــرح الآجرومية في علم العربية**: السنهوري، ١/٢٣٢، **معاني النحو**، ٢/٣٩ ـ ٤٤.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٤.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٥٣، ٥٤.

(٤) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٣٥.

(٥) ينظر: **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥٥.

(٦) **قال أبو حيان**: «باب المضمر؛ هذه تســمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى». **ارتشاف الضرب**، ٢/٩١١.

(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦١، ٦١. **ينظر: ارتشاف الضرب**، ٣/١٠٥٨.

ـ ووافق المصنف في رافع اسم كان وأخواتها؛ فذهبا إلى أنه مرفوع بـ(كان أو أخواتها)[١] وفاقاً للمذهب البصري[٢].

ـ ووافق الكندي المصنف أيضاً في ناصب الخبر، فذهبا إلى أنه مرفوع بـ(إن) أو أخواتها[٣] وفاقاً للمذهب البصري[٤].

ـ ووافق المصنفَ في عدِّ اسم وخبر ظن منصوبين بـ(ظن وأخواتها)[٥]؛ وفاقاً لمذهب الجمهور[٦].

ـ وتابع المصنفَ في جعل «سمِعْتُ» من أخوات ظن تنصب مفعولين[٧]، وهو رأي ذهب إليه العديد من النحاة؛ أمثال: الأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك إن دخلت على غير مسموع تعدت إلى اثنين مثل ظن إن دخلت على غير مظنون تعدت إلى مفعولين، مثال ذلك: سمعت زيداً يتكلم، فـ(زيداً) مفعول أول والجملة الفعلية مفعول ثان، وذهب الجمهور إلى أن (سمع) لا تتعدى إلى مفعولين؛ لأنها من أفعال الحواس وأن الجملة الفعلية بعدها تعرب حالاً[٨].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٣.

(٢) ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ٢٨١/١، **اللمع**: ابن جني، ص ٨٥، **ارتشاف الضرب**، ١١٤٦/٣، **شرح الأشموني**، ٣٥١/١، **حاشية الصبان**، ٣٥١/١، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ١٩٦/١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٨.

(٤) يُنظر: **الكتاب**، ١٤٨/١، **ارتشاف الضرب**، ١٢٣٧/٣، **مغني اللبيب**، ٧٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١، ٣١٩.

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٠.

(٦) **ارتشاف الضرب**، ٢٠٩٧/٤، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٠/١، **شرح الأشموني**، ٤٨٤/٢.

(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨١.

(٨) **حاشية الصبان**: ٤٨٤/٢، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٢١٠٥/٤.

ـ ووافق المصنفَ في وجــوب تبعية التابع للمنعوت في تعريفه وتنكيره وفاقاً للجمهــور[١]؛ فقال: «**النَّعت** ؛ هوَ: الاســمُ **التابِعُ للمنعــوتِ في جميعِ إعرابِهِ، رفعــه** لفظاً وتقدِيــراً، **ونصبه، وخفضــه**، وكذلِك أيضاً **فــي تعريفِهِ وتنكيرِهِ**»[٢].

تبع الكندي المصنف فــي عطف البيان فلم يفصل شــيئاً بالقــول في؛ بل أشــــار إليه فحســب بقوله: «**بابُ العطفِ** وهوَ قســمانِ عطفُ بيــانٍ؛ وهــوَ: مثلُ البــدلِ يكونُ بغيرِ واســطةٍ؛ حــرفٍ أو غيــرِهِ؛ نحــوُ: جــاءَ صاحِبُكَ زيــدٌ، ولنعــرِضْ عنهُ في هــذا المختصــرِ اتِّباعاً للمصنِّفِ»[٣].

ـ وتابع المصنفَ في اســتعمال مصطلح البصرييــن؛ وهو البدل[٤]، وقد عنونا الباب به؛ فقالا: «**باب البدل**»[٥].

ـ ووافق المصنفَ في وجوب مجــيء التمييز نكرة وفاقاً للبصريين[٦]؛ فقال: «**ولا يكــونُ** المميَّــزُ **إلا نكِرةً** كمَــا مــرَّ، وأجازَ الكوفيــونَ ورودهُ معرَّفاً»[٧].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل، ١٧٩/٢.
(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٣.
(٣) **المرجع السابق**، ص ٨٨، ٨٩.
(٤) ينظر: **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٧٨٥/٢، **شرح الأشموني**، ١١٣٠/٣.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٦.
(٦) ينظر: **الإنصاف**، ٢٥٥/١، شــرح التســهيل، ٣٨٥/٢، ارتشــاف الضــرب، ١٦٣٣/٤، **أوضــح المســالك**، ٨١/١، ٨٢، شــرح ابن عقيل ١٧٢/١، **المواهب السنية**: السالمي، ص ١٣٩.
(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٨.

ثانياً: مخالفاته:

ـ خالف الكندي المصنف في الاتيــان بعلامة من علامات فعل الأمر[١] بينما المصنف لم يأت بأي علامة من علامات فعل الأمر بناءً على قوله: بأن فعل الأمر مجزوم أبداً تماشياً مع المذهب الكوفي[٢].

ـ يحتمل أن يكــون الكندي خالــف المصنف في علامــات الإعراب؛ فعد علامة الإعراب الحركة فحســب، لذلك قســم المعربات إلى قســمين: قســم يعرب بالحركات، وقســم يعرب بالحروف النائبة عن الحركات وفاقاً للبصريين، في حين عدَّ المصنفَ الإعراب حركــة وحرفاً وفاقاً للكوفيين[٣]؛ لذلك لم يذكــر أن الحروف تنوب عن الحركات؛ فقــال: «**المعرَبات**؛ وهي **قسمانِ**: من حيثُ إنَّها معربةٌ: **قسمٌ** منهَا **يُعربُ بالحركَاتِ** الظاهرةِ أو المقدَّرةِ، **وقسمٌ يُعربُ بالحروفِ** نيابةً عن الحركاتِ»[٤].

ـ وخالفه في فعل الأمر فذهب المصنف إلــى أنه معرب وفاقاً للمذهب الكوفي[٥] بينما ذهب الكندي إلى أنه مبني وفاقاً للمذهب البصري[٦]؛ فيقول: **وفعلُ الأمرِ** هوَ **مجزومُ** الأخيرِ **أبداً** فإنْ كانَ صحيحَ الآخرِ، ولمْ يتصلْ بآخرِه

---

(١) المرجع السابق، ص ٦.

(٢) ينظر: شرح الأشــموني، ٩٦/١، الكواكب الدرية، ص ٣٧، التســهيلات النحوية: الأهدل، ص ٢٠، الدرر السنية، ص ٤١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٧٢.

(٤) التحفة السنية: الكندي، ص ٢٦، ٢٧.

(٥) بغية الوعاة، ٢٣٨/١.

(٦) يُنظر: الإيضــاح في علل النحــو، ص ٧٧، ٧٨، الإنصــاف، ٤٢٧/٢، ارتشــاف الضرب، ٦٧٤/٢، ٨٣٤، شــرح ابن عقيل، ٣٩/١-٤١، شــرح الأشــموني، ٩٦/١، همع الهوامع، ص ٥٩، شرح العلامة الكفراوي، ص ٦٠، الدرر السنية، ص ٣٩.

شـــيءٌ[١]، وقد انتقد الكندي المصنف في ذلك؛ فقال: «وفي عبارةِ المصنِّفِ بقولِهِ: «مجزومٌ أبداً» تســـامحٌ؛ لأنَّ الجزمَ تأثيرُ بعـــضِ أدواتٍ... وهي: الرَّفعُ والنَّصبُ والخفضُ والجزمُ، ووجهُ التســـامحِ: هوَ أنَّ الجزمَ في الأصلِ قطْعُ الحركةِ لســـببِ دخولِ عاملٍ من العواملِ الموضوعةِ لَهُ ؛ وهي: لم، ولَمَّا إلى آخرِهَا، أو حذفُ ما نابَ عن الحركةِ؛ كالنُّون في الأفعالِ الخمســـةِ، وحرفِ العلةِ فـــي الأفعال المعتلةِ الآخرِ، وقدْ حصلَ ذلكَ فـــي الأمرِ، ولو قالَ مبنيٌّ على ما يُجزمُ بهِ فـــي المضارعِ لكنْ أولَى لخروجِهِ عن هذا التســـامحِ، وقدْ يُعتذرُ لَهُ بأنَّهُ مشَى على مذهبِ الكوفيينَ»[٢].

ـ خالف المصنف في (إذن) فيلاحـــظ أن المصنف يكتبها (إذن) وهو ما ذهب إليه المازني والمبرد[٣] بينما كتبها الكندي (إذاً) هكذا[٤]، اتِّباعاً لمذهب الجمهور[٥] حتى إنه لم يتقيد برســـم المصنف في كتابة (إذن) مع أن منهجه ألا يتدخل في تغيير نص الآجرومية؛ فهذا دليل على ترجيح الكندي كتابتها بالألف[٦].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٥.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٦، ٣٧.

(٣) ينظر: **مغني اللبيب**، ١/٣٩، ٤٠.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٩.

(٥) ينظر: **مغني اللبيب**، ١/٣٩، ٤٠، **الكواكب الدرية**، ص ٤٦٧، **الأقوال الوفية**، ص ١١٥.

(٦) ذكر أحـــد الباحثين أن الأولى أن تكتب بالنون على نحو مـــا ذهب إليه المازني والمبرد لعدة أســـباب: **الأول**: أن التنوين من علامات الاســـمية؛ وهي حـــرف، **الثاني**: أن الألف المنونة إنما هـــي علامة من علامات الوقف وليس الأمر كذلـــك مع (إذن) إذ إن الوقف يكون معها بالنون، **والثالث**: ما ذهب إليه الخليل من أنهـــا مركبة من (إذ) و(إن) فالنون أصل في اللفـــظ فيترجح كتابتها بالنون. (**المطلبي**: مشـــافهة)، **وينظـــر**: **ظاهرة الإعراب**، ص ٤٠.

وخالفه في الفعــل المضارع فذهب الكندي تبعــاً للجمهور[١]أنه معرب إلا في حالتيــن إذا اتصلت به نون التوكيد المباشــرة أو نون الإناث[٢] بينما ذهب المصنف إلى أنه معرب في جميع الحــالات وهو رأي لجماعة أمثال ابن درستويه والســهيلي[٣]، فيقول: «**والفعلُ المضارِعُ: هوَ مرفوعٌ أبداً حتَّى... يدخُلَ عليه ناصبٌ... أو جازم**»[٤].

ويــدل على ذلك أنه حيــن عدد المرفوعــات بالحركات اســتثنى أحد المواضع فقط؛ وهو إذا لم يتصل بآخره شــيء؛ فيقــول: «**الفعلُ المضارعُ... الذي لم يتصلْ به بآخرِه شيءٌ**»[٥].

ويبدو أنــه يقصد من قولــه: «لم يتصل بآخره شــيء» اســتثناء الأفعال الخمسة بدليل قوله في موضع آخر: «**وأمَّا** ثباتُ **النُّون** النَّائبة عن الضَّمَّةِ: **فهي تكونُ** نائبةً عنهَــا **علامةً للرَّفع** في موضعٍ واحدٍ لا غيــرُ؛ **في الفعلِ المضارع** خاصةً، بشــرطِ **إذا اتَّصلَ به** أحدُ ثلاثةِ ضمائرَ: **ضميــرٍ** دالٍّ على **تثنيةٍ**؛ نحوُ: يفعلانِ وتفعلانِ، أو **ضميرٍ** دالٍّ على **جمعٍ** مذكَّرٍ؛ نحوُ: يفعلونَ، وتفعلونَ، أو **ضميرٍ** دالٍ على **المؤنَّثةِ** الواحدةِ **المخاطبةِ**؛ نحوُ: تفعلينَ»[٦].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب، ٦٧٤/٢.

(٢) ينظر: التحفة السنية: الكندي، ص ٢٩.

(٣) ينظر: شــرح التسهيل، ٤٢/١، ٤٦، ارتشــاف الضرب، ٦٧٤/٢، شرح ابن عقيل، ٤٢/١، شــرح الأشــموني، ١٠١/١، شــرح العلّامة الكفراوي، ص ٦٣، الفتوحات القدوســية، ص ٩٠، الكواكــب الدرية، ٤٥٨/٢، الوافي في شــرح وبيان متــن المقدمة الآجرومية، ص ١٥٤.

(٤) التحفة السنية: الكندي، ص ٣٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٦) المرجع السابق، ص ١١.

فعدم استثنائه ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون النسوة ونون التوكيد مع قوله: «مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم» يدل أن المصنف لا يرى البناء في مثل هذه الحالات وفاقاً لبعض النحاة مثل ما ذكرنا آنفاً.

ـ وخالفه في نواصب الفعل المضارع؛ فذهب المصنف أن النواصب عشرة وفاقاً للكوفيين(١)، بينما قسمها الكندي إلى قسمين: فمنها ما ينصب بنفسه، ومنها ما ينصب بأن مضمرة وجوباً أو جوازاً تبعاً للمذهب البصري(٢)؛ فقال في موضع: «**فالنَّواصبُ** التي تَنصِبُ الفعلَ المضارِعَ جملتُهَا **عشرةٌ** لا غيرُ»(٣).

ويقول في موضع آخر: «وهذهِ الأربعةُ المتقدِمةُ [أن ـ لن ـ إذن ـ كي] تَنصِبُ الفعلَ المضارِعَ بنفسِها إلا كي فإنَّهَا لا تَنصِبُ بنفسِها إلا إذا قُدِّرَتْ قبلَهَا لامُ التَّعليلِ، والستةُ الباقيةُ تَنصِبُ الفعلَ بأنْ مضمرةً بعدَها، وإضمارُها بعدَ لامِ كي جائزٌ وبعدَ الخمسةِ الباقيةِ واجبٌ»(٤).

وخالف المصنفَ في الجزم بـ(إذا) فذهب المصنف إلى جواز الجزم بها في الشعر خاصة(٥)، بينما اقتصر الكندي على الضرورة الشعرية؛ وهو

---

(١) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٦٥٩/٤، ١٦٦٠، **الفتوحات القدوسية**، ص ٩٠ - ٩٨، **الكواكب الدرية**، ٤٦٠/٢، **الدرر السنية**، ص ٣٩.

(٢) ينظر: **الكتاب** ٥/٣، ٦، ١٢، ٢٨، ٤١، ٤٦، **ارتشاف الضرب**، ١٦٥٩/٤، ١٦٦٠، **النحو الوافي**، ص ١٦١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٨.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٤١.

(٥) ينظر: **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٤٦/١، **شرح الآجرومية**، ٢٢١/١، **الوافي في شرح وبيان متن المقدمة الآجرومية**، ص ١٨٥، **الأقوال الوفية**، ص ١٣٩.

رأي للخليل وسيبويه والفراء[(١)]؛ **فقال:** «**وإذا**؛ والجزمُ بِها **في** ضرورةِ **الشعرِ خاصةً**»[(٢)].

ـ وخالفه في مصطلح ما لم يسمَّ فاعله فقد استعمل الكندي المصطلح المتأخر؛ وهو نائب الفاعل وفاقاً لابن مالك ومن جاء بعده[(٣)]؛ فقال: «**بابُ حُكمِ المفعُولِ الذي لمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ** ويُسمَّى نائبَ الفاعلِ»[(٤)].

ـ وخالفه حين قسم الخبر في الجملة على قسمين: مفرد وغير مفرد، وغير المفرد أربعة أقسام: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجار ومجرور، وظرف مكان وزمان، فيبدو من هذا التقسيم أن المصنف يرى أن الخبر يمكن أن يأتي شبه جملة بقسميه؛ جار ومجرور أو ظرف مكان وزمان وفاقاً لبعض النحاة[(٥)] بينما عدَّهما الكندي من قبيل الإخبار بالجملة أو المفرد وفاقاً لابن مالك في الألفية[(٦)] ولم يرهما مستقلين؛ فيقول: «إنَّمَا سُمِّيَ الظرفُ والجارُ

---

(١) يُنظر: **الكتاب**، ٦٠/٣ ـ ٦٣، **معاني القرآن**: الفراء، ١٥٨/٣، **إعراب القرآن**: النحاس، ١١٥٤، **شرح المفصل**، ٢٨٤/٧، **مغني اللبيب**، ١٦٢/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٤٦/١، **الأشموني**، ١٤٢٦/٤، ١٤٢٧، **النحو الوافي**، ٣٧١/٤، ٣٧٢.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥١.

(٣) ينظر: **الكتاب**، ٣٣/١، ٤٢، **المقتضب**، ٥٠/٤، ١٠٢/٤، **اللمع**: ابن جني، ص ٨٢، **شرح التسهيل**، ٦١/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٠٥٨/٣، **شرح شذور الذهب**، ص ١٩٠، ١٩١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٤٥/١، **الفواكه الجنية**، ص ١٨٨، **حاشية الصبان**: الصبان، ٥٤٩/٢.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٦١.

(٥) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٣٨/١ ـ ٢٤٠، **مغني اللبيب**، ٨٧/٢، **شرح ابن عقيل**، ١٩٧/١، **شرح الأشموني**، ٣١٠/١، **حاشية الصبان**، ٣١٠/١، **النحو الوافي**، ٤٣٠/١ ـ ٤٣٤، **معاني النحو**، ١٧٧/١.

(٦) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١٩٧/١، **شرح الأشموني**، ٣١٠/١، **حاشية الصبان**، ٣١٠/١.

والمجرورُ شبهي جملةٍ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لهُمَا مِنْ متعلِّقٍ يتعلقانِ بهِ وذلِكَ المتعلِّقُ يُقدَّرُ بنحوِ: «كائنٍ»؛ اسـم فاعلٍ؛ فهوَ من قَبيلِ الإخبارِ بالمفردِ، واستقرَّ: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ: مستترٌ فيهِ يعودُ إلى المبتدأِ؛ فهوَ من قبيلِ الإخبارِ بالجُملةِ»[١].

ـ **وخالفه** لما تحدَّث عن (لا) النافية للجنس، وذكر عن المصنف أنه يرى اسمه فتحته فتحة إعراب تبعاً للكوفيين[٢]، بينما ذهب الكندي إلى أنه مبني على الفتح وفاقاً لجمهور البصريين[٣]؛ فقال: «وقيلَ: «رجلَ»: فتحتُه فتحةُ إعرابٍ وحُذِفَ منهُ التنوينُ تخفيفاً، وهذَا القولُ لبعضِ البصريينَ، ونُسِبَ أيضاً إلى سيبويهِ[٤]، وهوَ ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ، **فإنْ لمْ تباشرْهَا** النَّكِرةُ، أو باشرتْهَا المعرِفةُ، **وجبَ الرَّفعُ** للنَّكِرةِ المفصولةِ عنهَا أو المعرِفةِ عندَ غيرِ المبرِّدِ وابنِ كيسانَ **ووجبَ تكرارُ** «**لا**» ؛ **نحوُ** قولِك: «**لا في الدارِ رجلٌ**»، بتقديمِ المجرورِ، ورفعِ رجلٍ، «**ولا امرأةٌ**»؛ **عطفٌ** عليهِ»[٥].

ـ وخالفه في التابع المخفوض؛ فذهب المصنف إلى أنه من المخفوضات بينما لم يعده الكندي منها؛ بل عده تابعاً للمخفوض بالحرف أو الإضافة تبعاً لأكثر العلماء[٦]؛ فقال: «وثالثُهَا: **التابعُ** للاسمِ **المخفوضِ**؛ وهوَ أربعةُ أشياءَ: النَّعتُ والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ، والصحيحُ أنَّ هذَا القسمَ داخلٌ في القسمينِ السابقينِ؛ لأنَّ التابعَ حُكمُهُ حُكمُ متبوعِهِ»[٧].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٠.
(٢) ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٢٩٦/٣، ١٢٩٧.
(٣) ينظر: **المرجع السابق**، ١٢٩٦/٣، ١٢٩٧.
(٤) تقدمت الترجمة له.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٢٧.
(٦) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٣٥، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٥٩/٢، ٦٩٧، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٠، **الكواكب الدرية**، ٤١٢/٢.
(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣٨.

ـ وخالف المصنفَ في (أل) التعريف فسماها المصنف الألف واللام، بينما رأى الكندي تسميتها (أل) أولى وفاقاً لابن هشام وغيره[(١)]؛ فقال: «**الاسـمُ الذِي** تكونُ فيهِ **الألِفُ والَّـلامُ** المعرَّفةُ لَهُ ؛ **نحـوُ**: «**الرَّجل**»؛ فقبلَ دخولِهَا نكرةً وكذَا، «**الغُلام**»، و«الدار»، و«الفرَس»، ومَا أشـبهَ ذلِك، ولو قالَ ما فيهِ «ألْ» لكانَ أولَى لِمَا في ذلِك من الخِلافِ الذِي لا حاجةَ إلى ذكرِهِ»[(٢)].

وخالف المصنفَ حين جعل المنادى قسماً مستقلاً عن المفعول به بينما ذهب الكندي إلى أنه داخل ضمن المفعول به[(٣)]؛ فقال: «**المنادَى** ؛ وهوَ: الاسـمُ المنتصبُ لفظاً ومحَلَّا، أو محلاًّ فقطّ بعدَ حـروفٍ موضوعةٍ للنِّداءِ وهذَا النَّـوعُ في الحقيقةِ داخلٌ تحـتَ المفعولِ بهِ؛ لأنَّ تلـكَ الحروفَ في تأويلِ أفعالٍ؛ كأنادي أو أدعُو»[(٤)]، ويبدو أن الكندي يوافق المبرد في جعل ياء النداء تقوم مقام الفعل[(٥)].

ـ وخالفه فـي (حتى) فلم يذكـر المصنف أنها تأتي جـارَّة مع أنه عدّد أدوات الجر في موضعين؛ فيحتمل أنه تابع جماعة من الكوفيين في ذلك[(٦)]، بينما رأى الكندي جـواز الجر بها؛ فقال: «ويجوزُ جرُّ مَـا بعدَ «حتَّى» علَى

---

(١) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٧.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٨.

(٣) ينظر: **الكتـاب**، ١٨١/٢، ١٨٢، **شـرح الكافيـة للرضـي**، ٣٤٦/١، ٣٤٧، ٣٤٨، **ظاهرة الإعراب**، ص ٨٢.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠٠.

(٥) يقول المبـرد: «اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه علـى الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولـك: يا عبـدالله؛ لأن يا بدل مـن قولك: أدعو عبـدالله». (**المقتضـب**: المبرد؛ أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالخالق عضيمة، مكتبة الثقافية الدينية، مصر، ط ٢؛ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢٠٢/٤).

(٦) ينظر: **مغني اللبيب**، ٢١٣/١، **شرح ابن عقيل**: ٢٠/٢، **الدرر السنية**، ص ٦٩.

أنَّهَا حرفُ جرٍّ؛ نحوُ: أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسِهَا؛ بجرِّ «رأسِها»[(١)]، وهو في هذا يتابع من سبق؛ لأنها تأتي جارة وغير جارة، ولذا ما عدت من الحروف المتخصصة»[(٢)].

ـ وخالفه في (إما) فذهب المصنف إلى أنها عاطفة وفاقاً لأكثر النحويين[(٣)] بينما ذهب الكندي إلى أنها حرف تفصيل والعاطف هو الواو التي قبلها في نحو قولهم: تزوج إما هنداً وإما أختها؛ وهو قول طائفة من النحاة أمثال؛ يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك[(٤)]، **فيقول**: «**وإمَّا**... نحوُ: تزوَّجْ إمَّا هندَ وإمَّا أُختَهَا، والثاني؛ نحوُ: جالسْ إمَّا الحسَنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ، والعاطفُ هُنَا الواوُ، على الأصحِّ، وإمَّا: حرفُ تفصيلٍ»[(٥)].

ـ وخالفه في الظرف فلم يرَ أن يفرد لكل واحد منهما باباً؛ **فقال**: «وثالثُهَا: **ظرفُ الزَّمان**؛ وهوَ: اسمُ الزَّمانِ المنصوبُ بإضمارِ (في) نحوُ: اليومَ،

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩١.

(٢) يشترط للجر بـ «حتى» أن يكون الكلام آخراً أو متصلًا بالآخر؛ فما كان آخراً؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، وما كان ملاقياً لآخر جزء؛ نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر/٥] فلا يجوز: «سرت البارحة حتى ثلثِها». **مغني اللبيب**، ٢٠٦/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٠/٢.

(٣) ينظر: **مغني اللبيب**، ١٠٨/١، ١٠٩.

(٤) إما عاطفة عند المصنف فتكون على ذلك الواو زائدة، وهو قول ابن هشام وأكثر النحويين؛ فهي بمنزلة أو، وذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك إلى أنها غير عاطفة (**مغني اللبيب**، ١٠٨/١، ١٠٩)، وذلك لدخول الواو عليها، فحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، وهي تفيد التخيير؛ نحو: خذ من مالي إما درهماً وإما ديناراً، والإباحة؛ نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، والتقسيم؛ نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل. (**شرح ابن عقيل**، ٢١٥/٢)، والإبهام؛ نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ [التوبة/١٠٦]، والشك؛ نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو. (**مغني اللبيب**، ١٠/١، ١٠٨).

(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٥.

والليلةَ، ونحو ذلِـك، ورابِعُها: **ظرفُ المكانِ**؛ وهوَ: اسـمُ المكانِ المنصوبُ أيضاً بإضمارِ «فِي»، وعلى الصحيحِ هُمَا قسـمٌ واحدٌ يجمعُهَا اسـمٌ واحدٌ؛ وهوَ: المفعولُ فيهِ لِوقوعِ الفعلِ فيهِمَا»[(١)]، **وقال في موضع**: «المصنِّف لم يعُدّ مِن المنصوباتِ بعدَ قولِهِ: خمسةَ عشرَ إلا أربعةَ عشرَ منصوباً كمَا ترى مع ما في كلامِهِ مِن نظرٍ؛ لأنَّ ظرفَي الزَّمَانِ والمَكَانِ في الحقيقةِ هُمَا واحدٌ فقطّ... وهوَ: المسمَّى بالمفعولِ فيهِ لوقوعِ الفعلِ فيهِ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لَهُ من زمانٍ ومكانٍ يقعُ فِيهِمَا»[(٢)].

وفي العادة أن تبحث الظروف في باب واحد ولكن يوجد من النحاة من وضع للظرف الزماني باباً، وللمكاني باباً آخر؛ كابن جني في اللمع[(٣)] ولعل ابن آجروم قد تابع مَن قبله من النحاة.

ـ وخالفه حين سـمى المفعول المطلق مصدراً وفاقاً للمذهب الكوفي[(٤)] أو أنه عبَّر بالكل وأراد البعض فقصد مـن قوله: «المصدر» المفعول المطلق كما ذهب إلى ذلك عدد من شـراح الآجرومية[(٥)]؛ فقـال: «والعجبُ منهُ لم يذكرِ المفعـولَ المطلقَ مع أنَّهُ لا يَخفَى على مَنْ كانَ لَـهُ أقلُّ ملَكَةً في هذَا الفنِّ؛ لأنَّه أشهرُ من نارٍ على عَلَم، وهوَ المصدرُ المنصوبُ تأكِيداً لعاملِهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أو عددِهِ»؛ **فإن قُلتَ**: لقدْ ذَكَرَهُ ضمناً بقولِهِ: «المصدرُ سلَّمنَا لكنْ لنَا أن نقولَ: إنَّ المصدرَ أعمُّ مِن أن يكونَ منصوبـاً فقطّ بلْ يكونُ مرفوعاً؛

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٩٩.
(٢) **المرجع السابق**، ص ١٠١.
(٣) ينظر: **اللمع**: ابن جني، ص ١١٠.
(٤) ينظر: **المدارس النحوية**: السامرائي، ص ١٢٥.
(٥) ينظر: **حاشية أبي النجا**، ص ١٠٢، **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٣٣، **الفتوحات القدوسية**، ص ١٧٨، **الأقوال الوفية**، ص ٢٦٣، **التسهيلات النحوية**، ص ١٧٢.

نحوُ: قيامُك حســنٌ، وأعجبنِي قيامُك، ومخفوضاً؛ نحوُ: عجِبتُ من ضربِكَ زيداً، ونحوُ ذلِك»[١].

ولعل ابن آجــروم قد قصد من (باب المصــدر) المفعول المطلق بدليل اشــتراط النصب في التعريف، ومعلــوم أن المصدر قد يكــون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً، أمــا المفعول المطلق والمفعول لأجلــه فلا يكونان إلا مصدريــن منصوبين، وفي العــادة أن يطلق المصدر عند عــدم التقييد على المصدر المعروف أو على المفعول المطلق[٢].

أضف إلى أن ذكــر الكندي قيد النصــب فلا يكون عنــد الإطلاق إلا المفعول المطلق، ومن العجب أن الكندي قد فاتته هذه الملاحظة فقد انتقد بشــدة نســيان ابن آجروم ذكر المفعول المطلق. أضف إلى أن الكوفيين من عادتهم أن يذكروا مصطلح المصدر قاصدين به المفعول المطلق[٣] فيبدو أن المصنف قد تابع الكوفيين في ذلك.

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠١.

(٢) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٢٥٢، يُنظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٥٣/١، ٣٠٦.

(٣) ينظر: **المدارس النحوية**: السامرائي، ص ١٢٥.

المبحث السابع لغة الكنـــدي

تبــدو لغة الكندي ســليمة، من جهــة تركيب الجمل ووضـــوح العبارة وســـهولتها؛ فهي لغة ســـهلة متزنة غير متكلفة مما يضفي عليها قبولاً وحباً للقراءة، ومــا ورد في الكتاب من أخطاء ربما يرجع إلــى تأثر الكندي بلغة الفقهاء، فقد تعودوا أن ينطقوا بعبارات معينــة تداولوها وربما اطمأنوا إليها في أحيان أخرى[١]؛ وهي تعد من الأخطاء الشائعة في اللغة.

وقد تكون الأخطاء التي وردت كانت بســبب نسيان أو غفلة أو تحريف أو تصحيف من قبل نساخ المخطوط.

ومما يعاب على الكندي جمعه مســمى على مسميات في موضعين[٢]؛ وإن كان استعمل مســمى على مســماة[٣] في أكثر المواضع، لكن استعماله «مسميات» يدل على أنه لا يرى حرجاً في ذلك، وهو من الأخطاء الشائعة.

وغلب على شــرحه تقديم التوكيد على المؤكد وهو لا يجوز، فقال: «نفس المقامِ»[٤]، ويقول في موضع: «نفس المعربات»[٥]، وفي موضع: «نفس المؤكِّدِ»[٦].

(١) يُنظر: مغني اللبيب، ٨١/١.
(٢) التحفة السنية: الكندي، ص ٢٥، ٢٦.
(٣) المرجع السابق، ص ٤، ٢٩، ٣١، ١١٦، ١٢٥، ١٢٦.
(٤) المرجع السابق، ص ٦.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٦.
(٦) المرجع السابق، ص ٩٣. ينظر: أوضح المسالك، ١٤/٣.

وفي حالات يضع المفرد مقام التثنية، وهذا يُعدُّ من الأخطاء، فيقول: «ويَمنَعُ الاسمَ من الصَّرفِ علتانِ فرعيتانِ من عِللٍ تسع، تَرجعُ إحداهُما: إلى اللفظِ، والأُخرَى: إلى المعنَى أو واحدةٌ تقومُ مقامَهَا»[(١)].

ويقول في موضع آخر: «فكلُّ اسمٍ وُجِدَ فيه عِلتانِ أو واحدةٌ تقومُ مقامَهَا»[(٢)].

ويقول في موضع: «**فإن شئتَ قلتَ** على اعتبارِ إعمالِهما معاً عمَلَ «إن»[(٣)]. وفي موضع: هذَا وجهُ إعمالِهما معاً عملَ «إنَّ»»[(٤)].

وكان يدخل الألف واللام على «غير» وهو خلاف الأولى[(٥)]، كما أنه في بعض الأحيان يعرف المضاف؛ وهو (غير) والمضاف إليه المسند إلى غير، وهو من الأخطاء الفاحشة، فيقول: «الغيرُ المشتملةِ»[(٦)].

ويقول: «الغيرُ[(٧)] أمكنٍ»[(٨)]. وكان يدخل الألف واللام على بعض وكل؛ فيقول: «بغيرِ الكليةِ والجزئيةِ»[(٩)].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢١.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢١، ٢٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٢٨.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٢٨.

(٥) ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ٣/٣٣٤، **معاني القرآن**: الزجاج، ٢/١٧٦٦، **تهذيب اللغة**، الأزهري، باب غير، ١٤/٩٦، **تاج العروس من جواهر القاموس**: مرتضى الزبيدي؛ أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، ط ١؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، باب غير، ٧/٣٣٢.

(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢.

(٧) الأولى أن يقول: «غير الأمكن».

(٨) **المرجع السابق**، ص ١٢.

(٩) **المرجع السابق**، ص ٩٦.

وأكبر الظن أن البعضية والكلية من مصطلحات النحاة أدخلوا فيها (أل) على كل وبعض، والأولى ألا تدخل عليها، ولعل ذلك جاء بسبب تأثير لغة القضاة والفقهاء(١).

وقد أكثر الكندي من استعمال (أو) للتسوية؛ وهي عادة الفقهاء(٢)؛ فيقول: «**المركَّبُ**: مَا تركَّبَ منْ كلمتينِ فأكثرَ مفيداً كانَ أو غيرَ مفيدٍ»(٣).

وقال: «وهي الأصلُ سواءً كان ملفوظاً بِها، أو مقدَّرةً»(٤).

وقد كان الأولى له أن يستعمل (أم) للتسوية، قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة/ ٦].

وكان يستعمل (هل) مكان الهمزة، فيقول: «هلْ هُمَا وحْدَهُمَا أم المتعلقانِ بِهِ المقدَّرُ وحدَهُ مِنْ مُفردٍ أو جُملةٍ أمْ هُمَا معاً؟»(٥).

وقد كان الأولى له أن يستعمل الهمزة بدل (هل)، فـ (هل) لطلب التصديق الإيجابي دون التصور(٦).

وربما استعمل بعض الأحيان كلمات دارجة، مثل (ضروري)، فيقول: «لا بُدَّ لَهُ مِن وقوعِهِ في زمانٍ ومكانٍ التزَاماً ضرورِيّاً»(٧).

---

(١) **غالب المطلبي**: (مشافهة).
(٢) **مغني اللبيب**، ٧٧/١، ٨١، ٨٢.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢.
(٤) **المرجع السابق**، ص ٨، ٩.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٢.
(٦) ينظر: **مغني اللبيب**، ٥٦٢/١، ينظر: **معاني النحو**، ٢١٩/٤.
(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠٩.

ومثل ذلك إدخاله حرف البـاء على (دون) ولم يرد عـن العرب إلا ما روي عن الأخفش حكاه ابن منظور في لسان العرب[١]، فيقول الكندي: «إذا الكلامُ يتمُّ بدونه»[٢].

وذكر بعض التصريفـات التي لم ترد فيما يبدو عن العرب كاستعماله عبارة (أصحية)؛ فيقول: «وكفَى بكتابِ اللهِ شاهِداً على أصحيَّةِ هذا الوجهِ»[٣]. وقد كان له أن يقول: «أصح»، أو «صحة» أو «الصحيح».

وحين تحـدَّث الكندي عن الجوازم اسـتعمل المؤنث مـكان المذكر؛ فيقول: «وهي: الجزءُ المتمِّمُ لفائدةِ الكلامِ النَّحوِي»[٤].

وتوجد بعض الأخطـاء النحوية القليلة، وربما ترجع إلى النسـاخ، من ذلك قوله: «لأنَّ ذِكْرَهَـا هُنا إِجْمَالاً تمرِيْناً للمبتـدِئ»[٥]. فالصحيح (تمرينٌ) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وذكر في موضع آخر: «لأن الاسـمان المتضايفان يصيرانِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ»[٦]، والصحيح لأن الاسـمين المتضايفين. اسـم إن منصوب بالياء، ولعل الأمر من خطأ النساخ.

وحين تحدَّث عن (لمـا) الجازمة ذكر أن المنفي بها مسـتمر إلى زمن الحال، ويقصد النفـي؛ لأنه يتحدَّث عن (لما) لا عـن الفعل أضف إلى أنه

---

(١) ينظر: **لسان العرب**، باب دون، ٣٣٢/٥.
(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٥.
(٣) **المرجع السابق**، ص ٦١.
(٤) **المرجع السابق**، ص ٤٧.
(٥) **المرجع السابق**، ص ٥٣.
(٦) **المرجع السابق**، ص ١٤١.

قطع بعد ذلك الجملة؛ فقال: «يكونُ المنفيُّ بِها مستمِراً إلى زمنِ الحالِ متوقع بعدَ الحالِ»[١].

وكان الأولى له أن يستعمل لفظ (النفي) بدل (المنفي)، و(متوقعاً) بدل (متوقع)؛ لأن النفي في الحالة الأولى بها؛ هو الذي يستمر لا الفعل. وفي الحالة الثانية لأنه معطوف على «مستمراً» إلا إن قصد رفعه على القطع.

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

المبحث الثامن انتقادات الكندي واستدراكاته على المصنف، وبعض الملاحظات على شرحه

أولاً ـ انتقاد واستدراك الكندي على المصنف:

ـ **انتقد** المصنفَ حين عمم حكماً كان ينبغي لـه أن يفصل فيه؛ فيقول: «**وكلُّهَا**؛ أي: هذه الأربعةُ المواضعُ [الاسم المفرد، جمع التكسير، جمع المؤنث السالم، الفعل المضارع الذي لم يتصل به شيء] **تُرفعُ بالضَّمَّةِ** الظاهرةِ أو المقدَّرةِ كما مرَّ، **وتُنصَبُ بالفتحةِ** الظاهرةِ أو المقدَّرةِ أيضاً، **وتُخفضُ بالكسرةِ** الظاهرةِ أيضاً أو المقدَّرةِ، **وتُجزَمُ بالسكونِ**؛ فعِبارتُه بهذَا النسقِ؛ وهي: قولُهُ: «كلُّهَا تُرفعُ بالضَّمَّةِ، وتُنصبُ إلخ مِنْ بابِ الحُكم على الكلِّ بِحُكم البعضِ؛ لأنَّ الأسماءَ لا يدخُلُهَا الجزمُ، والأفعالُ لا يدخُلُهَا الجرُّ كمَا لا يَخفَى علَى من لهُ أدنى نظرٍ بهذا الفنِّ»[١].

ـ **وانتقد** المصنف حين عدَّ فعل الأمر مجزوماً أبداً وفاقاً للمذهب الكوفي[٢]، يقول: «وفي عبارةِ المصنِّفِ بقولِهِ: «مجزومٌ أبداً» تسامحٌ؛ لأنَّ الجزمَ تأثيرُ بعضِ أدواتٍ، سيأتِي ذكرُها وهوَ القسمُ الرَّابعُ من أقسامِ الإعرابِ المتقدم ذكرُها في بابِهِ؛ وهي: الرَّفعُ والنَّصبُ والخفضُ والجزمُ، ووجهُ التسامحِ: هوَ أنَّ الجزمَ في الأصلِ قطْعُ الحركةِ لسببِ دخولِ عاملٍ من العواملِ الموضوعةِ

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢٩، ٣٠.
(٢) **بغية الوعاة**، ١/٢٣٨، شرح الأشموني، ١/٩٦.

لَهُ؛ وهي: لــم، ولَمَّا إلى آخرِهَــا، أو حذفُ ما نابَ عن الحركــةِ؛ كالنُّون في الأفعالِ الخمسةِ، وحرفِ العلةِ في الأفعال المعتلةِ الآخرِ، وقدْ حصلَ ذلكَ في الأمرِ، ولو قالَ مبنيٌّ على ما يُجزمُ بهِ في المضــارعِ لكان أولَى لخروجِهِ عن هذا التسامحِ، وقدْ يُعتذرُ لَهُ بأنَّهُ مشَى على مذهبِ الكوفيينَ»(١).

ـ **انتقد** المصنف حين سمى «أل» الاســم الذي فيه الألف واللام؛ فقال: «ولو قالَ ما فيهِ «ألْ» لكانَ أولَــى(٢) لِمَا في ذلِك من الخِلافِ الذِي لا حاجةَ إلى ذكرِهِ هُنَا»(٣).

ـ وفي بــاب البدل **انتقــد** الكندي المصنــف حين جعــل البدل مكان المبدل؛ فقــال: «بدلُ الغَلطِ؛ نحــوُ قولِك: **رأيتُ زيداً الفــرسَ**؛ فـ«الفرسَ»: بدلٌ من زيدٍ؛ بدلُ غلطٍ؛ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، **أردتَ** في قصدِكَ النُّطقَ؛ **أن تقولَ**: رأيتُ الفرسَ فزلَّتْ لســانُكَ **فغَلطتَ** في نطقِكَ؛ **فأبدلتَ زيداً منهُ**؛ فقلتَ: رأيتُ زيداً الفرسَ، واْعلمْ أنَّ في عبارتِــهِ بقولِهِ: فغلطتَ فأبدلتَ زيداً منهُ نظرٌ؛ لأن المبدَلَ هوَ الفرسُ من زيدٍ لا العكسُ، ولو قالَ: فغلطتَ فقلتَ: زيداً ثمَّ فأبدلتَ الفرسَ منهُ لكانَ أولَى»(٤).

ـ **انتقد** الكندي المصنف حين عدَّ المنصوبات خمســة عشــر ولم يذكر منها إلا أربعة عشر.

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) يقول ابن هشــام: «أل: وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول: «الألف واللام»؛ لأنه لا يقال في هَلْ: الهاء واللام، ولا في بَلْ: الباء واللام». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٧)، ويقول **الســيوطي**: «حرف التعريف.. والتعبير بذلك أحســن من التعبير بأل لشــموله لها، وللَّام على قول من يراها وحدها المعرفة، وأم في لغة طيء» (**همع الهوامع**، ص ٢٥/١).

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٧.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٩٧، ٩٨.

ـ **وانتقد** الكندي المصنف حين وضع لظرف الزمان باباً وللمكان باباً آخر وذكر أنهما يجمعان في باب واحد يسمى: المفعول فيه.

ـ **وانتقد** المصنفَ حين جعل للمنادى باباً مستقلاً، وذكر أنه يدخل في المفعول به.

ـ **وانتقد** المصنفَ حين لم يذكر المفعول المطلق من المنصوبات على شهرته.

ـ **وانتقد** الكندي على المصنف حين لم يدرج خبر ما العاملة عمل ليس، وخبر أفعال المقاربة ضمن المنصوبات؛ يقول في ذلك: «اِعلمْ أنَّ المصنِّفَ لم يعُدّ مِن المنصوباتِ بعدَ قولِهِ: خمسةَ عشرَ إلا أربعةَ عشرَ منصوباً كمَا تَرى مع ما في كلامِهِ مِن نظرٍ لأنَّ ظرفَي الزَّمَانِ والمَكانِ في الحقيقةِ هُمَا واحدٌ فقطّ كمَا مرَّ بيانُهُ؛ وهوَ: المسمَّى بالمفعولِ فيهِ لوقوعِ الفعلِ فيهِ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لَهُ من زمانٍ ومكانٍ يقعُ فِيهِمَا، ولدخولِ المنادَى في المفعولِ بهِ في الأصلِ فلم يبقَ لَهُ بعدَ هذَا التحقيقِ إلا اثنَا عشرَ منصُوباً مع أنَّ غيرَهُ عدَّهَا ستةَ عشرَ منصوباً، والعجبُ منهُ لم يذكرِ المفعولَ المطلقَ مع أنَّهُ لا يَخفَى على مَنْ كانَ لَهُ أقلُّ ملَكَةً في هذَا الفنِّ؛ لأنَّه أشهرُ من نارٍ على عَلَمٍ، وهوَ المصدرُ المنصوبُ تأكِيداً لعاملِهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أو عددِهِ؛ **فإن قُلتَ**: لقدْ ذَكَرَهُ ضمناً بقولِهِ: «المصدرُ» سلَّمنَا لكنْ لنَا أن نقولَ: إنَّ المصدرَ أعمُّ مِن أن يكونَ منصوباً فقطّ بلْ يكونُ مرفوعاً؛ نحوُ: قيامُك حسنٌ، وأعجبنِي قيامُك، ومخفوضاً؛ نحوُ: عجِبتُ من ضربِكَ زيداً، ونحوُ ذلِك، فالمفعولُ المطلقُ: هوَ المتمِّمُ للخامسَ عشرَ، هذَا على تسليمِ ما قالَهُ، وعلى جعلِ ظرْفَي الزَّمانِ والمكانِ واحداً فالخامسَ عشرَ؛ هوَ: خبرُ «مَا» العاملةِ عملَ ليسَ، وخبرُ أفعالِ المقاربةِ؛ هوَ: المتمِّمُ للسادس عشرَ»[1].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٠١، ١٠٢.

ـ **استدرك** الكندي على المصنف في باب التوكيد حين اقتصر على التوكيد المعنوي ولم يذكر التوكيد اللفظي[١].

ثانياً ـ بعض الملاحظات على شرح الكندي:

ـ نسبة بعض الشواهد إلى غير أصحابها:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئِيْمِ تَكَرُّمَا

قد نسب الكندي هذا البيت إلى عدي بن حاتم[٢] وهو سهو من المؤلف أو وهم، والصحيح أن البيت لحاتم الطائي[٣].

ـ نسبة قول بعض العرب إلى النبي ﷺ:

نسب الكندي مقولة: «خلقَ اللهُ الزرافةَ يديهَا أطولَ مِن رجليهَا» إلى النبي ﷺ[٤] والذي حكاه سيبويه وغيره أنها قول لمن يوثق بعربيته[٥]،

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٩٤.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٣٥.

(٣) تخريج البيت: **ديوان حاتم الطائي**، ص ٧٢، **الجمل**: الخليل، ٩٥، **الكتاب**، ٣٦٨/١، ١٢٦/٣، **معاني القرآن**: الفراء، ٥/٢، **المقتضب**، ٣٤٨/٢، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ٤٥/١، **اللمع**: ابن جني، ص ١١٤، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ٢٥، **الجمل**: الزجاجي، ص ٣١٩، **شرح أبيات سيبويه**: الأعلم الشنتمري، ٢٤٩/١، **الكشاف**، ص ٥٥، **ملحة الإعراب**، ١٧١، **شرح الكافية للرضي**، ٣١/٢، **شرح التسهيل**، ١٩٨/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٢٤/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٩٣/١.

(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١١٥.

(٥) ينظر: **الكتاب**، ١٥٥/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦١/٣، **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٤، **أوضح المسالك**: ٥٤/٢، **مغني اللبيب**، ١٣٣/٢، **شرح الأشموني**، ٧١٦/٢، **اللباب في علوم الكتاب**، ٤٨٩/١٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٧٠/٢.

أضف إلى أني لم أعثر على هذا المقولة منسوبة إلى النبي ﷺ من كتب الحديث.

ـ نسبة بعض الأحكام إلى غير قائليها:

قد نسب الكندي إلى ابن معطي أنه قد منع تقديم خبر كان على اسمها[(١)]، والذي بدا من خلال تتبع ألفية ابن معطي ومراجع النحو المشهورة أن هذا القول لم يثبت عن ابن معطي بل دلَّت كتبه على خلاف ذلك، وربما قصد الكندي (دام)، ولكن بسبب وهم منه أو خطأ من النساخ ذكر (كان)؛ لأن الثابت أن ابن معطي يجوّزُ تقديم خبر كان على اسمها وإنما يمنع تقديم خبر «ما دام» على اسمها[(٢)].

ـ اتباع المصنف في بعض ما عيب عليه:

تابع الكندي المصنف في تقسيمات الجوازم، فحين عدد المصنف الجوازم نلاحظ أنه أفرد لـ(لم) قسماً و(ألم) قسماً آخر وكذلك (لما) و(ألما) وقد تبعه الكندي في ذلك مع أن (ألم) و(ألما) هما داخلان ضمن (لم) و(لما) ولكن دخلت عليهما الهمزة، فلا يمكن أن يُعدا أقساماً مستقلة[(٣)].

وتابعه أيضاً في سِوى وسُوى وسوَاء فعدَّها ثلاثة أقسام مع أنها قسم واحد ولكن بلغات مختلفة[(٤)].

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٧.

(٢) ينظر: **الدرة الألفية**، ص ٥١.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٦.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٢٢. ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٥٤٦/٣، **أوضح المسالك**، ٤٢/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٥٥/١.

وتابعه كذلك في علامات الاسم فلم يذكر علامتي النداء والإسناد[١] وهما من العلامات التي لا غنى عنهما في بعض الأسماء؛ فيقول **ابن هشام** عن علامة الإسناد: «وهذه العلامة هي أنفع العلامات، وبها يعرف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة/ ١١]، وقوله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل/ ٩٦] ألا ترى أنه قد أسند الخيرية في الآية الأولى، والنفاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة؛ فلهذا حكم بأنها فِيْهِنَّ اسم موصول بمعنى الذي»[٢].

ويقول السيوطي في **الهمع**: «والإسناد إليه من أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت»، ويقول كذلك عن علامة النداء: «ومن الأسماء ما لا دليل على اسميَّته إلا النداء؛ نحو: يا مكران، يا فل؛ لأنهما يختصان بالنداء»[٣].

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤.
(٢) **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٢.
(٣) همع الهوامع، ١/ ٢٥، ٢٦.

المبحث التاسع تعبيرات غير مقبولة وأخطاء إملائية

أولاً ـ مصطلحات غير مقبولة:

* سمى الواو التي تفيد المعية بـ(الواو المعية)؛ فقال: «**والوَاو** المعيَّة؛ أي: المصاحبةِ»[١].

وربما قصد: «(الواو التي للمعية أو واو المعية) إذ لم يرد عند النحاة الواو المعية بل ورد واو المعية؛ وهي التي تفيد معنى مع بأن يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها»[٢]، وربما حمله على ذلك منهجه في الشرح بالعبارة؛ فلم يرد أن يغير نص الآجرومية؛ فوصف الواو بأنها في هذا الموضع للمعية.

* استعمل (المقدر) بدلاً من المحذوف؛ فقال: «ونحو: «زيد» في جوابِ مَنْ قالَ لكَ مَنْ قامَ؟ فـ«زيدٌ»: فاعلٌ لفعلٍ مقدَّر يفسِّرُهُ ما قبلَهُ»[٣].

* وسمى الحرف الذي يدل على معنى بـ(الحرف المعنوي) فقد نسبه إلى المعنى؛ فقال: «**والحرفُ** المعنويُّ **مَا لا يَصلحُ معهُ** شيءٌ مِنْ **دليلِ الاسمِ... ولا** شيءٌ مِن **دليلِ الفعلِ**»[٤]. فلعله يقصد المعنوي؛ أي: ما دلَّ على

---

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٤٢.

(٢) **الفواكه الجنية على متممة الجرومية**: الفاكهي، ص ٣٢٢، **المواهب السنية**: السالمي، ص ٨٤.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٥١.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٦.

معنى؛ فيقول **سيبويه**: «وأما ما جاء لمعنًى؛ وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ وسَوْف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها»[(١)]، وقد استعمل العبارة صاحب النحو الوافي[(٢)].

* يعاب على الكندي جعله الألفاظ مثل الوظائف؛ فحين تحدَّث عن (لما) الجازمة؛ قال: «لَمَّا؛ وهي: مثلُ «لَمْ» إلا أنَّها تباينُها بمعانٍ منهَا: يكونُ النفيُ بِها مستمِراً إلى زمنِ الحالِ متوقعاً بعدَ الحالِ؛ نحوُ قولِه تعَالَى: «﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص/ ٨]؛ أي: وسيذُوقُوهُ بعدَ الحينِ[(٣)]، ومنهَا أنَّهَا تُفيدُ معنَى الظَّرفِ»[(٤)].

فيبدو أن الكندي قد خلط بين (لما) الجازمة و(لما) التي بمعنى الظرف، فـ (لما) التي تفيد الظرف تختلف عن (لما) الجازمة التي تنصب المضارع؛ فيقول **ابن هشام**: «من أوجه (لما) أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت الأخرى بوجود الأولى مثل: «لما جاءني أكرمته» ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وقيل: حرف وجوب لوجوب، وذهب ابن السراج والفارسي وابن جني إلى أنها بمعنى «حين»، وتكون كذلك حرف استثناء بمعنى (إلا) مثل قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق/ ٤]»[(٥)].

وخلط أيضاً بين حاشا التي تكون في موضع التنزيه، وبين حاشا التي تدل على الاستثناء؛ فلما ذكر (حاشا) التي تدل على الاستثناء أعقبها بعدها بقوله: «وتختصُّ «حاشَا» بوقوعِهَا في مواضعِ التنزيهِ»[(٦)].

(١) **الكتاب**، ١/ ١٢.
(٢) ينظر: **النحو الوافي**، ١/ ٢٧.
(٣) **شرح الأشموني**، ٤/ ١٤١٧.
(٤) **التحفة السنية**: الكندي، ٤٥.
(٥) **مغني اللبيب**، ١/ ٤٦٠، ٤٦١.
(٦) **التحفة السنية**: الكندي، ١٢٥.

وقد جاء في المغني لابن **هشام** أن حاشا تأتي على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً؛ نحو: تقول: حاشيته؛ أي: استثنيته. الثاني: أن تكون تنزيهية؛ نحو: حاش الله، وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، ورجح ابن هشام أنها اسم. الثالث: أن تكون للاستثناء؛ وقد ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر بمنزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى؛ فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ؛ بجر زيد، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج والأخفش، وأبو زيد، والفراء وأبو عمرو الشيباني، إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى (إلا)؛ نحو: اللَّهُمَّ اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبعِ[١].

ثانياً: أخطاء إملائية

لا يكاد يخلو كتاب مطبوع أو مخطوط من خطأ إملائي لنسيان أو وهم أو غفلة أو ما شابه ذلك، وقد ورد في مخطوط الكندي طائفة من الأخطاء الإملائية؛ منها:

ـ كتابة بعض الأفعال بزيادة الألف كـ(يدعو) فكتبها (يدعوا)[٢]، ويعتذر له بأنه قد يكون اتبع الكتابة القرآنية في ذلك، أو أنه من خطأ الناسخ.

ـ ومنها حذف نقط التاء المربوطة أحياناً، مثال ذلك قوله: (مقدره)[٣] بدلاً من (مقدرة).

(١) (**مغني اللبيب**، ٢٠٣/١، ٢٠٤)، ينظر: **الكتاب**، ٣٤٩/٢، ٣٥٠، **المقتضب**، ٣٩١/٤، **معاني الحروف**، ص ١١٨.

(٢) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٢٥.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٠٢.

ـ ومنها ما يحتمل أنها وقعت نتيجة النطق غير الصحيح في بعض الحروف لتشابهها؛ كحرفي الضاد والظاء، فمما ورد ذكره (المخفوظات)[١] بدلاً من (المخفوضات).

ـ ومنها أخطاء نسخية في طائفة من الآيات القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم/ ٢٦]، وردت الآية «وكلي» بالواو بدلاً من الفاء[٢].

ووردت الآية في قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم/ ١٧] في المخطوط من غير فاء[٣].

ووردت في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود/١١٨] في المخطوط من غير (و)[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر/ ٥٦]. من غير تاء؛ فقال: (فرط)[٥].

وفي قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق/ ٧]. (ذوا)[٦].

(١) المرجع السابق، ص ١٣٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٧.
(٣) المرجع السابق، ص ٧٧.
(٤) المرجع السابق، ص ٧٧.
(٥) المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٦) المرجع السابق، ص ٤٦.

المبحث العاشر المصادر التي اعتمدها في شرحه

لا بد أن يتأثر المؤلف بمن قبله من علمـــاء، فقد يلاحظ عليه ذلك من خلال نقولاته أو تعليلاته أو ترجيحاته ومن هنا فقد برزت ظاهرة التأثر لدى الكندي فرأيناه ينسب أقوالاً للخليل[(١)] وســـيبويه[(٢)] والمبرد[(٣)] وابن كيسان[(٤)] وغيرهم في عدد من المواضع.

وفي بعض الأحيان ينســـب أقـــوالاً مجملة إلى المدرســـة البصرية[(٥)] أو الكوفية[(٦)] أو ينقل آراء مختلفة لم ينســـبها إلى معين[(٧)]، فهذا يدل أن نقولاته قد تنوعت ومصادره قد اختلفت وآراءه قد امتزجت لتشـــمل مذاهب شـــتى ومصادر جمة.

ويلاحظ نقله نصاً من كتاب «الإتقان» للســـيوطي[(٨)]، وذلك حين ذكر بدل كل من بعض أورد استدلال السيوطي من «الإتقان»[(٩)]؛ فقال: «‹وزادَ

(١) المرجع السابق، ص ١٣١.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣١.
(٣) المرجع السابق، ص ١٢٧.
(٤) المرجع السابق، ص ١٢٧.
(٥) المرجع السابق، ص ٥٠.
(٦) المرجع السابق، ص ٥٠.
(٧) المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٨) المرجع السابق، ص ١٣١.
(٩) ينظر: الإتقان: السيوطي، ١٧٩/٣.

بعضُهُم قِسماً خامســاً بدلُ الكُلِّ من البعضِ؛ قالَ السيوطِي: وقدْ وجدتُ لَهُ شــاهداً في كتابِ اللهِ؛ وهــوَ قولُهُ تعــالَــى: «﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا * جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾» [مريــم/ ٦٠، ٦١] بنصبِ «جَنَّــاتِ» بدلاً مِن «جنَّةٍ»[١].

ـ وأحياناً يأخذ من **مغني اللبيب** لابن هشــام[٢]؛ فيقول: «ومعنَى «لكنَّ»؛ بفتحِ النُّون مشددةً للاســتدراكِ، قالَ ابنُ هشامٍ: وفسَّرُوهُ؛ [بأنْ] تنسبَ حُكماً لِمَا بعدَهَا مخالِفاً لِمَا قبلَهَا»[٣].

وقد أخذ تقســيمات الجملة من **مغني اللبيب أيضاً**[٤]؛ فقــال: «اِعلمْ أنَّ كلَّ جُملةٍ وقعَ الخبرُ فيهَا جُملةً كهذهِ الأمثلةِ؛ فهي: جملةٌ كُبرَى، وكلُّ جُملةٍ وقعَتْ خبراً عن غيرِها كهذِه الأمثلةِ أيضاً؛ هي: جملةٌ صُغرَى؛ **بيانُه** في نحوِ قولِك: زيدٌ قــامَ أبوهُ؛ فجُملةُ «زيدٌ قــامَ أبوهُ» جملةٌ كُبــرَى؛ لأنَّ الخبرَ فيهَا جملةٌ؛ وهوَ: جملةُ «قامَ أبوهُ» وجُملةُ «قامَ أبــوهُ» جُملةٌ صُغرَى؛ لأنَّهَا وقعتْ خبراً عن غيرِها وهوَ زيدٌ، وكذا نحوُ قولِك: زيــدٌ جاريتُهُ ذاهبةٌ، وعمروٌ أبوهُ منطلِقٌ»[٥].

ـ ومرة يســتقي المعلومة من **الفاكهي**[٦] صاحب كتــاب الفواكه الجنية؛ وهو من شراح الآجرومية، فقد نســب الكندي رأياً جيداً له حين ذكر شرط

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٨.
(٢) ينظر: **مغني اللبيب**، ٤٧٥/١.
(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٨٠.
(٤) ينظر: **مغني اللبيب**، ١٢/٢.
(٥) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٧٢.
(٦) **المرجع السابق**، ص ١٣١.

بدل الاشـــتمال[١] فقال: «بدلُ البعضِ مِن الكُلِّ، قالَ الفاكهي[٢]: وشـــرطُهُ أنْ تبقَى النَّفسُ عندَ ذِكرِ الأوَّلِ متشوقةً إليهِ»[٣].

ـ ويأخذ أحياناً من حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري؛ وهي من شـــروحات الآجرومية[٤]، وذلك حين أورد مسألة المنادى المبني على الضم على أنه في الاضطرار يجوز أن ينوَّن، وتنوينه يجوز أن يكون مضموماً حملاً على اللفظ أو منصوباً حملاً على الأصل[٥]؛ فقـــال: «ويجوزُ تنوينُهُ في حالِ الاضطرارِ على وجهينِ: تنوينُهُ مضموماً على أصلِهِ؛ قالَ أبُو النَّجَا[٦] تشـــبيهاً بمرفوعٍ ممنوعٍ من الصَّرفِ اهـ»[٧].

ـ ويبـــدو أنـــه تأثر كذلـــك بشـــرح الكفـــراوي؛ وهو من شـــروحات الآجرومية، من خلال عرض الأمثلة، وإعرابها، ويظهر أنه استقى منه بعض التعريفات[٨].

ـ وأكثر الأخذ من ابن مالك[٩] صاحب الألفية، وقد اســـتدل ببيتين من

(١) ينظر: **الفواكه الجنية**، ص ٣٦١.

(٢) الفاكهي: هـــو عبدالله بن أحمد بن علي بـــن محمد الفاكهي، ولد في مكة ســـنة ٨٩٩هـ، صنف: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، والحدود النحوية شرح الحدود، والفواكه الجنية على متممة الأجرومية، كشـــف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، توفي ســـنة ٩٧٢هـ. **شرح الحدود النحوية**، ص ١٠ ـ ١٤.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ٩٦، ٩٧.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٣١.

(٥) ينظر التعليق على المسألة: «الشواهد الشعرية» (دراسة).

(٦) ينظر: **حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري**، ص ١١٢.

(٧) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٣١.

(٨) ينظر: **المرجع السابق**، ص ١٣١.

(٩) **المرجع السابق**، ص ١٣١.

ألفيته[١] ومن ابن عقيل[٢] شارح ألفية ابن مالك، ويبدو من خلال ترجيحاته واستدلالاته أنه كان كثير الأخذ من شـــرح ابن عقيل؛ فأغلب الشواهد التي استدل بها موجودة في شـــرح ابن عقيل، وتأتي نقولاته من كتب ابن هشام في المرحلة الثانية.

(١) ينظر: **المرجع السابق**، ص ٧٠.
(٢) **المرجع السابق**، ص ١٣١.

الفصل الثالث

وصف المخطوط

المبحث الأول عنوانه

هو: «التحفةُ السَّــنيَّةُ علَى متنِ الآجروميةِ في علم العَربيةِ» على نحو ما ورد في مقدمة الكتاب؛ إذ علَّق الكندي قائلاً: «هذَا الكتابُ المسَمَّى التحفةَ السَّنيَّةَ علَى متنِ الآجروميَّةِ في علمِ العَربيةِ لأفقرِ العبادِ، وأقلِّهم عِلماً وعمَلاً؛ سُــليمانَ بنِ محمدٍ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله الكندي نفعَ اللهُ به المسلمينَ، وعفا اللهُ عنْهُ آمين»[١].

ثم أورد في موضــع آخر: «فهَذا شــرحٌ مختَصرٌ علَى متــنِ الآجروميةِ، جعلتُهُ إنْ وفقنيَ اللهُ علَى إتمامهِ بهذَا النَّسق لأوَّلِ داخلٍ فِي هذَا الفنِّ ليسهِّلَ عليهِ تناولَ معانِيهَــا، والاطلاعَ على مهماتِ مبانِيهَا، غيــر أنّي اقتصرتُ فيهِ علَى الإيجازِ عنِ الإطنابِ، وغالباً علَى إظهارِ المعانِي عنِ الإعرابِ..»[٢].

ويقول في نهاية صفحات الكتاب: «هذَا آخرُ ما يسَّــرَ اللهُ لنَا كتابتَهُ علَى متنِ الآجروميَّــِة..»[٣]، وينبِّه فــي موضع آخر بضرورة ســدِّ الخلل، وإكمال النقص، وعدم الاســتعجال قبل التأمل: «ومَــن وقفَ على كتابِــي هذَا مِن المحصِّلينَ فليتدبَّرْ فيهِ تدبُّرَ حاذقٍ ماهرٍ، ويَسُــدُّ مَا بهِ مِن خللٍ، ويُصلِحْ ما وَجدَ فيهِ مِنْ زَلَلٍ، وإيَّاهُ والاستعجالَ قبلَ التأمُّلِ»[٤].

(١) التحفة السنية على متن الآجرومية: الكندي، ص ١.
(٢) المرجع السابق، ص ٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٤٢.
(٤) المرجع السابق، ص ١٤٢.

المبحث الثاني نسبتهُ إلى صاحبهِ

هذا الكتاب: «التحفة السنية على متن الآجرومية» من تأليف الشيخ سليمان بن محمد الكندي؛ فقد صدَّر اسمه في أول الكتاب؛ فيقول في ذلك: «هذَا الكتابُ المسَمَّى التحفةَ السَّنيَّةَ علَى متنِ الآجروميَّةِ في علمِ العَربيةِ لأفقرِ العبادِ، وأقلِّهم عِلماً وعمَلاً؛ سُليمانَ بنِ محمدٍ بنِ أحمدَ بنِ عبدالله الكندي نفعَ اللهُ به المسلمينَ، وعفا اللهُ عنْهُ آمين»[(١)].

وهذه النسبة صحيحة لأنها تتوافق مع تاريخ الكندي ونشأته وحياته فقد توفي سنة (١٣٣٧هـ)، أضف إلى أن أحد أحفاد المؤلف[(٢)] قد ذكر لي أن هذا الكتاب كان موجوداً في بيتهم، ولكنه أُخذ خلسة فبيع من غير إذنهم حتى وصل إلى مكتبة السيد أحمد بن محمد البوسعيدي[(٣)] الذي حفظ لنا هذه النسخة، وصانها من عبث العابثين.

وذكر لي كذلك أن نسخة أخرى يحتمل أنها كانت موجودة في مكتبة الشيخ: سعيد بن ناصر الكندي ـ ابن عم والد الشيخ سليمان الكندي ـ

(١) **المرجع السابق**، ص ١.

(٢) **مكالمة هاتفية** مع أحد أحفاد المؤلف؛ يدعى: «سليمان بن سيف بن سعود بن سليمان بن محمد الكندي»، بتاريخ: ٢٠١٠/٢/٢٢م، الساعة: ٥:٣٥ مساء.

(٣) معالي السيد أحمد بن محمد البوسعيدي، المستشار الخاص لجلالة السلطان قابوس للشؤون الدينية والتاريخية، توجد مكتبة خاصة له في ولاية السيب، جمع فيها مخطوطات نادرة وكتباً قيمة، فحفظ لنا تراثاً جليلاً يكاد أن يضيع.

وربما تكون النسخة الأصلية ولكنها ضاعت أيام «إعصار جونو» في عام ٢٠٠٧م[١].

كما أن طائفة الباحثين الذين حققوا مخطوطات أخرى للمؤلف أو ترجموا له أشاروا إلى أن كتاب «التحفة السنية على متن الأجرومية» من تأليف الشيخ سليمان بن محمد الكندي، فيذكر **حميد الجحافي** محقق كتاب: «بداية الإمداد على غاية المراد»[٢]، و**فهد** بن علي **السعدي** في معجميه؛ معجم الفقهاء والمتكلمين[٣]، ومعجم شعراء الإباضية[٤] أن كتاب «التحفة السنية على متن الآجرومية» من ضمن آثار ومؤلفات سليمان بن محمد الكندي.

وأشار صاحب كتاب «**الجهود النحوية في عُمان**» من ١٢٨٧ - ١٣٩٧م، إلى مخطوط «التحفة السنية على متن الآجرومية» ونسبته إلى سليمان بن محمد الكندي في غير موضع من كتابه ووصفه[٥].

---

(١) إعصار مداري ضرب سواحل سلطنة عُمان، ومدن أخرى عام ٢٠٠٧م أوقع أضراراً كبيرة.

(٢) ينظر: «**بداية الإمداد**»: الكندي، تحقيق: الجحافي، ص ٤٤.

(٣) ينظر: **معجم الفقهاء والمتكلمين**، ٢/١٤٨ - ١٥١.

(٤) **معجم شعراء الإباضية** (قسم المشرق) من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري: السعدي؛ فهد بن علي بن هاشل، مكتبة الجيل الواعد؛ ط ١؛ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٥) ينظر: **الجهود النحوية في عُمان**، ص ٤٢، ٤٤، ٧٧، ١٦٤ - ١٥٧.

المبحث الثالث سـبب تأليفه

قد أوضح الكندي سـبب التأليف في آخر كتابه بقوله: «ولستُ مِنْ أهلِ هذا الشأنِ، ولا مِنْ فُرسانِ هذَا الميدانِ؛ ولكنِّي لم أستحسنْ ردَّ مَا طلبَهُ منِّي بعضُ الإخوانِ»[1].

فيذكر أن سبب تأليف الكتاب طلب بعض أصحابه منه ذلك، ولعلَّ ذلك كان لمعرفتهم أن الكندي كان ضليعاً في النحو وأسراره.

(١) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١٤٢.

المبحث الرابع بيان نسخه

من المؤسف أنني لم أجد إلا نسخة واحدة من المخطوط على الرغم من بحث طويل متواصل عن نسخ أخرى في المكتبات العامة والخاصة وعلى الرغم من سؤال جملة من المهتمين بعلم المخطوطات فكان لي أن اتصلت بأحد أحفاد المؤلف[(١)] وبأحد أبناء عمومة الناسخ[(٢)]؛ فذكر لي الأول بأن النسخة التي وجدتها هي النسخة الوحيدة، وأما النسخة الأصلية فقد ضاعت أيام إعصار جونو مع ما ضاع من كتب ومخطوطات كانت ملكاً للشيخ سعيد بن ناصر الكندي ـ ابن عم والد الشيخ سليمان الكندي.

وأما الثاني فقد أشار إلى أنه لا توجد عندهم نسخة من المخطوط، فذرية الناسخ لم يكن لها عقب ولا علم عنده من أي نسخة من نسخ المخطوط.

(١) تقدم التعريف به.

(٢) **مكالمة هاتفية**؛ مع الأستاذ حمد بن محمد بن ناصر البشري أحد أحفاد أبناء عمومة المترجم له، **يوم الأحد**؛ الساعة ١٠: ١٢ ظهراً، **تاريخ**: ٢٠١٠/٢/٢١م.

المبحث الخامس وصفــه

أخذت صــورة من المخطــوط من مكتبــة محمد بن أحمد بن ســعود البوســعيدي، رقمها فــي المكتبــة (٢٧١)، ويوجد بها ختــم المكتبة على الصفحة الأولى من المخطوط[١].

والمخطوط بحالة جيدة واضــح المعالم من أوله إلى نهايته؛ كتب بخط النسخ، واستعمل الكاتب اللون الأســود مع تنميقه وتحسينه وتوضيح (متن الآجرومية) وتمييزه باللون الأحمر الداكــن، وفي بعض الأحيان يضع اللون الأحمر على التنبيهات والفوائد التــي أضافها الكندي[٢]، وقد ذيلت الأوراق في نهايتها بكلمة من الصفحة التالية.

صُدر الكتاب بذكر العنوان واسم المؤلف؛ يقول: «هذَا الكتابُ المسَمَّى التحفةَ السَّنيَّةَ علَى متنِ الآجروميَّةِ في علمِ العَربيةِ لأفقرِ العبادِ، وأقلِّهم عِلْماً وعمَلاً؛ سُليمانَ بنِ محمدٍ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الله الكندي نفعَ اللهُ به المسلمينَ، وعفا اللهُ عنْهُ آمين»[٣].

وقد حوى المخطوط (١٤٢) صفحة، كل صفحة في لوح واحد، وتحوي (١٧) سطراً، وصلت متوسط عدد كلمات السطر إلى (٩) كلمات.

(١) يُنظر: الصفحة الأولى من المخطوط.

(٢) ينظر: نموذج من المخطوط في الملاحق، ص ٢٣١ - ٢٣٤.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ص ١.

اعتمدنا في التحقيق على النسخة الأصلية للبشري باعتبارها النسخة الوحيدة التي وصلت إليها، وهي نسخة لا بأس بها من جهة وضوحها وقيمتها العلمية أضف إلى أنها قد نسخت في حياة المؤلف (ت ١٣٣٧هـ).

فقد ورد في المخطوط قول الكندي: «قدْ وقعَ الفراغُ بعونِ اللهِ وحُسنِ توفيقِهِ مِنْ تنميقِ هذَا المختصرِ ليلةَ الأحدِ لثلاثٍ مضَيْنَ مِن شهرِ ذِي القعدةِ مِن سنةِ ١٣٢٣هـ من الهجرةِ النَّبويةِ على صاحِبِها أفضلُ الصلاةِ والسلامِ، وأكملُ التحيَّةِ»[(١)].

ثم ذكر الناسخ باللون الأحمر أنه انتهى من نسخ الكتاب بعد سنة من تأليفه ؛ فقال: «**وكانَ الفراغُ من تحريرِ نَسْخِهِ ليلةَ الثَّلاثِ والعشرينَ** من شهرِ شعبانَ المعظَّم مِنْ سنةِ ألفٍ وثلاثمائةٍ وأربعةٍ وعشرينَ، وكتبَهُ العبدُ الرَّاجي رحمةَ ربِّهِ العبدُ: عيسَى بنُ عبد الله بنُ عيسَى بنُ سعيدٍ بنُ بشيرٍ البِشرِي[(٢)] بيدِهِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ»[(٣)].

(١) **المرجع السابق**، ١٤٢، ١٤٣.

(٢) لم أجد ترجمة للناسخ في كتب التراجم بيد أنني حاولت أن أتقصى خبره من خلال السؤال عن مسقط رأسه وقبيلته فوصلت إلى أنه عيسَى بنُ عبد الله بنُ عيسَى بنُ سعيدٍ بنُ بشيرٍ البِشرِي، عاش في (ق١٣هـ)؛ وهو ابن عم العالم الفقيه موسى بن عيسى بن سعيد بن بشير البشري، صاحب مكنون الخزائن ومعادن الأسرار، وأصل عيسى من بلدة الرستاق، ويحتمل أنه سكن في مسقط فكان قريباً من الشيخ الكندي لوجود أحفاد أخيه في مطرح ثم انتقالهم إلى الخوض. يُنظر: **معجم شعراء الإباضية**: السعدي، ٣٧١/٢، ٣٧٢، **مقابلة شخصية** مع الشيخ أحمد بن سعود السيابي الأمين العام لمكتب الإفتاء، **مكالمة هاتفية**؛ مع الأستاذ حمد بن محمد بن ناصر البشري أحد أحفاد أبناء عمومة المترجم له، **يوم الأحد**؛ الساعة ١٠: ١٢ ظهراً، **تاريخ**: ٢٠١٠/٢/٢١م.

(٣) **التحفة السنية**: الكندي، ١٤٢، ١٤٣.

الخاتمة

يمكن إيجاز أهم النتائج التي يمكن أن نخرج بها من دراسة مخطوط الكندي بما يأتي:

ـ ينحدر شارح الآجرومية سليمان الكندي من أسرة عريقة اشتهرت بالعلم والورع فكان ذلك كبير الأثر في نشأته العلمية.

ـ المخطوط واضح المعالم، منظم، صحَّت نسبته إلى سليمان بن محمد الكندي.

ـ قسَّم الكندي أبواب الكتاب إلى أربعة وعشرين باباً تبعاً لابن آجروم مع ذكر عدد من الفوائد والتنبيهات.

ـ أكثر الكندي من الاستشهاد بالآيات القرآنية مما يدل على أنه يرى في القرآن المعين الذي لا ينضب تبعاً لعلماء العربية.

ـ استشهد الكندي بالأحاديث النبوية؛ فقد أورد حديثين.

ـ استشهد الكندي بالشعر العربي نظمه ومنثوره وأكثر ما كان ما ينقل من كتب ابن هشام ومن شرح ابن عقيل.

ـ أخذ الكندي بالقياس، فذكره في مواضع عدة، وكان ينحو فيه منحى المذهب البصري في التشدد، وعدم القياس على الشاهد الواحد.

ـ استعمل الكندي التعليل واقتصر في أغلب تعليلاته على العلة التعليمية التي بها يدرك مراد العرب ويساعد على فهم النحو.

ـ استعمل الكندي مصطلحات عدة ذكرها علماء العربية كمصطلح الأصل وخلافه والجائز والغالب والكثير والقليل والأقل.

ـ أنعم الكندي النظر في الرأي قبل تدوينه وذلك واضع في ترجيحه رأياً على آخر.

ـ نزع الكندي نزعة بصرية فأغلب آرائه التي ذكرها يوافق فيها المذهب البصري خلافاً لصاحب الآجرومية الذي تغلب عليه النزعة الكوفية.

ـ وافق الكندي المصنف في كثير من الآراء النحوية الكوفية والبصرية، وخالفه في كثير منها.

ـ اتبع الكندي منهج التسهيل والإيجاز وهو مبدأ تعليمي سار عليه كثير من العلماء كأسلوب التقسيم والإجمال قبل التفصيل، والتفصيل بعد الإجمال، وأسلوب الاستفهام والإيجاز واستطرد في الشرح في مواضع عدة، ومما يعاب عليه اعتماده على أسلوب الحشو.

ـ تعددت صور الضبط عند الكندي من ضبط بالعبارة إلى ضبط بالشبيه.

ـ أفاد الكندي من علوم عديدة؛ كعلم المعاني والأصول والمنطق والبلاغة والدلالة وذكر بعض الفروق النحوية والمنطقية والبلاغية، وحاول أن يربط النحو بعلم العقيدة والفقه.

ـ اهتم الكندي بالمعنى والتعريفات وقد اعتمد في أغلب المواضع على تعريفات ابن آجروم.

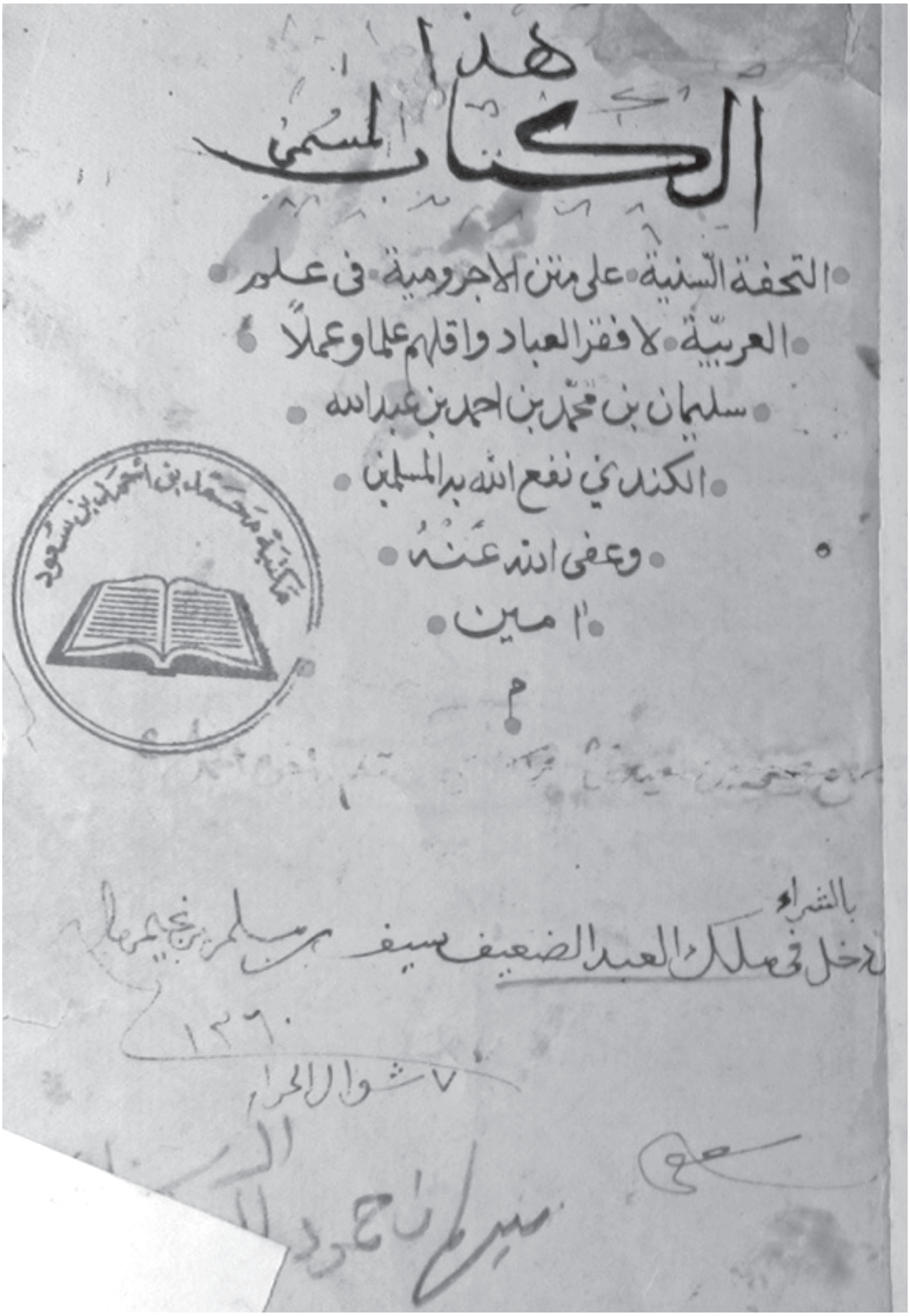
ـ نوَّع الكندي في ذكر الأقوال فمرة ينسبها إلى أصحابها ومرة ينسبها إلى المذهب البصري أو الكوفي أو إلى جمهور العلماء أو إلى قبيلة من قبائل العرب وفي أحيان أخرى يذكر الخلاف فقط.

ـ لغة الكندي لغة رصينة غير متكلفة ولكن لم يمنع ذلك من ورود طائفة من الأخطاء اللغوية الشائعة نتيجة تأثره بلغة الفقهاء.

- لم يتبع الكندي المصنف في كل ما ذكره بل انتقده واستدرك عليه في مواضع عديدة، كما ظهرت بعض الملاحظات على شرحه.

- مصادر الكندي في الكتاب أكثرها مستقاة من كتب ابن هشام وشرح ابن عقيل ونقل كذلك من كتاب الإتقان للسيوطي ومن طائفة من شروح الآجرومية؛ كشرح العلّامة الكفراوي والفاكهي صاحب الفواكه الجنية، والشيخ إسماعيل صاحب الحاشية على شرح الكفراوي.

نموذج من الصفحة الأولى من مخ


هذا الكتاب المسمى
التحفة السنية على متن الاجرومية في علم
العربية لافقر العباد واقلهم علما وعملا
سليمان بن محمد بن احمد بن عبد الله
الكندي نفع الله به المسلمين
وعفى الله عنه
آمين

دخل في ملك العبد الضعيف سيف بن سلم بالشراء
١٣٦٠
٧ شوال الحرام

نموذج من الصفحة الثانية من مخ


٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ۰ والصلوة والسلام على سيد المرسلين ۰ وعلى آله واصحابه اجمعين وبعد فهذا شرح مختصر على متن الاجرومية جعلته ان وفقني الله على اتمامه لهذا النسق لاول داخل في هذا الفن ليسهل عليه تناول معانيها والاطلاع على مهمات مبانيها غير اني اقتصرت فيه على الايجاز عن الاطناب وغالبا على اظهار المعاني عن اعراب والله المسئول ان يوفقني على بلوغ المامول وهو حسبي عليه توكلت واليه انيب الكلام في اصطلاح النحاة هو اللفظ اي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية فخرج بقولنا الصوت ما كان ليس بصوت كالكتابة والعقد والنصب وبقولنا المشتمل على بعض الحروف الى آخره الاصوات الغير المشتملة كنقر حجر وصوت الطبل وغير ذلك من الاصوات الغير المشتملة فلا يسمى جميع ذلك لفظا والمركب ما تركب من كلمتين فاكثر مفيدا كان او غير مفيد فالمفيد نحو قولك

قام زيد

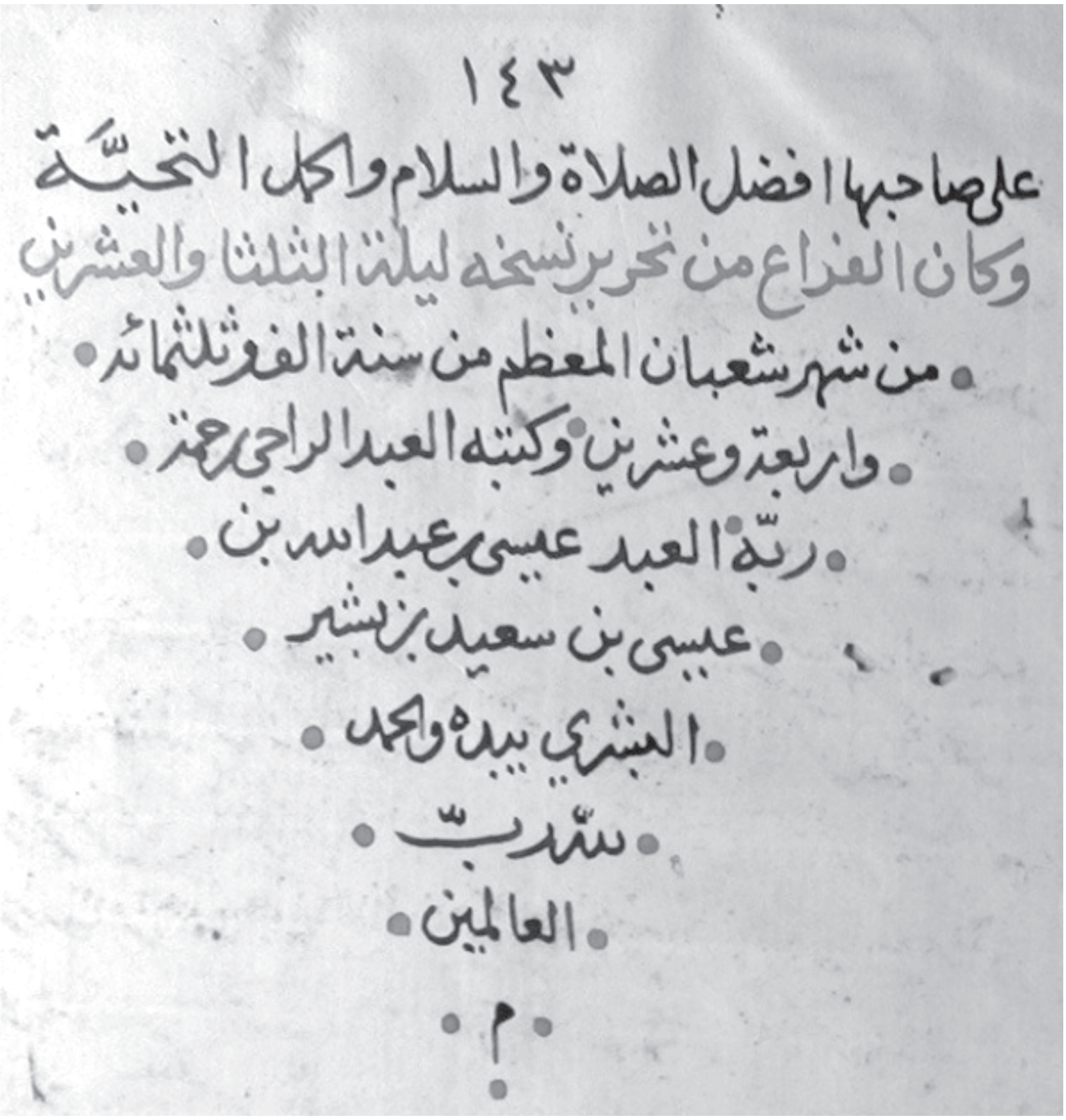
نموذج من الصفحة قبل الأخيرة من مخ


١٤٢

والتابعين لهم باحسان الى يوم المآب • هذا آخر
ما يسر الله لنا كتابته على متن الاجرومية نفع الله
به المسلمين وتلقاه مني وصالح اعمالي بالقبول وغفر
لي ولجميع صالح اخواني انه رؤف رحيم ومن وقف
على كتابي هذا من المحصلين فليتدبر فيه تدبر
حاذق ماهر ويسد ما به من خلل ويصلح ما وجد
فيه من زلل واياه والاستعجال قبل التامل شعرا
وكم من عائب قولا صحيحا ∴ وآفته من الفهم السقيم
ولست من اهل هذا الشان ولا من فرسان هذا الميدان
ولكني لم استحسن رد ما طلبه مني بعض الاخوان ومع
ذلك معترف بالقصور والتقصير والصلاة والسلام
على من كملت فيه الاوصاف الانسانية وآله واصحابه
وتابعيه من صالح البرية سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
قد وقع الفراغ بعون الله وحسن توفيقه من
تنميق هذا المختصر ليلة الاحد لثلاث مضين من
شهر ذي القعدة من سنة ١٣٢٣ من الهجرة النبوية

على صاحبها

نموذج من الصفحة الأخيرة من مخ



١٤٣

على صاحبها افضل الصلاة والسلام واكمل التحية

وكان الفراغ من تحرير نسخه ليلة الثلثا والعشرين

من شهر شعبان المعظم من سنة الف وثلثمائة

واربعة وعشرين وكتبه العبد الراجي رحمة

ربه العبد عيسى ع بد الله بن

عيسى بن سعيد بن بشير

البشري بيده والحمد

لله رب

العالمين

م

الباب الثاني

تحقيق الكتاب

[خطبةُ الكتابِ]:

(١) هذَا الكتابُ المسَـــمَّى التحفةَ السَّـــنيَّةَ علَى متنِ الآجروميَّةِ في علمِ العَربيةِ لأفقرِ العبــادِ، وأقلِّهم عِلماً وعمَلاً؛ سُــليمانَ بنِ محمدٍ بنِ أحمدَ بنِ عبدالله الكندي نفعَ اللهُ به المسلمينَ، وعفا اللهُ عنْهُ. آمينَ م.

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة/١][1]

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسـلامُ على سيِّدِ المرسلينَ، وعلَى آلهِ وأصحابهِ أجمعينَ، **وبعدُ**:

فهَذا شرحٌ مختَصرٌ علَى متنِ الآجروميةِ، جعلتُهُ إنْ وفقنيَ اللهُ علَى إتمامهِ بِهذَا النَّسقِ لأوَّلِ داخلٍ فِي هذَا الفنِّ ليســـهِّلَ عليهِ تناولَ معانِيهَا، والاطلاعَ على مهماتِ مبانِيهَا، غير أنّي اقتصرتُ فيهِ علَى الإيجازِ عنِ الإطنابِ، وغالباً علَى إظهارِ المعانِي عنِ الإعـرابِ[2]، واللهُ المســؤولُ أنْ يوفقنِي علَى بلوغِ المأمُولِ، وهوَ حسبِي، عليهِ توكلتُ، وإليهِ أُنيبُ.

---

(١) قال **الكفراوي**: «ابتدأ المصنف بها... اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بقوله ﷺ: «**كل أمر ذي بال يُهتم به شرعا لا يبدأ فيه** ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة/١] **فهو أبتر أو أجذم أو أقطع**» والمعنى ناقص وقليل البركة». (**شــرح العلّامة الكفراوي**، ص٨). **يُنظر: الحديث في سنن ابن ماجه**: ٩ ـ كتاب النكاح، ١٩ ـ باب خطبة النكاح، رقم الحديث (١٨٩٤) بلفظ قريب.

(٢) في الأصل: (عن إعراب).

[الكلامُ]:

الكلامُ(١) فِي اصطلاحِ النحاةِ(٢): **هوَ اللفظُ**(٣)؛ أَي: الصوتُ المشتملُ علَى بعضِ الحروفِ الهجائيةِ(٤)، فخــرجَ بقولِنا: الصوتُ: مَــا كانَ ليس بصوتٍ؛ كالكتابةِ، والعقدِ(٥)، والنَّصبِ(٦).

---

(١) منهم من عرَّفه بقوله: «هو ما تضمن كلمتين بالإســناد ولا يتأتى ذلك إلا في اســمين أو اسم وفعل» (**شــرح الكافية على** الرضي، ١/ ١٧)، وعرَّفه آخرون: هو عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن الســكوت عليها. **شــرح ابن عقيل**، ١/ ١٩. ومنهم من اقتصر على اللفظ المفيد فقط، ومنهم من ذكر قيوداً أخــرى؛ كقولهم: هو القــول المفيد المقصود. (**الجملــة العربية تأليفها وأقســامها**، ص ١٠) وكل التعريفات التي ذكرت تصل إلى الغــرض المقصود؛ فاللفظ المفيد لا بد أن يكون مركباً يتحقق فيه جزأي الجملة المسند والمسند إليه، والكلام يقصد به الكلام العربي الذي يتلفظ به عن قصد ووعي؛ فلا تجب زيادة القصد في التعريف فهو معروف عقلاً.

(٢) احترازاً من الكلام في اصطلاح اللغويين وهو: اســم لكل ما يتكلم بــه مفيداً كان أم غير مفيد. **شــرح ابن عقيل**، (١/ ١٩)، والنحويون: جمع مفردها نحوي؛ نســبة للنحو، ويطلق لغة على معان منها: القصــد، والجهة، والمثل، والمقدار، والبعــض، وأما في الاصطلاح: «فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً أو بناءً». **حاشــية الشيخ إسماعيل**، (ص ١١، ١٢) ينظر: **لسان العرب**، باب نحا، ١٤/ ٢١٣.

(٣) قال **الرضــي**: «واللفظ في الأصــل مصدر، ثم اســتعمل بمعنى الملفوظ». **شــرح الكافية للرضي**، ١/ ٥.

(٤) والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديراً، تحقيقًا: كمحمد وعلي، وتقديراً: كالضمائر المســتترة، في نحو: اقرأ، تعلم، نشــكر؛ فإنها ليســت بحروف ولا أصوات، والتعبير عنها بالضمائر المنفصلة تقريب للفهم. **أوضح المسالك**، ١/ ٢٠.

(٥) «العَقْــد نقيض الحَلِّ، عَقَدَه يَعْقِدُه عَقْــداً، وتَعْقاداً وعَقَّده والمعاقِدُ: مواضع العَقْد». **لســان العرب**، باب عقد، ١٠/ ٢٢٠.

(٦) النَصــبُ: رفعُك الشــيء تنصِبُه قائماً، وقيــل: نصبَ الشــيء؛ أي: أقامه. (**كتــاب العين**: الفراهيــدي؛ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتــور مهدي المخزومي وآخرون، مؤسســة الأعلى للمطبوعات ـ بيــروت، ط ١؛ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، بــاب: الصاد، والنون، والباء معهما، ٧/ ١٣٥، ١٣٦.

وبقولِنا: المشـتملُ علَى بعضِ الحـروفِ إلَى آخِرهِ الأصـواتُ الغيرُ[١] المشـتملةِ؛ كـ «نقرِ حجرٍ، وصوتِ الطبلِ»، وغيرِ ذلِك مـنَ الأصواتِ الغيرِ المشتملةِ فَلا يُسمَّى جميعُ ذلِك لفظاً.

المركَّبُ[٢]: مَا تركَّـبَ منْ كلمتينِ فأكثرَ مفيـداً كانَ[٣] أو غيرَ مفيدٍ[٤]، فالمفيدُ: نحوُ قولِكَ (٣) قـامَ زيدٌ، وغيرُ المفيدِ: «كغلام زيـدٍ»، «وإنْ قامَ

(١) اختلف العلماء في دخول الألف واللام علـى «غير» فمنع قوم دخول الألف واللام عليها؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة، وأجاز آخرون بحجة أن اللام ليسـت فِيْـهِ للتعريف؛ وإنما هي اللام المعاقبة للإضافة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات/ ٤١] أي: مأواه. (**تاج العروس**، ٣٣٢/٧) وقد جاء في **التهذيب**: «وقـال الفراء: العربُ تُدخل الألف واللام اللتين للتعريف على الاسـم فيقومان مقام الإضافة؛ كقـول الله جلّ وعزّ: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ * وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا * فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعـات/ ٣٧-٣٩] مـأواه، وكذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعـات/ ٤٠، ٤١]؛ فإن الجنة مأواه، وقال **الزجاج**: معناه أن الجنة هي المأوى له». (**تهذيب اللغة**، ٩٦/١٤). ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ٣٣٤/٣، **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، ١٧٦٦/٢.

(٢) في الأصل: (والمركب). لعله لم يرد العطف؛ لأنه سيحدث تناقضاً في الكلام.

(٣) قد أكثر الكندي من اسـتعمال (أو) للتسـوية؛ وهي عادة الفقهاء وقـد كان الأولى له أن يسـتعمل (أم) للتسـوية، قال **ابن هشـام**: «إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو)؛ فإن كانت همزة التسـوية لم يجز قياسـاً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: (سـواء كان كذا أو كذا) والصواب العطـف.. بـ(أم)»، قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة/ ٦]، وقد قرئ شـذوذا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أو ﴿لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقـرة/ ٦]. (**مغني اللبيب**، ٧٧/١، ٨١، ٨٢). وجاء في كتاب إعراب القراءات الشـواذ: ويقـرأ (أو لم تنذرهم) وهو بعيد جداً؛ لأن ألف التسوية لأحد الشـيئين. **إعراب القراءات الشواذ** لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: محمد السـيد أحمد عزوز، عالم الكتـب، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ١١٦/١.

(٤) المركب؛ معناه لغة: ما تركب من الكلام وغيره كوضع شـيء على شيء، وفي الاصطلاح: وهو ما تركب من كلمتين فأكثر. (**شـرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٢)، ينظر: **لسـان العرب**، باب ركب، ٢١٠/٦.

عمرٌو»، فالأولُ: مركَّبٌ مفيدٌ، والثاني والثالثُ من الأمثلةِ: مركَّبٌ غيرُ مفيدٍ.

فخرجَ بقولِنا: المركبُ: المفردُ؛ كزيد، وقامَ مثلاً، فكلُ واحدٍ منْ «زيدٍ»، و«قامَ»، ونحوِهمَا كلمةٌ[١] لا كلامٌ.

المفيدُ[٢]: مَا أفادَ المستمعَ فائدةً تامةً يحسُنُ السكوتُ عليهَا من المتكلِّم والسامِعِ أيضاً؛ نحوُ: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وإنْ قامَ زيدٌ قُمتُ، فخرجَ بقولِنا: المفيدُ المركَّبُ: الغيرُ المفيدِ؛ فلا يُسمَّى كلاماً بلْ إنْ تركَّبَ من ثلاثٍ فمَا فوقَها معَ عدمِ الإفادةِ سُمِّيَ كَلِماً فقطُ[٣].

بالوضعِ[٤]: المرادُ بهِ: الأوضاعُ العربيةُ؛ فخرجَ عن ذلك الأوضاعُ الأعجميةُ والتركيبيةُ وغيرُ ذلك من اللغاتِ المخالفةِ للعربيةِ، وقِيلَ هوَ: القصدُ، فخرجَ عن ذلك ما تضمَّنَ الإفادةَ غيرَ مقصودٍ به الإخبارُ عن وقوعِ الحُكمِ من الفاعلِ؛ ككلامِ النائم، والمعتوه، والواهمِ، ونحوِهم[٥].

---

(١) الكلمة جمعها: كلم؛ مثل نبق نبِقة. (**الصحاح**، باب كلم، ص ١٠١٠)، وفي الاصطلاح: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد: كـ(زيد، وجدار إلخ)، وترد الكلمة ويراد بها الكلام؛ نحو قولهم: كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، وألقى فلان كلمة الصباح، قال **ابن مالك**: (وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمّ). (**شرح ابن عقيل**، ١/١٨).

(٢) في الأصل: (والمفيد). لعله لم يرد العطف؛ لأنه سيحدث تناقضاً في الكلام.

(٣) المفيد: هو ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه، فيشترط فيه حصول الفائدة مع التركيب، فيخرج بذلك الكلم: وهو ما تركب من ثلاث كلمات ولو لم يحسن السكوت عليه. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٩) فإذن بين الكلام والكلم خصوص وعموم، فالكلام أشمل من جهة عدد الكلمات، فهو أعم، والكلم أخص، والكلم أشمل من جهة عدم اشتراط الفائدة فهو أعم والكلام أخص.

(٤) في الأصل: (وبالوضع). لعله لم يرد العطف؛ لأنه سيحدث تناقضاً في الكلام.

(٥) للوضع في اصطلاح النحاة تفسيران: **الأول**: أن تكون الكلمات الدالة على المعاني من =

فكلُّ لفظٍ مع التركيبِ أفادَ فائـدةً تامةً؛ فهوَ الكلامُ النَّحويُّ[(١)]؛ نحوُ: قامَ زيدٌ؛ فقامَ: فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ: فاعلٌ، وإنْ قامَ زيدٌ قُمتُ، وزيدٌ أبوهُ قائمٌ، فكلٌّ من هذه الأمثلةِ أفادَ فائدةً تامةً يحسُـنُ السكوتُ عليهَا من المتكلِّمِ والسامِعِ أيضاً.

[أقسَامُ الكلامِ]:

وأقسامُه التي يتألفُ منها: **ثلاثةٌ**[(٢)] من حيثُ (٤) الوضعُ لا غيرُ[(٣)]:

= كلام العرب لا من كلام العجم، وعلى هذا التفسـير يخرج كلام العجم، ويدخل فيه كلام العرب كله سواء كان مقصودا أو غير مقصود؛ ككلام النائم والساهي. (**شرح شذور الذهب**: الجَوجَري، ١/١٦٢).

الثاني: القصد؛ وهـو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السـامع، فيخرج: غير المقصود ككلام النائم والساهي، قال **السيوطي**: «والأصح اشتراط القصد» (**همع الهوامع**، ١/٤٢).

(١) أقل مـا يتألف الكلام من اسـمين: كـ«زيد قائم»، ومن فعل واسـم، كـ«قـام زيد» ومنه «اسـتقم»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدَّر بـ(أنت). **أوضح المسالك**، ١/٢٠.

(٢) يقول **سـيبويه** في ذلك: «فالكَلِم: اسـمٌ وفِعْـلٌ وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسـم ولا فعل» (**الكتاب**، ١/١٢) يقول ابن هشام: «الكلمة: جِنْسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة [الاسم والفعل وحرف دل على معنى] لا غيرُ، أَجمَعَ على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله». (**شـرح شـذور الذهب**، ص ٣٥)، وذهب بعض النحاة؛ وهو جعفر بن صابر إلى أن أقسام الكلمة أربعة: اسم وفعل وحرف وخالفة فزاد الذي سـماه «خالفة» يقصد به اسم الفعل؛ وذلك نحو: هيهات، وأفٍ، وصه، قال **الصبـان**: «إلا من لا يعتد بخلافه؛ هو أبو جعفر بن صابر؛ فإنه زاد اسـم الفعل مطلقاً، وسماه: خالفة، والحق أنه من أفراد الاسم». (**حاشية الصبان**، ١/٤٢).

(٣) قال ابن هشام في المغني غير: «اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى، وتقدمت عليه كلمة ليس وقولهم: (لا غير) لحن». (**مغني اللبيب** ١/٢٦٦).

والصحيح ورود ذلك عن العرب.

ـ فقد روى **ابن مالك** في التسهيل شاهداً، وهو قول الشاعر: =

اسمٌ: وهوَ كلُّ كلمةٍ دلَّتْ علَى معنىً في نفسِها، ولمْ تقترنْ بزمنٍ وضعاً[(١)]؛ كزيدٍ، وعمروٍ، المرادُ بقولِنا: وضعاً؛ أي: بوضعِها؛ فإنَّهَا مِنْ حيثُ الوضعُ لا تدلُّ علَى أحدٍ من الأزمنةِ الثلاثةِ الماضِي والحاضرِ والمستقبلِ.

وفعلٌ: وهوَ كلِمةٌ دلَّتْ علَى معنىً في نفسِها، واقترنَتْ بزمنٍ وضعاً[(٢)]، فإنْ دلَّتْ علَى زمنٍ ماضٍ فهي فعلُ الماضي؛ نحوُ: قامَ، وقعدَ، وإنْ دلَّتْ

= (جَوَاْبًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تَسْأَلُ)»

ويُنظر: **شرح التسهيل:** ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، ٢٠٩/٣.

وقد استدل عدد من العلماء بهذا الشاهد منهم:

ـ جاء عن صاحب **القاموس المحيط:** «غير بمعنى سوى وتكون بمعنى... إلا وهو اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويقطع عنها لفظاً إنْ فُهِمَ مَعْنَاهَ وَتَقَدَّمَتْ عليها كَلِمَةُ ليس، قيل: وَقَوْلُهُمْ: لَا غيرُ لَحْن؛ وهو غير جيد؛ لأنه مَسْمُوحٌ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ)

(**القاموس المحيط**: الفروزآبادي؛ مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢؛ ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، ١٠٩/٢، ١١٠).

ـ **وقال الأشموني:** «قالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير، وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال: قبضت عشرة لا غيرُ؛ وهم محجوجون... وذكر الشاهد». (**شرح الأشموني،** ٨٦٥/٢).

ـ **وقال محيي الدين عبد الحميد** في منتهى الأرب: «وقد ورد الاستعمال الذي أنكره المؤلف، وذكر الشاهد». (**منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محيي الدين عبد الحميد،** دار الطلائع، مصر، ٢٠٠٤م، ١٤١).

(١) عرف سيبويه الاسم بأمثلة؛ فقال: «فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط». (**الكتاب،** ١٢/١)، والمقصود بـ(وضعاً): بناء لا مضموناً فالزمن في الظروف في مضمونها لا في بنائها. ينظر: (**معاني النحو،** ١٥٥/٢).

(٢) عرَّف سيبويه الفعل بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع». (**الكتاب،** ١٢/١)، ينظر: **شرح الكافية للرضي،** ٢٥/١، **شرح شذور الذهب،** ص ٣٥.

علَى زمنٍ يحتملُ الحالَ والاســتقبالَ فهي المضارِعُ[١]؛ نحــوُ: نقومُ، ويقعُدُ، وإنْ دلَّتْ علَى طلبٍ في المستقبلِ فهي الأمرُ[٢]؛ نحوُ: قُمْ، واقعُدْ.

وحرفٌ[٣]: وهوَ كلُّ كلمةٍ تدلُّ علَى معنى في غيرِهَا من غيرِ اقترانٍ بزمنٍ من الأزمنةِ الثلاثــةِ؛ كهَلْ، وفِي، ولــمْ، فكلُّ واحدٍ من الثلاثــةِ حرفٌ **جاءَ لمعنىً**، ولكلِّ واحدٍ من هذهِ الأقســامِ الثلاثةِ علاماتٌ يتميَّزُ بهَا عن قسيميهِ؛ لئلا يلتبسَ بعضُها ببعضٍ.

[علاماتُ الاسْمِ]:

فالاسمُ: هوَ القســمُ الأوَّلُ من الثلاثةِ **يُعرفُ** بعلاماتٍ خاصةٍ بهِ، يَتميَّزُ بها عن قســيميهِ منهَا: **الخفضُ**[٤] ســواءً كان بإضافةٍ أو غيرِهَا[٥]، **والتنوينُ**:

---

(١) سيأتي التعليق على زمن الفعل المضارع في باب الأفعال.

(٢) سيأتي التعليق على زمن فعل الأمر في باب الأفعال.

(٣) عند سيبويه ما لم يدل على اسم ولا فعل فهو حرف؛ قال في **الكتاب**: «وأما ما جاء لمعنىً وليس باسم ولا فعلٍ؛ فنحو: ثُمَّ وسَــوْف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها». (**الكتاب**، ١٢/١)، فالحروف تدلُّ على معنى في غيرهــا، وتوضيح ذلك: أن الحروف الظاهرة وهي: (من، إلى، على، في، لا، هل، بل، إلخ) لا تدلُّ على معنى، ما دامت منفردة بنفســها لكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل، مثال ذلك: «ســافرت» من «القاهرة» فهذه الجملة تخبرنا بأن ابتداء السفر من القاهرة؛ فكأنني أقول: سافرت، وكانت نقطة البدء في الســفر هي: «القاهرة»، فكلمة: «منْ» أفادت الآن معنى جديدًا وهو: «الابتداء»، لم يُفهم ولم يُحددْ إلا بوضعها في جملة. (**النحو الوافي**، ٦٣/١).

(٤) يقول السيوطي: «وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبَّر بالخفض، وهو عبارتهم..». (**بغيــة الوعاة**، ٢٣٨/١)، وقال **الكفراوي**: «والخفض عبارة الكوفيين والجر عبارة البصريين». (**شرح العلامة الكفراوي**، ٢٠).

(٥) يقول **ابن هشام**: «وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ نحو: «عجبت من أن قمت» بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر سواء كان العامل =

وهوَ نونٌ ساكِنةٌ تَلْحقُ الآخرَ من الكلمةِ تَظهرُ نطقاً لا رَسْماً؛ نحوُ: زيد، ورجل[(١)].

= حرفاً، أم إضافة...». (**أوضح المسالك**، ابن هشام، ص ٢١/١)، ينظر: **شرح الأشموني**، ٥٢/١.

(١) التنوين، وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون: النون في «ضيفن» للطفيلي، و«رعشن» للمرتعش، وبقيد الآخِرِ النون في «انكسر» و«منكسِر» وبقوله: «لفظًا لا خطًّا» النون اللاحقة لآخر القوافي، وبقوله: «لغير توكيد» نون نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] و«لتضرَبن يا قوم»، و«لتضربن يا هند».

وأنواع التنوين أربعة:

الأول: تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة؛ كزيد ورجل ما عدا جمع المؤنث السالم؛ نحو مسلمات، ونحو: جوار، وغواش.

الثاني: تنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها؛ نحو مررت بسيبويه وبسيبويهٍ آخر.

الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ نحو: مسلمات؛ فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين.

الرابع: تنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام:

عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة/ ٨٤]؛ أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

وقسم يكون عوضاً عن اسم؛ وهو اللاحق (لكل) عوضاً عما تضاف إليه؛ نحو: كلٌّ قائم؛ أي: كل إنسان قائم، فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عن إنسان.

وقسم يكون عوضاً عن حرف: وهو اللاحق (لجوار، وغواش ونحوهما) رفعاً وجراً؛ نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضاً عنها.

خامساً: زاده قوم: وهو تنوين الترنم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة كقوله: ـ

(أقلي اللومَ عاذلَ والعتابنْ وقُولي إنْ أصبتِ لقد أصابَنْ)

فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم.

سادساً: أثبته الأخفش؛ وهو التنوين الغالي: وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله:

(وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقنْ) =

ودخولُ الألفِ واللَّامِ[(١)]؛ وهي المسمَّاةُ بآلةِ التَّعريفِ[(٢)]،

= والتنوين الذي يختصُّ به الاسم هو: تنوين التمكين والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف. (**شرح ابن عقيل**، ٢٢/١ - ٢٥)، وقد أنكر ابن هشام أن الترنم والغالي من أنواع التنوين؛ فقال: «والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف». (**أوضح المسالك**، ٢٤/١)، وقد ذهب **المطلبي** إلى أن وظيفة التنوين في كتاب سيبويه لا تشير إلى التنكير بل تعنى ببيان وجود علاقة تلازم بين النكرة والتنوين؛ فيقول في ذلك: «فهي تعليقات لا تشير إلى أن وظيفة التنوين التنكير بل تعني ببيان وجود ملازمة قائمة بين التنوين والاسم النكرة، وذلك أن سيبويه قد لاحظ... فخلص إلى نتيجة مفادها أن الاسم المعرفة يستثقل التنوين، وأن تركه قد يكون علامة من علاماته إذا كان لا يقبل أداة التعريف النحوي التي هي «أل»... إن الملازمة بين الكسرة والتنوين تشبه في وجه من وجوهها تلك الملازمة التي تقع بين الاسم النكرة والتنوين بل هي عندي صفة ما نحوية في التنوين». (**ظاهرة الإعراب**، ص٥٦، ٦٦).

(١) يقول **سيبويه**: «والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف» (**الكتاب**، ١٤٧/٤)، ويقول المطلبي: فأداة التعريف متألفة من الألف واللام عند الخليل وسيبويه، وقيل من اللام وحدها وهمزتها زائدة، وقيل الهمزة وحدها، ومثل أل: «أم» في لغة حمير، كما في قوله ﷺ: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»؛ أي: ليس من البر الصيام في السفر، وقد نظرت الدراسات العربية القديمة إلى أن التشديد ظاهرة ظهرت نتيجة حدوث الإدغام بين اللام والأحرف الشمسية. (**ظاهر الإعراب**، ص١٢٧ - ١٢٩) يقول **سيبويه**: «ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف من طرف اللسان» (**الكتاب**، ٤٥٧/٤)، وقد رأى المطلبي من خلال تتبع الإطار التأريخي، والتحليل الصوتي لهذه الظاهرة أن التشديد هو المسؤول عن ظهور اللام لا العكس؛ فيقول: «من الممكن الاعتقاد بأن التشديد ههنا هو المسؤول عن ظهور اللام في أداة التعريف في العربية وليس العكس» (**ظاهر الإعراب**، ص١٢٧ - ١٢٩).

(٢) يقول ابن هشام: «أل: وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول: «الألف واللام»؛ لأنه لا يقال في هَلْ: الهاء واللام، ولا في بَلْ: الباء واللام». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٧)، ويقول ابن عقيل: «استعمل المصنف (أي: ابن مالك) أل مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل. (**شرح ابن عقيل**، ٢٦/١)، ورجح السيوطي التعبير بأل لشموله لها، وللَّام على قول من يراها وحدها المعرفة، وأم في لغة طيء (ينظر: **همع الهوامع**، ص٢٥/١)، =

تُخرِجُ الاسمَ من حُكمِ النَّكرةِ إلى حُكمِ المعرفةِ؛ نحوُ: الرجل والغلام.

ودخولُ **حروفِ الخفضِ** (٥) عليه، والأولُ أعمُّ؛ أعني الجرَّ المتقدِّمَ قبلَه؛ لأنَّهُ يشملُهُ وغيرَهُ من وجوهِ الخفضِ وهذا أخصُّ[١] لخصوصيته الجرَّ بالحرفِ[٢].

= أما **الكفراوي** وهو من شرّاح الآجرومية **قال:** «ولو عبر بأل بدل الألف واللام لكان أولى؛ لأن القاعدة أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد كالباء يعبر عنها باسمها فيقال: الباء وإن كان وضعها على كلمتين فيعبر عنها بلفظها؛ كأل وهل وبل» (**شرح العلامة الكفراوي**، ص ٢٠).

(١) الجر عند البعض يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية؛ نحو: مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ؛ فالغلام: مجرور بالحرف، وزيد مجرور بالإضافة، والفاضل مجرور بالتبعية، وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر؛ لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية. (**شرح ابن عقيل**، ١/ ٢١)، يقول **الكفراوي**: «ولا فرق في عامل الجر بين أن يكون حرفاً نحو: مررت بزيد.... ولا بين أن يكون اسماً نحو: مررت بغلام زيد... ولا ثالث لهما على الصحيح.. وأما القول بالجر بالإضافة في غلام زيد، والجر بالتبعية؛ نحو: مررت بزيد العاقل فهو ضعيف؛ لأن الصحيح أن زيداً في قولك: مررت بغلام زيد مجرور بالمضاف... والعاقل في المثال المذكور مجرور بالحرف الذي جرَّ به زيد؛ وهو الباء». (**شرح العلامة الكفراوي**، ص١٧)، وينظر: **أوضح المسالك**، ١/ ٢١، ٢٢.

(٢) علامات الاسم التي اشتهرت عند النحاة خمس؛ جمعها ابن مالك في قوله:

(بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِيْنِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ)

(**شرح ابن عقيل**، ١/ ٢١).

وهذه العلامات قد تجتمع في بعض الأسماء، وقد تنفرد علامة منها بأسماء خاصة، لذلك عيب على المصنف، وقد تبعه الكندي في ذلك حين لم يستعملا علامتي النداء والإسناد وهما من العلامات التي لا غنى عنهما في بعض الأسماء؛ فيقول **ابن هشام** عن علامة الإسناد: «وهذه العلامة هي أنفع العلامات، وبها يعرف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾ [الجمعة/ ١١]، وقوله: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل/ ٩٦] ألا ترى أنها قد أسندت الخيرية في الآية الأولى، والنفاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة؛ فلهذا حكم بأنها فِيْهِنَّ اسم موصول بمعنى الذي». (**شرح شذور** =

[بعضُ معاني حُروفِ الجرِّ][(١)]:

والحروفُ الموضوعةُ لَهُ هي: مِن، ومِـن معانِيها: الابتداءُ؛ نحوُ: خرجتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ، **وإلى**؛ ومن معانِيهـا: الانتهاءُ؛ وهُوَ معنى قولِنا: إلى الكوفةِ، **وعَنْ**، ومِـنْ معانِيها: المجـاوزةُ؛ نحوُ: رميتُ السَّـهمَ عَنِ القوسِ، **وعلَى**، ومِنْ معانِيها: الاستعلاءُ؛ نحوُ: رَكِبتُ علَى الفرسِ، **وفي**، ومِنْ معانِيها: الظرفيةُ؛ نحوُ: «زيدٌ في الـدَّارِ»، **وربَّ**، وهذا الحرفُ خاصٌّ بالنَّكرَاتِ؛ نحوُ: ربَّ رجلٍ كريم لقيتُـهُ، والباءُ، ومِـنْ معانِيها: الإلصاقُ؛ نحـوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائـدة/٦] **والكافُ**، ومِنْ معانِيها: التشـبيهُ؛ نحوُ: «زيدٌ كالأسَـدِ»، **واللَّامُ**، ومِنْ معانِيها: المُلكُ؛ نحوُ: «المالُ لِزيدٍ»، **ومن جُملةِ هذه** الحروفِ **الحروفُ** المستعملةُ في **القسم** أي: الحلفِ، وهي ثلاثةٌ: **الواوُ**؛ نحوُ: «واللهِ»، **والباءُ**؛ نحـوُ: «باللهِ»، **والتاءُ**؛ نحوُ: «تـاللهِ»، فكلُّ كلمةٍ دخلَ عليهَا أو صلحَ دخولُ شيءٍ من هذه العلاماتِ عليها فهي اسمٌ لا غيرُ.

[علاماتُ الفعلِ]:

والفعلُ: وهوَ القسـمُ الثاني **يُعرفُ**، ويتميَّزُ من قسيميهِ بالعلاماتِ؛ منهَا: **قدْ**[(٢)]؛ وهذه يَصلحُ دخولُهَا (٦) علَى الماضِي؛ نحوُ: قدْ قامَ زيدٌ، والمضارعِ؛

= **الذهب**: ابن هشام، ص٤٢)، ويقول السـيوطي في **الهمع**: «والإسناد إليه من أنفع علاماته إذ به تعرف اسـمية التاء من ضربت»، ويقول كذلك عن علامة النداء: «ومن الأسـماء ما لا دليل على اسـميَّته إلا النداء؛ نحو: يـا مكران، يا فل؛ لأنهما يختصـان بالنداء». (**همع الهوامـع**، ١/٢٥، ٢٦)، وقد اعتذر له **الشـربيني**؛ **فقال**: «إنما اقتصـر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وإلا فعلامات الاسم كثيرة» (**التقريرات البهية**، ص٧٠).

(١) سيأتي التعليق على هذه الحروف في باب (جملة مخفوضات الأسماء).

(٢) قد: حـرف تحقيق؛ وهـي تدخل علـى الفعل الماضـي؛ نحـو: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلـة/ ١] وتدخل علـى الفعل المضارع فتفيـد التقليل؛ نحو: قد =

نحوُ: قدْ يقومُ زيدٌ، وتكونُ للتَّقريبِ، قدْ قامتِ الصلاةُ؛ أي: قَرُبتْ[١]، والتقليلِ؛ نحوُ: قدْ يجودُ البخيلُ، والتكثيرِ؛ نحوُ: قد يُحسنُ الكريمُ، فالقرينةُ الدَّالَّةُ على الفرقِ بينَ التَّقليلِ والتَّكثيرِ نفسُ المقامِ[٢].

والسينُ، وسوفَ[٣]: وهذانِ يختصَّانِ بالمضارعِ؛ لأنَّهُمَا يدلَّانِ على مستقبلِ الزَّمنِ.

والماضِي عكسُ ذلكَ، فلا يجتمعانِ؛ نحوُ: سيقومُ زيدٌ، وسوفَ يقومُ عمرٌو، فالسينُ: للتَّنفيسِ؛ للزَّمنِ القريب، وسوفَ: للتسويفِ؛

= يصدق الكذوب، والتكثير: «قد يجود الكريم، أو التحقيق ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب/١٨]، وتكون للتقريب نحو: قد قامت الصلاة». (**مغني اللبيب**، ٢٨٩/١ - ٢٩٣)، قال الشيخ **إسماعيل**: «قوله بـ «قد»؛ أي: الحرفية.. لأنها المفهومة عند الإطلاق... وقد تكون اسماً بمعنى كاف؛ نحو: قد زيدٍ درهمٌ؛ فهي مبتدأ ومحلها رفع وزيد مضاف إليه ودرهم خبر، واسم فعل بمعنى كفى» (**حاشية الشيخ إسماعيل**، ص٢٣، ٢٤).

(١) جاء في لسان العرب: «قد قامت الصلاة فمعناه قام أهلها أو حان قيامهم» **لسان العرب**، باب قوم، ٢٢٨/١٢.

(٢) الصحيح: (المقام نفسه)، قال **ابن هشام**: «النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز... ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد». **أوضح المسالك**، ١٤/٣.

(٣) يقول **ابن هشام** في المغني: «السين المفردة حرف يختص بالمضارع... وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين». (**مغني اللبيب**، ٢٣١/١ - ٢٣٣)، ويقول صاحب النحو الوافي: السين مقتطع من سوف عند الكوفيين، وكلاهما لا يدخلان إلا على المضارع المثبت، ويفيدان التنفيس؛ أي: تخليص المضارع المثبت من الزمن الضيق، وهو: «زمن الحال»؛ - لأنه محدود - إلى الزمن الواسع غير المحدود، وهو: «الاستقبال»، وهما في هذا سواء، وَرَدَا معًا في معنى واحد، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ/٤، ٥] وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر/٢، ٣]، وقول الشاعر:

(وإنَّا سوف نَقهَرُ من يُعادِي   بحدّ البِيض تَلتَهب التهابا)

إلا أن «سوف» تستعمل أحيانًا أكثر من «السين» حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتدادًا؛ فتكون دالَّة على: «التَّسْويف» ثم هي تختصُّ بقبول اللام: كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ =

للزَّمنِ البعيدِ؛ نحوُ: سيقومُ زيدٌ، وسوفَ يقومُ عمرٌو، ولمْ، ولنْ كذلكَ.

وتاءُ التَّأنيثِ الساكنةُ(١)؛ وهذهِ تختصُّ بالماضِي؛ نحوُ: قامتْ هِندٌ، وقَعدتْ دَعْدٌ، وياءُ المؤنَّثةِ(٢) المخاطبة(٣).

= ﴿رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى/ ٥]، كما تختصُّ بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذي تدخل عليه بفعل آخر من أفعال الإلغاء؛ نحو:

(وما أدري، وسوف ـ إخالُ ـ أدرِي أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نساءُ؟)

والأمران ممتنعان في «السين» لدى جمهرة النحاة، كما أن «السين» تختص بمعنى لا تؤديه «سوف»؛ فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيده وعدم التنفيس فيه «أي: عدم جعله للمستقبل البعيد» أدخلت عليه السين، ومنه قول الشاعر:

(سأشكرُ عمْرًا ما تراخت مَنيتي أياديَ لم تُمْنَنْ وإنْ هيَ جَلَّت)

والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التي دخل عليها. (**النحو الوافي**، ١/ ٥٧ ـ ٥٩).

(١) تاء التأنيث الساكنة؛ نحو: نعمت وبئست فاحترز بالساكنة عن اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب؛ نحو: هذه مسلمةٌ، ورأيت مسلمةً، ومررت بمسلمةٍ، ومن اللاحقة للحرف؛ نحو: لات، وربت، وثمت، وأما تسكينها مع رب وثم فقليل؛ نحو: ربت وثمت. (**شرح ابن عقيل**، ١/ ٢٦).

(٢) علامة فعل الأمر فهي: أن يدل بصيغته على طلب شيء، مع قبوله ياء المخاطبة؛ فلا بدَّ من الأمرين معًا؛ مثل: **ساعدْ** من يحتاج للمساعدة، وتقول: **ساعدي**، فإن دلَّت الكلمة على ما يدلُّ عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر؛ وإنما هي: اسم فعل أمر؛ مثل: «صَهْ»، بمعنى: اسكت. و«مَهْ» بمعنى: اترك ما أنت فيه الآن، و«نَـزَالِ» بمعنى: انزلْ. و«حيَّهَلْ» بمعنى: أقبلْ علينا. وهناك علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر؛ الأولى: نون التوكيد خفيفة وثقيلة؛ نحو: والله لأجْتهدَنْ. واجتهدنَ يا صديقي؛ بتشديد النون أو تخفيفها في كل فعل. الثانية: ياء المخاطبة، مثل: أنت يا زميلتي تُحْسنين أداء الواجب، ومؤاساة المحتاجين؛ فداومي على ذلك. فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع؛ وهو: «تحسنين» وآخر الأمر؛ وهو: داومي (**النحو الوافي**، ١/ ٦١) فربما سها الكندي في قوله: «وهذه تختص بالأمر». وينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٤، **أوضح المسالك**، ١/ ٢٥.

(٣) ومن علامات الفعل المضارع التي لم يذكرها الشارح وهي مشهورة تاء الفاعل؛ وهي: =

وهذهِ تختــصُّ بالأمرِ[(١)]؛ نحــوُ قولِه تعالـــى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم/٢٦].

[علاماتُ الحرْفِ]:

والحرفُ المعنويُّ[(٢)]: مَا لا يَصلُحُ معهُ شيءٌ مِنْ دليلِ الاسم المتقدم بيانُهُ، **ولا شيءٌ مِن دليلِ الفعلِ**؛ كهَلْ؛ وهوَ حرفٌ مشـــتركٌ بينَ الأسماءِ والأفعالِ؛ تقولُ: هَلْ قامَ زيدٌ؟ وهلْ زيدٌ قائمٌ؟.

وفي؛ وهوَ حرفٌ مختصٌّ بالأسماءِ؛ لأنَّهُ مِن حروفِ الخفضِ، والأفعالُ لا يدخلُها الخفضُ.

= المضمومة للمتكلـــم؛ نحو: فعلــتُ، والمفتوحة للمخاطـــب؛ نحو: تباركتَ، والمكســـورة للمخاطبة؛ نحو: فعلتِ، وكذلك نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة فالخفيفة؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق/١٥] والثقيلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ ﴾ [الأعراف/٨٨].

وفي ذلك يقول ابن مالك:

بِتَــاْ فَعَلْـتَ وَأَتَــتْ وَيَفْعَلِــي ... وَنُــوْنِ أَقْبِلَــنَّ فِعْــلٌ يَنْجَلِــي

(**شرح ابن عقيل**، ٢٦/١، ٢٧)، وينظر: **أوضح المسالك**، ٢٥/١.

(١) نلاحــظ أن الكندي قد ذكر هنا علامــة من علامات فعل الأمر خلافــاً للمصنف الذي لم يأت بأي علامة من علامات فعل الأمر بناءً على قوله: بأن فعل الأمر مجزوم أبداً تماشـــياً مع المذهب الكوفي؛ قال **الأشـــموني**: «فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة؛ وهو عندهم مقتطع من المضـــارع، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة». (**شرح الأشـــموني**، ٩٦/١)، يقول **الأهدل**: «وليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جرياً على طريقة الكوفيين في أن الفعل قســـمان ماض ومضارع، وأن الأمر داخل في المضارع؛ لأنه مقتطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه». (**الكواكب الدرية**، ص ٣٧).

(٢) لعله يقصـــد بالمعنوي؛ أي: ما دل على معنى؛ يقول **ســـيبويه**: «وأما ما جاء لمعنًى؛ وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ وسَوْف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها» (**الكتاب**، ١٢/١)، وقد استعمل العبارة صاحب النحو الوافي. ينظر: **النحو الوافي**، ٢٧/١.

ولمْ؛ وهوَ حرفٌ مختَــصٌّ بالأفعالِ؛ لأنّهُ مِن حروفِ الجزمِ، والأســماءُ لا يدخُلُها الجزمُ[١]، (٧) وسيأتي بيانُ ذلكَ في محلِّهِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى، واللهُ أعلمُ.

(١) الحرف يمتاز عن الاســم والفعل بخلوّه من علامات الأســماء وعلامات الأفعال، وينقسم إلى قسمين: مختص وغير مختص، فغير المختص: هو الذي يدخل على الأسماء والأفعال؛ نحو: هل زيد قائم، وهل قام زيد، والمختص: ينقســم إلى قســمين: مختص بالأســماء؛ كـ(في)؛ نحو: زيد في الدار. (**أوضح المسالك**، ١/٢٦).

[بابُ الإعرابِ](١)

اِعلمْ أنَّ الإعرابَ(٢) في اصطلاحِ النُّحاة هوَ تغييرُ؛ أي: تبديلُ أواخِرِ جمعُ

(١) قال **الأشموني**: «وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي؛ واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، والثاني أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون؛ وهو ظاهر سيبويه؛ وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا؛ والمذهب الأول أقرب إلى الصواب». (**شرح الأشموني**، ١/٧٩، ٨٠).

(٢) ذهب أكثر النحاة إلى أن الإعراب أثر ظاهر يجلبه العامل. (**شذور الذهب**، ص٥٨)، وقد ذهب **المطلبي** إلى أن نظرية سيبويه تختلف عما هو شائع عند العلماء الذين جاؤوا بعده؛ فالعامل عنده ذو طبيعة لغوية محضة؛ فيقول في ذلك: «إن المتأمل في تعليقات سيبويه بصدد ذلك يجد أن العامل ذو طبيعة لغوية محضة إذ كان عمله عنده في الأغلب قائماً على ما يصطلح عليه بالتعدي» وقد كان ينظر سيبويه إلى الفعل بأنه رأس العوامل، وهو قائم على التعدي إلى المفعولات لا إلى الفاعل، فعلاقة التعدي بين الفعل والفاعل عنده هي علاقة تلازم كما لاحظ وجود ظاهرة إعرابية قبلية في الأسماء قبل دخولها في البنية النحوية وقبل تعرضها للعوامل النحوية يمكن أن يطلق عليها (أصل) فحاول إخضاع الأفعال لتصوراته الخاصة بالحالة الإعرابية القبلية للأسماء كي يستطيع أن يفسر الإعراب بالرفع الذي يظهر على بناء يفعل، وأما ما يصطلح عليه بالعامل المعنوي إنما هو اختراع متأخر عن عصر سيبويه؛ فذكر أن نظرية سيبويه قد أخرجت من إطارها اللغوي إلى حقل فلسفي أرساه ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه (الأصول) وقد جرَّه إلى ذلك تصوره الفلسفي في أن الرفع ثقيل فيرفع لثقله أما المفعولات فتنصب لكثرتها، وقد وجد هذا المنحى الفلسفي معارضة من نحاة شتى بدءاً من ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) الذي فهم النحو فهماً ظاهرياً متأثراً بمذهب أهل الظاهر؛ فالعامل هو الخالق؛ لأن الأفعال من فعل الخالق، ثم كانت محاولات إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وتمام حسان ومهدي المخزومي وخليل عمايرة وغيرهم في نقد نظرية العامل ومحاولة جادة في طرح نظريات أكثر فهماً وأقلَّ تعقيداً. فكانت بعض تلك الآراء محاولة لإعادة نظرية سيبويه في بعض الجوانب ولكن اقتصرت على جانب الأسماء فقط. (**ظاهر الإعراب**، ص١٣٥ - ١٤١)، ينظر: **الكتاب**، =

آخرِ[١]، و**الكلمُ**: مضافٌ إليــه، جمعُ كلمةٍ[٢]، وتغييــرُ أواخرِها **لعلَّةِ اختلافِ العواملِ الداخلةِ عليهَــا**؛ والعواملُ: جمعُ عاملٍ[٣] ســواءً كان **لفظاً** ظاهراً **أو تقديراً** من عاملٍ وإعــرابٍ[٤]؛ مثالُ تقديرِ العاملِ؛ نحوُ: مَنْ قامَ؟ فنقولُ: زيدٌ؛ فـ (زيدٌ): فاعلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ يُفسِّــرُهُ الأولُ، وتقديرُ الإعرابِ: إمَّا لتعذُّرِ ظهورِهِ رأســاً، أو لثقلٍ أو لإضافةِ المعرَبِ بالحــركاتِ الظاهرةِ إلى يــاءِ النَّفسِ[٥]، فالتَّعذُّرُ؛ نحوُ: الفتى، والثِّقلُ؛ نحوُ: القاضِي، غيــرَ أنَّ هذا يظهرُ فيه النَّصبُ

= ١٣/١، ١٤، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٧٠، **الخصائص**: ابن جني؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٩٥، ١٦٢، **الرد على النحاة**، ص ٨٦ – ٨٨، **شــرح الكافية للرضي**، ٦٠/١، **أوضح المسالك**: ٣١/١، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليــل اللغوي**،: عمايرة؛ خليل أحمد، جامعة اليرموك، ١٩٨٥، ص ٦٥ – ٩٣.

(١) والآخِر: بعد الأول، وهو صفة، تقول: جاء أخِراً؛ أي: أخيراً، والأنثى آخِرة، والجمع: أواخِر. **الصحاح**، باب أخر، ص ٢٩.

(٢) كلم: الكلام؛ اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم: لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة؛ مثل نبِق، ونبِقة، ولهذا قال سيبويه: «هذا بابُ علْم ما الكَلِمُ من العربية». (**الصحاح**، باب كلم، ص ١٠١٠)، ينظر: **الكتاب**، ١٢/١.

(٣) عَمِلَ عَمَــلًا، وأعملَه غيره واستعملَه بمعنى. واستعمله أيضاً؛ أي: طلب إليه العمل. واعتمل: اضطرب في العمل. **الصحاح**، باب عمِل، ص ٨١٢.

(٤) الإعراب اللفظــي؛ هو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعــراب قابلًا للحركة الإعرابية؛ نحو: «محمدٌ قادمٌ»، والإعراب التقديري: وهــو ألا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابــلاً للحركــة الإعرابية؛ أي: عــدم ظهور الحركــة في اللســان لمانع كالتعــذر والثقل والاســتثقال، ويكون الثقل في الياء في حالتي الرفع والجر؛ نحــو: جاء **القاضي**، والتعذر في الألف؛ نحو: هذا **هدى**، والاســتثقال في المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: هذا **كتابي**. (**التسهيلات النحوية**، ص ٢٢). وينظر: **ارتشاف الضرب**، ٨٣٣/٢، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٢٧.

(٥) «ياء المتكلم»، وتســمى ـ أحياناً: «ياء النفس» وهي مشــترَكة بين محلــي النصب والجر. **النحو الوافي**، ٢٨٠/١.

لخفَّتِهِ، والمضافُ إلى ياءِ النَّفسِ؛ نحوُ: غلامِي. وسيأتي بيانُ جميعِ ذلكَ إنْ وفَّقَ اللهُ في محله[1].

[أقسامُ الإعرابِ]:

وأقسامُهُ[2]؛ أي: الإعرابِ: **أربعةٌ** لا غيرُ: **رفعٌ**؛ وعلاماتُهُ: الضمَّةُ وما نابَ عنهَا، **ونصبٌ**؛ وعلاماتُهُ: الفتحةُ ومَا نابَ عنهَا، **وخفضٌ**؛ وعلاماتُهُ: الكسرةُ ومَا نابَ عنهَا، **وجزمٌ**[3]؛ وعلاماتُهُ: السكونُ ومَا نابَ عنه[4]. وسيأتي بيانُ ذلك إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

[أوجهُ الإعرَابِ في الأسْمَاءِ]:

فللأسماءِ من جميعِ ذلك؛ أي: أوجهِ الإعرابِ المتقدِّمِ ذكرُها: **الرفعُ**؛ نحوُ: قامَ (٨)زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، **والنَّصبُ**؛ نحوُ: رأيتُ زيداً،

---

(١) في الأصل: (محل)، ولعله أراد (محله) فقد ذكرها في بعض المواضع.

(٢) جاء في الكافية على شرح الرضي: «وأنواعه أربعة: رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة». **شرح الكافية للرضي**، ٥٧/١.

(٣) قال **الصبان**: «وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب» وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع». (**حاشية الصبان**، ١٠٨/١)، وذكر محيي الدين عبدالحميد أن أبا عثمان المازني ذهب إلى أن الجزم ليس بإعراب؛ لأن الجزم عدم الحركة، وبما أن الإعراب أثر يجلبه العامل والجزم عدم الحركة؛ فنصل إلى نتيجة أن العدم لا يكون مجلوباً فلا يصدق على الجزم تعريف الإعراب؛ فلا يكون إعراباً. (**منتهى الأرب**، ص ٦٠)، وينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٦٠، **شرح الأشموني**، ١٠٨/١.

(٤) وفي ذلك يقول **ابن مالك**:

فارفعْ بضمٍّ وانصبنْ فتحاً وجرّ ... كسراً كذكرِ اللهِ عبدَهُ يَسُرّ

واجزمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكر ... ينوبُ نحوُ جا أخو بني نمِرْ

شرح ابن عقيل، ٤٥/١، **شرح الأشموني**، ١٠٩/١، ١١٠.

والخفـضُ؛ نحوُ: مـررتُ بزيدٍ، **ولا جـزمَ فيها**؛ أي: الأسـماءِ بلْ هوَ من خصائصِ الأفعالِ.

[أوجهُ الإعرَابِ في الأفعَالِ]:

وللأفعالِ من جميعِ ذلك أيضاً **الرَّفعُ**؛ نحوُ: يقومُ، ويقعدُ، **والنَّصبُ**؛ نحوُ: لن يقومَ، ولن يقعدَ، **والجزمُ**؛ نحوُ: لـمْ يقمْ، لم يقعدْ، **ولا خفضَ فيها** أصْلاً بلْ هوَ من خصائصِ الأسماءِ.

[في أوجهِ الإعرَابِ اختصاصٌ واشتراكٌ]:

فحاصلُ ذلك أنَّ الإعرابَ قسـمانِ من حيثُ الاختصاصُ والاشـتراكُ، فالرَّفعُ والنَّصبُ يشتركُ فيهما الأسماءُ والأفعالُ؛ نحوُ: يقومُ زيدٌ، ولنْ أضرِبَ عمراً، ففي المثالينِ اشـتراكٌ: الرَّفـعُ في الأوَّلِ في الجانبيـنِ، والنَّصبُ في الثانِي فيهِما أيضاً، ويختصُّ كلُّ واحدٍ منهُما بوجهٍ، فالأسماءُ تختصُّ بالجرِّ؛ نحوُ: مررتُ بزيدٍ، والأفعالُ بالجزمِ؛ نحوُ: لمْ أضربْ زيداً(١). وسـيأتي بيانُ جميعِ ذلك إنْ شاءَ اللهُ في محلِّهِ، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) يقول ابن مالك:

(والاسـمُ قـد خُصِّـصَ بالجـرِّ كما قدْ خُصصَ الفِعلُ بأنْ يَنجزِمَا)

(شرح الأشموني، ١/١٠٨).

بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ[(١)]

[علامَاتُ الرَّفعِ]:

اِعلمْ أنَّ **الإعرابَ** تقدَّمَ ذكرُهُ آنفاً بالبابِ الســابقِ، ولنذكرْ في هذا البابِ العلاماتِ الدَّالَّةَ عليه، **فلِلرَّفعِ** المتقدم ذكرُهُ سابِقاً **أربعُ علاماتٍ**: جمعُ علامةٍ، وهوَ مَا يُستدلُّ بِهِ على معرفةِ الشيءِ[(٢)]، أولُها: **الضَّمَّةُ**، وهي الأصلُ سواءً كان (٩) ملفوظاً بِها، أو مقدَّرةً كما علِمتَ ذلكَ ممَّا ســبقَ ذكرُهُ، والثلاثُ الباقيةُ نائبةٌ عنهَا وهي: **الواوُ**؛ وهذه تتولَّدُ مِن الضَّمَّةِ معْ إشــباعها[(٣)]، ونيابتُها عنهَا في موضعينِ، سيأتي ذكرُهُمَا إنْ شاءَ اللهُ.

والألِفُ؛ وهذه تنوبُ عنهَا في موضعٍ واحدٍ، وسيأتي ذِكرُهُ، وثباتُ **النُّونِ**؛ وينوبُ عنهَا في الأمثلةِ الخمسةِ[(٤)]، وسيأتي ذكرُهَا.

---

(١) قال **الأشــموني**: «لا منافاة بين جعل هذه الأشــياء إعرابًا، وجعلها علامات إعراب؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامــل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص». (**شــرح الأشــموني**، ١٠٩/١) وقال **الأهدل**: «باب معرفة علامات الإعراب أصالة ونيابة، والمراد بالعلامات: الحركات الثلاث والســكون، وما ناب عن ذلك، وإنما تكون علامات إذا قلنا: الإعراب معنوي؛ وهو الذي مشــى عليــه المصنف، وإلا فهي الإعراب نفســه». (**الكواكب الدرية**، ٥٢/١).

(٢) العَلامةُ: السِّــمَةُ، والجمع: عَلامٌ؛ وهو من الجمع الذي لا يفارق واحــده إلاَّ بإلقاء الهاء، والعَلامة والعَلَمُ: شــيء يُنْصَب في الفَلَوات تهتدي به الضالَّةُ. (**لســان العرب**، باب علم، ٢٦٤/١٠)، وينظر: **الصحاح**، باب علم، ص٨٠٨.

(٣) في الأصل: (أشــياعها)؛ فالـ(شَّــيْعُ) من شاع الخبر يشيعه شــيوعاً، قال تعالى: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم﴾ [سبأ: ٥٤]؛ أي: بأمثالهم. (**لسان العرب**، باب شــيع، ١٧٦/٨)، ينظر: **الصحاح**: باب شيع، ص٦٢٧.

(٤) يقول **الأهدل**: «ســميت بذلك؛ لأنها ليســت أفعالًا بأعيانها كما أن الأســماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها». **الكواكب الدرية**، ٨٢/١.

[أوَّلاً: الضَّمَّةُ]:

فأمَّا الضَّمَّةُ؛ وهي الأصلُ في الرَّفعِ **فتكونُ علامةً للرَّفعِ** ظاهرةً كانتْ أو مقدَّرةً **في أربعةِ مواضعَ** لا غيرُ.

الموضعُ الأوَّلُ: في الاسم المفردِ؛ وهوَ ما ليسَ مثنىً ولا مجموعاً سواءً كان مضافاً أو غيرَ مضافٍ[(١)]، ظاهرَ الإعرابِ، أو مقدَّرَهُ؛ نحوُ قولِك: جاءَ زيدٌ، والفتى والقاضِي، وغلامُ زيدٍ[(٢)]، فـ«زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، والفتى: معطوفٌ عليه مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ علَى آخرِهِ منعَ من ظهورِها التَّعذُّرُ، والقاضِي: معطوفٌ عليه أيضاً، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِهِ منعَ من ظهورِها الثِّقلُ، «وغلامُ»: معطوفٌ عليه أيضاً، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، «غلامُ»: مضافٌ، و«زيدٍ»: مضافٌ إليهِ.

---

(١) يقول **الرضي**: «المفرد؛ أي: الذي لا يكون مثنى ولا مجموعاً سواء كان مضافاً أو لا، المنصرفُ» **شرح الكافية للرضي** ١/٦٣.

(٢) لعله يشير بـ(الفتى) إلى الاسم المقصور الذي هو آخره ألف لازمة قبلها فتحة؛ ويشير بـ(القاضي) إلى الاسم المنقوص الذي آخره ياء مكسور ما قبلها، وحكم المقصور والمنقوص حكم الاسم المفرد لكن تقدر جميع حركات الإعراب الرفع والنصب والجر في الاسم المقصور، أما في المنقوص فيظهر فيه النصب لخفته؛ نحو: رأيت القاضيَ، قال الله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف/٣١] ويقدر في الرفع والجر لثقلهما على الياء؛ نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي؛ فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وسِمِّ معتلاً من الأسماءِ ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما
فالأولُ الإعرابُ فيه قدرا ... جميعُه وهو الذي قد قُصِرا
والثاني منقوص ونصبُه ظهر ... ورفعه يُنوى كذا أيضاً يُجر

(**شرح ابن عقيل**، ١/٨٠، ٨١)، ينظر: **أوضح المسالك**، ١/٤٣، **شرح الأشموني**، ١/١٥٧ - ١٥٩.

والموضعُ الثاني: هوَ **جمعُ التَّكسيرِ**؛ وهوَ مَا تغيَّرَ فيهِ (١٠) بناءُ مفردِهِ منصرِفاً كانَ أو غيرَ منصرِفٍ، ظاهرَ الإعرابِ أو مقدَّرَهُ؛ نحوُ قولِك: قامَ الرِّجال والأسَارَى.

فالرِّجال: مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ في آخرِهِ، والأسارى: جمعُ أسيرٍ[١]: مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ للتَّعذُّر؛ كالفتَى، وهذه مساجدُ ومصابيحُ؛ فـ«مساجدُ ومصابيحُ»؛ كلٌّ منهمَا ممنوعٌ من الصَّرفِ، مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

والموضعُ الثالثُ: هوَ **جمعُ المؤنَّثِ السالِمُ**[٢]، وهوَ مَا جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتينِ في آخرِهِ[٣]، للجمعِ؛ نحوُ: جاءتِ الهنداتُ، ورُفعتِ السمٰواتُ؛ فالهنداتُ: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، والسمٰواتُ: نائبُ فاعلٍ، مرفوعٌ أيضاً بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ

والموضعُ الرَّابعُ: وهوَ **الفعلُ المضارعُ**[٤]، وهوَ مَا زِيدَ في أولِهِ على أصلِ

---

(١) أَسَرَ قَتَبَهُ يَأْسِرُهُ أَسْراً: شدَّهُ بالإِسَارِ، وهو القِدُّ. ومنه سُمي الأسِيرُ، والجمع: أَسْرَى وأُسارَى. **الصحاح**، باب أسير، ص ٤٠.

(٢) جمع المؤنث السالم: هو ما جمع بألف وتاء، فخرج؛ نحو: قضاة؛ فإن ألفه منقلبة عن أصل، وهو الياء؛ لأن أصله: قضية؛ ونحو: أبيات؛ فإن تاءه أصلية. (**شرح ابن عقيل**، ٧٣/٢).

(٣) قال **الأشموني**: «إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر؛ كحمامات وسرادقات». **شرح الأشموني**، ١٤٨/١.

(٤) الفعل المضارع إما أن يكون ظاهر الإعراب أو مقدره؛ فظاهر الإعراب: إذا لم يتصل بآخره حرف علة؛ نحو: يقوم، لن يقوم، لما يقم، ومقدر الإعراب؛ هو: ما آخره ألف؛ كـ(يخشى)، أو ياء؛ كـ(يرمي)، أو واو؛ كـ(يدعو)، يجزم بحذف الألف والواو والياء؛ نحو: لم يخش، لم يرم، لم يدع، ويقدر في حالة الرفع في الألف والواو والياء، يخشى، يرمي، يدعو، ويظهر في حالة النصب في الياء والواو لخفة النصب، نحو: لن يرميَ، لن يدعوَ، ويقدر في الألف؛ نحو: لن يسعى. ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٩٢، ٢٣٨، ٢٣٩، **أوضح المسالك**: ٤٣/١، **شرح ابن عقيل**، ٨٤/١.

ماضيهِ أحدُ أحرف أربعةٍ تُعرفُ بأحرفِ المضارعةِ[١]؛ يجمَعُهَا قولُك: نأتِي[٢]؛ وهي: النُّون والألِفُ، والتّاءُ الفوقيَّةُ، والياءُ التحتيَّةُ، سواءً كان ظاهرَ الإعرابِ؛ نحوُ: نقومُ، وأقــومُ، وتقومُ، [أ] و[مقدَّرَ الإعرابِ؛ نحو[٣]:] يَخشَــى، ويدعُو، ويرمِي.

[ثانياً: الواوُ]:

وأمَّا الواوُ النائبةُ عن الضَّمَّةِ فهي تكونُ نائبةً عن الضَّمَّةِ **علامةً للرَّفعِ في موضعينِ**؛ أحدهُما:

في جمعِ المذكَّرِ السالِمِ[٤]، وهوَ مَا جُمعَ بواوٍ ونونٍ في حالةِ الرَّفعِ، وياءٍ ونونٍ في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، وسـلِمَ فيه (١١) مفردُهُ[٥]؛ نحوُ قولِك: جاءَ

---

(١) «ســميت بذلك؛ لأنها مزيدة علــى الماضي الذي هو الأصل، وقد صار هذا الاســم علماً بالغلبة عليها فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليها، وتسمى بأحرف المضارعة؛ أي: المشابهة؛ لأن بزيادتها على الفعل الماضي يكتسب شبهاً من الاسم فيعرب؛ لأنه يوازن اسم الفاعل». **الكواكب الدرية**، ٤١/١.

(٢) «قولك نأيت: بمعنى بعدت، أو أنيت بمعنى أدركــت أو أتين، أو نأتي فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد». **الكواكب الدرية**، ٤١/١، ٤٢.

(٣) لعله سقط.

(٤) يعرب جمع المذكر الســالم بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وهو قســمان: جامد وصفة؛ فيشــترط في الجامد: أن يكون علماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب؛ ويشــترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يســتوي فيه المذكر والمؤنث. (**شــرح ابن عقيل**، ٦١/١، ٦٢)، وينظر: **أوضح المسالك** ٣٥/١.

(٥) ذهب الخليل وســيبويه إلى أن حركات الإعــراب مقدرة في الألف والــواو والياء، واختاره الأعلم، وذهب الجرمي إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك في حالة الرفع، وذهب الأخفــش والمبرد والزيادي إلى أن حــركات الإعراب مقدرة ما قبل =

الزيدونَ والعُمرونَ وتكونُ أيضاً علامةً للرَّفعِ نائبةً عنهَا **في الأسماءِ الخمسةِ**، وزادَ بعضُهم سادِساً[(١)].

وهـــي هـــذه[(٢)]؛ نحـوُ قـولِـك: جـاءَ **أبُوكَ وأخُـوكَ وحمُوكَ**

= الألف والواو والياء وهذه الحروف دلائل على الإعراب ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف، وذهب الكوفيون وقطرب والزجاجي وطائفة من المتأخرين إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه، وذهب قوم إلى أنها لهجات إعراب فمن حيث الحرف هو حرف علة ومن حيث كونه ألفاً أو واواً أو ياء هو دليل الإعراب. (**ارتشاف الضرب**، ٥٦٨/٢، ٥٦٩). **وينظر**: **الكتاب**، ١٧/١، ١٨، **شرح ابن عقيل**، ٦١/١.

(١) لغتان في (هنُ)؛ **إحدهما**: لغة الإتمام؛ نحو: جَاْءَ هَنُوْكَ، وَرَأَيْتُ هَنَاكَ، وَمَرَرْتُ بِهَنِيْكَ، **وثانيهما**: لغة النقص؛ نحو: جَاْءَ هَنُ خَاْلِدٍ، وَرَأَيْتُ هَنَ خَاْلِدٍ، وَمَرَرْتُ بِهَنِ خَاْلِدٍ.
يقول سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، ويقول: هنوان؛ فيجريه مجرى الأب». (**الكتاب**، ٣٥٩/٣ ٣٦٠) وقد أنكر الفراء إمكان إعراب (هن) بالحروف؛ فيقول **أبو حيان**: «وأنكر الفراء أن يكون (هن) مما رفع بالواو ونصب بالألف وجر بالياء؛ وهو محجوج بنقل سيبويه». (**ارتشاف الضرب**، ٨٣٦/٢).
ولغة النقص رجَّحها كثير من العلماء، ومال إليها ابنُ مالك؛ فقال في خلاصته: (والْنَّقْصُ فِي هَذَاْ الأَخِيْرِ أَحْسَنُ) يَقْصِدُ «هَن». وقال **ابن عقيل**: «وأما هن؛ فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة؛ نحو: هذا هنُ زيد، ورأيت هنَ زيد، ومررت بهنِ زيد». (**شرح ابن عقيل**، ٥٠/١، ٥١)، أما شراح الآجرومية فيقول **الحطاب**: «لهذا لم يعده [أي: هن] صاحب الآجرومية... من الأسماء، وجعلوها خمسة». (**متممة الآجرومية**، ٨٠/١)، ويقول الشيخ **إسماعيل**: «تركه لهن؛ لأن الأفصح إعرابه بالحركات». (**حاشية الشيخ إسماعيل**، ص٣٩)، ويحتمل أن يكون الكندي قد وافق المصنف في رأيه؛ فعبارته تدل على ذلك. وينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٦٩، **أوضح المسالك**، ٣٣/١، **شرح الأشموني**، ١١٢/١، **الفواكه الجنية**، ص١١٩، **الدرر السنية**، ص٦٨.

(٢) وأما أب، وأخ، وحم ففيها ثلاث لغات: **الأولى**: الإتمام؛ وهي أشهرها؛ تكون بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً؛ فتقول: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، **الثانية**: النقص؛ وهو: حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم؛ نحو قول الشاعر: =

وهنُـوكَ[١] وفُـوكَ وذُو مالٍ، فكلُّ واحدٍ من هذهِ الأمثلـةِ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضمَّةِ، وذُو هُنا بمعنَى صاحبٍ[٢].

[ثالثاً: الألفُ]:

وأمَّا الألفُ[٣]: **فهي تكونُ علامةً للرَّفعِ** نيابةً عن الضمَّةِ **في** موضعٍ واحدٍ

= (بأبِهِ اقتدى عـــديٌّ فـي الكرمْ   ومَـن يشـابِهِ أبَـهُ فما ظلـمْ)

وهذه اللغة نادرة، **الثالثة**: لغة القصر؛ وهي أن يكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً؛ نحو قول الشاعر:

(إنّ أبَاهـا وأبـا أبَـاهـا   قـد بلغَـا فـي المجـدِ غايتَاها)

(**شـرح ابن عقيل**، ١/٥١ - ٥٤). وينظر: **أوضح المسالك**: ١/٣٣٣٤، **شـرح الأشموني**، ١/١١٢ - ١١٥.

(١) «هن» تعد كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره. (**شرح الأشموني**، ١/١١٢).

(٢) **يجب أن** تكون ذو بمعنى صاحب؛ احترازاً مـن «**ذو**» الطائية التي بمعنى الذي؛ نحو: جَاْءَ ذُوْ قَاْمَ؛ أي: الَّذِيْ قَاْمَ، فتكون مبنية، آخرها الـواو رفعاً ونصباً وجراً، وقد ورد عن العرب قول الشاعر:

فَإِمَّـاْ كِـرَاْمٌ مُوْسِـرُوْنَ لَقِيْتُهُمْ   فَحَسْـبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَاْ كَفَاْنِيَا

شرح ابن عقيل، ١/٤٨، ٥٠.

(٣) اختلفوا في إعراب المثنى وملحقه إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: المثنى والملحق به يعربان بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً؛ هذا هو المشهور في لغة العرب.

القول الثاني: من العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألـف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً؛ فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما.

القول الثالث: يعـرب المثنى وملحقه بحركات مقدرة على الألـف والياء. (**منحة الجليل**، ١/٦٠) وفي ذلك يقول **ابن عقيل**: «والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعـاً والياء نصباً وجراً». (**شـرح ابن عقيـل**، ١/٦٠). ينظر: **الكتاب**، ١/١٧، ١٨، **أوضح المسالك**، ١/٣٥.

فقطُ فـــي **التَّثنيةِ**؛ أي: مـــا دلَّ على اثنينِ من **الأســـماءِ** [بِزِيَادَةٍ فِـــي آخِرِهِ][١] صالِحاً للتَّجريدِ، وعطفِ مثلِـهِ عليه[٢]؛ نحوُ: جاءَ الزيدانِ والهندانِ؛ فالزيدانِ والهندانِ: كلُّ واحدٍ منهُما فاعلٌ مرفوعٌ بالألِـف نيابةً عن الضَّمَّةِ، ولا تنوبُ عنهَا إلّا في هذا المحلِّ **خاصةً**، ســواءً كان دالًّا علَى مذكرينِ أو مؤنثينِ كمَا مرَّ بيانُهُ.

[رابعاً: ثباتُ النُّون]:

وأمَّا ثباتُ **النُّون** النَّائبــة عن الضَّمَّةِ: **فهي تكونُ** نائبـَـة عنهَا **علامةً للرَّفعِ في** موضعِ واحدٍ لا غيرُ؛ في **الفعلِ المضارعِ** خاصةً، بشــرطِ **إذا**[٣] **اتَّصلَ به** أحدُ ثلاثةِ ضمائــرَ: **ضميرٍ** دالٍّ على **تثنيةٍ**؛ نحوُ: يفعــلانِ وتفعلانِ، **أو ضميرٍ** دالٍّ على **جمعِ** مذكَّــرٍ؛ نحوُ: يفعلونَ، وتفعلونَ، **أو ضميــرٍ** دالٍّ على **المؤنَّثةِ** الواحدةِ **المخاطَبةِ**؛ نحوُ: تفعلينَ، وهذِه الأمثلةُ تســمَّى الأفعالَ الخمسةَ، فمَا كانَ في أوّلِهِ المثنـــاةُ التحتيةُ[٤] فهوَ للغَيبةِ ومَا فـــي (١٢) أولِه التاءُ الفوقيةُ؛ فهوَ للخطَابِ، فكلُّ واحدٍ من هذهِ الأمثلةِ الخمســةِ مرفــوعٌ بالنُّون نيابةً عنِ

(١) يبدو أن هذا القيد قد سقط من التعريف سهواً؛ لأن المؤلف قد ذكره في موضع آخر.

(٢) فيدخل في قوله: (لفظ دال على اثنين) المثنى؛ نحو: الزيدان، والألفاظ الموضوعة لاثنين؛ نحو: شــفع، وخرج بقوله: «بزيادة»؛ نحو: شــفع، وخرج بقوله: «صالــح للتجريد»؛ نحو: «اثنين»؛ فإنه لا يصلح لإســقاط الزيادة منه؛ فلا نقول: اثن، وخــرج بقوله: (وعطف مثله عليه): ما صلح للتجريد وعطــف غيره عليه كالقمرين؛ فإنه صالــح للتجريد؛ فتقول: قمر ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله؛ نحو: قمر وشــمس، وهو المقصــود بقولهم: القمرين. (**شرح ابن عقيل**، ١/٥٨، ٥٩)، ينظر: **أوضح المسالك**، ١/٣٥.

(٣) درجُ النــص الأصلي مع الشــرح قد أوقع الكندي في إشــكالية ســبك الجمل في بعض الأحيان، فهنا مثلاً كان الأولى أن يقول: (بشرط أن يتصل).

(٤) في الأصل: (التحت)، ولعله أراد (التحتية) فقد أوردها في مواضع متعددة.

الضَّمَّةِ، وضميرُ التثنيةِ وضميرُ الجمعِ وضميـُـرِ المؤنَّثةِ المخاطبةِ هوَ الفاعلُ فيها، وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالَى في ذلِك زيادةُ إيضاحٍ.

[علاماتُ النَّصبِ]:

وللنَّصبِ خمسُ علاماتٍ؛ أولُها: **الفتحةُ**؛ وهــي الأصلُ، والأربعُ الباقيةُ نائبةٌ عنهَا وهي: **الألفُ** وتكونُ علامةً للنَّصبِ في الأســماءِ الخمسةِ لا غيرُ، **والكسرةُ**؛ تكونُ علامةً للنَّصبِ في جمعِ المؤنَّثِ السالمِ، **والياءُ**؛ تكونُ علامةً للنَّصبِ في موضِعينِ: في التَّثنيةِ، والجمعِ المذكَّرِ السالِمِ.

وحذفُ النُّونِ المتقدمِ ذِكرُها عند ذكــرِ علاماتِ الرَّفعِ؛ فهوَ يكونُ علامةً للنَّصبِ في الأفعالِ التي رفْعُها بثباتِها؛ وهي الأفعالُ الخمسةُ المتقدِّمَةُ.

[أوَّلاً: الفتحةُ]:

فأمَّا الفتحةُ؛ **فهي تكونُ علامةً** ودلالةً **للنَّصبِ في ثلاثةِ مواضعَ** لا غيـرُ:

في الاســـمِ المفردِ منصرِفاً كانَ أو غيرَ منصــرِفٍ[1]، والمرادُ بالمنصرِفِ: هوَ المتمكّنُ الأَمكنُ، وغيرُ المنصرفِ: هوَ المتمكنُ الغيرُ[2] أمكنٍ، وســمّي المنصــرف متمكنَ أمكــنٍ لتمكُّنهِ في الاســميَّةِ، وبُعدِهِ عــن مماثلةِ الفعلِ

(١) الاســم الذي لا ينصرف حكمه أن يرفع بالضمة؛ نحو: جاء أحمدُ، وينصب بالفتحة؛ نحو: رأيت أحمدَ، ويجــر بالفتحة أيضاً؛ نحو: مــررت بأحمدَ؛ فنابت الفتحة عن الكســرة في الممنوع من الصرف إذا لم يضــف أو يقع بعد الألف واللام؛ فإن أضيف جر بالكســرة؛ نحو: مررت بأحمدِكم، وكذا إذا دخله الألف واللام؛ نحو: هذه أبواب المســاجدِ. (**شــرح ابن عقيل**، ٧٧/١، **شرح الأشموني**، ١٥٢/١).

(٢) الأولى أن يقول: «غير الأمكن».

بخلافِ (١٣) الثاني[(١)] سواءً كان الاسمُ المفردُ مذكّراً، أو مؤنَّثاً، ولا فرقَ فيه أيضاً بينَ ظاهرِ الإعرابِ ومقدَّرِهِ؛ نحوُ قولِك: رأيتُ زيداً، والفتى، وغلامِي، فـ«زيـدٌ»: منصوبٌ بفتحةٍ ظاهـرةٍ، والفتى: بفتحةٍ مقـدَّرةٍ للتَّعذُّرِ، وغلامِي: بفتحةٍ مقدَّرةٍ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ للياءِ.

وتكونُ أيضاً علامةً للنَّصبِ في **جمعِ التكسـيرِ**[(٢)]: وهوَ مَا تغيَّرَ فيه بناءُ مفردِه بزيادةٍ، أو نقصٍ، أو تغييرِ شكلٍ، أو زيادةٍ وتغييرِ شكلٍ.

فالأوَّلُ: وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ مفردِهِ بزيادةٍ فقط؛ نحوُ: «صِنْو» في المفردِ، و«صِنْوان» في الجمعِ؛ بكسرِ الصادِ، وسكونِ النُّون فيهما[(٣)].

والثانِي: وهوَ مَا تغيَّرَ بنقـصٍ فقط؛ نحوُ: تُخَمة فـي المفردِ، وتُخَم في الجمعِ بإسـقاطِ الهاءِ في الجمعِ، وإبقاءِ الشـكلِ بضمِّ التـاءِ، وفتحِ الخاءِ فيهما[(٤)].

---

(١) يقول **ابن هشام**: «الاسم إن أشبه الحرف بُني.. وسمي غير متمكن، وإلا أعرب، ثم المعرب إن أشـبه الفعل منع من الصرف.. وسـمي متمكن غير أمكن وإلا صرف وسمي أمكن». **أوضح المسالك**، ٩٢/٣.

(٢) يقول **ابن هشـام**: جمع التكسـير؛ وهو: ما تغيـرت فيه صيغة الواحد، إمـا بزيادة؛ كصنو وصنوان، أو بنقص؛ كتخمة وتخم، أو بتبديل شكل؛ كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل؛ كرِجال، أو بنقص وتبديل شـكل؛ كرُسُـل، أو بهن كغِلمان (**أوضح المسالك**، ١٧٨/٣)، ينظر: **شـرح ابن عقيل**، ٤١٥/٢، **شـرح الأشـموني**، ١٥٧٤/٤، ١٥٧٥، **حاشية الصبان**، ١٥٧٥/٤.

(٣) أَصل الصِّنْو: إنمـا هو في النَّخْل، يقال فُلانٌ صِنْوُ فلان؛ أَي: أَخوه ولا يسـمَّى صِنْواً حتى يكون معه آخر، والصِّنْوُ: المِثْـلُ؛ والاثنان صِنْوان، والجمع صِنْوانٌ. (**لسـان العرب**، باب صنا، ٢٩٥/٨)، ينظر: **الصحاح**، باب صنا، ص٦٥٨.

(٤) الوَخْمُ؛ بالتسـكين، والوَخِمُ؛ بكسـر الخاء، والوَخِيمُ: الثقيلُ من الرجـال البَيِّن الوَخامةِ والوُخومةِ، والتُّخَمة؛ بالتحريـك الذي يُصِيبك من الطعام إذا اسـتوْخمْتَه، تاؤه مبدلة من =

و[الثالثُ]: مَا تغيَّرَ فيه الشكلُ فقطُ؛ نحوُ: أَسَد؛ بفتحِ الهمزةِ والسينِ المهملةِ في المفردِ، وأُسْد؛ بضمِّ الهمزةِ، وسكونِ السينِ في الجمعِ(١).

و[الرابعُ]: ما فيه زيادةٌ وتغييرُ شكلٍ؛ نحوُ: رَجُل في المفردِ؛ بفتحِ الرَّاءِ، وضمِّ الجيمِ، ورِجَال في الجمعِ؛ بكسرِ الرَّاءِ، وفتحِ الجيمِ بزيادةِ ألفٍ في الجمعِ بينَهُ واللَّامِ(٢).

(١٤) و[الخامس]: مَا فيه نقصٌ وتغييرُ شكلٍ؛ كـ(رَسُولٍ) في المفردِ بفتحِ الرَّاءِ، وضمِّ السينِ المهملةِ، و(رُسُل) في الجمعِ؛ بضمِّ الرَّاءِ والسينِ، وإسقاطِ الواوِ(٣).

و[السادس]: ما اجتمعَ فيه الثلاثةُ: الزيادةُ، والنقصُ، والتغييرُ؛ نحوُ: غُلَام في المفردِ؛ بفتحِ اللَّامِ، وغِلْمان في الجمعِ بسكونِها، وإسقاطِ الألفِ التي بعدَ اللامِ، وزيادةٍ في آخرِهِ(٤).

= واو، ووَخِمَ الرجلُ؛ بالكسر؛ أَي: اتَّخَمَ قال سيبويه: والجمع تُخَمٌ. (**لسان العرب**، باب وخم، ١٥/١٧٥)، ينظر: **الكتاب**، ٣/٥٨٢، **الصحاح**، باب وخم، ص ١٢٣٤.

(١) الأَسَد؛ من السباع معروف، جمعه أُسُود، وأُسُد، وأُسْد، وآسَادٌ، وآسُدٌ، والأُنثى أَسَدَةٌ. (**الصحاح**، باب أسد، ص ٤٠)، ينظر: (**لسان العرب**، باب أسد، ١/١٠٣).

(٢) الرَّجُل: معروف الذكرُ من نوع الإِنسان خلاف المرأَة، وقيل: إِنما يكون رَجلًا فوق الغلام، والجمع رِجال وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أَراد من أَهل مِلَّتكم، ورِجالاتٌ: جمع الجمع. (**لسان العرب**، باب رجل، ٦/١١١)، ينظر: **الصحاح**، باب رجل، ص ٤٣٠.

(٣) أرسلت فلاناً في رِسَالة فهو مُرسَل، ورَسول، والجمع: رُسْلٌ، ورُسُلٌ ورُسَلاء، والمرسلاتُ: الرياح، ويأتي الرسول بمعنى الرِّسالة قال تعالى: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦].. (**لسان العرب**: ابن منظر، باب رسل، ٦/١٥٣)، ينظر: **الصحاح**، باب رسل، ص ٤٤٣.

(٤) الغُلامُ: معروف، وقيل: الغُلامُ: الطَّارُّ الشارب... والجمع أَغْلِمَةٌ وغِلْمَةٌ وغِلْمانٌ. (**لسان العرب**، باب غلم، ١١/٧٧)، ينظر: **الصحاح**، باب غلم، ص ٨٥٧.

فإنْ قلــتَ: كيفَ يُصبحُ اجتماعُ الزِّيادةِ والنَّقــصِ في محلٍّ واحدٍ؟ أليسَ ذلك من اجتماعِ الضِّدَّينِ[١]؟! قلتُ: ليســتِ الزيادةُ والنقصُ في محلٍّ واحدٍ، وإنْ كانَ في اســمٍ واحدٍ لكنِ النَّقصُ فيمَا قبلَ آخرِه، والزيادةُ في آخرِه، وقدْ أوضحتُ لكمُ المعانيَ بهذا المقامِ لعمومِ النَّفعِ بهِ، وإنْ كانَ لا يليقُ الإطنابُ بهذا المختصرِ.

وتكونُ الفتحةُ أيضاً علامةً للنَّصبِ في **الفعلِ المضارعِ**؛ وهوَ ما كانَ في أوَّلِهِ أحدُ الزوائدِ الأربعةِ **إذا دخَلَ عليه ناصِبٌ** من الأدواتِ الآتِي ذكرُها، **ولمْ يتَّصلْ بآخرِهِ شــيءٌ** أصلاً ممَّا يُوجِبُ بناءَهُ[٢] أو ينقلُ إعرابه، ســواءً كان ممَّا يَظهرُ فيه الإعرابُ، أو يُقدَّرُ؛ نحوُ: لنْ يقومَ زيدٌ، ولنْ يخشى عمرٌو، فـ (يقومَ): منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ في آخرِهِ، و(يخشى): بفتحةٍ مقدَّرةٍ[٣]، (١٥) للتعذُّرِ.

[ثانياً: الألفُ]:

وأمَّا الألفُ؛ فهي تكونُ علامةً للنَّصبِ في موضعٍ واحدٍ فقط: في **الأسماءِ الخمســةِ** لا غيرُ؛ **نحوُ** قولِك: **رأيتُ أبَــاكَ**؛ فـ (أبَاكَ): مفعــولٌ بهِ منصوبٌ بالألفِ نيابةً عنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ من الأســماءِ الخمســةِ، وكذا إعرابُ البواقِي؛ نحوُ: رأيتُ **أخَاك** وحمَاك وفَاك **ومَا أشبهَ ذلكَ** من الأسماءِ المتقدمِ ذكرُهَا.

---

(١) «صفتان وجوديتــان يتعاقبان في موضع واحد يســتحيل اجتماعهما كالســواد والبياض». **التعريفات**، ص ١٧٩.

(٢) الفعل المضارع معرب؛ نحو: «يقومُ» لكن بشــرط ســلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشــرة، فمع نون الإناث مبني على الســكون، نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة/ ٢٢٨]، ومع نون التوكيد المباشــرة مبني على الفتح، نحو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة/ ٤]. (**أوضح المسالك**، ١/ ٣١)، ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/ ٤١.

(٣) في الأصل: (مقدره).

[ثالثاً: الكسرةُ]:

وأمَّا الكسرةُ فهي تكونُ نائبةً عن الفتحةِ **علامةً للنَّصبِ في** موضع واحدٍ؛ **في جمعِ المؤنَّثِ السالمِ** لا غيرُ؛ وهوَ: مَا جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتينِ في آخرهِ؛ نحوُ: خلقَ اللهُ السـموات، ورأيتُ الهنداتِ، فكلُّ واحدٍ من المثالينِ منصوبٌ بالكسـرةِ نيابةً عنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ، وهوَ مَا سلِمَ بناءُ مفردهِ؛ نحوُ: سَمَاء، وسَمَاوَات[1] وهِند، وهِندات[2].

[رابعاً: الياءُ]:

وأمَّا اليـاءُ؛ فهي تكونُ نائبةً عـنِ الفتحةِ **علامةً للنَّصـبِ في** موضعينِ؛ أحدُهما: **التَّثنيـةُ** وهوَ ما دلَّ على اثنيـنِ بزيادةٍ في آخرهِ صالِحـاً للتَّجريدِ، وعطفِ مثلهِ عليهِ، سـواءً كان معرَّفاً أو منكَّراً، نحوُ: رأيتُ الزيدينِ ورجلينِ؛ فكلُّ (١٦) واحـدٍ من المثالينِ منصوبٌ بالياءِ نيابةً عـنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ مثنىً، فـ«الزيدينِ»: تثنيةُ زيدٍ و«الرجلينِ»: تثنيةُ رجلٍ.

والثاني من الموضعينِ: **الجمعُ** المذكَّرُ السـالمُ؛ وهـوَ ما دلَّ على جمعٍ حقيقةً مِنِ الثلاثةِ فصاعِداً بزيادةٍ في آخرهِ صالِحاً للتَّجريدِ من[3] تلكَ الزيادةِ

---

(١) قال **سيبويه**: «وقالوا: سمٰواتٌ فاسـتغنوا بهذا أرادوا جمع سماء لا من المطر، وجعلوا التاء بدلاً من التكسير». **الكتاب**، ٣/٦٠٠.

(٢) هِنْد: اسـم امرأة يصرف ولا يصرف، إن شـئت جَمَعْتَه جمعَ التكسـير؛ فقلت: هُنودٌ، وإن شـئت جمعته جَمْعَ السـلامةِ فقلت: هِنْدات، والجمع: أَهنُدٌ وَأَهْناد، وهُنود، أنشد سيبويه لجرير:

(أَخـالِـدَ قد عَلِقْتُك بعد هِنْدٍ فَشَيَّبَني الـخَـوالِـدُ والـهُـنـودُ)

(**لسان العرب**، باب هِند، ١٥/١٠١)، ينظر: **الكتاب**، ٣/٣٩٨.

(٣) في الأصل: (عن)، وفيما يبدو يجوز إحلال (عن) محل (من)، فـ (عن) تأتي مرادفة لـ(من)، =

وعطفِ مثلهِ عليهِ؛ نحوُ: رأيتُ الزيدينَ والعُمَريــنَ؛ فكلٌّ واحدٍ من المثالينِ منصوبٌ بالياءِ المثنَّاةِ التحتيةِ(١) نيابةً عنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ(٢).

والفرقُ بينَ ياءِ المثنَّى وياءِ الجمعِ، ياءُ المثنَّى مفتوحٌ ما قبلَها مكسورٌ ما بعدَها، وياءُ الجمعِ بالعكسِ.

فإنْ قُلــتَ(٣): كيفَ يصحُّ أنْ يُفرَّقَ بينَ المثنَّى والجمعِ بكسرِ آخرِ المثنى وفتحِ آخرِ الجمعِ، وليســتْ هذه العِلَّةُ منضبطةً فــي الجانبينِ؛ لأنَّ فتحَ نونِ المثنَّى لغةٌ فيه، وكسرَ نونِ الجمعِ جائزٌ أيضاً(٤).

قُلنا: كســرُ نونِ المثنَّى وفتحُ نــونِ الجمعِ هوَ الأصــلُ فيهِما ولا عِبرةَ بخلافِ الأصلِ، ولا باللغاتِ الشاذةِ القليلةِ، وجوازُ خِلافِ الأصلِ لا يُلتفتُ إليهِ، ولا يخلُّ بالمعتمدِ عليهِ، فثبتَ الفرقُ بينهُما(٥).

= قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشــورى/٢٥]؛ أي: (مِن). ينظر: **مغني اللبيب**، ٢٤٨/١.

(١) في الأصل: (التحت).

(٢) ينظر: **شرح العلاّمة الكفراوي**، ص٣٨، **التسهيلات النحوية**، ص ٣٠.

(٣) هــذه اللفظة ـ (فإن قلت) ـ واللفظــة التي بعدها وهي (قلنا) وردتا فــي المخطوط باللون الداكن لأهميتهما فيما يبدو، لأنهما لم تردا قطعاً في متن الآجرومية.

(٤) يقول ســيبويه: «**وإذا جمعتَ على حدِّ التثنية... إلا أنها** واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكســورٌ ما قبلها، ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين». (**الكتاب**، ١٨/١)، قال **أبو حيان**: «ومذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً، وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع اليــاء... ونصا على أن الفتح لا يجــوز مع الألف، وأجاز ذلــك بعضهم»، ويقول عن نون جمع المذكر الســالم: «ونون هذا الجمع مفتوحة، وقد تكسر ضرورة، وقيل: من العرب من يكسرها على الأصل». (**ارتشاف الضرب**، ٥٥٦/٢، ٥٦٦، **ينظر: أوضح المسالك**: ٣٨/١، ٣٩).

(٥) يقول **ابن جنــي**: «فجعل أهل علم العرب ما اســتمر من الكلام في الإعــراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً». **الخصائص**، ١٤٩/١، ١٥٠.

[خَامِساً: حذفُ النُّون]

وأمَّا حذفُ النُّـــون (١٧) المتقدمِ ذكرُهَا في علامـــاتِ الرَّفعِ؛ **فهوَ يكونُ** نيابة عنِ الفتحةِ **علامةً للنَّصبِ في** موضعٍ واحدٍ لا غيرُ:

في **الأفعالِ التي** سلفَ ذكرُها مع علاماتِ الرَّفعِ؛ وهي: يفعلانِ وتفعلانِ، ويفعلونَ، وتفعلونَ، وتفعلينَ، فكمَا أنَّ **رفعَهَا بثباتِ النُّون**، فنصبُهمَا بحذفِها؛ نحوُ: لنْ يفعلا، ولنْ تفعلا، ولنْ يفعلُوا، ولنْ تفعلُوا، ولنْ تفعلِي، وســيأتي ذكرُ جزْمِها قرِيباً إنْ شاءَ اللهُ تعالَى في محلِّهِ.

[علاماتُ الخفضِ]

وجملةُ مـــا **للخفضِ** من العلامـــاتِ الدَّالةِ عليهِ **ثـــلاثُ علاماتٍ** لا غيرُ؛ وهي: **الكســـرةُ** نحوُ: مررتُ بزيدٍ، **والياء**؛ نحوُ: مررتُ بأبِيك، **والفتحةُ**؛ نحوُ: مررتُ بإبراهيمَ.

[أوَّلاً: الكسرةُ]:

وأمَّا الكســـرةُ؛ وهي الأصلُ في الجرِّ؛ **فهي تكـــونُ علامةً للخفضِ**؛ أي: الجرِّ[١] **في ثلاثةِ مواضعَ**:

أحدُهما: **في الاسم المفردِ المنصرفِ** مذكَّراً كانَ أو مؤنَّثاً، ظاهرَ الإعرابِ أو مقدَّرَه؛ نحوُ: مررتُ بزيـــدٍ والفتى والقاضِي وغلامِي؛ فكلُّ واحدٍ من هذه الأربعةِ الأســـماءِ مجرُورٌ بالكســـرةِ لكنِ الأوَّلُ؛ وهوَ زيدٌ: مجرورٌ بالكسرةِ

(١) نلاحظ أنه يفســـر مصطلح (الخفـــض) بمصطلح (الجر)، وهذا يدل علـــى أنه ينحو منحى البصريين.

الظاهرةِ والثاني؛ وهو الفتى: بكسرةٍ (١٨) مقدَّرةٍ على آخرهِ منعَ من ظهورِها التَّعذّرُ، والثالثُ؛ وهوَ: القاضِي: بكسرةٍ مقدَّرةٍ على آخرهِ منعَ من ظهورِها الثِّقلُ؛ أي: ثقلُ ظهورِ الكسرةِ على الياءِ، والرابعُ؛ وهوَ: غُلامِي: بكسرةٍ مقدَّرةٍ على مَا قبلَ ياءِ المتكلِّمِ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ للياءِ.

وثانِيها: **جمعُ التكسيرِ المنصرفُ**؛ أي: المنوَّنُ، وقيد [بجمع؛ ليخرج]: المفردُ، و[قيَّد] جمع التكسيرِ بالمنصرفِ؛ ليخرجَ به عن غيرِ المنصرفِ؛ لأنَّهُ لا يُجرُّ بالكسرةِ كما سيأتي قريباً إنْ شاءَ اللهُ تعالَى، سواءً كان لمذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ ظاهرَ الإعرابِ أو مقدَّره؛ نحوُ: مررتُ بالرجالِ والأسارى [والهنودِ والعذارى]؛ فـ«الرجالُ»: مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ، و«الأسارى»: جمعُ أسيرٍ وهوَ ما سُبي في الحربِ؛ مجرورٌ بكسرةِ مقدَّرةٍ للتَّعذّرِ، والهنودُ والعذارى؛ فالهُنودُ: جمعُ هندٍ مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ، والعذارى: جمعُ عذراءَ[1]: مجرورٌ بكسرةٍ مقدَّرةٍ للتَّعذُّرِ.

وثالثهُما: **جمعُ المؤنَّثِ السالمُ**؛ وَهو: ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتينِ في آخرِه؛ نحوُ: مررتُ بالهنداتِ والمسلماتِ؛ فـ«الهنداتِ والمسلماتِ»: كلٌّ منهُما مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ؛ إذ أصلُهُ (١٩) قبلَ الجمعِ هِندٌ ومُسلِمةٌ؛ فَزِيْدَ في آخرِه ألفٌ وتاءٌ للجمعِ.

[ثانياً: الياءُ]:

وأمَّا الياءُ: **فهي تتولَّدُ مِن الكسرةِ بالإشباعِ، كمَا تتولَّدُ الواوُ من الضَّمَّةِ،**

(١) العُذْرَة: البكارة، والعَذْراء: البِكر، والجمع: العَذارى، والعذاري، والعَذراوات. (**الصحاح**، باب عذر، ص ٧٤٥، ينظر: **لسان العرب**، باب عذر، ٧٨/١٠).

والألفُ من الفتحةِ بإشـباعهما[١]؛ وهي: أي: الياءُ؛ **تكونُ** نائبةً عن الكسـرةِ **علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضعَ**؛ أحدهُا: في **الأسماءِ الخمسةِ** المتقدم ذكرُها؛ وهي: أبُوك، وأخُـوك، وحمُوك، وفُوك، وذُو مالٍ، تقـولُ فيها: مررتُ بأبِيك وأخِيـك إلخ؛ فكلُّ واحدٍ منهَا مجـرورٌ بالياءِ نيابةً [عنِ] الكسـرةِ والكافُ: ضميرُ الخطابِ؛ مضافٌ إليهِ، وكذا بقيَّةُ الأمثلةِ[٢].

تَنْبِيْهٌ:

اِعلمْ أنَّهُ يُشترطُ في إعرابِ هذه الأسـماءِ بالحروفِ نيابةً عنِ الحركَاتِ شروطٌ:

أحدُها: أنْ تكونَ مضافةً إلى غيرِ يـاءِ المتكلِّمِ فإنْ أُضيفتْ إليها أُعرِبتْ إعـرابَ المضافِ إليهَـا بحركاتٍ مقدَّرةٍ منـعَ من ظهورِها اشـتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسـبةِ للياءِ؛ نحوُ قولِك: جاءَ أَبِي وأخِـي، ورأيتُ أبِي وأخِي، ومررتُ بأَبِي وأخِـي؛ فكلُّ واحدٍ منهَمـا معربٌ بحركاتٍ مقـدَّرةٍ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركاتِ المناسـبةِ رفعاً (٢٠) ونصباً وجرّاً، وكذا بقيَّةُ الأمثلةِ.

ثانيهَا: أن تكونَ مكبَّرةً لا مصغَّرةً، فإنْ صُغّرتْ أُعرِبتْ بالحركاتِ الظاهرةِ؛ نحوُ: جاءَ أبيُّك وأخيُّك، ورأيتُ أُبيَّك وأُخيَّك، ومـررتُ بأُبيِّك وأُخيِّك؛ بضمِّ الهمزةِ، وتشـديدِ اليـاءِ معربة بحركاتٍ ظاهـرةٍ رفعاً ونصباً وجـراً، وكذا بقيةُ الأمثلةِ.

---

(١) في الأصل: (بأشياعهما).

(٢) نسـي ذكر الموضعين الآخريـن؛ وهما: التثنية والجمـع فعلامة جرهما اليـاء. ينظر: متن **الآجروميـة**: الصنهاجي؛ محمد بن محمد بـن داود (ت ٧٢٣هـ)، بيت الأفـكار الدولية، ٢٠٠٦م، ص ٧.

ثالثُها: أنْ تكونَ مفردةً لا مثناةً ولا مجموعةً جمعَ ســلامةٍ[١]؛ فإنْ ثُنّيتْ أو جُمعَتْ جمعَ ســلامةٍ أُعربَتَ في حالةِ التَّثنيةِ بالألــفِ رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرّاً؛ نحوُ: جاءَ أَبَوَاكَ ورأيتُ أَبَوَيْك، ومــررتُ بأَبَوَيْك، وإنْ جُمعتْ جمعَ ســلامةٍ أُعربَتْ بالواوِ رفعاً وبالياءِ نصباً وجرّاً[٢]، نحوُ: جاءَ أَبُوك[٣]، وبالياءِ

(١) المراد بالجمع عنــد كثير من العلماء جمع التكســير نحو: آباؤك، وإخوتــك.. فأما جمع المذكر السالم؛ فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً، وهي ـ حينئذ ـ تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً: بالواو رفعاً، وبالياء المكســور ما قبلها نصباً وجراً، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو؛ فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

(وَلَــمّــا تَــبَــيّــنّ أَصْــوَاتَــنَــا بَــكَــيْــنَ وَفَــدّيْــنَــنَــا بِــالْأَبِــينَــا)

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافاً مرتين: إحداهما إلى اســم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذاً، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

(صبحنا الخزرجية مرهفات أبــار ذوي أرومتهــا ذووهــا)

ففي «ذووها» شــذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم، كما شذ قول الآخر: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه، وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال:

(أهنأ المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه)

وإن كان اســم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شــيء ـ وذلك الاسم المشــتق والجملة ـ لم يصح إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: «اذهب بذي تسلم، والمعنى: اذهــب بطريق ذي ســلامة، فتلخــص أن «ذو» لا تضاف إلى واحــد من أربعة أشــياء: العلم، والضمير، والمشــتق، والجملة، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدراً أم لم يكن». ومنهم من قاس بهذين على بقية الأسماء. (**منحة الجليل**، ٥٥/١)، قال **الأهدل**: «أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً؛ نحــو: جاءني أبُون، وأخون، وحمون، وهنون، وذوو مــال». (**الكواكب الدريَّــة**، ٧٩/١)، ومما جــاء جمع تصحيح قــراءة: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة/١٣٣] ثم قال: «وفيه وجه آخر على مذهب ســيبويه يكون أبيك جمعــاً». **إعراب القرآن**: النحاس، ص٦٦، ينظر: **الكتاب**، ٤٠٦/٣، **معاني القرآن**: الزجاج، ١٢٦/١، **الكشاف**، ٩٨.

(٢) في الأصل (أبووك).

(٣) يفهم من كلام الكندي أنه اختلط عليه الأمر في مســألة جواز جمع الأسماء الخمسة جمع المذكر السالم، وربما يكون قد رأى جواز جمعها جمع سلامة لتصريحه بذلك.

نصباً وجرّاً؛ نحوُ: رأيتُ أبيك ومررتُ بأبيك[١] مع الفرقِ المتقدمِ في التثنيةِ والجمعِ وكذا بقيَّةُ الأمثلةِ.

وإنْ جُمعتْ جمعَ تكسيرٍ أُعربتْ بالحرَكاتِ الظاهرةِ بالضمَّةِ رفعاً، وبالفتحةِ نصباً وبالكسرة جرّاً؛ نحوُ: جاء آباؤُكَ وإخوتُك، ورأيتُ آباءَك وإخوتَك، ومررتُ بآبائِك وإخوتِك، وكذا بقيةُ الأمثلةِ.

ويشترطُ في «فُوك» أيضاً أنْ لا تَليه الميمُ فإنْ (٢١) وليَتْهُ؛ أُعرِبَ بالحركاتِ الظاهرةِ؛ نحوُ: هذا فمُك، ورأيتُ فمَكَ، ونظرتُ إلى فمِكَ بالحركاتِ الثلاثِ بالضَّمَّةِ رفعاً وبالفتحةِ نصباً وبالكسرةِ جرّاً كمَا تَرى، ولهذا البابِ أبحاثٌ تركتُهَا اختصاراً.

[ثالثاً: الفتحةُ]:

وأما الفتحةُ فهي تكونُ نائبةً عن الكسرةِ **علامةً للخفضِ في** موضعٍ واحدٍ فقطُ **في الاسمِ الذي لا ينصرِفُ**[٢] لا غيرُ.

(١) في الأصل: (رأيت أبويك، ومررت بأبويك).

(٢) قال **الرضي**: «يكون مما دخله اللام والإضافة مما فيه علتان من الصرف غير منصرف، وعند غيره هو منصرف سواء قالوا: إن الكسر سقط للتنوين، أو قالوا: إن الكسر والتنوين سقطا معاً؛ وذلك أن أكثرهم قالوا: إن الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكنه التي هي التنوين؛ أي: علامة إعرابه؛ لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير المنصرف، وقوُّوا هذا القول بأنه لمّا لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالإضافة، وقال بعضهم: إنه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معاً لمنع الصرف، ونحو: الأحمر وأحمركم عندهم أيضاً منصرف؛ لأن الكسر والتنوين لم يحذفا ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف، والأول أقرب أعني أن الكسر سقط تبعاً». (**شرح الكافية للرضي**، ٨٩/١، ٩٠).

وأنتَ خبيرٌ أنَّ الصَّرفَ؛ هُوَ: التنوينُ[١]؛ أي: الـــذي لا يُنوَّنُ لعدمِ تمكُّنهِ في الاسميَّةِ تمكُّناً تاماً بخلافِ المنوّنِ[٢].

ويَمنَعُ الاسمَ من الصَّرفِ علَّتانِ فرعيَّتانِ من عِللٍ تسعٍ، تَرجعُ إحداهما: إلى اللفظِ، والأُخرَى: إلى المعنَى أو واحدةٌ تقومُ مقامَهَما[٣].

أمَّا العِللُ التســعُ؛ فهي العَلميةُ، والعُجمــةُ، ووزنُ الفعلِ، وزيادةُ الألفِ والنُّون، والعدلُ، والوصفُ، والتأنيثُ اللفظي والمعنوي، والتركيبُ[٤].

---

(١) «الصرف: هو التنوين الدال على معنىً يكون الاســم به أمكن»؛ وذلــك المعنى: هو عدم مشابهته للحرف وللفعل؛ كـ «زيد، وفرس». **أوضح المسالك**، ٣/٩٢.

(٢) قد ذهــب المطلبي إلى أن رأي الخليل وســيبويه في قضية الممنــوع من الصرف لا يقوم على مشابة الفعل، وإنما على عدم التمكن من الاسمية، والتمكن عندهما قائم على تصور توزيعي؛ فيقول: «إن مجمل نظرية الخليل وسيبويه في منع طائفة من الأسماء من الصرف إنما يقوم على عدم تمكنها من الاسمية، والتمكن عندهما يشتمل على تصور توزيعي ـ إن جاز التعبير ـ في أن الاسم مصحوب بمقابلات عدت أصولاً لذلك التمكن»، ويشير أيضاً إلى أن السهيلي (ت ٥٨١هـ) قد فطن إلى أن ما قدم من أسباب مانعة للصرف تشتمل على مناقضة وعدم اطراد؛ فحاول أن يفســر سبب المنع بحجج وجيهة كعدم قدرة هذه الأسماء في الاستغناء عن التنوين الذي هو علامة على الانفصال، ولكنه ما لبث أن تأثر بغيره لما حاول أن يقدم تفســيرات جزئية لبعض الأعلام. (**ظاهرة الإعراب**، ص ١٠، ١٠٨، ١٠٩). ويُنظر: **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه**: أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢٠٠٢م، ص ١٩ – ٢٦.

(٣) في الأصل: (مقامها).

(٤) يقول **الأشموني**: «المعتبر من شــبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان؛ مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين؛ وذلك لأن في الفعل فرعية على الاســم في اللفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه؛ لأنه يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اســمًا، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل، =

وأما العِلَّةُ التي تقومُ مقامَهُمَا؛ فهي شـيئان: ألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ، أو المقصورةُ وصيغةُ منتهى الجموعِ[(١)] سـواءً كان علَى وزنِ مفاعيلَ أو مفاعِلَ، كما سيأتي قريباً إنْ شاءَ اللهُ، وقد جمعَها بعضُهم بقولِهِ: [من البسيط]

اِجمـعْ وزِنْ عـادلاً أَنِّـثْ بمعرفـةٍ   ركِّبْ وزِدْ عُجمةً، فالوصفُ قد كمُلا[(٢)]

= ومن ثم صرف من الأسـماء ما جاء على الأصل؛ كالمفرد الجامـد النكرة كرجل وفرس؛ [لأنه خف] فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعيـة اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم، وما تعـددت فرعيته من جهة اللفـظ؛ كأجيمال، أو من جهـة المعنى؛ كحائض وطامث؛ لأنه لم يصرف بتلك الفرعية كامل الشـبه بالفعل، ولم يصرف نحو: أحمد؛ لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهمـا اللفظ؛ وهي وزن الفعل، ومرجع الأخرى المعنى؛ وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحًا». (**شرح الأشموني**، ١٢٨٢/٣، ١٢٨٢).

وقد كانت نظرة المطلبي إلى نظرية الخليل وسـيبويه تخالف ما ذهب إليه كثير من العلماء نتيجة تأثرهم بما سطره ابن السراج في كتابه الأصول الذي حوَّل النظرية إلى علل غامضة؛ فقد ذكر المطلبي أن نظرية الخليل وسـيبويه تقوم على أن سبب منع طائفة من الأسماء من الصرف لعدم تمكنها في الاسمية، وهذا التمكن يشـتمل على تصور توزيعي جعل من هذه المقابلات أصولاً لذلك التمكن من تذكير مقابل التأنيـث، أو تنكير مقابل التعريف، أو أن يكون بناؤه من أبنية الأسماء وليس مستعاراً من أبنية الأفعال، أو يكون بناؤه خاصاً به وليس معدولاً عن بناء آخر، أو أن يكون البناء بالجمع وحده. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٤، ١٠٧.

(١) يقول **الرضي**: «وضابـط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحـاً، وثالثها ألفاً، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر أو لا؛ كمساجد ودوابّ، أو ثلاثة ساكن الوسط؛ كمصابيح» (**شرح الكافية للرضي**، ١٤٠/١)، وقال في **الارتشـاف**: «هو الجمع المتناهـي، ويقال له: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد». (**ارتشاف الضرب**، ٨٥٢/٢).

(٢) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي أورده ابن هشام في شرحه على **شذور الذهب**، ٤٥٦/١.

وقد جمعها أبو سعيد الأنباري النحوي:

عـدْلٌ ووَصْـفٌ وتَأْنِيـثٌ ومَعْرِفَةٌ   وعُجْمَـةٌ ثُـمَّ جَمْـعٌ ثُـمَّ تَرْكِيبُ
والنُّـونُ زَائِـدَةٌ مِـنْ قَبْلِهَـا أَلِفٌ   ووَزْنُ فِعْـلٍ وهذا القَـولُ تَقْرِيبُ =

فكلُّ اســـمٍ وُجِدَ فيه عِلَّتانِ (٢٢) أو واحدةٌ تقــومُ مقامُهَما[١] غير معرَّفٍ بآلةِ التَّعريفِ ولا مضاف مُنِعَ من الصَّرفِ.

مثالُ ما فيه العلميةُ ووزنُ الفعلِ[٢]؛ نحوُ: مررتُ بأحمدَ، فـ«أحمدَ»: مجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عنِ الكسرةِ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ.

والعلميــةُ والعُجمةُ[٣]؛ نحــــوُ: مــررتُ بإبراهيــمَ، فـ«إبراهيـــمَ»:

= ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٢/٢٩٤، **شرح الأشموني**، ٣/١٢٨٢، **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**: الأحمد نكري؛ عبد رب النبي بن عبد رب الرسول: تحقيق: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية ـ لبنان / بيروت، ط ١؛ ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ٣/٢٤١.

(١) في الأصل: (مقامها).

(٢) قال **سيبويه**: «اعلم فما كان من الأسماء أفعل؛ فنحو: أفكلٍ وأزملٍ وأيدعٍ وأربع لا تنصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل، وانصرفت في النكــرة لبعدها من الأفعال وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم... فإن سميت رجلاً ضرب أو ضرب أو ضورب لم تصرف» (**الكتاب**، ٣/١٩٤، ٢٠٧).
وجاء في **شــرح ابن عقيل**: فإذا كان الاسم علماً على وزن يخص الفعل، أو يغلب فيه منع من الصرف (**شرح ابن عقيل**، ٢/٣٠٥، ٣٠٦).
أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وســيبويه أن المصروف لا بد أن يكون بناؤه اسمياً في الأصل؛ فإن اعتراه التحويل كأن ينتقل من بناء فعلي إلى آخر اســمي فيجب أن يمنع من الصرف. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

(٣) يقول **ســيبويه**: «وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق... وأشــباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهــم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم، ولــم تمكن في كلامهم كما تمكن الأول ولكنها وقعــت معرفة، ولم تكن من أســمائهم العربية فاســتنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أســمائهم العربية كنهشلٍ وشــعثمٍ... فلما لم يكن فيها شــيء من ذلك استنكروها في كلامهم... وأما نوحٌ وهودٌ ولوطٌ فتنصرف علــى كل حال لخفَّتها» (**الكتاب**، ٣/٢٣٥).
ويقول **الأشــموني**: مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلميــة وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشــرطين: أن يكون علمًا في لغتهم، وأن يكــون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: إبراهيم وإســماعيل، وأما الثلاثي ويتحصل ففيه ثلاثة أقوال: أحدهما =

مجــرورٌ بالفتحــةِ نيابةً عن الكســرةِ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ من الصَّــرفِ للعلميةِ والعُجمةِ.

والعلميــةُ وزيادةُ الألــفِ والنُّون[(١)]؛ نحــوُ: مررتُ بعُثمــانَ؛ فـ«عُثمانَ»: مجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكســرةِ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ من الصــرفِ للعلميةِ وزيادةِ الألفِ والنُّون، وكذا عِمرانُ وعَدنانُ.

= أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا. الثاني: أن ما تحرك وســطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان. الثالث: أن ما تحرك وســطه لا ينصرف، وفيما ســكن وســطه ينصرف. (**شــرح الأشموني**، ١٣١٩/٣ - ١٣٢١). **يُنظر**: **شــرح الكافية للرضي**، ١٣٥/١، ١٣٦. أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وســيبويه بأنه توجد مقابلة بين النكرة والمعرفة؛ إذ عدم وجود مقابل نكرة يعنــي عدم التمكن في الاســم المعرفة، ومن أجل ذلك لــم تصرف الأعلام الأعجمية؛ لأنها لم توضع في كلامهم إلا معرفة. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

(١) يقول **سيبويه**: «وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فجعلــوه بمنزلته في المعرفــة كما جعلوا أفــكلاً بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة؛ وذلــك أفعل صفة لأنه بمنزلة الفعــل، وكأَن هذه النون بعد الألف في الأصل لباب فعلان الذي له فعلى كما كان بنــاء أفعل في الأصل للأفعال فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يســتثقل فيه التنويــن جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل» (**الكتاب**، ٢٠٧/٣، ٢٠٨). وجاء في **الأشــموني**: يشترط في الاسم الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وعلامة زيادة الألف والنون ســقوطهما في بعض التصاريف كســقوطهما في رد نســيان وكفران إلى نســي وكفر، فــإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهمــا أكثر من حرفين أصولًا، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتبــاران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألــف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية؛ مثال ذلك: حســان إن جعل من الحس فوزنه فعلان، وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه. (**شرح الأشموني**: ١٣١٣/٣، ١٣١٤).

أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وســيبويه أن عدم وجود اســم مذكر مقابل الاســم المؤنث يعني عدم التمكن في الاســمية؛ لأن التذكير أول وهو أشد تمكناً، وهو ما أطلق عليه (التصور التوزيعي للمنع من الصرف). **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

ومثالُ ما فيه الوصفيةُ ووزنُ الفعلِ[١]**؛** نحوُ: ما كانَ على وزنِ أفعلَ؛ نحوُ: مررتُ بأفضلَ من زيدٍ، وأكرمَ من عمروٍ، وأصفرَ وأحمرَ، وأخضرَ، وأسودَ؛ فكلُّهَا ممنوعةٌ من الصَّرفِ لوجودِ الوصفيَّةِ ووزنِ الفعلِ فيهَا.

والعلميةُ والعدلُ[٢]**؛** نحوُ: «عُمَر»؛ تقولُ فيهِ: مررتُ بعُمَرَ؛ فـ«عُمَرَ»: ممنوعٌ من الصرفِ للعلميةِ والعدلِ.

---

(١) يقول **سيبويه**: «اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك؛ لأنها أشبهت الأفعال؛ نحو: أذهب وأعلم» (**الكتاب**: ١٩٤/٣). فيشترط في وزن الفعل ألا يقبل التاء؛ وهو الذي على وزن أفعل الذي إما مؤنثه «فعلاء»؛ كـ«أحمر»، «حمراء»، أو أفعل الذي مؤنثه فعلى كـ«أفضل» «فضلى»؛ أو لكونه لا مؤنث له؛ كـ«أكمر» و«آدر» «فإن أنَّث بالتاء انصرف؛ نحو: أرمل؛ بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر؛ لأنه صفة وعلى وزنه». (**شرح الأشموني**، ١٢٨٩/٣) يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٥٧/١، **ارتشاف الضرب**، ٨٥٧/٢.

أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه أن المصروف لا بد أن يكون بناؤه اسمياً؛ فإن اعتراه التحويل كأن ينتقل من بناء فعلي إلى آخر اسمي فيجب أن يمنع من الصرف. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

(٢) يقول **سيبويه**: «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا؛ وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما؛ وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك؛ نحو: عامرٍ وزافرٍ» (**الكتاب** ٢٢٣/٣).

المعرفة المعدولة عند ابن هشام وغيره خمسة أنواع.

أحدها: فُعَل في التوكيد؛ وهي: جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن فعلاوات.

الثاني: سَحَر؛ إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرداً من «أل» والإضافة» كـ«جئت يوم الجمعة سحر»؛ فإنه معرفة معدولة عن السحر.

الثالث: فُعَلُ؛ علماً لمذكر؛ العلم المعدول إلى فُعل؛ كعُمر وزُفر وثُعل، والأصل: عامر وزافر وثاعل فمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

الرابع: فَعَال علماً لمؤنث؛ كـ«حذام»، و«قطام» في لغة تميم؛ فإنهم يمنعون صرفه؛ نحو:

(إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ) =

والوصفيةُ والعدلُ[١]؛ نحوُ: مثنى وثلاثَ ورُباعَ؛ تقولُ فيهِ؛ مررتُ بثُلاثَ ورُباعَ؛ فكلٌّ منهُما ممنوعٌ من الصرفِ للوصفيةِ والعدلِ.

والعلميــةُ والتركيبُ المزجــي[٢]؛ نحوُ: مررتُ بمعدِي كــربَ وبعلبَكَ

= الخامس: «أَمْــسِ» مراداً به اليوم الذي يلي يومك، ولم يضــف، ولم يقرن بالألف واللام، ولم يقع ظرفاً؛ فــإن بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً؛ لأنــه معدول عن الأمس؛ كقوله: (لقد رأيت عجباً مذ أمسًــا)، وجمهورهــم يخصُّ ذلك بحالة الرفــع؛ والحجازيون يبنونه على الكســر مطلقاً، فإن أردت بأمس يوماً من الأيام الماضيــة مبهماً؛ أو عرَّفته بالإضافة؛ أو بــالأداة؛ فهو معرب إجماعاً؛ وإن اســتعملت المجرد المراد به معيــن ظرفاً؛ فهو مبني إجماعاً». (**أوضح المسالك**، ٩٨/٣ - ١٠٢). أما المطلبي فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه أن المصروف لا بد أن يكون بنــاؤه في معناه النحوي وليس معدولاً عن الأصل؛ فإذا كان معدولاً منع من الصرف. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

(١) يقول **ســيبويه**: «وســألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع؛ فقال: هو بمنزلة أخر؛ إنما حده واحداً واحداً، واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه» (الكتاب ٢٢٥/٣).
وجاء في **أوضح المسالك**: مما يمنع صرف الاســم العدل والصفة وذلك في أسماء العدد المبنية على فُعال ومَفعل؛ كثُلاث ومَثنى؛ فثــلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين؛ فتقول: جاء القوم ثلاثَ؛ أي: ثلاثةً ثلاثةً، ومثنى؛ أي: اثنين اثنين، وسمع استعمال وزني: فُعال ومَفعل؛ من أحاد وموحد، إلى عشار ومعشر، ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة أخر التي في قولك: مررت بنسوة أخر، وهو معدول عن الآخر، وإنما خص النحويــون «أُخَر» بالذكر؛ لأن في أخــرى ألف التأنيث، وهو أوضح مــن العدل. (**أوضح المسالك**، ٩٥/٣، ٩٦، **شرح ابن عقيل**، ٢٩٨/٢، ٢٩٩).
أما المطلبي فقد فهم من كلام الخليل وســيبويه أن المصروف لا بــد أن يكون بناؤه في معناه النحــوي وليس معدولاً عــن الأصل؛ فإذا كان معــدولاً منع من الصــرف. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

(٢) تركيب المزج: «هو أن يجعل الاســمان اســمًا واحدًا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث». (**شــرح الأشــموني**، ١٣١٠/٣)، يقول **سيبويه** في التركيب المزجي: «وأما معد يكرب؛ ففيه لغات: منهم من يقول: معــد يكربٍ فيضيف، ومنهم من يقول: معدِ يكــربَ فيضيف ولا يصرف يجعل كرب اســماً مؤنثاً، ومنهــم من يقول: معد =

(٢٣)؛ فكلٌّ واحدٍ منهُما مجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ للعلميةِ والتركيبِ.

والوصفيةُ وزيادةُ الألفِ والنُّونِ[1]؛ نحوُ: مررتُ بسكرَانَ وغَضبانَ، فكلُّ

= يكرب فيجعله اسماً واحداً فقلت ليونس هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحدٌ إلا لم يصرف، وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء يدلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيل؛ لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمر». **الكتاب**، ٢٩٦/٣، ٢٩٨.

وجاء في أوضح المسالك: فمما يمنع صرف الاسم العلمية والتركيب؛ نحو: معد يكرب وبعلبك؛ فتقول: هذا معد يكربُ ورأيت معد يكربَ ومررت بمعد يكربَ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب، وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما، وقد يبنيان على الفتح؛ وأما إن كان ثلاثياً ساكن الوسط؛ نحو: «نوح»، و«لوط»، و«شتر» صرف، وقيل: الساكن الوسط ذو وجهين، والمحرَّكَةُ متحتم المنع. (**أوضح المسالك**، ٩٦/٣).

أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه بأن الاسم المتمكن هو الاسم الذي لا يكون مركباً في بنائه؛ فإن ركب منع من الصرف باعتبار أن الأصل في بناء الأسماء في العربية غير التركيب وإلا صرف. **ظاهرة الإعراب**، ص١٠٦.

(١) يقول **سيبويه**: «هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك؛ نحو: عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر ولمؤنث سكران بناء على حدةٍ كما كان لمذكر حمراء بناءٌ على حدة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها». (**الكتاب**، ٢١٥/٣، ٢١٦).

جاء في شرح ابن عقيل: فيمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون بشرط ألا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث؛ نحو: سكران وعطشان وغضبان؛ فتقول: =

واحدٍ منهُما ممنوعٌ من الصرفِ للوصفيةِ وزيادةِ الألفِ والنُّون، وضابطُهُ: كلُّ وصفٍ لازمٍ على وزنِ فَعْلانَ، ومؤنَّثُهُ على وزنِ فَعلى[١]، فخرجَ عنْ ذلكَ: مَا كانَ مؤنثُهُ علَى فعلانةٍ، كندمانٍ وسيفانٍ؛ لأنَّ مؤنثَهُ على فعلانةٍ؛ نحوُ: امرأةٍ ندمانةٍ، وسيفانةٍ؛ أي: طويلةٍ[٢].

والعلميةُ والتأنيثُ اللفظي[٣]؛ نحوُ: مررتُ بفاطمةَ وطلحةَ؛ فكلٌّ منهُما

= هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، ولا يصح أن تقول للمؤنثة: سكرانة ولا عطشانة ولا غضبانة، إلا إن كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة؛ فتقول: هذا رجل سيفانٌ؛ أي: طويل. (**شرح ابن عقيل**، ٢/٢٩٦).

أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه أن عدم وجود اسم مذكر مقابل الاسم المؤنث يعني عدم التمكن في الاسمية؛ لأن التذكير أول وهو أشد تمكناً فالأصل هو التذكير، والفرع هو التأنيث فمنع التأنيث من الصرف لأنه فرع. **ظاهرة الإعراب**، ص١٠٥.

(١) في الأصل: (فعل)؛ والصحيح (فَعلى)، لأنه على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى مثل: عطشان الذي مؤنثه عطشى.

(٢) رجل سيفان: أي: طويل، ممشوق ضامر البطن، وامرأة سيفانة. **الصحاح**، باب سيف، ص٥٧٦.

(٣) يقول **سيبويه**: «اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف؛ وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه لما عدلوا عنه ما هو له في الأصل وجاؤوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي... كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء؛ نحو: قدر وعنز ودعد وجمل ونعم وهند». (**الكتاب**، ٣/٢٣٥، ٢٤١). ومما يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر؛ كطلحة أو لمؤنث كفاطمة زائداً على ثلاثة أحرف أم لم يكن؛ وإن كان مؤنثاً علماً لأنثى فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك؛ فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف: كزينب وسعاد علمين؛ فتقول: هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ، وإن =

ممنوعٌ من الصرفِ للعلميةِ والتَّأنيثِ اللفظي، والمرادُ باللفظي: ما كانَ فيه تاءُ التأنيثِ سواءً كان عَلَماً لمذكَّرٍ: كطلحةَ، أو مؤنَّثٍ كفاطمةَ.

وكذا التأنيثُ المعنويُّ معَ العلميةِ إذا كانَ أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ؛ كسُعادَ، أو ثلاثياً محرَّكَ الوسطِ؛ كسَقَرَ[1]؛ علم لطبقةٍ من طبقاتِ جهنمَ ـ أعاذَنا اللهُ منهَا ـ أو أعجمياً ساكنَ الوسطِ؛ كـ(جُور)[2]؛ اسم بلدٍ بفارسٍ، أو منقولاً من مذكَّرٍ إلى مؤنَّثٍ كما لو سُمِّيت امرأة بزيدٍ، فإنْ لم يكنْ رباعيّاً أو ثلاثياً متحرِّكَ الوسطِ أو ثلاثياً مقرُوناً بتاءِ التَّأنيثِ جازَ فيه الوجهانِ؛ كهندٍ ودعدَ الصرفُ وعدمُهُ.

وما يقومُ مقامَ العلَّتينِ من العللِ شيئانِ: (٢٤) صيغةُ منتهى الجموعِ[3]

= كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع أيضاً: كسَقَر، وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجمياً؛ كجور؛ اسم بلد، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزيد؛ اسم امرأة منع أيضاً، فإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان المنع والصرف والمنع أولى؛ فتقول: هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ، والزجاج يوجبه. (**أوضح المسالك**، ٣/٩٦).

أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه أن التذكير والتأنيث يقعان في توزيع التقابل، وكل مصروف ينبغي أن يكون له أصل في التذكير، فإذا لم يكن الأمر كذلك؛ كأن يكون الأصل فيه التأنيث منع من الصرف. **ظاهرة الإعراب**، ص ١٠٥.

(١) سقر: سقرات الشمس: شدة وقعها، وسقرته: لوَّحته، وسقر: اسم من أسماء النار. **الصحاح**، باب سقر، ص ٥٤٤.

(٢) في الأصل: (كجِيْرَ). يقول ياقوت **الحموي**: «جُورُ: مدينة بفارس، بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً». **معجم البلدان**: الحموي؛ ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ٢/٢٢٠.

(٣) قال **سيبويه**: «هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل؛ اعلم أنه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكناً؛ وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي =

سواءً كان على وزنِ مفاعلَ؛ كدراهمَ، ومساجدَ، ومنازلَ ومقاصدَ، أو مفاعيلَ؛ كدنانيرَ، ومصابيحَ.

وثانيهُما: ألفُ التَّأنيثِ[(١)]؛ سواءً كانتْ مقصورةً؛ كحُبلَى، أو ممدودةً؛ كحمرَاءَ، وخضراءَ وما أشبهَ ذلكَ.

فَائِدَةٌ[(٢)]:

يُمنعُ بالعلميةِ الصرفُ مع أحدِ ستَّةِ أمورٍ: مع وزنِ الفعلِ والعدلِ، والتَّأنيثِ والتَّركيبِ، وزيادةِ الألفِ والنُّون والعُجمةِ.

= هو أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً» (**الكتاب**، ٢٢٧/٣)، ويقول **أبو حيان**: «وما وازن مفاعل ومفاعيل في الحركات والسكنات؛ وهو الجمع المتناهي، ويقال: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد؛ فلو سمي به منع من الصرف؛ نحو: دراهم ودنانير ودواب». (**ارتشاف الضرب**، ٨٥٢/٢)، ويقول **ابن عقيل**: «الجمع المتناهي؛ وضابطه: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن؛ نحو: مساجد ومصابيح». (**شرح ابن عقيل**، ٣٠٠/٢).

وأما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه أن الإفراد هو الأصل يقابله فرع هو الجمع، لذلك كان المنع من الصرف في صيغة منتهى الجموع؛ لأنها صيغة للجمع وحده لا شيء منها في الإفراد. **ظاهرة الإعراب**، ص١٠٦. يُنظر: **شرح الأشموني**، ١٢٩٨/٣ - ١٣٠٠.

(١) الاسم الذي تتصل بآخره ألف التأنيث يمنع من الصرف مطلقاً؛ سواء كانت مقصورة كـ(حبلى) أم ممدودة؛ كـ(حمراء)، أو نكرة؛ كـ «ذكرى» و(صحراء) أم معرفة كـ «رضوى» و«زكرياء»، أم مفرداً كـ(كرمضاء)، أو جمعاً كـ «جرحى»، أم اسماً كـ(شمطاء)، أم صفة كـ «حبلى»، و«حمراء». (**أوضح المسالك**، ٩٢/٣)، أما **المطلبي** فقد فهم من كلام الخليل وسيبويه أن التذكير والتأنيث يقعان في توزيع التقابل، وكل مصروف ينبغي أن يكون له أصل في التذكير، فإذا لم يكن الأمر كذلك؛ كأن يكون الأصل فيه التأنيث منع من الصرف. **ظاهرة الإعراب**، ص١٠٥. يُنظر: **الكتاب**، ٢١٠/٣، ٢١٥.

(٢) ورد لفظ (فائدة) باللون الداكن للأهمية، لأنها لم تكن ضمن متن الآجرومية.

ويُمنعُ بالوصفيةِ مع ثلاثةِ أمورٍ: معَ العدلِ؛ كمثنَى: معدولٌ بهِ عن اثنينِ اثنينِ وثُلاثَ، ورُباعَ ونحوِها، ومع زيادةِ الألفِ والنُّون؛ كسكرانَ، ومع وزنِ الفعلِ؛ كأحمرَ، وأخضرَ، وأفضلَ، بشرطِ عدمِ دخولِ تاءِ التَّأنيثِ فيهِ.

وجائزٌ صرفُ ما لا ينصرفُ لضرورةِ الشعرِ[١] إذا اضطرَّ الشاعرُ إليهِ؛ كقولِ[٢] امرئ[٣] القيسِ. [من الطويل]

ويَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ، إنَّك مُرْجِلِي[٤]

---

(١) يقول **ابن عقيل**: يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله: (تبصَّر خليليَ هل ترى من ظعائنٍ) وهو كثير وأجمع عليه البصريون والكوفيون، وورد أيضاً صرفه للتناسب؛ كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان/٤] فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم ومنعه آخرون. (**شرح ابن عقيل**، ٢/٣١١، ٣١٢) يُنظر: **شرح القصائد الطوال الجاهليات**، ص٣٦، **شرح ملحة الإعراب**، ٢٧٨، **شرح الكافية للرضي**، ١/٩٤، ٩٥، **أوضح المسالك**، ص٣/١٠٣.

(٢) في الأصل (كالقول).

(٣) في الأصل (امرؤ)؛ فلعلَّها جَاءَت على سبيل الحكاية.

(٤) **تخريج البيت**: **شرح المعلقات السبع**، ص١٩، **أوضح المسالك**، ص٣/١٠٣، **مغني اللبيب**، ١/٥٥٣، **شرح الأشموني**، ٣/١٣٤٤، **الفواكه الجنية**، ص١٤١، **النحو الوافي**، ٤/٢٣٠.

الشاعر: امرؤ القيس.

المفردات: **الخدر**: المنزل تكون فِيْهِ المرأة: **الهودج**: وهو أعواد تُنصب فوق قتب البعير، ثم ترخى فوقها ستور؛ لتكون النساء بداخله، **عنيزة**: لقب فاطمة، **الويلات**: جمع ويلة؛ وهي العذاب الشديد، **مرجلي**: مصيِّري راجلة.

المعنى: أنه لما دخل عليها الخدر، خافت أن يعقر بعيرها، فتضطر للسير راجلة؛ فدعت عليه بالويل.

الإعراب: «وَيَوْمَ»: **الواو**: عاطفة، «يَوْمَ»: معطوف على ما قبله: «**وَيومَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي**»، «**دَخَلْتُ**»: فعل وفاعل، **والتاء**: في محل رفع فاعل، «**الْخِدْرَ**»: مفعول به، وجملة «**دَخَلْتُ الْخِدْرَ**»: في محل جر بالإضافة إلى «يَوْمَ»، «**خِدْرَ**»: بدل من «**الْخِدْرَ**» منصوب، وهو مضاف و«**عُنَيْزَةٍ**»: مضاف إليه لضرورة الشعر، «**فَقَالَتْ**»؛ **الفاء**: عاطفة، «**قَالَتْ**»: فعل، =

بتنويـن «عنيزةٍ»؛ لأجلِ الوزنِ، وليسَ هذا المختصرُ محلَّ بسطٍ وإطالةٍ، فلنمسِكْ الآنَ عنانَ اليراعِ عن الجَري في هذه الحلَبةِ، وبما مرَّ كفايةٌ عن الإطالةِ.

[علاماتُ الجزمِ]:

وللجزمِ أيضاً علامتانِ؛ إحداهما: أصليةٌ؛ وهي: **السكونُ**، والأخرَى: نائبةٌ عنهَا؛ وهي: **الحذفُ** لا غيرُ.

[أوَّلاً: السكونُ]:

فأمَّا السكونُ؛ وهو: الأصلُ في هذا المحلِّ؛ **فهو يكونُ (٢٥) علامةً للجزمِ في موضع واحدٍ فقط: في الفعلِ المضارعِ الصحيحِ الآخرِ**[1]، ولم يتصل بآخرهِ ألفُ الاثنينِ[2] ولا واوُ الجماعة[3] ولا ياءُ المؤنَّثةِ المخاطبةِ؛ فخرجَ بذلكَ: ما إذا اتَّصلَ بآخرِهِ أحدُ هذه الضمائرِ[4] فإنهُ يُجزمُ بحذفِ حرف العلَّة[5]، سيأتي بيانُهُ.

= **والتاء**، لا محل لها من الإعراب، «**لَكَ**»: متعلق بمحذوف خبر مقدم. «**الْوَيْلَاتُ**»: مبتدأ مؤخر، وجملة: «**لَكَ الْوَيْلَاتُ**»: مقول القول في محل نصب مفعول به، «**إِنَّكَ**»: **إنَّ** حرف توكيد ونصب، **والكاف**: في محل نصب اسم «**إِنَّ**»، «**مُرْجِلِي**»: خبر «**إنَّ**» مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، **والياء**: مضاف إليه ؛ وجملة: «**إِنَّكَ مُرْجِلِي**»: تعليلية، لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: «**عُنَيْزَةٍ**» فقد صرف «**عُنَيْزَة**» وجرَّه اضطراراً مع كونه علماً لمؤنث ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث.

(١) يقول **السالمي**: «الذي لم تدخل عليه نون التوكيد بنوعيها الخفيفة والثقيلة، ولم تدخل عليه نون الإناث» لأن الفعل المضارع سيكون مبنياً. **المواهب السنية**، ص ٦٢.

(٢) في الأصل (اثنين)؛ ولعله أراد الاثنين.

(٣) في الأصل: (جماعة) التعليل السابق نفسه.

(٤) في الأصل: (الضماير).

(٥) في الأصل (بجزم حذف) فقط؛ ولا شك أنه يقصد به (بحذف حرف العلة).

وخرجَ أيضــاً بقولِهِ: «الصحيحِ الآخرِ» مــا إذا كانَ في آخرِهِ أحدُ حروفِ العلَّةِ؛ فإنَّهُ يُجزمُ أيضاً بحذفِ ذلكَ الحرفِ.

فالصحيحُ الآخــرُ؛ نحوُ: يقومُ، ويقعــدُ؛ تقولُ فيهِ: لمْ يقُــمْ، ولمْ يقعُدْ؛ بسكونِ آخرهما، وكذا بقيةُ[1] الأفعالِ الصحيحةِ الآخرِ جزمُها بالسكونِ.

[ثانياً: الحذفُ]:

وأمَّا الحذفُ النائبُ عنِ الســكونِ في الجزمِ **فهو يكونُ** نيابةً عنهُ **علامةً للجزمِ في** موضعينِ:

أحدُهما: **الفعــلُ المضــارعُ المعتلُّ الآخرُ** منــهُ بأحدِ الأحــرفِ الثلاثةِ المســمياتِ[2]: بأحرفِ العلَّةِ[3]؛ وهي: الواوُ؛ نحوُ: يَدعــو[4]، والألفُ؛ نحوُ: يَخْشَــى، ويَسْــعَى، والياءُ؛ نحوُ: يَرْمِي، ويَقْضِي؛ فكلُّ واحدٍ من هذهِ الأمثلةِ المذكورةِ، ومَــا كانَ مثلُهَا يُجزمُ بحذفِ حرفِ العِلَّــةِ، ويَبقى قبلَ كلِّ حرفٍ

---

(١) في الأصل (بقيت) والصحيح (بقية)؛ لأنه اسم فتكتب بالتاء المربوطة.

(٢) الأولى أن يقول: (المسماة).

(٣) قال **الحســني**: «فهذه الأفعال مجزومة وعلامــة جزمها حذف حرف العلة وإبقاء الشــكلة دليل عليه، وما مشــى عليه المصنف مــن كون المحذوف حرف العلة إنما يتمشــى على قول ابن الســراج ومن تبعه أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعــراب بالفتحة والضمة وعلَّل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره... وذهب ســيبويه إلى تقدير الإعراب فيها». (**الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية**: الحسني، ص ٧٥). ينظر: **الكتاب**، ٢٣/١، **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٢٢٣/١ - ٢٢٥.

(٤) في الأصل (يدعوا) والصحيح مــا ذُكر؛ فالألف لا تزاد بعد الــواو التي هي لام الفعل أو التي هي علامة الرفع كالتي في جمع المذكر الســالم مثل «حضر معلمو المدرسة» وإنما تزاد بعد الواو التــي للجماعة مثل: لم يذهبوا، حتى يفرق بيــن واو الجماعة وواو الفعل. يُنظر: **المعجم المفصل في الإملاء**: يمين؛ ناصيــف؛ قواعد ونصوص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٤؛ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٨٨.

منهَا حركةٌ تناسـبُهُ؛ نحوُ: لمْ يدعُ؛ بضمِّ العينِ، وحذفِ الـواوِ للجزمِ، ولمْ يخشَ: مجزومٌ بحذفِ الألفِ، والفتحةُ قبلَهُ دليلٌ عليهِ، ولمْ يرمِ؛ بحذفِ الياءِ (٢٦) والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليهَا، وكذا بقيَّةُ الأمثلةِ.

وثانيْهَـا: يكونُ الحـذفُ نيابةً عنِ السُّـكونِ علامةً للجـزمِ **في الأفعالِ الخمسـةِ** المتقدمةِ؛ **التي رفعُها بثبـاتِ النُّونِ**؛ وهي: كلُّ فعـلٍ اتَّصلَ بآخرهِ ألفُ الاثنينِ أو واوُ الجماعةِ[١] أو ياءُ المؤنَّثةِ المخاطبةِ[٢] وهي المسـمياتُ: بالأوزانِ الخمسـةِ[٣] نحوُ: يفعلانِ؛ بالتحتيةِ للغائبيـنِ المذكَّرينِ، وتفعلانِ؛ بالفوقيةِ للمخاطبيـنِ أو المؤنَّثتينِ الغائبتينِ، ويفعلـونَ؛ للغائبينَ، وتفعلونَ؛ للمخاطبينَ، وتفعلينَ؛ للمؤنَّثـةِ المخاطبةِ بالفوقيةِ لا غيـرُ؛ فكلُّ واحدٍ من هذهِ الأمثلـةِ يُجزمُ بحذفِ النُّون التي يُرفعُ بها فـي الأصلِ؛ تقولُ في ذلك: لم يفعلا، ولم تفعلا، ولم يفعلُوا، ولم تفعلُوا، ولـم تفعلِي؛ فكلُّها مجزومةٌ بحذفِ النُّون كما ترَى.

[فَصْلُ المعرَبَاتُ]:

اِعلمْ أنَّ المصنِّفَ ذكرَ في البابِ السابقِ علاماتِ الإعرابِ من حركاتٍ وحروفٍ ومواضعهَا التـي تكونُ فيها دالَّةً على الإعـرابِ بها مفصلةً[٤]،

---

(١) في الأصل: (جماعة).

(٢) في الأصل: (مؤنثة مخاطبة).

(٣) اسـتعمل الكندي (الأوزان الخمسة) باعتبار أنها تأتي على خمسـة أوزان فقط، و(الأمثلة الخمسة) في مواضع أخرى باعتبار أنها خمسـة أمثلة محصورة، ما شابهها يجري حكمها عليها.

(٤) يقول **السـالمي**: «أتى في هذا الفصل حاصل ما تقـدم تفصيلًا فذكره هنـا إجمالًا تمريناً للطالب، وتسهيلاً له كما هي عادة الأقدمين». **المواهب السنية**، ص٦٨.

وذكرَ في هــذا الفصلِ نفسَ **المعرَباتِ**[١]؛ وهي **قســمانِ**: مــن حيثُ إنّها معربةٌ:

قسمٌ منهَا **يُعربُ بالحركَاتِ** الظاهرةِ (٢٧) أو المقدَّرةِ[٢].

وقسمٌ يُعربُ بالحروفِ نيابةً عن الحركاتِ؛ وهي: الألفُ، والواوُ، والياءُ، والنُّون، كما مرَّ بيانُ ذلكَ[٣].

[المعرباتُ بالحركَاتِ]:

فالذي يُعــربُ بالحرَكاتِ؛ وهــي: الضمَّةُ، والفتحةُ، والكســرةُ، ويُلحقُ بها الســكونُ؛ لأنَّه ليسَ بحركةٍ بل هوَ قطعُ حركةٍ[٤]، فالمعرباتُ بالحركاتِ إجماعاً **أربعةُ أنواعٍ**: ثلاثةُ أسماءٍ، وفعلٌ.

أحدُها: الاســمُ المفردُ[٥]؛ وهوَ: إمَّا ظاهرُ الإعرابِ أو مقــدَّرُهُ؛ نحوُ: قامَ زيدٌ

---

(١) الصحيح: (المعربات نفسها) وقد تقدم التنبيه على ذلك في موضع متقدم.

(٢) الإعراب إما ظاهر أو مقدر؛ نحو: زيد يقوم وموســى يخشى، وزاد بعضهم: ومنوي وخص المقدر بما الألف منقلبة فيه؛ نحو: ملهى، والمنوي بما ليست ألفه منقلبة عن شيء؛ نحو: حُبلى، وأرطى. **ارتشاف الضرب**، ٨٤٦/٢.

(٣) اختلف العلماء في الإعراب أحركة أم حرف فذهب البصريون إلى أن الإعراب دال على المعاني وإنه حركة داخلة على الكلام، وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً فإذا كان حرفاً قام بنفســه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف. (**الإيضاح في علــل النحو**: الزجاجي، ص ٧٢)، ويبدو أن الكندي قد خالف المصنف في ذلك فعد الإعراب حركة، لذلك قســم المعربات إلى قسمين: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف النائبة عن الحركات بينما المصنف يرى أن الإعراب حركة وحرفاً تبعاً للكوفيين ولذلك لم يذكر إنابة الحروف عن الحركات.

(٤) قال **أبو حيــان**: «والجزم قطع الحركة أو مــا قام مقامها وهو حذف إمــا لحركة؛ نحو: لم يضرب أو لحرف؛ نحو: لم يقوما». **ارتشاف الضرب**، ٨٣٤/٢.

(٥) أعاد الكندي شــرح الاســم المفرد مرة أخرى في هذا الموضع من غير ذكر التعريف وقد =

والفتَى والقاضِي وغُلامِي؛ فـ«زيدٌ»: مرفوعٌ بضمَّــةٍ ظاهرةٍ، والفتَى: بضمَّةٍ مقدَّرةٍ للتَّعذّرِ، والقاضِي: بضمَّةٍ مقدَّرةٍ للثِّقلِ، وغُلامِــي: بضمَّةٍ مقدَّرةٍ مَنعَ مِن ظهورِهَا اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ، ورأيتُ زيداً والفتَى وغُلامِي؛ فـ«زيدٌ»: منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ، والفتَى: بفتحةٍ مقدَّرةٍ للتَّعذرِ وغُلامِي: بفتحةٍ مقدَّرةٍ على آخرِهِ مَنعَ مِن ظهورِهَا اشــتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ، ويَظهرُ الإعرابُ في حالةِ النَّصبِ علَى المنقــوصِ لِخفَّتِهِ؛ تقولُ: رأيــتُ القاضيَ؛ بالفتحةِ الظاهــرةِ، ومررتُ بزيدٍ والفتَى والقاضِي وغُلامِي؛ فـ«زيدٌ»: مجرورٌ بكسرةٍ ظاهرةٍ، والفتى: بكسرةٍ مقدَّرةٍ (٢٨) للتَّعذُّرِ، والقاضِي للثقل، وغُلامِي: لاشتغالِ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ.

وثانيهَا: جمعُ التَّكسيرِ؛ وهوَ: ما تغيَّر فيهِ بناءُ مفردِه بزيادةٍ، أو نقصٍ، أو تغييرِ شكلٍ كما مرَّ بســطُهُ؛ وهوَ: إمَّا ظاهرُ الإعرابِ أيضاً أو مقدَّرهُ؛ نحوُ: جاءَ الرجالُ والأسارى، ورأيتُ الرجالَ والأســارى، ومررتُ بالرجالِ والأسارى؛ فـ«الرجالُ»: في جميعِ أحوالِهِ معرَبٌ بحركاتٍ ظاهرةٍ رفعاً ونصباً وجرّاً، والأسارى: بحركاتٍ مقدَّرةٍ للتَّعذرِ، والهنودُ والعذارى كذلك أيضاً؛ فالهنودُ: يُعربُ بالحركاتِ الظاهرةِ رفعاً ونصباً وجراً، والعذارى: جمعُ عذراءَ، [تُعرَبُ] بحركاتٍ مقدَّرةٍ للتَّعذُّرِ.

وثالثُها[١]: جمعُ المؤنَّثِ الســالمُ[٢]؛ والمرادُ بالســالِمِ: ما ســلِمَ فيه بناءُ مفردِهِ؛ نحوُ: جاءتِ الهنداتُ، ورأيتُ الهنداتِ، ومررتُ بالهنداتِ؛ معرَبٌ[٣]

= اســتعمل الألفاظ نفســها في الإعراب بيد أنه غيَّر الفعل من كونه لازماً إلى كونه متعدياً، وهكذا يفعل في كثير من القضايا يكرر من أجل زيادة معلومة أو إيضاح مسألة مهمة.

(١) في الأصل: (وثانيها)؛ لعلها زلة قلم أو خطأ نسخي.

(٢) هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين. **ارتشاف الضرب**، ٨٤٢/٢.

(٣) ذهب الجمهور إلى أن حركة جمع المؤنث الســالم في حالة النصــب هي حركة إعراب، وخالفهم في ذلك الأخفش والمبــرد إلى أن حركة النصب هي حركــة بناء كما أن حركة الاسم الذي لا ينصرف حركة بناء كذلك. **ارتشاف الضرب**، ٨٤٢/٢.

بالحركاتِ الظاهرةِ رفعاً ونصباً وجرّاً لكنَّ هذا النَّوعَ من الأسماءِ يُنصبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ[1] كما مرَّ آنفاً، والذي لا يَنصرفُ يُجرُّ بالفتحةِ عكس جمعِ المؤنَّثِ السالم، وهذا خلافُ الأصلِ إذِ الأصلُ: الرفعُ بالضَّمَّةِ، (٢٩) والنَّصبُ بالفتحةِ، والجرُّ بالكسرةِ.

ورابعُهَا: الفعلُ المضارعُ؛ وهوَ: ما كانَ في أولِهِ أحدُ الزوائدِ الأربعةِ المُسمَّاةِ بأحرفِ المضارعةِ؛ وهي: الألفُ، والنُّون، والياءُ، والتاءُ، يجمعُها قولُك: «نأيتُ»[2] وشرطُهُ **الذي لم يتصلْ به بآخرِهِ شيءٌ**، فخرجَ بذلِك: ما إذا اتَّصلَ به ما ينقلُ إعرابَهُ؛ كألفِ الاثنينِ أو واوِ الجماعةِ، أو ياءِ المؤنثةِ المخاطبةِ كما مرَّ في غيرِ موضعٍ؛ فإنَّهُ في هذا المحلِّ مِمَّا يُعربُ بالحروفِ نيابةً عنِ الحركاتِ، واحْتَرَزَ أيضاً عمَّا يُوجِبُ بناءَهُ؛ وهوَ: على قِسْمينِ:

[الأولُ] ما يُوجِبُ بناءَهُ على الفتحِ؛ كنُوني التوكيدِ الثَّقيلةِ والخفيفةِ[3]؛ كقولِهِ تعَالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف/٣٢].

---

(١) أجاز الكوفيون نصبه بالفتحة، وحكوا: سمعت لغاتَهم، وتحيرت ثباتاً، وذهب بعضهم إلى أنه مبني في حالة النصب. **ارتشاف الضرب**، ٨٤٢/٢.

(٢) قال **الفاكهي**: «نأيت، أو أنيت، أو أتين، أو نأتي» وقد استعمل الكندي (نأتي) في بعض المواضع و(نأيت) في بعضها، و(أنيت) في أخرى، وقد بيّن الإمام السالمي سبب اختياره (أنيت)؛ لأن فيه تفاؤلاً بإدراك المطلوب؛ لأن معناها قربت. ينظر: **الفواكه الجنية**، ص ٧٥، **المواهب السنية**، ص ٨٠.

(٣) يقول **ابن مالك**: «بني المتصل بنون الإناث لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنًى وحكماً فإذا انضم إلى ذلك أن مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده كما منع من بناء (أي) مع ما فيها من تضمّن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً، وقيل: إنما بني المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنها لا تلحق الأسماء ما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته وإن شابهت نقصت بها مشابهته. **شرح التسهيل**، ٤٦/١.

[والثاني] ما يُوجِبُ بناءهُ على السُّكونِ؛ وهي: نونُ النِّسوةِ؛ نحوُ: يَفْعَلْنَ؛ بإسكانِ اللَّامِ كيَخْرُجْنَ؛ ومنه قولُهُ تعالَى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق/ ٤]؛ بسكونِ العينِ.

وكلُّهَا؛ أي: هذه الأربعةُ المواضعُ **تُرفعُ بالضَّمَّةِ** الظاهرةِ أو المقدَّرةِ كما مرَّ، **وتُنصَبُ بالفتحةِ** الظاهرةِ أو المقدَّرةِ أيضاً، **وتُخفضُ بالكسرةِ** الظاهرةِ أيضاً أو المقدَّرةِ، **وتُجزَمُ بالسكونِ**.

فعِبارتُه بهذَا (٣٠) النسقِ؛ وهي: قولُهُ: كلُّهَا تُرفعُ بالضَّمَّةِ، وتُنصبُ إلخ مِنْ بابِ الحُكم على الكلِّ بِحُكم البعضِ؛ لأنَّ الأسماءَ لا يدخُلُهَا الجزمُ، والأفعالُ لا يدخُلُهَا الجرُّ كمَا لا يَخفَى علَى من لهُ أدنى نظرٍ بهذا الفنِّ[(١)].

وخرجَ عن عموم ذلِكَ؛ وهوَ: الرَّفعُ بالضَّمَّةِ، والنَّصبُ بالفتحةِ، والجرُّ بالكسرةِ، والجزمُ بالسُّكونِ **ثلاثةُ أشياءَ**.

أحدُها: **جمعُ المؤنَّثِ السالمُ**؛ كالهنداتِ؛ فإنَّهُ **يُنصبُ بالكسرةِ** نيابةً عن الفتحةِ كما مرَّ ذِكرُه في غيرِ موضعٍ.

وثانيْهَا: **الاسمُ الذي لا يَنصرِفُ**؛ أي: لا يُنوَّنُ؛ وهوَ: ما مُنعَ عنِ الصرفِ بعلَّتينِ من عِللٍ تسعٍ، أو واحدةٍ تنوبُ عنهُما؛ كأحمدَ، ومساجدَ.

(١) قال **الفاكهي**: «وقد تبع المؤلف (أي: الحطاب صاحب المتممة) الأصل (يقصد به: المصنف صاحب الآجرومية) فيم عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يدفع بما قرره أولاً من أن الجر مختص بالأسماء، والجزم بالأفعال». (**الفواكه الجنية**، ص ١١٠) وقال **الحفظي** في الأقوال الوفية: «الضمير في كلها يعود إلى الأمور الأربعة التي ذكر المصنف أنها تعرب بالحركات... فالحركة الأصلية للرفع هي: للرفع الضمة، وللنصب الفتحة، وللخفض الكسرة، وللجزم السكون». **الأقوال الوفية**، ص ١٠١، ١٠٢.

فالأولُ: ممنوعٌ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ وهُمَا: عِلّتانِ.

والثانِي: المانعُ لهُ صيغةُ منتهَى الجُموعِ؛ وهوَ: ما كانَ على وزنِ مفاعِلَ؛ كمساجدَ، أو مفاعِيْلَ؛ كدنانيرَ، وبما مرَّ كفايَةٌ عنِ الإعادةِ هُنَا، وهذا **يُخفضُ بالفتحةِ** نيابةً عنِ الكسرةِ عكس جمعِ المؤنَّثِ السالمِ.

وثالثُهَا: الفعلُ المضارِعُ المعتلُّ الآخرُ؛ وهوَ: ما كانَ في آخرِهِ أحدُ حروفِ العلَّةِ الثلاثةِ؛ وهي: الواوُ والألفُ والياءُ؛ (٣١) نحوُ: يَدعُو ويخشَى ويرمِي؛ فإنَّهُ **يُجزمُ؛ بحذفِ**[١] حرفِ العلَّةِ من **آخرِه؛** تقولُ في ذلِك: لَمْ يخشَ، ولَمْ يدعُ، ولمْ يرمِ، لكنْ لا بُدَّ أنْ يبقَى قبلَ كلِّ حرفٍ منهَا حركةٌ تناسبُهُ دالَّةٌ عليهِ كالضَّمَّةِ في «يدعُ»، والفتحةِ في «يخشَ»، والكسرةِ في «يرمِ» ليُعلمَ ذلك المحذوفُ.

[المعرباتُ بالحروفِ]:

وجملةُ **الذي يُعربُ** من الأسماءِ والأفعالِ **بالحروفِ** نيابةً عن الحركاتِ **أربعةُ أنواعٍ:** ثلاثةٌ من الأسماءِ، وواحدٌ من الأفعالِ.

أحدُها: التَّثنيةُ؛ أي: المثنَّى؛ من ذِكرِ المصدرِ وإرادةِ اسمِ المفعولِ[٢]؛ نحوُ: «الزيدانِ قائمانِ»، **وثانيها: جمعُ المذكَّرِ السالمُ:** وهوَ ما جُمعَ بواوٍ ونونٍ في حالةِ الرَّفعِ، وياءٍ ونونٍ في حالتي النَّصبِ والجرِّ، وسلِمَ فيه بناءُ مفردِهِ؛ نحوُ: جاءَ الزيدونَ والعمرونَ.

وثالثُها: الأسماءُ الخمسةُ المتقدِّمُ ذكرُهَا؛ وهي: أبوُك وأخوُك إلى آخرِهَا.

---

(١) في الأصل: (يحذف)، وهو تصحيف؛ لأن عبارة المصنف كما أوردناها في الأعلى.

(٢) قال **الفاكهي**: «المثنى أولى من التثنية، كـ(الزيدانِ والمسلمانِ)». **الفواكه الجنية**، ص ١١١.

ورابعُها: الأفعالُ الخمســةُ المســمَّاةُ بالأوزانِ الخمســةِ؛ **وهي: يفعلانِ**؛ بالتحتيةِ للمثنَّــى الغائب، **وتفعــلانِ**؛ للمثنَّى المخاطــبِ، **ويفعلونَ**؛ لجمع الذُّكــور الغائبينَ، **وتفعلُونَ**؛ لجمــعِ الذُّكور المخاطبينَ، **وتفعليــنَ**؛ للمؤنَّثةِ المخاطبةِ، وهاك تفصيلَ ذلك.

[أولاً: التثنيةُ]:

فأمَّا التثنيةُ؛ فهي: تُرفعُ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ نحوُ: جاء الزيدانِ؛ فجاءَ: فعلٌ ماضٍ، والزيدانِ: فاعلٌ (٣٢) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مثنَّى، والنُّون؛ عِوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ(١)، والزيدانِ قائمانِ: في المبتدأِ والخبرِ.

وتُنصبُ بالياءِ نيابــةً عن الفتحةِ؛ نحوُ: رأيتُ الزيديــنِ والعمرينِ؛ فكلٌّ منهُمَا منصــوبٌ بالياءِ نيابةً عــن الفتحةِ؛ لأنَّهُ مثنَّى، وكذلــكَ أيضاً **تُخفضُ بالياءِ**؛ نحوُ: مررتُ بالزيدينِ والعُمَرينِ؛ فــكلٌّ منهُمَا مجرورٌ بالياءِ نيابةً عنِ الكسرةِ.

---

(١) ذهب الزجــاج إلى النون عوض عن حركة الواحد، وقيل: عــوض عن التنوين وهو اختيار ابن كيسان، وقيل: فيهما معاً وهو رأي الفارسي، قال **أبو حيان** معلقاً على الخلاف في هذه المســألة: «وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف، وهذه النون ليس تحته طائل، ولا ينبني عليه حكم». (**ارتشــاف الضرب**، ٢/٥٧٠، ٥٧١). ويقول **المطلبي**: «فإن هذه النون ـ على ما نزعــم ـ لا تنوب عن التنوين إنابــة واضحة فهي وإن كانت تحــذف في الإضافة تبقى في حالة التعريف مما يعني أنهما لا يتقابلان في الوظيفة» ثم يقول: «وقد أشــار هو [أي: ســيبويه] في مواضع عديدة إلى أن المجرور بمنزلة التنوين وهي: علاقة تبادلية قائمة على التقابل؛ فقد نزع إلى تصور أن وظيفة التنوين هي الفصل بين الاســم والاسم الذي يعمل فيه، ومن ثم يقود نزع التنوين إلى تداخل الاسمين فيصبحان كأنهما كلمة واحدة، وهو ما يظهر في الإضافة». (**ظاهرة الإعراب**، ص ١١١). يُنظر: **الكتاب**، ١٧٢/٢.

[ثانياً: جمعُ المذكَّرِ السالِمُ]:

وأمَّا إعـرابُ **جمعِ المذكَّرِ السالم؛ فهوَ يُرفعُ بالواوِ** نيابةً عن الضمَّةِ؛ نحوُ قولِك: جاءَ الزيدونَ، والزيدونَ قائمونَ؛ في المبتدأِ والخبرِ؛ فكلٌّ واحدٍ منهُمَا مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، والنُّون عِوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، **ويُنصبُ** بالياءِ نيابةً عنِ الفتحةِ؛ نحوُ: رأيتُ الزيدِيْنَ والعمرِيْنَ؛ فكلٌّ واحدٍ منهُمَا منصوبٌ باليـاءِ نيابةً عنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

وكذلِك أيضاً **يُخفضُ بالياءِ** نيابةً عنِ الكسرةِ؛ نحوُ: مررتُ بالزَّيدِيْنَ والعُمرِيْنَ؛ فكلٌّ منهُما مجرورٌ بالياءِ نيابةً عنِ الكسرةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

[الفرقُ بينَ ياءِ المثنَّى وياءِ الجمعِ]:

والفرقُ بينَ يـاءِ المثنىَّ وياءِ الجمعِ؛ (٣٣) يـاءُ المثنَّى: مفتوحٌ ما قبلَها مكسورٌ ما بعدَها، وياءُ الجمعِ عكسُ ذلِك[١] كما مرَّ؛ فافهمْ.

[ثالثاً: الأسماءُ الخمسةُ]:

وأمَّا جميعُ **الأسماءِ الخمسةِ**[٢]؛ فهي: **تُرفعُ بالواوِ** نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ مثلُ الجمعِ؛ نحوُ: جاءَ أبُوك، وأخُوك، وحمُوك، وهنُوك، وفُوك، وذُو مالٍ[٣]؛ فكلُّهَا مرفوعةٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ **وتُنصبُ بالألفِ** نيابةً عنِ الفتحةِ؛ نحوُ:

---

(١) يُنظر: **الكتاب**، ١٨/١، **ارتشاف الضرب**، ٥٦٦/٢، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٧٢، **الفواكه الجنية**، ص ١١٥.

(٢) كان ينبغي له أن يقول: الأسماء الستة؛ لأنه أدخل (هن) من ضمنها ولكن يعتذر له بأنه لا يراها تعرب بالحروف كما هو واضح من كلامه في موضع متقدم حيث عبر بقوله: «وزاد بعضهم».

(٣) (ذو): ملازمة للإضافة فلا يجوز إفرادها. **ارتشاف الضرب**، ٨٤٠/٢.

رأيتُ أَبَاكَ، وأَخَــاكَ إلخ فكلُّها منصوبةٌ بالألفِ نيابــةً عن الفتحةِ، **وتُخفضُ بالياءِ** نيابةً عنِ الكســرةِ؛ نحوُ: مررتُ بأَبِيك، وأَخِيــك إلخ؛ فكلُّها مجرورةٌ بالياءِ نيابةً عنِ الكسرةِ، وقدْ تقدَّمَ الكلامُ على جميعِ ذلِك في البابِ السابقِ، وبهِ كفايةٌ عنِ الإعادةِ هُنَا.

[رابعاً: الأفعالُ الخمسةُ]:

وأمَّا **الأفعالُ الخمسةُ**؛ فهي: **تُرفعُ بالنُّون** نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ نحوُ: يفعلانِ، وتفعلانِ، ويفعلونَ وتفعلونَ، وتفعلينَ؛ فكلُّها مرفوعةٌ بالنُّون نيابةً عنِ الضَّمَّةِ، **وتُنصبُ** بحذفِها؛ نحوُ: لنْ يفعلَا ولنْ تفعلَا إلخ، **ويُجزمُ** أيضاً **بحذفِها**؛ نحوُ: لمْ يفعلَا، ولمْ تفعلَا، ولمْ يفعلُوا، ولمْ تفعلُوا، ولـمْ تفعلِي؛ فكلُّها مجزومةٌ بحذفِ النُّون[1]، واللهُ سبحانَهُ وتعالَى أعلمُ.

---

(١) ذهب جمهور العلماء إلــى أن هذه الأفعال معربــة بثبوت النون في الرفــع وبحذفها في النصب والجر، وذهب الأخفش وابن درســتويه إلى أن هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة أحرف. **ارتشاف الضرب**، ٨٤٤/٢.

بابُ الأفعـالِ

اِعلــمْ أنَّ **الأفعالَ** جملتها **ثلاثــةٌ** لا غيرُ: **ماضٍ**؛ وهوَ: مــا دلَّ على وقوعِ حدثٍ في الماضِي[(١)] نحوُ: قامَ زيدٌ، وخرجَ بكرٌ.

---

(١) للماضي أربع حــالات من ناحية الزمــن تتعيَّن كل واحــدة منها عند عــدم وجود قرينة تعارضها.

الأولى: «وهــي الأصل الغالــب» أن يتعيــن معناه في زمــن فات وانقضــى نحو: «خرج الصاحبان» (**النحو الوافي**، ١/٥٠ - ٥٣).

الثانيــة: أن يتعين معناه في زمن الحــال «أي: وقت الكلام»؛ وذلك إذا قصد به الإنشــاء، فيكون ماضي اللفظ دون المعنى مثل: بعت، واشتريت، ووهبت، وغيرها من ألفاظ العقود التي يُراد بكل لفظ منها إحداث معنى في الحال، يقارنه في الوجود الزمني، ويحصل معه في وقت واحد، أو كان من الأفعال الدالة على «الشــروع» مثل: «طفق وشــرع» وغيرهما. (**النحو الوافي**، ١/٥٠ - ٥٤)، وقد رجح **الســامرائي** أن هــذه الأفعال ليس لها زمان معين، بل هي مجــردة عنه، وعلل ذلــك بقوله: «إذ هي أفعــال إيقاعية يراد بهــا إمضاء الحدث وإجراؤه». (**معانــي النحو**، ٢٧٤/٣) وكذلك يتعين معناه إلى زمــن الحال إذا اقترن بقرينة ظرفية يدل على الحال، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾ [يوسف/٥١]، (غالب المطلبي، **مشافهة**) وكذلك تســتعمل (ليس) في العربية لنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيد فبحسب ذلك التقييد؛ تقــول: «ليس زيد قائمــاً» أي: الآن، ونحــو: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود/٨]؛ أي: في المســتقبل، وذهب بعضهم إلى أنها لا تنفي إلا الحال، وقد رجح السامرائي الأول. (**معاني النحو**، ٢٣٣/١).

الثالثة: أن يتعيَّن معناه في زمن مستقبل؛ «أي: بعد الكلام»؛ فيكون ماضي اللفظ دون المعنى ـ كالذي سبق ـ وذلك إن اقتضى طلبًا؛ نحو: ساعدك الله، ورفعك الله مكانًا عليًّا، وأمثال هذا من عبارات الدعاء. (**النحو الوافي**، ٥٣/١) وقد ذكر **المطلبي** أن الإعطاء قد يدل على المضي كما يفهم من قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]. غالب المطلبي (**مشافهة**).

الرابعة: أن يصلح معناه لزمن يحتمل المضي والاستقبال، ويتعين لأحدهما بقرينة، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية؛ نحو: ســواء عليّ أقمت أم قعدت. **النحو الوافي**، ١/٥٠ - ٥٤، ويُنظر: **شرح التسهيل**، ١/٣٨ - ٤١.

ومضارعٌ؛ وهوَ: ما دلَّ على حدثٍ يحتملُ الحالَ والاستقبالَ[1] نحوُ: يقومُ، ويقعُدُ، ونحو ذلِك[2].

(١) «الحال: هو الزمن الذي يحصل فيه الكلام، والاستقبال: هو الزمن الذي يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة» **النحو الوافي**، ١/٤٥.

(٢) كلام سيبويه يشعر بأن المضارع يدل على الحال والاستقبال؛ يقول: «وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» (**الكتاب**، ١/١٢)، وذهب جماعة من العلماء إلى أن الماضي يدل على المضي، والأمر يدل على الاستقبال، والمضارع يدل على الحال إلا مع وجود قرينة تخلصه للاستقبال؛ قال **ابن جني** في اللمع: «والحاضر ما قرن به الحاضر من الأزمنة؛ نحو قولك: هو يقرأ الآن، وهو يصلي... والمستقبل: ما قرن به المستقبل من الأزمنة؛ نحو قولك: سينطلق غداً، أو سوف ينطلق بعد غدٍ». (**اللمع في العربية**: ابن جني، ص٦٩، ٧٠)، وذهب آخرون إلى أن المضارع يخلص للاستقبال؛ قال **ابن فارس**: «والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دلَّ على زمان كخرج ويخرج دلنا بهما على ماض ومستقبل». (**الصاحبي**، ص٩٩). وقد أسهب (**ابن مالك** في التسهيل ١/٢٦ – ٣٨)، **وعباس حسن** وغيرهما في تفصيل ذلك؛ فيقول **عباس حسن**: للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات:

الأولى: أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما، وتَقْصره عليه، وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح.

الثانية: أن يتعين زمنه للحال، وذلك إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك؛ مثل: كلمة: الآن، أو: الساعة، أو: حالاً، أو: آنفًا.

أو: وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع.

الثالثة: أن يتعين زمنه للاستقبال؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل؛ مثل «إذا» ؛ مثل: أزورك إذا تزورني؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل، وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسندًا إلى شيء متوقع حصوله في المستقبل، مثل: يدخل الشهداء الجنة مع السابقين.

الرابعة: أن ينصرف زمنه للمضي؛ وذلك إذا سبقته «لم»، أو: «لما» الجازمتين. مثل قوله تعالى عن نفسه، نحو: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام/١٣١]. (**النحو الوافي**، ١/٥٥ – ٥٩).

وللمطلبي تقسيم آخر للفعل المضارع؛ يقول: «من الممكن لنا.. أن نعيد تصنيف الصيغ التي يظهر فيها بناء يفعل في العربية.. في المقترح الآتي: =

وأمرٌ؛ وهــوَ: ما دلَّ على طلبِ فعلٍ في المســـتقبلِ[1]؛ نحــوُ: قُمْ واقعُدْ، واخرُجْ، ونحو ذلِك، يجمعُهَـــا **نحوُ** قولِك: «**ضربَ**» مثـــالٌ للماضِي؛ وهوَ:

= الصيغة الإخبارية: التي تعرف بأنها صيغة للفعل لبيان أنه حقيقة موضوعية لا مجرد احتمال في ذهن المتكلم، ويكون الفعل مرفوعاً بالضمة في حالة التعبير عن الحال والاســتقبال، يفعل، سيفعل، سوف يفعل، ما يفعل، لا يفعل، والسـكون في حالة التعبير عن الماضي؛ نحو: لم يفعلْ، لما يفعلْ.

الصيغة الاحتماليــة: التي هي صيغة للفعل تــدل على افتراض المتكلــم أن يقوم الفاعل بالفعل وتقع تحــت هذا المفهوم: أ) الصيغــة الطلبية، ب) الصيغة الشــرطية، ج) الصيغة الأمرية. ويظهر بناء يفعل في الصيغتين (أ، ب) ســاكن الآخر، مثــل: ليفعلْ، لا تفعلْ، إن يفعلْ يفعــلْ. وتظهر الصيغة الأمرية فــي العربية في بناء جامد خاص بالمخاطب ســاكنة الآخر؛ نحو: افعلْ.

الصيغة التأويلية: يكون الفعل فيها مختوماً بالفتحة؛ نحو: لن يفعلَ.

الصيغة التوكيدية؛ وهي التي تظهر فيها النــون الخفيفة أو الثقيلة؛ نحو: لأفعلن / لا تفعلن للمفرد المذكر، لا تفعلِن؛ للمؤنث، لا تفعلُن؛ للجمع المذكر». (**ظاهرة الإعراب**، ص ٤١، ٤٢).

(١) زمن الأمر مستقبل أبداً؛ فيقول ابن مالك: «لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل؛ كقوله تعالــى: ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ [المدثر/٢]، أو دوام ما حصــل؛ كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب/ ١] لزم كونه مستقبلاً اقترانه بما يخرجه عن ذلك... والاستقبال لازم للأمرية فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية». (**شــرح التســهيل**، ٢٥/١) أما عن قولــه تعالى: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقــرة/١٨٧] يقول **العكبــري**: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾؛ أي: فالوقتُ الــذي كان يُحَرَّمُ عليكم فيه الجِماعُ من الليل قد أبحناه لكم فيه فعلــى هذا «فالآنَ»: ظرف لـ ﴿ بَٰشِرُوهُنَّ ﴾، وقيل: هذا كلامٌ محمولٌ على المعنى، والتقدير: فالآنَ قد أَبَحْنا لكم أن تباشــروهن، ودَلَّ على هذا المحذوفِ لفظُ الأمرِ الذي يراد به الإباحة».

(**التبيــان**، ١٣٣/١)، ويقول **ابن مالك** في التســهيل: «فعبر بالآن عن المــدة التي بها رفع الحرج عن المباشــرين نســاءهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها المباشــرة؛ لأن الآن ليــس عبارة عن المدة التي تقــع المقارنة لنطق الناطق فحســب بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه فلو أن الكائــن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعدا جاز أن يقال فيه الآن هو كائن». (**شرح التسهيل**، ٢٩/١).

كلمةٌ دلَّتْ على زمنٍ مضَى وانقضَى، ونحـــوُ: **يضرِبُ**؛ مثالٌ للمضارعِ؛ وهو: كلمةٌ دلَّتْ على زمنٍ يحتملُ الحالَ والاستقبالَ، ونحوُ قولِك: «**اِضرِبْ**» مثالٌ للأمرِ؛ وهوَ: كلمةٌ دلَّتْ على طلبٍ في المستقبلِ.

[القسمُ الأوَّلُ: الفعلُ الماضِي]:

فالفعلُ الماضي؛ هـــو: **مفتوحُ الأخيرِ** فتحَ بناءٍ **أبـــداً**[١] ظاهراً، أو مقدَّراً؛ فالظاهرُ في الأفعالِ الصحيحةِ الآخرِ ما لم يتَّصلْ بآخرِهَا شيءٌ؛ نحوُ قولِك: قامَ زيدٌ، وخرجَ عمرٌو؛ فكلُّ واحدٍ منهُمَا مبنيٌّ علـــى فتحٍ ظاهرٍ، ويُقدَّرُ في ثلاثةِ مواضعَ[٢]:

أحدُها: إذا كانَ في آخرِهِ أَلفٌ مقصورةٌ سواء كانتْ (٣٥) منقلبةً عن ياءٍ؛

---

(١) يقول **الفاكهي**: «قدمه [أي: الفعل الماضي] للاتفاق علـــى بنائه» (**الفواكه الجنية**، ص ٨٥)، ويقول السالمي في **المواهب السنية**: «وإنما قدم الناظم الماضي لكونه الأصل، وثنى بالأمر لمشابهته به في البناء، وثلَّث بالمضارع لكونه خارجاً عن حكم الفعل إلى مشابهة الاسم». (**المواهب السنية**، ص ٧٧)، وكذلك لأن المصنف والكندي ذهبا إلى أن الماضي مبني في جميع أحواله ســـواء كان الإعراب ظاهراً كـ(ذهب)، أو مقـــدراً كـ(رمى) أو متصلاً به واو الجماعة كـ(حجوا) أو نون النسوة كـ(قمن) أو تاء الفاعل كـ(قمت).

(٢) قيل: يبنى الفعل الماضي على الســـكون إذا اتصلت به ضمائـــر الرفع المتحركة؛ وهي: تاء الفاعل، «قمتُ»، وناء الفاعلين، «أرســـلنَا»، ونون النســـوة، «قَرْنَ»، وأما إذا اتصلت به واو الجماعة فيبنى على الضم، مثل: «قامُوا».
وقيل: يبنى الفعـــل الماضي في جميع أحواله على الفتح ســـواء كان ظاهراً أو مقدراً؛ فإذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحرك أو واو الجماعة أو كان آخره حرف علة فيبنى على الفتح المقدر وإذا لم تتصل به ضمائر الرفع ونون النسوة وتاء الفاعل ولم يكن آخره معتلاً فيبنى على الفتح الظاهر. يُنظر: **الكتاب**، ١/١٦، **ارتشاف الضرب**، ٢/٦٧٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشـــام، ص ١٠٢، **أوضح المســـالك**، ١/٣١، **همع الهوامع**، ١/٧٣، **شرح الأشموني**، ١/٩٥، **الفواكه الجنية**، ص ٨٦، **النحو الوافي**، ١/٩٣.

نحوُ: رَمَى(١)، أو واوٍ؛ نحــوُ: دَعَا(٢) ففي كلا المثالينِ مبنــيٌّ على فتحٍ مقدَّرٍ للتَّعذُّرِ.

ثانيهــا: إذا اتَّصلَ بهِ ضميرٌ متحــركٌ؛ نحوُ: قُمْتُ؛ بضــمِّ التَّاءِ للمتكلِّمِ، وفتحِهَا للمخاطــبِ المذكَّرِ، وكســرِهَا للمخاطبةِ، ففي هــذه الأمثلةِ الثلاثةِ ونحوِهَــا يُبنى على فتــحٍ مقدَّرٍ منع مِن ظهورِهِ اشــتغالُ المحلِّ بالســكونِ العارضِ لكراهةِ توالي أربع متحركاتٍ فيمَا هوَ كالكلِمةِ الواحدةِ(٣)، وكذا إنِ اتَّصلَ به نونُ النِّسوةِ؛ نحوُ: «الهنداتُ قُمْنَ».

ثالثُها: إذا اتَّصل بــهِ ضميرُ جمعٍ؛ نحــوُ: «الزيدونَ قامُــوا»؛ فهوَ: مبنيٌّ على فتحٍ مقدَّرٍ منع من ظهورِهِ اشــتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ؛ لأنَّ الواوَ لا يناسبُه إلا ضمُّ ما قبلَهُ.

[القسمُ الثانِي: فعلُ الأمْرِ]:

وفعلُ الأمرِ هوَ مجزومُ الأخيرِ أبداً(٤) فإنْ كانَ صحيحَ الآخرِ، ولمْ يتصلْ

(١) «رَمَى يَرْمِي رَمْيَاً فهو رَامٍ». **لسان العرب**، باب رمى، ٢٣٢/٦.

(٢) «دَعا الرجلَ دَعْواً، ودُعاءً ناداه، والاسم الدعْوة، ودَعَوْت فلاناً؛ أَي: صِحْت به، واسْتَدْعَيْته». **لسان العرب**، باب دعا، ٢٦٧/٥.

(٣) يقول **ابن عقيل**: «الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غيــر أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ولذلك يســكن له آخر الفعــل إن كان ضمير متكلــم أو مخاطب؛ نحو: ضربتُ وضربتِ وضربتَ وإنما ســكنوه كراهة توالي أربع متحــركات وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة». (**شــرح ابن عقيل**، ٤٣٩/١)، ينظر: **الكتاب**، ١٩٢/٤.

(٤) ذهب الكوفيون إلــى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر مقــدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع؛ فأصــل (قم) لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعهــا حرف المضارعة للفرق ما بيــن المضارع والأمــر، ثم أتوا للأمــر بهمزة الوصل مــن أجل النطق بالســاكن، أما =

بآخرِه شـيءٌ؛ نحوُ: قُمْ، واقعُدْ، وأَكْـرِمْ؛ فالفاعلُ فيهِ ضميرٌ مسـتترٌ وجوباً؛ ففِي هذهِ الأمثلةِ ونحوِها مبنيٌّ على السـكونِ، وإنْ كانَ معتلاًّ آخرُه بالألفِ أوِ الواوِ أوِ الياءِ بُنـيَ على حذفِ حرفِ العلَّةِ، وبقيَ قبـلَ كلِّ حرفٍ حركةٌ

= البصريون فذهبوا إلى أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه. (**شـرح الأشـموني**، ٩٦/١)، والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في الإعراب؛ فمن قال إن الإعراب أصل في الأسـماء فرع في الأفعال ذهب إلى أنه مبني على الأصل، ولا مقتضى لإعرابه؛ وهو رأي البصريين، ومن ذهـب إلى أن الإعراب أصل في الأسـماء وفي الأفعال؛ ذهب إلى أنه معرب إذ لا مقتضى لبنائه؛ وهو رأي الكوفيين. (**الدرر السـنية في دراسة المقدمة الآجرومية**، ص٣٩)، يُنظـر: **الإيضاح في علل النحـو**، ص٧٧، ٧٨، **الإنصاف**، ٤٢٧/٢، **ارتشاف الضرب**، ٦٧٤/٢، ٨٣٤.

أما شـراح الآجرومية؛ فيقول **الكفراوي**: «يعني أن فعل الأمر مبني على السكون دائماً إما لفظاً؛ نحو: اضرب زيداً... وإما تقديراً للتخلص من السـاكنين». (**شرح العلامة الكفراوي**، ص٦٠)، ويقول الشـيخ **إسـماعيل**: «مجزوم؛ أي: يعامل معاملته؛ لأنه يبنى على السكون والحذف كمـا أن المجزوم يجزم بهما، أو المـراد به الجزم اللغوي؛ وهـو: القطع لقطع الحركـة والحرف عنـه، والمؤدى واحد». (**حاشـية الشـيخ إسـماعيل**، ص٦٠)، ويقول **الحسـني**: «أي: مبني على السـكون، وفي عبارته تجوز؛ لأن الجزم من ألقاب الإعراب، والسكون من ألقاب البناء؛ كالفتح والكسـر، والضم، وألقاب الإعراب: الرفع، والنصب، والخفـض، والجزم؛ فيقـال: مبني على الضـم، أو على الفتح، أو على الكسـر، أو على السـكون، كما يقال في المعرب: معرب بالرفع، أو النصب، أو الخفض، أو الجزم... هذا؛ وكون الأمـر مبنياً هو مذهب البصرييـن، وقال الكوفيون هو معرب مجـزوم بلام الأمر؛ لأنه مقتطع منه»، (**الفتوحات القدوسية**، ص٨٧)، ويقول أبو **الريس**: «ويرى الكوفيون من علماء النحو أن فعل الأمر لا يعتبر قسماً مستقلاً من أقسام الأفعال، ويعتبرونه تابعاً للفعل المضارع، والمصنف. تأثر بهذه المدرسـة الكوفية النحوية؛ وهو قـول مرجوح». (**الوافي في شرح وبيان متن المقدمة الآجرومية**، ص١٤٩)، ويقول **ماهر علوش**: «إطلاق المصنف عبارة الجزم ـ وهو من ألقـاب الإعـراب ـ فيـه موافقة لأهل الكوفـة القائلين بأنـه ـ أي: فعـل الأمر ـ معرب مجزوم بلام أمر مقدرة، خلافاً لأهـل البصرة القائلين بأنه مبني على السكون» (**الدرر السنية**، ص٣٩).

تناسبُه؛ نحوُ: اِخشَ، وادعُ، وارمِ؛ فالأولُ: مبنيٌّ علَى حذفِ الألفِ، (٣٦) والثاني على حذفِ الواوِ، والثالثُ على حذفِ الياءِ، وإن اتَّصلَ بآخرِهِ ألفُ الاثنين أو واوُ الجماعة أو ياءُ المؤنثةِ[(١)] المخاطبةِ بُنيَ على حذفِ النُّون التي كانَ يُرفعُ بِها في المضارعِ؛ لأنَّـهُ مقتطفٌ منهُ؛ نحوُ: افعَلا، وافعلُوا، وافعلِي، ومنهُ قولُه تعالَى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم/ ٢٦].

ففي جميع هـذه الأمثلةِ مبنيٌّ على حـذفِ النُّون، والألـفُ في الأوَّلِ: فاعلٌ، والواوُ أيضاً في الثاني فاعلٌ، والياءُ في الثالثِ فاعلٌ، وكذا في قولِهِ تعالَى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم/ ٢٦].

حاصلُ المقـامِ أنَّ فعلَ الأمرِ يُبنى على ما يُجزمُ بـه مضارِعُهُ المقتطفُ منهُ[(٢)] فافهمه.

وفي عبارةِ المصنِّفِ بقولِـهِ: «مجزومٌ أبداً»[(٣)] تسـامحٌ؛ لأنَّ الجزمَ تأثيرُ بعضِ أدواتٍ، سيأتِي ذكرُها وهوَ القسـمُ الرَّابعُ من أقسامِ الإعرابِ المتقدمِ ذكرُها في بابِهِ؛ وهي: الرَّفعُ والنَّصبُ والخفضُ والجزمُ.

---

(١) في الأصل (اثنين، جماعة، مؤنثة مخاطبة)، ولعلَّه أراد ما ذكر أعلاه.

(٢) المقصود بها أن الأمر مقتطع منـه المضارع فيبنى على ما يجزم بـه مضارعه، فتقول في يكتبون. لم يكتبوا، كما تقول في الأمر: اكتبوا. يُنظر: **شـرح شـذور الذهب**: ابن هشـام، ص١٠٣، **المواهب السنية**، ص٧٩.

(٣) يقول **السيوطي**: «وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو[يقصد المصنف]؛ لأنه عبَّر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب وهو رأيهم...، فتفطن» (**بغية الوعاة**، ٢٣٨/١)، والظاهـر أن المصنف لم يلتزم التزاماً كلياً بالمذهـب الكوفي، وإنمـا كانت عنده ترجيحات واختيارات بحسـب ما يـراه جيداً من أقوال؛ فيقول ماهر علوش في ذلك: «وقد ظهر لي بحمد الله تبارك وتعالى خطأ من نسـبه إلى الكوفيـة» ويقول في موضع آخـر، «والمختار... أن المصنف لـه اختيار وترجيح في المسائل». (**الدرر السنية**، ص٣٨).

ووجهُ التسامحِ: هوَ أنَّ الجزمَ في الأصلِ قطْعُ الحركةِ لسببِ دخولِ عاملٍ من العواملِ الموضوعةِ لَهُ[١]؛ وهي: لم، ولَمَّا إلى آخرِهَا، أو حذفُ ما نابَ عن الحركةِ؛ كالنُّون في الأفعالِ الخمسةِ، وحرفِ العلَّةِ في الأفعال (٣٧) المعتلةِ الآخرِ، وقدْ حصلَ ذلكَ في الأمرِ، ولو قالَ مبنيٌّ على ما يُجزمُ بهِ في المضارعِ لكنْ أولَى لخروجِهِ عن هذا التسامحِ، وقدْ يُعتذرُ لَهُ بأنَّهُ مشَى على مذهبِ الكوفيينَ[٢].

[القسمُ الثَّالثُ: الفعلُ المضارعُ]:

والفعلُ المضارِعُ؛ هوَ: **ما كانَ في أولِهِ أحدُ الزوائدِ الأربعِ**؛ وهي: الألِفُ، والنُّون، والياءُ والتاءُ، **يجمعُهُا قولُك: أنيتُ**، فخرجَ بقولِهِ: ما كانَ في أولِهِ أحدُ الزوائدِ: عمَّا كانَ أوّلُهُ ألفاً غيرَ زائدةٍ؛ نحوُ: أَيِسَ[٣]، وأَنِسَ[٤]، أو نون؛ نحوُ: نَعَسَ[٥]، أو ياء؛ نحو: يَرْنَأَ زيدٌ الشيبَ إذا خضَبَهُ بالحنَّاءِ[٦]، أو تاء؛ نحوُ: تبسَّمَ ضاحِكاً؛ فكلُّ واحدٍ من هذهِ الأفعالِ ماضٍ؛ لأنَّهُ دلَّ على زمنٍ ماضٍ.

---

(١) قال **الزجاجي**: «وأما الجزم فأصله القطع؛ يقال: جَزَمْتُ الشيءَ، وجذمته وبترته وجذذته... فكأن معنى الجزم: قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه ما كان يحذف حرف على هذا». (**الإيضاح في علل النحو**، ص ٩٤).

(٢) تقدم ذكر الخلاف بين المذهبين.

(٣) (أَيِسَ): أَيِسْتُ منه آيَسُ يَأْساً لغة في يَئِسْتُ منه أَيْأَسُ يَأْساً، ومصدرهما واحد. **لسان العرب**، باب أَيِسَ، ابن منظور، ١/٢١٠.

(٤) وأَنِسْتُ به آنَسُ، وأَنُسْتُ آنُسُ أيضاً بمعنى واحد، والإيناسُ خلاف الإيحاش، والأَنَسُ والأُنْسُ والإِنْسُ: الطمأْنينة، وقد أَنِسَ به وأَنَسَ يأْنَسُ ويأْنِسُ وأَنُسَ أُنْساً وأَنَسَةً وتَأَنَّسَ واسْتَأْنَسَ. **لسان العرب**، باب أنس، ١/١٧٢.

(٥) (نَعَسَ): النُّعاسُ: النوم، وقيل: هو مقاربته، وقيل: ثَقْلَتُه، نَعَس يَنْعُس نُعاساً، وهو ناعِس ونَعْسانُ. **لسان العرب**، باب نَعَسَ، ١٤/٢٩٨.

(٦) يَرْنَأَ لِحْيَتَه: صَبَغَها باليُرَنَّاءِ، **لسان العرب**، باب رنأ، ٦/٢٣٥.

وإنْ كانَ فيهَا ألفٌ ونونٌ وياءٌ وتاءٌ؛ لأنَّهَا أصليةٌ لا زائدةٌ، والمرادُ بالزائدةِ؛ هي: ما كانتْ زائدةً على أصلِ ماضِيهِ؛ نحوُ: قامَ، تقول فيه: أقومُ؛ فهو للمتكلّمِ وحدَهُ، ونقومُ: للمتكلّمِ معَهُ غيرُهُ أوِ المعظمِ نفسَه، ويقومُ: للغائبِ، وتقومُ: للمخاطبِ المذكَّرِ، أوِ المؤنَّثةِ الغائبةِ؛ نحوُ: «هِندٌ تقومُ»؛ فالفاعلُ في جميعِ هذه الأمثلةِ ضميرٌ مستترٌ (٣٨) وجوباً إلا فيما هوَ للغائبِ أو الغائبةِ فإنَّهُ مستترٌ جوازاً لا وجوباً.

والفرقُ بينَ ما هوَ واجبُ الاستتارِ وجائزُه هوَ أنَّ واجبَ الاستتارِ: ما لا يُمكنُ أن يَحلَّ محلَّهُ الظاهرُ؛ فلا تقولُ: أقومُ أنا، ونقومُ نحنُ، وتقومُ أنتَ على أنَّ الضميرَ البارِزَ[1] هوَ الفاعلُ بلْ هوَ تأكيدٌ للضَّميرِ

---

(١) «ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، وواجب الاستتار: يقصد به ما لا يحل محله الظاهر»:
١) والمواضع التي يجب فيها الاستتار ما يأتي:
ـ فعل الأمر للواحد المخاطب؛ كـ(افعل)، التقدير: (أنت)؛ وأما افعل أنت، فأنت تأكيد للضمير المستتر في افعل وليس بفاعل لـ(افعل) لصحة الاستغناء عنه؛ فتقول: افعل.
ـ الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة؛ نحو: أوافق؛ والتقدير: (أنا)؛ فإن قلت أوافق أنا، كان أنا تأكيداً للضمير المستتر.
ـ الفعل المضارع الذي في أوله النون؛ نحو: نغتبط؛ أي: نحن.
ـ الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد؛ نحو: تشكر؛ أي: (أنت).
ـ أو بفعل استثناء، كـ «خلا، وعدا، ولا يكون» في نحو قولك: «قاموا ما خلا زيداً، ولا يكون زيداً».
ـ أو بأفعل في التعجب أو بأفعل التفضيل، كـ «ما أحسن الزيدين»، و﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ [مريم/٧٤].
ـ أو باسم فعل غير ماضٍ، كـ «أوه، ونزال».
٢) جائز الاستتار: ما يمكن أن يحل محله الظاهر؛ زيد يقوم؛ أي: هو؛ فهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة؛ نحو: هند تقوم، وما كان بمعناه؛ نحو: زيد قائم؛ أي: هو. **أوضح المسالك**، =

المســـتترِ فيهِ، ويصحُّ أيضاً أن يكونَ مبتـــدأً مؤخَّراً، والجملـــةُ قبلَه خبراً مقدَّماً(١).

وجائزُ الاســـتتارِ؛ هوَ: ما يجوزُ أن يحلَّ محلَّهُ الظاهـــرُ؛ نحوُ: يقومُ زيدٌ، وتقومُ هندٌ فافهمِ الفرقَ بينَ الحالَين.

والفعلُ المضـــارِعُ(٢): هوَ مرفوعٌ أبداً(٣) لتجرُّدِهِ مـــن النَّاصبِ والجازِمِ،

= ٤٤/١ - ٤٦، **شرح ابن عقيل**، ٩٣/١ - ٩٦، يُنظر: **شرح التسهيل**، ١٣٣/١، **شرح المفصل**، ٥٥/٣ - ٥٧، **شرح الأشموني**، ١٧٨/١ - ١٨١.

(١) قال **ســـيبويه**: «اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فـــإن علامته أنا، وإن حدث عن نفســـه وعن آخر؛ قال: نحن، وإن حدث عن نفســـه وعن آخرين قـــال: نحن، ولا يقع أنا في موضـــع التاء التي في فعلـــت؛ لا يجوز أن تقـــول: فعل أنا؛ لأنهم اســـتغنوا بالتاء عن أنا». (**الكتاب**، ٣٥٠/٢)، وقال في **الارتشـــاف**: «ولا تقع أنـــا موقع التاء لا يجوز أنا»؛ قاله ســـيبويه وأجازه غيره، فخصه الجرمي بالشـــعر؛ وأجاز فيه: قام أنا، وقام هو، وجوزه المبرد في الشـــعر. (**ارتشـــاف الضرب**، ٩١٢/٢)، قال **ابن مالك**: «فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق؛ وهو: أنا بعد أفعل، ونحن بعد نفعل، وأنت بعد الباقي» (**شـــرح التسهيل**، ١٣٣/١)، ويقول **عباس حســـن** «إذ لا نقـــول: أفرح محمدٌ مثلاً، ولا أفـــرح أنا على اعتبار أنا فاعلاً لوجوب اســـتتارها حتماً؛ ولكنها تعرب توكيداً لضمير مســـتتر يشابهها في اللفظ والمعنى». (**النحو الوافي**، ٢١٣/١)، والقول الثاني الذي ذكره الكندي؛ وهو إعراب أنا في قوله: (أقوم أنا) في محل رفع مبتدأ هو قول موجود ذكره العلماء وقياسه ما ذكره ابن مالك في شرح التســـهيل بقوله: «من قال من العرب: يفعلون الزيدان، ويفعلون الزيدون». (**شرح التسهيل**، ١٣٣/١)، يُنظر: **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، ١٠٨٩/٢، **الكشاف**، ص ٦٧٢.

(٢) الفعل المضارع مرفوع لمشابهته الاسم في الابهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، وغير ذلك مما ذكره العلماء في مصنفاتهم. (**شرح الأشموني**، ٩٧/١) ويُنظر: «**الإيضاح في علل النحو**، ص ٨٧، **حاشية الصبان**، ٩٧/١».

(٣) يبدو أن المصنف يـــرى أن الفعل المضارع مرفوع أبداً وفاقاً لابن درســـتويه ومن تبعه وإن اتصلت به نون التوكيد ونـــون الإناث كما يظهر من كلامه وقد خالفه الكندي وســـار وفق مذهب الجمهور. يقول أبو حيان في **الارتشـــاف**: «والمضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون =

وهوَ عامل معنويٌ[(١)]، إمَّا بضمَّةٍ ظاهـــرةٍ أو مقدَّرةٍ أو بالنُّون نيابةً عنهَا كمَا

= الإنـــاث؛ فالجمهور على أنه مبني خلافاً لقوم منهم: ابن درســـتويه؛ فإنــه زعم أنه معرب، وتبعهم الســـهيلي، وإن اتصلت به نون التوكيد فثلاثة مذاهب؛ يفصل فـــي الثالث: بين ما رفع بالنون فيكون معرباً، وما لم يرفع بها فيكون مبنياً». (**ارتشاف الضرب**، ٦٧٤/٢)، وقال **ابن عقيل**: «فعلم أن مذهبه (أي: ابن مالك) أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشـــرته نون التوكيد؛ نحو هل تضربن يا زيد، فإن لم تباشـــره أعرب؛ وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد ســـواء اتصلت به نون التوكيـــد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنـــه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد». (**شـــرح ابن عقيـــل**، ٤٢/١)، ويقول **الأشموني**: «ذهب الأخفش، وطائفة إلى البناء مطلقًا، وطائفة إلى الإعراب مطلقًا، وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل: إن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال؛ فقد ذهب قوم منهم: ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي». (**شرح الأشموني**، ١٠١/١)، يُنظر: **شرح التسهيل**، ٤٢/١، ٤٦، **ويقول** محيي الدين: «ممن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه، فتقول في نحو: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة/٢٣٣]: يرضعن فعـــل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزء منه». (**منحة الجليل**، ٤٢/١)، أما شراح الآجرومية فيقول الكفراوي: «يعني أن المضارع يستمر إلى رفعه إلى وجود ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه». (**الفتوحات القدوسية شرح المقدمة الآجرومية**، ص ٩٠)، ويقول أبو الريس: «يكون الفعل المضارع دائماً مرفوعاً بالضمة الظاهرة أو المقدرة أو بما ينوب عن الضمة، وهو حرف النون في الأفعال الخمســـة، وهذا إذا لم يكن مسبوقاً بناصب ينصبه أو جازمٍ يجزمه». (**الوافي في شرح وبيان متن المقدمة الآجرومية**، ص ١٥٤)، ويقول الحفظي: «أما قول المصنف وهو مرفوع أبداً... هذا الحكم هو الغالب فيه، وقد كان عليه أن يشـــير إلى أن المضارع قد يبنى، وذلك إذا اتصلت به نون النســـوة أو نون التوكيد المباشرة». **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية، ص ١١١**.

(١) قال **ســـيبويه**: «واعلم أن الاســـم أولُ أحواله الابتداء وإنما يَدخل الناصبُ والرافع ســـوى الابتداء، والجار على المبتدأ.. فالمبتدأ أول جزء كمـــا كان الواحدُ أول العدد والنكرةُ قبل المعرفة». (**الكتاب**، ٢٣/١، ٢٤).

قد اختلف العلماء في عامل الرفع في الفعل المضارع؛ فمذهب الفراء وحذاق الكوفيين كما ذكر =

مرَّ بيانُهُ؛ **فـالأوَّلُ:** نحوُ: يقومُ زيـدٌ، ويخرجُ بكرٌ؛ برفـعِ آخرهما بضمَّةٍ ظاهرةٍ.

والثانِـي: هي الأفعـالُ المعتلَّةُ[1]؛ نحوُ: يخشـى، ويدعـو ويرمي؛ ففي «يخشى» ضمَّةٌ مقدَّرةٌ للتعذّر، ويدعو ويرمي للثِّقل.

والثالثُ: هي الأفعالُ الخمسـةُ؛ نحوُ: يفعلانِ، وتفعلانِ إلخ ففِي جميعِ هذهِ الأفعالِ مرفوعٌ أبداً **حتَى**؛ أي: إلى أن **يدخُلَ عليه ناصبٌ** فينصبه **أو جازم** فيجزمه.

= الأشـموني هو التجرد، وذهب الكوفيون إلى أن العامل هو وقوعه موقع الاسـم، بيد أن ثعلب ذهب إلى أن العامل هو نفس المضارعة، وذهب الكسائي أن عامل الرفع هي حروف المضارعة؛ لأنها دخلت في أول الكلمة فحدثت الرفع، والمختار عند ابن مالك الأول؛ فيقول في ذلك:

«ارْفَـعْ مضارعـاً إذ يُجَـرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كـ(تَسْعَدُ)»

(**شرح الأشموني**، ١٣٤٨/٣).

وقد ذكر **المطلبي** أنه يشم من كلام سـيبويه أن الفعل المضارع مرفوع أصلاً ثم عرض له الناصب أو الجازم، ولعلَّ في هذا الأمر كانت مضارعة للأسـماء إذ إن الاسم عند سيبويه مرفوع رفعاً قبلياً قبل التركيب، ويقول أيضاً: «إن سـيبويه من خلال نظريته التي جمع فيها النظامين الإعرابيين للأسـماء والأفعال قد عمل على إخضاع الأفعـال لتصوراته الخاصة بالحالة الإعرابية القبلية للأسماء كي يستطيع أن يفسر الإعراب بالرفع الذي يظهر في بناء يفعل». (**ظاهرة الإعراب**، ١٣٧). ويقول **الحسـني**: «ربما يفهم من إعيـاء المصنف بقوله: «حتى يدخل عليه ناصب أو جـازم أن رافعه التجرد كما اختاره ابـن مالك». (**الفتوحات القدوسية**، ص ٩٠). يُنظر: **شرح الكافية الرضي**، ٢٣/٥ - ٢٧، **الإنصاف**، ٤٤٨/٢.

(١) المعتل من الأفعال هو مـا كان في آخره واو قبلها ضمة؛ نحو: يغزو، أو ياء قبلها كسـرة؛ نحو: يرمي، أو ألف قبلها فتحة؛ نحو: يخشـى. ويكون الإعراب كالآتي: إذا لم يتقدم الفعل المضارع المعتل الآخر ناصب أو جازم فيقدر الإعراب في جميع الحالات: فتقول: يغزو، ويرمي، ويخشى، أما إذا تقدمه ناصب؛ فينصب بظهور الإعراب في حالتي الواو والياء، ويقدر في الألف؛ فتقول: لن يغزوَ، لن يرميَ، لن يخشـى، وأما إذا تقدمه جازم فيجزم بحذف حروف العلة؛ وهي: الألف والواو والياء؛ فتقول: لم يغزُ، لم يمشِ، لم يخشَ. (**شرح ابن عقيل**، ٨٢/١ - ٨٤)، **يُنظر**: **ارتشاف الضرب**، ٨٤٨/٢، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٩٢، **شرح الأشموني**، ١٦٠/١ - ١٦٢.

[نواصبُ الفِعْلِ المضارِعِ]:

فالنَّواصبُ التي تَنصِبُ الفعلَ المضارِعَ جملتُهَا **عشـرةٌ** لا غيرُ[١]؛ **وهي**؛ أي: النَّواصِبُ[٢]:

(١) يقول **سـيبويه**: «اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها؛ فتنصبها، لا تعمل في الأسماء كما أن حروف الأسـماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال؛ وهي أن؛ وذلـك قولك: أريد أن تفعل، وكي؛ وذلك: جئتك لكي تفعل، ولن ويقول كذلك: (هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن؛ وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل، وحتى وذلك قولـك حتى تفعل... وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى... اعلم أن إذن إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك إذن أجيئـك، وإذن آتيك... اعلم أن ما انتصب في بـاب الفاء ينتصب على إضمار أن... اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء... اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب علـى إضمار أن كما انتصب في الفـاء والواو على إضمارها». (**الكتـاب** ٣/٥، ٦، ١٢، ٢٨، ٤١، ٤٦)، وقال صاحب **النحو الوافـي**: «والحروف التي ينصب بها المضارع أربعة باتفاق جميـع النحاة؛ وهي: أن، ولن، وإذن، وكي، وزاد الكوفيون السـتة الباقية، وجعلوها نواصب بذاتها هي الأخـرى خلافاً لجمهور النحاة». (**النحـو الوافي**، ص١٦١)، ويبدو أن المصنف يرى أن هذه النواصب تنصب بنفسـها؛ فملخص أقوال طائفة من شراح الآجرومية ما يأتي: يقول **الحسني**: «فهي عشرة من جهة التقريب؛ وهي على قسمين؛ فالأول: أربعة؛ وهي تنصب بنفسـها: أن، ولن، وإذن، وكي، والثاني: ما ينصب بأن المضمرة بعدها؛ وهي سـتة: لام كي، لام الجحود، حتى، الفاء، الواو، أو». (**الفتوحات القدوسية**، ص ٩٠ - ٩٨)، ويقول **الأهدل**: «والنواصب التي تنصبه قسمان: قسم ينصب بنفسه؛ وهذا القسـم متفق عليه عند البصريين والكوفيين، وقسم ينصب المضارع لا بنفسه بل بأن مضمرة بعده إضماراً واجباً أو جائزاً... ولعل الذي سهل له ذلك إرادة الجمع بين قول البصريين... وقول الكوفيين» (**الكواكـب الدرية**: الأهدل، ٢/٤٦٠)، ويقول **ماهر علوش**: «أجمـل المصنف رحمه الله تعالى القول في هذه النواصب؛ فلم يبيِّن فيها شـيئاً، والحاصل أن منها ما ينصب بنفسـه، ومنها ما ينصـب بإضمارٍ بعده، ومنها ما ينصـب بالخلاف ـ أي: مخالفة ما قبلها لمـا بعدها ـ وصنيعه هذا متردد بيـن أمرين، إما أنه يختار أنها تنصب بنفسـها، وإما أنه نسـب النصب إليها اختصاراً وتقريباً لأذهان الطلبة المبتدئين، ورجح الثاني بعضُ شراح مقدمته، ولا يأباه الذوق، والأول قريب فلا بأس أن نبني عليه». (**الدر السنية**، ص٣٩).

(٢) زيادة لا حاجة إليها.

[أوَّلاً: أَنْ]:

(٣٩) أوَّلُهَا: أَنْ؛ بفتحِ الهمزةِ وتخفيفِ النُّون[١]؛ حرفُ[٢] مصدرٍ ونصبٍ، وسُمِّيتْ حرفَ مصدرٍ؛ لأنَّهَا تسبك ما بعدَها بمصدرٍ ونصبٍ[٣]؛ لأنَّهَا تنصِبُ الفعلَ؛ نحوُ: علمتُ أن يقومَ زيدٌ؛ بنصبِ «يقوم» بالفتحةِ الظاهرةِ؛ أي: قيامَه، وعجبتُ مِنْ أنْ قامَ زيدٌ؛ أي: مِنْ قيامِهِ، وأعجبَني أنْ قامَ عمرٌو؛ أي: قيامُهُ[٤].

---

(١) تأتي «أن» مفسرة، وزائدة، ومخففة من «أنَّ»؛ فلا تنصب المضارع؛ فالمفسرة هي التي تكون بمعنى أي؛ وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ مثل: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون/٢٧]، والزائدة هي التالية لـ «ما»؛ نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف/٩٦]، والواقعة بين الكاف ومجرورها؛ كقوله:
(كأنْ ظبيةٍ تعطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ)، أو بين القسم ولو، كقوله: (فَأَقْسِمُ أَنْ لَو التَقَيْنَا وأَنْتُمُ).
والمخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين فيجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن؛ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل/٢٠]، وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان: **أحدهما**: النصب على جعل أن من نواصب المضارع كقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة/٧١]. **الثاني**: الرفع على جعل أن مخففة من الثقيلة؛ فتقول على قراءة: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾، أي: حسبت أنه تكون فتنة، فخففت أن وحذف اسمها، وبقي خبرها وهو جملة كان. (**أوضح المسالك**، ١٠٩/٣، ١١٠). ينظر: **المبسوط في القراءات العشر**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، د.ت، ص ٢٨٦.

(٢) (أن) هي حرف بالإجماع؛ وهي بسيطة، وقيل: مركبة من (لا) و(أن) الناصبة. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٠٩.

(٣) يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٠٩، **مغني اللبيب**، ٥٨/١، **المواهب السنية**: السالمي، ص ٨١.

(٤) يُنظر: **الكتاب**، ٥/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٦٣٧/٤ - ١٦٤٢، **مغني اللبيب**، ٥٨/١، ٥٩.

[ثانياً: لَنْ]:

وثانيْهَا: لَنْ[١]؛ وهي: حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، وسُمِّيتْ حرفَ نفيٍ؛ لأنَّهَا تَنفِي الفعلَ عنِ الوقوعِ في الزَّمنِ المستقبلِ أبداً[٢]؛ وهي: تُفيدُ تأبيدَ النفي وتأكيدَهُ[٣]؛ نحوُ: لنْ يقومَ زيدٌ، وقولُهُ تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف/ ١٤٣] خِلافاً لمنكِري ذلِكَ.

فلنْ؛ حرفُ نفيٍ ونصبٍ، واستقبالٍ، وترَى: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بِـ «لَنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِهِ مَنعَ من ظهورِهَا التَّعذُّرُ، والنُّون: للوقايةِ،

(١) قال **سيبويه**: «فأما الخليل فزعم أنها لا أن؛ ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه، يريدون وي لأمه، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد فإنما هي هل ولا. وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين؛ ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له». (**الكتاب**، ٥/٣). وجاء في كتاب الارتشاف: ذهب الجمهور أن (لن) بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة من (لا) و(أن)، وذهب الفراء إلى أن أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً فصارت (لن). (**ارتشاف الضرب**، ١٦٤٣/٤).

(٢) ولن حرف نفي ونصب واستقبال (**مغني اللبيب**، ٤٦٤/١، ٤٦٥) يختصُّ بالمضارع، ويخلصه للمستقبل وينصبه كما ينصب (لا) الاسم، وتأتي (لن) للدعاء كقول الشاعر:

(لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُم ثُمَّ لا زِلْـ ... ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُوْدَ الجِبَالِ)

(**الأشموني**، ١٣٤٩/٣، ١٣٥٠).

(٣) قال **سيبويه**: «وإذا قال سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل». (**الكتاب**، ١١٧/٣). يقول **الزمخشري**: «تفيد «لن» تأكيد النفي الذي تعطيه «لا» وذلك لأن «لا» تنفي المستقبل؛ نحو: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً» (**الكشاف**، ص ٣٨٥)، يقول **أبو حيان**: «ودعوى بعض أهل البيان أن «لن» لنفي ما قرب، ولا يمتد نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بلا من باب الخيالات التي لأهل البيان»، (**ارتشاف الضرب**، ١٦٤٤/٤)، وذهب جماعة من العلماء كالرضي وابن هشام إلى أن (لن) تفيد النفي بلا تأبيد. ينظر: **الكافية**: شرح الرضي: ٣٧/٥، **مغني اللبيب**، ٤٦٥/١، **شرح الأشموني**، ١٣٥٠/٣.

والياءُ: منصوبةٌ علــى التَّعظِيمِ[(١)]، وفاعلُهُ: ضميرٌ مســتترٌ فيــهِ وجوباً تقديرُهُ: أنتَ؛ يعودُ على موسَى عليهِ السلامُ، وسمِّيتْ حرفَ استقبالٍ؛ لأَنَّهَا تُفيدُ نفيَ المستقبلِ كما هوَ المعلومُ من المقامِ، ونصبٍ؛ لأَنَّهَا تنصِبُ الفعلَ المضارِعَ.

[ثالثاً: إذاً]:

وثالثُهَا: إذاً[(٢)]: وهذهِ تُســمَّى: حرفَ[(٣)] جوابٍ وجزاءٍ، ويُشترطُ في النَّفْيِ بِهَا شروطٌ ثلاثةٌ[(٤)]:

---

(١) كأنه أراد التنزيه في المفعولية التي وقعت فيها ياء المتكلم هنا.

(٢) عند المصنف كتبت بالنون هكذا: (إذن). (**متن الآجرومية**، ص ١١) ولعلَّ الكندي يرجح كتابتها هكذا (إذاً)؛ فقد أوردها بالألف، قال **ابن هشام**: «والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنــون؛ لأنها كنون لَنْ وإنْ، وروي عن المازني والمبرد، وينبني على الخلاف في الوقــف عليها خلاف في كتابتهــا؛ فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رســمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفــراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتب بالنون؛ للفرق بينهمــا وبين إذا، وتبعه ابن خــروف». (**مغني اللبيــب**، ٣٩/١، ٤٠). وذكر **المطلبي** أن الأولى أن تكتب بالنون على نحو ما ذهب إليه المازني والمبرد لعدة أسباب: **الأول**: أن التنوين من علامات الاســمية؛ وهي حرف، **الثاني**: أن الألف علامة من علامــات الوقف وليس الأمر كذلك مع (إذن) إذ إن الوقف يكــون معها بالنون، **والثالث**: ما ذهب إليه الخليل من أنها مركبة من (إذ) و(إن) فالنون أصل في اللفظ. (**مشافهة**، وينظر: **ظاهرة الإعراب**، ص ٤٠).

(٣) قال **ابن هشــام**: «والصحيح أنها الناصبة»، معناها الجواب والجــزاء في كل موضع، وقيل في الأكثر. (**مغني اللبيب**، ٣٧/١)، قال **الأشموني**: «الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف... فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من (إذ) و(أن) (**شرح الأشموني**، ١٣٦٦/٣، ١٣٦٧). وجاء عن **علوش**: مذهب الجمهور أنها حرف، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها اسم؛ وأصلها: «إذا»، ثم اختلف القائلون بحرفيتها؛ فقال الأكثرون: إنها بســيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من «إذ» و«أن»، واختلف القائلون بأنها بســيطة؛ فذهب ســيبويه وأبو علي الرندي والأكثرون إلى أنها ناصبة بنفســها، وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة إلى أنها ليســت ناصبة بنفسها، وأن «أن» بعدها مقدرة، وإليه ذهب الزجاج والفارسي». (**الدرر السنية**، ص ٤٠)، وينظر: **الكتاب**، ١٦/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٦٥٠/٤، **أوضح المسالك**، ١١٠/٣.

(٤) تنصب الفعل المضارع بشــروط وهي: بشــرط تصديرها، واســتقباله، واتصالها وانفصالها =

(٤٠) **أحدُهَا:** أن يكونَ لهـا صدرُ الجزاءِ؛ فلا يجوزُ نصبُ الفعلِ بِها في نحوِ قولِك: يا زيدُ إذاً أزورُك بل يلزمُ رفعُه[1].

ثانِيها: أن لا يفصلَ بينَهـا وبينَهُ بفاصلٍ غيرَ القسـم أو «لا» النافيةِ؛ فلا يجوزُ نصبُ الفعلِ بهـا في نحوِ: إذاً يا زيـدُ أُكرِمُكَ بل يلـزمُ رفعُهُ، وجازَ الفصلُ بالقسمِ؛ نحوُ: إذاً واللهِ أكرِمَكَ؛ بنصبِ أُكرِمَ، والفصلُ بِـ «لا» النافيةِ، إذاً لا أضْرِبَكَ يا زيدُ[2].

= بالقسم أو بلا النافية، يقال: آتيك؛ فتقول: إذن أكرمَك، فلو قلت: أنا إذن قلت: أكرمُك لعدم تصدرها، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء. (**مغني اللبيب**، ٤٠/١)، قال **الأشموني**: «والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك». **الأشموني**، ١٣٦٥/٣.

(١) يجب رفـع الفعل بعدها إن لم تتصدر؛ نحو: (زيد إذن يكرمُـك)، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل الرفع والنصب؛ نحو: إذن أُكرِمُك»، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه؛ نحو: إذن زيد يكرمُك، فإن فصلت بالقسم جاز النصب؛ نحو: (إذن والله أكرمَك). (**شـرح ابن عقيل**، ٣١٧/٢) وذهب جماعة مـن النحويين أن إذن إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جـاز فيها الوجهان؛ نحو قراءة ﴿ وَإِذَا لَّا يَلۡبَثُونَ ﴾ [الإسـراء/ ٧٦]، وقـراءة: ﴿ وَإِذَا لَّا يَلۡبَثُوٓنَ ﴾. (**المغني**: ابن هشـام، ٤٠/١). يُنظر: **الكتاب**، ١٣/٣، **القراءات الشـاذة**: ابـن خالويه أبو عبد الله الحسـين بن أحمد بن حمـدان (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عيد الشـعباني، دار الصحابة للتراث، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص ١٢٢، **ارتشـاف الضرب**، ١٦٥١/٤، **شـرح الأشـموني**، ١٣٦٣/٣، الفواكـه **الجنية**، ص ٣١٦، **المواهب السـنية**، ص ٨٢، **مختصر في شـواذ القرآن من كتاب البديع**: ابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، ص ٨٠.

(٢) يقول **السـالمي**: «إلا إذا كان الفاصل قسـماً أو نداءً أو ظرفاً فإن الفصـل بجميعها مغتفرة فمثالها والفاصل قسماً:

(إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُـمْ بِحَـرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ)

إذن يا زيد أكرِمَك... إذن في الـدار أقعدَ، جواباً لمن قال لك سـآتيك بهدية». (**المواهب السنية**، ٨٢)، يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣١٢.

ثالِثُهَا[١]: أن يكونَ الفصلُ بعدَهَا مستقبلاً لفظاً ومعنىً[٢]؛ فلا يجوزُ نصبُ الفعلِ في نحو قولِك: إذاً تصدَّقْ جوابــاً لِمَنْ قالَ لَك مثَلاً: أودّكَ؛ لأنَّ معناهُ ماضٍ، وإنْ كانَ لفظُهُ يَحتملُ الحالَ والاستقبالَ بلْ يجبُ رفعُهُ[٣].

فالمسْــتَوفي للشــروطِ؛ نحوُ: أن يقولَ لكلِّ أحدٍ: أزوُرك غداً؛ تقــولُ لَهُ: إذاً أُكرِمَكَ؛ فإذاً: حرفُ نصبٍ وجوابٍ وجزاءٍ، وأُكرِمَ: فعلٌ مضارِعٌ منصوبٌ بـ «إذا»، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، وعاملُهُ: ضميرٌ مســتترٌ فيهِ وجوباً يعودُ على المتكلِّمِ، والكافُ: حرفُ خِطابٍ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّةِ.

[رَابِعاً: كَيْ]:

ورابعُها: كَيْ[٤]؛ وهذهِ تُسمَّى: حرفَ مصدرٍ ونصبٍ[٥]، وشرطُ النَّصبِ بِها أنْ تكونَ قبلَهَا لامُ التَّعليلِ ظاهِرَةً[٦]؛ نحوُ: جِئتُ لكي أقرأَ العلمَ؛ فأقرأ: فعلٌ

---

(١) في الأصل (رابعُها) فلعله أخطأ في الترتيب.

(٢) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٦٥١/٤، **أوضح المسالك**، ١١٢/٣، **الفواكه الجنية**، ص ٣١٦.

(٣) لو كان الفعل بعد إذن حالًا لم ينصب؛ نحو أن يقال: أحبك؛ فتقول: إذنْ أظنُك صادِقاً؛ فيجب رفع أظن. (**شرح ابن عقيل**، ٣١٧/٢)، وينظر: **أوضح المسالك**، ١١٢/٣، **شرح الأشموني**، ١٣٦٣/٣.

(٤) هي حرف باتفاق، ومذهب ســيبويه والأكثرين أنها تكون حرف جر ومصدرية، وذهب سيبويه إلى أنها تنصب بنفســها، بينما ذهــب الخليل والأخفش إلى أنها تنصب بــأن مضمرة بعدها. (**ارتشاف الضرب**، ١٦٤٥/٤)، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً، (**شرح الأشموني**، ١٣٥٣/٣)، **ينظر**: **الكتاب**، ٥/٣، ٦، **شرح الكافية للرضي**، ٤٩/٥، **الدرر السنية**، ص ٤٠.

(٥) **شرح الكافية للرضي** ٤٩/٥.

(٦) تتعيــن المصدرية إن ســبقتها اللام؛ نحــو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديــد/٢٣]، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن؛ نحو قوله:

(كــي لِـتَـقْـضِـيـنـي رُقَـيَّـةُ مَـا وَعَـدتْـنِـي غَـيْـرَ مُـخْـتـلـسِ)

ويجــوز الأمران في نحــو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشــر/٧]. (**أوضح المســالك**، ١٠٦/٣، ١٠٧)، وعن الأخفش أن كي جارَّة دائمــاً وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة... وعن =

مضارِعٌ منصوبٌ بكي، وعلامــةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهِــرةُ، وقولُهُ (٤١) تعالَى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد / ٢٣].

فتَأْسَــوْا: فعلٌ مضارِعٌ منصوبٌ بكي، أو مقدرةً؛ نحــوُ قولِهِ تعالَى: ﴿كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه / ٤٠] «فتَقَرَّ»: فعلٌ مضارِعٌ منصــوبٌ بكي، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ، هذا إنْ قدَّرنَا قبلَها لامَ التعليلِ؛ أي: لكَيْ تَقَرَّ، وإنْ لم تُقدِّرْ قبلَهَا لامَ التعليلِ كانَ النَّصبُ بأنْ مضمرةً بعدَهَا جوازاً[(١)].

وكي؛ بمعنــى لامِ التَّعليلِ؛ نحوُ: جِئتُ كي أقــرأَ العِلمَ؛ أي: كي أنْ أقرأَ العلمَ[(٢)].

وهذِهِ الأربعــةُ المتقدِّمةُ [أن ـ لن ـ إذن ـ كــي] تَنصِبُ الفعلَ المضارِعَ بنفسِها إلا كي فإنَّهَا لا تَنصِبُ بنفسِها إلا إذا قُدِّرَتْ قبلَها لامُ التَّعليلِ كمَا مرَّ بيانُهُ[(٣)].

= الكوفيين أنها ناصبة دائماً. (مغني اللبيب، ٣١٢/١). وينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣١٠، **مغني اللبيب**، ٣١٠/١، **الفواكه الجنية**، ص ٣١٥.

(١) يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص ٣١٠، **أوضح المسالك**، ١٠٦/٣، ١٠٧، **الفواكه الجنية**، ص ٣١٥.

(٢) هنا كي تحتمل أمرين: **الأول**: أن تكون تعليلية جارة كما ذكر الكندي وهذا إن قدرنا بعدها أن محذوفة نحو: جئت كي أن أقرأ العلــم، **الثاني**: أن تكون مصدرية ناصبة إن قدرنا قبلها لام التعليل؛ نحو: جئت لكي أقرأ العلم.
والسبب في ذلك حتى لا يجتمع في هذا التقدير حرفان بمعنى واحد؛ لأنه لا يجوز ذلك إلا في باب التوكيد؛ فمثلاً فــي الحالة الأولى كانت كي تعليليــة؛ لأنها جاءت بعدها أن المصدرية فحتى لا تجتمع «كي» «وأن» من المعنى نفســه عددنا الأولــى تعليلية والثانية مصدرية، وكذلك العكس فــي الحالة الثانية، أما إن كان المثــال؛ نحو: جئت كي أن أقرأ العلم فهنا كي لا تحتمل إلا كي التعليلية. (**منحة الجليل**، ص ٣١٠)، ويُنظر: **شــرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣١٠، **أوضح المسالك**، ١٠٦/٣، ١٠٧، **الفواكه الجنية**، ص ٣١٥.

(٣) لعله استعمل العدد الخاص بالمذكر للتعبير عن الحرف؛ لأنه يلاحظ عليه أنه يؤنث كي.

[خامساً: لامُ كي]:

والسـتةُ الباقيةُ تَنصِبُ الفعلَ بـأنْ مضمرةً بعدَهـا، وإضمارُها بعدَ لامِ كي جائزٌ وبعدَ الخمسةِ الباقيةِ واجبٌ؛ فأوَّلُ السـتةِ **لامُ كي**(١) سُمِّيتْ بذلِكَ لإفادتِها معنَى التَّعليلِ مثلها، أو أنَّهَا هي التي تُذكرُ أو تُضمرُ قبلَ كي النَّاصبةِ؛ نحوُ: جِئتَ لأفعلَ الخيرَ؛ فـ«أفعلَ»: فعلٌ مضارِعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةً جوازاً بعدَ لامِ كي؛ أي: لأَنْ أفعلَ الخيرَ.

[سادِساً: لامُ الجُحُودِ](٢):

ويجبُ الاسـتتارُ في الخمسـةِ الباقيةِ وهـي **لامُ الجحـودِ**(٣)؛ وهي:

---

(١) قال **أبو حيان**: «لام كي سـميت بذلك؛ لأنها للسبب، وهي عند البصريين حرف جر يجوز أن يأتـي بعدها أن أو كي فإن جـاء بعدها (لا) النافية لا الزائـدة؛ كقوله: ﴿ لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديـد/٢٩] وجب إظهـار أحد الحرفين؛ نحو: أجيئك لئـلا تغضب، أو لكيلا تغضـب، فإذا قلت: أزورك لتغضـب؛ فالنصب عند جمهورهم بإضمـار (أن) لا بإضمار (كي)، وأجاز ابن كيسـان أن يقـدر المضمر (أن) أو (كي)، وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام ناصبة بنفسـها... وذهـب ثعلب إلى هذه اللام تنصب بنفسـها لقيامها مقـام أن». (**ارتشـاف الضـرب**، ١٦٥٩/٤، ١٦٦٠)، ويقول **ماهر علوش**: «وهي المسـماة لام التعليل، فمذهب أهل البصرة أنها تنصب بأن مضمرة بعدها، وذهب أهل الكوفة إلى أنها ناصبة للفعل بنفسـها، وذهب السيرافي وابن كيسان إلى أنها تنصب بإضمار «أن» أو «كي» المصدرية»، وذهب ثعلـب إلى أن الفعل بعدها انتصب بها لقيامها مقام (أن). (**الدرر السـنية**، ص ٤٠)، ويُنظر: **شـرح الكافية للرضي**، ٦٤/٥، **مغني اللبيب**، ٣١٢/١، **شرح الأشموني**، ١٣٧٠/٣.

(٢) هذا من تسـمية العام بالخاص؛ لأن الجحود إنكار الحق لذلك سـماها بعض النحاة بلام النفي. **شرح الأشموني**، ١٣٦٩/٣.

(٣) اللام ناصبة بنفسها عند الكوفيين، وبإضمار أن عند البصريين، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسـها لقيامها مقام أن، وشـرطها: أن يكون قبلها كون ماضٍ لفظاً أو معنى ناقص منفي بما أو بلم؛ نحو ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ﴾ [آل عمران/١٧٩]، ونحو: «ولم يكن زيدٌ ليذهب». =

الواقعةُ بعدَ كانَ[١] المنفيَّـةِ (٤٢) بـ «مَا»، أو «يكــونُ» المنفيةِ بلَمْ؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] «فيعذبَ، ويغفـرَ» كلٌّ منهُما منصوبٌ بأنْ مضمـرةً وجوباً بعدَ لامِ الجحودِ[٢].

[سابعاً: حتَّى]:

وحتَّـى[٣]؛ وهي: إمَّا أن تكــونَ بمعنَى إِلَى الانتهائيــةِ[٤]؛ نحوُ قولِهِ جلَّ وعلَا: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه/ ٩١].

= **ارتشـاف الضرب**، ١٦٥٦/٤، **شرح الأشـموني**، ١٣٧٠/٣، **المواهب السـنية**، ٨٢، **الدرر السنية**، ص ٤٠.

(١) كان الناقصـة دون التامة؛ لأن اللام بعد التامة ليسـت لام الجحود. **شـرح الأشـموني**، ١٣٦٩/٣.

(٢) اختُلف فـي الفعل الواقع بعد اللام: فذهـب الكوفيون إلى أنه خبـر كان واللام للتوكيد، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه ما كان زيد مريدًا ليفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن اللام جارَّة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر. وذهب ابن مالك إلى أن اللام مؤكدة لنفي الخبر إلا إن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث. (**شرح الأشـموني**، ١٣٧٠، ١٣٧١) قال **أبو حيان**: ليس هذا بقول بصري ولا كوفي. (**ارتشاف الضرب**، ١٦٥٨/٢).

(٣) إذا كان المضـارع بعدها منصوبا؛ فمذهب سـيبويه والبصريين أنها حـرف جر والنصب بإضمار (أن)، وذهب الكسـائي والفراء وعامة الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها. (**ارتشاف الضرب**، ١٦٦١/٤، ١٦٦٢)، والغالب في (حتى) أن تدل على انتهاء الغاية. (**مغني اللبيب**، ٢٠٥/١)، يُنظر: **الكتاب**، ١٧/٣، **شرح الأشموني**، ١٣٧٨/٣.

(٤) لعلـه أراد (بالانتهائية)؛ هي التي تقع في المسـتقبل عكس (الابتدائيـة)؛ التي لا ينتصب الفعل بعدها؛ نحو: «سرت حتى أدخلُ البلد»؛ إذا قلت ذلك وأنت تدخل البلد، وربما أخذ الكندي هذا المصطلح مـن قولهم: «حرف غاية: لأن ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها، وعلامة كونها للغاية حلول إلى محلها». (**ينظر**: **حاشـية الشيخ إسماعيل**، ص ٦٧)، فسمى (إلى) الانتهائية بناء على أنها حرف غاية ينتهي عند حصول ما بعده.

«فيَرْجِعَ»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمـرةً وجوباً بعدَ حتَّى التي هي بمعنَى إلَى الانتهائيةِ، أو بمعنَى لامِ التَّعليلِ؛ نحوُ قولِك للكافرِ: أَسـلِمْ حتَّى تدخُلَ الجنَّةَ؛ أي: لتدخُلَ الجنَّةَ «فتدخُلَ»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ حتَّى التي بمعنَى التَّعليلِ[١].

[ثامِناً وتاسِعاً: فاءُ السببيَّةِ، وواوُ المعيَّةِ]:

والجوابُ بالفاءِ[٢] السببيَّـةِ[٣]، **والـوَاوِ** المعيَّـةِ[٤]؛ أي: المصاحبـةِ[٥]؛ وهمـا

(١) هذا إذا كان الفعل بعدها مسـتقبلًا؛ فإن كان حالًا أو مؤوَّلًا بالحـال وجب رفعه؛ فتقول: سـرت حتى أدخلُ البلد بالرفع إن قلته وأنت داخل؛ فتكون حتى هنا ابتدائية، وكذلك إن كان الدخول قد وقع وقصدت به حكاية تلك الحال؛ نحو: كنت سرت حتى أدخلُها. (**شرح ابن عقيل**، ٣٢١/٢)، يُنظر: **الكتاب**، ١٧/٣، **ارتشـاف الضـرب**، ١٦٦٢/٤، **مغني اللبيب**، ٢١٠/١، **شرح الأشموني**، ١٣٨٠/٣. =

(٢) هي التي قصد بها الجـزاء بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها. **الفاكهة الجنية**، ص ٣٢١.

(٣) اختلف العلماء في الناصب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: النصب بأن مضمـرة وجوباً؛ وهو قول البصريين؛ وفي ذلك يقول سـيبويه: «اعلم أن مـا انتصب في باب الفاء ينتصـب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشـرك الفعل الأول فيما دخل فيه» (**الكتاب**، ٢٨/٣، ١٣٨٨).

القول الثاني: مذهب الكسـائي والجرمي إلى أن النصب بهما أنفسهما، وتبعهم المصنف صاحب الآجرومية.

القول الثالث: قول الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف.

ينظر: ارتشـاف الضرب، ١٦٦٨/٤، **شـرح الأشـموني**، ١٣٨٨/٣، **الـدرر السـنية**، ص ٤٠.

(٤) ربما قصد: (الـواو التي للمعية) إذ لم يـــرد عند النحاة الـواو المعيـة بل ورد واو المعية.

(٥) «هي التي تفيد معنى مع بأن يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها» **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٢، **المواهب السنية**، ص ٨٤.

يكونانِ في الجوابِ[١] في تسعةِ مواضعَ[٢]: **أحدُها**: الأمرُ[٣]؛ نحوُ قولِك: اتقِ اللهَ فتُسلِمَ؛ «فتُسلِمَ»: منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السببيةِ، «أو وتُسلِمَ» فيكونُ منصوباً بأنَ مضمرةً وجوباً بعدَ واوِ المعيَّةِ.

ثانيهَا: الدعاءُ[٤]؛ نحوُ: ربِ وفقني فأعملَ صالحاً؛ «فأعملَ»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السببِ، «وأعمَلَ صالحاً»: منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ واوِ المعيَّةِ.

---

(١) الفاء والواو ينتصب الفعلُ المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً بشرطين:
أحدهما: أن تكون الفاء للسببية، والواو للمعية فلهذا رُفِعَ الفعل في قوله: (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ)؛ وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دلَّ على أنها للاستئناف.
الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب فلا يجوز النصب في نحو: زيدٌ يأتينا فيحدِّثُنا، والطلب: يشمل الأمر والنهي والدعاء والعَرْضَ والتَّحْضِيضَ والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٢٠ - ٣٢٢.

(٢) المواضع التي ينصب فيها المضارع بإضمار أن وجوباً بعد الفاء ينصب بها كذلك وجوباً بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة. **شرح ابن عقيل**، ٣٢٤/٢، **شرح الأشموني**، ١٣٨٨/٣.
وقد انتقد ابن مضاء هذه التقديرات فذكر بأنه يكفي لحفظ كلام العرب أن يقال بأن الفاء أو الواو ينتصب معهما الفعل إذا كانا جوابين لأحد ثمانية أشياء؛ وهي: الأمر، النهي، الاستفهام، النفي، العرض، التمني، التحضيض، الدعاء. **الرد على النحاة**، ص ١٢٣.

(٣) المقصور على الأمر فقط؛ نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر/٣٦]، أما اسم الفعل فخلاف في النصب به فأجاز الكسائي؛ نحو: «نزالِ فتنزلَ» ومنع غيره. (**ارتشاف الضرب**، ١٦٦٩/٤)، ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٢٤، **شرح الأشموني**، ١٣٨٣/٣.

(٤) وأما الدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس/٨٨] وشَرْطه أَن يكون بالفعل فلو قلت: سَقْياً لَكَ فَيُرْوِيكَ اللهُ؛ لم يُجز النصب. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٢٥.

والفرقُ بينَ الأمرِ والدعاءِ:

الأمرُ: (٤٣) طلبٌ مِن الأعلَى إلى الأدْنَى، والدعاءُ: طلبٌ من الأدْنَى إلَى الأعلَى[١].

ثالثُها: النهيُ[٢] نحوُ قولِك: لا تضرِبْ زيداً فيغضبَ أو ويغضبَ؛ «فيغضبَ» في الأوَّلِ منصوبٌ بـأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السـببِ، وفي الثانِي بعدَ واوِ المعيَّةِ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه/ ٨١].

فَـ «يَحِلَّ»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السـببِ ولو قِيلَ في غيرِ القرآنِ، و«يَحِلَّ»: كانَ منصوباً أيضاً بأنْ مضمرةً بعدَ واوِ المعيَّةِ.

رابعُها: الاستفهامُ[٣]؛ نحوُ: هـلْ زيـدٌ عندَك فأذهـبَ إليهِ أو وأذهـبَ إليـهِ.

خامسُها: العرضُ[٤]؛ نحوُ: ألا تزورُ زيداً فيكرِمَكَ، أو ويكرِمَكَ.

---

(١) الدعاء: هو الطلب من الأدنى للأعلى؛ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف/ ٧٧]، والأمر: الطلب من الأعلى للأدنى؛ نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق/ ٧]. **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٧٢.

(٢) النهي؛ نحو: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه/ ٦١] «ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه؛ نحو: (كأنك والٍ علينا فتشـتمَنا)؛ أي: ما أنت والٍ علينا». (**شرح الأشموني**، ٣/ ١٣٨٣، ١٣٨٨)، ولو نقضت النهي بـإلا قبل الفاء لم تنصب؛ نحو: لَا تَضْرِبْ الَّا عَمْراً فَيَغْضَبُ، فيجب في يغضب الرفع. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٢٥.

(٣) قال **ابن هشام**: «هل: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور، ودون التصديق السـلبي فيمتنع؛ نحو: هل زيداً ضربت». (**مغني اللبيب**، ١/ ٥٦٢) وشـرطه ألا يكون بأداة تليها جملة اسـمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو: هَل أَخُوكَ زَيْدٌ فأكْرِمُهُ. (**شرح شـذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٢٦)، ومثال الاسـتفهام؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف/ ٥٣]. (**الأشموني**، ٣/ ١٣٨٤).

(٤) وأما الْعَرْضُ؛ كقول بعض العرب: أَلاَ تَقَعُ في الْمَاءِ فَتَسْبَحَ، وكقولك: أَلاَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا وقول الشاعر:

(يَا ابْنَ الْكِـرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ فَما رَاءٍ كَمَنْ سَـمِعَا)

شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص ٣٢٧.

سادسُها: التحضيضُ[(١)]؛ نحوُ: هلَّا[(٢)] دعوتَ زيداً فيجيبَكَ أو ويجيبَكَ.

والفرقُ بينَ العرضِ والتحضيضِ؛ العرضُ: هوَ طلبُ الشيءِ برفقٍ ولينٍ، والتحضيضُ: طلبُ الشيءِ بحثٍّ وإزعاجٍ.

سابعُها: التَّمنِّي؛ نحوُ: ليتَ زيداً حيٌّ فأذهبَ إليهِ، أو وأذهبَ إليهِ.

ثامنُها: التَّرجِّي؛ نحوُ: لعلي أصاحبُ زيداً فيعينَنِي أو ويعينَنِي.

والفرقُ بين التَّمنِّي والتَّرجِّي:

(٤٤) هوَ أنَّ التَّمنِّي: طلبُ المستحيلِ؛ نحوُ قولِ الشاعرِ: [من الوافر]

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً فأخبرَهُ بما فعلَ المشيبُ[(٣)]

---

(١) قال **أبو حيان**: «والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحثَّ على الفعل، وكل تحضيض عرض ولذلك يقال: هلا عرْض (**ارتشاف الضرب**، ١٦٧٢/٤، ١٦٧٣)، ومثال التحضيض قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور/ ٢٢]». (**مغني اللبيب**، ١٢٧/١).

(٢) في الأصل (هل لا) وتكتب (هلا). يُنظر: **أدب الكاتب**: ابن قتيبة: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، اعتنى به: فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١١٨.

(٣) **تخريج البيت**: قد روي البيت بغير هذه الرواية: (فيا) بدل (ألا)، (صنع) بدل (فعل): **ديوان أبي العتاهية**، أشعاره وأخباره، تحقيق: شكري فيصل، مكتبة دار الملاح، دمشق، (د.ت)، ص ٣٢، **ملحة الإعراب**، ٢١٠، **شرح قطر**، ص ١٩٤، **مغني اللبيب**، ٤٦٦/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١، **المواهب السنية**، ص ١٠٩.

الشاعر: أبو العتاهية؛ إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان، المعروف بأبي العتاهية، الشاعر المشهور، له شعر رقيق حسن في الزهد، توفي سنة ٢١١هـ ببغداد. يُنظر: **الشعر والشعراء**، ٧٩١/٢، ٧٩٤، **الأغاني**، ٣/٤، **وفيات الأعيان**، ٢١٩/١ ـ ٢٢٣، **الأعلام**، ٣٢١/١.

المفردات: المشيب: الزمن الذي يشيب فيه الإنسان، والشيب: ابيضاض شعر الرأس.

المعنى: يتمنى الشاعر أن يعود الشباب لكي يخبره بما فعل به الشيب. =

فعودُ الشبابِ متعذِّرٌ في حالِ المشــيبِ أو في حصولِهِ عسرٌ؛ نحوُ: قولِ المعدِمِ: «ليتَ لي مالاً فأحجَّ منهُ» فحصولُ المالِ ليسَ بمســتحيلٍ جزْماً بلْ هوَ متعسِّرُ الحصولِ.

والتَّرجِّي: طلبُ الأمرِ المحبوبِ[١].

تاسعُها: النَّفيُ؛ نحوُ: «ما تأتينَها فنتذاكرَ العلمَ أو ونتذاكرَ العلمَ».

وقدْ جمعَ التسعةَ بعضُهُم؛ فقالَ: [من البسيط]

مُرْ وادعُ وانهَ وسلْ وأعرِضْ لحضِهم   تمنَّ وارجَ كذاك النفــيُ، قدْ كَمُلا[٢]

[عَاشِراً: أَوْ]:

ومنهَا؛ أي: النَّواصبُ التي تُنصَبُ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَها «**أَوْ**»[٣] هي،

= **الإعراب:** «ألا»: حرف استفتاح «ليت»: حرف مشــبه بالفعل، «الشباب»: اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، «يعود»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مســتتر تقديره، هــو «يوماً»: ظرف زمــان، والجملة في محل رفع خبــر ليت، فأخبره: الفاء: فاء الســببية، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة، وفاعله ضمير مســتتر فيــه وجوباً تقديره «أنا»، والهــاء: في محل نصب مفعول بــه، «بما»: جار ومجرور «أخبــره» الباء: حرف جر و«ما»: في محل جر، أخبره: فعل ماض، والعائد المحذوف مفعول به (أي فعله)، المشيب: فاعل مرفوع بالضمة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: شاهد على وجوب نصب الفعل المضارع في قوله: «فأخبرَه» لأنه سبق بغرض يدلُّ على تمنٍّ.

(١) من معاني الترجي التوقع: وهو ترجي المحبوب؛ نحو: لعل الحبيب قادم، والإشــفاق من المكروه؛ نحو: لعل العدو قادم، وتختص بالممكن. **مغني اللبيب**، ٤٧١/١.

(٢) **شرح الأشموني**، ١٣٨٣/٣، **المواهب السنية**، ص ٨٤.

(٣) الخلاف الذي جرى علــى الفاء يجري على أو. يُنظر: **الكتاب**، ٤٧/٣، **ارتشــاف الضرب**، ١٦٦٨/٤، **شرح الأشموني**، ١٣٧٥/٣.

إمَّا بمعنَى: إلى[(١)]، أو بمعنــى: إلَّا[(٢)]؛ فالأوَّلُ؛ نحوُ: لأصحَبَنَّ زيداً أو يموتَ؛ «فيموتَ»: منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ أو التي بمعنَى إلَى الانتهائيةِ؛ أي: إلَى أنْ يموتَ، والثانِي: نحوُ: لأقْتُلَنَّ الحربيَّ أو يُسلِمَ «فيسلِمَ»: منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوباً بعدَ أو التي بمعنَى إلا؛ أي: إلا أنْ يُسلِمَ.

[جوازمُ الفعلِ]:

وجملةُ **الجوازم**[(٣)] التي تَجزِمُ الفعلَ **ثمانيةَ عشرَ**[(٤)]؛ **وهي**: هذهِ:

---

(١) يجب إضمار أن بعد أو المقدرة بحتى أو إلا؛ فتقــدر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدر بإلا إن لم يكن كذلك فالأول كقوله:

(لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمـا انقـادَتِ الآمـالُ إلا لِصَابِرِ)

والثاني كقوله:

(وَكُنْـتُ إِذَا غَمَـزْتُ قُنَـاةَ قَـوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمـا)

أي: إلا أن تســتقيم فلا أكســر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم؛ لأن الكسر لا استقامة معه. (**شرح ابن عقيل**، ٣١٩/٢)، يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣١٨، ٣١٩، **شرح الأشموني**، ١٣٧٣/٣، ١٣٧٤.

(٢) قدَّرها بعضهــم بـ(كي)، وبعضهم بـ(إلــى أن)، وســيبويه بـ(إلا أن): فنحــو: (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنــي حَقِّــي)، أي: إلا أن تقضيني حقي على تقدير ســيبويه. (**ارتشــاف الضرب**، ١٦٨٠/٤)، وينظر: **الكتاب**، ٤٦/٣، ٤٧، **شــرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣١٨، **شرح الأشموني**، ١٣٧٣/٣، **الفواكه الجنية**، ص٣٢١.

(٣) الجزم في اللغة: القطع، وســميت هذه الكلمات جوازم؛ لأنها تقطــع من الفعل حركة أو حرفًا. (**الأشموني**، ١٤١١/٤).

(٤) قال **ســيبويه**: «هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمهــا؛ وذلك لم ولما واللام التي في الأمر وذلك قولك: ليفعــل، ولا في النهي وذلك قولك: لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم... فما يجازي به من الأســماء غير الظروف من وما وأيهم وما يجازي به من الظروف أي حينٍ ومتى وأين وأنى وحيثمــا ومن غيرهما إن وإذ ما، ولا يكــون الجزاء في حيث، ولا فــي إذ حتى يضم إلى كل واحــد منهما ما فتصيــر إذ معما بمنزلــة إنما وكأنما، =

أحدُها: لَمْ[١]: وهذه تختصُّ بالمضارِعِ، وتُسمَّى حرفَ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ؛ لأنَّها تَنفِي الفعلَ وتجزِمُه، وتقلِبُ معناهُ ماضياً[٢]؛ نحوُ: لَمْ يقُمْ زيدٌ، فـ«يقمْ»: فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بلَمْ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، وزيدٌ: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ، وفي نحوِ: لَمْ يخشَ، ولم يدعُ، ولمْ يرمِ: مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلَّةِ مِن كلِّ واحدٍ منهَا.

= وليســت ما فيهما بلغو؛ ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلــة حرف واحد». (**الكتاب**، ٨/٣، ٥٦، ٥٧)، ويقول **ابن عصفور**: الجوازم تنقســم إلى قسمين: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، فالجازم لفعل واحد: لم، ولما، وألم، وألما، ولام الأمر، ولا في النهي، وجــازم لفعلين: إن، وإذما، ومــا، ومن، ومهما، وأي، وكيف؛ فــي مذهب من يجازي بها وهو قطرب، ومتى وأيان وأي حين، وإذا في الشــعر، وأنــى، وأي مكان، وحيث، وهذه الأدوات تنقســم إلى قســمين: حرف واســم، فالحرف: إن، وإذمــا، في مذهب ســيبويه... ومذهب المبرد أن (إذما) اســم، واختلف في مهما. (**شرح جمل الزجاجي**: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق وضبط: د. أنيس تربوي، دار إحياء التراث العربي، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ١١٣/٢، ١١٨) وجاء في **أوضح المسالك** لابن هشام: وجازم الفعل نوعان: **جازم لفعل واحد**؛ وهو أربعة: ١) لا الطلبيــة، ٢) واللام الطلبية أمراً، أو دعاء، ٣) لم، ٤) لما. **وجــازم لفعلين**؛ وهو أربعــة أنواع: أ) حرف باتفــاق؛ وهو «إن»، ب) وحرف على الأصح؛ وهو «إذ ما»، ج) اســم باتفاق؛ وهو: ١) من، ٢) ما، ٣) متى، ٤) أي، ٥) أين، ٦) أيان، ٧) أنى، ٨) حيثما، د) اســم على الأصــح؛ وهو: مهما. (**أوضح المسالك**، ١٢٢/٣ - ١٢٥).

(١) يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٠، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٥/٢.

(٢) (لم) و(لما): يشتركان في: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط؛ نحو: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة/٦٧]، وكذلك يجوز انقطاع نفي منفيها، ومن ثم جاز: «لم يكن، ثم كان»، وامتنع في «لما».
وتنفرد «لما» بجواز حذف مجزومها؛ كـ«قاربت المدينــة ولما» أي: ولما أدخُلْها؛ وبتوقع ثبوته؛ نحــو: ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص/٨]، ومن ثــم امتنع: «لَمَا يجتمــع الضدان». (**أوضح المسالك**، ١٢٤/٣، ١٢٥). ويُنظر: **الكتاب**، ٨/٣، **شرح الكافية للرضي**، ٨٥/٥ - ٨٧، **مغني اللبيب**، ٤٥٤/١، ٤٥٦، ٤٥٨.

وكذلِك الأفعالُ الخمسةُ تُجزمُ بحذفِ النُّون التِي كانَ يُرفعُ بها[١]؛ نحوُ: لمْ يفعَلا، ولم تفعَلا ولم يفعلُوا، ولم تفعلُوا، ولم تفعلِي.

وثانيهَا: لَمَّا[٢]؛ وهي: مثلُ «لَمْ» إلا أنَّها تباينُها بمعانٍ منهَا: يكونُ النفي[٣] بِها مستمِراً إلى زمنِ الحالِ متوقعاً[٤] بعدَ الحالِ؛ نحوُ قولِه تعالَى: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص/٨]، أي: وسيذُوقُوهُ بعدَ الحينِ[٥]، ومنهَا أنَّها تُفيدُ معنَى الظَّرفِ[٦] وغيرُ ذلِك من الأوجُهِ التي لا يليقُ ذكرُها بهذا المختصرِ.

«فيذُوقُوا»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ «لَمَّا»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّون، أصلُهُ: يَذُوقونَ؛ مِن الأفعالِ التِي رَفْعُهَا بثباتِ النُّون كمَا مرَّ.

وثالثُها: «ألَمْ»[٧]؛ وهي: لمْ المتقدمةُ إلا أنَّهَا اقترنتْ بهمزةِ الاستفهام التقريري[٨]؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح/١]، ﴿أَلَمْ تَرَ

(١) جملة (التي كان يرفع بها): يقصد أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتجزم بحذف هذه النون.
(٢) يُنظر: **الكتاب**، ٨/٣، **شرح الكافية للرضي**، ٨٦/٥، **مغني اللبيب**، ٤٥٤/١، ٤٥٦، ٤٥٨، **شرح شذور الذهب: ابن هشام**، ص ٣٥٠، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٥/٢، **الأشموني**، ١٤١١/٤.
(٣) في الأصل: (المنفي).
(٤) في الأصل: (متوقع) والصحيح ما ذُكر؛ لأنه معطوف على «مستمراً» إلا إن قصد من رفعه على القطع.
(٥) **شرح الأشموني**، ١٤١٧/٤.
(٦) (لما) التي بمعنى الظرف تختلف عن (لما) الجازمة التي تنصب المضارع؛ فيبدو أن الكندي قد خلط بين لما هذه وتلك، وقد سبق تفصيل ذلك في الدراسة.
(٧) كان الأولى بالكندي ألا يتبع المصنف في جعل (ألم، وألما) من أقسام الجوازم؛ لأنهما داخلان ضمن لم ولما.
(٨) قال **الأشموني**: تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم، وألما باقيتين على عملهما ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح/١]، و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ [الضحى/٦]، والأكثر أن تكون الهمزة للتقرير؛ أي: حمل المخاطب على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه، وقد تجيء =

﴿كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ﴾ [الفيل / ١] ففِي كلٍّ منهُمَا: الهمزةُ: لِلاستفهامِ التقريرِي، و«نشرحْ»: فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بلَمْ، وعلامةُ (٤٦) جزمِهِ السكونُ، و«ترَ»: مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلَّةِ؛ وهي: الألِفُ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليهَا.

ورابعُها: **ألَمَّا**؛ وهي: لَمَّا المتقدمُ ذكرُها إلا أنَّهَا اقترنَتْ بهمزةِ الاستفهامِ؛ نحوُ: ألَمَّا يقُمْ زيدٌ؛ فالهمزةُ: لِلاستفهامِ التقريرِي، ويقُمْ: فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بـ «لَمَّا»، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ أصلُهُ: «يقوْمْ»؛ فحُذفتْ منهُ الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ؛ وهُمَا آخرُ الفعلِ والواوُ، فحذفَ الواوَ؛ لأنَّهُ حرفُ علَّةٍ.

وخامسُها[1]: **اللَّامُ** المفيدةُ؛ معنَى **الأمرِ**[2] كقولِهِ تعالَى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق / ٧].

فاللَّامُ للأمرِ، و«يُنفِقْ»: فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ، وعلامةُ جزمِهِ

= غير ذلك؛ كالاستبطان؛ نحو قوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد/١٦]، والتوبيخ؛ نحو قوله: ﴿أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر/٣٧] ودخولها على لم أكثر. (**شرح الأشموني**، ١٤١٩/٤) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٨٨/٥.
وأما **السنهوري** من شراح الآجرومية فيقول: «وأما ألم ولما فراجعان إلى لم ولما؛ لأن الهمزة للاستفهام وليست من الجوازم». (**شرح الآجرومية**، ٢١٨/١).

(١) نلاحظ أن المصنف قد أفرد لـ(لم) قسماً و(ألم) قسماً آخر، وكذلك (لما) و(ألما) لكنه في المقابل لم يفرق بين لام الأمر، واللام التي تفيد الدعاء، وبين لا المستعملة للأمر، ولا المستعملة في الدعاء، وقد تبع الكندي المصنف في هذه التقسيمات.

(٢) هي اللام العاملة للجزم، الموضوعة للطلب، وهي مكسورة، وقد تفتح على لغة سليم، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها وقد تسكن بعد ثم؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾ [البقرة/١٨٦] و﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾ [الحج/٢٩]. (**مغني اللبيب**، ٣٧١/١)، ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٨٨/٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٥/٢.

السكونُ، وذُو: فاعلُهُ؛ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مِن الأسماءِ الستةِ، و«سَعَتِهِ»: مضافٌ إليهِ، و«مِنْ سَعَتِهِ»: جارٌ ومجرورٌ متعلِّقٌ «بيُنفِقْ».

واللَّامُ التي تُفيدُ معنَى **الدعاءِ**[(١)]؛ نحـوُ قولِهِ تعالَى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف/٧٧] فـ«يَقْضِ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الدُّعاءِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ، وهو: الياءُ؛ إذ أصلُهُ: يَقضي، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليهَا، و«علينَا»: جارٌ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ «يَقْضِ».

وربُّ: فاعلُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، ربُّ: مضافٌ والكافُ: ضميرُ المخاطبِ مضافٌ إليهِ مبنيٌّ علَى (٤٧) الفتحِ في محلِّ جرٍّ بالإضَافةِ.

وسادسُهَا: «لا» المستعملةُ في **النَّهي**[(٢)]؛ نحوُ قولِهِ تعالَى ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ

(١) يقول **سيبويه**: «واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيراً». (**الكتاب**، ٨/٣) يقول **الرضي**: «ولام الأمر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء؛ نحو: ليغفرْ لنا الله». (**الكافية**: ٨٨/٥)، ويقول **ابن هشام**: «لا فرق بين اقتضاء اللام الطلبية للجزم من كون الطلب أمراً؛ نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء؛ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف/٧٧] أو التماساً؛ نحو قولك لمن يساويك: ليفعل فلان كذا؛ إذا لم يرد الاستعلاء، وكذا لو أخرجت من الطلب إلى غيرها كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر؛ نحو: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم/٧٥] أو التهديد؛ نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف/٢٩]». (**مغني اللبيب**، ٣٧١/١، ٣٧٢)، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **أوضح المسالك**، ١٢٣/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٥/٢.

(٢) «لا» الطلبية؛ نهياً كانت؛ نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان/١٣]؛ أو دعاء؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة/٢٨٦]، وجزمها فعلَي المتكلم مبنيين للفاعل نادر؛ كقوله؛ أنشد سيبويه:

(لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامعُها كأَنَّ أبْكارَها نِعاجُ دُوَارِ)

وجه الشاهد: مجيء فعل «أعرفن» مبنيّاً على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد؛ وهو مجزوم محلاً بـ «لا» الناهية مع كونه للمتكلم؛ وهو مبني للمعلوم؛ وحكم ذلك نادر. (**أوضح المسالك**، ١٢٢/٣)، ويُنظر: **الكتاب**، ٥١١/٣.

﴿أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء/ ٢٣] فَلَا: ناهيةٌ، و«تَقُل»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ «لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، أصلُهُ: «تقول» فحُذِفتِ الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ؛ وهُمَا: الواوُ الساكنُ، وآخرُ الفعلِ كما مرَّ نظيرُهُ.

وكذا «تَنْهَرْهُمَا»: أيضاً مجزومٌ بالسكونِ، وكذَا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء/ ٣٢] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة/ ١٨٨] فهذانِ ونحوُهُمَا مجزومانِ بحذفِ النُّونِ؛ لأنَّهُمَا مِن الأفعَالِ الخمسةِ.

ولا: المستعملةُ في **الدعاءِ**[1]؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة/ ٢٨٦]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران/ ٨] فـ﴿تُؤَاخِذْنَا﴾ و﴿تُزِغْ فِي﴾: كلٌّ منهُما مجزومٌ بـ «لا» الدعائيةِ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، وأصلُ ﴿تُزِغْ لِلنَّاسِ﴾ «تُزِيْغْ»؛ لكنَّهَا حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ.

والفرقُ بينَ النهيِ والدعاءِ كالفرقِ بينَ الأمرِ والدعاءِ[2] إلا أنَّ النهيَ: طلبُ كفٍّ، والأمرَ: طلبُ فعلٍ.

[أَقْسَامُ الجوَازِمِ]:

واْعلمْ أنَّ الجوازمَ قِسمانِ: قسمٌ منهَا يَجزمُ فعلاً واحداً؛ وهي الأربعةُ

(١) **أوضح المسالك**، ١٢٢/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٥/٢.

(٢) يبدو أنه يقصد هنا بالدعاء الأمر الذي يدل على الدعاء؛ لأنه لا فرق بين النهي، والنهي الذي يدل على الدعاء كما أنه لا فرق بين الأمر، والأمر الذي يدل على الدعاء، ويقصد كذلك بالدعاء النهي الذي يدل على الدعاء؛ لأنه لا فرق بين الأمر، والأمر الذي يدل على الدعاء كما أنه لا فرق بين النهي، والنهي الذي يدل على الدعاء. ينظر: **مغني اللبيب**، ٣٧١/١.

المتقدِّمةُ، والباقيةُ تَجزمُ فِعلينِ(١)؛ يُسمَّى الأوَّل منهَا: فعلَ الشرطِ والثانِي:

(١) قال **سيبويه**: «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء. فأما الجواب بالفعل؛ فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك. وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثم ألا ترى أن الرجل يقول: افعل كذا وكذا؛ فتقول: فإذن يكون كذا وكذا، ويقول لم أغث أمس؛ فتقول: فقد أتاك الغوث اليوم، ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز». (**الكتاب**، ٣/٦٣).

وجاء عن غيره: أن كل من الجزأين إما أن يقتضي فعلين؛ يسمي أولهما: شرطاً، وثانيهما: جواباً وجزاءً، يكونان مضارعين؛ نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾ [الأنفال/١٩]، أو ماضيين؛ نحو: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا﴾ [الإسراء/٨]، أو ماضياً فمضارعاً؛ نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦ﴾ [الشورى/٢٠]، وعكسه؛ لا يجوز إلا في الشعر وقيل هو قليل؛ نحو: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له»، وقد أجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك وابن هشام. ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٨٨٦/٤، **أوضح المسالك**، ١٢٥/٣.

وقد فرق فخر الدين **قباوة** بين ثلاث جمل: **الأولى**: الجملة الشرطية؛ وهي التي تتركب تركيباً شرطياً من أداة الشرط، وجملتي الشرط والجواب، ويكون إعراب الأداة على حسب موقعها في الجملة. **الثانية**: الجملة الشرطية الظرفية؛ وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية التي تلي أداة شرط ظرفية؛ نحو: لما، إذا، متى، أيان، أنى، حيثما، أينما، تكون الجملة بعدها في محل جر مضاف إليه؛ فالأداة ملازمة للإضافة، **والثالثة**: وهي: جملة الشرط غير الظرفية؛ وهي: كل جملة وليت أداة شرط غير ظرفية؛ نحو: لو، لولا، لوما، كيف، إن، إذما، من، ما، مهما، كيفما، أي، وقد أغفلها النحاة فيذكر الأكثر أن الأداة لا محل لها من الإعراب بيد أن فخر الدين ذهب إلى أن لها محلاً من الإعراب؛ فمثلاً في قول امرئ القيس:

(أَغَـرَّكِ مِنِّـيْ أَنَّ حُبَّـكِ قَاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ)

تعرب (مهما) في محل رفع خبر إن والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب. **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٤٢ - ٤٥.

جوابَه[١] وجــزاءَه[٢]، وهو[٣]: الجزءُ المتمِّمُ لفائدةِ الــكلامِ النَّحوِي[٤] فِي هذَا المحلِّ[٥].

(٤٨) وهـــي: إِنْ[٦]؛ بكســرِ الــهمزةِ، وســكــونِ الــنُّــون، وهــوَ

---

(١) **قال ســيبويه:** «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليــل أنك إذا قلت إن تأتني آتــك؛ فآتك انجزمت بإن تأتني كمــا تنجزم إذا كانت جوابــاً للأمر حين قلت ائتني آتــك». (**الكتاب،** ٦٢/٣، ٦٣)، ويقــول **الرضي:** اختلف النحويون في العامل في الشــرط والجزاء، قال السيرافي: العامل فيهما كلمــة الشرط، لاقتضائهــا الفعليــن اقتضاءً واحداً وربطهــا الجملتين، وذهب الخليــل والمبرد إلى أن كلمة الشــرط تعمل في الشــرط؛ وهما معاً تعملان في الجزاء لارتباطهما، وذهب الأخفش إلى أن الشــرط مجزوم بالأداة، والجزم مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة، وقال الكوفيون: الشــرط مجزوم بالجوار كما أنه جر بالجوار، والجزم أخو الجر، وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين، ثم مختصين. (**الكافية،** ٩٧/٥ – ٩٩). ويقول **أبو حيان:** «والمختار أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب وهو مذهــب المحققين من البصريين، وعزاه الســيرافي إلى ســيبويه، وذهب الأخفش إلى أنه مجزوم بفعل الشــرط، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً؛ ونســب هذا إلى ســيبويه والخليل والأخفش، وذهب الكوفيون إلى أنــه انجزم على الجوار». (**ارتشــاف الضرب،** ١٨٧٧/٤). يُنظر: **الكتاب،** ٦٢/٣، **الأشموني،** ١٤٢٩/٤، ١٤٣٠.

(٢) في الأصل (وجــزاؤه) والأولى ما ذكر؛ لأنه وقــع مفعولًا به ثانياً، ويصــح أن يأتي خبراً لمبتدأ محذوف كما هو الظاهر من رأي الكندي.

(٣) في الأصل: (وهي).

(٤) أي: إن الكلام لا يتم إلا إذا وجدت جملة جواب الشرط مع جملة فعل الشرط.

(٥) الفعل الأول يســمى شَــرْطاً؛ لأنه قيد حدوث الفعل الثاني، والفعل الثاني: يســمى جواباً وجزاء تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل الْمُجَازَى عليه. **شرح شذور الذهب:** ابن هشام، ص ٣٥٤ – ٣٥٦.

(٦) **شرح شذور الذهب،** ص ٣٥١، **أوضح المسالك،** ١٢٥/٣، **شرح ابن عقيل،** ٣٣٥/٢.

حرفُ(١) شرطٍ جازم؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال/٣٨] إِنْ: حرفُ شرطٍ جازم يَجزمُ فعلين؛ الأوَّلَ: فعلَ الشرطِ؛ وهو: ﴿يَنتَهُواْ﴾ مجزومٌ بِهَا، وعلامةُ جَزمِهِ حذفُ النُّون، والواوُ: ضميرُ الجمعِ: فاعلٌ، و﴿يُغْفَرْ﴾ ـ بالبناءِ للمفعولِ ـ جوابُهُ وجزاؤُهُ ـ مجزومٌ بِها، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ.

وما: موضوعةٌ لِمَا لا يعقِلُ(٢) ثمَّ ضُمِّنَتْ معنَى الشرطِ(٣)؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة/١٩٧] «مَا»: اسمُ شرطٍ

---

(١) يقول **سيبويه**: «وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة». (**الكتاب**، ٦٣/٣). ويقول **الرضي**: «أم الكلمات الشرطية (أن) ومن ثمة يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة»؛ قال: (قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً معدماً قالت وإنْ)، ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيّاً بلا، مع بقاء لا؛ نحو قولك: إيتني وإلا أضربْك؛ أي: وإلا تأتني أضربك... وعند الكوفيين تجيء (إن) بمعنى (إذ) قالوا في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة/٢٣]؛ لأن (إن) مفيدة للشك... ثم قال **الرضي**: «(إن) ليست للشك بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك». (**شرح الكافية للرضي**، ٩٢/٥، ٩٣).

(٢) (ما): تستعمل لما لا يعقل، وتقع أيضاً على المختلط بالعاقل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل/٤٩]، ولصفات من يعقل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس/٥] وتطلق على العاقل إذا كان مبهماً لا يعلم أمذكراً أم مؤنثاً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران/٣٥]. يُنظر: **الكوكب الدري**، ص ٣١، ٣٢، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

(٣) وضعت للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّنت معنى الشرط؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة/١٩٧]. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

جازمٌ، و﴿تَفۡعَلُواْ﴾: فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بِهَا؛ لأنَّهُ فعلُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّون، والواوُ: ضميرُ الجمعِ؛ فاعلٌ، أصلُهُ: «تفعلُوْنْ» كمَا مرَّ نظيرُهُ.

و﴿يَعۡلَمۡهُ﴾: جوابُهُ وجزاؤُهُ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، والهاءُ: ضميرُ الغائبِ مفعولٌ بهِ، واسمُ الجلالةِ: فاعلٌ.

ومَنْ[1]: بفتحِ الميمِ، وسكونِ النُّون موضوعةٌ للعَاقلِ، ثمَّ ضُمِّنَتْ معنَى الشرطِ[2]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء/ ١٢٣] ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام/ ١٦٠].

فـ﴿يَعۡمَلۡ﴾: فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بـ﴿مَن﴾؛ لأنَّهُ فعلُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، ﴿يُجۡزَ﴾: جوابُهُ وجزاؤُهُ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ؛ (٤٩) وهوَ الألِفُ، والفتحةُ قبلَهُ دليلٌ عليهِ.

---

(١) الأصل أن تطلق على العاقل، وقد تجيء على المختلط بمن يعقل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ﴾ [النور/٤٥] فإنه يشمل الإنسان والطائر، وعلى المنزل منزلة من يعقل كالأصنام؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف/٥] وذهب قطرب إلى أن «مَن» تقع على ما لا يعقل من غير اشتراط شيء. يُنظر: **الكوكب الدري**، ص ٣١.

(٢) «مَن» وضعت للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّنت معنى الشرط؛ نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٦/٢.

ومهْمَا(١)؛ كقولِ امرئ(٢) القيسِ: [من الطويل]

أَغَــرَّكِ مِنِّــي أَنَّ حُبَّــكِ قَاتِلِــي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي(٣) القَلْبَ يَفْعَلِ(٤)

فـ«تأمرِي»: فعلُ الشــرطِ مجــزومٌ بحذفِ النُّون، واليــاءُ: ضميرُ المؤنَّثةِ

(١) قال **سيبويه**: «وســألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً بمنزلتها مع متى؛ إذا قلت: متى ما تأتني آتك وبمنزلتها مع إن؛ إذا قلت: إن ما تأتني آتك وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النســاء/ ٧٨]، وبمنزلتها مع أيٍ إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإســراء/١١٠] ولكنهم اســتقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً؛ فيقولوا: ماما فأبدلوا الهاء من الألف التي فــي الأولى، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما». (**الكتاب**، ٥٩/٣، ٦٠) اختلفوا فيها فقيلَ: هي اســمٌ؛ لعود الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف/١٣٢]، وذهب السهيلي إلى أنها حرف؛ بدليل قول زهير:

(ومهما تكنْ عند امرئ من خلقيةٍ وإنْ خالَها تُخفى على الناسِ تعلم)

وتبعه ابن يســعون، قال **ابن هشــام**: «وهي بســيطة لا مركبة من مَهْ وما الشرطية، ولا من ما الشــرطية ولا ما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولــى دفعاً للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك». (**مغني اللبيب**، ٣٣٤/١، ٥٣٣) يُنظر: **الكتاب**، ٥٩/٣، **شــرح المفصل**: ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحــوي (ت٦٤٣)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ٤٣/٧، **شرح الكافية للرضي**، ٩٤/٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، **الأشموني**، ١٢٤٢/٤. أما شراح الآجرومية؛ فيقول **السنهوري**: «اســم على الأصح» (**شرح الآجرومية**، ٢١٨/١)، ويقول **الأهدل**: «ومهما اسم بسيط لا مركب من (من) و(ما) الشرطية على الأصح، موضوع لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشــرط». (**الكواكب الدرية**، ٥٠١/٢) ويقول **الحفظي**: «هذه الأداة حصل فيها خلاف أي اسم أو حرف والراجح أنها اسم». (**الأقوال الوفية**، ص ١٣٢).

(٢) في الأصل: (امرؤ).

(٣) في الأصل (تأمر)؛ والصحيح (تأمري)؛ وهو بيت مشــهور لامرئ القيس. **شرح المعلقات**، ص ٢١.

(٤) **تخريج البيت**: **الكتاب**، ٢١٥/٤، **شــرح كتاب سيبويه**: الســيرافي، ٣٣٩٨/٢، **شرح القصائد الســبع الطوال**، ٤٥، **شــرح المفصل**، ٤٣/٧، **شــرح المعلقات**، ص ٢١، **شــرح قطر الندى**، ص ١١٩، **خزانة الأدب**: الحموي؛ ٣٢/٣، **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٨، **المواهب السنية**، ص ٨٨.

المخاطبةُ: فاعلٌ، و«يفعلِ»: جوابُهُ وجزاؤُهُ، علامةُ جزمِهِ السكونُ، وحُرِّك بالكسرة؛ لأجلِ القافيةِ.

وإذما(١)؛ نحوُ: إذما تفعَلْ أفعَلْ، وقولُهُ: [من الطويل]

إنَّكَ إذْ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ به تُلفِ مَنْ إياهُ تأمرُ آتيا(٢)

---

(١) قال **سيبويه**: «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما وليست ما فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد، فمما كان من الجزاء بإذما قول العباس بن مرداس:

(إذْ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ له حَقّاً عليك إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ)

(**الكتاب**، ٥٦/٣، ٥٧).

وجاء في **مغني اللبيب** قوله: إذ ما: أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة؛ خلافاً لبعضهم. (**مغني اللبيب**، ١٥٣/١)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٩٥/٥ - ٩٧، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢.

(٢) **تخريج البيت**: **شرح قطر الندى**، ص ١٢٢، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢، **شرح الأشموني**، ١٤٢٣/٤، **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٩، **المواهب السنية**، ص ٨٧.

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: تلف: تجد.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر به غيرك لا شك أن من تنصحه سوف يستجيب لك.

الإعراب: (إن): حرف توكيد ونصب، والكاف: في محل نصب اسم إن، (إذ ما): حرف شرط، (تأت): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت، (ما): في محل نصب مفعول به، (أنت): في محل رفع مبتدأ، (آمر): خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، به: جار ومجرور متعلق بـ «آمر»، (تلف): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره«أنت»، (مَن): في محل نصب مفعول به أول، (إياه): في محل نصب مفعول به مقدم لـ «تأمر» (تأمر): فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنت»، (آتيا): مفعول به ثانٍ لتلف.

الشاهد: جزم بـ(إذ ما) فعلين؛ أحدهما: فعل الشرط؛ وهو: «تأت»، والآخر: جوابه وجزؤه؛ وهو: «تلف».

فـ«تأتِ»: فعلُ الشــرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليهَا، أصلُهُ: تأتِي. وتلفِ: جوابُهُ وجــزاؤُهُ، وعلامةُ جزمِهِ أيضاً حذفُ الياءِ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليهَا، أصلُهُ: تلفِي.

وأَيّ: بفتحِ الهمزةِ، وتشديدِ الياءِ؛ وهي بحســبِ ما تُضافُ إليهِ[1]؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الإسراء/١١٠].

فـ﴿تَدۡعُواْ﴾: فعلُ الشــرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّــون، أصلُهُ: تدعُونَ، والواوُ: ضميرُ الجمعِ؛ فاعلٌ، وجملةُ فلَهُ إلخ: جوابُ الشــرطِ، والفاءُ: رابطةٌ لَهُ.

ومتَى: موضوعةٌ للدَّلالةِ على الزَّمانِ، ثم ضُمِّنَتْ معنَى الشَّــرطِ[2]؛ نحوُ: متى تقُمْ أقُمْ؛ فـ«تقُمْ»: فعلُ الشــرطِ، وأقُمْ (٥٠) جوابُــهُ وجزاؤُهُ، ومنهُ قولُ الشاعرِ: [من الوافر]

---

(١) أيٌّ: بحســب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: أيُّهُمْ يَقُمْ أقمْ معه، من باب مَنْ، وفي قولك: أيّ الدَّوابِّ تركَبْ أركبْ؛ من باب ما، وفي قولك: أيّ يَوْمٍ تَصُمْ أصُمْ؛ من باب مَتَى، وفي قولك: أيّ مكانٍ تجلِسْ أَجلس؛ من باب أيْنَ. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٤). وقد خالف فخرالدين **قباوة** العلماء بشأن أي؛ فقال: «وأي الشرطية هذه: هي غير ظرفية في أدوات الشرط، وإن أضيفت إلى ظرف زمان أو مكان، وأعربت إعرابه؛ نحو: أي يوم تلقني أكرمْ، وذلك؛ لأنها في الأصل شــديدة الإبهام تدل علــى العموم دون أن تحمل معنى من الزمان أو المكان، وإنما تكتسب بالإضافة أو الوصف شيئاً من التحديد، ولأنها لا تضاف إلى الجمــل ولو كانت ظرفيــة لأضيفت إلى الجمــل». (**إعراب الجمل وأشــباه الجمل**، ص ٤٦)، يُنظر: **الكتاب**، ٥٦/٣، مغني اللبيب، ١٣٨/١، **شرح الأشموني**، ١٤٢٥/٤.

(٢) وضعت متى للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّرْط؛ كقول الشاعر:

وَلَسْــتُ بِحَــلّالِ التِّــلَاعِ مَخَافَــةً ... ولكِنْ مَتَى يَسْــتَرْفِدِ القَــومُ أرفِدِ

(**شــرح شــذور الذهب**: ابن هشــام، ص ٣٥١)، يُنظر: **الكتاب**، ٥٦/٣، ٧٨، **شرح الكافية للرضي**، ١١٣/٥.

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[١]

«فأضَعِ»: فعلُ الشرطِ، وحُرِّكَ بالكسرةِ لالتقاء الساكنين، و«تعرِفوني»: جوابُهُ وجزاؤُهُ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّون.

---

(١) **تخريج البيت: الكتاب**، ٢٠٧/٣، **الأصمعيات**، ص ٣، **طبقات فحول الشعراء**، ٥٧٨/٢، **البيان والتبيين**، ٢٠٢/٢، **الشعر والشعراء**، ٦٤٣/٢، **عيون الأخبار**، ص ٣٧٦، **الكامل**، ١٧٢/١، **مجالس ثعلب**، ١٧٦/١، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**: الفارسي، ١٢/١، **شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، ٥٥٧/٢، **وفيات الأعيان**، ١٦٥/١، ٨٧/٦، **كتاب أمالي ابن الحاجب**، ٤٥٦/١، **شرح الكافية للرضي**، ١٦٣/١، ٥/٣، ٢٦٨/٥٥، **ارتشاف الضرب**، ٩٠٦/٢، **شرح الكافية الشافية**، ١٤٦٧/٣، **شرح شواهد الألفية**، ١٠١/٢، **شرح قطر الندى**، ص ١٢٠، **مغني اللبيب**، ٢٦٩/١، **شرح الأشموني**، ١٣٢٥/٣،، **شرح العيني**، ٧٤٩/٢، **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٩، **المواهب السنية**، ص ٨٨.

الشاعر: سحيم بن وثيل بن عمرو بن جوين بن وهيب الرياحي، الشاعر، عده الجمحي من الطبقة الثالثة، كان رئيس قومه والمقدم فيهم؛ وهو القائل:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني
ألم تر أنني في حميري ... مكان الليث من وسط العرين
عذرت البزل إن هي خاطرتني ... فما بالي وبال ابني لبون
وماذا يغمز الأعداء مني ... وقد جاوزت رأس الأربعين

توفي سنة ٦٠هـ.

ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، ٥٧٨/٢، **الأصمعيات**، ص ٣، **الشعر والشعراء**، ٦٤٣/٢، **وفيات الأعيان**، ٦/١، ٨٦/١٦٥، ٨٧، **خزانة الأدب**: البغدادي، ٢٦٥/١، **الأعلام**، ٧٩/٣.

المفردات: جلا: فعل ماض، طلاع: صيغة مبالغة من طالع؛ أي: كثير الطلوع.

المعنى: أنا ابن رجل كاشف الأمور، ومقتحم صعابها متى أضع على رأسي عمامة الحب تعرفون شجاعتي.

الإعراب: «أنا»: في محل رفع مبتدأ «ابن» خبره؛ وهو مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه «جلا»: مضاف إليه ممنوع من الصرف، أو «جلا» فعل ماض، «رجل» مقدر بعد ابن =

وأيَّان[(١)]؛ وهي: مثلُ أَيِّ؛ نحوُ قولِ الشاعرِ: [من الطويل]

[إذَا النَّعْجَـةُ الأَذْنَاءُ كَانَـتْ بِقَفْرَةٍ فأيَّان ما تَعْـدِلْ بها الرِّيـحُ تَنْزِلِ][(٢)]

= مضاف إليـه، والجملة صفة لرجل المقدر، «وطلاع»: معطوف علـى ابن، «الثنايا»: مضاف إليه «متى» اسـم شـرط جازم «أضع»: فعل مضارع مجزوم، «العمامة»: مفعول به منصوب «تعرفوني»: فعـل مضارع مجزوم، واو الجماعة: فاعله، والنـون للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصب مفعول به لتعرفوا.

الشـاهد: قوله: «مَتَى أضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي» فقد جزم اسم الشـرط «متى» فعلين أحدهما أضَعِ» ويسمى: فعل الشرط والآخر «تَعْرِفُوني» ويسمى: جوابه وجزاءه.

(١) وضعت للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّـرْط. (**شـرح شذور الذهب**، ص ٣٥١، ٣٥٢)، وهي لتعميم الأزمنة ـ بفتح همزة أيان، وكسـرها لغة سـليم، وقرئ بها شاذًّا الآية الآتية بالكسـر، قال تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل / ٢١] (**شـرح الأشـموني**، ١٤٢٥/٤، **حاشية الصبان**، ١٤٢٥/٤)، يُنظر: **الكتاب**، ٢٣٥/٤، **القراءات الشاذة**، ص ١١٦.

(٢) **تخريج البيت**: **شـرح قطر الندى**، ص ١٢١، **تفسـير البحـر المحيـط**، ٤١٨/٤، **اللباب في علوم الكتاب**، ٤١٠/٩، **شرح الأشموني**، ١٤٢٢/٤، **الفواكه الجنية**، ص ٣٢٩، **المواهب السنية**، ص ٨٨.

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: العجفاء: المهزولة، قفرة؛ أي: لا نبات فيها، تعدل: تميل.

المعنى: إذا كانت النعجـة المهزولة الضعيفة في مكان لا ماء فيه ولا نبات فلا شـك أنها تكون ضعيفة لا تقوى على شيء.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يسـتقبل من الزمان متضمن معنى الشـرط، «النعجة»: اسم كان المحذوفة، «الأذناء»: صفة مرفوعة، «كان»: فعـل ماض مبني على الفتح، «والتاء»: لا محل لها من الإعراب، واسمها: ضمير مسـتتر تقديره هي، «وبقفرة»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنه خبر كان، و«الفاء»: جواب الشـرط غير الجازم، «أيان»: اسم شرط منصوب على الظرفية يجزم فعلين؛ الأول: فعل الشرط، والآخر: جوابه، وأيان مضاف، و«ما»: زائدة لا محل لها من الإعراب، «تعدل»: فعل مضارع مجزوم بـ(أيان) وعلامة جزمه السـكون، «بها»: جار ومجـرور متعلق بتعدل، و«الريح»: فاعل مرفـوع بالضمة، «تنزل»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك لأجل القافية.

الشـاهد: «فأيَّان ما تَعْدِلْ بها الرِّيحُ تَنْزِلِ» أيان: اسم شـرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط «تعدل» والآخر جوابه وجزاؤه «تنزل».

فـ«تعدِلْ»: فعلُ الشــرطِ، و«تنزِلْ»: جوابُه وجــزاؤُه، وكلٌّ منهُما مجزومٌ بالسكونِ، وحرك «تنزلِ» بالكسرةِ لأجل القافيةِ.

وأينَ؛ وهي: موضوعةٌ للدَّلالةِ على المكانِ، ثمَّ ضُمِّنَتْ معنَى الشرطِ[(١)]؛ نحوُ: أينَ تجلسْ أجلــسْ؛ «فأجلِسْ»: هوَ فعلُ الشــرطِ، «وتجلِــسْ»: جوابُه وجزاؤُه، وكلٌّ منهُما مجزومٌ بالسكونِ.

وأنَّى مثلُها[(٢)]؛ نحوُ: أنَّى تقُمْ أقُمْ؛ فـ«تقُمْ»: فعلُ الشــرطِ، و«أقُمْ»: جوابُه وجزاؤُه، وكلٌّ منهُما مجزومٌ بالسكونِ.

وحيثُمَا[(٣)] مثلُها أيضاً؛ نحوُ قولِهِ: [من الخفيف]

---

(١) وضعَت للدلالــة على المكان، ثم ضُمِّنَت معنى الشــرط: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النســاء/ ٧٨]، وكقول الشــاعر: (أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ). (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٥٣). يُنظر: **الكتاب**، ٥٩/٣، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٧/٢، **شرح الأشموني**، ١٤٢٢/٤.

(٢) وضعَت للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط؛ كقول الشاعر:

(خَلِيلَيَّ أَنَّــى تَأْتِيَانِــي تَأْتِيَا أخاً غَيْرَ مــا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ)

(**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٥٣). يُنظر: **شرح ابن عقيل**، ٣٣٩/٢.

(٣) يقول **ســيبويه**: «وإنما منع حيث أن يجازي بها أنك تقول: حيث تكون أكون فتكون وصلٌ لها كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون، ويبيِّن هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا أنه يبتدأ بعدها الأســماء أنك تقــول: حيث عبد الله قائمٌ زيدٌ، وأكــون حيث زيدٌ قائمٌ فحيث كهذه الحــروف التي تبتدأ بعدها الأســماء في الخبر، ولا يكــون هذا من حروف الجزاء فإذا ضممت إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشــبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما وصارت بمنزلــة إما». (**الكتاب**، ٥٨/٣، ٥٩)، ويقــول **الرضي**: «وأما حيثما فنقول: (ما) فيها كافة لحيث عن الإضافة لا زائدة كما فــي متى ما، وإما، وذلك أن حيث كانت لازمة للإضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه فكفتها (ما) عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط». (**شرح الكافية للرضي**، ٩٧/٥) وحيث؛ للمكان اتفاقاً، وقد ترد للزمان كما حكى الأخفش، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن، وقد تقع مفعولًا به وفاقاً للفارســي مســتدلًا بقوله تعالــى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ =

حيثُمَـا تسـتقِمْ يُقـدِّرْ لـكَ اللهُ نَجَاحـًا فـي غَابـرِ الأزْمَـانِ(١)

فـ«تستقِمْ»: هوَ فعلُ الشرطِ، و«يُقدِّرْ»: جوابُهُ وجزاؤُهُ، وكلٌّ منهُما مجزومٌ بالسكونِ.

وكيفَمَا؛ وفي الجزمِ بِها خـلافٌ؛ أجازَ ذلك الكوفيونَ ومنعَهُ البصريُّونَ، نحو: كيفَمَا تفعَلْ (٥١) أفعَلْ؛ «فتفعلْ» الأوَّلُ؛ هوَ: الشـرطُ، و«أفعلْ» الثاني جوابُهُ وجزاؤُهُ.

= ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام/١٢٤] إذ المعنى: أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، وتلزم إضافتها إلى جملة؛ نحو: جلست حيث زيد أراه، وندر إضافتها إلى مفرد؛ نحو:

(ونطعنهمْ تحت الكُلى بعد ضربِهم ببيضِ المواضِي حيثُ ليِّ العمائمِ)

وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضُمِّنَت معنى الشرط، وجزمت الفعلين. (**مغني اللبيب**، ٢١٦/١ - ٢٢٠)، يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٣.

(١) **تخريج البيت**: **شرح قطر الندى**، ١٢١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٥٣، **مغني اللبيب**، ص ٢٢٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٣٨/٢، **شرح الأشموني**، ١٤٢٣/٤، **الفواكه الجنية**، ص ٣٣٠، **المواهب السنية**، ص ٨٩.

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: تستقم: تعتدل، وتأخذ الطريق السوي، نجاحاً: ظفراً بما تريد، غابر: باقي.

المعنى: متى استقمت وسلكت الطريق الصحيح فإن الله سيهيئ لك أسباب النجاح والتوفيق وطرق الخير.

الإعراب: «حيثما»: اسم شرط للزمان في محل نصب على الظرفية يجزم فعلين، «تستقم»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، «يقدر»: فعل مضارع مجزوم، «الله»: فاعل مرفوع، «لك»: جار ومجرور متعلق بـ «يقدر»، «نجاحاً»: مفعول به منصوب، «في غابر»: جار ومجرور متعلق بيقدر أو بمحذوف صفة لـ «نجاحاً» و«غابر»: مضاف و«الأزمان»: مضاف إليه مجرور.

الشاهد: جزم حيثما فعلين؛ أحدهما: فعل الشرط؛ وهو: «تستقم»، والآخر: جوابه وجزاؤه؛ وهو: «يقدر».

وإذا؛ والجزمُ بِها **في** ضرورةِ **الشعرِ خاصةً**[١]؛ وذلِك كقولِه: [من الكامل]

(١) يقول **سـيبويه**: «وسـألته عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟» فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلت: أتذكر إذ تقول؟ فإذا فيما تسـتقبل بمنزلـة إذ فيما مضى، ويبيِّن هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسـر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسر كان قبيحاً فإن أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء وإذا توصل بالفعل فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنـك قلت: الحين الذي تأتيني فيـه آتيك فيه وقال ذو الرمة:

(تُصْغِي إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً ... حتّى إذا ما اسـتوى في غَرْزِها تَثِبُ)...

وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. (**الكتـاب**، ٣/٦٠ – ٦٣). وجاء عن النحاس: ومن العرب من يجزم بـ(إذا)، بعد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾ [المنافقون/٤]، وإن كان الأكثر الرفع، والاختيار عند الخليل وسيبويه والفراء ألا يجزم «بإذا»؛ لأن ما بعدها يدل على الحين، وما ورد في الشـعر فهو من قبيـل الاضطرار. (**إعراب القرآن**: النحـاس، ١١٥٤)، قال **الرضـي**: «وأما إذ ما فهو عند سـيبويه حرف كـ(إن) ولعله نظر إلـى لفظة (ما) تدخل على (إذا) مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي كـ(إن)، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ الخالية من معنى الشـرط الموضوعة للماضي؟! فإذ ما عنده غير مركبـة.. قال المبرد: إذ ما باقية على اسـميتها و(مـا) كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشـرط والجزم». (**شـرح الكافية للرضـي**، ٥/٩٥، ٩٦). ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ٣/١٥٨، **شرح المفصل**، ٧/٢٨٤، **شرح التسهيل**، ٣/٤٣٨، **مغني اللبيب**، ١/١٦٢، **اللباب في علوم الكتاب**، ١/٣٤٦، **شرح الأشموني**، ٤/١٤٢٦، ١٤٢٧، **النحو الوافي**، ٤/٣٧١، ٣٧٢.

أما شـراح الآجرومية؛ فيقول **السـنهوري**: «وأمـا إذا فالجزم بها خاص بالشـعر كما قال المؤلف في بعض نسخه، وهذا إذا لم يكن معها ما... فإن كان معها ما قال بعضهم: جزمت مطلقاً والمشهور اختصاصه بالشـعر». (**شرح الآجرومية**، ١/٢٢١). وقال **الكفراوي**: «إذ ما؛ وهي موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشـرط كـ(إن)، ولـذا كانت حرفاً على الأصح». (**شـرح الكفراوي**، ص٧٤)، وقال أبو الريس: «(إذ مـا) على الأصح حرف يفيد الشـرط... ولا بد من وجود (ما) مع (إذ) فهي وحدها لا تجزم ولا تفيد الشرط». (**الوافي**، ص١٨٥).

[وَاسْــتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّــكَ بِالغِنَى] وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَــةٌ فَتَجَمَّلِ[1]»[2]

«فتصبْ»؛ هوَ: فعلُ الشــرطِ، و«تجمَّــلِ»: جوابُهُ وجــزاؤُهُ، وكلٌّ منهُمَا مجزومٌ بالسكونِ وحُرِّكَ «تجمَّلِ» بالكسرةِ لأجْلِ القافِيةِ، واللهُ أعْلَمُ.

---

(١) في الأصل: (فتحمل).

(٢) **تخريــج البيت**: **المفضليــات**، ص ٣٨٥، **الأصمعيــات**، ص ٢٣٠، **معاني القــرآن**: الفراء، ١٥٨/٣، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ١١٥٤، **الشــافية الكافيــة**، ١٥٨٤/٣، **مغني اللبيب**، ١٦٢/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٤٦/١، **شرح الأشــموني**، ١٤٢٦/٤، **الفواكه الجنية**، ص ٣٣٣، **النحو الوافي**، ٣٧٢/٤.

الشــاعر: عبد قيس بن خفــاف، أبو جبيل البرجمي، مــن بني عمرو بن حنظلة، شــاعر، تميمي، جاهلي، فحل، من شعراء المفضليات. يُنظر: **المفضليات**، ص ٣٨٣، **الأصمعيات**، ص ٢٢٩، **الأعلام**: الزركلي، ٤٩/٤.

المفردات: «استغن»: اطلب الغنى، «خصاصة»: ضيق الحال أو خلة، «تجمل»: اصبر.

المعنى: اطلب الغنى من عند الــذي أغناك، وإذا حلَّت بك مصيبة أو ضيق حال فعليك أن تلجأ إلى الصبر.

الإعراب: «اســتغن»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مســتتر تقديره: «أنت»، «ما»: في محل نصب مفعول به، «أغنى»: فعل مضارع بالضمة، و«الكاف»: في محل نصب مفعول به، «رب»: فاعل مرفوع بالضمة وهو مضــاف، والكاف: في محل جر مضاف إليه، «بالغنى»: جار ومجرور متعلق بأغناك، «وإذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، «تصب»: فعل مضارع مجزوم بـ(إذا) وعلامة جزمه السكون، «والكاف»: في محل نصب مفعــول به، «خصاصة»: فاعل مرفــوع بالضمة، «الفاء»: أداة جــواب، «تجمَّل»: فعل مضارع مجزوم، وحرك للقافية.

الشاهد: قوله: «وإذا تصبك خصاصة فتجمَّل» فقد جزم بإذا فعلين أحدهما فعل الشرط وهو «تصبك» والآخر: جزاءه وجوابه وهو «فتجمَّل».

بابُ جُملةِ المرفوعَاتِ مِنَ الأسْماءِ

اِعلَمْ أنَّ جملةَ **المرفوعاتِ** مِنَ **الأسماءِ** الجامدةِ والمشتقَّةِ سبعةٌ[١] لا غيرُ[٢]؛ **وهي** أي: المرفوعاتُ: **أوَّلُها: الفاعلُ**؛ وهوَ: الاسمُ المرفوعُ[٣] المذكورُ قبلَهُ فعلُهُ[٤] لفظاً أو

(١) عدَّ ابن هشام في شذور الذهب المرفوعات عشرة؛ وهي: (الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان وأخواتها، اسم أفعال المقاربة، اسم الحروف العاملة عمل ليس، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم). (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ١٨٩، ٤٨٨ - ٤٩٠) وقد انتبه الكندي إلى بعض النواقص في المرفوعات وغفل عن بعضها سنبيِّن ذلك لاحقاً، واستعماله لفظة (من الأسماء) يدل على أنه لا يحصر المرفوعات في المذكور فقط.

(٢) يقصد (لا غير) عند المصنف، أما الشارح فيبدو أنه يخالف المصنف في هذا الزعم؛ فقد عنون الباب بقوله: (بابُ جُملةِ المرفوعَاتِ **مِنَ الأسْماءِ**)، فـ (من) تدل على التبعيض؛ أي: إن المذكور بعض المرفوعات، كما أن الكندي انتقد المصنف لإهماله بعض المرفوعات.

(٣) الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً، ولكن قد يجر لفظاً بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج/٤٠]، أو اسمه نحو: «**من قُبلةِ الرجل امرأتَه الوضوءُ**»، أو بمن أو بالباء الزائدتين؛ نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة/١٩]، وقد ينصب شذوذاً إذا فهم المعنى، فقد سمع من العرب قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ. **أوضح المسالك**، ١/١٩٧، **شرح ابن عقيل**، ١/٤٨٥.

(٤) مذهب البصريين أن الفاعل لا بد أن يكون متأخراً عن فعله، أما الكوفيون فيجيزون تقديم الفاعل على الفعل، وقد استدل الكوفيون على ذلك بوروده عن العرب في نحو قول الشاعر:

ما للجمالِ مشيُها وئيداً ... أجندلاً يحملنَ أمْ حديدا

قالوا: مشيها: فاعل تقدم على عامله وهو وئيداً الآتي، واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، **أحدهما**: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله، **وثانيهما**: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل. (**منحة الجليل**، ١/٤٢٣، ٤٢٤)، ينظر: **أوضح المسالك**، ١/١٩٨، **شرح ابن عقيل**، ١/٤٢٣، ٤٢٤.

تقديـــراً[(١)]؛ نحوُ قولِك: قـامَ زيدٌ فـ«زيدٌ»: فاعلٌ مرفـوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ؛ ونحو: «زيدٌ» في جوابِ مَنْ قالَ لكَ مَنْ قامَ؟ فـ«زيـدٌ»: فاعلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ[(٢)] يفسِّرُهُ ما قبلَهُ[(٣)].

وثانيْهَا: المفعولُ الذي لم يُسـمَّ فاعِلُهُ[(٤)]، ويُسـمَّى نائـبَ الفاعلِ؛ وهوَ: الاسـمُ المرفوعُ نيابةً عنِ الفاعلِ الأصلي بعدَ حذفِـهِ وإقامةِ مقامِهِ مع تغييرِ

---

(١) يبـدو أن الكندي قد تبع المصنف فـي تعريف الفاعل، وربما أخذ هذا التعريف تسـهيلًا للطالب، وإعانة له على الفهم وإلا فإن الفاعل لا يلزم أن يتقدم عليه فعل؛ فقد يتقدم اسم الفاعل أو الصفة المشبهة فيرتفع؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ﴾ [النحـل/١٣] فـ﴿ أَلْوَٰنُهُۥٓ ﴾: فاعل لاسـم الفاعل ﴿ مُخْتَلِفًا ﴾ (**الدرر السـنية**، ص ٧٥)، وينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٩٠، **أوضح المسالك**، ١/١٩٧.
وقد عرفه **ابن عقيل** بقوله: «الفاعل فهو: الاسـم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع». **شرح ابن عقيل**، ١/٤٢٠.

(٢) استعمل (المقدر) بمعنى (المحذوف).

(٣) من أحكام الفاعل أنـه يصح حذف فعله، إن أجيب به نفي، كقولـك: «زيد» لمن قال: من قام؟ أي: قام زيد. يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/١٩٧ - ٢٠٠.

(٤) يقول **سـيبويه**: «المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعـدَّه فعلُه إلى مفعول آخر». (**الكتاب**، ١/٣٣، ٤٢)، ويقول **المبرد**: «هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعلُه» وفي موضع آخر، «وما لم يسـمَّ فاعله». (**المقتضب**، ٤/٥٠، ١٠٢)، ويقـول **أبو حيان**: «المفعول الذي لم يُسمِّ فاعله؛ حكمه حكم الفاعل». (**ارتشـاف الضرب**، ٣/١٠٥٨)، والمشهور في كتب المتأخرين «نائبُ فاعلٍ» وهي عبارة ابن مالك. (**شرح التسـهيل**، ٢/٦١) وإن كان الأوائل قد اشـتهر عندهم هذا الاسـم الذي اسـتعمله المصنف. (**الفواكه الجنية**، ص ١٨٨)، وقد رجح **ابن هشـام** عبارة نائب فاعل؛ فيقول في شـرح شـذور الذهب: «نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسَـمّ فاعلُه والعبارة الأولى أَوْلـى لوجهين أحدُهما: أَن النائب عـن الفاعل يكون مفعولاً وغيـرَهُ... والثاني: أَن المنصوب في قولـك: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً يَصْدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وليس مقصوداً لهم». (**شرح شذور الذهب**، ص ١٩٠).

الفعلِ لِئَلا يلتبسَ بالفاعلِ الأصلِي؛ نحوُ: ضُرِبَ زيدٌ؛ بضمِّ أوَّلِهِ، وكَسْرِ ما قبلَ آخرِهِ في الماضِي، وزيدٌ: نائبُ فاعلٍ؛ ونحوُ: يُضرَبُ زيدٌ؛ بضمِّ أوَّلِهِ، وفتحِ ما قبلَ آخرِهِ في المضارِعِ، وزيدٌ: نائبُ (٥٢) فاعلٍ، وسيأتِي الكلامُ عليه مفصَّلاً إنْ شاءَ اللهُ في محلِّهِ.

وثالثُها: المبتدأُ؛ وهوَ: الاسمُ، المرفوعُ، المجرَّدُ عن العَواملِ اللفظيةِ[(١)].

ورابعُهَا: خبرُهُ؛ فالضميرُ فيهِ راجعٌ إلى المبتدأِ، وهوَ الاسمُ المرفوعُ بالمبتدأِ[(٢)]، يجمعُهَا نحوُ قولِك: زيدٌ قائمٌ؛ فـ«زيدٌ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ، وقائمٌ: خبرُهُ مرفوعٌ بالمبتدأِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

---

(١) عرفه ابن هشام: «الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُخْبَراً عَنْهُ أَوْ وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفىً بِهِ؛ فَالأَوَّلُ كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)... والثَّاني: شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ؛ نَحْوُ: أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ، وَمَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ». (**شرح شذور الذهب**، ص ٢٠٩).
فقوله: (المجرد عن العوامل اللفظية)؛ أي: النواسخ للابتداء، وقوله: (مخبراً عنه): يخرج الأسماء التي لا تركب؛ فإنه يصدق عليها أنها مجردة عن العوامل اللفظية، وقوله: (أو وصفاً) إلى آخره: إشارة إلى القسم الثاني، يعني أن المبتدأ يكون مجرداً عن العوامل اللفظية، وهو وصف رافع لمكتفى به، والمراد بالوصف: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: الجوجري ٣٥٣/١.

(٢) يلاحظ أن التعريف عام يدخل فيه القسم الثاني من أقسام رفع المبتدأ؛ وهو الفاعل الذي يرفع بالوصف، ولعل تعريف ابن هشام أوضح؛ فيقول في ذلك: «خَبَرُهُ: وَهُوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأ غَيْرِ الْوَصْفِ المَذْكُور»، (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢١٣)، قال **الجوجري** في شرح التعريف: «وحدّه بقوله: (ما تحصل به الفائدة) إلى آخره، فما تحصل به الفائدة كالجنس، يدخل فيه مع الخبر الفاعل بقسميه، أي: مرفوع الفعل ومرفوع الوصف، وقوله: (مع مبتدأ): كالفصل يخرج مرفوع الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وقوله: (غير الوصف): يخرج مرفوع الوصف، فإنه ليس بخبر»، **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٦٠/١.

وخامسُها: اسمُ كانَ؛ مِن النَّواسخِ لِحُكمِ المبتدأِ والخبرِ، **وأخواتِهَا** وهي؛ أصبحَ، وظلَّ وباتَ، وأمسَى، وصارَ، وليسَ، وما فتِئَ، وما انفكَّ، وما برِحَ، وما دامَ(١)، وسيأتِي الكلامُ على جملتِهَا مفصلةً إنْ شاءَ اللهُ في بابِهَا.

فهي تَرفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ(٢)؛ نحوُ: كانَ زيدٌ قائماً؛ فـ«كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، وينصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ و«قائماً»: خبرُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وسادسُها: خبرُ إنَّ؛ بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّون مشددةً، **وأخواتِهَا؛** وهي: أنَّ؛ بفتحِ الهمزةِ وفتحِ النُّون مشددةً، ولكنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وعملُ هذه الأدواتِ عكسُ عملِ كانَ؛ لأنَّهَا تنصِبُ الاسمَ، (٥٣) وترفعُ الخبرَ؛ نحوُ: إنَّ زيداً قائمٌ؛ فـ«إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ؛ ينصِبُ الاسمَ، ويرفعُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا منصوبٌ بِها، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ، و«قائمٌ»: خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ وسيأتِي الكلام على جملتِها إنْ شاءَ اللهُ في بابِهَا(٣).

---

(١) يلاحظ عليه أنه لم يدخل شروط اسم كان وأخواتها ضمن التعريف، ولعلَّ تعريف ابن هشام أشمل؛ فيقول في ذلك: «اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا؛ وَهِيَ: أَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ مُطْلَقاً، وَتَالِيَةً لِنفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ، زَالَ مَاضِي يَزَالُ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ وَصِلَةً لمَا الْوَقْتِيَةِ دَامَ؛ نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم/٣١]، وإن كان ابن هشام لم يصرح بما المصدرية التي تلحق دام ولكن ربما اكتفى بما الوقتية التي تكون مصدرية». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٢١٣، ينظر: **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٦٥/١.

(٢) لعل الكندي يشير هنا إلى مسألة خلافية؛ وهي عمل كان وأخواتها أتعمل في الجزأين؛ وهو قول البصريين أم تعمل في المبتدأ فقط، وهي طريقة الكوفيين. **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٦١/١، ٣٦٢.

(٣) يقول **ابن هشام** في ذلك: «إنَّ وأَخَوَاتُها، أَنَّ، وَلكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، ولَعَلَّ؛ نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [طه/١٥]، ولا يجوز تَقَدُّمُ الخبرِ مُطْلَقاً، وَلَا تَوَسُّطُهُ إِلَّا إن كان ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران/١٣]». **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٣٠.

وسابعُها: التَّابعُ للمرفُوعِ[١] مِن الأسماءِ؛ **وهوَ أربعةُ أشياءَ:**

أحدُها: النَّعتُ؛ وهوَ: التابعُ لِمنعُوتِه[٢]؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ العاقلُ؛ فـ«العاقلُ»: نعتٌ لزيدٍ مرفوعٌ بالتَّبعيَّةِ[٣]، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ.

وثانيْهَا: العطفُ؛ وهوَ: التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بوساطة[٤] حرفٍ من حروفِ العَطفِ؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو؛ فـ«عمرٌو»: معطوفٌ على زيدٍ بالواوِ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ.

وثالثُهَا: التَّوكيدُ؛ وهوَ: التابعُ المؤكِّدُ لِمتبوعِهِ[٥]؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ؛ فـ«نفس»: توكيدٌ لزيدٍ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

ورابعُهَا: البدلُ؛ وهوَ: التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ[٦]؛ نحوُ: جاءَ

---

(١) الأصل في التابع: هو ما يتبع غيره فليس له إعراب مستقل، وإنما هو مجرد تابع لغيره إن رفع ارتفع، وإن نصب انتصب، وإن جر انجر، لذلك لم يصنفها ابن هشام ضمن المرفوعات، وإنما جعلها مستقلة ليُعلم أنها ليست كالمرفوعات. ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٣٥.

(٢) التعريف فيه كثير من الغموض؛ فيدخل تحته كثير من الأحكام، وقد عرفه ابن هشام بقوله: «هُوَ تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ وَيَتْبَعُه في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعراب وَمَنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِير وَلَا يَكُونُ أَخَصّ مِنْهُ». **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٣٨.

(٣) أي: مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لأنه تابع لزيد، وليس المقصود أن العامل عند الكندي معنوي كما سيتضح ذلك في باب النعت لاحقاً.

(٤) في الأصل: (بواسطة)، لأن (الواسطة) تطلق على الأداة؛ فالأولى (وساطة).

(٥) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٤٣٥، **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٢/٧٥٨، ٧٥٩.

(٦) يقول **ابن مالك**:

(التّابعُ الْمَقْصُودُ بالْحُكم بَلَا   وَاسِطَةٍ هو المسمَّى بدلا)

(شرح ابن عقيل، ٢/٢٢٦).

زيدٌ أخُوك؛ فـ«أخُوك»: بدلٌ من زيدٍ؛ بدلُ كلٍ مِن كلٍ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ من الأسـماءِ الخمسةِ وسـيأتِي في ذلِك مزيدُ بيانٍ إنْ شاءَ اللهُ؛ لأنَّ ذِكْرَهَـا هُنا إجْمَالاً تمرِيْنٌ[1] للمبتدِئ، وسـيأتِي (٥٤) تفصيلُها جمعاً[2]؛ كلٌّ واحدٍ في بابٍ على التوالِي كمَا هُنا إنْ شاء اللهُ، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) في الأصل: (تمريناً).

(٢) في الأصل: (أجمعين).

بابُ الفاعلِ

إِعلَمْ أنَّ المصنِّفَ حصرَ المرفوعاتِ كلَّهَا في بابٍ واحدٍ تمريناً للمبتدئ، وتقريباً للطَّالبِ؛ لأنَّ معرِفةَ الشيءِ إِجْمَالاً أهونُ وأسهلُ من معرِفتِهِ وحِفظِهِ مفَصَّلاً، وأيضاً التفصيلُ بعدَ الإجمالِ أقبلُ للنَّفسِ[(١)]، فقدَّمَ **الفاعلَ** على بقيَّةِ[(٢)] المرفوعاتِ [الأخرى] لتقدُّمِهِ عليهَا في البابِ السابقِ[(٣)].

وهوَ[(٤)] عُرْفاً: **الاسمُ**[(٥)]؛ فخرجَ بذلكَ الفعلُ بأقسامِهِ، والحرفُ بأنواعِهِ[(٦)]، وبقولِهِ: «**المرفوعُ**»: المنصوبُ والمجرور.

(١) «ذكرها مجملة، وسيأتي تفصيلها... صنع ذلك، تسهيلًا للمستفيد، وذلك؛ لأنه إذا عرفهن جملة بقي متشوقاً إلى معرفة معانيهن». **حاشية الآجرومية**: عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم، (١٣١٢ - ١٣٩٢)، ط ٤؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٥٨، ٥٩.

(٢) في الأصل (بقيت)؛ فالكلمة اسم، وليست فعلاً.

(٣) قدمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور. **شرح الكافية للرضي**، ١٧٩/١، **تنقيح الآجرومية**: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٣٨.

(٤) قال **سيبويه**: «الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر». (**الكتاب**، ٣٣/١)، وقد بيَّن **المطلبي** أن الفعل عند سيبويه هو الذي أوجد الفاعل؛ فيقول: «فظهور الفعل في الجملة ينشئ بالتلازم محلاً للفاعل بعده، وهو محل لا يمكن أن يفرغ أبداً». (**ظاهرة الإعراب**، ص١٣٦)، وعند الجمهور الفاعل: هو من أوجد الفعل. **نور السجية في حل الألفاظ الآجرومية**، ١٣٢، **معاني النحو**: السامرائي، ٣٩/٢.

(٥) «ودخل في قوله: (الاسم): الصريح؛ نحو: قام زيد... والمؤول بالصريح؛ نحو: يعجبني أن تقوم». **شرح العلامة الكفراوي**، ص٨٤.

(٦) «الاسم»: جنس متناول لجميع الأسماء، ومخرج للحرف والفعل فلا يكون كل منهما فاعل. **شرح العلامة الكفراوي**، ص٨٣.

وبقولِهِ: «**المذكورُ**[١] **قبلَه فعلُه**[٢]»[٣] ما إذا تأخَّرَ الفعلُ[٤]؛ نحوُ: زيدٌ قامَ؛

(١) «المذكور»: اسم مفعول؛ أي: يعمل عمل الفعل. **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ٨٣.

(٢) **لعله** يشير إلى أن العامل في الفاعل هو لفظي بدليل أنه قال: (المذكور قبله فعلُه)، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي كما صرح ابن هشام. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ١٨٩.

(٣) «المذكور قبله فعله أو ما أشبه الفعل كاسم الفاعل كقوله: ﴿ مُّخْتَلِفٌ ﴾ [النحل/٦٩]، واقتصر على الفعل فقط؛ لأنه الأصل». (**حاشية الشيخ اسماعيل**، ص ٨٣)، ويقول الحفظي: «تعريف المصنف هذا موجز، ولكنه في رأيي يفي بالمقصود ولو جعل المصنف مكان قوله: (فعله) (عامله) لكن أولى؛ لأن الرفع للفاعل قد يكون غير فعل؛ كأن يكون اسم فاعل؛ نحو: أحاضر الزيدان... والفاعل لا يقع فعلاً ولا حرفاً ولا جملة إلا إذا قصد اللفظ، ولا يكون اسماً إلا حقيقة أو مؤوّلاً». **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية**، ص ١٤٠.

(٤) أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، ومنع ذلك البصريون وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فمن أجاز وهم الكوفيون صحَّ عنهم قول القائل: الزيدان قام، والزيدون قام، ومن منع لم يجز ذلك وهم البصريون؛ لأن الجملة ستكون عندهم اسمية؛ ومن شروط الجملة الاسمية أن يتطابق الخبر مع المبتدأ. يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٣٢٠/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ١٩٧/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٣/١.

ويقول فاضل السامرائي: «وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية، وفيما أرى كان ينبغي أن تُبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة؛ وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التعبيرين»؛ فيقال مثلاً: تقول العرب: حضر سعد، وسعد حضر، فالجملة الأولى تدلُّ على أن المخاطب خالي الذهن، والثانية تدل على غرض معين، نجمل ما ذكره السامرائي في عدة أغراض: ١) إزالة الوهم من ذهن المتكلم كما في المثال السابق. ٢) القصر والتخصيص؛ نحو: محمد سعى في حاجتك، فلو قلت: سعى محمد في حاجتك لقصدت أنه كان من الساعين ولم تخصصه وتقصر السعي عليه. ٣) لتعجيل المسرة؛ نحو: الجيش انتصر. ٤) للتعظيم؛ نحو: القائد منح محمداً وساماً، أو التحقير؛ نحو: الكنَّاس أهان سعيداً. ٥) التعجب والغرابة؛ نحو: المقعد مشى، والأخرس تكلم. ٦) تحقيق الأمر =

فـ«زيدٌ» في هذا المحلِّ مبتدأٌ، والجملةُ بعدَهُ من الفعلِ والفاعلِ المستترِ فيهِ العائدِ على زيدٍ، خبرُهُ.

[أَقْسَامُ الفاعلِ: أوَّلاً: الاسمُ الظَّاهرُ]:

والفاعلُ هوَ يأتِي من حيثُ[١] الإضمارُ **علَى قِسمينِ**:

أحدُهمَا: الاسمُ **الظَّاهرُ**، وهوَ ما دَلَّ على مُسَمَّاهُ بلا قيدِ تكلّمٍ أو خِطابٍ أو غَيبةٍ[٢]، وهوَ أيضاً ينقسمُ في ذاتِه إلى قسمينِ: معرِفةٍ ونكرةٍ؛ فـ«المعرفةُ»: وهو ما دلَّ على معيَّنٍ مخصوصٍ؛ نحوُ: زيدٍ وعمرو، والنَّكرةُ: كلُّ اسمٍ شائعٍ في جِنسِهِ لا يختصُّ به واحدٌ دونَ الآخرِ؛ كـ«رجُل، وغُلام، (٥٥) وفَرس»[٣].

= وإزالة الشـك؛ نحو: محمد تكفل بهذا الأمر. ٧) قصد الجنس؛ نحو: طالب جاءني؛ أي: طالب واحد خلاف قولك: جاءني طالب. ٨) يتضح كذلك الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام؛ نحو: (ما سعى محمد في حاجتك) أي: نفيت السعي عن محمد ولم تثبته لغيره، فإذا قلت: (ما محمد سعى في حاجتك) أي: نفيت السعي عن محمد وأثبته لغيره. **معاني النحو**، ٣٩/٢ - ٤٤.

(١) الأولى أن يقول: «من جهة الإضمار، أو من قِبَل الإضمار، لأن حيث تكون للمكان اتفاقاً، وقد ترد للزمان عند الأخفش». **مغني اللبيب**، ٢١٧/١.

(٢) العلم هو: الاسم الذي يعيَّن مسمّاه مطلقاً؛ بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة؛ فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، فيعين مسماه: أخرج النكرة، وبلا قيد: أخرج بقية المعارف كالمضمر؛ فإنه يعيّن مسمّاه بقيد التكلم؛ كأنا، أو الخطاب؛ كأنت، أو الغيبة؛ كهو. (**شرح ابن عقيل**، ١٣٣/١)، وينظر: **أوضح المسالك**، ٤٤/١.

(٣) عرَّف ابن مالك النكرة بقوله: هي ما يقبل أل وتؤثر فيه أل التعريف، أو يقع موقع ما يقبل أل. (**شرح ابن عقيل**، ٨٥/١)، وينظر: **أوضح المسالك**، ٤٤/١، **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٢٧٨/١.

والمعرفةُ ستةُ أشياءَ[١]:

أَوَّلُهَا: المضمَرُ[٢]؛ وهوَ أعرَفُهَا[٣]؛ وهوَ إمَّا لتكلّـمٍ؛ نحوُ: أنَا، ونحنُ، أو لخطـابٍ؛ نحوُ: أنتَ بالفتحِ؛ للمذكَّـرِ. وأنتِ؛ بالكسـرِ؛ للمخاطبةِ المؤنَّثةِ، وأنتُمَا، وأنتُمْ، وأنتُنَّ، أو لغَيبةٍ؛ نحوُ: هوَ، وهيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ[٤].

وثانيهَا: أسماءُ الأعلامِ[٥]؛ نحوُ: زَيد، وعَمرو.

---

(١) جمعها ابن مالك في قوله:

(وغيـرُهُ معرفـةٌ كهـمْ وذِي ... وهنـدَ وابنـي والغـلامِ والـذي)

(**شرح ابن عقيل**، ١/٨٦).

وزاد بعضهم: المنادى؛ نحو: يا رجلُ. (**ارتشاف الضرب**، ٢/٩٠٨).

(٢) «مضمر مـن الإضمار؛ وهو: الخفـاء؛ لأن دلالته على الذات لا بد فيها من قيد» **حاشـية الشيخ إسماعيل**، ص ٨٤.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم؛ نحو: «هذا وذاك» أعرف من الاسم العلم؛ نحو: «زيد، وعمرو»، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سـيبويه: إلى أن أعرف المعارف الاسـم المضمر؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عُـرِّف ولهذا لا يفتقر إلى أن يُوصف كغيره من المعارف، ثم الاسـم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يُوضع شيء لا يقع على غيره من نوعه، ثم الاسـم المبهم؛ لأنه يُعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عُرِّفَ بالألف واللام؛ لأنه يُعرف بالقلـب فقط، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يُضاف إليه، وذهب أبو بكر السراج إلى أن أعرف المعارف الاسـم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف، وذهب أبو سـعيد السـيرافي: إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهـم، ثم ما عُرف بالألف والـلام، ثم ما أضيف إلى أحـد هذه المعارف. (**الإنصـاف**، ٢/٥٨١)، ويُنظر: **الكتـاب**، ٦/٢، **شـرح الكافية للرضي**، ٢٣٠/٤، **ارتشـاف الضرب**، ٩٠٨/٢، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص١٦٨، **الفواكه الجنية**، ص ١٤٤.

(٤) هو عبارة عما دل على متكلم؛ نحو: أَنا ونحـن، أَو مُخَاطَبٍ؛ نحو: أَنْتَ وَأَنْتُمَا، أَو غائب؛ نحو: هُوَ وَهُما. (**شـرح شـذور الذهـب**: ابن هشـام)، وينظر: **أوضح المسـالك**، ٤٤/١، ص١٦٨، **شرح ابن عقيل**، ٨٧/١.

(٥) العلم هو: الاسم الذي يعيِّن مسمّاه مطلقاً؛ أي: بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيب، العلم ينقسم =

ثالثُهَا: أسماءُ الإشارةِ[١]؛ نحوُ: هذَا[٢]، وهذِه، وهؤلاءِ[٣]، وذاكَ، وذلِك.

رابعُهـــا: الأســمـــاءُ الموصولـــــةُ[٤]؛ نحـــوُ: الَّـــذي[٥]،

= إلى اسم ولقب وكنية، فالاســم: هو ما ليس بلقب ولا كنية؛ كـ(زيد)، واللَقَب: هو ما أشعر بمدح كـ(زَيْنِ العابدين) أو ذم كـ(بَطّة)، والكنية: هُوَ ما بُدئ بأب أو أُم كـ(أبي بكر) و(أُم عمرو). (**شرح ابن عقيل**، ١/١١٤)، ويُنظر: **أوضح المسالك**، ١/٥٩، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٧٢.

(١) اسم الإشــارة: «هُوَ ما دَلَّ على مُسَــمًّى وإشــارةٍ إليه؛ كَذَا، وَذَانِ في التّذْكير، وَذِي، وَتِي، وَتَا، وَتَانِ في التأنِيثِ، وَأُلَاءِ فيهما». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ١٧٢)، ينظر: **أوضح المسالك**، ١/٦٣.

(٢) للمفرد المذكر «ذا»، مذهب البصريين أن الألف من الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٢٤)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/٦٣، **شرح الأشموني**، ١/٢١٧، ٢١٨.

(٣) هؤلاء لجمع المذكر والمؤنــث، بالمد في لغة الحجازيين، والقصر في لغة بني تميم، وقد يأتي لغير العقلاء كقولــه: (والعيشُ بعد أولئك الأيامُ). (**أوضح المســالك**، ١/٦٣)، ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٧٣.

(٤) الاســم الموصول: «هو ما افتَقَرَ إلى الْوَصْــل بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أو ظَـرْفٍ أو مَجْرُورٍ تَامَّيْنِ أو وَصْفٍ صَرِيحٍ، وإلى عَائِدٍ أو خَلَفِه». **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٧٤.
الاسم الموصول ينقسم إلى قسمين: حرفي، واسمي: فالحرفي: كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو ستة: أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو، والذي؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت/٥١]، والموصول الاســمي نوعــان: موصول نصي، وموصول مشــترك؛ والموصول النصي ثمانية: للمفرد المذكر «الذي»، وللمفرد المؤنث: «التي»، وفي التثنية: «اللذان» و«اللتان» رفعا، و«اللذين» و«اللتين» جراً ونصباً، ولجمع المذكر: «الألى»، و«الذين» بالياء مطلقاً، ويجوز بالواو رفعاً على لغة هذيل، ولجمع المؤنث: «اللاتي» و«اللائي»، وقد تحذف ياؤهما.
الموصول المشــترك ســتة: مَن، وما، وأي، وأل، وذو، وذا، فـ«مَــن»؛ نحو: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد/٤٣]، وذو؛ خاصة بطيء؛ نحو؛ (فحســبيَ مِــن ذو عندهم ما كفانيا)، وذا؛ نحو: (أمنتِ وهــذا تحملينَ طليــقُ) أي: والذي تحملينه طليق. (**أوضح المســالك**، ١/٦٥ - ٧٠)، يُنظر: **شرح الأشموني**، ١/٢٣٢، ٢٣٥ - ٢٤١.

(٥) يقال في جمع المذكر الألى مطلقاً عاقلاً كان أو غيره، وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله: =

والَّـــتـــي[١]، واللَّـــذانِ، واللَّتـــانِ واللَّـــذونَ[٢]، واللائـــي[٣]، ونحـــوِ ذلِـك.

خامسُها: المعرَّفُ بآلةِ التَّعريفِ[٤]؛ نحوُ: الرجل، والغلام، ونحوهما.

= (وَتُبلِي الألُـــى يَسْتَلْئِمُوْنَ عَلَـــى الألُـــى تَرَاهُنَّ يومَ الروعِ كالحـدَإ القُبْلِ)

قال: يستلئمون ثم قال تراهن. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٣٦، ١٣٧)، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٧٧، **شرح الأشموني**، ١/٢٣١، ٢٣٢.

(١) التي؛ للمفـرد المؤنثة؛ فإن ثنيت أسـقطت الياء، وأتيت مكانها بالألـف في حالة الرفع؛ نحو: اللذان واللتان، والياء في حالتي الجر والنصب؛ فتقول: اللذين واللتين، وإن شـئت شددت النون عوضاً عن الياء المحذوفة فقلت: اللذانِّ واللتانِّ، وقد قرئ ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النسـاء/ ١٦] ويجوز التشـديد أيضاً مع الياء؛ وهو مذهب الكوفيين؛ فتقول: اللذين واللتين؛ وقد قرئ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾بتشـديد النون. **شرح ابن عقيل**، ١/١٣٥. ينظر: **المبسوط في القراءات العشر**، ص ١٧٧.

(٢) يقال للمذكر العاقل في الجمع الذين مطلقاً؛ أي: رفعـاً ونصباً وجرّاً؛ فتقول: جاءني الذين أكرموا زيداً، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه، وبعض العرب يقول: الَّذون في الرفع، والذين في النصب والجر؛ وهم بنو هذيل، ومنه قوله:

(نحـنُ الـذونَ صبَّحـوا الصباحَا يـومَ النخيـلِ غـارةً ملحاحَـا)

شرح ابن عقيل، ١/١٣٧.

(٣) يقال في جمع المؤنث اللات واللاء بحذف الياء؛ فتقول: جاءني اللاتِ فعلن، واللاءِ فعلنَ، ويجوز إثبات الياء؛ فتقول: اللاتي واللائي. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٣٨)، يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٧٧.

(٤) اختلـف النحويون في حـرف التعريف؛ فقال الخليل وسـيبويه: المعرف هـو أل؛ فيقول **سـيبويه**: «وقال الخليل: ومما يدل على أن أل مفصولة من الرجل، ولـم يبن عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد قول الشاعر:

(دَعْ ذا وعَجِّـلْ ذا وألحِقْنـا بِذَلْ بالشَّـحْم إنّـا قـد مَلِلْنـاه بَجَلْ)

قال: «هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر قد؛ فيقول قد فعل ولا يفعل مثل هذا علمناه بشيءٍ مما كان من الحروف الموصولة». (**الكتاب**، ٣/٣٢٥) وما ذكره ابن هشام من أن (أل) عند سيبويه هي اللام وحدها؛ هو خطأ؛ فيقول **المطلبي** في ذلك: «وقد نسب ابن هشام لسيبويه =

سادسُهَا: ما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذهِ الخمسةِ[(١)]، وهو بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ إلا المضاف إلى المضمرِ؛ فهو بمنزلةِ العَلَمِ، واسمُ اللهِ ـ إجماعاً ـ هوَ أعرَفُ المعارفِ كلِّهَا[(٢)]، وللقلمِ في هذَا المقامِ مجالٌ رحبٌ لا يليقُ بهذَا المختصرِ.

= رأياً يثبت له في أن أداة التعريف الأساسية هي اللام بيد أن ابن هشام لم يرو ذلك عن (الكتاب) بل كان يردد على الأرجح أقوالاً سمعها عن شيوخه، أو قرأها في كتب من سبقه بيد أن مثل هذا الخلاف في أداة التعريف كان واقعاً، وإن لم يكن بين الخليل وسيبويه». (**ظاهرة الإعراب**، ص ١٢٧)، **وينظر**: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٨٠ – ١٨٢، ١٦٨، **أوضح المسالك**، ٨١/١، **شرح ابن عقيل**، ١٦٧/١.

(١) المضافُ لمعرفةٍ هو في درجة مَا أُضِيفَ إليه؛ فغُلاَمُ زَيْدٍ في رتبة العلم، وغُلامُ هذَا في رتبة الإشارة، وغُلَامُ الّذي جَاءَك في رتبة الموصول، وغُـلَامُ الْقَاضِي في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كغُلَامي؛ فإنه ليس في رتبة المضمر بل هو في رتبة العلم، وقيل: إن مَا أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبة مـا تحت تلك المعرفة دائماً. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ١٨٧، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، الجوجري، ٣٢٨/١، ٣٢٩.

(٢) «ليه: لاهَ يليهُ ليهاً: تستَّرَ. وجوز سيبويه أن يكون لاه كون لاه أصل اسم الله تعالى، قال الشاعر:

(كحلفةٍ من أبي رَبَاحِ … يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الكُبَارُ)

أي: إلَاهُهُ، أُدخلتْ عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم، كالعبَّاس والحسن، إلا أنه يخالف الأعلام من حيث كان صفةً. وقولهم: يا ألله: بقطع الهمزة، إنما جاز لأنه ينوي به الوقف على حرف النداء تفخيماً للاسم. وقولهم: «لَاهُمَّ واللهُمَّ؛ فالميم بدل من حرف النداء». (**الصحاح**، باب ليه، ص ١٠٥٧، ١٠٥٨)، يُنظر: (**الكتاب**، ١١٥/٢)، قال **الصاعدي**: «وربما تتداخل أصول أربعة فتتوارد على كلمة واحدة؛ فمن ذلك لفظ الجلالة «الله» يتوارد عليه: (أ، ل، هـ) و(و، ل، هـ) و(ل، و، هـ) و(ل، ا، هـ، ا)، والأخير من (لاها) بالسريانية أو العبرانية». (**تداخل الأصوات اللغوية وأثره في بناء المعجم**: الصاعدي؛ عبدالرزاق لن فرَّم، المملكة العربية السعوية، ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ٤٢/٢). ويقول **الفاكهي**: «اسم الله ـ تعالى... علم للذات الواجب الوجود لجميع المحامد، وهو مع ذلك أعرف المعارف بالإجماع». **الفواكه الجنية**، ص ١٤٤.

وثانيْهُمَا؛ أي: قسمَي الفاعلِ: الاسمُ **المضمرُ**[١]؛ وهوَ: ما دلَّ على مُسمَّاهُ بقيدِ تكلّمٍ أو خطابٍ أو غَيبةٍ، وسيأتِي الكلامُ عليهِ قرِيباً إنْ شاءَ اللهُ.

[أمثلةٌ على القِسمِ الأوَّلِ]:

فالاسمُ الظاهرُ؛ نحوُ قولِك: قامَ زيدٌ، مثالٌ للمفردِ العلَمِ مع الفعلِ الماضِي: فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«زيدٌ»: فاعلُهُ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ، وكذا سارَ عمرٌو، وخرجَ بكرٌ، ومثالُهُ معَ (٥٦) المضارِعِ؛ نحوُ قولِك: **يقومُ زيدٌ**؛ فـ«يقومُ»: فعلٌ مضارِعٌ، و«زيدٌ»: فاعلُهُ، وكذلِك أيضاً يَخرجُ بكرٌ، ويسيرُ عمرٌو.

ونحوُ قولِك: **قامَ الزيدانِ،** مثالٌ للمثنَّى معَ الماضِي؛ فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ و«الزيدانِ»: فاعلُهُ مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مثنًّى، والنُّون: عِوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، ومثالُهُ مع المضارِعِ؛ نحوُ قولِك: **يقومُ الزيدانِ.**

ومثالُ الجمعِ المذكَّرِ السالمِ معَ الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامَ الزيدونَ**؛ فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«الزيدونَ»: فاعلُهُ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، ومثالُهُ مع المضارِعِ؛ نحوُ قولِك: **يقومُ الزيدونَ**؛ فـ«الزيدونَ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالواوِ.

ومثالُ جمعِ التكسيرِ مع الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامَ الرِّجالُ**؛ فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«الرِّجالُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، ومثالُهُ مع المضارِعِ؛

---

(١) هذه تسمية البصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى، وينقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب، ويكون في موضع رفع أو نصب أو جر. **ارتشاف الضرب**، ٩١١/٢.

نحوُ قولِك: **يقومُ الرِّجالُ**؛ فـ«الرِّجالُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ. **ومثالُ** المؤنَّثةِ المفردَة معَ الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامتْ هِندٌ**[1]؛ فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«هِندٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، **ومثالُهَا معَ المضارِعِ**؛ نحوُ (٥٧) قولِك: **تقومُ هِندٌ**، وإعرابُه ظاهرٌ. **ومثالُ** المثنَّى والمؤنَّثِ معَ الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامتِ الهِندانِ**؛ فـ«الهندانِ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنىً، والنُّون عِوضٌ عنِ التَّنوينِ فِي الاسمِ المفردِ، **ومثالُهُ مع المضارعِ**؛ نحوُ قولِك: **تقومُ الهندانِ**؛ وإعرابُهُ: يُعلمُ ممَّا قبلُ.

ومثالُ جمعِ المؤنَّثِ السالمِ معَ الماضِي؛ نحوُ قولِك: قامتِ الهنداتُ؛ فـ«الهنداتُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، ومثالُهُ مع المضارعِ؛ نحوُ قولِك: تقومُ الهنداتُ؛ وإعرابُهُ ظاهرٌ. **ومثالُ** جمعهِ جمع تكسيرٍ معَ الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامتِ الهنودُ**؛ فـ«الهنودُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، **ومثالُهُ مع** المضارعِ؛ نحوُ قولِك: **تقومُ الهنودُ**؛ وإعرابُهُ: يُعلمُ مِمَّا مرَّ.

ومثالُ الأسماءِ الخمسةِ مع الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامَ أخُوك**؛ فـ«أخُوك»: فاعلٌ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ من الأسماءِ الخمسةِ.

ومثالُها معَ المضارِعِ؛ نحوُ قولِك: **يقومُ أخُوكَ** وإعرابُهُ ظاهرٌ، وكذا بقيَّةُ الأسماءِ الخمسةِ.

ومثالُ المضافِ مع الماضِي؛ نحوُ قولِك: **قامَ غُلامِي**؛ فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«غُلامِي»: فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على مَا قبلَ ياءِ المتكلِّمِ مَنعَ من ظهورِهَا اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ، و«الياءُ»: ضميرُ المتكلِّمِ مضافٌ

(١) «فيه إشارة إلى أن الفاعل المؤنث الحقيقي يقرن فعله بالتاء، ومثله المؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذكره من مؤنثه؛ نحو: قالت نملة» **حاشية الشيخ اسماعيل**، ص ٨٥.

إليهِ، ومثالُهُ مع المضارِعِ[١]؛ نحــوُ قولِك: **يقومُ غُلامِي**، وإعرابُهُ (٥٨) كالذي قبلَه، وجميعُ **ما أشبهَ ذلِك** من الأمثلةِ إعرابُهُ كذلِكَ أيضاً.

[أقسامُ الفاعلِ: ثانياً: الاسمُ المضمرُ]:

والفاعلُ **المضمــرُ** جُملتُهُ **اثنَا عشــرَ** ضميراً[٢]: اثنانِ للمتكلِّم، وخمســةٌ للمخاطَبِ، وخمسةٌ للغائبِ؛ فاللَّذانِ للمتكلِّمِ؛ نحوُ قولِك: قُمْتُ، **وضرَبْتُ**؛ بضمِّ التَّاءِ للمتكلِّمِ وحدَهُ، فـ«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«التاءُ»: ضميرُ المتكلّمِ فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ، **وضرَبْنَا** للمتكلِّم، ومعَهُ غيرُهُ أو المعظمُ نفسَهُ فـ«ضَرَبَ»: فعلٌ مــاضٍ، و«التاءُ»: ضميرُ المتكـلِّمِ، ومعَــهُ غيرُهُ، أو المعظمُ نفسَــهُ فاعلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ، والخمســةُ التِي للمخَاطبِ؛ نحوُ قولِك: **ضربْتَ**، وقُمْتَ؛ بفتحِ التَّاءِ للمخاطبِ المذكَّرِ المفردِ.

وضربْتِ؛ بكســرِ التَّــاءِ للمؤنَّثــةِ المخاطبــةِ، **وضربتُمَــا**؛ للمخاطبينَ المذكَّرينِ أو المؤنَّثيــنِ، **وضربْتُم**؛ لجمعِ الذكــورِ[٣] المخاطبينَ، **وضربْتُنَّ**؛ لجمــعِ الإناثِ المخاطباتِ، وقِــسْ على ذلِك ما كانَ مثلَــهُ، والإعرابُ في جميعِ الأمثلةِ ظاهرٌ.

والخمســةُ التي للغائبِ؛ نحوُ قولِك: زيدٌ **ضرَبَ**؛ مثــالٌ للمذكَّرِ الغائبِ

---

(١) **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٨٥، ٨٦.

(٢) الضمير ينقسم إلى قسمين: مســتتر وبارز، والبارز ينقسم: إلى متصل ومنفصل؛ فالمتصل: يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجــروراً، والمنفصل: يكون مرفوعاً ومنصوباً ولا يكون مجروراً، وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل:

وَذُو ارْتِفَــاعٍ وَانْفِصَــالٍ أَنَــا هُــوَ وَأَنْــتَ وَالفُــرُوْعُ لا تَشْــتَبِهُ

ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/٩٥، **المواهب السنية**، ص ٩٣، ٩٤.

(٣) في الأصل: (المذكور).

المفردِ[١]؛ فـ«زيدٌ»: مبتدأٌ، و«ضرَبَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ: ضميرٌ مستترٌ فيهِ جوازاً، والجملةُ مِنْ الفعلِ والفاعلِ في محلٍّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ، والرابطُ بينهُما الضميرُ.

(٥٩) و«**ضرَبَتْ**»: بسكونِ التَّاءِ؛ للمؤنَّثةِ الغائبةِ مِنْ نحوِ قولِك: هِندٌ ضرَبَتْ، وإعرابُهُ ظاهرٌ، و«**ضَرَبَا**»؛ للمذكَّرينِ الغائبينِ مِن نحوِ قولِك: الهندانِ ضَرَبَتَا، و«**ضَرَبُوا**»؛ لجمعِ الذكورِ[٢] الغائبينَ مِن نحوِ قولِك: الزيدونَ ضرَبُوا.

و«**ضرَبْنَ**»؛ لجمعِ الإناثِ الغائباتِ مِن نحوِ قولِك: الهنداتُ ضرَبْنَ[٣]، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة/ ٢٣٣] وإعرابُ الجميعِ ظاهرٌ غيرَ أنَّ الفعلَ في جميعِ الأمثلةِ بصيغةِ الماضِي، وفي الآيةِ الكريمةِ بلفظِ المضارِعِ.

[من أحكام الفاعل]:

[١] تنبيهٌ:

يجبُ توحيدُ الفعلِ معَ الجماعةِ[٤] مِن مذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ كذا مع المثنَّى إلا في ضرورةِ الشعرِ تقولُ:

---

(١) **شرح الآجرومية في علم العربية**: السنهوري ٢٣٢/١، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٨٦.

(٢) في الأصل: (المذكور).

(٣) يُنظر: **شرح ابن عقيل**، ٩٥/١، ٩٦، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٨٧.

(٤) يقول ابن مالك:

(وجرِدِ الفعلَ إذا ما أُسندا ... لاثنينِ أو جمعٍ كفازَ الشهدا)
(وقد يُقالُ سعِدا وسعدُوا ... والفعلُ للظاهرِ بعدُ مسندُ)

فمذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى، أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية، أو الجمع فيكون حاله مثل ما إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد، ولا تقل على مذهب =

قامَ الرِّجالُ، وقامتِ الهنداتُ، وقامَ الزيــدانِ، وقامَ الهندانِ، بإفرادِ الفعلِ الا علَى لغةٍ شاذةٍ ســمَّاهَا النحاةُ: لغةَ[١] أكلُوني البراغيثُ حيثُ جمعَ الفعلَ مع فاعلِهِ الظاهــرِ، وفي الحديثِ عنــهُ ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُــمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»[٢] فجمــعَ الفعلَ مع فاعلِهِ الظاهرِ وهــوَ: يتعاقبُونَ[٣]، ومنهُ قولُهُ: [من المتقارب]

يَلُومُونَنِــي فــي اشــتِرَاءِ النَّخِيــلِ أَهْــلــي فَــكــلُّــهُــمُ ألْــــومُ[٤]

= هؤلاء: قاما الزيدان، ومــن العرب من يلحق علامة التثنية والجمــع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً كقاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات. (**شرح ابن عقيل**: ٤٢٤/١، ٤٢٥)، يُنظر: **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢، **شرح الآجرومية في علم العربية**، ٢٣٣، **الفواكه الجنية**، ص ١٨٢.

(١) قد وردت هذه اللغة في القرآن على قول جماعة في قوله تعالى: ﴿فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ﴾ [المائــدة/٧١] فـ«كثيــرٌ» فاعــل، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبيــاء/٣] فالذين فاعل لأســروا، وقيــل: الذين بدل من واو أسروا، وقيل: مبتدأ خبره جملة أســروا، (**معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١) هذه لغة اشتهرت عند النحوييــن (بلغة أكلوني البراغيــث)، ويعبر عنها ابن مالك في كتبــه بلغة: «يتعاقبون فيكم» (**شــرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١)، ينظر: (**شرح التسهيل**، ٢٩١/١) ينظر: **الكتاب**، ١٩/١، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢.

(٢) أخرجه **البخاري**؛ ٩ ـ كتاب مواقيت **الصلاة**، ١٧ ـ بــاب فضل صلاة العصر، رقم الحديث (٥٥٥)، و٥٩ ـ كتاب **بدء الخلــق**، ٧ ـ باب ذكر الملائكة، رقم الحديث (٣٢٢٣)، و٩٨ ـ كتاب **التوحيد**، ٣٣ ـ باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، رقم الحديث (٧٤٨٦)، وأخرجه **الترمذي**؛ ٥ ـ كتاب الصلاة، ٢١ ـ باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث (٤٨٤).

(٣) وقد استدل بهذه الرواية: **شــرح الكافية للرضي**، ٢٢٢/١، **شــرح التسهيل**، ٥٣/٢، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ١٧٠، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٨/٢، **شــرح الآجرومية**: الســنهوري، ص ٢٣٣، **الفواكه الجنية**، ص ١٨٢، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ١٦٢/١، **الكواكب الدرية**، ١٦٢/١.

(٤) تخريج البيت: **معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١، **شرح التصريح على التوضيح علــى ألفيــة ابــن مالك في النحو**: الأزهري؛ خالد بن عبد الله، دار إحياء الكتــب العربيــة، القاهــرة، (د.ط)، =

فجمعَ الفعلَ وهوَ: يلومونني مع فاعلِـهِ الظاهرِ؛ وهو: أهلِي، (٦٠) وفي الحقيقةِ أنَّ تلكُمُ الضمائرَ اللاحقةَ بالفعلِ دالَّةٌ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ[(١)].

= ٢٧٦/١، **ارتشاف الضرب**، ١٠٨٢/٣، **أوضح المسالك**، ص ٢٠٣/١، **مغني اللبيب**، ٥٨٥/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٢٧/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢، **الدرر اللوامع**: الشنقيطي؛ أحمد الأمين، عالم الكتب، ٢٠٠٢، ٢٨٣/٢، **الفواكه الجنية**: الفاكهي، ص ١٨٢، **متممة الآجرومية**: الأهدل، ١٦٠/١، **الكواكب الدرية**، ١٦٠/١.

الشاعر: لم أجده لأحد، ولكن نسب البيت لأمية بن أبي الصلت في **التصريح**، ٢٧٦/١، **والدرر اللوامع** ٢٨٤/٢، ولم ينسبه أكثرهم كالفراء وأبي حيان حتى قال محيي الدين عبدالحميد في **منحة الجليل**، ٤٢٧/١: «هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها».

و**أمية بن أبي الصلت** هو: ابن أبي ربيعة بن عبد عوف، أجود شعراء الطائف، وكان يخبر بأن نبياً يبعث قد أظل زمانه، ويؤمل أن يكون ذلك النبي، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ وقصته كفر حسداً له. (**الشعر والشعراء**، ٤٥٩/١). يُنظر: **طبقات فحول الشعراء**: الجمحي، ٢٥٩/١، **الأغاني**، ١٢٣/٤، **خزانة الأدب**: البغدادي، ٢٤٧/١، **الأعلام**، ٢٢/٢.

المفردات: يلومونني «تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً»، العذل: هو اللوم.

الإعراب: «يلومونني»: فعل مضارع، الواو: حرف دال على الجمع، وقيل: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به ليلوم، «في اشتراء»: جار ومجرور متعلق بـ(يلوم)، واشتراء: مضاف، و«النخيل»: مضاف إليه، «أهلي»: أهل: فاعل يلوم، وأهل: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه، وقيل: تعرب (أهل) بدل من واو الجماعة على القول بأن الواو في محل رفع فاعل، وقيل، أهل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة (يلومونني): في محل رفع خبر المبتدأ.

«فكلهم»: كل: مبتدأ مرفوع بالضمة، وكل: مضاف، وهم: في محل جر مضاف إليه، «يعذل»: فعل مضارع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: «يلومونني أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل.

(١) الواو علامة المذكرين في لغة طي أو أزد شنوءة، أو بلحارث؛ وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة، كما أن التاء في قالت دالة على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر وقيل: فاعل. (**مغني** =

[٢] فائـدةٌ:

لا يصحُّ دخولُ تاءِ الفاعلِ ولا تاءِ التَّأنيثِ الساكنةِ على غيرِ الماضي مِن الأفعالِ؛ لأنَّهَا هي أقــوى علاماتِه المميزةِ لَهُ عن قســيميهِ المضارعِ والأمرِ، وجازَ إلحاقُ تــاءِ التَّأنيثِ بالفعــلِ إذا كانَ فاعلُهُ جمعَ تكســيرٍ لمذَكَّرٍ على اعتبارِ الجماعةِ؛ نحوُ: قامتِ الرجالُ، وقامَ الرجالُ، ولا يجوزُ ذلِكَ معَ جمعِ الســلامةِ(١)، وإذا كانَ الفاعلُ مؤنَّثاً مجازياً جازَ إلحاقُ التَّــاءِ بفعلِهِ، وحذفُها أيضاً؛ نحوُ: طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشــمسُ، ونعنِي بالمؤنَّثِ المجازي؛ هوَ ما لا فرج لَهُ(٢)، ولا يجوزُ مــع المؤنَّثِ الحقيقي إلا إلحــاقُ التاءِ بهِ؛ نحوُ:

= **اللبيب**، ٥٨٥/١)، يُنظر: **الكتاب**، ١٩/١، **معاني القرآن**: الفراء، ٣١٦/١، **شــرح ابن عقيل**، ٤٢٩/١، **شرح الأشموني**، ٥٢٧/٢.

(١)) الأشــياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء، الأول: اســم الجمع؛ نحو: قوم ورهط ونســوة، والثاني: اســم الجنس الجمعي؛ نحو: روم وزنج، وكلم، والثالث: جمع التكسير لمذكــر؛ نحو: رجال وزيــود، والرابــع: جمع التكســير لمؤنث؛ نحو: هنــود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم؛ نحو: الزيدين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم؛ نحو: الهندات والمؤمنات.

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الاول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أســند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً.

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارســي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعاً واحداً، وهو جمع المذكر السالم.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر الســالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث. (**منحة الجليل**، ٤٣١/١)، وينظر: **الكتاب**، ٤٠/٢، **شرح ابن عقيل**، ٤٣٨/١.

(٢) «مجازي التأنيث: هو ما لا فرج له، ولا يقابله ذكر كالسماء والأرض والشمس». **الكواكب الدرية**، ١٦٤/١.

قامــتِ الهنداتُ، فلا يُقالُ فيهِ: قــامَ الهنداتُ، وإنْ كانَ الفاعــلُ ضميراً يعودُ إلى مؤنَّثٍ لزِمَ إلحاقُ التاءِ بالفعلِ مطلقاً سواءً كان ما عادَ إليه الضميرُ تأنيثه حقيقياً أو مجازياً؛ نحوُ قولِكَ: هندٌ قامتْ والشمسُ طلعتْ؛ فلا يُقالُ في هذا المحلِّ: الشــمسُ طلعَ، وإن فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ المؤنَّثِ فلا يخلُو ذلِك الفصلُ إمَّا بـــ «إلا» أو بغيرِها فإنْ كانَ الفصلُ بـ «إلا» لــزِمَ حَذْفُ التاءِ من الفعلِ سواءً كان الفاعلُ حقيقياً أو مجازياً؛ نحوُ: ما قامَ إلا هندٌ، وما طلعَ إلا (٦١) الشمسُ.

وإنْ كانَ الفصلُ بغيرِ «إلا» جازَ الوجهانِ؛ نحوُ: أتى القاضيَ بنتُ الأميرِ، وأتَتِ القاضيَ بنتُ الأميرِ[(١)].

---

(١) لزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:
أحدهما: أن يســند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل فتقول: هند قامت والشمس طلعت، فإن كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء؛ نحو: هند ما قام إلا هي.
الثاني: أن يكون الفاعل ظاهــراً حقيقي التأنيث؛ نحو: قامت هند، أمــا المجازي الظاهر؛ فتقول: طلع الشــمس وطلعت الشــمس، أما إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا جاز إثبات التاء وحذفها والأجود الإثبات؛ فتقول: أتى القاضيَ بنتُ الواقف، وإذا فصل بين الفعل والفاعــل المؤنث بإلا لم يجز إثبات التاء عنــد الجمهور؛ فتقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشــمس ولا يجوز ما قامت إلا هند ولا ما طلعت إلا الشمس وقيل يجوز فقد ورد في الشعر كقوله:
(وما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشــعُ). (**شــرح ابن عقيل**، ٤٣٣/١)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ٢٠٥/١ - ٢٠٨.
وفي ذلك يقول ابن مالك في خلاصته:

وإنمـــا تلـزمُ فعــلَ مضمـرِ ... متصـــلٍ أو مفهـــمِ ذاتَ حِرِ
وقد يُبيـحُ الفصلُ تــركَ التاءِ في ... نحوِ أتــى القاضيَ بنــتُ الواقفِ

متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص١٩، **شرح ابن عقيل**: ٤٣٢/١، ٤٣٣.

وحكَى سـيبويهَ[١]: قالَ فلانةٌ؛ بغيرِ فصلٍ، وهوَ قليلٌ[٢]، واللهُ تعالَى أعلمُ.

(١) وقال بعض العرب: «قال فلانة». **الكتاب،** ٢/٣٨.

(٢) ذهب قوم إلى أن تذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي من غير فصل جائز ولكنه قليل لورود الدليل عن العرب، وذهب آخرون على أنه شاذ رديء لا ينقاس. ينظر: **أوضح المسالك،** ١/١٦٤، **شرح ابن عقيل،** ١/٤٣٥، **شرح الآجرومية:** السنهوري، ١/٢٣٨، **الكواكب الدرية،** ١/١٦٤.

بابُ حُكمِ المفعُولِ الذي لمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ

اِعلمْ أنَّهُ قدْ يُحذفُ الفاعلُ، ويُقامُ عنه غيرُهُ كثيراً مِن مفعولٍ، أو ظرفٍ، أو مجرورٍ[(١)] لمعانٍ يُبحثُ عنهَا في عِلمِ المعاني؛ كالعِلْمِ بالفاعلِ، أوِ الجهلِ بِهِ، أو إخفائهِ، أو صونِهِ عن لسانِكَ، أو صونِ لسانِكَ عنْهُ، وغيرِ ذلِك مِمَّا لا سبيلَ إلى ذكرِهِ هُنَا[(٢)].

(١) يعرفه ابن هشام بقوله: «وهو ما حُذِفَ فاعِلُه وأقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ وغُيِّرَ عامِلُه إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أو يُفْعَل أو مَفْعُولٍ؛ وهو الْمفْعُولُ به؛ نحوُ: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [البقرة/٢١٠]، وان فُقِدَ فالَمصْدَرُ؛ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة/١٣]، أو الظّرْفُ؛ نحو: صِيمَ رَمَضَانُ، وجُلِسَ أمَامُكَ، أو المَجْرُورُ؛ نحوُ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة/٧]». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص١٩٢) وشرط في كل واحد منها أن يكون صالحاً للنيابة، وأما ما لا يصلح للنيابة؛ كالظرف الذي لا يتصرف؛ نحو: سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو: عندك؛ فلا تقل: جلس عندك، وكالمصادر التي لا تتصرف؛ نحو: معاذَ اللهِ؛ فلا يجوز رفع معاذ الله، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور؛ فلا يصح: سير وقت، ولا ضرب ضرب، ولا جلس في دار؛ لأنه لا فائدة فيه. (**شرح ابن عقيل**، ٤٦٠/١، ٤٦١)، ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول: ضُرب ضربٌ شديدٌ زيداً واستدلوا لذلك بقراءة ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية/١٤]. (**الأشموني**، ٥٥٩/٢)، وينظر: (**المبسوط في القراءات العشر**، ص٤٠٣) وذهب بعض النحاة إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام مفعولاً أم غيره فمثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به. قال **السامرائي**: «وهو ما نراه الصواب فإن المعنى هو الحاكم في مثل ذلك». (**معاني النحو**، ٧٠/٢).

(٢) قد يحذف الفاعل لِلجهل به كـ: «سُرق المتاع، وسُئل سائل»، أو الإبهام؛ كقول مخفي صدقته: تُصدق اليوم على مسكين، أو تعظيم الفاعل بصون لسانك عن ذكره أو عن مقارنة المفعول؛ كقولهم: خُلق الخنزير، أو تحقير الفاعل؛ كقولهم: طُعن عمر، وقُتل الحسين، أو عدم تعلق القصد به، أو الإيجاز أو استقامة الوزن، أو كتصحيح النظم في قوله:

(عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وعُلِّقَتْ رَجُلا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذلكَ الرجُلُ)

وقد يحذف لغرض معنوي؛ كأن لا يتعلق بذكره غرض، نحو: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ [البقرة/١٩٦]. (**أوضح المسالك**، ٢١٦/١).

=

وضابِطُهُ؛ «**هوَ الاســمُ**»؛ ليخرجَ بهــذا القَيدِ: الفعلُ، والحــرفُ، وبقولِهِ: «**المرفوعُ**»؛ خرجَ:

مثلُ الحــالِ، ونحوه ممــا لا يصــحُّ إقامتُهُ عنــهُ، والمضــافُ إليهِ مِن المجروراتِ[(١)].

وبقولِهِ: «**الذي لمْ يُذكرْ معَهُ فاعِلُهُ**»: عمَّــا إذا ذُكِرَ معَهُ فاعِلُهُ؛ فإنَّ الفاعِلَ هُوَ الأولَــى معَ وجودِهِ عن غيــرِهِ[(٢)]؛ نحوُ قولِكَ: ضرَبَ زيــدٌ عمراً، ولا بُدَّ مع حذفِ الفاعلِ، وإقامةِ غيرِهِ عنْــهُ مِن تغييرِ الفعلِ معَهُ لئلا يلتبسَ بالفاعلِ الأصلِي[(٣)].

= وقد ذكر **غالب المطلبي** (مشافهة) أن ما ورد في هذا الباب مما كان الفاعل فيه الله إنما كان للتنزيه من قبيل قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء/٢٨]؛ فهنا يمكن أن يكون حذف الفاعل للتنزيه، وكذلك إرادة إبراز الضعف في الإنســان فــي خلقه؛ أي: العناية بما بني الفعل.

وللسامرائي في كتاب (معاني النحو) كلام جميل؛ فيقول في ذلك: «وهناك خط واضح في التعبير القرآني وهو أن الله ســبحانه وتعالى يذكر نفسه ويظهر ذاته وتفضله في الخير العام بخلاف الشر والســوء؛ فإنه لا يذكر فيه نفسه تنزيهاً لها عن فعل الشــر وإرادة السوء فإنه مثلاً عندما يذكر النعم ينسبها إليه، ولم يبن فعل النعمة للمجهول؛ لأن النعمة خير وتفضل منه قال تعالــى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة/٣]، وقال: ﴿قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ﴾ [النســاء/٧٢]، وقال عن الشــر: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن/١٠]». (**معاني النحو**، ٢/٦٢ - ٦٤). يُنظر: **شــرح الأشموني**، ٢/٥٤٩، ٥٥٠، **حاشية الصبان**، ٢/٥٥٠.

(١) يبدو أنه يقصد بمثل الحال خروج المنصوبات، ويقصد بالمضاف إليه خروج المجرورات.

(٢) أي: إن الفاعل إذا وجد فلا ينوب غيره مكانه، وإذا لم يوجد حل غيره محله فأصبح (نائب فاعل).

(٣) يقول **الحفظي**: «الذي أراه أن هذا التعريف ليس جامعاً ولا مانعاً ذلك أن نائب الفاعل... قد يكون جارّاً ومجروراً، وقد قال المصنف في تعريفه: إنه اسم؛ فبها يدخل الجار والمجرور =

فإنْ كانَ الفعلُ الذي حُذِفَ فاعِلُهُ، وأُقيمَ غيرُهُ مقامَهُ **ماضياً** ثلاثياً، أو أكثَرَ، غيرَ معتلٍّ **ضُمَّ أولُهُ، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ**؛ نحوُ: ضَرَبَ، وقَتَلَ؛ تقولُ فيهِ: ضُرِبَ، وقُتِلَ؛ بضمِّ أولِهِ، وكَسْرِ (٦٢) ما قبلَ آخرِهِ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء/٢٨] بضمِّ الخاءِ المعجمةِ، وكسرِ اللامِ.

وكذَا إنْ كانَ رُباعياً مثلَ: «دَحْرَجَ» تقولُ فيهِ: دُحْرِجَ؛ بضمِّ الدَّالِ المهملةِ، وكسْرِ الرَّاءِ وكذَا إنْ كانَ خُماسيّاً، أو سُدَاسيّاً[(١)].

وإن كانْ مبدوءاً بتاءِ المطاوعةِ ضُمَّ أولُهُ وثانيهِ؛ نحوُ: «تَعَلَّمَ» تقولُ: «تُعُلِّمَ» و«تَسَرْبَلَ» تقول فيهِ: «تُسُرْبِلَ» وما أشبهَ ذلِك[(٢)].

= وأما كونه غير مانع فإنه لا يمنع من دخول المبتدأ والخبر؛ نحو: محمد حاضر فإنهما اسمان مرفوعان وليسا نائبين عن الفاعل ولم يذكر مع كلمة محمد فاعلها». **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية**، ص١٤٦.

(١) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقاً؛ أي: سواء كان ماضياً أو مضارعاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع، وفي ذلك يقول **ابن مالك**:

فأولَ الفعلِ اضمُمنْ والمُتصلْ ... بالآخرِ اكسرْ في مضيِ كَوُصِلْ
وَاجعلْهُ مِن مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى

(**شرح ابن عقيل**، ٤٥٤/١، ٤٥٥). يُنظر: **أوضح المسالك**، ٢٢٢/١، **شرح الأشموني**، ٥٥١/٢.

(٢) «وإن كان مبدوءاً بتاء زائدة ضم أوله وثانيه»؛ نحو: تُعُلم وتُضُورب، وفي ذلك يقول ابن مالك:

(والثَّانيَ التَّاليَ تَا المطاوعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بلا مُنَازَعَه)

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، وذلك كقولك: في استَحْلى أُستحُلي، وفي انطَلق أُنطلُق.

(وثَالثَ الذي بِهَمْزِ الوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي)

(**شرح ابن عقيل**، ٤٥٥/١)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ٢٢٢/١، **النحو الوافي**، ٨٩/٢، ٩٠.

وضابِطُهُ: حصولُ فعلٍ لازمٍ إثرَ فعلٍ متعدٍّ؛ نحوُ: علَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وأدَّبْتُهُ فَتَأَدَّبَ، وكَسَرْتُ الزُّجاجَ فَتَكَسَّرَ، وسواءً كان ثُلاثياً قبلَها أو أكثرَ.

وإن كانَ ثانيه ألفاً سواءً كانتْ منقلبةً عنْ وَاوٍ؛ كـ «قالَ»، أصلُهُ: قَوَلَ؛ بفتحِ القافِ، وتحريكِ الواوِ فقُلِبَتِ الواوُ ألِفاً لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلهَا، أو منقلِبةً عن ياءٍ؛ كـ «بَاعَ»؛ أصلُهُ: بَيَعَ؛ بفتحِ الباءِ الموحَّدةِ، وتحريكِ الياءِ التحتيةِ، فقُلِبتِ الفاءُ لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها جازَ لكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ[1]:

(١) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتلَ العين سُمع في فائه ثلاثة أوجه:

(أ) الكسر، نحو: قيل، وبيع، ومنه قوله:

(حِيكَتْ على نيرَيْنِ إذ تُحاكُ تَختبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ)

(ب) الضم؛ نحو: قُول، وبُوع، ومنه قوله:

(لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شيئاً ليتُ ليتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ)

ومنه الرواية الثانية للبيت السابق؛ فقد روي «حوكت» بالضم. (**شرح ابن عقيل**، ٤٥٦/١ - ٤٥٨).

وقد عدَّها الزجاجي في الجمل (**الجمل في النحو**: الزجاجي، ص٧٧)، والمرادي في شرح شواهد الألفية أضعف اللغات (**شرح شواهد الألفية**، ٢٧٧/١)، وأما ابن عقيل فقد ذكر أنها لغة بني دبير وبني فقعس، وهما من فصحاء بني أسد.

(ج) الإشمام: وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك في اللفظ ولا في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود/٤٤] بالإشمام في قيل وغيض. وقيل الإشمام: هو ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، والروم هو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، ويسمى الروم عند الكوفيين إشماماً. ينظر: (**شرح ابن عقيل**،، ٤٥٦/١ - ٤٥٨)، يُنظر: **الجمل**: الزجاجي، ص٧٧، **شرح شواهد الألفية**، ٢٧٧/١، **أوضح المسالك**، ص٢٢٣/١، ٢٢٤، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، ١٧٠١/٤، ١٧٠٢، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري (ت٩٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، عالم الكتب، ط١؛ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٤١٦/١، **المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من** =

إذا بنيتَهُ للمفعولِ؛ كُسِرَ أوَّلُه، وقُلِبتِ الألِفُ ياءً في الموضعين؛ نحوُ: قِيْلَ القولُ، وبِيْعَ العبدُ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود/٤٤]، وقولُ الشاعرِ: [من الرجز]

حِيكَتْ على نِيرَيْنِ إذ تُحَاكُ تَختبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ[1]

وكفَى بكتابِ اللهِ شاهِداً على أصحيَّةِ[2] هذا الوجهِ.

وضُمَّ أوَّلُهُ أيضاً، وقُلِبَ ثانيهِ واواً؛ نحوُ: «قُوْلَ القولُ، وبُوْعَ الثوبُ، ومنهُ قولُهُ: [من الرجز]

= **طريق طيبة النشر**، محمد سالم محسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ٢: ١٣٨٩هـ/١٩٧٨م، ص٣١٨، **شذا العرف في فن الصرف**، ص ٦٠، **النحو الوافي**، ٩١/٢، **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، ص٢٠٣.

(١) تخريج البيت: **شرح التسهيل**، ٦٨/٢، **أوضح المسالك**، ص ٢٢٣/١، **شرح ابن عقيل**، ٤٥٦/١، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، **شذا العرف**، ص ٦٠.

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: حوكت أو حيكت: نسجت، تختبط: تضرب بعنف وشدة، لا تشاك: لا يؤثر فيها الشوك.

المعنى: إن هذا الرداء نسج على نيرين وما ينسج بهذه الطريقة، يكون أصفق وأحكم في النسج؛ فاكتسب متانة وصلابة.

الإعراب: «حيكت»: فعل ماضٍ، و«التاء»: تاء التأنيث، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره هي، «على نيرين»: متعلق بمحذوف حال من الضمير في «حيكت»، «إذ»: ظرف زمان متعلق بـ «حيكت»، «تحاك»: فعل مضارع، ونائب الفاعل: هي؛ وجملة «تحاك»: في محل جر بالإضافة، «تختبط»: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي، الشوك: مفعول به، و«لا»: نافية، «تشاك»: مثل تحاك في الإعراب.

الشاهد: قوله: «حيكت» حيث إذ إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه.

(٢) كان الأولى له أن يقول: (صحة)، أو (أصح).

(٦٣) لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شيئاً ليتُ ليتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1]

والإشمامُ؛ وهوَ: الإتيانُ بحركةٍ بينَ الضَّمَّةِ والكسرةِ، لا تَظهرُ خطّاً، هذَا إذا كانَ الفعلُ ماضياً، **وإنْ كانَ** الفعلُ الذي حُذِفَ فاعِلُهُ، وأُقِيْمَ عنْهُ أحدُ متعلِّقاتِهِ الممكنةِ **مضارِعاً**، وهوَ ما كانَ في أوَّلِهِ إحدَى الزوائدِ المتقدمةِ؛ نحوُ: «يُضرَبُ» ويقولُ: **ضُمَّ أوَّلُهُ**، وهوَ حرفُ المضَارعةِ، **وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ**؛

(١) تخريج البيت: قد ورد في بعض الروايات («بِيع» بدل «بُوع»): **مجموع أشعار العرب** ١٧١، **شرح التسهيل**، ٦٨/٢، **شرح شواهد الألفية**، ٢٧٧/١، **أوضح المسالك**، ص ٢٢٣/١، **مغني اللبيب**، ٣١/٢، **شرح الأشموني**، ٥٥٢/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٢٤٦، **الكواكب الدرية**، ص ١٧١، **شذا العرف**، ص ٥٩.

الشاعر: رؤبة بن العجاج: والعجاج لقب؛ واسمه: عبد الله بن رؤبة بن حنيفة البصري التميمي السعدي، يكنى: أبا الجحاف، راجز مشهور، أول من قال في تقصير الاسم وتخفيفه، عدَّه الجمحي من الطبقة التاسعة، توفي سنة ١٤٥هـ. ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، ٧٦١/٢، **الشعر والشعراء**، ٥٩٤/٢، **الأغاني**، ٣١٢/٢٠-٣٢٤، **وفيات الأعيان**، ٣٠٣/٢-٣٠٥، **خزانة الأدب**: البغدادي، ٨٩/١، **الأعلام**، ٣٤/٣، **مجموع أشعار العرب**، ص ١٦٦.

اللغة: ليت: حرف تمنٍّ يدلُّ على طلب المستحيل أو المتعسر حصوله.

المعنى: يتمنى رجوع الشباب وقت المشيب وهو تمنٍّ مستحيل.

الإعراب: «ليت»: حرف تمنٍّ ونصب، «وهل»: حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «ينفع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، «شيئاً»: مفعول به منصوب بالفتحة «ليت»: قصد لفظه فاعل مرفوع بالضمة، والجملة لا محل لها معترضة، «ليت»: حرف تمن مؤكد للأول مبني على الفتح، «شباباً»: اسمه منصوب بالفتحة، «بوع»: فعل مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل: ضمير مستتر فيه، والجملة: في محل رفع خبر ليت، «فاشتريت» الفاء: عاطفة، اشترى فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

الشاهد: في «بوع»، فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب.

تقولُ في نحوِ: «يَضرِبُ زيدٌ عمراً»: «يُضْرَبُ عمرٌو»؛ وبضمِّ أوَّلِه، وفتحِ الرَّاءِ المهمَلةِ، وسواءً كان ثلاثي الأصلِ أو أكثرَ، هذا إذا كانَ صحيحاً[١]، وإنْ كانَ ثالِثُهُ بحرفِ المضارعةِ واواً أو ياءً قُلِبَ ألفاً؛ فتقُولُ في نحوِ: «يَقُولُ» و«يَبيعُ»: «يُقَالُ القولُ»، و«يُباعُ الثوبُ» وقِسْ على هذَا مَا كانَ مثلَهُ.

[أَقْسَامُ نائبِ الفَاعِلِ]:

[القسمُ الأوَّلُ: الظاهرُ]:

ونائبُ الفاعلِ: **هُوَ** يأتِي **علَى قِسْمين** كالفاعلِ الأصلِي: **ظاهرٍ**؛ وهو: ما دلَّ علَى مُسمَّاهُ بِلا قيدٍ، **ومضمرٍ**؛ وهوَ: ما دلَّ على تكلّمٍ، أو خِطابٍ، أو غَيبةٍ.

فـالاسـمُ «**الظاهرُ**» مثالُهُ: **نحوُ** قولِك: **ضُرِبَ**؛ بضمِّ أوَّلِهِ، وكَسْـرِ ما قبلَ آخرِهِ، فعلٌ ماضٍ مبنيُّ لما لَمْ يُسـمَّ فاعِلُهُ، وإنْ شِئتَ قلتَ: مبنيٌّ للمجهولِ، وإنْ شِئتَ قلتَ: مبنيٌّ للمفعولِ.

وزيدٌ: نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ بالضَّمّةِ الظاهرةِ، أصلُهُ قبلَ إقامتِهِ مقامَ الفاعلِ: ضرَبَ عمرٌو زيـداً، (٦٤) فحُذِفَ الفاعـلُ فاحتاجَ إلى ما يُسـنَدُ إليهِ فأُقيْمَ المفعولُ مقامَ الفاعلِ، وأُعطِـيَ أحكامهُ من رفعٍ، وعـدمِ تقدُّمِهِ على الفعلِ وغيرِ ذلِك من أحكامِ الفاعلِ[٢]؛ فالتبسـتْ صورتُه بصـورةِ الفاعلِ الأصلِي

(١) **أوضح المسـالك**، ١/٢٢٢، **شـرح ابن عقيل**: ابن عقيـل، ١/٤٥٤، ٤٥٥، **النحو الوافي**، ٢/٨٩، ٩٠.

(٢) يعامل المفعول الذي لم يسـمّ فاعلـه معاملة الفاعل، وله أحكامه من لـزوم الرفع؛ كقيل القولُ، ووجوب التأخير؛ فلا يصح القولُ قيل علـى أن القول نائب فاعل إلا على مذهب الكوفييـن، وتأنيث الفعل لتأنيثه؛ نحـو: ضَربت فاطمة هندَ، وفي نائـب الفاعل: (ضُربت هند)، وعدم جواز حذفه؛ فلا يصح: قيل فقط. (**شـرح ابن عقيل**، ١/ ٤٥٣) ويُنظر: **شذور الذهب**: ابن هشـام، ص ١٩١، **شرح الأشموني**، ٢/٥٥٠، **حاشـية الصبان**، ٢/٥٥٠، **شرح** =

لعدمِ الفارقِ فغُيِّرَ لهُ بناءُ الفعلِ كما مرَّ بيانُهُ؛ هذا مثالُ الماضِي مع الظاهرِ.

ومثالُهُ مع المضارِعِ؛ نحوُ قولِك: **يُضْرَبُ**؛ بضمِّ أوَّلِهِ، وفتحِ ما قبلَ آخرِهِ، و«**زيدٌ**»: نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، وكذلِك **أُكْرِمَ عمرٌو**؛ في الماضِي، **ويُكْرَمُ عمرٌو**؛ في المضارِعِ.

[القسمُ الثانِي: الضميرُ]

وجُمْلةُ **الضميرِ**[١] مِنْ حيثُ التكلُّمُ، والخِطابُ، والغَيبةُ، **اثنَا عشرَ** ضميراً[٢] كما مرَّ ذِكرُهُ في الفاعلِ؛ **نحوُ قولِك**: **ضُرِبْتُ**[٣]؛ بضمِّ الضادِ المعجمةِ، وكسرِ الرَّاءِ، وضمِّ التَّاءِ الفوقيةِ للمتكلِّمِ وحدَهُ؛ فـ«التاءُ»: ضميرُ المتكلِّمِ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ.

ومثالُ المتكلِّمِ ومعَهُ غيرُهُ، أو المعظِّمُ نفسَهُ؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبْنَا**؛ ضُرِبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لَمْ يُسمَّ فاعِلُهُ، و«نَا»: ضميرُ المتكلِّمِ معَهُ غيرُهُ، أو المعظِّمُ نفسَهُ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ، ومثالُ المخاطبِ

= **متممة الآجرومية**: الحطاب، ص ١٦٩، **الكواكب الدرية**، ص ١٦٧، **حاشية الآجرومية**، قاسم، ص ٦٥.

(١) الضمير إما أن يكون متصلًا أو منفصلًا، وقد اكتفى... بالمتصل فمثال المنفصل؛ كقولهم: ما ضرب إلا أنا، أو نحن، أو أنت، أو أنتما، أو أنتم، أو أنتن، أو هو، أو هي، أو هما أو هم، أو هن، وكذلك المتصل إما أن يكون مرفوعاً أو مجروراً وقد ذكر... المرفوع... فمثال المجرور قولهم: سير بي، أو بنا، أو بك، أو بكما، أو بكم أو بكن، أو بها، أو بهما، أو بهم، أو بهن. **الكواكب الدرية**، ص ١٧٢.

(٢) اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب. **شرح الآجرومية في علم العربية**: السنهوري، ص ٢٤٥.

(٣) «أصل المثال: ضربني زيد؛ فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه وهو ياء المتكلم فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل». **الكواكب الدرية**، ص ١٧٣.

المذكَّـرِ المفردِ؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبْـتَ**؛ بفتحِ التاءِ بناءً فـي محلِّ رفعِ نائبُ فاعلٍ، ومثالُ المخاطبةِ المؤنَّثةِ المفردةِ؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبْتِ**؛ بكسرِ التَّاءِ بناءً في محلِّ رفعِ نائبُ فاعلٍ، ومثالُ المثنَّى مذكَّـراً (٦٥) أو مؤنَّثاً؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبْتُمَا**؛ فـالألفُ ضميرُ التثنية مبني على السكون في محلِّ رفعِ نائبُ فاعلٍ، ومثالُ جمعِ الذُّكورِ المخاطبينَ؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبْتُمْ**؛ فـ«الميمُ»: ضميرُ جمعِ الذُّكورِ مبنيٌّ على السـكونِ في محلِّ رفعِ نائبُ فاعـلٍ، ومثالُ جمعِ الإناثِ المخاطباتِ؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبْتُنَّ**؛ فـ«النُّونُ»: ضميرُ النِّسوةِ أيضاً نائبُ فاعلٍ، ومثالُ المفردِ المذكَّرِ الغائبِ؛ نحوُ قولِك: **ضُرِبَ** من نحوِ: «زيدٌ ضُرِبَ».

ومثالُ المؤنَّثةِ الغائبةِ: «**ضُرِبَتْ**» مِن نحوِ: هِنـدٌ ضُرِبَتْ، ومثالُ المثنَّى مذكَّراً كانَ أو مؤنَّثاً؛ نحـُو قولِك: «**ضُرِبَا**»؛ لمذكَّريـنِ أو مؤنَّثينِ، ولجمعِ الذُّكورِ الغائبيـنَ؛ نحوُ قولِـك: «**ضُرِبُوا**»، ولجمعِ الإنـاثِ الغائباتِ؛ نحوُ قولِـك: «**ضُرِبْـنَ**»[(١)]؛ فـكلُّ واحدٍ من هـذهِ الضمائـرِ نائبٌ عـنِ الفاعلِ المحذوفِ[(٢)].

واْعلمْ أنَّهُ إذا كانَ للفعلِ مفعـولانِ فأكثرُ أُقيمَ واحـدٌ منهَا مقامَ الفاعلِ كمَا أنَّ للفعلِ فاعلاً واحداً[(٣)]؛ نحـُو قولِك: ظنَنَـتُ زيداً قائماً، تقولُ فيهِ: ظُنَّ زيدٌ قائماً، وفي نحوِ: أعلَمَنِي زيدٌ عمراً منطلِقـاً، أُعلِمتُ زيداً منطلِقاً، بضمِّ

---

(١) يُنظر: **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٩٢، **حاشية الآجرومية**: قاسم، ص ٦٦.

(٢) هـذه الضمائر كلها في نائب الفاعل المضمر المتصل، أمـا المنفصل: وهو ما وقع بعد إلا نحو: ما ضرب إلا أنا، وما ضـرب إلا نحن، وإلا أنتَ، وإلا أنـتِ، وإلا أنتما، وإلا أنتم، وإلا أنتن، وإلا هو، وإلا هي، وإلا هما، وإلا هم، وإلا هن. يُنظر: **شرح العلامة الكفراوي**، ص ٩٣.

(٣) في الأصل: (كما أن للفعل فاعل واحد) ؛ فـ«فاعـل»: خبر إن منصوب، و«واحد»: صفة له منصوبة.

الهمزةِ، وكسرِ اللامِ مِن «أُعلِمَ»، و«التاءُ»: ضميرُ المتكلِّم مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ؛ ففي هذه الأمثلةِ ونحوِها يتعيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ منهُمَا[١].

وكذلِك حيثُ لا يُؤمَنُ اللبسُ في نحوِ قولِك: أُعطيتُ زيداً عمراً، تَعيَّنَ (٦٦) إقامةُ[٢] الآخذِ منهُمَا؛ لأنَّهُ يصحُّ كلٌّ منهُمَا أنْ يكونَ هوَ الآخذُ؛ تقولُ فيه: أُعطِيَ زيدٌ عمراً؛ فـ«زيدٌ»: هوَ نائبُ الفاعلِ، وفي نحوِ قولِك: أُعطِيتُ زيداً درهماً، جازَ إقامةُ[٣] كُلٍّ منهُمَا لأمْنِ اللَّبْسِ؛ لأنَّ «زيداً»[٤] هوَ الآخذُ ـ لا محالةَ ـ تقولُ: أُعطِيَ زيدٌ دِرْهماً، وأُعطِيَ زيداً درهمٌ[٥]، ولهذا البابِ أبحاثٌ لا يليقُ بِها هذا المختصرُ، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص ٨٢.

(٢) في الأصل (إقامت)؛ فالكلمة اسم وليست فعلًا. ولعله جلبها من الخط القرآني.

(٣) في الأصل (إقامت).

(٤) في الأصل: (زيد)؛ ولعله أتى بها على سبيل الحكاية.

(٥) يجوز في باب أعطى إقامة الأول والثاني؛ فتقول: كُسي زيدٌ جبةً، وأعطي عمرٌو درهماً، وإن شئت أقمت الثاني؛ فتقول: أعطي عمراً درهمٌ، وكسي زيداً جبةٌ، هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول نحو: أعطيت زيداً عمراً؛ فيتعين إقامة الأول فتقول: أُعطي زيدٌ عمراً، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً بخلاف الأول. (**شرح ابن عقيل**، ٤٦٤/١، ٤٦٥)، وينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٣٢٩/٣.

ومذهب الكوفيين إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول؛ فتقول: أُعطي زيد درهماً، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني؛ فلا يصح: أعطي درهم زيداً، ويقول **السامرائي**: «ورأيُ الجمهورِ أرجحُ؛ لأنه لا مانع من أن يكون الفاعل نكرة مع كون المفعول معرفة فلا مانع أن تقول: ضرب رجلٌ محمداً، وكذلك ما ينوب عنه، وما ذكره النحاة في إنابة المفعول؛ أي المفعولين صحيح غير أنه ينبغي ألا ننسى أن ذلك بحسب المعنى؛ فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض؛ فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام؛ فإذا قلت مثلاً: أُعطي محمدٌ ديناراً كان الكلام منصبّاً على محمدٍ والحديث يدور عنه، وإذا قلت: أُعطي دينارٌ محمداً كان الحديث منصبّاً على الدينار». (**معاني النحو**، ٦٩/٢)، وينظر: **شرح الأشموني**، ٥٦١/٢.

بابٌ في معرفةِ المبتدإِ والخبرِ[١]

وهُمَا: القســـمُ الثالثُ والرَّابعُ مــنْ مرفوعاتِ الأســـماءِ، وقَرَنَهَا معاً لِمَا بينهُمَا مِن التلازمِ غالباً[٢].

[أولاً: المبتدأُ]:

فالمبتدأُ[٣]: **هوَ الاســمُ**، ليخرجَ: الفعلُ، والحرفُ[٤]، **وبالمرفوعِ**: [يخرج]

---

(١) «جعلَـه بعد الفاعل ونائبــه، وجمهورُ النحــاةِ يقدمون (باب المبتــدأ والخبر) على جميع المرفوعات لعلتين:
الأولى: كونه مرفوعاً أصالة من غير ســبق عامل لفظي خلافاً لغيره، **والثانية**: أصالة المبتدأ في باب الرفــع إذ هو الأصل فــي المرفوعات. **إيضــاح المقدمة الآجرومية**: الأســمري، ص ١٢١.

(٢) قال **العلامة الكفراوي**: «وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالباً». (**شرح العلامة الكفراوي**، ص ٩٤)، وقال **الأهدل**: «وجمعهما في باب واحــد لتلازمهما غالباً... وأخرهما عن الفاعل ونائبه؛ لأن عاملهما معنوي، وعامل الفاعل لفظي، ومــا كان عامله لفظياً أقوى مما عامله معنوي». **الكواكب الدرية**، ص ١٧٧.

(٣) عرفه **السنهوري** بقوله: فهو الاســم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام رافعة لمكتفى به. **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٢٥٢.

(٤) المبتدأ إما أن يكون له خبر أو يكون له وصــف أغنى عن الخبر؛ فالذي له خبر يكون اســماً صريحاً؛ نحو: (اللهُ رَبُّنَــا) أو ضميراً منفصلاً؛ نحو: أنا قادم، ومؤوَّلاً بالاســـم؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقـرة/١٨٤]؛ أي: وصيامُكم خيرٌ لكم، وأما المبتدأ الذي لا يكون لــه خبر فلا بد أن يكون اســماً صريحــاً؛ نحو: أقائم الزيدان. (**شــرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص ٢١٠)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ٨٤/١، **شرح الأشموني**، ٢٩٣/١.

المنصوبُ، والمجرورُ[(١)]، **وبالعاري**؛ أي: الخالِي **عــنِ العواملِ اللفظيةِ**[(٢)] من أفعالٍ، وحروفٍ؛ لأنَّ كلَّ اســمٍ مرفوعٍ بعاملٍ لفظيٍّ ليَـس بمبتدأٍ؛ كالفاعلِ ونائبِهِ، واســمِ كانَ وخبرِ إنَّ، وغيرِ ذلِكَ من العواملِ الَّلفظيــةِ بلْ عامِلُهُ أمرٌ معنويٌّ؛ وهوَ: نفسُ الابتداءِ[(٣)] بهِ[(٤)]، وتعريفُ **الخبرِ** المتقدمِ ذكُرهُ في الترجمةِ، فـ«ألْ فيهِ»؛ للعهدِ الذِّكْرِي **هوَ الاسـُم المرفــوعُ**[(٥)]: لا المنصوبُ؛ ليخرجَ بهِ

(١) قد يجــر المبتدأ بحرف جر زائد؛ كقوله تعالــى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر/٣]. **أوضح المسالك**، ١/ ٨٤.

(٢) هذا على قول أن العامل في المبتدأ هو الابتداء؛ أي: العامل معنوي وليس لفظيّاً.

(٣) الأولى أن يقول: (هو الابتداء نفسه).

(٤) يقول سيبويه بشــأن الاســم في هذا الصدد: «واعلم أن الاســم أولُ أحواله الابتداء وإنما يَدخل الناصبُ والرافع ســوى الابتداء والجارُّ على المبتــدأ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبــل المعرفة». (**الكتاب**، ١/ ٢٣، ٢٤)، وقــد انتقد ابن مضاء القرطبي مسألة رافع المبتدأ، وجميع علل النحو الثواني والثوالث، وكل ما لا يفيد النحو؛ فيقول: «ومما يجب أن يســقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيــد مطلقاً.... كاختلافهم في رافع المبتدأ». (**كتاب الرد على النحاة**، ص ١٤١) وذكر ابــن عقيل أنه اختلف العلماء في رافع المبتدأ والخبر؛ فقيــل: العامل في المبتدأ معنوي كونه مجــرداً من العوامل اللفظية، والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء؛ فالعامل فيهما معنــوي، وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفــوع بالابتداء والمبتدأ، وقيل: ترافعــا، ومعناه أن الخبر رفع المبتــدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر. (**شــرح ابن عقيل**، ١/ ١٨٩)،. **وللمطلبي** في هذا الشأن رأي فهمه من كلام سيبويه يخالف ما ذهب إليه النحاة؛ فيقول: «وجود ظاهرة إعرابية (قبلية) في الأســماء تكون فيها قبل دخولها في البنية النحوية، وقبل تعرضها للعوامل المختلفة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أن الأسماء كانت مشتملة على مظهر إعرابي هو (أصل) فيها قبل أن تدخل في البنية النحوية؛ وهو الرفع؛ وهــو عنده لا يكون لعامل داخل على تلك الأســماء بل هو ســمة مقولية... أصيلة فيها». **ظاهرة الإعراب**، ص ١٣٧.

(٥) الجــزء المتمم للفائدة غيــر الوصف؛ لأن الوصف يقوم مقام الخبر. **شــرح الأشــموني**، ١/ ٣٠١.

خبرُ كانَ وأخواتِها **المسندُ إليه**؛ فالضميرُ راجعٌ إلى المبتدأِ، مثالُهُمَا: **نحوُ قولِك: زيدٌ قائمٌ**؛ فـ«زيدٌ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمةٌ (٦٧) ظاهرةٌ في آخرِهِ، و«قائمٌ»: خبرُهُ مرفوعٌ بالمبتدأِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ؛ هذا مثالٌ لوقوعِ المبتدأِ مفرداً.

ونحوُ قولِك: **الزيدانِ قَاما**، مثالٌ لوقوعِهِ مثنًى؛ فـ«الزيدانِ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّـه مثنًى، والنُّون: عِوضٌ عنِ التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، و«قائمانِ»: خبرُهُ مرفوعٌ بالمبتدأِ، وعلامةُ رفعِهِ أيضاً الألفُ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ مثنًى، والنُّون أيضاً فيهِ عِوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ.

ونحوُ: **الزيدونَ قائمونَ**؛ مثالٌ لوقوعِهِ جمعاً؛ فـ«الزيدونَ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عنِ الضمَّةِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، والنُّون: عِوضٌ عنِ التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، و«قائمونَ»: خبرُهُ؛ وإعرابُهُ كذلك حَذْو النَّعلِ بالنَّعلِ.

[أقسَامُ المبتدأِ]:

والمبتدأُ؛ هوَ في نفسِهِ **قِسْمَانِ**؛ أحدُهُمَا: **ظاهرٌ**، وهوَ الواردُ بلا قيدٍ كما مرَّ ذِكرُهُ في ما مضَى، والثانِي: **مضمرٌ**؛ وهوَ الواردُ بقيدِ تكلُّمٍ أو خِطابٍ، أو غَيبةٍ كما سيأتِي.

[القسمُ الأولُ: ظاهرٌ]:

فالقسمُ الأَوَّلُ؛ وهوَ: **الظاهرُ**؛ وهوَ: **ما تقدَّمَ ذكرُهُ آنِفاً**، بقولِنَا: زيدٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمانِ، والزيدونَ قائمونَ(١).

(١) يجب أن يطابق الخبر المبتدأ في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، إذا كان الخبر مفردا. **إيضاح المقدمة الآجرومية**، ص ١٢٥، **شرح الآجرومية**: خفاجي، ص ٨١.

[القسمُ الثانِي: المضمرُ]:

والقســـمُ الثانِي: وهوَ الاســـمُ (٦٨) **المضمرُ** الذي يقعُ مبتدأً؛ **اثنَا عشـــرَ** ضميراً مِنْ حيثُ التكلُّم، والخِطاب، والغَيبة[١]، **وهي** هذِه:

اثنانِ؛ للمتكلِّم؛ وهُمَا: **أنَا**؛ للمتكلِّم وحدَهُ مذكَّراً كانَ أو مؤنَّثاً، و«**نحنُ**»؛ للمتكلِّم، ومعَهُ غيرُهُ، أو المعظمُ نفسَــهُ، وخمســةٌ؛ للمخاطــبِ من الذُّكورِ والإناثِ؛ **وهي**؛ هــذِهِ: «**أنْتَ**»؛ بفتحِ التاءِ المثنَّاةِ الفوقيــةِ للمخاطبِ المذكَّرِ المفردِ، و«**أنْتِ**»؛ بكسرِهَا للمخاطبةِ المؤنَّثةِ المفردةِ.

و«**أنتُمَــا**»؛ للمخاطبيــنِ مذكَّرينِ، أو مؤنثيــنِ، و«**أنتُمْ**»؛ لجمــعِ الذُّكورِ المخاطبينَ، و«**أنتُنَّ**»؛ لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ[٢].

والخمســةُ الباقيةُ للغائبِ من ذكورٍ وإناثٍ؛ **وهي**؛ هــذِه: «**هوَ**»؛ للمذكَّرِ المفردِ الغائبِ، و«**هي**»؛ للمؤنَّثةِ المفردةِ الغائبةِ، و«**هُمَا**»؛ للغائبينِ المذكَّرينِ، أو المؤنَّثينِ، و«**هُمْ**»؛ لجمعِ الذُّكورِ الغائبينَ، و«**هُنَّ**»؛ لجمعِ الإناثِ الغائباتِ.

وصفةُ وقوعِ هذه الضمائرِ مبتدأً؛ **نحوُ قولِــك** في ضميرِ المتكلِّم وحدَهُ: **أنَا قائمٌ**؛ فـ«أنَا»[٣]: ضميرُ رفعٍ منفصلٌ؛ مبتدأٌ مبنيٌّ علَى الســكونِ في محلِّ رفعٍ، و«قائــمٌ»: خبرُهُ، **ونحنُ قائمونَ**؛ فــي ضميرِ المتكلّمِ، ومعَــهُ غيرُهُ، أو المعظمُ نفسَه، وإعرابُهُ يُعلمُ مِمَّا قبلَهُ.

---

(١) «وهو اثنا عشر كما تقدم في نائب الفاعل غير أن هذه منفصلة لجواز الابتداء بها، ووقوعها بعد (إلا) بخلاف ما تقدم في باب الفاعل ونائبه، فإن تلك متصلة لعدم الابتداء بها، وعدم وقوعها بعد (إلا). **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٢٤٥.

(٢) يُنظر: **شـــرح العلامة الكفراوي**، ص ٩٧، **حاشية الآجرومية**: قاســم، ص ٦٩، **التحفة السنية**: محيي الدين، ص ٩٣، **تنقيح الأزهرية**: محي الدين، ص ٤٦.

(٣) مذهب البصريين أن الألف زائدة، والاســم هو الهمزة والنون، ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة. **الأشموني**، ١٨١/١.

وأنـتَ قائـمٌ في المفـردِ المـذكَّرِ المخاطَـبِ، فـ«أنْ»[(١)]: ضميـرُ رفـعٍ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محـلِّ رفعِ مبتـدأٍ، (٦٩)، و«التاءُ»: حـرفُ خطابٍ لا محلَّ لها من الإعـرابِ[(٢)]، و«قائمٌ»: خبرُهُ، «وأنْتِ»: قائمةٌ؛ للمؤنَّثةِ المخاطبةِ، وإعرابُهُ واضحٌ.

«وأنتُمَا قائمانِ» فـي المثنَّى؛ فـ (أن): ضميرُ رفعٍ منفصـلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعِ مبتـدأٍ، و«التاءُ»: حـرفُ خطَابٍ لا محـلَّ لَها من الإعرابِ، و«الميمُ»: حرفُ عِمادٍ، وسـمِّيَ بذلِك لاعتمـادِ المتكلِّمِ عليهِ[(٣)]، و«الألفُ»: حرفٌ دالٌّ على التَّثنيةِ، و«قائمـانِ»: خبرُهُ مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مثنًّى، والنُّون؛ عِوضٌ عنِ التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ.

وجميعُ **ما أشـبهَ ذلِك** من الضمائـرِ الباقيةِ؛ فإعرابُهُ كذلِـك؛ نحوُ: أنتُم قائمونَ، وأنتُنَّ قائماتٌ، وهوَ قائمٌ، وهـي قائمـةٌ، وهُمَا قائمانِ، وهُمْ قائمونَ، وهُنَّ قائماتٌ، وإعرابُ الجميعِ ظاهرٌ لا يَخفَى[(٤)].

---

(١) الضميـر في (أنت) عنـد البصريين (أن)، والتاء: حرف خطاب كالاسـم لفظـاً وتصرفًا. (**الأشـموني**، ١/١٨٢)، وينظر: (**جامع الدروس العربية**، ١/١٠٥)، وذهب الفرّاء إلى أن الضمير مجمـوع (أن) و(التاء) وذهب ابن كيسـان إلى أن الضمير (التـاء) فقط وكثرت بأن. (**حاشـية الصبان**، ١/١٨٢). وقد رجح **المطلبي** أن أصل الضمير هو (أتَّ) بتشـديد التاء؛ يقول: «بل مما يعتقد أنه نشـأ بسـبب من تلك المخالفة ضمير المخاطب (أنت) الذي يرجح أنه نشأ من (أتَّ)، والعبرية والسـاميات تعضد هذا الرأي». **ظاهرة الإعراب**، ص١٢٨.

(٢) التاء: حرف خطاب؛ أي: حرف جعل له الواضع مدخلاً في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له. **حاشية الصبان**، ١/١٨٢.

(٣) وسميت الميم حرف عماد: لاعتماد المتكلم والسـامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة. **جامع الدروس العربية**، ١/١٠٣.

(٤) وأما (هـو) فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير، وكذلك هـي، وأما (هم) و(هن) فكذلك =

[ثانياً: الخبرُ]:

[أقسَامُهُ]:

والخبرُ أيضاً **قِســـمانِ**: أحدُهُمَا: **مفـــردٌ**[(١)]؛ والمرادُ بالمفــردِ هُنَا: ما ليسَ بِجُملةٍ ولا شبهِهَا، **وثانيهُمَا**: **غيرُ المفردِ**؛ وهوَ: ما كانَ جُملةً أو شِبههَا.

[الخبرُ المفردُ]:

فالخبرُ المفردُ لا فرقَ فيهِ ســواءً كان مفرداً؛ أي: غيرَ مثنًّى ولا مجموعٍ؛ **نحوُ** قولِك: **زيدٌ قائمٌ**، أو مثنًّى؛ نحوُ: «الزيــدانِ قائمانِ»، أو مجموعاً؛ نحوُ: «الزيدونَ قائمونَ»؛ وإعرابُهُ يُعلمُ مِمَّا مرَّ، فالخبرُ في هذِه الأمثلةِ الثلاثةِ مفردٌ؛ لأنَّهُ ليسَ بِجُملةٍ ولا شِبهِهَا.

[الخبرُ شبهُ الجُملةِ]:

وغيرُ المفردِ؛ وهوَ: ما كانَ جُملةً أو شِــبْههَا **أربعةُ أشــياءَ**؛ فشــبهُ (٧٠)

= عند أبــي علي وهو ظاهر كلام ابن مالك، وقيل غير ذلك. (**الأشـــموني**، ١/١٨٢)، ويقول مصطفى الغلاييــني: «والضمير في هم وهما وهن إنما هو الهــاء المخففة من هو، والميم والألف في أنتما؛ هما حرفــان للدلالة على التثنية، أو الميم حــرف عماد والألف علامة التثنية، والميم في أنتم وهم حرف؛ هو علامة جمع الذكور العقلاء، والنون المشــددة في أنتنَّ وهنَّ حرف؛ هو علامة جمع الإنــاث ومن النحاة من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد». **جامع الدروس العربية**، ١/١٠٥.

(١) إما أن يكون الخبر جامداً فلا يتحمل ضميراً ابتداء؛ نحو: «هذا زيد»، إلا إن أُوِّل بالمشتق؛ نحو: «زيد أسد»، إذا أريد به معنى شــجاع، وإما مشتق فيتحمل ضميره؛ نحو: «زيد قائم»، إلا إن رفع الظاهر؛ نحو: «زيد قائم أبواه»، ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء ألبس؛ نحو: غلام زيد ضاربه هو إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يلبس؛ نحو: «غلام هند ضاربته هي»، والكوفيون يلتزمون الإبراز عند الإلباس. **أوضح المسالك**، ١/٨٧، **شرح ابن عقيل**، ١/١٩٤، ١٩٥.

الجُملةِ شيئانِ: **الجارُ والمجرورُ** الذي لا بُدَّ لَهُ منْ متعلِّقٍ يتعلقُ بهِ، **والظرفُ** المكانِي أوِ الزمانِي إلا أنَّ الزمانِي لا يُخبرُ بهِ عنْ جثَّةٍ[١] إلا إذَا أفادَ بل يُخبرُ بهِ عنِ المعاني، ولذَا قالَ ابنُ مالكٍ في خلاصتهِ: [من الرجز]

ولا يكــونُ اسـمُ زمـانٍ خبَـراً عن جـثَّـةٍ وإنْ يُـفِـدْ فـأخْـبِـرَا[٢]

فإنْ أفادَ؛ جازَ الإخبارُ بهِ عنِ الجثَّةِ؛ نحـوُ: «الليلةَ الهلالُ»[٣]، «والرَّطَبُ شهري ربيعٍ»[٤]، وقيل: مؤوَّلٌ[٥]؛ أي: «الليلةَ رؤيةُ الهلالِ»، «ووجودُ الرَّطبِ شهري ربيعٍ» بل يُخبرُ بهِ عـنِ المعاني فقطُ؛ نحـوُ: الحجُّ يـومَ الجُمُعَةِ، والوقوفُ يومَ عاشوراءَ.

[الخبرُ جملةٌ]:

والجملةُ أيضاً شيئانِ؛ أحدُهُمَا: **الفعلُ مع فاعلِه** وتُسمَّى: جملةً فعليةً، وثانيهُمَا: **المبتدأُ مع خبرِه**، وتُسمَّى: جملةً اسميةً لتركُّبِهَا منِ اسمينِ.

---

(١) أي: أن يكون ظرف الزمان خبراً عن المعنى؛ أي: الأشياء المعنوية ـ في الغالب ـ لا عن الجثة أي؛ الأشياء المجسدة المحسوسة. **النحو الوافي**، ٤٣٥/١.

(٢) **متن ألفية ابن مالك**، ص ١٢.

(٣) تخريج الشاهد: **الكتاب**، ٤١٨/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢١٣، **أوضح المسالك**، ٩٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٠٠/١، **شرح الأشموني**، ٣١٥/١.

(٤) تخريج الشاهد: **شرح ابن عقيل**، ص ٢٠٠/١، **شرح الأشموني**، ٣١٥/١.

(٥) ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز أن يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثة، وما ورد عن العرب فهو مؤوَّل، وذهب قوم إلى الجواز إن تضمن معنى الشرط؛ نحو: الرطب إذا جاء الحر، وذهب قوم من المتأخرين كابن مالك إلى الجواز وإن لم يتضمن معنى الشرط ولكن اشترطوا الإفادة. (**شرح ابن عقيل**، ٢٠٠/١، ٢٠١)، وينظر: **ارتشاف الضرب**، ١١٢٣/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن مالك، ص ٢١٣، **شرح الأشموني**، ٣١٥/١.

تنبيهٌ:

إنَّمَا سُمِّيَ الظرفُ والجارُ والمجرورُ شبهَي جملةٍ[١]؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لهُمَا مِنْ متعلِّقٍ يتعلقانِ بهِ[٢] وذلِكَ المتعلِّقُ يُقدَّرُ بنحوِ: «كائنٍ»؛ اسم فاعلٍ؛ فهوَ من قَبيلِ الإخبارِ بالمفردِ، واستقرَّ: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ: مستترٌ فيهِ يعودُ إلى المبتدأِ؛ فهوَ من قبيلِ الإخبارِ بالجُملةِ[٣]، ولذَا قالَ ابنُ مالكٍ في خلاصتِهِ: [من الرجز]

---

(١) المقصود بشبه الجملة: الأول: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، الثاني: حرف الجر الأصلي مع مجروره. **النحو الوافي**، ١/٤٣٠.

(٢) المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عامّاً، فأما إذا كان خاصّاً ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، هذا مذهب الجمهور. **منحة الجليل**، ١/١٩٧، ١٩٨.

(٣) ذهب الكوفيون والفراء وهشام إلى أنه لا يوجد تقدير في نحو: «زيد عندك» وأنه منصوب بمخالفته المبتدأ، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر؛ لأن الأصل في قولك: «أمامك زيد» حل أمامك محل الفعل فبقي منصوباً على ما كان عليه، بيد أن البصريين ذهبوا إلى وجوب وجود متعلق لهما وهو كائن أو استقر. (**الإنصاف**، ص ١/١٩٧، ١٩٨، **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٢١)، وقد أجاز قوم منهم ابن مالك أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً؛ نحو: كائن أو استقر؛ فإن قدرت كائناً كان من قبيل الإخبار بالمفرد، وإن قدرت استقر كان من قبيل الإخبار بالجملة.

وفي المسألة تفصيل، تفصيلها ما يأتي:

ـ فذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري إلى أنه من قبيل الإخبار بالجملة، يقدر بـ «استقر أو يستقر» (**ارتشاف الضرب**، ٣/١١٢١).

ـ وقيل: إنهما من قبيل المفرد، يقدر بـ «اسم فاعل»، أو مستقر عندك، وهو قول الأخفش، وانتصر ابن مالك في التسهيل له. (**شرح التسهيل**، ١/٣٣٤، ٣٣٥).

ـ ذهب ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ. (**ارتشاف الضرب**، ٣/١١٢١).

ـ وقيل: يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقراً، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر.

ـ وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلًّا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل =

وأخبـرُوا بظـرفٍ أو بحـرفِ جـرْ   ناوينَ معنـى كائـنٍ أو اسـتقرَّ[١].

فكأنَّهُمَا أخذَا طرَفاً مِن المفردِ، وطرَفاً مِن الجُملةِ؛ فهُمَا شبهُ (٧١) جُملةٍ؛ أي: وشـبهُ مفرد؛ فحذف شـبه مفرد اكتفاءً كمَا في قولِـهِ تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحـل/ ٨١] أي؛ وتقيكُـمُ البردَ، فحَـذَفَ و«تَقِيكُمُ البردَ» اكتفاءً كذا قبلُ[٢].

مثالُ وقوعِ الجارِ والمجرورِ خَبراً؛ **نحـوُ قولِك: زيدٌ في الدارِ**؛ فـ«زيدٌ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالضمَّـةِ الظاهرةِ، «في الدارِ»: جارٌ ومجـرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: «كائنٌ» أو «استقرَّ»، خبرُ المبتدأِ.

= المفرد، ولا من قبيل الجملة. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٩٧ - ١٩٩)، ويقول **السامرائي**: «وأرى أن الراجح في التقدير؛ إنه إذا أريد الحدوث قدر «فعل» بحسـب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر «اسـم» فإذا قلت: القط كالنمر قدرت اسـماً ولا يصح أن تقدر فعـلاً». **معاني النحو**، ١/١٧٥. يُنظر: **الكتاب**، ١/٤٠٦، **المقتضب**، ٤/١٦٦، **شـرح قطر الندى**، ص١٥٨، **شرح التسهيل**، ١/٣٣٠، **مغني اللبيب**، ٢/١٠٨ - ١١٢، ٢/٨٧، وينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/١٩٨، **شرح الأشموني**، ١/٣١١، ٣١٢، **حاشية الصبان**، ١/٣١١، ٣١٢.

(١) **متن ألفية ابن مالك**، ص١٢.

(٢) ذكر الحر فقط، ولم يقل البرد، مع أنها تقي الحـرّ والبرد،؛ لأن البرد معناه معلوم. (**معاني القرآن**: الفراء، ٢/١١٢)، وقال **السـيوطي**: «وخصص الحرَّ بالذكـر؛ لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحرِّ أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد، وقيل: لأنَّ البردَ تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحـل/٨٠]، وفي قولـه: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل/٨١]، وفـي قولـه تعالـى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل/٥]، ومن أمثلة هذا النوع: بيدك الخير؛ أي: والشـر؛ وإنما خُصَّ الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله ليس من باب الآداب». **الإتقان**، ٣/١٥٤.

ومثالُ الظَّرفِ؛ نحوُ قولِك: **زيدٌ عندَكَ**؛ فـ«زيـدٌ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ فـي آخرِهِ، و«عندَ»: ظرفُ مـكانٍ متعلقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: «كائنٌ» أو «استقرَّ» خبرُ المبتدأِ، و«الكافُ»: ضميرُ الخِطابِ مضافٌ إليهِ.

ومثالُ الجُملةِ الفعليـةِ؛ نحوُ قولِك: **زيدٌ قـامَ أبوهُ**؛ فـ«زيـدٌ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّـةِ الظاهرةِ، و«قامَ»: فعـلٌ ماضٍ، و«أبـوهُ»: فاعِلُهُ مرفوعٌ بالـواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مِنَ الأسماءِ الخمسةِ، والضميرُ العائدُ إلى زيدٍ: مضافٌ إليهِ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ أو المضـافِ، والجُملةُ من الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ، والرابطُ بينهُمَا الضميـرُ في «أبوهُ»: العائدُ إلى زيدٍ؛ لأنَّ الجُملةَ الواقعةَ خبراً لا بُدَّ لهَا مِن رابطٍ يربُطُهَا بالمبتدأِ إلا إذَا كانَتْ هِي عينُ المبتدأِ فِي الأصْلِ؛ نحوُ: نِطقِي اللهُ حَسِبي؛ فإنَّ جُملةَ «اللهُ حسِبي» هِي عينُ (٧٢) النُّطقِ[١].

ومثالُ الجُملةِ الاسـميةِ؛ نحوُ قولِك: **زيدٌ جاريتُهُ ذاهبةٌ**؛ فـ«زيدٌ»: مبتدأٌ أوَّلٌ، و«جَاريتُهُ» مبتدأٌ ثانٍ[٢].

والضميرُ العائدُ على زيـدٍ: مضافٌ إليهِ، و«ذاهبةٌ»: خبـرُ المبتدأِ الثانِي، والجُملةُ منهُمَا خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ، والرَّابطُ بينهُمَا الضميرُ في جاريتِهِ، وكذا: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، وقِسْ على ذلِك ما وافَقَهُ.

---

(١) إن لم تكن الجملـة هي المبتدأ في المعنى فلا بد من رابط يربطهـا بالمبتدأ، والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ؛ نحو: زيد قام أبوه، وقد يكون الضمير مقدراً؛ نحو: السمن منوان بدرهم؛ فالتقدير: منوان منه بدرهم، أو إشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف/ ٢٦]، أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثـر ما يكون في مواضع التفخيم؛ كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقـة/١، ٢]، أو عموم يدخل تحته المبتدأ؛ نحو: زيد نعم الرجـل، وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ فـي المعنى لم تحتج إلى رابط؛ كقوله: نطقي الله حسبي. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٩١، ١٩٢). يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/٨٧، **شرح الأشموني**، ١/٣٠٢، ٣٠٣، **شرح الآجرومية في علم العربية**: السنهوري، ص ٢٤٥.

(٢) في الأصل (ثاني)؛ ففي حالتي الرفع والجر تحذف الياء ويعوض عنها بالتنوين.

فَائِـدَةٌ:

اِعلَمْ أنَّ كلَّ جُملةٍ وقعَ الخبرُ فيهَا جُملةً كهذِهِ الأمثلةِ؛ فهي: جملةٌ كُبرَى، وكلُّ جُملةٍ وقعَتْ خبراً عن غيرِها كهذِه الأمثلةِ أيضاً؛ هي: جملةٌ صُغرَى[١]؛ **بيانُه** في نحوِ قولِك:

زيدٌ قامَ أبوهُ؛ فجُملةُ «زيـدٌ قامَ أبوهُ» جملةٌ كُبرَى؛ لأنَّ الخبرَ فيهَا جملةٌ؛ وهوَ: جملةُ «قامَ أبوهُ» وجُملةُ «قامَ أبوهُ» جُملةٌ صُغرَى؛ لأنَّهَا وقعتْ خبراً عن غيرِها وهوَ زيدٌ، وكـذا نحوُ قولِك: زيدٌ جاريتُهُ ذاهبـةٌ، وعمرٌو أبوهُ منطلِقٌ، وقِسْ على ذلِك جميعَ ما يَرِدُ عليكَ مِن هذا البابِ.

فَائِـدَةٌ أُخْرَى:

اختَلَفَ النُّحاة في الظَّرفِ والجارِ والمجرورِ فـي وقوعِهِمَا خبراً؛ هلْ[٢] هُمَا وحْدَهُمَا أم المتعلقانِ بِهِ المقدَّرُ وحدَهُ مِـنْ مُفردٍ أو جُملةٍ أمْ هُمَا معاً؟ أقوالٌ[٣] ولهذا البابِ أبحاثٌ لا تَليقُ بهذا المختصرِ؛ واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) قال **ابن هشـام** في «المغني»: «انقسـام الجملة إلى صغرى وكبرى، الكبرى هي الاسـمية التي خبرها جملة؛ نحو: زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم، والصغرى: هي المبنية على المبتدأ؛ كالجملة المخبر بها في المثالين». **مغني اللبيب**، ١٢/٢.

(٢) كان الأولى له أن يسـتعمل الهمزة بدل (هـل)؛ فـ (هل) لطلب التصديـق الإيجابي دون التصور. ينظر: **مغني اللبيب**، ٥٦٢/١.

(٣) قال **الصبـان**: قيل متعلقهما هو الخبـر حقيقة، وقيل: الظرف أو الجـار والمجرور، وقيل: المجموع؛ واختـاره الرضي وابن الهمام؛ والقائل بالأول نظر إلـى أن العامل هو الأصل، وأن معموله قيد لـه، والقائل بالثاني نظر إلـى الظاهر، والقائل بالثالـث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. (**حاشـية الصبان**، ٣١٠/١). وينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٣٨/١ - ٢٤٠، **مغني اللبيب**، ٨٧/٢، **شرح ابن عقيل**، ١٩٧/١، **شرح الأشموني**، ٣١٠/١، **منحة الجليل**، ١٩٧/١، ١٩٨ **النحو الوافي**، ٤٣٠/١ - ٤٣٤، **معاني النحو**، ١٧٧/١.

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلةِ على المبتدأِ والخبرِ

(٧٣) اِعلمْ أنَّ هذِه العواملَ تدخُلُ على المبتدأِ والخبرِ فتَنْسَخُهُمَا[١] عن حُكمِ الابتدائيةِ والخبريةِ فتصيّرُ المبتدأَ اسـماً لَهَا، والخبرَ خبراً لَهَا إلا ظَنَّ وأخواتها؛ فإنَّهَا تصيِّرْهُمَا مَفعُولينِ لَهَا كما سيأتِي.

وجملةُ العَواملِ الدَّاخلةِ على المبتدأِ والخبرِ؛ **هِي فِي** ذاتِهَا **ثلاثةُ أشياءَ**[٢]:

أَوَّلُهَا: كانَ وأخواتُهَا، وثانِيْهَا: إنَّ وأخواتُهَا، وثالثُهَا: ظنَّ وأخواتُهَا، ولكلِّ واحدٍ من هــذِهِ الثلاثةِ عملٌ يباينُ الآخرينَ، هذا ذكرُهَــا إِجمَالا، وأمَّا ذِكرُهَا تَفصِيلاً فهوَ هذَا:

[أوَّلاً: كانَ وأخواتُهَا]:

فأمَّا كانَ[٣] **وأخواتُهَا** الآتِي ذِكرُهَا الأوَّلَ فالأوَّلَ؛ **فإنَّهَا ترفعُ الاسمَ** الواقِعَ مبتدأً قبلَ دخولِهَا اِسْماً لَهَا[٤].

---

(١) النسخ لغة: الإزالة يقال: نسختِ الشــمسُ الظلَ؛ إذا أزالته، وسميت نواسخ: لإزالتها حكم المبتدأ أو الخبر أخذاً من النسخ. (**نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**، ص ١٥٩)، وينظر: **أساس البلاغة**، باب نصب، ص ٦٣٤، وباب نسخ، ص ٦٢٩.

(٢) قال **الحطاب**: «ونواسخ الابتداء... ثلاثة أنواع: الأول: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ وهو: كان وأخواتها، والحروف المشبهة بليس، وأفعال المقاربة، الثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ وهــو: إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنــس، والثالث: ما ينصــب المبتدأ والخبر جميعا؛ وهو: ظن وأخواتها». **متممة الآجرومية**: الحطاب، ١/١٩٥.

(٣) «أفرد كان بالذكر إشــارة إلى أنها أم الباب؛ ولذا اختصت بزيادة أحكام». **حاشــية الصبان**: الصبان، ١/٣٥٠.

(٤) اختلفوا في رافع اســم كان فذهــب البصريون إلى أنه مرفوع بها فشــبِّهت كان بالاســم الصحيح فعمل عمله، وذهب الفراء وتابعه ابن جني إلى أنه ارتفع لشبهه بالفاعل، وذهب =

وتنصِبُ الخبـــرَ الواقِعَ خبـــــراً لَهَا(١)**؛ وهـــــي**(٢) **هـذِهِ: كـانَ زيدٌ**

= الكوفيون إلى أنه باق على رفعه الذي كان في الابتداء. (**ارتشاف الضرب**، ٣/١١٤٦). وتظهر ثمرة الخلاف في (كان زيد قائمًا وعمرو جالسًا) فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز؛ لأن العامل واحد. (**حاشية الصبان**، ١/٣٥١)، ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ١/٢٨١، **اللمع**: ابن جني، ص ٨٥، **شرح الأشموني**، ١/٣٥١.

(١) اتفقوا على نصب خبر كان، ولكن اختلفوا بما انتصب؛ فمذهب سيبويه أنه انتصب على المفعولية؛ فيقول في ذلك: «(هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ) فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ... وذلك قولُك: كانَ ويكون وصار ومادام وليسَ وما كان نحوهنَّ من الفِعل مما لا يَستغني عن الخبر؛ تقول: كان عبدُ الله أخاك؛ فإنّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرتَ المفعول الأول من ظننت، وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضَربَ؛ لأنه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضرَبَ إلّا أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد». (**الكتاب**، ١/٤٥).
قال **أبو حيان**: «قال الجمهور: انتصب على أنه خبر مشبه بالمفعول، ورأى الكوفيون والفراء أنه انتصب تشبيهاً بالحال». (**ارتشاف الضرب**، ٣/١١٤٦)، ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ١/٢٨١، **اللمع**: ابن جني، ص ٨٥.

(٢) تنقسم كان وأخواتها إلى قسمين: منها ما يعمل بلا شرط: وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى وصار، وليس، ومنها: ما يعمل بشرط؛ وهو قسمان: أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي (النهي أو الدعاء)؛ وهو أربعة: زال، وبرح، وفتىء وانفك؛ فمثال النفي لفظاً: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود/١١٨]، ومثاله تقديراً قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف/٨٥]؛ أي: لا تفتأ، ومثال النهي؛ كقول الشاعر:

(صاحِ شمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو ... تِ فنسيانُهُ ضلالٌ مبينٌ)

والدعاء: كقول الشاعر:

(ألا يا اسلمِي يَا داريّ على البِلَى ... ولا زالَ مُنهلاً بجرعائِكِ القطرُ) =

قائماً؛ فـ«كانَ[١]»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ[٢] يرفعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا مرفوعٌ بِهَا، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

و«قائماً»: خبرُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، ونعني بالنَّاقصِ؛ هوَ: ما لا يتمُّ معناهُ دونَ ذِكرِ منصوبِهِ.

وأمسَى[٣] زيدٌ غنياً؛ «أمسَى»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، وينصِبُ

= القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يسبق بما المصدرية الظرفية؛ وهو دام؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَـٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم/٣١]؛ أي: مدة دوامي حيّاً. (**شرح ابن عقيل**، ١/٢٤٥ - ٢٤٩) يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/١٠١ - ١٠٣، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٣ - ٣٥٥، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٢٦٩.

(١) تأتي كان ناقصة، والناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى منصوب؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء/٩٦]، وتامة؛ والتام: هو ما يكتفي بمرفوعه؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة/٢٨٠] أي: إن وجد ذو عسرة، وتأتي زائدة نحو: ما كان أحسن زيداً. وهي تدل على اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضي إما مع الاستمرار؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء/٩٦]؛ أي: ما زال غفوراً، ويزال غفوراً كذلك، أو مع الانقطاع؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان/١]، وقد تكون محتملة لهما؛ نحو: «كان زيد مبصراً». يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥٤، **شرح ابن عقيل**، ١/٢٥٩، **أوضح المسالك**، ١/١٠٩، **شرح الأشموني**، ١/٣٦٥، ٣٦٦، **الكواكب الدرية**، ١/١٩٦، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥.

(٢) قال **أبو حيان**: «سميت نواقص لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل: لأنها لا تدل على الحدث، وكونها لا تدل على حدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور؛ وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان وأبي علي وهو ظاهر مذهب سيبويه وغيره» وقد انتقد أبو حيان الرأي الثاني؛ فقال: «والمشهور والمتصور أنها تدل على الحدث والزمان». (**ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥١). **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٢٧٢، ٢٧٣. والذي يظهر من كلام سيبويه أنه لم يسم اسم كان فاعلاً؛ وإنما سماه اسم فاعل، وسمى الخبر: اسم مفعول؛ فهذا يدل على أنها سميت نواقص لانتصابها على المفعولية. (ينظر: **الكتاب**، ١/٤٥).

(٣) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء؛ وهو من الزوال إلى نصف الليل. (**الكواكب الدرية**، ١/١٩٦)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥٤، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٢.

الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«غنيًّا»: خبَرُهُ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وأصبحَ[١] زيدٌ عاكِفاً؛ «أصبَحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يَرفَعُ الاسمَ، وينصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، (٧٤) و«عاكِفًا»: خبرُهُ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وأضحَى[٢] الكريمُ سيّداً؛ «أضحَى»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، [وينصِبُ][٣] الخبرَ، «الكريمُ»: اسمُهُ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ، و«سيّدَا»: خبرُهُ منصوبٌ بالفتحِةِ الظاهرةِ.

وظلَّ[٤] زيدٌ طالباً؛ «ظلَّ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، ويَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«طالِبًا»: خبرُهُ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

---

(١) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح؛ وهو من نصف الليل إلى الزوال. (**الكواكب الدرية**، ١/١٩٦)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥٤، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٢٧٤.

(٢) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى؛ وهو من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال. (**الكواكب الدرية**، ١/١٩٦) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥٤، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٢.

(٣) كأنه شيء من السقط؛ إذ الأولى أن تكون هنا كلمة: (وينصب).

(٤) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا؛ وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وقيل: يختص بالوقت الذي للشمس فيه ظل، وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها، وقيل من الصباح إلى الزوال، وقد تأتي ظل للدوام؛ نحو: ظل فلان عمره سفيهاً. (**الكواكب الدرية**، ١/١٩٦)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥٥، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٢٧٤.

وباتَ[١] زيدٌ ساهرًا؛ «باتَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، وينصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«ساهرًا»: خبرُهُ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وصارَ[٢] العلمُ مدرُوسًا؛ «صارَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، وينصِبُ الخبرَ، «العلمُ»: اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ و«مدرُوسًا»: خبرُهَا منصوبٌ

---

(١) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في الليل. (**الكواكب الدرية**، ١/١٩٦)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١١٥٥، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٢٧٤.

(٢) معناها التحول من صفة إلى أخرى، والأفعال الستة السابقة تأتي كلها بمعنى صار؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾ [آل عمران/١٠٣] كما توجد أفعال أخرى تأتي بمعنى صار، وتعمل عملها نفسه من رفعها المبتدأ ونصبها الخبر؛ فمن ذلك: آض، ورجع، وعاد واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، وآل. (**الكواكب الدرية**، ١/١٩٨).

كقول الشاعر:

(وبالمخضِ حتى آضَ جعدًا عَنطْنطَا ... إذا قامَ ساوَى غاربَ الفَحل غاربُه)

وفي الحديث: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا**»، ومن كلام العرب، أرهفَ شفرته حتى **قعدت** كأنها حربة.

وقول الشاعر:

(وكان مُضلِي مَن هُدِيتُ برُشدِهِ ... فللهِ مُغْوٍ عادَ بالرشدِ آمرًا)

وقال بعضهم:

(وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوئه ... يحورُ رمادًا بعدَ إذ هو ساطعُ)

وقال امرؤ القيس:

(وَبُدِّلتُ قرحاً دامياً بعد صحةٍ ... فيا لك من نُعْمَى تحوَّلنَ أَبْؤُسا)

وقال الله تعالى: ﴿ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ ﴾ [يوسف/٩٦]، وفي الحديث: «**فاستحالت غربًا**»، وفي الحديث: «**لرزقكم كما يرزقُ الطيرَ تغدو خماصًا وتروح بطانًا**». (**شرح الآجرومية**: السنهوري، تحقيق: محمد خليل، ١/٢٧٤، ٢٧٥)، ينظر: **ارتشاف الضرب**: أبو حيان، ٣/١١٤٧، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٢٧٤، ٢٧٥.

بالفتحةِ الظاهرةِ.

وليسَ(١) زيدٌ خؤُوناً؛ «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، ويَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«خؤوناً»: خبرُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، وهذِه تُفيدُ نفيَ الخبرِ عنِ الاسمِ، **ومـا زالَ**(٢) زيدٌ مُطِيعاً؛ فهذِه وما بعدَهَا إلا «دامَ» شرطُهَا أن يسبِقَهَا نفيٌ أو مثلُهُ، وإعرابُهُ؛ «ما»: نافيةٌ، و«زالَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، ويَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«مطِيعًا» (٧٥) خبرُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وما فتئَ(٣) حكمُكَ نافذاً، «ما»: نافيةٌ، و«فتئَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفَعُ

---

(١) قيل تكون ليس للنفي مطلقاً؛ يقول **سيبويه**: «هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ ما؛ تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً»، ويقول في موضع آخر: «فمعنى ليس النفي كما أنّ معنى كان الواجبُ وكل واحدٍ منهما يعني كان وليس إذا جرّدته فهذا معناه. فإن قلتَ: ما كان أَدخلتَ عليها ما يُنْفَى به. فإن قلتَ ليس زيدٌ إلّا ذاهباً أَدخلتَ ما يوجِبُ كما أدخلتَ ما يَنْفِي». (**الكتاب**، ٥٧/١، ٥٩)، وذهب المبرد وابن السراج وابن درستويه والصميري وغيرهم إلى أنها قد تنفي في الاستقبال؛ نحو قولهم: ليس زيد قائماً غداً، وذهب أبو علي وتابعه أبو حيان إلى أنها تفيد الحال عند الإطلاق وعند التقييد بحسب ذلك الزمن. (**ارتشاف الضرب**، ١١٥٧/٣)، يُنظر: **شرح الأشموني**، ٣٥٢/١، ٣٥٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٥/١.

(٢) يشترط في زال أَن يكون ماضي يزَالُ احترازاً من زال ماضي يزيل، فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول، ومعناه مَازَ، تقول: «زِلْ ضأنك عن معزك» ومصدره: الزيل، واحترازاً كذلك من ماضي يزول؛ فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر/ ٤١] أي: تتحولا وتتنقلا، ومصدره: الزوال. وهي تفيد الاستمرار وكذلك أخواتها: (زال، وفتئ، وانفك، برح). (**أوضح المسالك**، ١٠٣/١)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١١٦٠/٣**شرح الأشموني**، ٣٥٣/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٥/١.

(٣) فتأ يفتأ فتأ، تأتي تامة إن كانت بمعنى سكن أو أطفأ. يُنظر: **أساس البلاغة**، باب فتأ، ص ٤٦١، **ارتشاف الضرب**، ١١٥٩/٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٦/١، **الكواكب الدرية**، ٢٠١/١.

الاســـمَ، ويَنصِبُ الخبرَ؛ «حُكمُ»: اســـمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّــةِ الظاهرةِ، «حكمُ»: مضافٌ و«كافُ الخِطابِ»: مضـــافٌ إليهِ، و«نافذًا»: خبرُهَـــا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

ومـــا بَرِحَ[١] زيدٌ مقيمـــاً؛ «ما»: نافيـــةٌ، و«بَرِحَ»: فعلٌ مـــاضٍ ناقصٌ يَرفَعُ الاســـمَ، وينصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اســـمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهـــرةِ، و«مُقيمًا»: خبرُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وشرطُ دامَ[٢] أنْ تُســـبَقَ بـ «مَا» المصدريةِ[٣] الظرفيةِ؛ نحوُ: **لا أقعُدُ ما دامَ زيدٌ قائماً**، «مـــا»: مصدريةٌ ظرفيةٌ، و«دامَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ[٤] الاســـمَ، وينصِـــبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اســـمُهَا مرفوعٌ بالضمَّـــةِ الظاهرةِ، و«قائمـــاً»: خبرُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ؛ أي: لا أقعُدُ مدةَ دوامِ زيدٍ قائماً، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾ [مريم/ ٣١] وحُذِفَتْ منه الألِفُ لالتقاءِ الساكنين.

وسُمِّيتْ «ما»[٥] هذهِ مصدريةً؛ لأنَّهَا تســـبكُ ما بعدَهَا بمصدرٍ، وظرفيةً؛ لأنَّهَا تُفيدُ معنى الظرفِ[٦].

---

(١) تأتي تامـــة بمعنى ذهب أو ظهر؛ ومنه: برِح الخفاء. **ارتشـــاف الضرب**، ١١٥٩/٣، **شـــرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٦/١.

(٢) دام: تكون تامة بمعنى ســـكن؛ ومنه قوله ﷺ: «**لا يبولن أحدكم فـــي الماء الراكد الدائم**»، وبمعنـــى بقي؛ فتقـــول: دام ملك فـــلان؛ أي: بقي. **ارتشـــاف الضرب**، ١١٥٨/٣، **شـــرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٦/١.

(٣) «وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر؛ وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة» **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٢٠٦/١، ٢٠٧.

(٤) في الأصل (ترفع).

(٥) **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٦٥/١.

(٦) لم يذكـــر المصنف (انفك) التي بمعنى زال، وتابعه الكنـــدي في ذلك مع أنها من أخوات كان؛ نحو قول الشاعر:

=

[تصرُّفُ كانَ وأخواتِها]:

وحُكمُ جميعِ **مَا تصـــرَّفَ منهَا** كذلِكَ أيضاً فِي العملِ، وكلُّها تتصرَّفُ إلا «دامَ» و«ليسَ» فإنَّهُمَا لا يتصرفانِ فلا يكونُ منهُمَا المضارعُ ولا الأمرُ ولا غير ذلِك بل هي تلزمُ المضيَّ فقط[1] كمـــا مرَّ أمثلتُهَا، مثالُ تصرُّفِهَا؛ **نحوُ** قولِك: **كانَ** زيدٌ قائماً في الماضِي، (٧٦) ومثالُ المضـــارعِ منهَا؛ نحوُ قولِك: **يكونُ** زيدٌ قائِماً، ومثالُهَا في الأمرِ؛ نحوُ قولِك: **كُنْ** قائِماً فاسمُهَا: ضميرٌ مستترٌ فيهَا وُجوباً تقديرُهُ: أنتَ، و«قائماً»: خبرُهَا.

= (ومـــا انفكت الأمثالُ في الناس ســـائرَه)، وتأتـــي تامة بمعنى انفصل وخلُص. (**ارتشـــاف الضرب**، ١١٥٩/٣). ينظر: **الكواكب الدرية**، ٢٠٢/١.

(١) هذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام:

القســـم الأول: ما لا يتصرف من الأفعال: وهو ليس باتفاق، ودام عنـــد الفراء وابن الدهان وكثير مـــن المتأخرين، بينما ذهـــب الأقدمون إلى أن دام تتصرف مـــن المضارع. (**أوضح المسالك**، ١٠٣/١)، بل إن **الصبان** رجح رأي الأقدمين وأن دام تتصرف حتى من المصدر، فقال في ذلك: «ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك: لا أكلمك ما دمت عاصيًا، وقولك: لا أكلمك ما تدوم عاصيًا، بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا بدليل أنهم شرطوا ســـبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وأن هذا المصدر مصدرهـــا... فإذا قلت: أحبك مدة دوامك صالحًا؛ كان دوام: مصدرَ الناقصـــة، و(صالحًا): خبره، مثل أحبك ما دمـــت صالحًا والفرق تحكّم محض. فتدبر». (**حاشية الصبان**، ٣٥٨/١، ٣٥٩).

القسم الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً؛ وهو: زال، برح، فتئ، انفك، ودام عند البعض؛ فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

القسم الثالث: وما يتصرف تصرفاً تاماً؛ وهو الباقي، والمقصود بالتمام: هو التمام النسبي؛ إذ لم يأت لها اســـم مفعول. (**أوضح المســـالك**، ١٠٣/١، ١٠٤)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١١٥٢/٣، ١١٥٨، **شـــرح ابن عقيل**، ٢٥٠/١، **شـــرح الأشـــموني**، ٣٥٧/١-٣٥٩، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٦/١.

ومثالُ المصدرِ[١]؛ نحوُ قولِك: كونُكَ قائِماً حسَنٌ؛ فـ«كونُ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِـه ضمَّـةٌ ظاهرةٌ في آخــرِه، و«كافُ الخِطابِ»: مضافٌ إليهِ؛ اســمُهَا، و«قائماً»: خبرُهَا مِن حيثُ النَّقصُ خبرُهَا مِنْ حيثُ الابتدائيةُ، ومنهُ قولُهُ: [من الطويل]

بِبــذْلٍ وحِلْمٍ سَــادَ في قَوْمِـهِ الفَتَى   وكَــونُـكَ إِيَّــاهُ عليْكَ يَـسِـيْـرُ[٢]

«فكونُ» مصدرٌ متصرِّفٌ مِن «كانَ» الناقصةِ، يَرفعُ الاسمَ، وينصِبُ الخبرَ؛ مبتدأٌ، والكافُ: ضميرُ الخطابِ؛ اســمُهَا، و«إيــاهُ»: خبرُهَا مِن حيثُ النَّقصُ، وعليكَ: خبرٌ مقدَّمٌ، و«يســيرُ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والجُملـةُ منهُمَا خبرُ «كون» مِن حيثُ الابتدائيةُ.

---

(١) يوجـد خلاف في كان ألها مصـدر أم لا، قال **أبو حيان**: «والصحيـح أن لها مصادر، وقد أعملتها العرب إعمـال أفعالها»، قالوا: «كونك مطيعا مع الفقـر خيرٌ من كونك عاصيا مع الغنى». (**ارتشاف الضرب**، ١١٥٢/٣)، ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٥١٠/١، **شرح الأشموني**، ٣٥٨/١.

(٢) تخريج البيت: **ارتشاف الضرب**، ١١٥٢/٣، **شرح الشافية الكافية** ٣٨٧/١، **شرح ابن عقيل**: ٢٥١/١، **شرح الأشموني**، ٣٥٩/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢٧٧/١.

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: «بذل»: عطاء «ساد»: من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يســود في قومه وينبه ذكره في عشــيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت ذلك.

الإعراب: «ببذل»: جار ومجرور متعلق بســاد، «وحلم»: معطوف، «ســاد»: فعل ماض، «في قومه»: الجار والمجرور متعلق بساد، وقوم: مضاف، والضمير: مضاف إليه، «الفتى»: فاعل، «وكونك»؛ كون: مبتدأ مرفوع بالضمة، فالكاف اســم كان، وأمـا خبرها فقوله «إيا»، وقوله «عليك»: جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله «يسير»: هو خبر المبتدأ.

الشــاهد: قوله: «وكونك إياه» حيث اســتعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

واســـمُ الفاعلِ؛ نحوُ: زيدٌ كائنٌ قائمـــاً فـ«زيدٌ»: مبتـــدأٌ، و«كائنٌ»: خبرُهُ، واسمُهَا: ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ «وقائماً»: خبرٌ(١).

وحُكمُ مَا تصرَّفَ من أخواتِهَا كذلِك أيضاً؛ نحوُ قولِك: **أصبحَ** زيدٌ قائماً في الماضِي، وفي المضارعِ: **يُصبِحُ** عمرٌو مقيماً، وفي الأمرِ: **أَصبِحْ** قائِماً(٢).

وأمسَى عمرٌو محسِـــناً في الماضِي، ويُمسِـــي خالدٌ طيِّباً في المضارعِ، وقولُهُ تعالَى: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴾ [الروم/ ١٧](٣).

وفي الأمرِ: أمسِ قاعـــداً(٤)، وزالَ، ويزالُ(٥)، ومنهُ قولُهُ تعالَى: (٧٧) ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].

---

(١) فمثال الماضي قوله تعالـــى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النســـاء/١٧]، ومثال المضارع قوله تعالى: ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا ﴾ [البقرة/١٤٣]، ومثال الأمر قوله تعالى: ﴿ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء/٥٠] ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

(مـــا كلُ مَن يُبدي البشاشـــةَ كائنا ... أخـــاك إذا لم تُلفـــهِ لـــك مُنجدا)

ومثال المصدر قول الشاعر:

(ببذْلٍ وحِلْمٍ سَـــادَ في قَومِهِ الفَتَى ... وكونُـــكَ إيَّـــاهُ عليْـــكَ يَسِـــيْرُ)

شرح ابن عقيل، ٢٥٠/١، **شرح الأشموني**، ٣٥٨/١، **حاشية الصبان**، ٣٥٨/١.

(٢) أصبح في الماضي، ويصبح في المضارع وأصبحْ في الأمر، والإصباح في المصدر. **حاشية الصبان**، ٣٥٨/١.

(٣) يبدو أن الكندي قد ســـاق الآية دليلًا على جواز التصرف وليس على أنها ناقصة، فلم أجد أحداً من العلماء عدَّ أمسى وأصبح هنا ناقصين، بل هما فعلان تامان، معناهما: دخلت في المســـاء، ودخلت في الصباح، قال **الفراء**: «فصلوا حين تمســـون؛ وهي المغرب، والعشاء، وحين تصبحون صلاة الفجر». (**معاني القـــرآن**، ٣٢٢/٢)، وينظر: **إعراب القرآن**: النحاس، ص٧٣٩، **الكشاف**، ص ٨٢٧ **التبيان**، ٢٥٩/٢، **أوضح المسالك**، ١٠٩/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٥٩/١، **شرح الأشموني**، ٣٦٦/١، ٣٦٧، **معاني النحو**، ٢٢٢/١.

(٤) أمسى في الماضي، ويمســـي في المضارع، وأمسِ في الأمر، والإمساء في المصدر. **حاشية الصبان**، ٣٥٨/١.

(٥) زال في الماضي، ويزال في المضارع، وسمع منه اسم الفاعل: زائل. **حاشية الصبان**، ٣٥٩/١.

فالواوُ: ضميرُ الجمعِ؛ اسـمُهَا، «ومُخْتَلِفِينَ»: خبرُهَا منصوبٌ بالياءِ نيابةً عنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكَّرٍ سـالمٌ، فجميعُ هذه العوامـلِ تعملُ كمَا تعملُ فِي ماضِيهَا كذلِكَ فِي بقيةِ تصرفاتِها فكمَا **تقولُ** في الماضِي: **كانَ زيدٌ قائماً** كذلِكَ فِي المضارعِ، والأمرِ، والمصدرِ، واسمِ الفاعلِ كما مرَّ ذكرُهُ.

و«ليسَ» لا تَرِدُ إلا بلفـظِ الماضِي؛ لأنَّهَا فِعلٌ جامـدٌ لا يتصرَّفُ؛ نحوُ قولِك: **ليسَ عمرٌو شـاخِصاً**، ولِذَا قالَ بعضُهُم إنَّهَا حرفٌ[1]؛ لأنَّ الأفعالَ من شأنِهَا التصرّفُ.

---

(١) كان وأخواتهـا كلها أفعال اتفاقاً إلا ليس؛ فذهب سـيبويه (**الكتاب**، ١/٥٧، ٨٩، ١٠٢) والجمهور إلى أنها فعل، وذهب جماعة من النحاة إلى أنها حرف، منهم: ابن السـراج، وأبو علي الفارسـي في أحد قوليه، وأبو بكر بن شـقير، وجماعة، لأن «ليس» أشبهت الحرف من وجهين: الوجه الأول: أنها تدل على معنى يـدل عليه الحرف، وذلك لأنها تدل على النفي الذي يدل عليه «ما»، الوجه الثاني: أنها جامدة مثل الحرف لا تتصرف. والدليل الثاني: أنها خالفت سـنن الأفعال عامة؛ فالأفعال مشـتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمـة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها فـي الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المسـتقبل، ومن قال بأن ليس فعل ذكر بأن ليس تدخل عليها تاء التأنيث السـاكنة، فتقول: ليست هند مفلحة، وتاء الفاعل؛ فتقول: لست، ولست، ولستما، ولستم، ولستن. (**منحة الجليل**، ١/٢٤٤، ٢٤٥)، ويُنظـر: **ارتشـاف الضـرب**: أبو حيان، ٣/١١٤٦، **أوضح المسـالك**، ١/١٠٣ - ١٠٥، **مغني اللبيب**، ١/٤٨٠، **شرح الأشموني**، ١/٣٥٧ - ٣٥٩. ويذهب غالب **المطلبي** إلى أن ليس تعد فعـلاً لأن التحقيق التاريخي ينزع إلى أن ليس نحت من (لا) النافية و(يس) الذي هو فعل مضارع في المشترك السـامي؛ بمعنى يوجد، ويعضد بأن إشـارة الخليل القديمة إلى (الأيس) و(الليس) يشم فيها شيء من ذلك، وهذا الأمر هو الذي يفسر اشتمالهما على معنى الحال في الزمان. **ظاهرة الإعراب**، ص١٨، ٢٦. يُنظر: **الكتاب**، سيبويه، ١/١٠٢.

وليسَ بجيدٍ لِمَا فيهَا من دلائلِ الفعلِ؛ كاتصالِهَا بتاءِ التَّأنيثِ السـاكنةِ؛ نحوُ قولِك: ليستْ هندٌ محسِنةً، وتاءُ الفاعلِ؛ نحوُ: لستُ بموسى.

[جوازُ توسّطِ الخبرِ]:

وجائزٌ في جميعِ هذِه العواملِ توسـطُ الخبرِ بينهَا واسمِها؛ كقولِهِ تعالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وكذا بقيةُ العواملِ؛ نحوُ: أصبحَ صحيحاً زيدٌ، وأمسَـى طيِّباً بكرٌ، ومَنعَ بعضُ النُّحاةِ تقديمَ خبرِ «ليسَ» علَى اسمِهَا، والصحيحُ جوازُهُ[(١)].

---

(١) منع طائفة من النحاة تقديم خبر ليس على اسمها تشبيها بـ «ما»، فيقول في ذلك **أبو حيان** في ارتشاف الضرب: «وأما توسيط خبر ليس فثابت من كلام العرب؛ فلا التفات لمن منع ذلك... ودعوى الفارسـي، وابن برهان، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك الإجماع على جواز توسـيط خبر ليس ليسـت بصحيحة بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهاً بـ «ما». (**ارتشـاف الضرب**، ١١٦٩/٣)، وقـد ذهب أكثرهم إلى الجـواز لورود ذلك في القرآن؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ ﴾ [البقرة/١٧٧] بقراءة حمزة وحفص». (**أوضح المسالك**، ١٠٥/١، ١٠٦) **ينظر**: **المبسـوط في القراءات العشر**، ص١٤٢، وتوجد شواهد عن العرب؛ فيقول الشاعر:

(سلي إن جهلتِ الناسَ عنا وعنهم فليـسَ سـواءً عالـمٌ وجهـولُ)

(**شرح ابن عقيل**، ٢٥٣/١، ٢٥٧، ٢٥٨). وأما عن تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السـراج، والسيرافي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها فلا يصح أن تقول: ذاهباً لست؛ لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بـ «ما» النافية، وذهب سيبويه، والمتقدمون من البصريين، وجماعة من المتأخرين؛ كالسيرافي، وأبي علي الفارسـي، والفراء من الكوفيين إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، ودليل الجواز قولـه تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود/٨]؛ فقد قدم معمول خبر ليس: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ عليها ولو لم يجز تقديم خبرها عليها لما جاز تقديم معمولها. (**شـرح ابن عقيل**، ٢٥٣/١، ٢٥٧، ٢٥٨)، يُنظر: **المسـائل الحلبيات**، ص٢٨٠، ٢٨١، **الكشـاف**، ص٤٧٨، **الإنصاف**، ١٣/١، ١٣٠، **شـرح المفصـل**، ١١٤/٧، **التبيان**، =

ومَنَعَ أيضاً ابنُ مُعطِي تقديمَ خبرِ «دام»[١] على اسـمِهَا أيضاً؛ والصحيحُ جوازُهُ[٢]، **وجميعُ ما أشـبهَ ذلِكَ** مـن العواملِ فحُكمُهُ كذلِـك. وهُنَا أبحاثٌ أعرضنَا عن ذكرِهَا اختصاراً.

[ثانياً: إِنَّ وأخواتُهَا]:

وأمَّا عمَلُ (٧٨) النَّوعِ الثاني من النَّواسِـخِ لِحُكـمِ المبتدأِ والخبرِ: وهوَ

= ٥٢٧/١، **شرح الكافية للرضي**، ٢١٢/٥، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ٧٧٤/٢، **ارتشاف الضرب**، ١١٦٩/٣، ١١٧١، ١١٧٢، **شـرح قطر الندى**، ص ١٧٥، ١٧٦، **أوضح المسالك**، ١٠٥/١، ١٠٦، **شرح الأشموني**، ٣٦٠/١، ٣٦٤.

(١) في الأصل: (كان).

(٢) ما ذكره المؤلف من منع تقديم خبر كان على اسـمها وهم منه أو خطأ من النسـاخ؛ فابن معطي يجوّزُ تقديم خبر كان على اسمها وإنما يمنع تقديم خبر «ما دام» على اسمها؛ فيقول ابن معطي في ألفيته:

وجملـةُ الأفعـالِ كانَ أضحَـى ... أصبحَ ظلَّ باتَ صـارَ أمسَـى
ليـسَ ومـا زالَ ومـا انفـكَّ وما ... بـرِحَ ما فتـئَ مـا دامَ ومَـا
صرَّفتـهُ منهَـا تقـولُ كانـا ... زيدٌ شـجاعـاً لم يكـن جَبانـا
والسـبعةُ الأولـى تقـدمُ الخبـر ... فيها عليها وعلـى اسـمِها اشتهَر
ولا تقـدمْ خبـرَ المقترنـة ... بما عليهـا وهـي خمسٌ بينة
ولا يجـوزُ أن تقـدمَ الخبـر ... على اسـمِ ما دامَ وجازَ في الأُخر

(**الدرة الألفية**، ص ٥١)، ومذهب جمهور البصريين جواز تقديم خبر «ما دام» على اسمها؛ فيقول **الرضي**: «منع ابن معطي توسط ما دام بينها وبين اسمها.. وهو غلط لم يذكره غيره». (**شـرح الكافية للرضي**، ٢١٢/٥)، ويقول **أبو حيان**: «وهم ابن معطي في منع توسيط خبر ما دام». (**ارتشاف الضرب**، ١١٦٩/٣)، وقد روي عن العرب قولهم:

لا طيبَ للعيـشِ ما دامتْ منغصةً ... لذاتُـهُ بـادَّكارِ المـوتِ والهرمِ

(**أوضح المسالك**، ١٠٥/١) ينظر: **شرح الأشـموني**، ٣٦٠/١، **همع الهوامع**، ٨٧/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٢٧٨، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ص ٢١٠.

«**إنَّ**»؛ بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّون مشددةً **وأخواتُهَا** جميعاً؛ **فإنَّهَا تَنصِبُ الاسمَ، وترفَعُ الخبرَ** عكسُ عمَلِ كانَ وأخواتِها(١)؛ **وهي:**

«**إنَّ**»؛ بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّونِ مشددةً؛ هي: أمُّ البابِ، وأخواتُهَا: «**أنَّ**»؛ بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النُّون مفتوحةً(٢).

وهذانِ يُفيـدَانِ تأكيدَ مَدخُولِهمَـا لكنْ تختصُّ الأخرَى بسَـبكِ خبرِهَا المشتقِّ بمصدرٍ من جِنسِ الخبرِ مضافاً إلى اسمِهَا، وإنْ كانَ غيرَ مشتقٍّ أوِّلَ بالكونِ، مثالُ الأوَّلِ: علِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ؛ أي: علِمتُ قيامَ زيدٍ، ومثالُ الثاني: علِمتُ أنَّ زيداً في الدارِ، أو عندَكَ؛ أي: علِمتُ كـونَ زيدٍ في الدارِ أو كونَهُ عندَكَ.

ومِن أخواتِهَـا: «**لكِنَّ**»؛ بكسـرِ الكافِ وتشـديدِ النُّون مفتوحـةً؛ تُفيدُ الاسـتدرَاكَ، و«**كأنَّ**»؛ بفتحِ الألِفِ، وفتحِ النُّون مُشـددةً للتشـبيهِ، و«**ليتَ**»؛ للتمنِّي؛ وهوّ: طلبُ المستحيلِ؛ كالشبيبة في أوانِ الشيخُوخةِ، أو ما فيهِ عُسرٌ كالمُعدِمِ لِلغِنَى.

---

(١) تعمل إن وأخواتها في الجزأين على مذهب البصريين، ورأى الكوفيون وتبعهم السـهيلي أنها لا عمل لها في الخبر؛ وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول إن. (**ارتشـاف الضرب**، ١٢٣٧/٣)، يُنظـر: **الكتـاب**، ١٤٨/١، **مغني اللبيب**، ٧٠/١، **شـرح ابن عقيل**، ٣١٨/١، ٣١٩.

(٢) يبدو أن سيبويه قد فرق بين (أن، إن) وإن عدهما خمسة؛ فيقول في هذا باب إن وأن: «أما أن فهي اسـم وما عملت فيه صلةٌ لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة، وتكون أن اسـماً ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلقٌ؛ فأنك في موضع اسـم منصوبٌ كأنك قلت: قد عرفت ذاك... وأمـا إن فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها مـا يعمل في أن كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ولا تكون إن إلا مبتدأة وذلك قولك: إن زيداً منطلقٌ وإنك ذاهـب». (**الكتاب**، ١١٩/٣، ١٢٠)، وقال **ابن هشـام** في مغني اللبيـب: «أنَّ تكون حرف توكيد... والأصح أنها فرع عن إنَّ المكسورة». (**مغني اللبيب**، ٧٥/١).

و«**لعلَّ**»: للتَّرجِّي؛ وهوَ: طلُب المُمكنِ أو المتعذِّرِ أيضًا[(١)]؛ **تقولُ في** عمَلِ» إنَّ» المكسورةِ الهمزةُ: **إنَّ زيداً قائمٌ**؛ «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، تنصِبُ الاسمَ، وترفَعُ (٧٩) الخبرَ، «زيداً»: اسمُها منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، و«قائمٌ»: خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

وفي المفتوحةِ: علِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وإعرابُه: كذلِك إلا أنَّ «أنَّ» تُسبَكُ هي والخبرُ بمصدرٍ مضافٍ إلى الاسمِ سدَّ مسدَّ مفعولَي «علِمتُ» إذا كانتْ قلبيةً، وإنْ كانتْ بمعنَى «عَرَفَ» ؛ مفعول لـ «عَلِم»[(٢)].

وفي «لكِنَّ»: قامَ القومُ لكنَّ زيداً قاعدٌ؛ «قامَ القومُ»: فعلٌ وفاعلٌ، و«لكِنَّ»: حرفُ استدرَاكٍ ونصبٍ، تَنصِبُ الاسمَ، وترفَعُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، و«قائمٌ»: خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

وفي «كأنَّ»: كأنَّ زيداً أسدٌ، «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ؛ ترفعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، و«أسدٌ»: خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

وفي «ليتَ»: **ليتَ عمراً شاخصٌ**، «ليتَ»: حرفُ تمنٍّ[(٣)] ونصبٍ؛ تَنصِبُ

---

(١) لعل تفيد عدة معان سنأتي إلى ذكرها، ويبدو أن الكندي قد أخطأ في نسبة «لعل» إلى الطلب المتعذر، ولعلها زلة قلم بدليل أنه لم يذكر ذلك في موضع لاحق.

(٢) إن لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين. **وملخص هذه الأقوال**: إذا وجب تأويلها بمصدر فيجب الفتح، وإذا جاز تأويلها فيصح الوجهين وإذا لم يمكن تأويلها فيجب الكسر. وللمزيد ينظر: **اللمع**: ابن جني، ص ٩٤، **ارتشاف الضرب**، ١٢٥٥/٣ - ١٢٦١، **أوضح المسالك**، ١٤١/١ - ١٤٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٣٢ - ٢٣٦، **شرح ابن عقيل**، ٣٢٣/١ - ٣٢٨، **شرح الأشموني**، ٤٢٢/١ - ٤٣٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ص ٣٠٠ - ٣٠٦، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ص ٢٥٥ - ٢٦١، **حاشية الصبان**، ٤٢٢/١ - ٤٣٣.

(٣) في الأصل: «تمني»؛ فالياء تحذف في حالتي الرفع والجر.

الاسمَ وترفعُ الخبرَ؛ «زيدٌ»: اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، و«قائمٌ»: خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

وفي «لعلَّ»: لعلَّ الحبيبَ راجعٌ؛ «لعلَّ»: حرفُ ترجٍّ ونصبٍ؛ تَنصِبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، «الحبيبَ»: اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، و«راجعٌ»[1]: خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، وجميعُ **ما أشبهَ** (٨٠) **ذلِك** من الأمثلةِ؛ فإعرابُهُ كذلِك.

[معانِي حروفِ إنَّ وأخواتِهَا]:

ومعنَى «**إنَّ**»؛ بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّون مشددةً، **وكذلِك** «**أنَّ**» المفتوحة المتقدم ذكرُهَا آنِفاً **للتَّوكيدِ**؛ أي: توكيدِ مدخُولِهمَا[2].

ومعنَى «**لكنَّ**»؛ بفتحِ النُّون مشددةً **للاستدراكِ**[3]، قالَ ابنُ هشامٍ: وفسَّرُوهُ؛

---

(١) في الأصل: (وقادمٌ).

(٢) أنهما يفيدان توكيد النسبة ونفي الشك عنها والإنكار لها (**أوضح المسالك**، ١/١٣٩)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١٢٣٧، **شرح ابن عقيل**، ١/٣١٨، **شرح الأشموني**، ١/٤١٧، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ١/٣٠٠.

(٣) تفيد لكنَّ ـ مشددة النون ـ الاستدراك فقط وهو المشهور، وقيل التوكيد دائماً مثل إنَّ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وقيل: ترد مرة للاستدراك ومرة للتوكيد، فالاستدراك؛ نحو: ما زيد شجاعاً لكنه كريم، والتوكيد نحو: إذا جاء زيد لأكرمته لكن لم يجىء، أما لكنْ المخففة من الثقيلة؛ فهي حرف ابتداء، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو؛ نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف/٧٦] . (**مغني اللبيب**، ١/٤٧٥، ٤٧٨)، يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص٩٣، **ارتشاف الضرب**، ٣/١٢٣٧، **أوضح المسالك**، ١/١٣٩، **شرح ابن عقيل**، ١/٣١٨، **شرح الأشموني**، ١/٤١٧.

[بأنْ] تنسبَ حُكماً لِمَا بعدَها مخالِفاً لِمَا قبلَهَا[١] كمَا مرَّ ذكرُهُ؛ لأنَّ القعُودَ في المثالِ مخالِفٌ للقيامِ المتقدمِ[٢].

و«**كأنَّ**»؛ بفتحِ النُّون مشددةً، موضوعةٌ **للتشبيهِ**[٣]؛ أي: تشبيه مرفوعِها بمنصوبِهَا لجامعٍ بينهُمَا، ومعنى «**ليتَ**»؛ **للتمنِّي**؛ وهوَ: طلبٌ متعذِّرٌ الحصولُ غالباً، والمُمكنُ قليلاً[٤]، وعلَى الأوَّلِ قولُ الشاعرِ: [من الوافر]

---

(١) قال ابن هشام: «وفُسر بأن تنسب حُكماً لِمَا بعدَها مخالِفاً لِحكم ما قبلَهَا». **مغني اللبيب**، ٤٧٥/١.

(٢) وقد عرف **ابن يعيش** الاستدراك؛ بقوله: «لكنَّ: هي للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً، يستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي؛ مثل: ما جاءني زيد لكنَّ عمراً جاءني، وجاءني زيد لكنَّ عمراً لم يجيء». **شرح المفصل**، ٧٩/٨.

(٣) تفيد كأن عدة أشياء، الأول: وهو الغالب التشبيه، وذهب جماعة منهم: ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً؛ نحو: (كأن زيداً أسدٌ) بخلاف (كأن زيداً قائم) فإنها للظن. الثاني: الشك والظن؛ نحو:
(كأنك بالشتاء مقبل)، أي: أظنه مقبلاً، الثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه:

(فأصبح بطنُ مكةَ مقشعراً كأنَّ الأرضَ ليسَ بِهَا هشامُ)

إذ لا يكون تشبيهاً لأنه ليس في الأرض حقيقة.
الرابع: التقريب؛ قاله الكوفيون، وحملوا عليه: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفَرَج آتٍ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل. (**مغني اللبيب**، ٣٢٣/١، ٣٢٤) وقد علق **أبو حيان** على هذه الأقوال؛ فقال: «والصحيح أنها لا تفارق التشبيه». (**ارتشاف الضرب**، ١٢٣٨/٣، ١٢٣٩)، يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص٩٣، **أوضح المسالك**، ١٣٩/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٠٠/١.

(٤) معنى ليت: التمني في الممكن قليلًا، والمستحيل غالباً لا في الواجب فلا يقال: ليت غدًا يجيء، وأما قوله تعالى: ﴿ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ ﴾ [البقرة/٩٤] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته. (**شرح الأشموني**، ٤١٨/١)، يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص٩٣، **ارتشاف الضرب**، ١٢٤١/٣، **مغني اللبيب**، ٤٦٦/١، ٤٦٧، **أوضح المسالك**، ١٣٩/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٠١/١.

ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوْماً فَأخبِرَه بِمَا فعلَ المشِيبُ[(١)]

فعودُ الشبيبةِ في أوانِ الشيخُوخةِ متعذِّرٌ قطعاً، ومثالُ الثَّانِي؛ نحوُ قولِك: ليتَ الحبيبَ يزُورُنِي فأُكرِمَهُ؛ فـ«زيارةُ الحبيبِ» ممكِنَةٌ عَقلاً.

و«**لعلَّ**»: موضوعةٌ **للتَّرجِّي**؛ وهوَ: طلبٌ ممكنٌ الحصولُ مِنَ الأمرِ

---

(١) تخريج البيت: قد روي البيت بغير هذه الرواية: (فيا) بدل (ألا)، (صنع) بدل (فعل): **ديوان أبي العتاهية**، ص٣٢، **ملحة الإعراب**، ٢١٠، **شرح قطر الندى**، ١٩٤، **مغني اللبيب**، ٤٦٦/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١، **المواهب السنية**، ص١٠٩.

الشاعر: أبو العتاهية؛ إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان العنزي بالولاء، المعروف بأبي العتاهية، الشاعر المشهور، له شعر رقيق حسن في الزهد، توفي سنة ٢١١هـ ببغداد. يُنظر: **الشعر والشعراء**، ٧٩١/٢، ٧٩٤، **الأغاني**، ٣/٤، **وفيات الأعيان**، ٢١٩/١ - ٢٢٣، **الأعلام**، ٣٢١/١.

المفردات: المشيب: الزمن الذي يشيب فيه الإنسان، والشيب: ابيضاض شعر الرأس.

المعنى: يتمنى الشاعر أن يعود الشباب لكي يخبره بما فعل به الشيب.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح، «ليت»: حرف مشبه بالفعل، «الشباب»: اسم ليت منصوب، «يعود»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره، «هو»: يعود على الشباب، «يوماً»: ظرف زمان متعلق بـ«يعود»، والجملة في محل رفع خبر ليت، فأخبره: الفاء: فاء السببية، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا»، والهاء: في محل نصب مفعول به، «بما»: جار ومجرور متعلق بالفعل «أخبره» الباء: حرف جر و«ما»: في محل جر، أخبره: فعل ماض، والهاء: في محل نصب مفعول به، المشيب: فاعل مرفوع بالضمة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: تعذر رجوع الشباب أوان الشيخوخة فالشاهد في قوله: «ليت الشباب يعود يوماً».

المحبوبِ[(١)]، **والتَّوقعُ**[(٢)]: أيضاً؛ وهوَ: الإشــفاقُ مِن وقوعِ المكروهِ؛ نحوُ: لعلَّ زيداً هالِكٌ؛ «لعلَّ»: حرفُ ترجٍّ ونصبٍ؛ تَنصِبُ الاسمَ، وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اســمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظاهــرةِ، و«هالكٌ»: خبرُهَا مرفــوعٌ بالضَّمَّةِ (٨١) الظاهرةِ[(٣)]؛ ولهذا النَّوعِ أبحاثٌ ليسَ هذَا المختصرُ محلَّ بسطِهَا.

[ثَالِثاً: ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا]:

وأمَّا النَّــوعُ الثالثُ مِن النَّواســخِ لِحُكــمِ المبتدأِ والخبرِ، وهــو **ظَنَنْتُ وأخواتُهَا** الآتِي ذكرُهَا قريباً إنْ شــاءَ اللهُ تعالَى؛ **فإنَّهَــا تنصِبُ المبتدأَ والخبرَ** معاً **علَى أنَّهُمَا**؛ أي: المبتــدأُ والخبرُ **مفعولانِ لَهَا**[(٤)]:

---

(١) لعــل تفيد عدة معــان: الترجي فــي المحبوب؛ نحــو: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ [الطلاق/١]، والإشفاق أو التوقع في المكروه؛ نحو: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾ [هود/١٢]، وتكون للتعليل، أثبته جماعة منهم: الأخفش، والكســائي؛ نحو: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طـه/٤٤]، والاســتفهام، أثبته الكوفيــون؛ نحو: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس/٣]. (**شرح الأشموني**، ٤١/١، ٤١٨). يُنظر: **اللمع**: ابن جني، ص ٩٣، **ارتشاف الضرب**، ١٢٤٠/٣، **مغني اللبيب**، ٤٧١/١، **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١.

(٢) من العلماء من فرق بين الترجي والإشــفاق، ومنهم من عدهما شيئاً واحداً، قال **أبو حيان**: «لعل؛ للترجي في المحبوب وللإشفاق في المحذور، ويعبر أصحابنا [أي: الموافقين لنا في الآراء] عن الإشفاق بالتوقع». (**ارتشاف الضرب**، ١٢٤٠/٣). **مغني اللبيب**، ٤٧١/١، **شرح الأشموني**، ٤١٨/١.

(٣) الفرق بيــن الترجي والتمني هو أن التمني يكون في الممكــن؛ نحو: ليت زيداً قائم، وفي غير الممكن؛ نحو: ليت الشباب يعود يوماً، والترجِّي: لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: لعل الشباب يعود» **شرح ابن عقيل**، ٣١٨/١.

(٤) ذهــب الجمهور أن ظن وأخواتها داخلــة على المبتدأ والخبر، ومذهب الســهيلــي إلى أنها ليســت داخلــة عليهما بل هي مــع مفعوليها كأعطيــت في أنها اســتُعملت معهما ابتداء، ومذهب الفراء أنها لما طلبت اسمين شُــبهت بمــا طلب اسمين من الأفعــال؛ أحدهمــا مفعول به والثاني: حال، فشُبه الثاني في هــذا الباب بالحال. **ارتشاف الضرب**، ٢٠٩٧/٤.

يُسمَّى الأوَّل(١) **منهُمَا**: مفعولاً أوَّلاً، **الثَّاني**: مفعولاً ثانياً(٢)؛ وهي: في ذاتِهَا نوعانِ؛ **أحدُهُمَا**: أفعالُ [الـ]قلوبِ؛ لأنَّهَا تصدرُ عَنِ القلوبِ فقط، وليسَ لَهَا تعلُّقٌ بالجوارحِ رأساً(٣)، **وهي**(٤): «**ظنَنْتُ**»(٥) بالظاءِ المُشالةِ الْمُعجَمَةِ، و«**حسِبْتُ**»(٦)،

(١) في الأصل: (أول).

(٢) في الأصل (مفعول أول، الثاني: مفعول ثاني).

(٣) سميت بذلك؛ لأن معانيها من العلم والظن والشك، وكلها محلها القلب، وهناك أقسام تدل على القلب: منه ما يتعدى بحرف الجر؛ نحو: فكر وتفكر؛ نحو: فكر زيد في كذا، وتفكر فيه، ومنه ما يتعدى لواحد؛ نحو: عرف وفهم؛ نحو: عرفت المسألة، ومنه ما يتعدى لاثنين؛ وهو المراد؛ نحو: ظن، وحسب وخال إلخ. **أوضح المسالك**، ١٧٢/١.

(٤) الأفعال التي تتعدى لاثنين أربعة أقسام: أحدها: ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وجد، وألفى، وتعلَّمْ، بمعنى اعلَمْ، ودرى، والثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً؛ وهو خمسة: جعل، وحجا، وعدَّ، وهب، وزعم، والثالث: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأى، وعلم، والرابع: ما يَرِدُ بهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، وحسب، وخال. (**أوضح المسالك**، ١٧٢/١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧)، وذهب **أبو حيان** إلى أن (ألفى) ليست من هذا الباب. (**ارتشاف الضرب**، ٢١٠٦/٤). يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٥٩/٥، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٠/١.

(٥) تأتي ظن للرجحان؛ وهو كثير؛ كقوله:

(ظننتُكَ إنْ شبتْ لَظى الحربِ صالياً فَعَـرَّدتَ فيمـنْ كانَ عنهَـا مُعَرَّدَا)

وبمعنى اليقين؛ وهو قليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة/٤٦]، وتأتي ظن بمعنى اتهم فلا تتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ تقول: سرق مالي وظننت زيدًا: أي اتهمته. (**شرح الأشموني**، ٤٨٧/٢، ٤٨٨)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦٠/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٧/١، ١٧٩، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٧/١.

(٦) «حسبت» تأتي للرجحان بمعنى ظننت؛ كقوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة/٢٧٣]، وتأتي لليقين؛ بمعنى تيقنت؛ وهو قليل كقوله: (حسبتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ)، وفي مضارعها لغتان: فتح السين؛ وهو القياس وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال. (**شرح الأشموني**، ٤٨٨/٢)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١٧٨/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٥/١.

و«خِلْتُ»(١)، و«زَعَمْتُ»(٢)، «ورَأيْتُ»(٣) القلبيَّةُ لا البصريةُ لأنَّ البصريةَ ليسَ لَهَا إلا مفعولٌ واحدٌ؛ نحوُ: رأيتُ زيداً؛ أي: أبصرتُهُ(٤).

---

(١) «خال» تأتي للرجحان؛ وهو كثير؛ بمعنى ظن؛ كقول الشاعر:

(إخالُك إنْ لم تغضضِ الطرفَ ذا هوى ... يسُومُك ما لا يُستطاعُ من الوَجدِ)

وتأتي لليقين بمعنى علم؛ وهو قليل؛ كقوله:

(دعانِي الغوانِي عمَّهُنَّ وخِلتُنِي ... لِيَ اسمٌ فلا أُدعَى بِهِ وهوَ أوَّلُ)

وتأتي؛ بمعنى تكبر أو عجب؛ نحو: خال الرجل؛ فتكون لازمة. (**شرح الأشموني**، ٤٨٦/٢، ٤٨٧)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦١/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٨/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٤/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٩/١، **حاشية الصبان**، ٤٨٦/٢، ٤٨٧، **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**: الشربيني، ص ١٧٠.

(٢) تفيد زعم الرجحان، ويقصد بها: قول يقترن باعتقاد صح أم لم يصح، والغالب ألا تستعمل إلا للشك، وقد تستعمل زعم في التحقيق؛ كقولهم: (الله موفٍ للناس ما زعموا)، والأكثر تعدي زعم مع أن وصلتها؛ نحو: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾ [التغابن/ ٧]، وتأتي لازمة إن كانت؛ بمعنى كفل؛ نحو: (على الله أرزاق العباد كما زعم)؛ أي: كفل، رياسة؛ نحو: زعيم القوم فلان؛ أي: رئيسهم، أو سمُن؛ نحو: زعمت الشاة؛ أي: سمنت، أو هزُل؛ نحو: زعمت الشاة؛ بمعنى هزُلت. (**شرح الأشموني**: ٤٨٨/٢، ٤٨٩)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦١/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٥/١، ١٧٦، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٦/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٦/١.

(٣) «رأى» تأتي لليقين؛ بمعنى علم؛ وهو كثير، وتأتي للرجحان؛ بمعنى ظن؛ وهو قليل، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا * وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ﴾ [المعارج/ ٦، ٧]؛ أي: يظنون ونعلمه، فإن كانت بصرية؛ نحو: رأيت القمر، أو من الرأي؛ نحو: رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ورأى الشافعي حرمته، فإنها لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، وقيل تتعدى التي تكون من الرأي إلى اثنين فيمكن أن نقول: رأى أبو حنيفة كذا حلالاً، أو كانت بمعنى أصاب رئته تعدت إلى واحد. وأما الحلمية فألحقوها برأي العلمية في التعدي لاثنين، كقوله تعالى: ﴿ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف/٤] وكقول الشاعر: (أرهم رُفقتِي حتى إذا ما) حيث أعمل أرى في مفعولين؛ أحدهما: الضمير في أراهم، والآخر: رفقتي. (**شرح الأشموني**، ٤٨٥/٢)، قال **الرضي**: «وقد تُلحق رأى الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين»، قال تعالى: ﴿ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ (**شرح الكافية للرضي**، ١٦١/٥).

(٤) وقد تكون رأى الحلمية بصرية كما يبدو من حديث الزمخشري في الكشاف؛ يقول: «فإن قلت: ما معنى تكرار رأيت قلت: ليس بتكرار، إنما هو كلام مستأنف على تقدير سؤال =

و«علِمْتُ»[(١)]: القلبيةُ لا التي بمعنَى: «عَرَفَ»؛ لأنَّ التي بمعنَى «عَرَفَ» ليسَ لَهَا إلا مفعولٌ واحدٌ أيضاً؛ نحوُ: عَلِمَ زيدٌ المسألةَ؛ أي: عَرَفَهَا و«حَجَوْتُ»[(٢)]، و«عَددتُ[(٣)]»،

= وقع جواباً لـه، كأن يعقوب عليه السلام قال له عند قولـه: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ [يوسف/٤]، كيف رأيتها سائلاً عن حال رؤيتها؟ فقال: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾». (**الكشاف**، ص ٥٠٤)، وجاء في لسان العرب: «رأي»: الرؤية؛ بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين. (**لسان العرب**، باب رأي، ٦٢/٦)، وقد ذكر المطلبي أن الرؤيا الحلمية قد تعامل معاملة الرؤيا البصرية؛ لأن الإنسان يرى في منامه أحوالاً وأشياء قد تشبه ما يراه في يقظته. **غالب المطلبي**؛ مشافهة. يُنظر: **شرح التسهيل**، ١٣/٢، ١٤، **أوضح المسالك**، ١٧٦/١، ١٧٩، ١٨٠، **شرح ابن عقيل**، ٣٨١/١.

(١) «علم» تأتي لليقين وهو الغالب؛ بمعنى تيقن؛ كقول الشاعر:

(علمتُك الباذلَ المعروفَ فانبعثتْ إليك ... بـي واجفاتُ الشـوقِ والأملِ)

وتأتي للرجحان بمعنى ظن؛ وهو قليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة/١٠]، وتأتي بمعنى عرف فلا تتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل/٧٨]، وإن كانت من قولهم: علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم؛ فهي لازمة. (**شرح الأشموني**، ٤٨٧/٢) يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٥٩/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٦/١، ١٧٩، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٢/١.

(٢) تفيد حجا الرجحان فتأتي بمعنى ظن؛ نحو:

(قدْ كُنتُ أحجو أَبا عمرٍو أخا ثقةٍ ... حتَّى ألمتْ بنا يوماً ملماتُ)

فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة؛ نحو: حجا زيد عمراً، أو قصد؛ نحو: حجوت بيت الله الحرام، أو رد؛ نحو: حجيت السائل، أو السَوق؛ نحو: حجوت الإبل؛ أي: سقتها، أو الكتم؛ نحو: حجوت الحديث؛ أي: كتمته تعدت إلى مفعول واحد فقط. (**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٥/١)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٥٩/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٤/١، ١٧٩، ١٨٠، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٨/١، **شرح الأشموني**، ٤٩٠/١.

(٣) تفيد عدَّ الرجحان؛ نحو قول الشاعر:

(فلا تعددِ المولَى شريكَكَ في الغِنَى ... ولكِنَّما المولَى شريكُكَ في العُدمِ)

فإن كانت بمعنى تكفل أو حسبته بالفتح تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل؛ فهي لازمة. (**شرح الأشموني**، ٤٨٨/٢)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١٧٤/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٧/١.

و«هَـبْ»(١)، و«**وجـدتُ**»(٢)، و«**أَلفَيتُ**»(٣)، و«**دريتُ**»(٤)، و«**تعلَّمَ**»(٥)؛ بمعنى اِعلَمْ(٦).

---

(١) تفيد (هـبْ) صيغة الأمر، ولا تستعمل في غيرها؛ وهي تفيد الرجحان؛ نحو قول الشاعر:

(فقلتُ أجرنِي أبا مالكٍ وإلا فهبني امرأ هالكاً)

شرح ابن عقيل، ٣٨٩/١، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١٧٤/١، ١٧٥.

(٢) تفيد وجد اليقين فتأتي بمعنى علم؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ﴾ [الأعراف/١٠٢]، ومصدرها الوجود، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد ومصدرها الوجدان، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن، أو حقد، فهي لازمة. (**شرح الأشموني**، ٤٨٧/٢)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦٢/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٢/١.

(٣) تفيد ألفى اليقين؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات/٦٩]. **أوضح المسالك**، ١٧٢/١.

(٤) قال **أبو حيان**: «الذي فيه الخلاف في هذا القسم: درى؛ ذهب الكوفيون إلى أنها من هذا الباب، وتبعهم ابن مالك، ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين فإن كان سُمع فلعله بالتضمين، والمحفوظ في (درى) أنه يتعدى لواحد بحرف الجر نحو: ما دريت به، ولذلك عدي بالهمزة بقي الثاني مصحوباً بحرف بالباء؛ قال تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس/١٦]»، ويقول كذلك: «وذُكر.. فيما يتعدى إلى اثنين: (توهمت، وتيقنت، وشعرت، ودريت، وتبينت، وأصبت، واعتقدت، وتمنيت، وددت، وهبْ؛ بمعنى: حسب) ويحتاج في جعل هذا من الباب إلى صحة نقل عن العرب». (**ارتشاف الضرب**، ٢١٠٠٢١٠٦/٤).

وتفيد درى اليقين وتأتي بمعنى؛ علم: كقوله:

(دريتَ الوفيَّ العهدَ يا عروَ فاعتبطْ فـإنَّ اغتباطاً بالوفـاءِ حميـدُ)

(**شرح ابن عقيل**، ٣٨٣/١)، ويقول **الأشموني**: «وتكون بمعنى ختل؛ أي: خدع؛ فتتعدى لواحد؛ نحو: دريت الصيد؛ أي: ختلته». **شرح الأشموني**، ٤٩٠/٢، ٤٩١.

(٥) تفيد تعلَّمْ اليقين بمعنى اعلَمْ، فهو ملازم للأمر؛ نحو قول الشاعر:

(تعلمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوها... فبالغْ بلطفٍ فـي التحيلِ والمكرِ)

فإن كانت بمعنى عرف؛ نحو: تعلم الحساب، أو العَلَمَه وهو شق شفته العليا ونحوه تعدت لواحد. (**شرح الأشموني**، ٤٩١/٢، ٤٩٢)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦٠/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٢/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٤/١.

(٦) لم يذكر المصنف جعل وتابعه الكندي في ذلك فهي تفيد الرجحان؛ نحو قوله تعالى: =

ثانيهُمَا: أفعالُ التصييرِ؛ أي: التحويلِ مِنْ حَالةٍ إِلَى حالةٍ أخرَى؛ وهي[(١)]: «**اتخذتُ**»[(٢)]،

= ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف/١٩]، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام/١]. (**شرح الأشموني**، ٢/٤٩١)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/١٧٢، ١٧٤.

(١) عدَّ جماعة من العلماء أفعال التصيير والانتقال سبعة: نحو: صيرت الطين خزفاً، **وجعل**؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان/٢٣]، **وهب**؛ كقولهم: وهبني اللهُ فداك؛ أي: صيرني، **وتَخذ**؛ كقوله تعالى: ﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف/٧٧]، **واتخذ**؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء/١٢٥]، **وترك**؛ كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ [الكهف/٩٩]، **ورد**؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة/١٠٩]. (**شرح ابن عقيل**، ١/٣٩١، ٣٩٢) والثامن: زاد جماعة: «**سمع**» وهو يفيد النسبة في السمع؛ نحو: سمعت زيداً يتكلم. (**حاشية الصبان**: ٢/٤٨٤).

وقد ذكر **أبو حيان** خلافاً في (ترك) فمنهم من ذهب إلى أنها تتعدى إلى اثنين بمعنى (صير) ومنهم من قال لا تتعدى إلا إلى واحد، وإن وجد بعدها منصوب كان حالاً. (**ارتشاف الضرب**، ٤/٢١٠٤). يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/١٨١، **شرح الأشموني**، ٢/٤٨٤، ٤٩٢، ٤٩٤.

(٢) اتخذ يتعدى إلى اثنين؛ قال تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية/٢٣]، وإلى واحد؛ نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [العنكبوت/٤١]، هذا مذهب الفارسي. وذهب ابن برهان إلى أن (اتَّخذ) لا يتعدى إلى واحد، وأنه لا يعلمها إلا تتعدى إلى اثنين، الثاني فيهما بمعنى الأول، و(تَخِذ) مثل (اتَّخذ)؛ قال تعالى: ﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾. **ارتشاف الضرب**، ٤/٢١٠٤. قوله: ﴿ لَتَّخَذْتَ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لتَخِذْتَ»؛ بفتح التاءِ وكسرِ الخاءِ مِنْ تَخِذَ يَتْخَذُ كتَعِبَ ويتعَبُ. والباقون: بهمزةِ الوصلِ وتشديدِ التاءِ وفتح الخاءِ مِنَ الاتِّخاذ. واختُلِفَ: أهما مِن الأَخْذ، والتاءُ بدلٌ من الهمزة، ثم تُحْذَفُ التاءُ الأولى فيُقال: تَخِذَ، كتَقِيَ مِن اتَّقَى؛ نحو:

(تقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلُو) أم هما مِنْ تَخِذَ والتاءُ أصيلةٌ ووزنُهما فَعِل وافْتَعَل؟ قولان والفِعْلُ هنا على القراءتين متعدٍّ لواحدٍ؛ لأنَّه بمعنى الكسب. (**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، دار القلم، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ٧/٥٣٥). ينظر: **معاني القرآن: الفراء**، ٢/١٥٦، =

و«جَعلـــتُ»، وَ«رَدَّ»، و«سمِعْـــــتُ»[١]، و«صيَّـــرْتُ»، و«وهَـــــبَ».

تقولُ في أفعالِ القلوبِ: **ظننتُ زيداً قائِماً**، «ظننْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ؛ ينصِبُ مفعولينِ: «زيداً»: مفعولُهُ الأوَّلُ، و«قائماً»: (٨٢) مفعولُهُ الثانِي.

ومثالُ «حسِبْتُ»؛ قولُهُ: [من الطويل]

حَسِـبْتُ التُّقَى والْجُوْدَ خَيـرَ تِجَارَةٍ   رَبَاْحاً إذَا مَـا المرءُ أصْبَـحَ ثَاقِلا[٢]

= **معاني القرآن وإعرابه**، ١٠٢٢/٢، **إعراب القرآن: النحاس**، ص ٥٥١، **المبسوط في القراءات العشر**، ص ٢٨١، **الصحاح**، ص ٢٩، **الكشــاف**، ص ٦٢٧، **التبيان**، ١١٢/٢، **لسان العرب**، ٦٣/١، ٦٤.

قال **الســامرائي**: «ويبدو لي أن الــرأي الأول أرجح (أنها من الأخذ)، ولــه نظائر في اللغة فإن التوهــم موجود في اللغة فقد همز العرب (مصائب) و(منائــر) توهما أن (مصيبة) مثل (صحيفة) و(منارة) مثل (رسالة)». **معاني النحو**، ٢٧/٢.

(١) اختلف العلماء في (سمع)؛ فذهب الأخفش، وأبو علي الفارسي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك إلى أنها إن دخلت على غير مسموع تعدت إلى اثنين كما أن ظن إن دخلت على غير مظنون تعدت إلى مفعولين، مثال ذلك: ســمعت زيداً يتكلم، فـ (زيداً) مفعول أول والجملة الفعلية مفعول ثان، وذهب الجمهور إلى أن (ســمع) لا تتعدى إلى مفعولين؛ لأنها من أفعــال الحواس وأن الجملة الفعليــة بعدها تعرب حالاً. (**حاشــية الصبان**: ٤٨٤/٢)، وقال **الحطاب**: «وعَدَّ صاحب الجرومية من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر (سمعت) تبعاً للأخفش ومن وافقه... ومنه قوله تعالى: ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ [الأنبياء/٦٠] ومذهب الجمهور أنها فعل متعد إلى واحد». (**متممة الآجرومية**، ٣٢٠/١) ينظر: **شرح الآجرومية**، ٣٣٢/١، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١١٠، ١١١.

(٢) تخريــج البيت: وردت عدة روايــات في البيــت («رأيت» بدل «حســبت»، «الحمد» بدل «الجــود»)، يُنظر: **ديــوان لبيد بن ربيعة**، ص ١١٩، **ارتشــاف الضرب**، ٢١٠١/٤، **شــرح التسهيل**، ٨١/٢، **الشافية الكافية**، ٥٤٣/٢، **أوضح المسالك**، ص ١٧٨/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٨٥/١، **شرح الأشموني**، ٤٨٨/٢، **شرح الآجرومية**، ٣٢٨/١، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٢٩٣/١، ٢٩٧، **الفواكه الجنية**، ص ٢٤٩، **نور السجية**، ص ١٦٩. =

«حسِبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ ينصِبُ مفعولينِ؛ «التُّقَى»: مفعولٌ أوَّلٌ، و«الجودَ»: معطوفٌ عليهِ، «وخيرَ»: مفعولُهُ الثانِي، و«خيــرَ»: مضافٌ، و«تجارةٍ»: مضافٌ إليهِ.

وفي «خِلتُ»: **خِلْتُ عَمْراً شاخِصاً؛** «خِلْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ ينصِبُ مفعولينِ: «عَمراً»: مفعولُهُ الأوَّلُ، و«شــاخِصاً»: مفعولُهُ الثانِي، **وجميعُ ما أشبهَ ذلِك** من الأمثلةِ فإعرابُهُ كذلِك.

= **الشــاعر**: لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، ويكنى: أبا عقيلٍ، كان من شعراء الجاهلية وفرســانهم، عده الجمحي من الطبقة الثالثة، أدرك الإسلام، وأسلم، توفي في أول خلافة معاوية سنة ٤١هـ. يُنظر: **طبقات فحول الشعراء**، ١٣٥/١، **الشعر والشعراء**، ٢٧٤/١، **الأغانــي**، ٢٩١/١٥، **معرفة الصحابة**: الأصبهانــي؛ أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موســى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطــن للنشــر ـ الريــاض، ط ١؛ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ٢٤٢١/٥، **الأعلام**، ٢٤٠/٥.

المفردات: «رباحاً»: من الربح، «ثاقلاً»: ميتاً؛ لأن البــدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنــى: لقد علمت وتيقنــت أن تقوى الله، والجــود بالمال وبالنفس أحســن تجارة بعد الموت، تعود على الإنسان بخير ربح.

الإعراب: حســب: فعل ماضٍ، والتاء: في محل رفع فاعل، التقــى: مفعول به أول منصوب بالفتحة، والجــود: معطوف على المفعــول الأول منصوب، خير: مفعول بــه ثانٍ منصوب بالفتحة وهو مضاف، تجارة: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «رباحاً»: تمييز منصوب بالفتحة، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بجوابه. ما: زائدة. المرء: فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ وهذا الفعل المحذوف ناقص محذوف الخبر «أصبح»: فعل ناقص والجملة من «أصبح مع معموليها»: في محل جر بالإضافة، أصبح: فعل ماضٍ ناقص، واســمه: هو، ثاقلاً: خبر أصبح منصوب؛ وجملة «أصبح ثاقلاً»: مفسرة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: «حسبت التقى... خير»؛ أتت «حسب» بمعنى علم القلبية، ونصبت مفعولين اثنين؛ الأول: التقى، والثاني: خير.

مثالُهُ في «زَعَمَ» قولُهُ: [من الخفيف]

زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إنَّمَا الشَيْخُ مَنْ يَدِبُّ دبِيبَا][(١)]

فالياءُ: ضميرُ النَّفسِ مفعولٌ أوَّلٌ لِـ «زعَمَ»، و«شيخاً»: مفعولٌ ثانٍ[(٢)] لهَا.

(١) تخريج البيت: شرح قطر الندى، ٢٣٠، شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص ٣٧١، **أوضح المسالك**، ص ١٧٥/١، **مغني اللبيب**، ٣١٢/٢، **شرح الأشموني**، ٤٨٨/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٦/١، **الفواكه الجنية**، ص ٢٤٩، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ص ٢٩٩، **نور السجية**، ص ١٧٠، **الكواكب الدرية**، ٢٩٩/١، **منحة الجليل**، ٣٨٧/١.

الشاعر: أبو أمية أوس الحنفي، لم أجد ترجمة له.

المفردات: الشيخ: من تقدمت سنه وضعف، ويجمع على أشياخ وشيوخ، وشيخان، يدب دبيباً: يسير سيراً رويداً.

المعنى: يبين الشاعر أن تلك المرأة ظنته شيخاً كبيراً لما رأت الشيب بادياً على رأسه في حين هو في الحقيقة ما زال قوياً. **الإعراب**: «زعمتني»: فعل ماضٍ، والتاء: في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به أول لـ «زعم»، «شيخًا»: مفعول ثان، «ولست»: الواو حالية، «لست»: فعل ماضٍ، والتاء: اسمه، «بشيخ»: الباء زائدة، «شيخ»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس، «إنما»: كافة ومكفوفة، «الشيخ»: مبتدأ مرفوع بالضمة «من»: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، «يدب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، «دبيبا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة؛ وجملة «يدب دبيباً»: صلة للموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: استعمل فعل «زعم» بمعنى ظن، فنصب به مفعولين؛ أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: قوله: «شيخاً».

(٢) في الأصل: (ثاني).

وفي «رأيتُ» قولُهُ: [من الوافر]

رأيْتُ اللهَ أكْبرَ كلِّ شيءٍ   محاولةً وأكثرَهُمْ جُنُودَا[(١)]

فاسمُ الجلالةِ مفعولٌ أوّلٌ لـ «رأيتُ»؛ يقالُ فيهِ: منصوبٌ على التَّعظيمِ تأدُّباً، و«أكبرَ»: مفعولٌ ثانٍ[(٢)] لها، «ومحاولةً» تمييزٌ.

وفي «علِمْتُ» قولُهُ: [من البسيط]

عَلِمتُكَ الباذِلَ المعروفَ فَانْبَعَثَتْ   إليْكَ بِي واجَفَاتُ الشَّوْقِ وَالألَمِ[(٣)]

---

(١) تخريج البيت: ورد البيت في بعض الروايات «وجدت» بدل «رأيت»، **المقتضب**، ٩٧/٤، **الفروق في اللغة**: العسكري؛ أبو هلال؛ الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: جمال عبدالغنى مدغش، مؤسسة الرسالة، ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١٣٥، **شرح التسهيل**، ٨١/٢، **شرح قطر الندى**، ص ٢٢٧، **شرح ابن عقيل**، ٣٨١/١، **الكوكب الدري**، ص ١٠٩، **شرح الأشموني**، ٤٨٥/٢، **نور السجية**، ص ١٧١.
الشاعر: خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة؛ وهو من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية، عدَّه الجمحي من الطبقة الخامسة. يُنظر: (**طبقات فحول الشعراء**، ١٤٣/١، **الشعر والشعراء**، ٦٤٥/٢)، **الأعلام**، ٣٠٢/٢.
المفردات: «محاولة»: تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة.
المعنى: نوقن أن الله تعالى هو أكبر شيء في الوجود وأعظم شيء؛ لأنه خالق كل شيء ومالك كل شيء.
الإعراب: «رأيت «فعل ماض، والتاء: في محل رفع فاعل «الله»: منصوب على التعظيم، «أكبر»: مفعول ثان لرأى، وأكبر: مضاف، و«كل»: مضاف إليه، وكل: مضاف و«شيء»: مضاف إليه، «محاولة»: تمييز منصوب، «وأكثرهم»: الواو: عاطفة، أكثر: معطوف على «أكبر»، وأكثر: مضاف والهاء: في محل جر مضاف إليه «جنودا»: تمييز منصوب.
الشاهد: قوله: «رأيت الله أكبر إلخ»: فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين: لفظ الجلالة، وأكبر.

(٢) في الأصل: (ثاني).

(٣) تخريج البيت: **شرح ابن عقيل**، ٣٨٢/١، **شرح الأشموني**، ٤٨٧/٢. =

فالكافُ: ضميرُ المخاطبِ؛ مفعولٌ أوَّلٌ لـ «علِمْــتُ»، «والباذِلَ»: مفعولُهُ الثانِي، وفي «وجَــدْتُ»؛ نحوُ قولِك: وجدْتُ زيداً صديقــاً؛ فـ«زيدٌ»: مفعولٌ أوَّلٌ لِـ «وجدْتُ»، و«صديقاً»: مفعولٌ ثانٍ[1] لَهَا، (٨٣).

وفي «جعلَ»؛ نحوُ قولِك: جعلْــتُ الطينَ إبريقاً؛ فـ«الطينَ»: مفعولٌ أوَّلٌ، «وإبريقاً»: مفعولٌ ثانٍ[2].

ومثالُ: «دَرَى»: نحوُ قولِ الشاعِرِ: [من الطويل]

دُرِيتَ الوفيّ العهدَ يا عُــرْوَ فاغْتَبِطْ   [فــإنَّ اغتِبَاطــاً بالوفــاءِ حَمِيــدُ][3]

= **الشاعر:** لا يعرف قائله.

المفردات: «الباذل»: اسم فاعل من البذل، وهو الجود، «المعروف»: اسم جامع لكل ما هو من خير، «فانبعثت»: ثارت ومضت، «واجفات»: وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع.

المعنى: عرفتك الرجل الذي يبذل ويجود لذلك انبعثت من نفسي أسباب الشوق ودواعيه.

الإعراب: «علمتــك»: فعل ماض، والتاء: فــي محل رفع فاعل والــكاف: في محل نصب مفعول به «الباذل»: مفعــول ثان لعلم منصوب «المعروف»: يجــوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول بــه للباذل «فانبعثت»؛ الفــاء: عاطفة، وانبعث: فعــل ماض، والتاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب «إليك، بي»: كل منهما جار ومجرور متعلق بـ «انبعث»، «واجفات»: فاعــل مرفوع بالضمة، وواجفات: مضاف، و«الشــوق»: مضــاف إليه مجرور، «والأمل»: معطوف على الشوق.

الشــاهد: قوله: «علمتك الباذل»؛ (علم) فعل دال على اليقيــن، نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله: الباذل.

(١) في الأصل: (ثاني).

(٢) في الأصل: (ثاني).

(٣) **تخريج البيت:** **شرح التسهيل**، ٧٩/٢، **الكافية الشافية**، ٥٤٥/٢، **شرح قطر الندى**، ص ٢٢٨، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٧٣، **أوضح المسالك**، ص ١٧٣/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٢٤/١، **شرح ابن عقيل** ٣٨٣/١، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٣٠٣/١، **الفواكه الجنية**، ص ٢٥٠. =

فـ«دُرِيتَ»: مبنيٌّ للمفعول، وتاءُ الخِطابِ: نائبُ فاعلٍ؛ هوَ المفعولُ الأوَّلُ لِـ «دَرَى»، والوفيّ: المفعولُ الثانِي.

[توسُّطُ العواملِ، وتأخرهَا عن مفعوليْهَا]:

وإذَا توسَّطتْ هذِه العوامِلُ بَينَ مفعُوليْهَا جازَ إعمالُهَا، وإهمالُهَا؛ نحوُ: زيداً ظننْتُ قائِماً، وزيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ، والإعمالُ أحسَنُ، وإن تأخَّرَتْ فإهمالُهَا أحسَنُ؛ نحوُ: زيدٌ قائمٌ ظنَنْتُ، وزيداً قائِماً ظنَنْتُ، وقِسْ علَى ذلِك بقيَّةَ الأمثلةِ(١).

= **الشاهد:** لا يعرف قائله.

المفردات: «دريت»: علمت، «فاغتبط»: تتمنى مثل حال غيرك من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بالاغتباط أحد أمرين: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة.

المعنى: الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد، فيلزمك أن تغتبط بهذا، وتقر به عيناً، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: «دريت»؛ «درى»: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل، وهو المفعول الأول «الوفي»: مفعول ثان «العهد»: يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية، «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم في محل نصب مفعول به، «فاغتبط»؛ الفاء: عاطفة، اغتبط: فعل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن»؛ الفاء: للتعليل، «إن»: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً»: اسم «إن «منصوب، بالوفاء»: جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «حميد»: خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «دريت الوفي العهد»، «درى»: فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: التاء، والثاني «الوفيّ».

(١) إن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاؤها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن كقوله:

أَرجُو وآمُلُ أنْ تَدنُو مودتُهَا ... ومـا إخالُ لدينَا منكِ تَنويلُ

التقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل؛ فالهاء ضمير الشأن؛ وهي: المفعول الأول، ولدينا =

تَنْبِيْهٌ:

اِعلمْ أنَّ أفعالَ الحواسِ[(١)] كلَّهَا لا تتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ فقط؛ نحوُ قولِك: رأيتُ زيداً؛ أي، أبصرتُهُ، وشمَمْتُ الطِّيبَ، وذُقْتُ العسَلَ، ولَمَسْتُ الثوبَ، وكذَا «عَلِمَ»؛ بمعنَى «عَرَفَ»[(٢)] كما مرَّ بيانُهُ، ولهذَا البابِ أبحاثٌ أعرضتُ عنهَا اختصاراً، واللهُ تعالَى أعلمُ.

= منك تنويل: جملة في موضع المفعول الثاني، فحينئذ لا إلغاء في الشاهد، وقد جوَّز الكوفيون والأخفش الإلغاء إن تقدم العامل مستدلِّين بالشاهد السابق فظاهره يدل على جواز الإلغاء. (**شرح ابن عقيل**، ٣٩٦/١)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦٦/٥، ١٦٧، **ارتشاف الضرب**، ٢١٠٧/٤، **أوضح المسالك**، ١٨٢/١، ١٨٣، ٣٩٧، **شرح الأشموني**، ٤٩٩/٢، ٥٠٠.

(١) من الغريب أن الكندي ذكر هنا قاعدة مشهورة عند العلماء؛ وهي أن أفعال الحواس كلها لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ولكن في موضع متقدم عدَّ (سمعت) من أفعال القلوب وربما يكون الكندي قد تابع المصنف في قوله موافقة للأخفش والفارسي وغيرهما كما مرَّ بيانه، ويحتمل أنه استثنى (سمعت) إن دخل على مسموع؛ نحو قولهم: سمعت زيداً يتكلم.

(٢) من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول به بنفسه دائماً، وذلك كأفعال الحواس كما ذكر الكندي، ومن الأفعال ما يتعدى بنفسه إلى المفعول تارة، وبوساطة حرف الجر أخرى. كـ(شكر)؛ تقول: شكرتُ زيداً وشكرتُ له، و(نصح)؛ كنصحته، ونصحتُ له، و(قصد)؛ كقصدتُ زيداً، وقصدتُ له وقصدت إليه.

ومن الأفعال ما يتعدى إلى المفعول بنفسه تارة، ولا يتعدى لا بنفسه ولا بحرف الجر تارة أخرى؛ وذلك: كـ(فغر فاه)، و(شحا فاه)، ومعناهما فتحه. وفغر فوه وشحا فوه، ومعناهما: انفتح. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٦٩، ٣٧٠)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٦٤/٥، **أوضح المسالك**، ١٧٢/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٩٠/١.

بابُ النَّعتِ

اِعلَمْ أنَّ النَّعتَ[١]؛ هوَ: الاسمُ التابعُ[٢] للمنعوتِ[٣] في جميعِ إعرابِهِ،

---

(١) النَّعْتُ: هُوَ تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ، أَوْ تَوْضِيحَهُ، أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ، أَوْ تَأْكِيدَهُ، أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قولُه تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء/٩٢] ومثال ما يفيد مدحه: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة/٢]، ومثال ما يفيد ذمه: أَعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومثال ما يفيد الترحُّمَ عليه: اللّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ، ومثال التوكيد: ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة/١٣]، وقد يكون للتفصيل؛ نحو: (مررت برجلين؛ عربي وعجمي)، أو الإبهام؛ نحو: (تصدّق بصدقة قليلة أو كثيرة) ويكون للتعميم؛ نحو: (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين). (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٣٨، ٤٣٩).

وله ثلاثة شروط: شرط في المنعوت؛ وهو أن يكون نكرة؛ إما لفظاً ومعنى؛ نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة/٢٨١]؛ أي: اتقوا يوماً مرجوعاً فيه إلى الله، أو معنى لا لفظاً؛ وهو المعرف بأل الجنسية؛ نحو: (ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُني) جملة «يسبني»: صفة للمعرفة «اللئيم»، وساغ ذلك؛ لكون «أل» جنسية؛ مدخولها معرفة لفظاً، نكرة معنى. وهناك شرطان في الجملة: أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظٍ به؛ نحو: مررت برجل قائم أبوه؛ أو مقدرٍ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة/١٢٣]؛ أي: لا تجزي فيه، ثانيهما: أن تكون خبرية؛ أي: محتملة للصدق والكذب؛ فلا يجوز: مررت برجل اضربْهُ؛ فإن جاء ما ظاهره ذلك؛ يؤوَّل على إضمار القول؛ كقول الراجز: (جاؤوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطُّ). (**أوضح المسالك**، ٣/٥ – ٧)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣/١٢، ١٣، **ارتشاف الضرب**، ٤/١٩٠٧، **شرح ابن عقيل**، ٢/١٨٢، ١٨٣، ١٧٨.

(٢) «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر» فخرج بالحاصل والمتجدد: خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب، وبغير خبر: حامض من قولك: هذا حلو حامض. (**شرح الأشموني**، ٣/١٠٣١، ١٠٣٣).

(٣) اختلف النحاة في العامل؛ فذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي وأكثر المحققين إلى أنه تابع للمنعوت، وذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان إلى أن العامل في النعت =

رفعه لفظاً وتقدِيراً، **ونصبه، وخفضــه**[(١)]، وكذلك أيضاً **في تعريفِهِ وتنكيرِهِ**[(٢)].
والنَّعتُ: هــوَ الوصفُ إلا أنَّ هناك فرقاً لطيفاً بينهُمَا هــوَ أنَّ النَّعتَ ما أمكَنَ تغييرُهُ وتبديلُهُ.

(٨٤) والوصفُ؛ هوَ: مــا لا يتغيَّرُ أصلًا، ولِذَا يُقالُ: للهِ صفاتٌ، ولا يُقالُ: للهِ نُعوتٌ[(٣)]، تأمَّلْ.

= هو العامل في المنعوت وقد رجح الرضي مذهب ســيبويه وذكر أنــه أولى بالاتباع. ينظر: **الكتاب**، ٤٢١/١، **شرح الكافية للرضي**، ٥/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٩٢٥/٤، ١٩٢٦.

(١) في الأصل (وحفظه).

(٢) الجمهور يوجبون التبعية في التعريف والتنكير لذلك لا نقول: مررت بزيد كريم، ولا تنعت النكرة بالمعرفة؛ فلا نقول: مررت برجل الكريم، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعــل الأوليان صفة لآخران في قولــه تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ [المائــدة/ ١٠٧]، وأجاز ابن الطراوة وصــف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف؛ كقوله:

(أَبِيــتُ كأنِّــي ساوَرَتْنِــي ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ في أَنْيابِها الســمُّ ناقِعُ)

فناقع: صفة للسم. (**شرح الأشموني**، ١٠٣٥/٣، ١٠٣٦)، وذهبت جماعة من الكوفيين إلى جواز التخالــف بكون النعت نكــرة إذا كان لمدح أو ذم وجعلوا منــه قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمــزة/١، ٢] فـ (الذي) وصف لـ(همزة). (**شرح ابن عقيل**، ١٧٩/٢)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣٥/٣، **أوضح المسالك**، ٥/٣.

(٣) يقول **الرضي**: «اعلم أن جمهور النحاة اشــترطوا في الوصف الاشتقاقَ؛ فلذلك استضعف ســيبويه؛ نحو: مررت برجل أسدٍ وصفاً، ولم يســتضعف بزيدٍ أســداً حالاً فكأنه يشترط في الوصف، لا الحالِ الاشــتقاقَ؛ وفي الفرق نظر، والنحاة يشــترطون ذلــك فيهما معاً؛ والمصنف (أي: ابن الحاجب) لا يشــترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالًّا على معنى في متبوعه مشــتقاً كان أو لا وبكون الحال: هيئة للفاعــل أو المفعول». (**الكافية**، ١٤/٣)، ينظر: **الكتاب**، ٤٣٤/١.

ويقول **الصبــان**: «ويقال له [أي: النعت] الوصف والصفة، وقيــل: النعت خاص بما يتغير؛ كقائم وضارب، والوصف والصفة لا يختصان به بل يشــملان؛ نحو: عالم وفاضل، وعلى الثاني: يقال صفات الله وأوصافه، ولا يقال نعوته...[وقيل] النعت والوصف مصدران بمعنى =

وهوَ على قِسمينِ: حقيقيٍّ وسببيٍّ[(١)]؛ فالحقيقيُّ؛ هوَ: ما رَفعَ ضميراً يعودُ إلى المنعوتِ؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ العاقلُ؛ فإنَّ العاقلَ نعتٌ لزيدٍ، نعتٌ حقيقيٌّ؛ لأنَّهُ اسمُ فاعلٍ مشتقٌّ مِن «عَقَلَ»، ففيهِ: ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المنعوتِ؛ وهوَ: «زيدٌ».

والسببي؛ وهوَ: ما رَفعَ اسماً ظاهِراً مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ إلى المنعوتِ؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ العاقلُ أبُوه؛ فـ«أبوهُ»: فاعلٌ لاسمِ الفاعلِ، والهاءُ العائدُ إلى زيدٍ: مضافٌ إليهِ فإنْ كانَ النَّعتُ حقيقياً تَبِعَ منعوتَهُ في أربعةٍ من عشرةٍ؛ في واحدٍ مِن أوجهِ الإعرابِ الثلاثةِ؛ وهي: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والخفضُ، وواحد من التَّأنيثِ والتذكيرِ، وواحد من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وواحد من التعريفِ والتنكيرِ؛ فتلكَ عشَرةٌ كاملةٌ؛ **تقولُ** فيهِ: **جاءَ زيدٌ العاقِلُ**؛ فـ«العاقِلُ»: نعتٌ لزيدٍ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، وقدْ تبِعَهُ في أربعةِ أوجهٍ من العَشَرَةِ

= واحد، وأن الصفة تطلق مصدرًا بمعنى الوصف واسمًا لما قام بالذات؛ كالعلم والسواد». (**حاشية الصبان**، ١٠٢٩/٣)، ويقول **السامرائي**: «الأصل في النعت أن يكون مشتقاً؛ نحو: «مررت برجل ضاحك...» وقد ينعت بالجامد كثيراً كالمنسوب؛ نحو: مررت برجل بصري، والموصول؛ نحو: مررت بالشخص الذي فاز، والمقادير والأعداد؛ نحو: أقبل رجالٌ مائةٌ، ومنه النعت بمثل؛ نحو: مررت برجل مثلك، والنعت بذي؛ نحو: رأيت رجلاً ذا علم». (**معاني النحو**، ١٥٩/٣، ١٦٠). ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٠٧/٤.

(١) الحقيقي: نسبة للحقيقة؛ لأنه جرى على ما هو له في المعنى لا في نفسه... وسببي: نسبة للسبب؛ وهو الضمير، وأطلق عليه ذلك؛ لأن السبب لغة الحبل، والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير يربط الجملة الواقعة خبر المبتدأ به والصفة بوصفها سمي مفعولاً، وقيل: «اللفظ المتصل به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت سببي لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير». (**حاشية الشيخ إسماعيل**، ص١١١)، ويقول **السامرائي**: «النعت هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته؛ نحو: مررت برجل كريم، أو ببيان صفة من صفات ما تعلق به وهو ما يسمى بالنعت السببي؛ نحو: مررت برجل كريم أبوه». (**معاني النحو**، ١٥٧/٣). ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٩/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٩١٠/٤.

المذكورةِ آنِفاً فِي واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ؛ وهوَ: الرَّفعُ، والإفرادُ، والتَّعريفُ والتذكيرُ.

ورأيتُ رجُلاً عاقِلاً؛ فـ«عاقلاً»: نعتٌ لِرجلٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ؛ (٨٥) فقدْ تبِعَ منعوتَهُ أيضاً في أربعةٍ من تلكَ العشَرةِ؛ في النَّصبِ، والإفرادِ، والتَّذكيرِ والتَّنكيرِ.

ومررتُ بامرأةٍ حاذِقةٍ؛ فـ«حاذقةٍ»؛ نعتٌ لامرأةٍ مجرورةٌ بالكسرةِ الظاهرةِ، وقدْ تبِعَ منعوتَهُ أيضاً في أربعةٍ من تلكَ العشَرَةِ في الجرِّ، والإفرادِ، والتَّأنيثِ، والتَّنكيرِ.

وجاءَ رجُلانِ صالحانِ؛ فـ«صالحانِ»: نعتٌ لـ(رجُلانِ) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مثنًّى، وقد تبِعَ منعوتَهُ في أربعةٍ أيضاً من تِلكَ العَشَرةِ في الرَّفعِ، والتثنيةِ، والتذكيرِ، والتَّنكيرِ.

ورأيتُ رِجالاً عقلاءَ فـ«عقلاءَ»: نعتٌ لِرجالٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، وقدْ تبِعَ منعوتَهُ أيضاً في أربعةٍ من تلكَ العَشَرةِ في النَّصبِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتَّنكيرِ وقِسْ على جميعِ هذِهِ الأمثلةِ ما وافقَها؛ نحوُ: **رأيتُ زيداً العاقِلَ**؛ فـ«العاقل»: نعتٌ لِزيدٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، **ومررتُ بزيدٍ العاقلِ**؛ فـ«العاقل»: أيضاً نعتٌ لِزيدٍ مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ، هذَا إذا كانَ[1] النَّعتُ حقيقياً[2].

(١) الأولى أن يستعمل (إن)، لأنه في مقام الترجيح لا الإخبار.

(٢) إن رفع النعت ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً؛ نحو: زيد رجل حسن، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات؛ فيطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، كما يطابق الفعل؛ فتقول: رجل حسن، ورجلان حسنا، ورجال حسنوا، وامرأة حسنت، وامرأتان حسنتا، =

وإنْ كانَ سببيّاً تبعَ منعوتَهُ في اثنينِ من خمسةٍ؛ في واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ المتقدمِ ذِكرُهَا، وواحدٍ من التَّعريفِ والتَّنكيرِ فتلكَ خمسةٌ[1]؛ نحوُ (٨٦) قولِك: جاءَ زيدٌ القائمُ أبُوهُ؛ فـ«القائمُ»: نعتٌ لِزيدٍ، و«أبُوهُ»: فاعلُ «قائم» مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ من الأسماءِ الخمسةِ، والضميرُ المضافُ إليهِ عائدٌ علَى زيدٍ، وهذَا معنَى قولِنا: رفَعَ اسماً ظاهِراً مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ إلى المنعُوتِ، ولكنْ لا يَظهرُ المقصودُ بهذَا المثالِ بلْ في نحوِ قولِك: جاءَ زيدٌ العاقلانِ أبواهُ، والقائمةُ أمُّهُ، والقادمُونَ إخوتُهُ، ورأيتُ امرأةً قائماً أبُوهَا، وقائمينَ آباؤُهَا؛ فكلُّهَا نُعوتٌ تبعتْ منعوتَهَا في اثنينِ من خمسةٍ، واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ وواحدٍ من التَّعريفِ والتَّنكيرِ وقِسْ على ذلِك ما وافقَهُ.

[أَقْسَامُ المعَارِفِ][2]:

واعْلَمْ أنَّ المعرِفةَ خمسةُ أشياءَ[3]؛ أوَّلُهَا: الاسمُ

= ونساء حسن. (**شرح ابن عقيل**، ١٧٩/٢، ١٨٠)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣٤/٣، ٣٦، **ارتشاف الضرب**، ١٩٠٩/٤.

(١) إن رفع النعت اسماً ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً فحكمه حكم الفعل إذا رفع ظاهراً؛ فتقول: مررت برجل حسنةٍ أمُّه، كما تقول: حسُنت أمُّه، وبامرأتين حسنٍ أبواهما، وبرجال حسنٍ آباؤهم، كما تقول حسُن أبواهما، وحسُن آباؤهم. (**شرح ابن عقيل**، ١٨٠/٢)، ويجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير فيقال: مررت برجل كريم آباؤه أو وكرام آباؤه. (**شرح الأشموني**، ١٠٣٧/٣، ١٠٣٨).

(٢) كان الأولى أن يقدم النكرة والمعرفة؛ لأن أحكاماً كثيرة تتعلق بهما، ومبنية على تصور ماهيتهما.

(٣) جمعها ابن مالك في قوله:

(وغَيرُهُ معرفةٌ كهُمْ وذِي وهندَ وابنِي والغُلامِ والَّذِي)

(**شرح ابن عقيل**، ٨٦/١)، وعدَّها **ابن هشام** سبعة: فقال: «وأقسام المعارف سبعة»: =

المضمــــرُ[(١)]؛ ســـواء كانَ لمتكلّـــم، أو مخاطبٍ، أو غائـــبٍ، وكلُّ واحدٍ من الثلاثةِ أعرَفُ مِمَّا يليهِ؛ **نحوُ**: «**أنَا**»؛ للمتكلِّم وحدَهُ مذكَّراً أو مؤنَّثاً، و«نحنُ»؛ للمتكلــم معَهُ غيـرُهُ أو المعظِّمُ نفسَــهُ، **و«أنتَ»**؛ بفتــحِ المثنَّـاةِ الفوقية[(٢)] للمخاطبِ المذكَّرِ، و«أنتِ»؛ بكسرِهَا للمخاطبةِ المؤنَّثةِ، و«أنتُمَا»؛ للمخاطبينِ المذكَّرينِ أو المؤنَّثينِ، و«أنْتُم»؛ لجمعِ الذُّكورِ المخاطبينَ.

و«أنْتُــنَّ»؛ لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ، و«هوَ»؛ للغائـبِ المذكَّرِ، و«هيَ»؛ للغائبةِ المؤنَّثةِ، و«هُمَا»؛ للغائبينِ مذكَّريــن (٨٧) أو مؤنَّثينِ، و«هُمْ»؛ لجمعِ الذُّكورِ الغائبينَ، و«هُنَّ»؛ لجمعِ الإناثِ الغائباتِ.

وثانيهَا: **الاسمُ العَلمُ**؛ سواءً كان لعاقِلٍ أو غيرِهِ، مذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ، مفردٍ أو مثنَّى أو مجمُوعٍ؛ **نحوُ**: «**زيد**»؛ للمذكَّرِ المفردِ العاقلِ، و«الزيدانِ»؛ للمذكَّرينِ العاقِلينِ، و«الزيدونَ»؛ لِجمعِ الذُّكورِ العاقلينَ، و«هِندٌ»؛ للمؤنَّثةِ، و«الهندانِ»؛ للمثنَّى المؤنَّــث، و«الهنداتُ»؛ للجمعِ المؤنَّثِ، وغيـــرُ العاقلِ؛ نحوُ «**مكةَ**»؛ علمٌ للبلدةِ المشرَّفةِ.

= المضمر؛ كأنا وهم، والعلم؛ كزيد وهند، والإشــارة؛ كذا وذي، والموصول؛ كالذي والتي، وذو، والأداة؛ كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها؛ كابني وغلامي، والمنادى؛ نحو: يا رجل لمعين. (**أوضح المسالك**، ٤٤/١)، يُنظر: **شــرح ابن عقيل**، ٨٦/١، **شرح الأشموني**، ١٦٩/١، ١٧٠.

(١) الضمير ينقسم إلى مســتتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاســتتار وجائزه، والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصــل، والمتصل: يكون مرفوعــاً ومنصوباً ومجــروراً، والمنفصل: يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً، وقــد تحدَّث الكندي عن الضمير المرفوع المنفصل فقط، وقد تقدم ذكر شيء من أقســام الضمائر. **ينظر**: **أوضح المسالك**، ٤٤/١ - ٤٦، **شرح ابن عقيل**، ٩٣/١ - ٩٦، **شــرح الأشموني**، ١٧٨/١ - ١٨١، **شــرح الآجرومية**: السنهوري، ٣٨٠/١ - ٣٨٣.

(٢) في الأصل (الفوق).

وثالثُهَا: الاسمُ المبهمُ، وتحتَ هذَا قِسمانِ: الإشارةُ(١)، والموصولُ، ولِذَا عدَّهَا بعضُهُمْ ستةَ أقسامٍ؛ فالإشارةُ؛ **نحوُ**: «**هذا**»؛ للمذكَّرِ المفردِ، و«**هذِه**»؛ للمؤنَّثةِ المفردةِ، و«**هؤلاءِ**»؛ لجمعِ الذُّكورِ.

والموصولُ؛ نحوُ: «الذِي»؛ للمذكَّرِ المفردِ، و«التـي»؛ للمؤنَّثةِ الْمُفردةِ، و«الَّـذانِ»؛ للمذكَّرينِ، و«الَّلتانِ»؛ للمؤنَّثينِ، و«الذِي»؛ للجمعِ الذُّكورِ، و«اللائِي»؛ لجمعِ الإناثِ.

ورابِعُهَا: الاسمُ الذِي تكونُ فيهِ الألفُ واللَّامُ المعرَّفةُ لَهُ(٢)؛ **نحوُ**: «**الرَّجل**»؛ فقبلَ دخولِهَا نكرةً وكذَا، «**الغُلام**»، و«الدار»، و«الفرَس»، ومَا أشبهَ ذلِك، ولو قالَ ما فيهِ «ألْ» لكانَ أولَى(٣) لِمَا في ذلِك منَ الخِلافِ الذِي لا حاجةَ إلى ذكرِه هُنَا.

وخامِسُهَا: ما أُضيفَ إلى واحدٍ مِنْ هذِهِ الأربعةِ المذكُورةِ، وهوَ بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ إلا (٨٨) المضافَ إلى الضميرِ؛(٤)، فهوَ بمنزلةِ العلَمِ على الأصحِّ(٥)، وقدْ ذكرتُ لك ذلِكَ سابقاً.

---

(١) المشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث. (**أوضح المسالك**، ١/٦٣) وعرف اسم الإشارة: ما وضع لمشار. **شرح الأشموني**، ١/٢١٧.

(٢) الألف واللام المعرفة تكون للعهد؛ كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا * فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل/١٥، ١٦] ولاستغراق الجنس؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر/٢]، والتي تكون للعهد إما للعهد الذكري؛ نحو: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل/١٦]، أو العهد العلمي؛ نحو: ﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾ [طه/١٢]، أو العهد الحضوري؛ نحو: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة/٣]. (**شرح ابن عقيل**، ١/١٦٨)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١/٨١.

(٣) تقدم ذكر الخلاف.

(٤) في الأصل: (المضاف إلى الضمير فهو بمنزلة ما ضيف إليه) زيادة لا فائدة منها.

(٥) تقدم ذكر الخلاف.

[النَّكِرةُ]:

وأمَّا **النَّكِرةُ**[١]؛ فهـوَ: ما ليسَ واحداً من هذِه الأنــواعِ المذكورةِ هُنَا بلْ هوَ **كلُّ اسمٍ**، أو وصفٍ **شائعٍ في جنسِهِ**؛ نحوُ: رَجُل، وغُلام، وفرَس، ونحو ذلِك؛ **فلا يختــصُّ بهِ واحدٌ** من ذلِــك الجنسِ **دونَ آخرَ**[٢] بــلْ هوَ متناولٌ لجميعِ أفرادِهِ واحِداً واحداً على ســبيلِ البدليَّةِ، والفرقُ بينَ اســمِ الجِنسِ، وعلَمِ الجنسِ؛ فاسمُ الجنسِ: يُطلقُ على جنسِــهِ من غيرِ قيدِ حضورِ ماهيَّتِهِ وصورتِهِ في الذِّهنِ، وعلمُ الجنسِ: يُطلقُ عليه بشرطِ استحضارِ الماهيَّةِ في الذِّهنِ[٣].

وتقريبُهُ، وضبطُهُ للمبتدِئ أَيّ: اســمِ النَّكرةِ؛ هوَ **كلُّ ما صلَحَ دخولُ الألِفِ والــلامِ** المعرِّفيــنِ[٤]، أو رُبَّ **علَيْــهِ**[٥]؛ **نحــوُ** قولِــكَ: «**الرجــلُ**»

(١) كان الأولى للمصنف والكندي أن يقدما النكرة على المعرفة؛ لأنها الأصل؛ فيقول **سيبويه**: «وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشــدُّ تمكُّنــا؛ لأنّ النكرة أولّ ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة». (**الكتاب**، ٢٢/١)، ويقول **ابن هشــام**: «النكرة هي الأصل... والمعرفة فرع عنها». (**شرح شــذور الذهب**، ص ١٦٤، **شرح الأشموني**، ١٦٨/١).

(٢) **شرح ابن عقيل**، ٨٥/١، ٨٦، **شرح الأشموني**، ١٦٦/١.

(٣) فرق النحاة بين ثلاثــة مصطلحات: علم الجنس واســم الجنس والنكــرة، فعلم الجنس: موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا باعتبار حضورها فيه؛ نحو: أســامة للأسد، وثعالة للثعلب، وأم عريط للعقرب، واسم الجنس: موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا لا بهذا الاعتبار؛ كالأسد فإنه وضع لماهية الحيوان المفترس لا بقيد اســتحضارها في الذهــن، والنكرة: موضوعة للفرد المنتشــر نحو: رجل وفرس. (**حاشــية الصبان**، ٢١٣/١)، يُنظر: **شــرح الأشــموني**، ٢١٣/١، **النحو الوافي**، ٢٦٨/١. **التقريرات البهية**، ص ١٦٢.

(٤) في الأصل: (والمعرفين) فالواو كأنها زيادة لا فائدة منها.

(٥) علامــة النكرة أَن تقبل دخــول رُبَّ عليها؛ نحو: رجــل وغلام؛ تقــول رُبَّ رَجُلٍ، وَ رُبَّ غلامٍ، وكذلك دخول الألــف واللام على الكلمة دلالة على أنها نكــرة؛ كقولهم: الرجل؛ =

للعاقـــلِ، و«**الفــرسُ**» لغيرِ العاقـــلِ؛ فكلٌّ واحــدٍ منهُمَــا نكرةٌ قبــلَ دخولِهِمَا عليهِ.

كذَا نحوُ قولِك: رُبَّ رجــلٍ كريم لقيتُهُ، ورُبَّ غُــلام عاقلٍ ملكتُهُ؛ فهوَ نكِرةٌ لعَدمِ اختصاصِهِ بواحدٍ دونَ آخرَ، واللهُ تعالَى أعلمُ، وقِسْ على ذلِك ما وافَقهُ.

= بالألف والــلام، وأصل: (رجل) و(فرس) نكرتــان قبل دخول أل عليهمــا، ومعرفتان بعد دخولهما عليهمــا، ولا يصلح في غيرهما من المعرف؛ فلا يجــوز أن تقول: الزيد والهند؛ لأنهما معرفتان بالعلمية. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص١٦٤)، ينظر: **نور السجية**، ص١٨٧، **التسهيلات النحوية**، ص١٤٢.

بابُ العطفِ

وهوَ قسمانِ (٨٩) عطفُ بيانٍ(١)؛ وهوَ(٢): مثلُ البدلِ يكونُ بغيرِ واسطةٍ؛ حرفٍ أو غيرِهِ؛ نحوُ: «جاءَ صاحِبُكَ زيدٌ»(٣).

---

(١) هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله؛ نحو: (أقسم بالله أبو حفص عمرُ). يقول ابن مالك في ذلك:

(فذو البيانِ تابعٌ شبهُ الصفهْ حقيقةُ القصدِ به مُنكشِفَهْ)

(شرح ابن عقيل، ٢/٢٠١)، ويقول **السامرائي**: «عطف البيان عند النحاة، تابع يوضح أو يخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة، لا يكون مشتقاً، ولا مؤولاً بالمشتق؛ نحو: أقبل أبو محمد خالد... والغرض من عطف البيان: توضيح المتبوع أو تخصيصه؛ فالمتبوع على هذا أهم لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه». (**معاني النحو**، ٣/١٨٥).

(٢) يسميه الكوفيون: «الترجمة»، مذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسماً، أو كنية، أو لقباً، وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة، واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور/٣٥]». (**ارتشاف الضرب**، ٤/١٩٤٣).

(٣) فرّق قوم بين عطف البيان والبدل في ثماني مسائل: **الأولى**: أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر، وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر باتفاق؛ نحو: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم/٨٠]، **الثانية**: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ويجوز ذلك في البدل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى/٥٢، ٥٣]، **الثالثة**: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل؛ فإنه يجوز فيه ذلك؛ نحو: عرفت زيداً أبو من هو. (**مغني اللبيب**، ٢/١١٨ – ١٢٣)، وذهب مصطفى **الغلاييني** إلى أن عطف البيان يكون جملة أيضاً كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه/١٢٠] عطف بيان على جملة: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ﴾ **جامع الدروس العربية**: الغلاييني، ٣/٢٤٣، ٢٤٤)، **الرابعة**: أنه لا يكون تابعًا لجملة بخلاف البدل؛ نحو: «اتبعوا المرسلين» ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس/٢٠، ٢١]، **الخامسة**: أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل بخلاف البدل؛ نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ =

....

= ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان/٦٨، ٦٩]، **السادسة**: أنه يكون بلفظ الأول بخلاف البدل، فإنه يجوز فيه ذلك بشرط زيادة بيان؛ كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية/٢٨] بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، وهذا الفرق على ما ذهب إليه ابن الطراوة وابن مالك وابنه وحجتهم أن الشيء لا يبيّن نفسه، قال **ابن هشام**: «وفي هذا نظر من أوجه أحدهما: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، الثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة فائدة؛ نحو: (يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ)، الثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، **السابعة**: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل، ولذلك امتنع البدل، وجاز البيان في قولهم: يا زيدُ الحارثُ». **الثامنة**: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعيَّن البيان في قوله: هند قام عمرو أخوها.

وزِيدَ ثلاثٌ أخرُ: **التاسعة**: كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالبًا. وقال الزمخشري في المفصل: مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه؛ كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو: زيد رأيت غلامه رجلًا صالحًا لم يستقم كلامًا بخلافه في البيان. (**المفصل في علم العربية**، ص ١٢١، ١٢٣)، **العاشرة**: كون حذفه في البدل جائزًا عند بعضهم؛ كالأخفش، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦]، فجعل الكذب بدلًا من الضمير المحذوف أي: تصفه. بخلافه في البيان، **الحادية عشرة**: كون البدل يجوز قطعه بخلاف البيان إلا على قول. **الثانية عشرة**: أن يكون المعطوف في عطف البيان أكثر معرفة من المعطوف عليه؛ وهو قول الزمخشري والجرجاني، وقيل لا يشترط ذلك. (**مغني اللبيب**، ٢/١١٨ - ١٢٣) قال **السنهوري**: «ولا يشترط كونه أعرف من متبوعه خلافاً للزمخشري والجرجاني؛ لأن سيبويه قال في (يا هذا ذا الجمة) عطف بيان لاسم الإشارة مع أن المضاف لـ(ذي الإشارة) دون اسم الإشارة في التعريف». (**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٤٦٨). ينظر: (**الكتاب**، ٢/١٩١).

وذهب الرضي إلى أنه لا فرق بين البدل وعطف البيان ولعلَّ المصنف تابعه في ذلك؛ فيقول **الرضي** في شرح الكافية: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان: أما بدل المعرفة من النكرة؛ فنحو: مررت برجل عبد الله؛ كأنه قيل له بمن مررت؟ أو أظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ =

....

= ﴿لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى/٥٢، ٥٣]، ومن البدل أيضاً؛ قولك: مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد؛ أي: هم عبد الله وزيد وخالد... **قالوا**: «الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين، ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الأول. **والجواب**: أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط؛ فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر كل واحد من الثلاثة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام الله وكلام نبيه ﷺ فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه هو الظاهر، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر»، **وقال**: «والفرق الآخر: أن البدل في حكم تكرير العامل؛ ولو سلمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً؛ فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟ ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل، وفرقوا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف عطف البيان، **والجواب**: تجويز التخالف في المسمى عطف البيان أيضاً. (**الكافية**، ١١٣/٣، ١١٤، ١١٨). ينظر: **الكتاب**، ١٤/٢.

ولكن يبدو أن سيبويه لم ير ذلك بل فرّق بينهما؛ فيقول في موضع آخر: «واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أي؛ وهي: هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها وتوصف بالأسماء؛ وذلك قولك: يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان؛ صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد، وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيد الطويل من قبل أنك قلت: يا زيد، وأنت تريد أن تقف عليه ثم خفت أن لا يعرف فنعته بالطويل، وإذا قلت: يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: يا رجل، فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أي كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها. وإنما قلت يا هذا ذا الجمة؛ لأن ذا الجمة لا توصف به الأسماء المبهمة إنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد كقولك يا هؤلاء أجمعون وإنما أكدت حين وقفت على الاسم، والألف واللام والمبهم يصيران بمنزلة اسم واحد يدلك على ذلك أن أي لا يجوز لك فيها أن تقول: يا أيها ذا الجمة؛ فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ويفسر بها، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفاً..». (**الكتاب**، ١٨٩/٢ - ١٩١). =

ولْنعرِضْ عنهُ في هذا المختصرِ اتِّباعاً للمصنِّفِ[(١)].

وعطفُ نسقٍ[(٢)]؛ وهوَ: التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بوساطة[(٣)] حرفٍ[(٤)]، **وحروفُ العطفِ**[(٥)]؛ هيَ:

= قال **السامرائي**: «وهو شبيه بالبدل المطابق، غير أنهم يفرقون بينهما بأن المهم في البدل هو الثاني، وأما المهم في البيان هو الأول، وإنما ذكر الثاني إيضاحاً للأول وتفسيراً له، فإذا قلت: (أقبل أخوك محمد) وكان اهتمامك بالثاني أعرب بدلاً، وإن كان اهتمامك بالأخوَّة أعرب الثاني عطف بيان... والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، **ولا أرى عطف البيان إلا البدل**، ولا داعي لادِّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان، وبالعكس، واصطلاح البدل أولى؛ وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض، واشتمال، وبدل إضراب، وغلط ونسيان، فإن كلمة (بدل) أدلُّ على المعنى من كلمة (بيان) ولا سيما في البدل المغاير وإن كان يمكن أن يطلق عليه بيان بتأول». (**معاني النحو**، ١٨٦/٣).

(١) قال الحسني: «ولم يتكلم المصنف على عطف البيان لقلَّته ولإمكان إدراجه في البدل؛ لأنه موافق له غالباً». (**الفتوحات القدوسية**، ص١٥٦)، وقال **الأهدل**: «المصنف... لم يتعرض لعطف البيان... فلعل مذهبه أنه ليس نوعاً مستقلاً من التوابع، بل هو قسم من البدل». (**التسهيلات النحوية**، ص١٤٤)، يقول **الحفظي**: «باب العطف... ومن تحدَّث عن عطف البيان ـ وهو شبيه بالبدل في أغلب أحواله ـ سمى هذا الباب باب عطف النسق». (**الأقوال الوفية**، ص٢٣٣).

(٢) قال **سيبويه**: «واعلم أنّ المعرفة والنكرة في باب الشَّريكِ والبدلِ سواءٌ، واعلم أنّ المنصوب والمرفوع فى الشَّركةِ والبدلِ كالمجرور». (**الكتاب**، ٤٤١/١) قال **أبو حيان**: «والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه الشركة» (**ارتشاف الضرب**، ١٩٥٧/٤).

(٣) في الأصل: (بواسطة).

(٤) عطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه بأحد الحروف. **شرح ابن عقيل**، ٢٠٦/٢.

(٥) قال **أبو حيان**: «والمتفق عليه من حروف العطف: الواو، والفاء، وثم، وأو، وبل، ولا... والمختلف فيها: لكن، وإما، وإلا، وليس، وأي، وحتى، وأم، ولولا، وهلا، ومن الأدوات: كيف، ومتى، وأين». (**ارتشاف الضرب**، ١٩٧٥/٤) وقد ذكر الشارح عشرة حروف فقط تبعاً للمصنف.

عشرةٌ لا غيرُ؛ وهيَ: «الواوُ»[١]:

وهذِهِ تُفيدُ مطلقَ الجمــعِ في الحُكمِ مِنْ غيرِ ترتيــبٍ ولا مُهلةٍ[٢]؛ نحوُ قولِك: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، ويُحتملُ مجيئهُما معــاً، ومجيءُ عمروٍ قبلَ زيدٍ، والعكسُ بِمُهلةٍ أو بغيرِ مُهلةٍ وهذا معنَى قولِنا: لمطلقِ الجمعِ.

وثانيْهَا: «الفاءُ»[٣]؛ وهــذِهِ تُفيدُ العطفَ بترتيبٍ من غيرِ مُهلةٍ؛ وهوَ: وقوعُ الحُكمِ من المعطوفِ عَقبَ[٤] المعطوفِ عليهِ فوراً من غيرِ فواتِ زمنٍ أصْلاً؛

---

(١) الواو لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو؛ يحتمل اجتماعهما في نسبة المجيء، أو تقدم أحدهما على الآخر ويعرف ذلك بالقرينة. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٥٢)، وذهب جمع من الكوفيين أنها للترتيب وحكي عن قطرب وثعلب والربعي؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [النساء/١٦٣]. (**شرح الأشموني**، ١٠٨٢/٣، ١٠٨٣). وقال **السامرائي**: «ليس معنى قولنا: إنها لا تفيد الترتيب، أنها لا تأتي للترتيب البتة بل قد تأتي للترتيب ولغيره،... إن التقديم والتأخير بالواو يدخل في عموم مواضع التقديم والتأخير، فالتقديم إنما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم، وتختلف العناية باختلاف المواطن؛ فقد يعنى المتكلم في موطن بأمر ما فيقدمه، وقد تكون العناية في موطن آخر بأمر آخر فيقدم ذلك الشيء». (**معاني النحو**، ١٩٠/٣).

(٢) يقول **الأشموني**: «بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب؛ نحو: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ [عبسى/٢١]». (**الأشموني**، ١٠٨٥/٣)، ينظر: (**النحو الوفي**، ٤٣٦/٣).

(٣) الفاء للترتيب وهو نوعان معنوي؛ نحو: قام زيد فعمرو، وذكري؛ وهو عطف مفصل على مجمل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة/٣٦]، والتعقيب؛ نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج/٦٣]، وكثيراً ما تقتضي السببية إن كان المعطوف جملة؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص/١٥]. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٥٢)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٨٥/٤، ١٩٨٦، **مغني اللبيب**، ٢٧٢/١ - ٢٧٥، **شرح ابن عقيل**، ٢٠٩/٢، ٢١٠.

(٤) وعَقَبَ فلانٌ مكان أبيه عاقبةً، أي: خَلَفَه، وهو اسم جاء بمعنى المصدر. (**الصحاح**، باب عقب، ص٧٩٠).

وهوَ معنَى التعقيبِ؛ نحوُ: «جاءَ زيدٌ فعمرٌو»؛ فالمجيءُ واقعٌ من عمروٍ عقبَ زيدٍ مِنْ غيرِ مُهلةٍ ولا تراخٍ.

وثالثُها: «ثُــمَّ»[١]؛ بضمِّ المثلَّثةِ، وفتحِ الميمِ مشــددةً؛ وهذا يُفيدُ العطفَ بترتيبٍ وتراخٍ بينَ المتعاطفينِ؛ نحوُ: «جاءَ زيدٌ ثمَّ عمرٌو»

فعمرٌو وقعَ منهُ المجيءُ بعدَ وقوعِهِ من زيدٍ بمُهلةٍ بينهُمَا.

ورابعُها: «أوْ»[٢]؛ وهذا يُفيدُ التخييرَ أو الإباحةَ بينَ شــيئينِ أو أشياءَ إذا

---

(١) «ثم» للمهلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ [عبس/ ٢١، ٢٢]. (**أوضح المسالك**، ٢٧/٣)، وهــذا قول الجمهور، ورجحه أبو حيان. (**ارتشــاف الضــرب**، ١٩٨٨/٤، ١٩٨٩)، وللتشــريك في الحكم؛ نحو قوله تعالــى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾ [التوبــة/ ١١٨]، والترتيب؛ كقوله: (جرى في الأنابيبِ ثم اضطربْ). (**أوضح المســالك**، ٢٧/٣)، يُنظر **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٥٢، **مغني اللبيب**، ١٩٧/١ - ١٩٩، **شرح ابن عقيل**، ٢١١/٢.

(٢) تفيــد «أو» عدة معان: الأول: التخيير بعــد الطلب؛ نحو: ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائــدة/ ٨٩]، الثانــي: الإباحة؛ نحو: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾ [النــور/ ٦١]، الثالث: بعد الخبر للشــك؛ نحــو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف/ ١٩]، الرابــع: الإبهــام؛ نحــو: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [ســبأ/ ٢٤]، الخامــس: التفصيل أو التقســيم؛ نحــو: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة/ ١٣٥]، ونحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف»، السادس: الإضراب؛ نحو:

(ماذا تَرى في عيالٍ قد برمتْ بهِمْ ... لم أحــصِ عدتَهــم إلا بعــدَّادِ)
(كانـوا ثمانيــنَ أو زادُوا ثمانيـةً ... لولا رجاؤكَ قــد قتلـتُ أولادِي)

أي: بل زادوا، الســابع: الجمع المطلق قاله الكوفيون والأخفش؛ نحو: (وقد زعمتْ ليلَى أني فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها)، الثامن: أن تفيد الاستثناء بمعنى إلا؛ نحو:

(وكـنتُ إذا غَمَــزتُ قَنـاةَ قومٍ ... كَســرْتُ كُعُوبَهَــا أو تَسْقِيمَــا)

التاسع: أن تكون بمعنى إلى؛ نحو: =

وقعَتْ فِي الإنشاءِ؛ نحوُ: «تزوَّجْ هندَ[١] أو أُختَها»؛ هذا مثالُ التخييرِ، وضابِطُهُ: إذا وقعتْ «أوْ» بعدَ طلبٍ[٢] يمتنعُ الجمعُ بينهُمَا كالمثالِ المتقدمِ؛ فالجمعُ بينَ (٩٥) هندٍ أو أختِهَا ممتنعٌ، والإباحةُ؛ نحوُ: جالسِ الفقهاءَ أو المحدثينَ.

وخَامسُهَا: «**أمْ**»[٣]؛ وهي: لطلبِ التَّعيينِ؛ نحوُ: قامَ زيدٌ أمْ عمرٌو؛ فجوابُهُ؛ نحوُ: «زَيد» أوْ عمرٌو ولا يُجابُ بِـ(لا).

= (لَأَسْتَسهِلَنَّ الصعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فمـا انْقـادَتِ الآمـالُ إلا لصابِرِ)

العاشر: الاستفهام؛ نحو: قام زيد أم عمرو؟. (**مغني اللبيب**، ١/١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢١)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٩٨٩، **أوضح المسالك**، ٣/٣٢.

(١) المؤنث الثلاثي الوسط لك صرفه ولك منعه من الصرف؛ ويلاحظ أن المؤلف قد استعمل الأمرين: الصرف وعدمه. يُنظر: **أدب الكاتب**، ص ١٣٤.

(٢) في الأصل زيادة تركناها ليستقيم المعنى؛ وهي: (وقبل ما).

(٣) يوجد خلاف في أم؛ فذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت: أقام زيد أم عمرو؟؛ بمعنى أعمرو قام؟ فتصير على مذهبه استفهامية، وقيل هي حرف عطف. (**ارتشاف الضرب**، ٤/١٩٧٩)، وتنقسم إلى قسمين متصلة ومنقطعة؛ فالمتصلة سميت بذلك؛ لأن ما قبلَها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر، وهي تنحصر في نوعين؛ الأول: إما مسبوقة بهمزة التسوية؛ وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة/٦]، الثاني: مسبوقة بهمزة يُطْلَبُ بها وبأَم التعيين؛ نحو: أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو؟.
والمنقطعة الذي لا يفارقها معنى الإضراب، وهي بمعنى بَلْ وهي على ثلاثة أنواع: الأول: مسبوقة بالخبر المحض؛ نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ [السجدة/٢، ٣]، الثاني: مسبوقة بهمزة غير الاستفهام؛ نحو: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف/١٩٥] إذ الهمزة للإنكار فهي بمنزلة النفي، الثالث: مسبوقة باستفهام بغير الهمزة؛ نحو: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد/١٦]؛ أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام. (**شرح الأشموني**، ٣/١٩٥ - ١١٠٣)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ٣/٢٩ - ٣٢. **مغني اللبيب**، ١/٧٧، ٨٣.

وسادِسُها: إمَّا[١]؛ وهي: مثلُ «أوْ» في إفادتِهَا التخييرَ، أو الإباحةَ بعدَ الطلبِ، وبعدَ الخبرِ الشكَّ أو التشكيكَ؛ مثالُ الأوَّلِ؛ نحوُ: تزوَّجْ إمَّا هندَ وإمَّا أُختَهَا، والثاني؛ نحوُ: جالسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ، والعاطفُ هُنَا الواوُ، على الأصحِّ، وإمَّا: حرفُ تفصيلٍ.

وسابِعُهَا: «بَلْ»[٢] وهذِهِ تُفيدُ الإضرابَ عمَّا قبلَهَا فيكونُ الأوَّلُ بِحُكمِ المسكوتِ عنْهُ؛ نحوُ قولِك: قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو؛ فالمقصودُ بالحُكمِ هُنا عمرٌو لا زيدٌ، وكذَا إنْ تقدَّمَها طلبٌ؛ نحوُ: اضرِبْ زيداً بلْ عمراً؛ فعمرٌو هوَ المقصودُ بالضربِ، وإنْ تقدَّمَهَا نفيٌ أو نهيٌ كانتْ لتقريرِ الحُكمِ المتقدمِ، وإثباتِ نقيضِهِ لِمَا بعدَهَا؛ نحوُ: لا تضرِبْ زيداً بلْ عمراً، أفادَتْ إثباتَ الضَّربِ بعدَ النَّهي عن إيقاعِهِ على زيدٍ، وكذَا حُكمُ النَّفي.

---

(١) إما عاطفة عند المصنف فتكون على ذلك الواو زائدة، وهو قول ابن هشام وأكثر النحويين؛ فهي بمنزلة أو، وذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك إلى أنها غير عاطفة. (**مغني اللبيب**، ١/١٠٨، ١٠٩)، وذلك لدخول الواو عليها، فحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، وهي تفيد التخيير؛ نحو: خذ من مالي إما درهما وإما ديناراً، والإباحة؛ نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، والتقسيم؛ نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل. (**شرح ابن عقيل**، ٢/٢١٥)، والإبهام؛ نحو ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة/١٠٦]، والشك؛ نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو. (**مغني اللبيب**، ١/١٠٨، ١٠٩)، **ارتشاف الضرب**، ٤/١٩٧٦، ١٩٩٢.

(٢) يعطف بـ(بل) بعد النفي أو النهي ومعناها تقرير ما قبلها بحَالِهِ وإثباتُ نقيضه لما بعدها؛ نحو: مَا جَاءَني زَيْدٌ بَلْ عَمرٌو، ولَا يَقُمْ زَيْدٌ بلْ عَمرٌو، وبعد الإثبات أو الأمر؛ ومعناها نَقْلُ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجَعْلُ الأول كالمسكوت عنه؛ نحو: قام زيد بل عمرو، واضربْ زيداً بل عمراً. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٥٣)، وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها؛ فيجوز على قوله: «ما زيد قائماً بل قاعداً»؛ على معنى بل ما هو قاعد، ومذهب الجمهور: أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب. (**أوضح المسالك**، ٣/٣٤)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٥، **مغني اللبيب**، ١/١٩٠، ١٩١، **شرح ابن عقيل**، ٢/٢١٦.

وثامِنُهَا: «**لا**»[١]؛ وهذِه تُفيدُ نفيَ الحُكمِ المتقدمِ عنْ (٩١) مَعطوفِهَا.

وشرطُهَا ألا[٢] يتقدَّمَهَا نفيٌ ولا نهيٌ؛ نحوُ: قامَ زيدٌ لا عمرٌو؛ فـ«عمرٌو»: منفيٌّ عنهُ القيامُ المُسندُ إلى زيدٍ؛ ونحوُ: اضرِبْ زيداً لا عمراً؛ أَفَادتْ نفيَ الضَّربِ عنْ عَمروٍ.

وتاسعُهَا: «**لكنْ**»[٣]؛ وهذه تُفيدُ الاستدراكَ، وشرطُ العطفِ بِها أنْ يتقدَّمَهَا

---

(١) يعطف بـ(لا) بشروط؛ الأول: أن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقاً؛ كـ «هذا زيد لا عمرو»، و«اضرب زيداً لا عمراً»، أو نداء؛ خلافاً لابن سعدان ؛ نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمي» الثاني: ألا تقترن بعاطف فلا يصح: جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف هنا بل، الثالث: ألا يتعاند متعاطفان، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد؛ لأنه يصدق على زيد اسم رجل ويصح جاءني رجل بل امرأة. (**أوضح المسالك**، ٣٤/٣، ٣٥)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٩٦/٤، **مغني اللبيب**، ٤٠١/١.

(٢) في الأصل (أن لا).

(٣) اختلفوا في (ما قام زيد لكن عمرو):

القول الأول: أنها عاطفة إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب أبي علي الفارسي وأكثر النحويين؛ تقول: «ما قام زيد لكن عمرو».

القول الثاني: أنها عاطفة بنفسها، ولا تستعمل إلا بالواو، فالواو زائدة لازمة، وهو قول ابن عصفور.

القول الثالث: أنها عاطفة، وتستعمل بالواو ومن غير الواو، فالواو زائدة غيرُ لازمة، وهو مذهب ابن كيسان.

القول الرابع: أنها غير عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو عاطفة مفرداً على مفرد، وهو مذهب يونس بن حبيب، فتقول: «ما قام زيد ولكن عمرو»، ووافقه عليه ابن مالك إلا إن الواو عاطفة جملة على جملة، ولذلك يقدر جملة في المثال السابق؛ فيقول: ولكن عمرو لم يقم. (**الدرر السنية**، ص٦٠)، يُنظر: **الكتاب**، ٤٣٥/١، **الإنصاف**، ٣٩٦/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٩٧٥/٤، ١٩٧٦، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٥٣، **أوضح المسالك**، ٣٣/٣، ٣٤، **مغني اللبيب**، ٤٧٩/١، ٤٨٠، **شرح ابن عقيل**، ٢١٥، ٢١٦، **شرح الأشموني**، ١٠٨١/٣، ١٠٨٢.

نفيٌ أو نهيٌ مع شـرطِ إفرادِ معطُوفِهَا، وهي؛ أيضاً مثلُ «بلْ» في إفادةِ تقريرِ الحُكمِ المتقدمِ قبلَهَا، وإثباتِ نقيضهِ لِمَا بعدَهَا؛ نحوُ: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو؛ فـ«عمرٌو»: مثبتٌ لهُ القيامُ المنفيُّ عنْ زيدٍ، ولا تضرِبْ زيداً لكنْ عمراً.

وعاشـرُهَا: «**حتَّى**»[1] والعطفُ بِهَا في **بعضِ الموانعِ**، وشـرطُ معطوفِهَا أن يكونَ جُزءاً مِمَّا قبلَهَـا وأن يكونَ غايةً لَهُ في الصُعُـودِ والنُّزولِ[2]، مثالُ الأوَّلِ؛ نحوُ: جاءَ القومُ حتَّى الأميرُ؛ فـ«الأميرُ»: عُطِفَ على القومِ بـ «حتىَّ»، ومثالُ الثَّانِي: خرجَ النَّاسُ حتىَّ السُّـوقَةُ[3]؛ فـ«السُّوقَةُ»: معطوفٌ علَى النَّاسِ بـ «حتَّى» فافهمِ الفرقَ بينهُمَا.

---

(١) قال **سيبويه**: «ومما يُختَار فيه النصبُ لنصبِ الأوّل ويكون الحرفُ الذي بين الأوّل والآخِرِ بمنزل الواو والفاءِ وثُمَّ قولك: لقيتُ القـومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه، وضربتُ القوم حتّى زيداً ضربت أباه، وأتيت القـوم أجمعين حتى زيداً مررت به، ومـررت بالقوم حتى زيداً مـررتُ» (**الكتاب**، ٩٦/١)، قـال أبو حيان: العطـف بـ(حتى) قليل، ولقد رواه سـيبويه، وأبو زيد، وذهب الكوفيون إلى أنها ليسـت بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار. (**ارتشـاف الضرب**، ١٩٧٨/٤)، والكوفيون ينكرونه ويعربون مـا بعدها بإضمار. (**أوضح لمسـالك**، ٢٧/٣، ٢٨)، يُنظر: **شرح شـذور الذهب**: ابن هشـام، ص ٤٥٢، **مغني اللبيب**، ٢١١/١ - ٢١٣، **شرح الأشموني**، ١٠٨١/٣، ١٠٩٠ - ١٠٩٣.

(٢) وشـروط العطف بها أربعة: أحدها: كون المعطوف اسـماً، والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز «قام الناس حتى أنا»، والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق؛ نحو: «أكلت السمكةَ حتى رأسَها»، أو بالتأويل؛ كقوله:

(ألقـى الصحيفة كي يخفف رحله ... والـزادَ حتـى نعلَـه ألقاهـا)

بنصب «نعله»، والرابع: كونه غاية في زيادة حسية؛ نحو: «فلان يهب الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ» أو معنويـة؛ نحو: «مات الناسُ حتـى الأنبياءُ، أو الملـوكُ»، أو في نقص؛ نحو: المؤمن يجزى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذرةِ». (**أوضح لمسالك**، ٢٧/٣، ٢٨).

(٣) «السُّـوقةُ من الناس»: الرعية ومَنْ دون الملِك... والسُّوقة من الناس من لم يكن ذا سُلْطان الذكر والأُنثى في ذلك سواء والجمع السُّوَق. (**لسان العرب**، باب سوق، ٣٠٦/٧). وينظر: **الصحاح**، باب سوق، ص ٥٧٣.

ويجوزُ جرُّ مَـا بعدَ «حتَّى» علَى أنَّهَا حرفُ جرٍّ[(١)]؛ نحوُ: أكلتُ السمكةَ حتىَّ رأسِهَا؛ بجرِّ «رأسِها»[(٢)]، ورفعه أيضاً علَى أنَّهُ حرفُ ابتداءٍ، وما بعدَها مبتدأٌ؛ نحوُ: أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسُهَا؛ برفعِ رأسٍ؛ أي: «حتَّى رأسُهَا (٩٢) مأكولٌ»، ونصبُهُ أيضاً عَطْفٌ علَى السَّمكةِ.

فإنْ عَطفْتَ بِهَا؛ أي: جميعَ هذِه الأحرفِ المتقدِّمةِ **على مرفوعٍ** سواءً كان اسماً أو فعلاً **رَفَعْتَ** المعطوفَ بِهَا، **أو** عَطَفتَ بِهَا **على منصوبٍ** من اسم، أو فعلٍ **نَصَبتَ** المعطوفَ بِهَا أيضاً، **أو** عَطَفتَ بِهَا **على** اسم **مخفوضٍ خفضْتَ** المعطوفَ بِهَا **أو** على فعلٍ **مجزوم جزَمتَ** ما بعدَها؛ **تقولُ** في حالةِ الرَّفع: **قامَ زيدٌ وعمرٌو**؛ فـ«عمرٌو»: معطوفٌ على «زيد» مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، وزيدٌ يقومُ ويقعُدُ؛ فـ«يقعُدُ»: معطوفٌ على «يقومُ» مرفوعٌ أيضاً بالضَّمَّةِ الظاهرةِ.

وفي حالةِ النَّصبِ؛ نحوُ: **رأيتُ زيداً وعمراً**؛ فـ«عمراً»: معطوفٌ على زيدٍ؛ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، ولنْ يقومَ، ولنْ يقعُدَ؛ فـ«يقعد» معطوفٌ على «يقوم» منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ.

وفي حالةِ الخفضِ؛ نحوُ: **مررتُ بزيدٍ وعمرٍو**؛ فـ«عمروٍ»: معطوفٌ على «زيدٍ» مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ.

---

(١) اختلف العلماء في مجيء حتى مجرورة؛ فجمهور العلماء يرون جواز مجيئها جارّة، وقد أنكر بعضهم ذلك كالفراء والكسائي ونسب لبعض أهل الكوفة، ويبدو أن الكندي قد خالف المصنف في مجيء «حتى» جارة، فحين عدَّد المصنف حروف الجر لم يعد «حتى» منها فيقول في ذلك ماهر **علوش**: «فالذي يظهر من إعراضه عنها أن له فيها اختياراً وترجيحاً». (**الدرر السنية**، ص٦٩)، ينظر: **مغني اللبيب**، ٢١٣/١، **شرح ابن عقيل**: ٢٠/٢.

(٢) يشترط للجر بـ «حتى» أن يكون الكلام آخراً أو متصلًا بالآخر؛ فما كان آخراً؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، وما كان ملاقياً لآخر جزء؛ نحو: ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر/٥] فلا يجوز: «سرت البارحة حتى ثلثِها». **مغني اللبيب**، ٢٠٦/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٠/٢.

وفي حالةِ الجزمِ؛ نحوُ: **زيدٌ لم يقُــمْ ولمْ يقعُدْ**؛ فـ«يقعُدْ»: معطوفٌ على «يقُمْ»، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، وقِسْ على هذِه الأمثلةِ ما وافقَهَا، واللهُ تعالَى أعلمُ. (٩٣).

بَابُ التَّوْكِيْدِ

التوكيـدُ؛ هوَ: التابعُ الرَّافعُ للتجوُّزِ، والكاشـفُ للإبهـامِ؛ وهوَ **تابعٌ للمؤكَّدِ**؛ بفتـحِ الكافِ وبكسـرِهَا هوَ التابـعُ، والتوكيدُ: مصـدرُ «أكَّدَ» أُقيمَ المصدرُ مقامَ اسـمِ الفاعلِ[١] وإلا فالبحثُ فـي هذا البابِ عنْ نفسِ المؤكِّدِ[٢]؛ بكسـرِ الكافِ، وهوَ تابعٌ لمتبوعِهِ **في** جميعِ أحوالِهِ في **رفعِهِ، وفي نصبِهِ، وفـي خفضِهِ، وفي تعريفِهِ** دونَ تنكيـرِهِ على الأصحِّ بخلافِ النَّعتِ[٣]، وهوَ على قِسمينِ: لفظيٍّ ومعنويٍّ؛ فـ«اللفظيُّ»: هوَ إعادةُ الشيءِ بلفظِهِ[٤] سواءً كان اسماً؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ زيدٌ؛ فـ«زيدٌ» الثَّانِي مؤكِّدٌ للأوَّلِ، أو فِعلاً؛ نحوُ: قامَ قامَ زيدٌ؛ فـ«قامَ» الثَّانِي مؤكِّدٌ للأوَّلِ، ومنهُ قولُ الشاعرِ:

[من الطويل]

---

(١) يقال: أكَّد تأكيداً، ووكَّد توكيداً؛ وهو بالواو أكثر. **شرح الأشموني**، ١٠٥٥/٣.

(٢) الأولى أن يقول: «المؤكد نفسه».

(٣) مذهب البصريين لا يجوز توكيد النكرة سـواء كانت محدودة؛ كيوم، وليلة، وشـهر، أو غير محدودة؛ كوقت، وزمـن، وذهب الكوفيـون، واختاره ابن مالك إلـى جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة؛ نحو: صمتُ شهراً كلَّهُ، وقد ورد عن العرب: (تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعاً)؛ بتوكيد الحول. (**شرح ابن عقيل**: ١٧٩/٢، ١٩٥)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ١٠٨/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٣٦، **متممة الآجرومية**: الحطاب، ٥٧١/٢.

(٤) الغـرض من التوكيد اللفظي أمور؛ أهمها: تمكين السـامع من تدارك لفظ لم يسـمعْه، أو سـمعه ولكن لم يتنبه، وقد يكون الغـرض التهديد؛ كقوله تعالى فـي خطاب المعاندين بالباطل: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر/ ٣، ٤]، وقد يكون التهويل: كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الإنفطار/ ١٧، ١٨]، وقد يكون التلذّذ بترديد لفظ مدلولُه محبوب مرغوب فيه، نحو: «الصحة، الصحة!! هي السعادة الحقَّة»، الجنة الجنة!! ما أسعدَ من يفوز بها. **النحو الوافي**، ٤١٠/٣.

[فأيْــنَ إلــى أيْــن النَّجَــاةُ ببغلتي] أتاكِ أتَاكِ اللّاحقون احْبِسِ احْبِسِ(١)

فكلٌّ مِنْ «أتــاكِ» و«احبسِ» الثانــي تأكيدٌ للأوَّلِ. أو حرفــاً؛ نحوُ: لا لا تضرِبْ زيداً، وقولُ الشاعرِ: [من الكامل]

لا لا أبــوحُ بحــبِّ بثنــةَ إنَّهَــا أخــذتْ عليّ مواثقاً وعــهُــودَا(٢)

(١) تخريــج البيت: **الخصائــص، ١٠٥/٣، ١١١، شــرح الكافية للرضي، ١٠٠/٣، ارتشــاف الضرب، ١٩٥٧، شرح التســهيل، ١٦٥/٢، ٣٠١/٣، ٣٠٢، الشافية الكافية، ٦٤٢/٢، شرح شواهد الألفية، ٥٨٥/١، شــرح قطر الندى، ص ٣٨٩، أوضح المسالك، ص ١٨/٢،، شرح ابن عقيل، ١٩٨/٢، متممة الآجرومية:** الحطاب، **٥٥٨/٢، شــرح الحدود النحوية، ١٨٣، الفواكه الجنية، ص ٣٥٣، الكواكب الدرية، ٥٥٨/٢، المواهب السنية، ص ١٢٠.**

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: النجاة: الخلاص، وفي بعض الروايات النجاء بالمد: معناه الإسراع.

المعنى: قائل البيت كان فارًا من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره، فخاطب دابته لتجدّ في السير.

الإعراب: «فأين» الفاء: بحســب ما قبلها، «أين»: في محل جر بإلى المحذوفة، أو في محل نصب على الظرفية المكانية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، وعلى الثاني متعلق بفعل محذوف تقديره فأين تذهب؟ «إلى أين»: توكيد لفظي، وعلى الثاني متعلق بمحذوف خبر مقدم، «النجاة»: مبتــدأ مؤخر، «ببغلتي»: جار ومجرور متعلــق بالنجاة، وهو مضاف، وياء المتكلم: في محل جر مضاف إليــه، «أتاك»: فعل ماض، والكاف: محل نصب مفعول به، «أتــاك»: توكيد لفظي، «اللاحقون»: فاعــل مرفوع بالواو، «احبس»: فعــل أمر، وفاعله: ضمير مستتر فيه تقديره أنت، «احبس»: توكيد لفظي.

الشاهد: «أتاك أتاك»، «احبس احبس»: فقد أكَّد الفعلين تأكيداً لفظياً.

(٢) تخريج البيت: **شرح الكافية للرضي، ١٠٠/٣، ارتشاف الضرب، ١٩٥٧، شرح قطر الندى، ٣٩٠، أوضح المســالك، ص ١٧/٣، شرح الأشموني، ١٠٧١/٣، شــرح الحدود النحوية، ١٨٣، الفواكــه الجنية، ص ٣٥٣، الكواكب الدرية، ٥٦٠/٢، المواهب الســنية، ص ١٢٠، النحو الوافي، ٤١٧/٣.**

=

فـ«لا» الثانيةُ في المثالِ والبيتِ تأكِيدٌ للأوَّلِ[(١)].

والمعنويُّ **يكونُ بألفـــاظٍ معلومةٍ** عندَهُم؛ **وهي: النَّفـــسُ**؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ نفسُـــهُ؛ فنفسُـــهُ: تأكيدٌ لزيدٍ، وكذلِك: جاءَ الزَّيدانِ أنفسُـــهُمَا (٩٤) والزيدونَ أنفسُهُمْ، **والعينُ**؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ عينُهُ، والزيدانِ أعينُهُمَا، والزيدونَ أعينُهُمْ[(٢)].

= **الشـــاعر**: جميل بن عبدالله بن معمرٍ، يكنى: أبا عمرو، أحد عشـــاق العرب المشـــهورين، وصاحبته بثينة، عده الجمحي من الطبقة السادســـة، شـــعره يذوب رقة، أقل ما فيه المدح، وأكثره في النســـيب والغزل والفخـــر، توفي ســـنة ٨٢هـ. يُنظر: **طبقات فحول الشـــعراء**، ٦٦٩/٢، **الشـــعر والشـــعراء**، ٤٣٤/١، **وفيات الأعيان**، ٣٦٦/١، **خزانـــة الأدب**: البغدادي، ٣٩٧/١، **الأعلام**، ١٣٨/٢.

المفردات: لا أبوح: لا أفشـــي ولا أظهر، بثنة: محبوبته، واسمها بثينة، مواثقاً: جمع موثق؛ وهو العهد والميثاق.

المعنى: لا أفشـــي، ولا أخبر أحداً بالحب الذي بيني وبين بثينـــة؛ لأنها أخذت عليَّ عهداً مؤكداً ألا أبوح بحبها.

الإعراب: «لا»: حـــرف نفي، «لا»: توكيد لفظي، «أبوح»: فعل مضـــارع، والفاعل ضمير تقديره: «أنا»، «بحب»: متعلق بـ «أبـــوح»، مضاف، «بثنة»: مضاف إليه، «إنهـــا»: حرف توكيد ونصب، و«ها» اسمها، «أخذت»: فعل ماضٍ، والتاء؛ للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هي، «عليَّ»: متعلق بـ «أخذ»، «مواثقاً»: مفعول به لـ «أخـــذ» منصوب بالفتحة، وقد صرفه لضرورة الشعر، «وعهوداً»: الواو عاطفة، «عهوداً»: اسم معطوف على قوله: «مواثقاً» منصوب مثله.

الشاهد: «لا لا»؛ فقد أكد «لا» توكيداً لفظياً.

(١) يقول **عباس حســـن** «اللفظ الذي يقع توكيدًا لفظيّاً، ممنوع من التأثر والتأثير، «أي: لا تؤثر فيه العوامل؛ فلا يكون مبتدأ، ولا خبراً إلـــخ...؛ فليس له موضع، ولا محل من الإعراب، وكذلـــك ليس له تأثير في غيره مطلقًـــا؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعـــول،...» وإنما يقال في إعرابه: «إنـــه توكيد لفظي لكذا»؛... ولا فـــرق في هذا الحكم بين أن يكـــون لفظ التوكيد اســـماً، أو فعلًا، أو حرفاً، أو جملة، أو اســـم فعل؛ ففي مثل: إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم، تُعـــرب: «إنّ» الثانيـــة «توكيداً لفظيـــاً»، وليس لها عمل ولا محـــلّ، كما تعرب «الشمس» الثانية «توكيداً لفظياً». **النحو الوافي**، ٤١٠/٣، ٤١١.

(٢) النفس والعين: يؤكـــد بهما؛ لرفع المجاز عـــن الذات، تقول: «جـــاء الخليفة» فيحتمل أن =

و«**كلٌّ**» ولا يُؤكَّدُ بِهَا إلا ما أمكنَ تَجزِئتُهُ حُكماً، أو فِعْلاً؛ فالأوَّلُ؛ نحوُ: اشتريتُ العبدَ كلَّهُ، والأمَةَ كلَّهَا؛ فإنَّهُ يصحُّ شراءُ نصفِ العبدِ، أو الأمَةِ، أوْ ثُلثِهِمَا أوْ رُبعِهِمَا؛ ونحوِ ذلِك[1].

والثاني: وهوَ ما أمكنَ تَجزِئتُهُ فِعلاً؛ نحوُ: جاءَ القومُ كلُّهُمْ؛ فإنَّهُ يصحُّ مجيءُ بعضِهِم أو أكثرِهِم، والزيدانِ كِلاهُمَا، والهندانِ كِلتَاهُمَا، والزيدونَ كُلُّهُمْ، والهنداتُ كُلُّهُنَّ، ونحوُ ذلِك ولا يصحُّ: جاءَ زيدٌ كُلُّهُ؛ لأنَّ نفسَ الشخصِ[2] لا يتجزأُ، وكذلِك: **أجمعُ**؛ نحوُ:

= الجائي خبره أو ثقله، فإذا قلت: جاء الخليفة نفسُه، ارتفع الاحتمال، بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/ ٢٢] أي أمره، ويجب اتصال المؤكدين بضمير مطابق للمؤكد، وأن يكون لفظهما طبقه في الإفراد والجمع. (**أوضح المسالك**، ١٤/٣)؛ فتقول: جاء زيد نفسُه، جاءت هند نفسها، وجاء الزيدون أنفسُهم، وجاءت الهندات أنفسهن، وأما في التثنية: فتصح ثلاث لغات: الجمع والإفراد والتثنية فتقول في الجمع: جاء الزيدان أنفسُهما، وجاءت الهندات أنفسهن، وتقول في الإفراد: جاء الزيدان نفسهما، وجاءت الهندان نفسهن، وتقول في التثنية: جاء الزيدان نفساهما، وجاءت الهندان نفساهن، قال ابن هشام: «أفصحها الجمع... ودونه الإفراد ودون الإفراد التثنية». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٣٦، ٤٣٨). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٤٧/٤، **شرح ابن عقيل**، ١٩١/٢، ١٩٢، **شرح الأشموني**، ١٠٥٦/٣.

(١) يؤكد بكل وأجمع ما كان ذا أجزاء يصح افتراقها حسّاً أو حكماً؛ ويقصد بـ(حسا)؛ نحو: قام الرجال كلُهم؛ فـ (الرجال): له أفراد يتميز في الحس بعضها عن بعض، ويقصد بـ(حكماً): تفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال؛ كالشراء والبيع فيجوز توكيده بالكل؛ فيصح أن تقول: اشتريت العبد كلَّه؛ فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي، أما لو قلنا: جاء زيد كلُّه؛ فأجزاؤه لا تفترق حكماً بالنسبة إلى بعضها في المجيء لذلك لا يجوز ذلك. (**شرح الكافية للرضي**، ١٠٦/٣). يُنظر: **الكتاب**، ١١٦/٢، **مغني اللبيب**، ٣٢٧/١، **شرح ابن عقيل**، ١٩٢/٢.

(٢) الأولى أن يقول: «الشخص نفسه».

جاءَ القومُ أجمعُهُمْ، والزيدونَ أجمعُهُمْ، والجيشُ أجمعُه[١] ونحوُ ذلِك[٢].

وتوابعُ «أجمعَ» ثلاثةُ أشياءَ، وسُمِّيتْ توابعَ أجمعَ؛ لأنَّهَا لا يُؤتى بِهَا إلا تابعةٌ لأَجَمعَ؛ **وهي**[٣]:

(١) ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقة بكله؛ نحو: جاء الجيش أجمع، واستعمال جمعاء غير مسبوقة بكلها؛ نحو: جاءت القبيلة جمعاء، واستعمال أجمعين غير مسبوقة بكلهم؛ نحو: جاء القوم أجمعون، واستعمال جمع غير مسبوقة بكلهن؛ نحو: جاء النساء جمع، ومنه قوله:

(يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا   تَحْمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَولًا أَكْتَعا)
(إذا بكيت قَبَّلَتْنِي أَرْبَعا   إذًا ظَلِلتُ الدهر أَبْكِي أَجْمَعا)

ويجاء كثيراً بعد كل بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع بعد كله؛ نحو: جاء الركب كله أجمع، وبجمعاء بعد كلها؛ نحو: جاءت القبيلة كلها جمعاء، وبأجمعين بعد كلهم؛ نحو: جاء الرجال كلهم أجمعون، وبجمع بعد كلهن؛ نحو: جاءت الهندات كلهن جمع. (**شرح ابن عقيل**، ١٩٣/٢، ١٩٤)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٤٨/٤، **مغني اللبيب**، ٣٢٧/١، **شرح الأشموني**، ١٠٦٠/٣.

(٢) ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناء بكلا، وكلتا، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول: «جاءني الزيدان أجمعان»، و«الهندان جمعاوان». **أوضح المسالك**، ١٤/٣، ١٥.

(٣) القول الأول المشهور: إنك إذا ذكرت أجمع وجب الابتداء بأجمع، ثم تجيء بأخوته على هذا الترتيب؛ أجمع أكتع أبصع أبتع، ولا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته، القول الثاني: تبدأ بأيهن شئت بعد أجمع؛ وهو قول ابن كيسان؛ والقول الثالث: يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية، الرابع: جواز حذف أجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض. (**شرح الكافية للرضي**، ١١١/٣، ١١٢)، يُنظر: **الكتاب**، ١١/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٩٥٠/٤، ١٩٥١، **شرح الأشموني**، ١٠٦٠/٣، **شرح ابن عقيل**، ١٩٣/٢.

أكتعُ[١]؛ مأخوذةٌ مِن «تكتَّعَ الجلدُ» إذا اجتمعَ.

«**وأبتعَ**»[٢]؛ مأخوذٌ من التَّبَعِ؛ وهوَ اجتماعُ العِرْقِ **وأبصعُ**[٣]؛ مأخوذٌ من البَصَعِ؛ وهوَ طولُ العُنقِ؛ لأنَّ القومَ إذا اجتمعُوا طالَت أعناقُهُمْ؛ فكلُّ هذِهِ المعانِي بمعنَى «أجمعَ»؛ تقولُ: جاءَ القومُ أجمعُونَ أكتعُونَ أبتعُونَ أبصعُونَ.

ومثلُ «كل، وأجمع» في المعنَى «عامةٌ»؛ نحوُ: جاءَ القومُ عامَّتُهُمْ[٤]، (٩٥) ويجوزُ الجمعُ بينَ كلٍّ وأجمعَ لتقويةِ التَّأكيدِ؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/ ٣٠]، وجاءَ الجيشُ كُلُّهُ أجمعُ، ونحوُ ذلِك.

ويتبعُ المؤكِّدُ؛ بكسرِ الكافِ، المؤكَّدَ؛ بفتحِها في جميعِ أحكامِهِ إلا التنكيرَ؛ **تقولُ** في المفردِ: **قامَ زيدٌ نفسُهُ**؛ فـ«نفسُهُ»: تأكيدٌ لزيدٍ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظاهرةِ، ورأيتُ زيداً نفسَهُ؛ فـ«نفسَهُ»: أيضاً تأكيدٌ لزيدٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، ومررتُ بزيدٍ نفسِهِ؛ فـ«نفسِهِ»: تأكيدٌ لزيدٍ أيضاً مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ، والضميرُ في جميعِهَا: مضافٌ إلى نفسٍ، عائدٌ على زيدٍ، والمثنَّى؛ نحوُ: جاءَ الزيدانِ كِلاهُمَا، ورأيتُ الزيدينِ كِليهِمَا، ومررتُ بالزيدينِ كليهِمَا،

---

(١) أَكْتَعُ: رِدْفٌ لأجْمَعَ، لا يفرد منه، ولا يكسَّر، والأُنثى: كَتْعاءُ، مأْخوذ من قولهم: «أَتى عليه حَوْلٌ كَتِيعٌ؛ أَي: تامٌّ». **لسان العرب**، باب كتع، ٢/ ٢٠، ينظر: **أساس البلاغة**، باب كتع، ص ٥٣٥.

(٢) البَتِعُ: الشديد المَفاصِل، والمَواصِل من الجسد بَتِعَ بَتَعاً فهو بَتِعٌ وأَبْتَعُ اشْتَدَّت مفاصله... «والبَتَعُ: طُول العُنق مع شدَّة مَغْرِزه». **لسان العرب**، باب بتع، ١٤/ ٢.

(٣) البَصْعُ: الخَرْق الضيّق لا يكاد يَنفُذ منه الماء، وبَصَعَ الماءُ يَبْصَعُ بَصاعة رَشَحَ قليلًا، وبَصع العَرَقُ من الجسد يَبصَع بَصاعة، وتَبَصَّع: نَبَعَ من أُصول الشعر قليلاً. **لسان العرب**، باب بصع، ٢/ ٩٦، ٩٧.

(٤) استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل عامةً مضافاً إلى ضمير المؤكد؛ نحو: جاء القوم عامتهم، وخالف في عامة المبرد وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم. (**شرح ابن عقيل**، ٢/ ١٩٣)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/ ١٩٥٠، ١٩٥١.

وجاءَ الزيدَانِ أنفسُهُمَا، ورأيتُ الزيدَينِ أنفسَهُمَا، ومررتُ بالزيدَين أنفُسِهِمَا، ومثالُ الجمعِ؛ نحوُ: جاءَ القومُ كُلُّهُمْ أجمعُونَ، **ورأيتُ القومَ كُلَّهُمْ** أجمعِينَ، **ومررتُ بالقوم** كُلِّهِمْ **أجمعِينَ**؛ «فــكلّ، وأجمعُ» في جميع هذه الأمثلة تأكيدٌ للقومِ تابعــةٌ لَهُ في جميعِ إعرابِــهِ رفعاً ونصباً وجــرّاً؛ فـ«أجمعُونَ»: معربٌ بالحُروفِ نيابةً عنِ الحركاتِ بالواوِ رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرّاً، و«كلُّ» مُعربٌ بالحركاتِ (٩٦) الظاهــرةِ، وقِسْ على هذِهِ الأمثلةِ جميــعَ ما يَرِدُ عليكَ مِن هذَا البابِ، واللهُ تعالَى أعلمُ.

بَابُ البَدَلِ[(١)]

البدلُ: هوَ التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بِلا واسـطةٍ، فخـرجَ بقولِنا: «التابعُ» غيرُ التابعِ، وبقولِنَـا: «المقصودُ بالحُكـم»: النَّعتُ والتأكيـدُ، وبقولِنَا: «بلا واسطةٍ»: العطفُ،[(٢)] **فإذَا أُبدِلَ** أي: عُوِّضَ **اسمٌ عن اسم**؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ أخُوكَ، **أو أُبـدِلَ فعلٌ مِنْ فِعلٍ**؛ نحوُ: قـامَ قعَدَ زيدٌ، **تبِعَهُ**[(٣)] فَالضميـرُ فيهِ راجعٌ إلى

---

(١) يسـميه البصريون البدل، وعند الكوفيين هو الترجمة والتبيين، والتكرير. قال **الأشـموني**: «المسـمى في اصطلاح البصريين «بدلاً» وأما الكوفيون؛ فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسـان: يسمونه بالتكرير». (**شرح الأشـموني**، ١١٣٠/٣). يُنظر: **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٧٨٥/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٤٩٥/٢.

(٢) يقول ابن مالك:

(التابـعُ المقصـودُ بالحكـمِ بلا ... واسـطةٍ هُوَ المسـمَّـى بَـدَلا)

(**شـرح ابن عقيل**، ٢٦٢/٢، يُنظر: **شـرح الكافية للرضـي**، ١١٣/٣، **ارتشـاف الضرب**، ١٩٦١/٤، **أوضح المسالك**، ٤٠/٣.

(٣) يبدل الاسم من الاسـم، ويبدل الفعل من الفعل، وتبدل الجملة من الجملة، والجملة من المفرد. فالمفرد من المفرد؛ نحو: جاء زيد أخوك، فأخوك بدل من زيد، والفعل من الفعل؛ نحـو قولـه تعالـى: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا * يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان/٦٨، ٦٩] فـ (يضاعف): بدل من (يلق) فإعرابـه بإعرابه وهو الجزم، والجملة من الجملة؛ كقولـه تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء/١٣٢، ١٣٣]، وقد تبدل الجملة من المفرد؛ كقوله:

(إلى الله أشـكو بالمدينـة حاجةً ... وبالشـام أخـرى كيـف يلتقيانِ)

أبدل (كيف يلتقيـان) من (حاجـة وأخرى)؛ أي: إلى الله أشـكو هاتيـن الحاجتين تعذر التقاؤهما. وعامله: مقدر مـن جنس عامل متبوعه، وقيل: عامله نفـس عامل متبوعه ليس على نية تكرار العامل. (**أوضح المسالك**، ٤٣/٣)، يُنظر: **شـرح الكافية للرضي**، ١٣٠/٣، **ارتشـاف الضـرب**، ١٩٧٢/٤، ١٩٧٣، ٤٤، **شـرح ابن عقيـل**، ٢٣١/٢، ٢٣٢، **شـرح الأشموني**، ١١٤١/٣، ١١٤٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٤٩٩/٢.

المبدَلِ منهُ؛ أي: تبِعَ المبدلُ المبدَلَ منــهُ **في جميعِ** أوجهِ **إعرابِهِ** رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً.

[أقسَامُ البَدَلِ]:

والبدلُ: **هوَ أربعةُ أقسامٍ:**

أحدُها: بدلُ الشــيءِ مِن الشيءِ[1]، ويُســمَّى بدلَ الكلِّ مِنِ الكُلِّ، وبدلَ المطابقِ؛ وهوَ: أن يكونَ المبدَلُ كلاًّ برأسِهِ؛ مثلَ المبدَلِ منهُ.

وثانيهَا: بدلُ البعضِ من الكُلِّ[2]؛ وهوَ أن يكونَ المبدَلُ بعضاً من المبدَلِ منهُ، كـ «رُبعِــهِ أو ثُلُثِهِ أو نِصفِــهِ» أو غيرِ ذلِك؛ تحقيقُــهُ: أن يكونَ أقلَّ من المبدَلِ منهُ.

وثالِثُها: بدلُ الاشتمالِ[3]؛ وهوَ أن يكونَ بينَ المبدَلِ والمبدَلِ منهُ ملابسةً

---

(١) يسمى بدل موافق من موافق (**ارتشاف الضرب**، ١٩٦٤/٤) أو البدل المطابق عند ابن مالك فيقول:

(مطابِقــاً أو بَعضاً أو ما يَشــتمِلْ ... عليــهِ يُلفَــى أو كمعطــوفٍ ببَلْ)

(**شــرح ابن عقيل**، ٢٢٦/٢) أو بدل الكل من الكل، أو بدل الشــيء من الشــيء. (**شرح الأشــموني**، ١١٣١/٣). ينظر: (**شرح شــذور الذهب**: ابن هشــام، ص٤٤٦)، يُنظر: **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٤٩٥/٢، **الكواكب الدرية**، ٥٧٣/٢.

(٢) بدل البعض من الكل: وهو يدل الجزء من كله؛ قليلًا كان ذلك الجزء أو مســاوياً، أو أكثر؛ نحو: أكلت الرغيف ثلثَهُ أو نِصفَهُ أو ثلثيْهِ. ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه؛ كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة/٧١]، أو مقدر؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران/٩٧]؛ أي: منهم. (**أوضح المســالك**، ٤١/٣)، يُنظر: **ارتشــاف الضرب**، ١٩٦٥/٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٤٦، **شرح ابن عقيل**، ٢٢٧/٢، **شرح الأشموني**، ١١٣٢/٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٤٩٥/٢).

(٣) بدل الاشــتمال: هو بدل شــيء يشــمل عاملُه على معناه اشــتمالا بطريق الإجمال؛ نحو: أعجبني زيــد علمُهُ. (**أوضح المســالك**، ٤١/٣) ونحــو: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ =

بغيرِ الكليةِ[(١)] والجزئيةِ[(٢)] ليخرجَ بالأوَّلِ: بدلُ الكُلِّ مِن الكُلِّ، وبالثاني: بدلُ البعضِ مِن الكُلِّ، قالَ الفاكهي[(٣)](٩٧) وشرطُهُ أنْ تبقَى النَّفسُ عندَ ذِكرِ الأوَّلِ متشوقةً إليهِ[(٤)] اهـ.

ورابِعُهَا: بدلُ الغلطِ[(٥)]؛ وهوَ: مَا لمْ يكُنْ مقصوداً، ولكنْ سَبَقَ ذِكرُهُ في اللِّسانِ.

= ﴿فِيهِ﴾ [البقرة/٢١٧] فـ (قتال) بدل من (الشـهر)، وليس القتال الشّهْرَ نفسه ولا بعضَه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٤٤٦) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٦٦/٤، **شرح ابن عقيل**، ٢٢٨/٢، **شرح الأشموني**، ١١٣٢/٣.

(١) «البعضيـة والكلية من مصطلحات النحـاة أدخلوا فيها (أل) علـى كل وبعض، والأولى ألا تدخل عليها، ولعل ذلك جاء بسبب تأثرهم بلغة القضاة والفقهاء». **غالب المطلبي**: **(مشافهة)**.

(٢) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ١١٩/٣، **شرح الحدود النحوية**، ص١٨، ٨، **الفواكه الجنية**، ص٣٦١.

(٣) تقدمت الترجمة له.

(٤) **الفواكه الجنية**، ص٣٦١.

(٥) يسمي العلماء القسم الرابع: البدل المباين، وقسموه على قسمين: **الأول: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو**؛ ويسـمى: بدل الإضراب، وبدل البداء (أي: الظهـور؛ لأن المتكلم بدا له ذكره)؛ نحو: أكلت خبزاً لحمـاً، قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثـم بدا لك أنك تخبر أنك أكلـت لحماً أيضاً، وضابطه: أن يكـون البدلُ والمبدَل منه مقصوديـن قصداً صحيحاً وليس بينهمـا تَوَافق. **الثاني: ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط**، وهو على قسـمين: أحدهما: **بدل الغلط**: لم يكن مقصوداً، ولكن سبق إليه اللسـان؛ نحو قولك: هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ؛ فالأصلُ أنك أردت أن تقول: هذا حمار فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى زيد، فرفعت الغلط بقولك: حمار، وقد سـمّاه النحويون: بَدَلُ الغلط فالحمـار بدل من زيد وزيد ذُكر غلطاً. (**شـرح ابن عقيل**، ٢٢٨/٢)، ثانيهما: **بدل النسـيان**: ما كان مقصوداً؛ ثم تبيَّن بعد ذكره فسـاد القصد؛ كقولك: جاءني زيد عمرو، إذا كنت قد قَصَدْتَ زيداً أولاً ثم تبيَّن فسادُ قصدِك فذكرت عمراً، قال ابن هشام: «وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم (أي: ابن مالك) وكثير مـن النحويين لم يفرقوا بين النوعين فسـموا النوعين بدل غلط». (**أوضح المسـالك**، ٤١/٣، ٤٢)، يُنظر: **شـرح الكافية للرضي**، ١٢١/٣، **شرح شـذور الذهب**: ابن هشام، ٤٤٧، **شرح الأشموني**، ١١٣٤/٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٤٩٦/٢، **الفواكه الجنية**، ص٣٦٣.

ولا يقعُ هذا القسمُ فِي فصيحِ الكلامِ ولِذَا أعرضَ أهلُ المعانِي عن البحثِ فيهِ[١].

مثالُ الأوَّلِ؛ وهوَ: بدلُ الكُلِّ مِن الكُلِّ؛ نحوُ قولِك: **قامَ زيدٌ أخُوكَ**؛ فـ«أخُوك»: بدلٌ من زيد؛ بدلُ كلٍّ مِن كُلٍّ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من «زيد» «وأخُوكَ» كلٌّ برأسِهِ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مِن الأسماءِ الخمسةِ، ورأيتُ زيداً أخَاك؛ في النَّصبِ، ومررتُ بزيدٍ أخِيكَ في الجرِّ.

ومثالُ الثَّانِي؛ وهوَ: بدلُ البعضِ مِن الكُلِّ؛ نحوُ قولِك: **أكلتُ الرَّغيفَ ثُلثَهُ**؛ فـ«ثُلثَهُ»: بدلٌ مِن الرَّغيفِ؛ بدلُ بعضٍ مِن كُلٍّ؛ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، والضميرُ فيهِ العائدُ على الرَّغيفِ: مضافٌ إليهِ، وكذلِك قبَّلتُ زيداً يدَهُ.

ومثالُ الثالثِ؛ وهوَ: بدلُ الاشتمالِ؛ نحوُ قولِك: **نفعنِي زيدٌ عِلمُهُ** فـ«علمُ»: بدلٌ مِن «زيد»، بدلُ اشتمالٍ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، والضميرُ فيهِ العائدُ إلى زيدٍ: مضافٌ إليهِ، وأعجبنِي زيدٌ فهمُهُ، وبهرنِي عمرٌو حُسنُهُ؛

---

(١) قد جوَّز سيبويه بدل الغلط؛ فقال: «وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حِمارٍ؛ فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ؛ فأَمَّا المحُالُ فأَن تَعنَى أنَّ الرجلَ حِمارٌ، وأَما الذى يَحسُن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ثم تُبْدِلَ الحِمارَ مَكَانَ الرجل؛ فتقولَ حِمارٍ، إمَّا أن تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ، وإمّا أن يَبْدُوَ لك أَن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك». (**الكتاب**: ٤٣٩/١)، قال **الرضي**: «ولا يجيء بدل الغلط الصرف، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون شعراً». (**شرح الكافية للرضي**، ١٢١/٣)، وذكر الأشموني أن المبرد وغيره قد ردوا بدل الغلط؛ وقالوا: بأنه لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً، وقد استدل جماعة من النحاة على بدل الغلط بقول ذي الرمة: (لَمْيَاءُ في شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ) فاللعس: بدل غلط؛ لأن الحوة السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة، فبدل عن الحوة إلى السواد المشوب بالحمرة. (**شرح الأشموني**، ١١٣٦/٣).

فكلُّ هذهِ الأمثلةِ إعرابُهَا كالذِي قبلَهَا. ومثالُ الرَّابعِ؛ وهوَ: بدلُ الغَلطِ؛ نحوُ قولِك: **رأيتُ زيداً الفرسَ**؛ فـ«الفرسَ»: بــدلٌ من زيدٍ؛ بدلُ غلطٍ؛ منصوبٌ (٩٨) بالفتحةِ الظاهــرةِ، **أردتَ** في قصدِكَ النُّطقَ؛ **أن تقــولَ**: رأيتُ الفرسَ فزلَّتْ لســانُكَ **فغَلطتَ** في نطقِــكَ؛ **فأبدلتَ زيداً منهُ**؛ فقلــتَ: رأيتُ زيداً الفرسَ.

واعلمْ أنَّ في عبارتِهِ بقولِهِ: فغلطتَ فأبدلتَ زيداً منهُ نظرٌ؛ لأن المبدَلَ هوَ الفرسُ من زيدٍ لا العكــسُ، ولو قالَ، فغلطتَ فقلتَ: زيداً ثمَّ فأبدلتَ الفرسَ منهُ لكانَ أولَى(١).

وزادَ بعضُهُم قِســماً خامســاً(٢): بدلُ الكُلِّ من البعضِ؛ قالَ السيوطِي(٣): وقدْ وجدتُ لَهُ شــاهداً في كتابِ اللهِ؛ وهوَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۞ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريــم/ ٦٠، ٦١] بنصــبِ ﴿جَنَّٰتِ﴾ بــدلاً من «جنَّةٍ». ومِن المعلومِ أنَّ الواحدةَ بعضٌ مِن الجمعِ(٤)، ومنهُ قولُ الشاعرِ: [من الخفيف]

---

(١) قــال العلامة **الكفراوي** على شــرح الآجرومية: «وظاهر قوله (ابن آجــروم): فأبدلت زيداً أن لفظ الفرس هو الذي ذكر على ســبيل الغلط وليس كذلك فإن الذي ذكر على ســبيل الغلط هو لفظ زيد لا لفظ فرس، لقوله: فغلطت فأبدلت زيداً منه». **شرح العلامة الكفراوي**، ص١٢٦.

(٢) زاد بعضهم بدل كل من بعض كقول الشاعر:

(كأنِّي غَــداةَ البَينِ يــومَ تَحمَّلوا ... لدى سَمُرات الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ)

ونفاه الجمهور (**شرح الأشــموني**، ١١٣٥/٣) وتأولوا البيت: بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل. (**حاشــية الصبان**، ١١٣٥/٣). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٩٧٠/٤، **الكواكب الدرية على متممة الآجرومية**: الأهدل، ٥٨٠/٢.

(٣) تقدمت الترجمة له.

(٤) **الإتقان**، ١٧٩/٣.

رَحِـــمَ اللهُ أَعْـظُـمـاً دَفَـنُـوْهَـا بِسَجِسْـتَانَ طَلْحَـةَ الطَّلَحَـاْتِ[٢].

واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) **تخريج البيت:** قد ورد البيت بعدة روايات منها: (نَصَر، نَضَر، نضَّر، رَحِم): **شعر عبيد الله بن قيس الرقيات**، ص ٢٣٠، **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات**، ص ٨٧، **الحيوان**: الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان / بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ٣٣٢/١، **تهذيب اللغة**، ٨/١٢، **المخصص**، ١٨٣/٥، **الإنصاف**، ٣٥/١، **وفيات الأعيان**، ٨٨/٣، **ارتشاف الضرب**، ١٨٤١/٤، ٢٤٢٥/٥، **المحيط في أصول الفقه**: الزركشي؛ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان / بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ٣٤٧/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٧١/٦، **خزانة الأدب**: الحموي، ٣٨٠/٤،، **الفواكه الجنية**، ص ٣٦٣، **الكواكب الدرية**، ٥٧٩/٢، **النحو الوافي**، ٦٧٤/٣.

الشاعر: عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، شاعر قريش في العصر الأموي، أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، وسمي الرقيات؛ لأنه كان يشبب بثلاث نسوة يقال لهم جميعاً رقية، توفي سنة ٨٥هـ. (**الشعر والشعراء**: ابن قتيبة، ٥٣٩/١)، يُنظر: **ديوان عبيدالله بن قيس**، ص ٧ ـ ٣٤، **الأغاني**، ٦٤/٥، **وفيات الأعيان**، ٨٨/٣، ١٩٦/٣، **الأعلام**، ١٩٦/٤.

المفردات: طلحة الطلحات: هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي، وهو طلحة الطلحات سمي بذلك؛ لأنه كان أجودهم، وقيل: لأن أمه اسمها طلحة بنت أبي طلحة، بعثه في سنة ٦٣هـ مسلم بن زياد والياً على سجستان؛ فأقام بها إلى أن مات مع خروج عبدالله بن الزبير رضي الله عنه على الظلم. يُنظر: **وفيات الأعيان**، ٨٨/٣، **الانتصاف من الإنصاف**: **محيي الدين عبد الحميد**، بيروت، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٣٥/١.

المفردات: أعظماً: عظاماً.

المعنى: يترحم على طلحة الخزاعي الملقب بطلحة الطلحات الذي مات في سجستان.

الإعراب: «رحم»: فعل ماض، «الله»: فاعل مرفوع، «أعظماً»: مفعول به منصوب، «دفنوها»: «دفن»: فعل ماض، والواو: في محل رفع فاعل، والهاء: في محل نصب مفعول به، بسجستان: الباء: حرف جر، و«سجستان»: اسم مجرور بالفتحة، «طلحة»: بدل منصوب من «أعظماً، و«طلحة»: مضاف، و«الطلحات»: اسم مجرور بالكسرة.

الشاهد: «طلحة»: بدل كل» من «أعظماً» التي هي جزء من «طلحة».

بَابُ جُملةِ منصوباتِ الأسْمَاءِ[(١)]

إعلمْ أنَّ هذَا البابَ ذَكَرَ فيهِ المصنِّفُ جملةً مِن المنصوباتِ مِن الأسماءِ؛ فجملةُ **المنصوباتِ** منهَا **خمسةَ عشرَ**، وزادَ بعضُهُمْ واحداً غيرَهَا فتكونُ حينئذٍ ستةَ عشرَ اسماً؛ وهي[(٢)]:

أوَّلُهَا: المفعولُ به؛ وهوَ: الاسمُ المنصوبُ الذي وقعَ عليه الفعلُ؛ نحوُ: ضربَ زيدٌ عمراً، **وثانيهَا: المصدرُ**؛ وهوَ: ما يجيءُ ثالِثاً في (٩٩) تصريفِ الفعلِ؛ نحوُ: ضَرَبَ يضرِبُ ضَرْبَاً؛ فـ«ضَرْباً»: هوَ المصدرُ.

وثالثُهَا: ظرفُ الزَّمان؛ وهوَ: اسمُ الزَّمانِ المنصوبُ بإضمارِ فيْ نحو: اليومَ، والليلةَ، ونحو ذلِك.

ورابِعُهَا: ظرفُ المكانِ؛ وهوَ: اسمُ المكانِ المنصوبُ أيضاً بإضمارِ «فِي»، وعلى الصحيحِ هُمَا قسمٌ واحدٌ يجمعُهَا اسمٌ واحدٌ؛ وهوَ: المفعولُ فيهِ لِوقوعِ الفعلِ فيهِمَا؛ نحوُ: جِئتُ يومَ الجُمُعةِ، وقعدتُ فوقَ السطحِ ونحوُ ذلِك. وسيأتِي الكلامُ عليهِ إنْ شاءَ اللهُ في محلِّه.

وخامسُهَا: الحالُ؛ وهوَ: الوصفُ الفضلةُ غالباً المنتصِبُ بياناً

---

(١) «المنصوبات: أي؛ من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين، والمذكور هنا خمسة عشر منصوباً، وهي على سبيل الإجمال والتعداد». (**الكواكب الدرية**، ٢/٣٢٥)، ولعل إضافة الكندي كلمة (جملة) يدل على أنه تبع المصنف في شرحه ولم يشأ أن يعدد المنصوبات غير المشهورة تبعاً للأصل.

(٢) سنعلق على جميع التعريفات والمسائل المتعلقة بالمنصوبات، كل في بابه.

لهيئـــــةِ فاعلِهِ، ولا بُدَّ لَهُ مــن صاحــبٍ يقعُ منهُ، وعامــلٌ يعمــلُ فيهِ؛ نحــوُ: جــاءَ زيــدٌ راكِباً؛ فـ«راكِبــاً»: حــالٌ من زيدٍ؛ وهــوَ صاحِبُــهُ، وعامِلُــهُ: جـاءَ.

وسادِسُــهَا: التمييزُ؛ وهوَ: الاســمُ المنصوبُ المبيِّنُ لإبهام نسبــةٍ، أو إبهامِ ذاتٍ؛ نحوُ: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، واشــتريتُ عشــرينَ غُلاماً؛ فـ«عرقاً» و«غلاماً» كُلٌّ منهُمَا منصوبٌ علــى التمييزِ، الأوَّلُ مُبيِّنٌ لإبهــامِ نسبةٍ، والثاني: مبيّنٌ لإبهامِ ذاتٍ، وســيأتي الكلامُ على ذلِك إنْ شــاءَ اللهُ في بابِه.

وسابِعُهَا: المستثنَى؛ وهوَ: الاسمُ المنصوبُ بعدَ أداةٍ تُخْرِجُهُ عَنْ حُكم ما ســبقَهُ نفياً وإثباتاً؛ نحوُ: قامَ القومُ إلا زيداً، ولهذا البابِ أبحاثٌ سنذكرُ طَرَفاً منهَا إنْ شاءَ اللهُ في بابِهِ.

(١٠٠) **وثامنُهَا: اســمُ «لا»** العاملةِ عملَ «إنَّ» الموضوعةِ نصاً لاستغراقِ الجنسِ؛ نحوُ: لا رجلَ في الدارِ.

وتَاسِــعُهَا: المنادَى، وهوَ: الاســمُ المنتصبُ لفظاً ومحَلًا، أو محــلاًّ فقط بعدَ حــروفٍ موضوعةٍ للنِّداءِ وهــذَا الــنَّوعُ فــي الحقيقةِ داخــلٌ تحــتَ المفعولِ بهِ؛ لأنَّ تلــك الحروفَ في تأويــلِ أفعــالٍ؛ كأنادي أو أدعُو.

وعاشــرُهَا: المفعولُ مِن أجلِهِ؛ وهــوَ: المصدرُ المنتصــبُ بياناً لِعلَّةِ وقــوعِ الفعلِ معَ اتِّحــــادِ الوقتِ والفاعلِ فيهِمَا؛ نحــوُ: قُمتُ إِجْلالاً لِعمروٍ.

واحدَ[(١)] **عشرَها**[(٢)]: **المفعولُ معَهُ**؛ وهوَ: الاسـمُ المنصوبُ بعدَ واوٍ بيَّنَتْ مفهومَ مَع؛ كمثلِ: «كلّ صانعٍ وما صنعَ»؛ أي: مَع صنعِهِ[(٣)].

وثانِيَ عشـرَهَا[(٤)]: **خبرُ كانَ** المتقدمُ ذكرُهَا في بابِ النَّواسِـخ **وأخواتِهَا** المذكورة معَهَا؛ نحوُ: كانَ زيـدٌ قائِماً؛ فـ«قائِمَا»: منصـوبٌ؛ لأنَّهُ خبرُ كانَ، وأصبحَ زيدٌ عاكِفاً؛ ونحوُ ذلِك كما مرَّ بيانُهُ.

---

(١) قال **ابن عقيـل**: «تجيء بتركيبين صـدر أولهما: فاعل فـي التذكير وفاعلة فـي التأنيث، وعجزهما: عشـر في التذكير وعشـرة في التأنيث، وصدر الثاني منهما فـي التذكير: أحد واثنان وثلاثة بالتاء إلى تسعة، وفي التأنيث: إحدى واثنتان وثلاث بلا تاء إلى تسع؛ نحو: ثالثَ عشرَ، ثلاثةَ عشرَ وهكذا إلى تاسعَ عشرَ، تسعةَ عشرَ، وثالثةَ عشرةَ، ثلاثَ عشرةَ إلى تاسعةَ عشرةَ، تسـعَ عشـرةَ وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح». (**شرح ابن عقيل**، ٣٨٣/٢). وهمزة أحد مبدلة من الواو، وقد قيل: وحد عشـر على الأصل، وهو قليل. وقد يقال: واحد عشر على أصل العدد. (**الأشموني**، ١٥٠١/٤).

(٢) ويقول **ابن مالـك**: «والأجود فيما أضيف من هـذا المركب أن يبقى مبنيـاً كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه لاسـتواء الألف والـلام في الإضافة والاختصاص بالأسـماء؛ فيقال: أحد عشـرَك مع أحدَ عشـرَ زيد بالبناء كما يقال: الأحدَ عشـرَ مع الأحدَ عشرَ إلا أن العرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام». (**شـرح التسهيل**، ٣٤٧/٢، ٣٤٨). ويقول **الأشـموني**: وإن أضيف عدد مركب يبقى البناء في الجزأيـن على حاله نحو: أحدَ عشرَك مع أحدَ عشـرَ زيد بفتح الجزأين، هذا هو الأكثر، والثاني: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، حكاه سيبويه عن بعض العرب؛ نحو: أحد عشرِك مع أحدَ عشرِ زيد،... واستحسـنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ومنع في التسهيل القياس عليه لأن المبني قد يُضاف؛ نحو: كم رجل عندك، ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود/ ١]، وفيه مذهب ثالث؛ وهو: أن يُضاف صـدره إلى عجزه مزالًا بناؤهما، حكـي قولهم: ما فعلت خمسةَ عشرِك، وذكر في التسهيل أنه لا يُقاس عليه. (**شرح الأشموني**، ١٥٠٧/٤، ١٥٠٨)، يُنظر: **الكتاب**، ٢٩٩/٣، **شرح التسهيل**، ٣٤٨/١.

(٣) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٥/٢، **أوضح المسالك**، ٣٨/٢، **شرح الأشموني**، ٦٦٢/٢، ٦٦٣.

(٤) يقول **ابن عقيل**: «يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ما عدا اثني عشر؛ فإنه لا يضاف فلا يقال: اثنا عشرِك». (**شرح ابن عقيل**، ٣٧٨/٢، ٣٧٩).

وثالثَ عشرَهَا: اسمُ «**إنَّ**» المتقدمُ ذكرُهَا أيضاً في بابِ النَّواسخِ **وأخواتِها** المذكورة معها؛ نحوُ: إنَّ زيداً قائمٌ، فـ«زيداً»: منصوبٌ؛ لأنَّهُ اسمُ «إنَّ» وإنَّ[١] عَمراً أسدٌ؛ فـ«عَمراً»: منصوبٌ؛ لأنَّهُ اسـُم «إنَّ»[٢]، ونحوُ ذلِكَ كمَا مرَّ ذِكرُهُ هُناكَ.

ورابعَ عشرَهَا: التابعُ للمنصوبِ؛ وهوَ أربعةُ أشياءَ: أحدُها: **النَّعتُ**؛ نحوُ: رأيتُ زيداً العاقِلَ، وثانِيهَا: **العطفُ**؛ نحوُ: رأيتُ (١٠١) زيداً وعمراً، وثالثُها: **التوكيدُ**؛ نحوُ: رأيتُ زيداً نفسَهُ، ورابعُهَا: **البدَلُ**؛ نحوُ: ضربتُ عَمراً أخاكَ، وقدْ مرَّ ذكرُ هذه الأربعةِ آنِفاً.

تَنْبِيْهٌ:

اِعلَمْ أنَّ المصنِّفَ لم يعُدّ مِن المنصوباتِ بعدَ قولِهِ: خمسةَ عشرَ إلا أربعةَ عشرَ منصوباً كمَا تَرى مع ما في كلامِهِ مِن نظرٍ[٣]؛ لأنَّ ظرفَي الزَّمَانِ والمَكَانِ في الحقيقةِ هُمَا واحدٌ فقط[٤] كمَا مرَّ بيانُهُ.

---

(١) في الأصل: (كان).

(٢) في الأصل: (كان).

(٣) يقول **الحسني**: «ذكر أولًا أنها خمسة عشر ولم يعدّ إلا أربعة عشر، ولعل الخامس عشر هو مفعول ظن وأخواتها، وأما خبر ما الحجازية، و(لا) و(لات) و(أن) المشبهات بليس فتندرج في كان وأخواتها». (**الفتوحات القدوسية**، ص١٣٧)، ويقول **الحفظي**: مجموع المنصوبات التي ذكرها ـ إذا عددنا التوابع واحداً ـ فسينقص العدد فيصير أربعة عشر، مع أنه ذكر خمسة عشر، وإن عددنا كل واحد من التوابع قسماً مستقلاً بنفسه صار الجميع سبعة عشر، وذكر بعض شراح الآجرومية أنه ثبت في بعض النسخ أن الخامس عشر مفعول ظن وأخواتها. (**الأقوال الوفية**، ص٢٥٦).

(٤) في العادة أن تبحث الظروف في باب واحد ولكن يوجد من النحاة من وضع للظرف الزماني باباً، وللمكاني باباً آخر؛ كابن جني في اللمع، ولعل المصنف قد تابع مَن قبله من النحاة. ينظر: **اللمع**: ابن جني، ص١١٠.

وهوَ: المسمَّى بالمفعولِ فيهِ لوقوعِ الفعلِ فيهِ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ لَهُ من زمانٍ ومكانٍ يقعُ فِيهِمَا، ولدخولِ المنادَى في المفعولِ بهِ في الأصلِ فلم يبقَ لَهُ بعدَ هذَا التحقيقِ إلا اثنَا عشرَ منصُوباً مع أنَّ غيرَهُ عدَّهَا ستةَ عشرَ منصوباً.

والعجبُ منهُ لم يذكرِ المفعولَ المطلقَ مع أنَّهُ لا يَخفَى على مَنْ كانَ لَهُ أقلُّ ملَكَةً في هذَا الفنِّ؛ لأنَّه أشهرُ من نارٍ على عَلَمٍ، وهوَ المصدرُ المنصوبُ تأكِيداً لعاملِهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أوعددِهِ.

فإن قُلتَ: لقدْ ذَكَرَهُ ضمناً بقولِهِ: «المصدرُ» سلَّمنَا لكنْ لنَا أن نقولَ: إنَّ المصدرَ أعمُّ مِن أن يكونَ منصوباً فقط بلْ يكونُ مرفوعاً؛ نحوُ: قيامُك حسنٌ، وأعجبنِي قيامُك، ومخفوضاً[1]؛ نحوُ: عجِبتُ من ضربِكَ زيداً، ونحوُ ذلِك[2].

---

(١) في الأصل (ومخفوظاً).

(٢) قال **أبو النجا**: «فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس، وقيل: بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في نحو: ضربت ضرباً، وينفرد المصدر في نحو: يعجبني ذهابُك، وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك: ضربت سوطاً، والقائل بالقول الأول يجعل: (سوطاً): نائباً عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقاً بل بيانه من حيث إنه ينصب مفعولاً مطلقاً... وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق؛ أي: الذي لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل». (**حاشية أبي النجا**، ص١٠٢)، وقال **الحسني**: «والصواب: التعبير بالمفعول المطلق؛ لأنه هو الذي ينصب دائماً». (**الفتوحات القدوسية**، ص١٧٨)، وقال **الحفظي**: «هذا التعريف ـ في رأيي ـ لا يستقيم لأمرين؛ أحدهما: أنه أدخل الحكم في التعريف؛ فقال: (المنصوب)؛ وهذا عيب في الحدود، الأمر... الثاني: أنه قال: الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، وليس كل من يذكر تصريف الفعل يجعل المصدر ثالثاً بل قد يقال: ضرب يضرب اضرب، فيجيء فعل الأمر ثالثاً لكن يشفع للمصنف أن الغالب في تصريف الفعل أن يكون المصدر ثالثاً في التصريف». (**الأقوال الوفية**، ص٢٦٣) ينظر: **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص١٣٣، **التسهيلات النحوية على**، ص١٧٢.

فالمفعولُ المطلقُ: هوَ المتمِّمُ للخامسَ عشــرَ، هذَا على تسليمِ ما قالَهُ، وعلى جعلِ ظرْفَي الزَّمانِ والمكانِ واحداً فالخامسَ (١٠٢) عشــرَ؛ هوَ: خبرُ «مَا» العاملةِ عملَ ليسَ، وخبرُ أفعالِ المقاربةِ؛ هوَ: المتمِّمُ للسادس عشرَ هذَا ذِكرُهَا إِجمَالاً.

وسنذكرُهَا إنْ شــاءَ اللهُ مفصلةً علَى التَّوالِي؛ كلٌّ واحدٍ منهَا في بابٍ إلا مَا مرَّ ذِكرُهُ سَابِقاً؛ وهي: خبرُ «كانَ»، واسمُ «إنَّ»، والتوابعُ، واللهُ تعالَى أعلمُ.

بابٌ في حُكمِ المفعُولِ بهِ(١)

وأعلمْ أنَّ المفعولَ بهِ(٢)؛ هوَ: **الاسـمُ**(٣) **المنصوبُ**، فخـرجَ بذلِك غيرُهُ من الأسـماءِ، **وبالذي يقعُ بهِ الفعلُ**(٤): [خرجَ] غيرُهُ من المنصوباتِ، سواءً كانَ ظاهرَ الإعرابِ أو(٥) مقـدَّرَهُ؛ **نحوُ قولِك** مثلاً: **ضربـتُ زيداً**، وأكرمتُ بَكراً؛ فكلُّ واحدٍ منهُمَا مفعُولٌ بهِ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، وضربتُ الفتَى وغُلامِي لِمَا يُقـدَّرُ فيه الإعرابُ؛ فـ«الفتَى»: منصوبٌ بفتحـةٍ مقدَّرةٍ للتَّعذّرِ، و«غُلامِي»: بفتحةٍ مقدَّرةٍ مَنعَ من ظهورِهَا اشـتغالُ المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ،

---

(١) قال **ابن هشام**: «وبدأت بالمفاعيل؛ لأنها الأصل، وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسـي وجماعة منهم: صاحبا المقرب والتسـهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشـري وابن الحاجب ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس». (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٤١)، يُنظر: **شرح التسهيل**، ٨٥/٢، ١١٨.

(٢) ويطلق عليه بأنه متعدٍّ؛ لأنه لا يكتفي بالفاعل. (**شـرح ابن عقيل**، ٤٨٤/١)، وإنما يحتاج إلى مفعول، ويسمى أيضاً: واقعًا لوقوعه على المفعول به، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به. (**شرح الأشموني**، ٥٨٩/٢).

(٣) هو الاسم الصريح كـ(ضربت زيداً)، أو مؤوّلًا؛ نحو: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال/ ٧]. **حاشية الآجرومية**، قاسم، ص ٩٥.

(٤) «ليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسـي إذ ليس كل فعل متعد واقعاً على مفعوله حسـاً بل المراد تعلق الفعل به سواء كان ذلك من جهة الثبوت؛ نحو: فهمت الدرس، أو النفي؛ نحو: لم أفهم الدرس، وسواء كان الفعل حسـيّاً؛ نحو: ضربت زيداً، أو معنوياً؛ نحو: اتقوا الله؛ فإن الضرب لا يتحقق مـن غير مضروب، والتقوى لا تتحقق من غير متقى، وسـواء كان الفاعل حقيقياً؛ نحو: أنبت الله الزرع، أو مجازياً؛ نحو: أنبت الربيع الزرع. (**التسهيلات النحوية**، ص ١٦٤)، يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣٣٣/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٤١، **الكواكب الدرية**، ٣٢٧/٢.

(٥) الأولى أن يقول: (أم).

ولا فرقَ فيهِ سـواءً كان عاقِلاً كما تقـدَّمَ أو غيرَ عاقلٍ نحـوُ قولِك: **ركِبتُ الفرسَ**، وبنَيتُ الدَّارَ؛ فكلٌّ منهُمَا منصوبٌ مفعولٌ بهِ، ولا فرقَ أيضاً إن كانَ العامِلُ ملفوظاً بهِ كمَا تقدَّمَ أو مقدَّراً؛ نحوُ قولِك: «زيداً» في جوابِ مَن قالَ لكَ: مَن ضربتَ؟[(١)]

---

(١) يجوز حـذف المفعول لغرض لفظي؛ كتناسـب الفواصل في نحـو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحـى/٣]، وكالإيجاز نحـو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤]، وإما معنـوي كاحتقاره، نحو: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾ [المجادلة/٢١]؛ أي: الكافرين أو لاسـتهجانه؛ كقول عائشة: «ما رأى منـي، ولا رأيت منه». وقد يمتنع حذفـه كأن يكون محصوراً؛ نحو: إنمـا ضربت زيدا، وقد يحذف ناصبه؛ كقولك لمن سـدد سـهماً: «القرطاسَ» بإضمار تصيب، وقد يجب ذلك كما في باب الاشـتغال؛ كـ(زيداً ضربته)، والنداء كـ(يا عبدالله)، التحذير؛ نحو: (إياك والأسدَ)؛ أي: احذر الأسـدَ، وفي الإغراء؛ نحو: (السلاحَ السلاحَ)؛ أي: ألزم. (**أوضح المسالك**، ١٤/٢، ١٥)، قال **السـامرائي**: «حذف المفعول به على ضربين: ١) أن يحـذف من الكلام لفظاً لكنه مراد معنى وتقديراً؛ يسـميه النحويون (الحذف اختصـاراً)؛ نحو: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر/١١]؛ أي: خلقته؛ لأن الاسـم الموصـول لا بد له من عائد... ويذكـر النحاة على أن المفعول قد يحذف لتناسـب الفواصل؛ كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾؛ أي: وما قلاك، **غير أني أرى** لهذا الحذف غرضاً بديعاً... وهـو أن الحذف ههنا للإكرام والتعظيم؛ وذلك لم يرد أن يواجهـه بالقلى... أما ذكر مفعول التوديع في (ما ودعـك) فللإكرام؛ ذلك أن التوديع إنما يكون بين المتحابين بخلاف القلى... فكان الإكرام لـه في الذكر والحذف. وقالوا: وقد يحذف المفعـول لاحتقـاره؛ نحـو: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾، قالـوا: أي: الكافرين، **وأرى أن حذفه** علاوة على هذا لإخراجه مخـرج العموم؛ فالغلبة عامة لـه، وإن كان المقصود بها الكافرين... وقد يحذف للجهل به؛ نحو: ولدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت» ٢) ألا يذكر المفعول؛ وهو غير مراد يسـميه النحويون: (الحذف اقتصاراً) والحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف، بـل هو أن **تقتصر على الحـدث وصاحبه** من غير إرادة للمفعـول، وليس له تقدير ولا نية وذلك بحسب الحاجة والقصد؛ فقد تكون الحاجة إلى أن تذكر مفعولين؛ نحو: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر/١].. وقد يتعلق الغـرض بذكر مفعول واحد؛ نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى/٥]... وقد يراد مجرد الحث فقط مسـنداً إلى فاعله دون تعلقه بشيء آخر... ومن هذا الباب ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل/٥]. (**معاني النحو**، ٨١/٢ - ٨٣).

[أقسَامُ المفعُولِ بهِ]:

وهوَ؛ أي: المفعولُ به **قســمانِ**[(١)]؛ الأولُ: **ظاهرٌ**، والثاني: **مضمرٌ**؛ **فالقسمُ الظاهرُ** هو **ما تقــدَّمَ** (١٠٣) **ذكرُهُ** آنِفاً، والقســمُ **المضمرُ** هــوَ أيضاً في ذاتِهِ **قِســمانِ**؛ أحدُهُمَا: المضمرُ **المتَّصلُ**؛ وهو: ما لا يبدأُ بِهِ، ولا يقعُ بعدَ إلا في الاختيــارِ، وثانيهُمَا: المضمــرُ **المنفصل**؛ وهوَ: الذي يبدأُ بــهِ، ويقعُ بعدَ إلا في الاختيارِ، وقيدُ «بالاختيارِ» ليخــرجَ عن ذلِك الاضطرارُ؛ لأنَّ للضَّرُوراتِ أحكاماً[(٢)]؛ نحوُ قولِهِ: [من الطويل]

[أعوذُ بِــرَبِ العَرْشِ مِنْ فئــةٍ بَغَتْ عـلَــيَّ] فمَا لــي عَــونٌ إلَّاهُ ناصرُ[(٣)]

---

(١) الضمير البارز ينقســم: إلى متصل ومنفصل؛ فالمتصل هو: الــذي لا يبتدأ به؛ كالكاف من أكرمك ونحوه، ولا يقع بعــد إلا في الاختيار فلا يقال: ما أكرمت إلاك وقد جاء شــذوذاً في الشعر. (**شــرح ابن عقيل**، ١/٨٨، ٩٣ ـ ٩٦). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٢/٩٣٠، ٩٣٣، **أوضح المسالك**، ١/٤٤ – ٤٦.

(٢) في الأصل (أحكام)؛ لأنه اسم (إن) منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٣) خريج البيت: **شرح التصريح**، ١/٩٨، **شرح ابن عقيل**: ١/٨٨.

الشاعر: لا يعرف قائله.

المفردات: «أعــوذ»: ألتجئ وأتحصَّن، «مــن فئة»: من جماعة «بغت»: مــن البغي؛ بمعنى: الظلم «عوض»: ظرف.

المعنى: إني ألتجئ إلى رب العرش، وأتحصن بحماه عن جماعة ظلموني فليس لي معين سواه.

الإعراب: «أعوذ»: فعل مضارع، «برب»: جار ومجرور متعلق بأعوذ، «العرش»: مضاف إليه، «من فئة»: جار ومجرور متعلق بأعوذ، «بغت»: فعل ماض ماض، وفاعله مســتتر فيه، والتاء للتأنيث، والجملة صفة لفئة، «عليّ» جار ومجرور متعلق بـ(بغت)، «فما» نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقــدم، «عوض»: ظرف زمــان مبنيّ على الضم في محل نصــب متعلق بناصر، «إلّاه»: حرف استثناء والهاء: مستثنى مبنيّ على الضم في محل نصب، «ناصر»: مبتدأ مؤخر. =

حيثُ وقعَ الضميرُ المتَّصلُ بعدَ إلا ضرورةً[1].

[القِسْمُ الأوَّلُ: الضميرُ المتَّصِلُ]:

فإذَا تقرَّرَ هذَا فاعلمْ أنَّ المضمرَ **المتَّصلَ** هوَ في ذاتِهِ **اثنَا عشرَ** ضميراً مِن حيثُ التَّكلُّمُ، والخِطابُ، والغَيبةُ، والجمعُ، والتَّثنيةُ، والإفرادُ؛ **وهي** هذِه:

أوَّلُهَا: نحوُ قولِك: زيدٌ **ضربَنِي**؛ فـ«زيـدٌ»: مبتدأٌ، و«ضرَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّون فيهِ: للوقايةِ[2]، والياءُ: مفعولٌ بهِ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ، وفاعِلُهُ: ضميرٌ مستترٌ فيهِ وُجوباً يعودُ على زيدٍ والجُملةُ من الفعلِ وما بعدَهُ في محلِّ رفعِ خبرُ المبتدأِ، والرابطُ بينهُمَا: الضميرُ المستكِنُّ العائدُ على زيدٍ؛ وهذا مثالٌ للمتكلّمِ وحدَهُ.

وثانيهَا: نحوُ قولِك: زيدٌ **ضرَبَنَا**؛ وإعرابُهُ كالذِي قبلَهُ إلا أنَّ هذا لا يحتاجُ إلى نونِ وقايةٍ لعدَمِ الدَّاعِي لَهَا، وتَا: ضميرُ المتكلّمِ معَهُ غيرُهُ، أو المعظَّمُ نفسَهُ مبنيٌّ على السكونِ (١٠٤) في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بهِ؛ وهذا مثالٌ للمتكلِّمِ ومعَهُ غيرُهُ، أو المعظِّمُ نفسَهُ.

وثالثُهَا: نحوُ قولِك: زيدٌ **ضرَبَكَ**؛ بفتحِ الكافِ للمخاطبِ المذكَّرِ،

= **الشاهد:** في «إلّاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلّا» وهو شاذ لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

(١) الضمير المتصل: هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا في الاختيار، وإنما يقع فقط في الضرورة، وقد جاء شذوذاً في الشعر: كقول الشاعر:

(ومَا علينَا إذا مَا كنتِ جارتَنَا ... أنْ لا يُجاوِرَنَا إلاكِ ديَّارُ)

شرح ابن عقيل، ١/٨٨، ٨٩.

(٢) تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم؛ نحو: «دعاني»، و«يكرمني»، و«أعطني»؛ وتقول: «قام القوم ما خلاني» و«ما عداني» و«حاشاني» إن قدرتهنَّ أفعالاً، قال الشاعر: (تُمَلُّ الندامى ما عداني فإنني)، وتقول: «ما أفقرني إلى عفو الله»، و«ما أحسنني إنِ اتقيتُ الله». **أوضح المسالك**، ١/٥٢، ٥٣.

وإعرابُهُ ظاهرٌ يُعلَمُ مِمَّا قبلَهُ إلا أنَّ الكافَ ضميرُ المخاطبِ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بهِ؛ وهذَا مثالٌ للمخاطبِ المفردِ المذكر.

ورابعُهَا: نحـوُ قولِك: زيدٌ **ضرَبَكِ**؛ بكسـرِ الكافِ للمُخاطبـةِ المؤنَّثةِ، وإعرابُـهُ كالذِي قبلَهُ إلا أنَّ الـكافَ ضميرُ المخاطبةِ مبنيٌّ على الكسـرِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بهِ.

وخامسُـهَا: نحوُ قولِك: زيدٌ **ضرَبَكُمَا**؛ وإعرابُهُ ظاهرٌ، والميمُ: فيهِ حرفُ عِمادٍ، والألفُ: حـرفٌ دالٌ على التَّثنيـةِ؛ وهذا مثالٌ للمثنَّـى المذكَّرينِ أو المؤنَّثينِ.

وسادسُـهَا: نحوُ: زيدٌ **ضرَبَكُمْ**: مثالٌ لجمعِ الذُّكورِ المخاطبينَ، والميمُ فيهِ للجمعِ، وإعرابُهُ ظاهرٌ.

وسـابِعُهَا: نحوُ: زيدٌ **ضرَبَكُنَّ**: مثالٌ لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ، والنُّون فيهِ علامةُ جمعِ النِّسوةِ كمَا أنَّ الميمَ في المثالِ الأوَّلِ علامةُ جمعِ الذُّكورِ.

وثامنُهَا: **ضَرَبَهُ** مثالٌ للمذكَّرِ الغائبِ؛ فهذَا وما بعدَهُ للغائبِ.

وتاسعُهَا: **ضَرَبَهَا**: مثالٌ للمؤنَّثةِ المفردةِ الغائبةِ، وعاشرُهَا: **ضَرَبَهُمَا**: مثالٌ للغائبينِ المثنَّى المذكَّرينِ أو المؤنَّثينِ، وحادِي عشرَهَا: **ضَرَبَهُمْ**: مثالٌ لجمعِ الذُّكورِ الغائبينَ، (١٠٥)وثانِي عشرهَا: **ضَرَبَهُنَّ**: لجمعِ الإناثِ الغائباتِ؛ فهذِهِ الاثنا عشرَ ضميراً كلُّهَا متَّصلةٌ.

[القِسْمُ الثَّانِي: الضميرُ المُنفَصِلُ]:

وأمَّـا الضميرُ **المنفصلُ**[1] فهوَ أيضاً **اثنَا عشـرَ** ضميـراً، وضابِطُهُ: هوَ ما

(١) متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله؛ فنحو: «قمت» لا يقال فيه: «قام أنا» ومثال =

جازَ الابتداءُ بِهِ، ويقعُ بعــدَ إلا في الاختيارِ مِن الضمائرِ كما مرَّ بيانُهُ؛ **وهي**؛ هذِهِ: **إيَّايَ**؛ للمتكلِّمِ وحــدَهُ مذكَّراً كانَ أو مؤنَّثاً **وإيَّانَــا**؛ للمتكلِّمِ معَهُ غيرُهُ أو المعظمُ نفسَــهُ، **وإيَّاكَ**؛ بفتــحِ الكافِ؛ للمخاطبِ المذكَّــرِ المفردِ **وإيَّاكِ**؛ بكســرِهَا؛ للمؤنَّثةِ المخاطبةِ المفردةِ **وإيَّاكُمَا**؛ للمخاطبينِ الاثنينِ المذكَّرينِ أو المؤنَّثينِ **وإيَّاكُــمْ**؛ لجمعِ الذُّكــورِ المخاطبينَ، **وإيَّاكُــنَّ**؛ لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ، **وإيَّاهُ**؛ للمذكَّرِ المفردِ الغائبِ.

وإيَّاهَا؛ للمؤنَّثةِ المفــردةِ الغائبةِ، **وإيَّاهُمَا**؛ للمثنَّــى الغائبينِ مذكَّرينِ أو مؤنَّثينِ، **وإيَّاهُمْ** لجمعِ الذُّكورِ الغائبينَ، **وإيَّاهُنَّ**؛ لجمعِ الإناثِ الغائباتِ. واللهُ تعالَى أعلمُ(١).

= ما لم يتأتَّ فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة/٥] **أوضح المسالك**، ١/٤٧، ٤٨.

(١) اختلف النحاة في الضمير (إيا)؛ فقال سيبويه والخليل والأخفش والمازني وأبو علي: إن الاسم المضمر: (إيا)؛ إلا أن ســيبويه قال: ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة؛ لأن (إيا) مشــترك كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد (أن) في (أنتَ) و(أنــتِ) و(أنتما) و(أنتم) و(أنتن)، وقال الخليل والأخفــش والمازني: ما يتصل به أسماء أضيفت (إيا) إليها لقولهم: فأياه، وإياه، وقال الزجاج والسيرافي: (إيا): اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات كأن وإياك؛ بمعنى: نفســك، وقال قوم من الكوفيين: إياك وإياه وإياي أســماء بكمالها، وقال بعض الكوفيين وابن كيســان من البصريين: إن الضمائــر هي اللاحقة بـ(إيا)، و(إيا) دعامة لها لتصير بســببها منفصلة؛ قال **الرضي**: «وليس هذا القول ببعيد عن الصواب». (**شرح الكافية للرضي**، ٣/١٦٥، ١٦٦). ويقول **المطلبي** في شأن هذه الضمائر: «(أيت) معروفة في العبرانية... أما العربية الشمالية فقد أبقتها في وضع مشابه إلى حد ما لوضعها في العبرانية مع تغيير في التلفظ من جهــة واقتصارها. على ضمائر النصب فقــط من جهة أخرى فظهرت عندنا بذلك أمثلة من قبيل: (إياك، وإياي، وإياه) باســتعمال علامة المفعولية الســامية القديمة (إيا) التي أصلها (أيت، أو أيث) مع الضمائر التي تســتعمل في حالتــي المفعول أو الإضافة فتتلخص تلك الضمائر إلى المفعولية وحدهــا». **ظاهرة الإعراب**، ص١٨، ١٩. ينظر: **الكتاب**، ٢/٣٥٥، **أوضح المسالك**، ١/٤٧، **التحفة السنية**: محي الدين، ص ١٣٢.

بابُ المصدرِ[(١)]

اِعلمْ أنَّ المصدرَ[(٢)] في الاصطلاحِ: هوَ الاسمُ الدَّالُّ علَى حَدَثٍ.

(١) لعلَّ المصنف قد قصد من (باب المصدر) المفعول المطلق بدليل اشتراط النصب في التعريف، ومعلوم أن المصدر قد يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً، أما المفعولان المطلق ولأجله فلا يكونان إلا مصدرين منصوبين، وفي العادة أن يطلق المصدر عند عدم التقييد على المصدر المعروف أو على المفعول المطلق. ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٢٥٢. ولأن المصنف قد ذكر قيد النصب فلا يكون عند الإطلاق إلا المفعول المطلق، ومن العجب أن الكندي قد فاتته هذه الملاحظة فقد انتقد بشدة نسيان المصنف ذكر المفعول المطلق فلينتبه لذلك.

كما أن الكوفيين من عادتهم أنهم يذكرون مصطلح المصدر ويقصدون به المفعول المطلق كما ذكر إبراهيم السامرائي. (**المدارس النحوية**، ص ١٢٥)، ويبدو من خلال متن الآجرومية أن المصنف كوفي النزعة، وإن كانت عنده اختيارات في مسائل كثيرة وافق فيها البصريين.

(٢) عرفه **ابن هشام** بقوله: المصدر: هُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ؛ كَـ (ضَرْب، وَإِكْرَام) وشَرْطه: ألا يُصَغَّر، وَلَا يُحَدَّ بالتَّاءِ؛ نحو: ضَرْبَتَيْنِ، أَوْ ضَرَبَاتٍ، وَلَا يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ، وَأَنْ يَخْلُفَهُ فِعلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا، وَعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ؛ نحو: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد/١٤، ١٥] وَمُضَافاً لِلْفَاعِلِ أَكثَرُ؛ نَحْوُ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة/٢٥١]، وَمَقْرُوناً بِألْ وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٩٢، ٣٩٣). قوله: (الجاري على الفعل) معناه: أنه مساو للفعل في استيفاء حروفه، مخرج لاسم المصدر، فإنه يخالف المصدر بخلوّه من بعض حروف الفعل، كـ(عطاء) فإنه خال من همزة (أعطى)، وتمثيله بـ(ضرْب) و(إكرام) إشارة إلى أنه لا فرق في عمل المصدر بين ما كان مصدراً لثلاثي كـ(ضرْب) أو لأكثر منه كـ(إكرام) وقوله: (وشرطه) أي شرط عمل المصدر أن يكون مقدراً بـ(أن) والفعل؛ أي: إذا أريد المضي أو الاستقبال؛ نحو: عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً. والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً، أوبـ(ما) والفعل؛ إن أريد الحال؛ نحو: (عجبت من ضربك زيداً الآن)، والتقدير: مما تضرب زيداً الآن. (**شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٦٧٣/٢، ٦٧٤)، ينظر: **أوضح المسالك**، ٢٣/٢، **شرح ابن عقيل**، ٨٨/٢ - ٩٠.

المنصوبُ بمصدرٍ مثلِهِ لفظاً ومعناهُ، أو معنــاهُ فقط، أو فعل كذلِكَ، أو وَصف.

وهوَ **الــذي يَجِيءُ ثالثاً** بالتَّصريــفِ مِنْ ماضٍ إلى مضــارِعٍ إلى مصدَرٍ **في** درجَاتِ **تصريفِ الفعــلِ** في **نحوِ** قولِك: «**ضَــرَبَ**» (١٠٦): فعلٌ ماضٍ، و«**يضرِبُ**»: فعلٌ مضــارعٌ، و«**ضَرْباً**»: هوَ المصدرُ المشــتقُّ بالتَّصريفِ[١] مِنْ «ضَرَبَ»[٢]، وقَعَدَ يقعُدُ قُعُوداً، وسَارَ يَسيرُ سَيراً، ونحوُ ذلِك.

ووقوعُهُ منصُوباً لا بُدَّ إمَّا أنْ يكونَ منتصِباً تأكِيداً لعامِلِهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أو عددِهِ، وإمَّا أن يكــونَ مُنتصِباً عِلَّــةً لِوقوعِ عامِلِهِ؛ فــالأوَّلُ: هوَ المفعولُ المطلقُ[٣]، وسُــمِّيَ بالمُطلقِ لإطلاقِ المفعوليَّةِ عليهِ مِن غيرِ قيدٍ بهِ أو لَهُ أو فيهِ أو مَعَهُ، ونحو ذلِك[٤].

والثاني: المفعولُ لأجلِهِ، وسيأتِي الكلامُ عليهِ إنْ شاءَ اللهُ في بابِهِ.

---

(١) التصريف: عبــارة عن علم يبحث فيه عن أحــكام بنية الكلمة العربيــة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. **شرح ابن عقيل**، ٤٨٥/٢.

(٢) هنا يشــير إلى أنه يوافق مذهب الكوفيين في أن المصدر مشــتق من الفعــل. ولكنه ذكر في موضع متأخر أنه يرجــح رأي البصريين القائلين بأن المصدر هــو الأصل وأن الفعل والوصف مشتقان منه. وسيأتي ذكر الخلاف في هذه المسألة.

(٣) **يعرف المفعول المطلــق**: بأنه المصدر المنتصب توكيداً لعاملــه، أو بياناً لنوعه، أو عدده؛ نحو: ضربت ضرباً، وسرت سيرَ زيدٍ، وضربتُ ضربتينِ. (**شرح ابن عقيل**، ٥٠٥/١)، ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٥٢، ٢٥٣، **أوضح المسالك**، ٢٣/٢، **شرح الأشموني**، ٦٢٣/٢ - ٦٢٥، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٢١/٢.

(٤) ســمي مفعولًا مطلقاً: لصدق المفعول عليه غير مقيّدٍ بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له. (**شرح ابن عقيل**، ٥٠٥/١)، ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٩٤/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٥٢، **شرح الأشموني**، ٦٢٥/٢.

[المفعُولُ المطلقُ]:

والأوّلُ: هوَ يأتِي على قِسمينِ: أحدُهُمَا: لفظيٌّ، والآخرُ: معنويٌّ منسوبٌ إلى المعنَى، وتقرِيبُهُمَا: فإنْ وافقَ لفظُهُ[1]، فالضميرُ في لفظِهِ راجعٌ إلى المصدرِ؛ أي: فإن وافقَ لفظُ المصدرِ لفظَ فِعلِه مع مطابقتِهِمَا في المعنَى فهوَ لفظيٌّ منسوبٌ إلى اللفظِ لِمُوافقتِهِمَا لفظاً؛ نحوُ قولِك: قتلتُهُ قَتْلاً، وضربتُهُ ضَرْباً، وجَلسْتُ جُلُوساً، وقَعَدْتُ قُعُوداً؛ فكلُّ واحدٍ مِنْ «قَتلاً»، و«ضَرْباً» «جُلُوساً» إلخ مطابقٌ لفظُهُ لفظَ فعلِهِ مع المعنَى؛ لأنَّ «قَتَلَ، وقَتَلا» متفقانِ لفظاً ومعنىً، (١٠٧) وكذا الأمثلةُ الباقيةُ.

وإنْ وافقَ المصدرُ معنَاهُ معنَى فعلِهِ فقط دونَ مُطابقةِ لفظِهِ[2]؛ فالضميرُ

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد؛ وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ومثل ذلك: انكسر كسراً وكسر انكساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح/١٧]؛ لأنه إذا قال أنبته فكأنه قال قد نبت». (**الكتاب**، ٨٤/٤) المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل، أو من غير لفظه فإن كان من لفظه جارياً عليه انتصب بالفعل مبهماً كان أو مختصاً؛ نحو: قعد قعوداً، وقيل: منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره قعد فَعَلَ قعوداً وهو مذهب ابن الطراوة وقال أبو زيد السهيلي: هو منصوب بقعد أخرى لا يجوز إظهارها، وإن كان غير جارٍ؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح/١٧] فمذهب المازني أنه منصوب بالفعل الظاهر، ومذهب المبرد وابن خروف أنه منصوب بفعل ذلك المصدر مضمراً الجاري عليه، والفعل الظاهر دليل على المضمر؛ والتقدير: «نبتُّم من الأرض نباتاً» وقيل: إن غاير معناه معنى الفعل فنصبه بفعله المضمر؛ نحو: نباتاً، وإن لم يغاير فنصبه بالفعل الظاهر؛ نحو: (ربابٌ تحفرُ التُّربَ احتِفاراً). (**ارتشاف الضرب**، ١٣٥٤/٣). قال **الزمخشري**: «أنبتكم فنبتُّم نباتاً، أو نصب بـ(أنبتكم لتضمنه معنى نبتُّم». (**الكشاف**: الزمخشري، ص١١٤٣)، ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، ١٧٢٥/٢، **التبيان**، ٤٢٨/٢.

(٢) إن كان من غير لفظه؛ نحو: قعد جلوساً؛ فمذهب الجمهور أنه منصوب بمضمر؛ أي: =

في لفظِهِ عائدٌ علَى الفعلِ **فهوَ** مصدرٌ **معنويٌّ** لمطابقتِهِ معنَاهُ معنَى فِعلِهِ دونَ لفظِهِ؛ **نحوُ** قولِك: **جَلَسْتُ قُعُوداً**، وقَعَدتُ جُلُوساً، **وقُمت وُقُوفاً**، ووقفْتُ قِيَاماً، ونحوُ ذلِك؛ فكلُّ واحدٍ مِن هذِه الأمثلةِ المصدرُ فيهِ معنويٌّ لعدمِ موافقةِ لفظِهِ لفظَ عاملِه.

ويُنصَبُ المصدرُ(١) بمصدرٍ مثلِهِ؛ نحوُ قولِك: عجِبْتُ مِنْ ضَربِكَ زيداً ضَرْباً شدِيداً، أو بالوصفِ أيضاً؛ نحوُ قولِك: أنَا ضارِبٌ زيداً ضَرْبَاً شدِيداً، أو بفِعلٍ كمَا مرَّ بيانُهُ(٢).

فـ«عجِبْتُ» في المثالِ الأوَّلِ: فعلٌ وفاعلٌ، «مِنْ ضَرْبِكَ»: جارٌ ومجرورٌ متعلِقٌ بـ «عَجِبْتُ»، و«ضَرْباً» مصدرٌ منصوبٌ بِـ «ضَرْبِ» المضاف إلى كافِ المخاطبِ، و«شدِيداً»: صفةُ المصدرِ، و«أنَا» في المثالِ الثانِي: مبتدأٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«ضارِبٌ»: اسمُ فاعِلٍ مُشتقٌّ، «مِنْ ضَرْبٍ»: خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«زيداً»: مفعولٌ بِهِ(٣) منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ و«ضَرْباً»: مصدرٌ منصوبٌ بـ «ضارِبٍ».

= جلس جلوساً، وقيل بالفعل الظاهر، ومذهب أبي الفتح ابن جني التفصيل إن كان للتوكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه، وإن كان مختصاً فإما أن يكون له فعل أو لا فإن كان له فعل عمل فيه الفعل المضمر، وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر؛ نحو: قعد القرفُصاء. (**ارتشاف الضرب**، ١٣٥٥/٣)، ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٩٩/١، ٣٠٠.

(١) يقصد بالمصدر هنا المفعول المطلق.

(٢) ينتصب المفعول المطلق بالمصدر؛ نحو: عجبت من ضربك زيداً ضرباً شديداً، أو بالفعل؛ نحو: ضربت زيداً ضرباً، أو بالوصف؛ نحو: أنا ضارب زيداً ضرباً، وأنت مطلوب طلباً. (**شرح ابن عقيل**، ٥٠٦/١)، يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٣٥٣/٣، **أوضح المسالك**، ٢٣/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٢٣/٢.

(٣) في الأصل: (معمولة).

تَنْبِيْهٌ:

اِختلَفَ (١٠٨) النُّحاة فـي المصدرِ والفعلِ والوصـفِ[١] أيُّهُم الأصلُ؛ فمذهبُ البصريينَ؛ وهوَ الأصحُّ أنَّ المصدرَ هـَو الأصلُ، والفعلُ والوصفُ مشـتقانِ منهُ؛ لأنَّ شـرطَ الفرعِ أن يتضمَّنَ الأصلَ وزيادةً؛ فمدلولُ المصدرِ الحدثُ فقط، ومدلولُ الفعـلِ الحدثُ والزَّمانُ، ومعنَـى دلالتِهِ على الزَّمانِ هوَ كونُهُ دالاًّ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ؛ أي: الماضِي، والحاضرِ، والمستقبلِ، وعلى الحدثِ: وقوعه فيهَا، والوصفُ: دالٌّ على الحدثِ والفاعلِ؛ فكلٌّ منهُمَا تضمَّنَ الأصلَ وزيادةً.

ومذهبُ الكوفييـنَ أنَّ الفعلَ: هوَ الأصلُ، والمصدرُ والوصفُ مشـتقانِ منهُ، وقيلَ: إنَّ [المصدرَ أصلٌ والفعلَ مشـتقٌّ منهُ، والوصفَ مشـتقٌّ من][٢] الفعلِ، وقيلَ: كلٌّ من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسِـهِ؛ والأوَّلُ هوَ الأصحُّ كمَا تقدَّمَ بيانُهُ[٣].

---

(١) المراد بالوصف: اسـم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشـبَّهة، وأفعل التفضيل. **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٣٥٣/١.

(٢) زيادة وضعناها ليستقيم الكلام؛ فيبدو أنها سقطت سهواً بسبب النسخ.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشـتق من الفعل وفرع عليـه؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله؛ ولأن الفعل يعمل في المصدر كما أن المصدر يُذكر تأكيداً للفعل، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الفعل مشـتق من المصدر وفـرع عليه؛ لأن المصدر يدل على زمن مطلق، في حين الفعل يدل على زمان مقيد، كما أن المصدر اسم يستغني بنفسه أما الفعل فهو يحتاج إلى الاسم فهو مستغنٍ إلى غيره، وما كان يستغني بنفسه ولا يحتاج إلى غيره أجدر أن يكون هو الأصل. (**الإنصاف**: ١٩٠/١، ١٩١).
وذهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل.
وذهب أبو بكر بـن طلحة إلى أن كلاً مـن المصدر والفعل أصل برأسـه وليس أحدهما مشـتقاً من الآخر. (**شـرح ابن عقيل**٥٠٧/١)، يُنظر: **الإيضاح**، ص٥٦ - ٦٣، **شرح شذور** =

وقدْ ينوبُ[(١)] عَنِ المصدرِ الوصفُ: مضاف إليهِ؛ نحوُ قولِك: ضربتُ زيداً أشدَّ الضَّرْبِ، والآلةُ؛ نحوُ قولِك: ضَرَبْتُ عَمراً سَوطاً، أو عصاً.

والعددُ؛ نحوُ قولِـكَ: ضَرَبْتُ بَكراً عشـرينَ ضربَةً، ومنـهُ قولُهُ تعالَى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النـور/ ٤]، ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النـور/ ٢] **وجميعُ ما أشـبهَ ذلِك** فهوَ (١٠٩) مثلُهُ؛ ولهذا البابِ أبحاثٌ أمسَكنَا عنهَا اختصاراً.

= **الذهب**: ابن هشـام، ص٣٩٣، **ارتشـاف الضرب**، ١٣٥٣/٣، **شرح الأشـموني**، ٦٢٧/٢، **حاشية الصبان**٨٨٩/٤.

(١) يقوم مقام المصدر ويعرب مفعولًا مطلقاً المضافُ إلى مصدر؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النسـاء/١٢٩]، وضربت زيداً بعضَ الضرب، وضربت أيَ ضرب، ويسـيرَ ضربٍ، وضمير المصدر؛ نحو: (هذا سُراقةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ) أي: يدرسُ الدرسَ، واسم الفعل؛ نحو: رجعَ القهقرى، واسـم الهيئة؛ نحو: يموت الكافر ميتةَ سوءٍ، واسـم العدد؛ نحو: ضربت عشـرينَ ضربةً، واسـم الإشـارة؛ نحو: ضربت هنداً ذاكَ؛ أي: تريد ذلك الضربَ، واسم وقت؛ نحو: (أَلَـمْ تَغْتَمِيضْ عيناك ليلةَ أرمدَا) أي: اغتمـاضَ ليلةِ أرمد، ووصف المصدر؛ نحو: ﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا ﴾ [آل عمران/٤١]؛ أي: ذكراً كثيراً، وما الشرطية؛ نحو: ما تضرب هنداً أيْ: اضرب مثلَه؛ أيْ: أيّ ضربٍ تضربُ هنداً، واسم الآلة؛ نحو: ضربتُ هنداً سوطاً. (**ارتشـاف الضـرب**، ١٣٥٧/٣)، ينظر: **الكتاب**: سـيبويه، ٦٧/٣، **شـرح الكافية للرضي**، ٢٩٧/١، ٢٩٨.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وظَرْفِ المِكَانِ

إِعلَمْ أَنَّ ظَرْفَي الزَّمَانِ والمَكانِ هُمَا المسمَّيانِ بالمفعولِ فيهِ(١) لملازمتِهِمَا لِوقوعِ الفعلِ فيهِمَا إِذْ لا بُدَّ لَهُ مِن وقوعِهِ في زمانٍ ومكانٍ التزَاماً ضرورياً لِعدَمِ إمكانِ انفكاكِهِ عنهُمَا رأساً(٢).

فظرفُ الزمانِ هوَ مَا دلَّ على زمنٍ معلومٍ أو غيرِ معلومٍ، **هوَ اسمٌ** دالٌّ علَى **الزمانِ المنصوبُ** باللفظِ الدالُّ علَى المعنَى الواقعِ فيهِ **بتقديرِ** (**في**) الدَّالَّة على الظَّرفيَّةِ، سواءً كان ذلِك الظرفُ مُبهَماً؛ أي: غيرَ معيَّنٍ، أو مختصاً بزمنٍ معلومٍ؛ فخرجَ بهذا القيدِ: ما نُصِبَ بتقديرِ «في» ولمْ يَدلَّ علَى زمانٍ ولا مكانٍ؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء/ ١٢٧] أي؛ في نكاحِهِنَّ إنْ قُدِّرَ المصدرُ المؤوَّلُ منصوباً بنزعِ الخافضِ، وخرجَ بقولِنا: «المنصوبُ بتقديرِ (في) الدَّالَّةِ على الظَّرفيَّةِ»: ما إذَا وقعَ مفعولاً؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان/ ٧]، فـ ﴿يَوْمًا﴾: مفعولٌ بهِ، والعاملُ فيهِ «يَخافُونَ»، وبقولِنا: «المنصوبُ» ما إذا كانَ

---

(١) يقول **الأهدل**: «وهو المسمى عند البصريين ظرف الزمان وظرف المكان لوقوع الفعل فيه؛ أي: لا بد له من زمان ومكان يقع فيه، وتسميه الكوفيون مفعولاً فيه محلاً وصفة». (**الكواكب الدرية**، ٢/٢٥٢)، وذهب **السامرائي** إلى أنَّ تضمن الظرف معنى (في) فيه نظر، وقد رأى أن الظرف يشمل ثلاثة معان: ١) ما تضمن معنى في نحو: جئت يومَ الخميس، ٢) وما دلَّ على مدة أو مقدار زمان الحدث أو أمكنته؛ نحو: سرت يومين، ٣) ما دلَّ على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته؛ نحو: فعلت هذا سبعة أيام؛ أي: تكرر الحدث في سبعة أيام. لذلك حده بقوله: «اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما». (**معاني النحو**، ٢/١٥٩).

(٢) يقول الشيخ **إسماعيل**: «وإنما جمعهما المصنف في باب واحد بتشابههما وتقارب أحكامهما». **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٣٤.

مرفُوعاً؛ نحوُ: يــومُ الجُمُعةِ (١١٠) يومٌ عظيمٌ، أو مجروراً؛ نحوُ: جئتُكَ في يومِ الزينةِ.

وهذِه أمثلةٌ من أسماءِ الزَّمانِ[(١)]؛ **نحوُ**: «**اليومَ**»[(٢)]؛ فـ (أل) فيهِ: للجنسِ، أو للعهدِ[(٣)]، وهوَ طلوعُ الفجرِ، أو الشمسِ إلى غروبِهَا، و«**الليلةَ**»[(٤)]؛ وهي نقِيضُ «اليومَ»؛ أي: مِن غروبِ الشــمسِ إلى طلوعِ الفجرِ أو الشــمسِ؛ وهذا مثالٌ للمعرَّفِ بـ(أل).

و«**غُدوةً**[(٥)]»: هوَ مِنْ بعدِ صلاةِ الفجرِ إلى طلوعِ الشــمسِ؛ جئتُك غُدوةً، وبِلا تنوينٍ إنْ قَصدَ بِهَا غدوةَ يــومٍ معيَّنٍ، منعَ من الصرفِ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ

(١) ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف؛ فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما اســتعمل ظرفاً وغير ظرف؛ كـ «يوم» و«مكان» فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً؛ نحو: ســرت يوماً، وجلست مكاناً، ويســتعمل مبتدأ؛ نحو: يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانُك حســنٌ، وفاعلاً؛ نحو: جاء يــومُ الجمعة، وغير المتصرف منهمــا: هو الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم؛ وهو على نوعين: ما لا يخرج عنها أصلًا؛ كقطُّ وعَوْضُ؛ تقول: ما فعلته قطُّ، ولا أفعله عوْضُ، وما يخرج عنها إلى شــبهها وهو الجر بالحرف؛ نحو: قبل وبعد ولدن وعند؛ فيقضي عليهن بعدم التصرف مــع أن من تدخل عليهن؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشــبهها؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيّان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبــرًا وصلة وحالًا وصفــة. ومنه منصرف؛ نحو: يوم وشــهر وحول. **ارتشــاف الضرب**، ١٣٩٣/٣، **أوضح المســالك**، ٣٧/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٣٣/١، **شرح الأشموني**، ٦٥٧/٢ - ٦٦٠.

(٢) ينظر: **أساس البلاغة**، يوم، ص ٧١٤، **لسان العرب**، يوم، ٣٢٩/١٥، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٣٥..

(٣) تقدم التعليق على «أل».

(٤) ينظر: **لسان العرب**، ليل، ٢٦٧/١٣، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٣٥.

(٥) ينظر: **الكتاب**، ٢٩٤/٢، **أساس البلاغة**، باب غدو، ص ٤٤٦ **شرح الكافية للرضي**، ١٥/٢، **لسان العرب**، غدا، ١٩/١١، **شرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٣٥.

اللفظي، وإنْ لم يقصدْ بِهَا غُدوةً معيَّنــةً صَرَفْتَ لفواتِ العلميَّةِ؛ تقولُ: آتيك غدوةً وغدوةَ يومِ الجُمُعةِ.

و«**بُكرةً**»[١] يمنعُ أيضاً من الصرفِ إن قصدَ بِهَا بُكرةَ يومٍ معلومٍ، ويصرفُ مع عدمِ التَّعيينِ؛ كـ «غُدوةً»؛ وهي أوَّلُ النَّهارِ.

و«**سَحَرَ**[٢]»؛ بِلا تنوينٍ إنْ قَصدَ بِهِ ســحراً معيَّناً منعَ من الصَّرفِ للعلميةِ والعدلِ؛ أي: السحر، وصرَفَ إن لم يقصِدْ بِهِ مُعيَّناً، وهوَ قُبَيْلَ الفجرِ؛ تقولُ: آتِيكَ سَحَراً، أو سَحَرَ يومِ الخميسِ؛ مثلاً.

و«**غَداً**[٣]»: اسمٌ لِمَا عَقبَ يَومكَ الذي أنتَ فيهِ؛ نحوُ: آتِيكَ غَداً.

و«**عتمــةَ**[٤]»؛ بِلا تنوينٍ إن قصدَ بِهــا عتمةً معلومةً؛ للعلميــةِ والتَّأنيثِ، وبتنوينٍ إن لم يقصِدْ؛ نحوُ: آتِيكَ عتمةً أو عتمــةَ (١١١) ليلةِ الجُمُعَةِ، وهوَ اســمٌ لِلثُّلثِ الأوَّلِ مِنْ الليلِ؛ أي: وقتِ العشاءِ.

و«**صبَاحاً**[٥]»: اسمٌ لوقتِ الصباحِ؛ وهوَ: أوَّلُ النَّهارِ؛ نحوُ: جئتُكَ صبَاحاً، أو آتيكَ صباحَ يومِ العيدِ.

«**ومساءً**[٦]»: اسمٌ لآخرِ النَّهارِ؛ نحوُ: آتِيكَ مساءً أو مساءَ يومِ الجُمُعَةِ.

---

(١) ينظر: **الكتاب**، ٢٩٤/٢، **أســاس البلاغة**، بكر، ص٤٨، **لسان العرب**، بكر، ١٣١/٢، **شرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٣٥.

(٢) ينظر: **الكتاب**، ٢٩٤/٢ **أساس البلاغة**، ســحر، ٢٨٧، **لسان العرب**، سحر، ١٣٦/٧، ١٣٧، **شرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٣٥.

(٣) ينظر: **لسان العرب**، ابن منظور، الغدو، ١٩/١١، **شرح العلاّمة الكفراوي**، ص ١٣٥.

(٤) ينظر: **لسان العرب**، ابن منظور، عتم، ٣٠/١٠، **شرح العلاّمة الكفراوي**، ص ١٣٥.

(٥) ينظر: **لسان العرب**، صبح، ١٩٠/٨، **أساس البلاغة**، باب صبح، ٣٤٦.

(٦) ينظر: **الكتاب**، ٢٦/٤، **أساس البلاغة**، باب مسي، ٥٩٥، **شرح العلاّمة الكفراوي**، ص ١٣٥.

و«**أبَداً**»[١]: بالباءِ الموحَّدةِ؛ اســـمٌ لمستقبلِ الزَّمنِ بلا انتهاءٍ؛ نحوُ: أزورُكَ أبداً أو أبدَ الآبدينَ؛ أي: الباقينَ في الزَّمنِ.

و«**أمَداً**[٢]»؛ بالميمِ: اسمٌ لمستقبلِ الزَّمانِ أيضاً؛ نحوُ: لا أصحَبُ زيداً أمَداً وأمدَ الآمِدِينَ.

و«**حِيناً**»[٣]: اســـمٌ لوقتٍ غيرِ معيَّنٍ مِن الزَّمنِ نحـــوُ: صحِبتُ عَمراً حِيناً، **وجميعُ ما أشـــبهَ ذلِكَ** مِن الأزمنةِ معيَّناً كانَ أو غيرَ معيَّـــنٍ، فهوَ مثلُهُ؛ نحوُ: «ســـاعةً»، و«وقتاً»[٤] و«بُرهةً»[٥]، و«فُرصةً»[٦]؛ بضمِّ الفاءِ وما أشـــبهَ ذلِك مِن المبهماتِ، و«ضحاً»، و«ضَحوةً»[٧] مثلاً مِن المعلوماتِ بقصدٍ معيَّنٍ وهوَ اسمٌ لوقتِ ارتفاعِ الشمسِ إلى نصفِ النَّهارِ؛ تقولُ: آتيكَ ضُحاً وضحوةً أو ضحوةَ يومِ الجُمُعَةِ مَثلاً؛ وهذِه الأمثلةُ كلُّهَا أســـماءٌ لأوقاتِ الزَّمَانِ، وكذَا «شـــهرٌ» و«حولٌ»، و«عامٌ»، و«خريفٌ»؛ فهذِه ظروفُ الزَّمَانِ.

---

(١) (أبد): الأَبَدُ الدهر، وقيل: هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له، والجمع آباد وأُبود. (**لسان العرب**، أبد، ٣٢/١)، ينظر: **أساس البلاغة**، باب أبد، ٩، **شرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٣٦.

(٢) الأمد: هو الزمن المستقبل؛ تقول: لا أكلم زيداً أمداً أمد الدهر وأمد الداهرين، جمع داهر هو ما يبقى على وجه الأرض. (**الكواكب الدرية**، ٣٥٢/٢)، ينظر: **شرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٣٦.

(٣) تقول: قرأت حيناً، والحين: هو الزمان المبهم؛ أي: اســـم لوقت غيـــر مقيد فيقع على كل زمان، وقد يراد به معيَّن. (**شـــرح العلامـــة الكفراوي**، ص ١٣٦)، ينظـــر: **الكواكب الدرية**، ٣٥٢/٢، **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٣٦.

(٤) ينظر: **الكتاب**، ٣٦/١، **لسان العرب**، وقت، ٢٥٤/١٥.

(٥) البُرْهَة والبَرْهَة جميعاً: الحِينُ الطويل من الدهـــر، وقيل: الزمانُ يقال: أَقمت عنده بُرْهَةً من الدهر؛ كقولك: أَقمت عنده سنة من الدهر. **لسان العرب**، بره، ٧٥/٢.

(٦) الفُرْصةُ: النُّهْزَةُ والنَّوْبةُ. **لسان العرب**، فرص، ١٥٨/١١.

(٧) الضَّحْـــوُ والضَّحْوَةُ والضَّحِيَّةُ على مثال العَشِـــيَّة: ارْتِفاعُ النهار ينظر: **أســـاس البلاغة**، باب ضحو، ٣٧٢، **لســـان العرب**، ضحا، ٢١/٩، **شـــرح الأشـــموني**، ٦٥٩/٢، **شـــرح العلّامة الكفراوي**، ص ١٣٦.

وأمَّا **ظرفُ المكانِ** لا يكونُ إلا مُبهَماً لعدمِ دلالتِهِ على معيَّنٍ من الأمكنةِ هوَ المسمَّى **باسم المكانِ**[١]، وهوَ أيضاً (١١٢) داخلٌ تحتَ المفعولِ فيهِ كمَا مرَّ؛ وهوَ الاسمُ **المَنصوبُ** باللفظِ الدَّالِّ على المعنَى الواقعُ فيهِ **بتقدير** «**في**» الدالَّة على معنَى الظرفيَّةِ؛ **نحوُ**: جلَستُ **أمامَ** زيدٍ؛ أي: قُدَّامَهُ، وقَعَدتُ **خلفَهُ**؛ أي: وهوَ ضِدُّ «أمامَ»، «**وقُدَّامَ**» مرادِفٌ لـ «أمامَ».

وكذَا «**وراءَ**» مرادفٌ لـ «خَلفَ» وقَعدتُ **فوقَ** المنبرِ؛ وهوَ: الأعوادُ الَّتي يستقِرُّ عليهِ الخطيبُ، ونِمْتُ **تحتَ** السَّطحِ؛ وهوَ ضدُّ «فوقَ» وجلَستُ **عندَ** زيدٍ؛ أي: قريباً منهُ، وقعدتُ **معَ**[٢] الشيخِ؛ وهوَ: اسمٌ لمكانِ الصُحبةِ، ووقفتُ **إزاءَ** الأميرِ؛ أي: مقابلاً لَهُ، وجلَستُ **حِذاءَ** زيدٍ؛ بالذَّالِ الْمُعجَمَةِ والمدِّ كـ «إزاءَ»؛ أي: مقابلاً لَهُ[٣]،[٤] وزِيْدَ: **ثَمَّ**؛ بفتحِ الْمُثلَّثةِ، وتشديدِ الميمِ: اسمٌ يُشارُ بهِ للمَكانِ البعيدِ[٥]، قالَ تعالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان/٢٠]

---

(١) وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر، والمبهم: كالجهات الست؛ نحو: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، ونحو هذا كالمقادير؛ نحو: غلوة، وميل، وفرسخ، وبريد، تقول: جلست فوق الدار، وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغ من المصدر؛ نحو: مجلس زيد ومقعده؛ فشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه؛ نحو: قعدت مقعد زيد، وجلست مجلس عمرو؛ فلو كان عامله من غير لفظه تعيَّن جرَّه بفي؛ نحو: جلست في مرمى زيد؛ فلا تقول: جلست مرمى زيد إلا شذوذاً. **شرح ابن عقيل**، ١/٥٣٠. **شرح العلامة الكفراوي**، ص١٣٦، **الكواكب الدرية**، ٢/٣٥٥.

(٢) ينظر: **الكتاب**، ١/٤٢٠، **ارتشاف الضرب**، ٣/١٤٥٧.

(٣) ينظر: **شرح العلامة الكفراوي**، ص١٣٧، **الكواكب الدرية**، ٢/٣٥٥.

(٤) (تلقاء)، و(هنا) من ضمن التي ذكرها المصنف، فيبدو أن الكندي قد نسيهما أو غفل عنهما، وتعني تلقاء وإزاء، وهنا: اسم إشارة للمكان القريب. **ينظر**: **متن الآجرومية**، ص٢٥، **شرح العلّامة الكفراوي**، ص١٣٧.

(٥) **شرح العلاّمة الكفراوي**، ص١٣٧، **الكواكب الدرية**، ٢/٣٥٥.

الآيةُ أي: هنالِكَ، ونِمتَ **هُنَا**: بضمِّ الهَاءِ، وفتحِ النُّون مخففةً: إشارةٌ للمكانِ القريبِ.

و«معَ» و«عندَ»[1]: يُستعملانِ بمعنَى الزَّمانِ أيضاً كمَا يُستعملانِ بمعنَى المكانِ بحسبِ ما تُضافُ إليهِ؛ تقولُ: جئتُكَ عندَ طلوعِ الشمسِ ومعَ غروبِهَا؛ ففي هذينِ الموضعينِ ونحوِهِمَا بمعنَى الزَّمانِ، **وجميعُ ما أشبهَ ذلِك** مِن ظروفِ المكانِ؛ نحوُ: «يَمِيْن»، و«شِمَال»، و«حَضرة»، و«يَمنة»، وغير ذلِك من الأمثلةِ، واللهُ تعالَى أعلمُ[2]. (١١٣).

---

(١) لا تستعمل عند إلا مضافة ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن؛ وهي: للحضور أو القرب حسّاً أو معنى فمن الحضور الحسي: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل/٤٠] ومثال القرب الحسي: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم/١٤، ١٥] والقرب المعنوي: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص/٤٧]. **ارتشاف الضرب**، ١٤٥٢/٣.

(٢) الظروف بالنسبة إلى التصرف وعدمه أقسام، **والتصرف**: أن يستعمل غير ظرف؛ **القسم الأول**: كثير التصرف: مكان ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال؛ تقول: اجلس مكانَك، ومكانُك حسن ومنه: ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف/١٨]. **القسم الثاني**: **متوسط التصرف** وهو الجهات الست ما عدا فوق؛ وهي: تحت وأمامك قدامك وراءك خلفك أسفل أعلا، ومنه: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال/٤٢]، **القسم الثالث**: نادر التصرف؛ ومنه: وسْط؛ ساكن العين؛ تقول: زيدٌ وسطَ الدارِ، **القسم الرابع**: عادم التصرف وهو: (فوق) و(تحت) و(عند) و(لدى)، وقد تصرف بمن ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل/٢٦]. (**ارتشاف الضرب**، ١٤٤٢/٣، ١٤٤٥، ١٤٥١)، ينظر: **شرح الكافية للرضي** ١٧/٢.

بَابُ الحَالِ

إعلمْ أنَّ **الحـال**َ[١] يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ؛ تقولُ: حالٌ وحالةٌ[٢]؛ وهوَ: «**الاسـمُ** أو الوصفُ، الفضلةُ، **المنتصبُ** بفعلٍ أو ما في معناهُ»[٣] سواءٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ مع حروفِهِ، أو معناهُ دونَ حروفِهِ كما سيَأتي، «**المفسِّرُ**»؛ أي: المبيِّنُ والموضِّحُ، «**ما انبهَمَ**»؛ أي: خفِيَ، «**مِن الهيئاتِ**»[٤]؛ جمعُ

---

(١) الحال: هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة؛ نحو: فرداً أذهب. (**شرح ابن عقيل**، ٥٦٨/١)، يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧١، **أوضح المسالك**، ٥٣/٢، **شرح الأشموني**، ٧١٤/٢.

(٢) يقال: حال حسن، ويصح أن يقال: حال حسنة، كما يجوز أن يؤنث لفظ الحال؛ فيقال: حالة، وفي ذلك يقول الشاعر:

(على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً   على جودِهِ لضنَّ بالماءِ حاتمُ)

(**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٠). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٥٥٧/٣، **شرح الأشموني**، ٧١٤/٢.

(٣) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر. **شرح الكافية للرضي**، ٥٢/٢.

(٤) يقول **ابن هشام**: والحاصلُ أن الحال أَرْبَعَةُ أقْسام **مبينة للهيئة** ؛ وهي: التي لا يستفاد معناها من غير ذكرها، كقولك: جَاءَ زيْدٌ رَاكِباً، وأقْبَلَ عَبْدُ اللهُ فَرِحاً، **ومؤكدة لعاملها**؛ وهي: التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها، كقوله تعالى: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس/٩٩]، وقولك جاء النـاسُ قَاطِبَةً أو كافَّةً أَو طُرّاً، **ومؤكدة لصاحبها**؛ وهي: التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، كقولك: جاء زَيْدٌ آتياً، وعَاث عمرٌو مُفْسِداً، **ومؤكدة لمضمون الجملة**؛ وهي: الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين؛ وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة؛ كقولك: زَيْدٌ أبوك عطوفاً وقول الشاعر:

(أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْروفاً بها نَسَبي   وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ)

(**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧١، ٢٧٢)، ينظر: **أوضح المسالك**، ٦٦/٢، ٦٧.

هيـــأةٍ[١]؛ وهــي الصفــةُ؛ أي: الحـــالــةُ التــي عليهَـــا المـــوصوفُ[٢].

وتقــعُ الحالُ من المفعولِ كمـــا تقعُ من الفاعلِ أو مِــن المجرورِ، مثالُ وقوعِهِ مــن الفاعلِ؛ **نحوُ** قولِك: **جاءَ زيدٌ راكِبـــاً**، فـ«راكِباً»: حالٌ من «زيد»، والعاملُ فيهِ: جاءَ، ولا فرقَ بيــنَ صاحبِ الحالِ إذا كانَ معرِفةً، ســواءً كان عاقِلاً كمَا مرَّ أو غيرَ عاقلٍ؛ نحوُ قولِك: بِعتُ الجَملَ مزمُوماً، **وركِبتُ الفرسَ مســرَّجاً**؛ فـ«مزموماً»: حالٌ من الجَمَلِ، والعاملُ فيهِ: **بِعتُ** «ومســرَّجاً»: حالٌ من الفَرَسِ، والعامــلُ فيهِ رَكِبَ، ومثالُ وقوعِهِ مــن المجرورِ بالحرفِ؛ نحوُ قولِك: مررتُ بزيدٍ راقداً؛ فـ«راقداً» حالٌ من زيدٍ، والعاملُ فيهِ مرَّ[٣].

---

(١) تكتب الهمزة على الألف إن كانت مفتوحة بعد حرف ساكن؛ نحو: مسألة، امرْأة. (**المعجم المفصــل**، ص١٥٦)، وقيل تكتب على كرســي الياء؛ نحو: هيئة. (**كتاب الإملاء**: حســن والي، دار القلم، لبنان، (د.ت)، ص٦٦). قال **المطلبي** (مشافهة): «الأولى أن تكتب (هيأة) هكذا بالهمزة فوق الألف؛ لأن الحرف السابق (ي) ساكنة فاجتمع سكون وفتحة؛ فالأولى أن تكون الهمزة على الألف والمصريون يكتبونها بالياء (هيئة)؛ لأن الياء وإن كانت ساكنة لكنها تنوب عندهم مناب الكسرة فاجتمع عندهم كسر وفتح فالغلبة للكسرة».

(٢) الهَيْئَةُ والهِيئةُ: حالُ الشيءِ وكَيْفِيَّتُه. **لسان العرب**، باب هيأ، ١٥/١١٧.

(٣) الحال تارة يأتي من الفاعــل؛ كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص/٢١] فإن ﴿خَآئِفًا﴾ حال من الضمير المســتتر في (خَرَجَ) العائد على موســى عليه السلام، وَتارة يأتي من المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النســاء/٧٩] فإن (رَسُولاً) حال من الكاف التي هي مفعول (أَرْسَــلْنَا)، ولا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط، وتجيء من المضاف إليه بواحد من الشــروط الآتيــة: **أحدها**: أن يكون المضــافُ بعضاً من المضاف إليه كما في قولــه تعالــى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات/١٢] فـ﴿مَيْتًا﴾: حال من الأخ وهو مخفوض بإضافة اللحم إليــه والمضاف بعضه، **والثاني**: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف، وذلك كقوله تعالــى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا﴾ [البقــرة/١٣٥] فـ ﴿حَنِيفًا﴾: حــال من إبراهيم وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليســت الملة بعضَهُ ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، **الثالث**: أن يكون المضافُ عاملًا في الحال كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ =

وفي نحوِ قولِك: **لقيتُ عبدَاللهِ راكِباً**؛ يحتملُ وقوعُهُ مِن الضميرِ المرفوعِ؛ وهوَ: التاءُ مِن «لقيتُ»، ويحتملُ أيضاً عبدُاللهِ.

وهُنَا قاعــدةٌ لا بأسَ بالتَّنبيهِ عليهَا وهي إذا تقدَّمَ (١١٤) اســمانِ ـ مثلاً ـ صالحــانِ بأنْ يقعَ الحــالُ من كلِّ واحــدٍ منهُما، وجاءَ بعدَهُمَــا حالانِ، ولم يكنْ ثَمَّ دليلٌ على وقوعِ أحدِ الحالينِ من أحدِ الاســمينِ، والآخرِ من الآخرِ، جُعلَ أوَّلُ الحالينِ من آخرِ الاســمينِ، وثانيهمَا مِن أوَّلِهِمَا؛ نحوُ قولِك: لقيتُ عبدَاللهِ مُصعِداً مُنحَدِراً؛ فـ«مصعداً» حالٌ من عبدِاللهِ و«منحدراً» حالٌ من فاعلِ «لقيــتُ»، والعاملُ فيهِمَا «لقيتُ» وإن دلَّ دليلٌ تعيَّن صاحبُ كلٍّ منهُمَا ســواءٌ تقدَّمَ أو تأخَّرَ؛ نحوُ: لقيتُ هنــداً مصعداً منحدرةً[(١)]؛ «فمصعداً»: حالٌ من فاعلِ «لقيتُ» و«منحدرةً»: حــالٌ من هندٍ لوجودِ الدليلِ الفــارقِ فتدبَّرْ[(٢)]، ومنهُ قولُ الشاعرِ: [من المديد]

لَـقِـيَ ابْـنِــي أخَــوَيْــهِ خَـائِـفـاً   مُـنـجِـدَيْـهِ فَـأَصَـابُـوا مَـغْـنَـماً[(٣)]

= ﴿مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا﴾ [يونس/٤] فـ ﴿جَمِيعٗا﴾ حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٧٣، ٢٧٤.

(١) يقول **ابن عقيل** في شرحه: «لقيت هنداً مصعداً منحدرة؛ فمصعداً حال من التاء، ومنحدرة حال من هند، والعامل فيهما لقيت» **شرح ابن عقيل**، ٥٩١/١.

(٢) الحال قد تتعدد، وفي ذلك يقول **ابن مالك**:

(وَالْحَــالُ قَــدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَــدُّدِ   لِمُفْــرَدٍ فَاعْلَــمْ وَغَيْــرِ مُفْــرَدِ)

(شرح ابن عقيل: ٥٩١/١، ٥٩٢)، يُنظر: **المقتضب** ١٦٩/٤، **ارتشاف الضرب**، ١٥٩٥/٣، **شرح الأشموني**، ٧٣٧/٢، ٧٣٨.

(٣) **تخريج البيت**: **شرح ابن عقيل**، ٥٩١/١، **شرح الأشموني**، ٧٣٩/٢.

الشاعر: البيت لا يعلم قائله.

المفردات: «منجديه»: مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل «أصابوا»: نالوا وأدركوا، «مغنماً»: غنيمة. =

فـ«خائِفاً»: حالٌ مـن «ابنِ»، و«منجديهِ»: حالٌ مـن «أخوينِ»، **وجميعُ ما أشبهَ ذلِك** من الأمثلةِ فحُكمُهُ كذلِك.

ولا يكونُ الحالُ إلا نكِرةً كمَا مرَّ، وإنْ وقعَ ما ظاهِرُهُ معرفةٌ أُوِّلَ بنكِرةٍ[1]؛ نحوُ قولِك: اُدخلُوا الأولَ فالأولَ[2]؛ أي: مترِّتبينَ، ومنهُ قولُ الشاعرِ: [من الوافر]

فأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدهَا [ولم يُشفِقْ علَى نَغَصِ الدَّخَالِ][3]

أي: «معتركةً».

= **الإعراب:** «لقي»: فعل ماضٍ، «ابني»: ابن: فاعل مرفوع بالضمة، وابن: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه»: مفعول به منصوب للقي، والهاء: في محل جر مضاف إليه «خائفاً»: حال منصوب من ابني «منجديه»: حال من أخويه «فأصابوا»: عاطفة، «أصابوا»: فعل ماض، والواو: في محل رفع فاعل «مغنماً»: مفعول به، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

الشاهد: قوله: «خائفاً منجديه»: فـ«خائِفاً»: حالٌ من «ابنِ»، و«منجديهِ»: حالٌ من «أخوينِ».

(١) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو منكر معنى؛ كقولهم: جاؤوا الجماءَ الغفيرَ، وجاؤوا قضَهم بقضيضهم، واجتهد وحدَك؛ فالجماء والعراك ووحدك أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة، واجتهد منفرداً. وأجاز الخليل ويونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل؛ فأجازوا «جاء زيدٌ الراكبَ»، أما الكوفيون فقالوا: إن تضمنت معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً نحو: عبدالله المحسن أحسن منه المسيء؛ فالمحسن والمسيء حالان وصحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط إذ التقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وإن لم تتضمن معنى الشرط فلا يصح مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز: جاء زيد الراكبَ. (**شرح ابن عقيل**، ٥٧٢/١، ٥٧٣). يُنظر: **الكتاب**، ٣٩٨/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦٢/٣.

(٢) **تخريج الشاهد: الكتاب**، ٣٩٨/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦٣/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٥، **أوضح المسالك**، ٥٥/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٥٦٩/٢، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٤١، **النحو الوافي**، ٣٩١/١، **شواهد النحو النثرية**، ص ٨١.

(٣) **تخريج البيت: ديوان لبيد**، ص ١٠٨، **الكتاب**، ٣٧٢/١، **المقتضب**، ٢٣٧/٣، **شرح أبيات** =

ولا يكونُ الحالُ أيضاً إلا فضلةً بعدَ تمامِ الكلامِ[(١)]؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ راكِباً؛

= **سيبويه**: السيرافي، ٢٠/١، **شرح أبيات سيبويه**، الأعلم الشنتمري، ٢٥٣/١، **المفصل في علم العربية**، ص٦٣، **شرح الكافية للرضي**، ٥٥/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦٣/٣، **أوضح المسالك**، ٥٥/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٧٢/١، **شرح الأشموني**، ٧١٩/٢، **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٤١. =

الشاعر: لبيد بن ربيعة العامري (تقدمت ترجمته).

المفردات: العراك: ازدحام، يذدها: يطردها، يشفق: يرحم، «نغص»: لم يتم مراده، «الدَّخال»: أن يداخل بعيره مع غيره.

الإعراب: «فأرسلها»؛ «أرسل»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والهاء: مفعول به، «العراك»: حال منصوبة، «ولم يذدها» الواو: عاطفة، «لم»: نافية جازمة، «يذد»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل، و«ها»: في محل نصب مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، «ولم يشفق»: مثل إعراب لم يذدها، «على نغص»: جار ومجرور متعلق بـ «يشفق»، و«نغص»: مضاف، و«الدخال»: مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «العراك» الحال هنا معرفة، ولا ترد معرفة إلا بتأويل وهو أنه أرسلها معتركة؛ أي: مزدحمة.

(١) أي: يقصد بأن الحال ليس عمدة، وإنما هو فضلة لا تكون إلا بعد تمام الكلام لذلك يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها مرفوعاً؛ نحو: جاء ضاحكاً زيد، أو منصوباً؛ نحو: رأيت ضاحكاً زيداً. واختلفوا إن كان صاحب الحال مضافاً إليه؛ فقيل: لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمَّن معنى الفعل؛ فتقول: هذا ضاربُ هندٍ مجردةً، وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر/٤٧] فـ ﴿ إِخْوَانًا ﴾ حال من الضمير المضاف إليه صدور، والصدور جزء من المضاف إليه، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل/١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾: حال من إبراهيم والملة كالجزء من المضاف إليه إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فإن لم يكن المضاف مما يصحّ أن يعمل في الحال =

فـ«راكِباً» (١١٥) وقعَ بعدَ تمامِ الكلامِ؛ إذا الكلامُ يتمُّ[(١)] بدونه[(٢)].

ويغلِبُ وقوعُهُ منتقِلاً مشتقّاً، وقدْ يَجيءُ قليلاً على خلافِ ذلِك[(٣)].

= ولا هو جزء من المضاف إليه ولا مثل جزئه لم يجز أن يجيء الحال منه فلا تقول: جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً خلافاً للفارسي. (**شرح ابن عقيل**، ٥٨٤/١، ٥٨٥).

ويجوز تقديم الحال إن كان صاحبه مجروراً بحرف جر زائد؛ نحو: ما جاء راكباً من أحد، أما إن كان مجروراً بحرف جر أصلي؛ نحو: مررت بهندٍ جالسةً فالجمهور على المنع، وأجاز قوم كأبي علي الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن مالك لورود ذلك كقول الشاعر:

(لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديا إلـيّ حبيبا إنها لحبيبُ)

فـ«صادياً، حبيباً» حالان من الضمير المجرور بـ «إلى». (**شرح ابن عقيل**، ٥٨٢/١).

ينظر: **ملحة الإعراب**: الحريري، ص ١٧٤، ١٧٥، **شرح الكافية للرضي**، ٦٨/٢، ٦٩، **ارتشاف الضرب**، ١٥٧٩/٣ - ١٥٨٢، **أوضح المسالك**، ٥٨/٢ - ٦٢، يُنظر **الأشموني**، ٧٢٦/٢ - ٧٣٠، **الفواكه الجنية**، ص ٢٨٣.

(١) استنتج ماهر علوش أن معنى هذه العبارة أن المصنف لا يجيز تقديم الحال على عاملها وصاحبها. (**الدرر السنية**، ص ٥٥)، ولكن الذي يظهر أن المصنف والكندي لم يقصدا من قولهما أنه يمنع مطلقاً، بل يقصد أن الحال يأتي عقب الجملة التامة المتكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، كما أن من شرَّاح الآجرومية من رجح هذا القول؛ يقول **الفاكهي**: «ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام؛ أي: بأن يقع بعد جملة تامة مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركناً للكلام بمعنى أنه ليس أحد جزئي الجملة» (**الفواكه الجنية**، ص ٢٨٣)، ويقول **الشربيني**: «أن تكون بعد تمام الكلام؛ لأنه فضله بعد استيفاء المبتدأ خبره والفعل فاعله». (**التقريرات البهية**، ص ١٩٣)، وبناء على ذلك فقد استعمل المصنف وتبعه الكندي في عبارته هذا اللفظ من أجل التسهيل على طالب العلم حتى لا يتشتت ذهنه، ويوجد احتمال أن المصنف قد تبع الكوفيين في عدم جواز تقديم صاحب الحال على الاسم الظاهر؛ وهو ضعيف. فليُنتبه لذلك. يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٦٨/٢، ٦٩، **شرح ابن عقيل**، ٥٨٢/١ - ٥٨٦.

(٢) قال **ابن منظور**: «وأَدخل الأَخفش عليه الباءَ فقال... وقد ذكر أَعرابيّاً أَنشده شعراً مُكْفَأً فرددناه عليه وعلى نفر من أَصحابه فيهم مَن ليْسَ بدُونِه فأَدخل عليه الباء كما ترى». **لسان العرب**، باب دون، ٣٣٢/٥.

(٣) يكثر في الحال أن تكون منتقلة أي غير ملازمة لحالة واحدة، نحو: «جاء زيد راكبا»، فقد =

نحوُ(١): «خلــقَ اللهُ الزرافةَ يديهَا أطولَ مِن رجليهَــا»(٢)، فـ«أطولَ»: حالٌ من الزَّرافةِ؛ وهــيَ حالٌ لازِمةٌ لا يُمكــنُ انتقالُهَا، ومنهُ قولُ الشــاعرِ: [من الطويل]

فجَــاءَتْ بــه ســبطَ العِظــامِ كأنَّمَا عِمَامتُــهُ بيــنَ الرجــالِ لِــوَاءُ(٣)

= يأتي ماشياً، وقد تقع وصفاً لازماً في ثلاث مســائل: إحداها: أن تكون مؤكدة؛ نحو: «زيد أبوك عطوفاً» ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم/٣٣]، الثانيــة: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها؛ نحو: «خلق اللهُ الزرافةَ يديها أطــولَ من رجليها» فـ: «يديها»: بــدل بعض، و«أطول»: حال ملازمة، الثالثة: الجامدة غير المؤولة بالمشــتق؛ نحو: «هذا مالُك ذهباً، وهذه جبتُك خزاً» وتقع الحال لازمة في غير هذه الثلاثة بالســماع؛ نحــو: ﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران/١٨]، يقول ابن هشــام: «ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع». (**أوضح المسالك**، ابن هشام: ٥٤/٢)، ينظر: **شــرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص ٢٧٤، **مغني اللبيب**، ١٣٣/٢، ١٣٤، **شرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، **شرح الأشموني**، ٧١٦/٢.

(١) في الأصل: «قوله ﷺ» وقد بحثت عنه ولم أجده منسوباً إلى النبي ﷺ في كتب الحديث، ولم أجد أحداً غيره نسبه إلى النبي ﷺ وإنما وجدته أول ما وجدته عن سيبويه في الكتاب فقد صدره بعبارة: «وممَّا جاء في النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول: خَلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها» **الكتاب**، ١٥٥/١.

(٢) وقد استدل بهذه المقولة عدد من العلماء منهم: **الكتاب**، ١٥٥/١، **ارتشاف الضرب**، ١٥٦١/٣، **شــرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، **شــرح شــذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٤، **أوضح المســالك**، ٥٤/٢، **مغني اللبيب**، ١٣٣/٢، **شرح الأشموني**، ٧١٦/٢، **اللباب في علوم الكتاب**، ٤٨٩/١٢، **شــرح الآجرومية**: الســنهوري، ٥٧٠/٢، **شواهد النحو النثرية**، ٢٢٤.

(٣) **تخريــج البيت**: **البحر المحيط**، ٢٦٧/٢، **ارتشــاف الضرب**، ١٥٦١/٣، **شــرح ابن عقيل**، ٥٦٩/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٤٨٩/١٢، **شــرح الأشــموني**، ٧١٧/٢، **شرح العيني**، ٧١٧/٢.

الشاعر: البيت لرجل من بني جناب بن بلقين لم أتوصل إلى اسمه.

المفردات: اللغة: «ســبط العظام»: أراد أنه ســوي الخلق حســن القامة، «لِواء»: هو ما دون العلم.

=

فـ«ســبطَ»: حالٌ لازِمةٌ من الضميرِ المجرورِ، وقدْ يقــعُ أيضاً جامِداً غيرَ مشتقٍ[(١)]؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء/ ٧١].

﴿ثُبَاتٍ﴾: حالٌ من فاعلِ «انفِرُواْ»؛ أي: متفرقِيــنَ[(٢)]، ويكثرُ جمودُهَا في موضعينِ في معانِي السِّعرِ؛ بالسينِ والعينِ المهملتينِ؛ نحـوُ: بِعهُ يداً بيدٍ[(٣)]؛ أي: مناجزةً، وما لا يعسِــرُ تأويلُهُ بالمُشــتقِّ؛ نحوُ قولِك: كرَّ زيدٌ أسداً؛ أي: مُمَاثِلاً لأسدٍ، أو مشابِهاً لَهُ.

= **الإعراب:** فجاءت «جاء»: فعــل ماض، والتاء: للتأنيــث، والفاعل: ضمير مســتتر فيه جوازاً تقديــره هي «به»: جار ومجــرور متعلق بـ «جاءت»، «ســبط»: حال مــن الضمير المجرور، وسبط: مضاف و«العظام»: مضاف إليه «كأنما»: كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة ، عمامته «عمامة»: مبتدأ مرفوع، وعمامة: مضــاف والضمير: في محل جر مضاف إليه «بين»: منصوب على الظرفية، وبين: مضاف، و«الرجال»: مضاف إليه مجرور «لواء»: خبر المبتدأ مرفوع.

الشاهد: قوله: «ســبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلاً.

(١) الاشــتقاقُ: هو أن يكون وصفاً مأخوذاً من مصدر، والغالب في الحال أن تأتي مشتقة، وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل؛ إحداها: تدلُّ على تشبيه؛ نحو: «كر زيد أسداً»، الثانية: تدل على مفاعلة؛ نحو: «بعته يــداً بيد»؛ أي: متقابضين، الثالثة: تدل على ترتيب، كـ: «ادخلوا رجلاً رجلاً»؛ أي: مترتبين، وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي: أن تكون موصوفة؛ نحو: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف/ ٢]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم/ ١٧]، وتسمى حالاً موطئة، أو دالة على ســعر، نحو: «بعته مُــدًّا بكذا» وذهب قوم إلى أنها مؤوَّلة بمشــتق؛ أي: بعته مســعراً يداً بيد، أو عدد؛ نحــو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعــراف/ ١٤٢]، أو طور واقع فيه تفضيل؛ نحو: «هذا بسراً أطيب منه رطباً»، أو تكون نوعاً لصاحبها؛ نحو: «هذا مالُك ذهباً»، أو فرعاً؛ نحو: «هذا حديدُك خاتماً»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف/ ٧٤]، أو أصلاً له؛ نحو: «هذا خاتمك حديداً». (**أوضح المسالك**، ٢/ ٥٤، ٥٥). ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/ ١٥٥٧، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٤، **شرح ابن عقيل**، ١/ ٥٧٠، ٥٧١.

(٢) بدليل قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء/ ٧١]. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٢٧٤.

(٣) **مغني اللبيب**، ٢/ ١٣٣، **شرح الأشموني**، ٢/ ٧١٧.

ولا يكونُ صاحِبُهَا؛ أي الحال **إلا معرفةً** كما مرَّ ذكرُهُ، أو نكِرةً مسوغةً[(١)].

وقدْ يرِدُ من النَّكرةِ بلا مسوّغ كمَا رُويَ عن النَّبي ﷺ: «صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ قاعِداً، وصلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً»[(٢)] فـ«قياماً»: حالٌ

---

(١) صاحب الحال يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور: **الأول**: **أن يتقدم الحال على النكرة**؛ نحو: فيها قائماً رجل، **الثاني**: **أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة**؛ فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [الدخان/ ٤، ٥]، **الثالث**: **أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه**؛ وشبه النفي: هو الاستفهام، والنهي، فمثال ما وقع بعد النفي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر/ ٤] ﴿وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ جملة في موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

(يا صاحِ هلْ حُمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذرَ في إبعادِها الأملا)

ومثال ما وقع بعد النهي:

(لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام يومَ الوغَى متخوِّفاً لحِمامِ)

(**شرح ابن عقيل**، ١/ ٥٧٥ ـ ٥٨١).

الرابع: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو؛ نحو: زارنا رجل، والشمس طالعة، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة، إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو، **الخامس**: أن تكون الحال جامدة؛ نحو قولك: هذا خاتم حديداً، **السادس**: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها، كقولك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين. (**منحة الجليل**، ١/ ٥٧٥). ينظر: **الكتاب**، ٢/ ١٢٣، **ارتشاف الضرب**، ٣/ ١٥٧٧، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٧٦، ٢٧٧، **أوضح المسالك**، ٢/ ٥٦ ـ ٥٨، **شرح الأشموني**، ٢/ ٧٢٣ ـ ٧٢٥.

(٢) ورد الشاهد في: شرح **شذور الذهب**: ابن هشام، ٢٧٧، **أوضح المسالك**، ٢/ ٥٨، **شرح ابن عقيل**، ١/ ٥٨١، **شرح الأشموني**: ٢/ ٧٢٦، **الفواكه الجنية**، ص ٢٨٤، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/ ٥٧٦، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٤٢، **الكواكب الدرية**، ٢/ ٣٧٦.

وقد أورد مالك في الموطأ والبخاري في صحيح البخاري الحديث بلفظ مخالف:

ففي الموطأ: ٨ ـ كتاب صلاة الجماعة، ٥ ـ باب صلاة الإمام وهو جالس. حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ =

من رجــالٍ، وهــوَ نكــرةٌ لا مســوّغَ لهَــا[١]، ولا يُقــاسُ عليــهِ[٢].

وقدْ يَرِدُ من اسم واحدٍ حالانِ فأكثرُ إذا أمكنَ اجتماعَهُمَا[٣]؛ نحوُ قولِك: جاءَ زيدٌ راكِباً ضاحِكاً فـ«ضاحِكاً، وراكِباً»: حــالانِ من زيدٍ، وإنْ لم يُمكنْ (١١٦) اجتماعُهُمَا امتنعَ فلا تقُلْ: جاءَ زيدٌ راكِباً راجِلاً[٤].

= وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًــا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَــإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا صَلَّى جَالِسًــا فَصَلُّوا جُلُوسًا».

وفي البخاري: صحيح البخاري، ١٠ ـ كتاب الأذان، ٥١ ـ باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم الحديث (٦٧٩).

حدثنا عبدالله بن يوســف قال: أخبرنا مالك عن هشــام بن عروة عن أبيه عن عائشــة أم المؤمنين أنها قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا».

(١) يقول غالب المطلبي (**مشافهة**): «وإخال أن ثمة مسوغاً ههنا؛ فقد سوغ أن يقرن لفظ (رجال) بالتعريف الذي يطلبه مثل هذا الموقف؛ وهو الظرف (وراءه) وهو شــبيه في أن الظرف أو شبه الجمل الذي يسبق المبتدأ النكرة يسوغ له أن يكون في موضع الابتداء؛ نحو: «عندنا ضيف» فقد أعربوا (ضيف) مبتدأ مؤخراً».

(٢) يقول **ســيبويه** في الكتاب: «وقد يجوز على هذا فيها رجلٌ قائماً؛ وهو قول الخليل رَحِمَهُ اللهُ» (**الكتــاب**، ٥٢/٢، ١١٢/٢)، ويقول **الرضي**: «يجوز تنكيــر ذي الحال إذا اختص بوصف» (**شــرح الكافية للرضي**، ٦١/٢) وقل عند ابن مالك مجيء الحال من النكرة بلا مســوغ، وقد أجيز: «فيها رجلٌ قائماً»، (**شــرح ابن عقيل**، ٥٨١/١، ٥٨١)، قال الفاكهي: «لا يقاس عليه». (**الفواكه الجنية**، ص ٢٨٤). ينظر: **ارتشــاف الضرب**، ١٥٧٧/٣، **أوضح المسالك**، ٥٨/٢، **شــرح ابن عقيل**، ٥٨١/١، **شرح الأشــموني**، ٧٢٣/٢، ٧٢٦، **الكواكب الدرية**، ٣٧٦/٢.

(٣) في الأصل (اجتماعها).

(٤) اختلــف العلماء إذا اتَّحد عامل الحــال وصاحبه وتعددت؛ نحو: جاء زيــد راكبًا ضاحكًا، فأجاز الأكثر ومنع ابن عصفور هــذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل؛ نحو: هذا =

وكما يـرِدُ الحالُ مفرَداً كذلِك يَرِدُ جُملةً سـواءً كانتْ اسـميةً أو فعليةً، وسـواءً كان فعلُها ماضيـاً أو مضارِعاً، ولكن لا بُـدَّ لَهَا من رابـطٍ يربِطُهَا بصاحِبِهَا، والرابطُ: الواوُ المسمَّاةُ واوُ الحالِ، وواوُ الابتداءِ(١)، وشرطُهَا حلولُ «إذْ» محلَّهَا أو ضميرٌ يعودُ إلى صاحبِهَا فإنْ كانتْ اسـميَّةً جازَ ربطُهَا بالواوِ، والضميرِ معاً؛ نحوُ قولِك: جاءَ زيدٌ ويدُهُ على رأسِهِ، فجملةُ «يدُهُ على رأسِهِ»: حالٌ من زيدٍ، والرابطُ هُنَا: الواوُ والضميرُ معاً، والضميرُ وحدَهُ؛ نحوُ قولِك: جاءَ زيدٌ معَهُ عمرٌو؛ فجملةُ «معَهُ عمرٌو» حالٌ من زيدٍ.

وإن كانتْ فعليـةً فعلُها مضارِعٌ مثبتٌ تعيَّنَ ربطُهَـا بالضميرِ وحدَهُ دونَ الواوِ؛ نحـوُ قولِك: جاءَ زيدٌ يقـودُهُ عمرٌو؛ فجملةُ «يقـودُهُ عمرٌو» حالٌ من زيدٍ، وإن كانَ فعلُهَا مضارِعاً منفيّـاً، أو ماضياً منفياً، مثبتاً، جازَ ربطُهَا بالواوِ والضميرِ معًا أو بأحدِهِمَا كالاسميَّةِ(٢)، ولهذا البابِ أبحاثٌ تركتُها اختصاراً، واللهُ تعالَى أعلمُ.

= بسرًا أطيب منه رطبًا، ونقل المنع عن الفارسـي وجماعة، ويجوز أن يتعدد صاحبا الحال متفقين في الإعراب والحال؛ نحـو: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم/٣٣]. (شرح الأشموني، ٧٣٧/٢ - ٧٣٩). يُنظر: ارتشاف الضرب، ١٥٩٥/٣.

(١) قال الأشموني: «وتسـمى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء». (الأشموني، ٧٤٦/٢)، قال الصبان: «قوله: «واو الابتداء»؛ لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال» (الصبان، ٧٤٦/٢).

(٢) ينظر: شـرح الكافية للرضي، ٨١/٢ - ٨٦، ارتشـاف الضرب، ١٦٠٢/٣، أوضح المسالك ٦٧/٢، ٦٨، شرح ابن عقيل، ٥٩٦/١ - ٥٩٨، شرح الأشموني، ٧٥١/٢.

بَابُ التَّمْيِيزِ(١)

وهــوَ لغــةً: الفصــــــلُ؛ قالَ تعــالَــى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس / ٥٩].

وضابطُ **التَّمييزِ**(٢)؛ هوَ: **الاسـمُ** المفردُ الصَّريحُ؛ لأنَّ التَّمييزَ لا يكونُ جُملةً بخلافِ الحالِ(٣) **المنصوبُ، المفسِّرُ** (١١٧)؛ أي: المبيِّنُ، والموضِّحُ **لما انبهَمَ**(٤)؛

---

(١) يقــال: تمييــز ومميــز، وتبييــن ومبين، وتفسـير ومفسـر. (**شـــرح الأشــمــوني**، ٢/٧٥٣ – ٧٥٥).

(٢) التمييز في الاصطلاح: كل اســم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبلــه من إجمال؛ نحو: طاب زيد نفساً، وعندي شبر أرضاً. **شرح ابن عقيل**، ١/٦٠١، ٦٠٢.

(٣) يتفق الحال والتمييز في خمســة أمور، ويفترقان في ســبعة أمور؛ فأما الاتفاق فإنهما: اســمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما الافتــراق؛ **فالأول**: أن الحال تجيء مفرداً كـ(جاء زيد راكباً)، وجملة: «جاء زيد ويده في رأسه»، وظرفًا؛ نحو: رأيت الهلال بين الســحاب، ومجــرورًا؛ نحــو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص/٧٩]، والتمييز لا يكون إلا اســمًا. **الثاني**: أن الحــال قد يتوقف معنى الــكلام عليها؛ نحو: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء/٣٧]، بخلاف التمييز، **الثالث**: الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. **الرابع**: أن الحال تتعدد كقوله: (جاء زيد راكباً ضاحكاً) بخلاف التمييز. **الخامــس**: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفاً أو وصفاً يشــبهه؛ نحــو: ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ [القمــر/٧]، ولا يجوز ذلــك في التمييز علــى الصحيح عند ابن هشــام وغيره. **الســادس**: أن حــق الحال الاشــتقاق، وحــق التمييز الجمود، وقد يتعاكســان، فتأتــي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً، ويأتي التمييز مشتقاً؛ نحو: لله دره فارسًا، **الســابــع**: الحال تأتي مؤكدة لعاملها نحــو: ﴿ وَلَّىٰ مُدۡبِرًا﴾ [النمل/١٠] بخلاف التمييز. (**مغني اللبيب**، ٢/١٢٦ – ١٣١)، ينظر: **شـرح الأشــموني**، ٢/٧٦٧.

(٤) الاســم المبهم أربعة أنواع: أحدها: العدد؛ كـ: ﴿ رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبًا﴾ [يوسف/٤]، الثاني: المقدار، وهو إما مســاحة؛ كـ«شــبر أرضاً»، أو كيل؛ كـ«قفيز بــراً» أو وزن؛ كـ«منوين =

أي: خَفِيَ، **من الذَّواتِ**، أو النِّسبِ[١] هوَ لا بدَّ إمَّا أن يكونَ مُحوَّلاً أو غيرَ محوَّلٍ، وتحويلُهُ إمَّا أن يكونَ عَنْ فاعلٍ؛ **نحوُ قولِك: تَصبَّبَ زيدٌ عَرَقاً.**

فـ«عَرَقاً»: تمييزٌ مفسرٌ لما انبهمَ من النِّسب محوَّلٌ عنْ فاعلٍ؛ إذْ أصلُهُ: تصبَّب عرقُ زيدٍ فحذَفَ المضافَ؛ وهوَ: «عرقُ»، وأُقيمَ المضافُ إليهِ؛ وهوَ: زيدٌ مقامهُ فارتفعَ ارتفاعهُ، فقيلَ: تصبَّبَ زيدٌ؛ فخُفِيَ المنسوبُ إليهِ التصببُ فأوتيَ بالمضافِ المحذوفِ مبيِّناً لذلِك الإبهام، فقيلَ: تصبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، وكذَا؛ **تفقَّأَ بكرٌ شحماً**؛ فـ«شحماً» تمييزٌ مبيِّنٌ لإبهامِ نِسبةٍ، وكذَا؛ **طابَ محمَّدٌ نفساً.**

فِفِي جميعِ هذِهِ الأمثلةِ محوَّلٌ عَنْ فاعلٍ، ومحوَّلٌ عَنْ مفعولٍ في نحوِ قولِهِ تعالَى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر/١٢]؛ أصلُهُ: فجَّرنَا عُيُونَ الأرضِ؛ ففُعِلَ بهِ ما تقدَّمَ، وكذَا؛ غرَستُ الأرضَ شَجَراً[٢]، وقدْ يرِدُ غيرَ محوَّلٍ؛ نحوُ قولِك: ملأتُ الإناءَ ماءً؛ إذْ لا معنَى لقولِك: ملأتُ ماءَ الإناءِ[٣].

= عسلًا»، والثالث: ما يشبه المقدار؛ نحو: ﴿مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة/٧]، والرابع: ما كان فرعاً للتمييز؛ نحو: «خاتم حديداً»؛ فإن الخاتم فرع الحديد، ومثله: «بابٌ ساجاً» و«جبة خزاً» وقيل: إنه حال. **أوضح المسالك**، ٢/٧٣.

(١) يبدو أن الكندي قد استدرك على المصنف حين اكتفى بنوع واحد فقط من أقسام التمييز؛ وهو: الذات. يقول ابن هشام: «النسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل؛ نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم/٤]، ونسبته للمفعول؛ نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر/١٢]». (**أوضح المسالك**، ٢/٧٣). يقول **الكفراوي**: المبين لما خفي من الذوات أو النسب وقد أشار للثاني بقوله: «تصبب زيد عرقاً». (**شرح الكفراوي**، ص ١٤٤). ويوجد احتمال آخر وهو أن المصنف قد رد تمييز النسبة إلى تمييز الذات كما يفعل بعضهم. (**الفتوحات القدوسية**، ص ١٩٣).

(٢) ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٨١.

(٣) قال **سيبويه**: «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ، ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى =

ففي جميـــعِ الأمثلةِ المتقدمـــةِ مبيِّنٌ لإبهامِ نِســـبةٍ؛ أي: المنســـوبِ إليهِ التصبُّبُ مثلاً، والتفقؤ والطيبُ، والعاملُ في جميعِهَا الفعلُ المتقدِّمُ[(١)].

والمبيِّـــنُ لما انبهـــمَ من الـــذواتِ: هوَ الواقـــعُ (١١٨) بعـــدَ الأعدادِ والمقاديرِ، مثالُ الأوَّلِ؛ نحوُ قولِك: **اشتريتُ عِشرينَ غُلاماً**، وبِعتُ خمسينَ داراً، **وملكتُ** تِســـعاً **وتســـعينَ نعجةً**، فـ«غُلاماً»، و«داراً»، و«نعجةً»: تمييزٌ

= إلى مفعولٍ؛ وذلـــك قولك: امتَلأتُ ماءً، وتفقَّأْتُ شَـــحْماً، ولا تقـــول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقـــدَّم المفعولُ فيه؛ فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةّ المشـــبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل، وذلك؛ لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدَّى إلى مفعول؛ نحو: كســـرته فانكســـر ودفعته فاندفع، فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء فصار: امتلأت من هـــذا الضرب؛ كأَنك قلـــت: ملأني فامتلأت، ومثلـــه دحرجته فتدحـــرج، وإنما أصلُه: امتَلأت من الماء، وتفقَّأتُ من الشَّحم فحُذف هذا اســـتخفافاً». (**الكتاب**، ١/٢٠٤، ٢٠٥). وجاء في **الارتشاف**: تفقأ بكر شحماً، وامتلأ الكوز ماء؛ أصله: تفقأ بكر من اللحم، والإناء من الكوز فحذفت من وأسقطت أل وانتصب تمييزاً. (**ارتشاف الضرب**، ٤/١٦٢٢).

(١) قال **أبو حيان**: «ينتصب التمييز بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل أو ما اشتق منه من وصف؛ نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، وزيد طيب نفساً، ومســـرور قلباً، وكثير مالاً، وأفرَه عبداً، ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف واســـم الفعل هذا مذهب ســـيبويه والمازني والمبرد وابن الســـراج والفارسي، وقال ابن عصفور وغيره إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها وليس الفعل أو ما قام مقامه. (**ارتشـــاف الضرب**، ٤/١٦٢١)، ولكن يبدو أن سيبويه لم يذهب إلى ما ذكره أبو حيان ؛ فيقول في **الكتاب**: «كما أَنَّ العِلْم إذا قلتَ أنت الرَّجُلُ عِلْماً عَمِلَ فيه ما قبله وكما عَمِلَ في الدرهمِ عشرون إذا قلت عشرون درهماً». (**الكتاب**، ١/٤٠٤)، وفي هذا الإطار يقول **المطلبـــي**: «على أن الملاحظ ههنا أن وجود النون في (عشـــرين) ونحوها يمنع أن يكون ما بعدها ملازماً مضافاً إليه، ولما كان الرفع غير ممكن بكون الرفع لا يكون إلا علامة قبلية خاصة بابتداء الصفة الخطية أو أثراً لمجال تلازم هو المســـند إليه، فلا يكون ثمة سوى النصب، وهذا المسلك يماثل ما نجده في الإطار الشكلي لـ(الضاربون زيداً)». (**ظاهرة الإعراب**، ص ١٦٥).

مبيِّنٌ لإبهامِ ذاتٍ؛ أي: الذواتِ المعدودةِ أو المكيولةِ؛ نحوُ: اشتريتُ صاعاً برّاً، أو المــــــزروعُ؛ نحوُ: بريـداً أرضاً، والمــوزونُ؛ نحوُ: عندي منــوانِ تمراً ورطلاً زبــداً، ونحوُ ذلِك؛ ففِـي جميعِ هـــذِه الأمثلـةِ مبيّنٌ لإبهامِ ذاتٍ[1].

ونحوُ: **زيدٌ أكرَمُ منِكَ أباً**، وخالدٌ أكثرُ منْـكَ عِلمـاً، **وعمرٌو أجملُ منكَ وجهاً**، ومنهُ قولُــهُ تعالَى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [الكهف/ ٣٤].

فالمناســبُ ذكرُ جميعِ هذِه الأمثلةِ فيمَا تقدَّمَ؛ لأنَّهُ محوَّلٌ عن مبتدأٍ؛ إذ أصلُهُ: أبُو زيدٍ أكرمُ منكَ، وعِلمُ بكرٍ أكثرُ من علمِكَ، وهكذَا[2].

وشــرطُ هذا النَّوعِ؛ أي: الواقعِ بعدَ اسمِ التفضيلِ [أن يصلحَ جعلهُ فاعلاً بعد جعلِ أفعلِ التفضيلِ] فعلاً و[مثالُ كونِ] التمييــزِ فاعِلاً[3]: كرُمَ أبُو زيدٍ، وكثُرَ علمُ بكرٍ، ونحو ذلِك[4].

---

(١) لك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم، كـ «شبر أرضٍ» و: «قفيز برٍ» و«منوان عسلٍ»، إلا إذا كان الاسم عدداً؛ كـ «عشــرين درهماً» أو مضافاً؛ نحو: ﴿ مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا ﴾ [آل عمران/ ٩١]. **أوضح المسالك**، ٢/ ٧٤.

(٢) وقال **الكفراوي**: «ومــن المبتدأ؛ نحــو: ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [الكهف/ ٣٤]... محوَّل عن المبتــدأ، مبين لإبهام نســبة الأكثرية، والأصل: مالي أكثــر من مالك، فحذف المبتدأ المضاف وأقيــم المضاف إليه مقامــه، وانفصل فحصل إبهام في النســبة، فجيء بالمحذوف، وجعل تمييزاً» (**شــرح الكفراوي**، ص ١٤٥) وقال **الحسني**: «وإما محول عن مبتــدأ؛ نحو: ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ والأصل: مالي أكثــر، وأما غير محول عن شيء؛ نحو: زيد أكرم الناس رجلاً». **الفتوحات القدوسية**، ص ١٩٣.

(٣) في الأصل: (لقلت).

(٤) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/ ٦٠٤، ٦٠٥، **شرح الأشموني**، ٢/ ٧٦٠.

ولا يكونُ المميِّزُ إلا نكِـرةً كمَا مرَّ، وأجازَ الكوفيونَ[1] ورودهُ معرَّفاً كمَا قالَ الشاعرُ كذلِكَ: [من الطويل]

[رأيْتُكَ لمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ] وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عن عمرو[2]

---

(١) ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز أن يكون التمييز معرفاً لورود ذلك عن العرب، فيجوز أن يقال: الخمسة العشر الدرهمَ، وطبت النفس، أما البصريون؛ فقالوا: بأن الألف واللام لا تدخل إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكب أحدُهما من الآخر تنزّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزّلا منزلة اسم واحد فينبغي ألا يجمع فيه بين علامتي تعريف لذلك عد الألف واللام زائدتين. (**الإنصاف**، ٢٥٥/١، **شرح ابن عقيل** ١٧٢/١). ويُنظر: **شرح التسهيل**، ٣٨٥/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٦٣٣/٤، **أوضح المسالك**، ٨١/١، ٨٢، **المواهب السنية**، ص ١٣٩.

(٢) **تخريج البيت**: **المفضليات**، ص ٣٠٧، **شرح التسهيل**، ٢٦٠/١، ٣٨٦/٢، **الشافية الكافية**، ٣٢٤/١، **أوضح المسالك**، ص ٨٢/١، **شرح ابن عقيل**، ١٧١/١، **الفواكه الجنية**، ص ١٧٦، **المواهب السنية**، ص ١٣٩.

الشاعر: راشد بن شهاب بن عبدة بن عصم بن ربيعة اليشكري، شاعر جاهلي. يُنظر: **المفضليات**، ص ٣٠٧.

المفردات: «وجوهنا»: أراد بالوجوه ذواتهم، «صددت»: أعرضت ونأيت «طبت النفس»: رضيت.

المعنى: يندد بقيس، لأنه فرَّ عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب، فلم يدافع عنه.

الإعراب: «رأيتك»: فعل ماض، والتا: في محل رفع فاعل، والكاف: في محل نصب مفعول به، «رأى» هنا بصرية «لما»: ظرفية تتعلق برأى «أن»: زائدة، «عرفت»: فعل والتاء: في محل رفع فاعل «وجوهنا»: وجوه: مفعول به منصوب، ووجوه: مضاف، والضمير: مضاف إليه، «صددت»: فعل ماض، والتاء: في محل رفع فاعل، وهو جواب «لما» و«طبت»: فعل ماض، والتاء: في محل رفع فاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت «النفس»: تمييز نسبة «يا قيس» يا: حرف نداء، و«قيس»: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو»: جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد: قوله: «طبت النفس»: حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير.

والصحيحُ أنَّ «أَلْ» فيهِ زائدةٌ[١].

ولا يكونُ إلا بعدَ تمام الكلام[٢] كما مرَّ في الأمثلةِ المتقدِّمةِ، وقدْ يرِدُ العاملُ المشتقُّ قليلاً مقدَّماً[٣]؛ نحوُ قولِ الشاعرِ: [من البسيط] (١١٩)

---

(١) وفي ذلك يقول **ابن مالك**:

(وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي)

(وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

شرح ابن عقيل١/١٦٨.

(٢) «أي: أن يقع بعد جملة تامة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر». **ملحة الإعراب**، ١٧٧.

(٣) إذا تقدم التمييزَ فعلٌ متصرف أو ما يعمل عمله جاز توسيط التمييز؛ نحو: طاب نفساً زيدٌ، وحسُن وجهاً عمرٌو، ولو كان الفعل غير متصرف لم يجز توسيط التمييز فمثلاً: ما أحسنَ زيداً رجلاً؛ فلا يصح: ما أحسنَ رجلاً زيداً.

وأما عن تقديم التمييز على عامله فقد ذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه؛ فلا نقول: نفساً طاب زيد، لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات. وما ورد عن العرب فهو ضرورة، وأجاز ذلك الكسائي والجرمي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف، ووافقهم أبو حيان. (**ارتشاف الضرب**، ١٦٣٤/٤، ١٦٣٥)، وابن هشام (**أوضح المسالك**، ٧٥/٢، ٧٦) وتابعهما الكندي كما هو ملاحظ، وفي ذلك يقول ابن مالك:

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا)

(**شرح ابن عقيل**، ٦٠٨/١). يُنظر: **الكتاب**، ٢٠٥/١، **المقتضب**، ٣٦/٣، ٣٧، **الأصول في النحو**، ٢٢٩/٢، **ملحة الإعراب**، ص١٧٧، **شرح الكافية للرضي**، ١١٥/٢، ١١٦، **الإنصاف**، ١٢٠/٢، **مغني اللبيب**، ١٣٠/٢، **شرح الأشموني**، ٧٦٤/٢، ٧٦٥.

(٤) في الأصل: (فما).

(٥) **تخريج البيت**: **شرح التسهيل**، ٣٨٩/٢، **مغني اللبيب**، ١٣٠/٢، **شرح ابن عقيل**، ٦٠٨/١، **شرح الأشموني**، ٧٦٥/٢، **شرح العيني**، ٨٦١/٢.

الشاعر: لا يعرف قائله

المفردات: «الحزم»: ضبط الرجل أمره، «ارعويت»: رجعت إلى ما ينبغي لي، والإرعواء: الرجوع الحسن.

=

[ضَيَّعْتُ نَفْسِـــيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا]   ومَا[٤] ارعويتُ وشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا[٥]

«فشيباً» تمييزٌ مقدَّمٌ علَى عاملِهِ؛ إذ أصلُهُ: اشتعلَ رأسي شيباً، واللهُ تعالى أعلمُ.

= **الإعــراب**: «ضيعت»: فعل ماض، والتــاء: في محل رفع فاعل، «نفســي»، نفس: مفعول به منصوب، ونفس: مضاف وياء المتكلــم: في محل جر مضاف إليه، «فــي إبعادي»: الجار والمجرور متعلق بضيَّع، وإبعاد: مضاف، وياء المتكلم: في محل جر مضاف إليه، «الأملا»: مفعول به «وما»: الواو عاطفة، ما: نافية «ارعويت»: فعل ماض، والتاء: في محل رفع فاعل، «وشــيباً»: تمييز منصوب، «رأس»: مبتدأ مرفوع، وياء المتكلم: فــي محل جر مضاف إليه «اشــتعلا»: فعل ماض، والفاعل: ضمير مســتتر فيه جوازاً تقديره هــو، والألف: للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله: في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: مجيء «نفســاً» تمييزاً منصوباً متقدماً على العامل فيه؛ وهو «تطيب»؛ مع أنه فعل متصرف.

بَابُ أحكام الاسْتثناء

وهوَ إخراجُ الشيءِ عن حُكمِ ما قبلَهُ نفياً وإثباتاً(١)، والمرادُ بذلِك: هوَ أن يكونَ ما بعدَ **الحروفِ** أو الأسـماءِ، أو المحتملِ لحالينِ الموضوعةِ لَهُ؛ أي: **الاستثناءِ** المتقدِّم ذكرُهُ(٢)؛ وهي: **ثمانيةٌ** تغليباً للحرفِ على غيرِها(٣) وإلا فهي في الحقيقةِ ثلاثةُ أقسامٍ(٤):

[١] مقطوعٌ بحرفيتِهِ اتفاقاً؛ وهوَ: «**إلا**»، [٢] ومقطوعٌ باسميتِهِ؛ وهوَ: «**غَيرُ**»؛

(١) الاسـتثناء: هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخـلاً، أو منزلاً منزلة الداخل. **شرح الأشموني**، ٦٧٢/٢.

(٢) قال **سـيبويه**: «أن يكون الاسـم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عامـلًا فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشـرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً». (**الكتاب**، ٣٤٩/٢)، وجاء في **الارتشـاف**: «مذهب سـيبويه وجمهور البصريين أن المسـتثنى لم يندرج في الاسـم المسـتثنى منه، ولا في حكمه، ومذهب الكسائي أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه وهو مسـكوت عنه فإذا قلت قام القوم إلا زيداً فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم، ومذهب الفراء أن زيداً لم يخرج من القوم وإنما أخرجت (إلا) وصفَ زيدٍ من وصفِ القوم؛ لأن القوم موجبٌ له القيام، وزيد منفيٌ عنه القيام وهذا الخلاف في الاستثناء المتصل». **ارتشاف الضرب**، ١٤٩٧/٣.

(٣) يقول **الكفراوي**: «وسـميت هذه الحروف تغليباً لـ(إلا) على غيرها؛ لأنها الأصل في عمل هذا الباب». **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٤٧.

(٤) تنقسم أدوات الاستثناء إلى أربعة أقسام؛ وقد أسقط المصنف والشارح قسم الأفعال: **القسم الأول**: الحـرف: «إلا»، **والثاني**: الفعل؛ وهما: «ليس»، و«لا يكـون»، **والثالث**: مترددان بين الفعلية والحرفية، وهما: «خلا» و: «عدا» و«حاشـا»، **والرابع**: اسمان وهما: «غير» و«سوى» بلغاتها. (**أوضح المسـالك**، ٤٢/٢)، ينظر: **شـرح الآجرومية**: السـنهوري، ٦١٧/٢، **شرح متممة الآجروميـة**: الحطاب، ٣٨٨/٢، ٣٨٩، **شـرح متن الآجروميـة**: الأهدل، ص ١٩٢، ١٨٣.

بالغينِ المعجمَــةِ مفتوحةً، بعدَهَا المثنَّاةُ التحتية[١]، وراءٌ مهملةٌ، «**وسِــوى**»؛ بكسرِ السينِ المهملةِ كرِضَا، **وسُــوَى**؛ بضمِّهَا؛ كتُقَى «**وسَواءٌ**»؛ بفتحِ السينِ ممدوداً كسماءٍ.

[٣] ومترددٌ بينَ الحرفيَّةِ والفعليةِ؛ وهوَ: «**خَلا**»؛ بالخاءِ الْمُعجمةِ، «**وعَدَا**»؛ بالعينِ المهملةِ «**وحاشَا**».

وللاســـمِ المســـتثنَى معَ كلِّ قســـمٍ حالٌ يغايرُ الآخرَ، وهوَ لا بُدَّ؛ إمَّا أن يكونَ متَّصلاً أو منفصِلاً، ونعنِي بالمتَّصلِ: هوَ ما كانَ فيهِ المستثنَى مِن جنسِ المُســـتثنَى منهُ، والمنفصلُ: هوَ ما كانَ فيهِ المُستثنَى مغايراً لجنسِ المُستثنَى منهُ، وأيضاً لا بُدَّ؛ إمَّا أن يكونَ واقعاً بعدَ كلامٍ تامٍ موجبٍ أو غيرِ موجبٍ[٢] أو بعدَ (١٢٠) كلامٍ ناقصٍ غيرِ موجبٍ، ولكلٍّ حُكمٌ.

[إِعْرَابُ المُسْتَثْنَى]:

فالمستثنَى بـ «إلا»[٣] **ينصبُ** وجوباً؛ سواءً كان متَّصِلاً أو منفصِلاً **إن كانَ**

---

(١) في الأصل: (التحت).

(٢) المقصود بالتام: أن يكون المســـتثنى منه مذكــوراً؛ نحو: قام القــوم إلا أحمد، فالقوم هو المستثنى منه. والمراد بالإيجاب: ألا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ ﴾ [البقرة/٢٤٩]. (**شـــرح شـــذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٨٧)، ينظر: **شرح ابن عقيل**، ١/٥٤٤.

(٣) للنحاة في ناصب الاســـم الواقع بعد «إلا» خلاف؛ **الأول**: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاســـم، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، **الثاني**: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك، وعبارته في الألفية تشير إليه، **الثالث**: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول، وهو قول ابن خــروف، **الرابع**: أن الناصب له فعــل محذوف تدل عليه =

الكلامُ المتقدِّمُ قبلَهُ **تامّاً**؛ غيرَ ناقصٍ، **موجباً**؛ لم يتقدمْهُ نفيٌ ولا مثلُهُ؛ وهوَ: النَّهيُ والاستفهامُ؛ **نحوُ** قولِك: **قامَ القومُ إلا زيداً**؛ بنصبِ زيدٍ على الاستثناءِ؛ هذَا مثالٌ للمتَّصلِ.

والمنفصلُ؛ نحوُ قولِك: قامَ القومُ إلا حِماراً؛ بنصبِ حمارٍ على الاستثناءِ، وكذلِك؛ **خرجَ النَّاسُ إلا عَمراً**، أو إلا حِماراً؛ ففِي المثالينِ يَجبُ نصبُ المستثنَى هذا إذا كانَ المُستثنَى بـ «إلا» واقعاً بعدَ كلامٍ تامٍ موجبٍ[(١)].

وإن كانَ الكلامُ المتقدِّمُ قبلَ المُستثنَى **منفيّاً، تامّاً**؛ غيرَ ناقصٍ سواءٌ تقدَّمَهُ نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ؛ فلا بُدَّ أيضاً إمَّا أن يكونَ متَّصِلاً؛ أي: المُستثنى، أو منفصِلاً؛ فإن كانَ متَّصلاً **جازَ** لكَ **فيه** وجهانِ: **البدلُ** من المُستثنى منهُ، بدلُ بعضٍ من كلٍّ، **والنَّصبُ على الاستثناءِ**؛ مثالُ ذلك **نحوُ** قولِك: **ما قامَ القومُ إلا زيدٌ**؛ برفعِ زيدٍ بدلاً من القومِ؛ بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ، والتقديرُ: «إلا زيدٌ منهُمْ» وهوَ الضميرُ العائدُ علَى القومِ، و«**إلا زيداً**»؛ بالنَّصبِ على الاستثناءِ (١٢١) وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ؛ بالجرِّ بدلاً من «أحدٍ»، و«إلا زيداً» بالنَّصبِ على الاستثناءِ، ولا يَظهرُ ذلِك في النَّصبِ ظهورَهُ في الرَّفعِ والجرِّ لكونِهِ في كلا الحالينِ يتعيَّنُ نصبُهُ بخلافِ حالتَي الرَّفعِ والجرِّ؛ لأنَّ كلاً منهُمَا مغايرٌ للنَّصبِ على الاستثناءِ، والبدلُ هوَ الأصحُّ في هذا المحلِّ إذا كانَ متَّصلاً[(٢)].

= «إلا» والتقدير: أستثني زيداً مثلاً؛ وهو قول الزجاج. (**منحة الجليل**، ١/٥٤٤)، ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢/١٢٥، ١٢٦، **شرح الأشموني**، ٢/٦٧٥، **شرح ابن عقيل**، ١/٥٤٤، **حاشية الصبان**، ٢/٦٧٥، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٦٢٠، ٦٢١.

(١) ينظر: **أوضح المسالك**، ٢/٤٢، **شرح ابن عقيل**، ١/٥٤٣، ٥٤٤، **شرح الأشموني**، ٢/٦٧٥.

(٢) قال ابن هشام: «النصب على أصل الاستثناء وهو عربيٌّ جيد» والمشهور والراجع عند أكثر علماء البصرة أنه بدل من متبوعه، وعطف نسق عند الكوفيين؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور/٦] أجمعت السبعة على رفع ﴿أَنفُسُهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء/٦٦] قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع قليل على أنه بدل من =

وإن كانَ المســـتثنَى منفصِلاً تعيَّنَ نصبُهُ على الاستثناءِ عندَ الجمهور(١)؛ تقولُ: ما قامَ القومُ إلا حِماراً، وما مررتُ بأحدٍ إلا حِماراً؛ بنصبِ حمارٍ على الاستثناءِ لا غيرُ، وأجازَ البدلَ بنُو تميم؛ تقولُ على مذهبِهِمْ: ما قامَ القومُ إلا حمارٌ، وإلا حماراً؛ بالرَّفعِ على البدليَّةِ، والنَّصبِ علَى الاستثناءِ.

وكذَا النَّهيُ؛ نحوُ: لا تمرُرْ بأحدٍ إلا زيدٍ، وإلا زيداً؛ بالجرِّ بدلاً مِن أحدٍ، والنَّصْبِ علَى الاســـتثناءِ، وهلْ قامَ أحدٌ إلا زيدٌ، بالرَّفعِ بدلاً من أحدٍ، وإلا زيداً بالنَّصبِ على الاســـتثناءِ، وكذا؛ لا تمرُرْ بأحدٍ إلا حِماراً، وهلْ قامَ أحدٌ

= الواو فـــي ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ كأنه قيل ما فعله إلا ﴿ قَلِيلٌ ﴾ منهم، وقرأ ابـــن عامر وحده إلا قليلاً؛ بالنصب، ومثالُه في النهي قوله تعالـــى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود/٨١] قرئَ بالرفع والنصب، ومثالُه في الاستفهام قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر/٥٦] أجمعت الســـبعة على الإبدال من الضمير المستتر في يقنط، ولو قرئَ (الضالين) بالنصب على الاســـتثناء لم يمتنع ولكن القراءةَ سُـــنَّةٌ متبعة. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٨٨)، يُنظر: **الكتاب**، ٢/٢١٥، ٢١٦، **المبسوط في القراءات العشر**: الأصبهاني، ص ١٨٠، ٢٤١، **شـــرح الكافيـــة للرضي**، ٢/١٣٩، ١٤٠، **ارتشـــاف الضرب**، ٣/١٥٠٨، **أوضح المسالك**، ٢/٤٣، **شـــرح ابن عقيل**، ١/٥٤٥، **شرح الأشموني**، ٢/٦٧٨، ٦٧٩، **حاشية الصبان**، ٢/٦٧٩، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٦١٨.

(١) يقول **سيبويه**: «وهو لغة أهل الحجاز؛ وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاؤوا به على معنى ولكن حمـــاراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصيـــر كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحـــداً توكيداً؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي». (**الكتاب**، ٢/٣١٩، ٣٢٢)، وقد وردت في كتاب الله عند الســـبعة؛ قال تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النســـاء/١٥٧]؛ بنصب» ﴿ ٱتِّبَاعَ ﴾ «وورد بالرفع عند العرب في قول الشاعر:

(وبلـــدةٍ ليـــسَ بهَـــا أنيـــسُ   إلا اليعافيـــرُ وإلا العيـــسُ)

يُنظر: **شـــرح شذور الذهب**: ابن هشـــام، ص٢٨٨، ١٨٩، **أوضح المســـالك**، ٢/٤٤، **شرح الأشموني**، ٢/٦٨١، ٦٨٢، **شرح ابن عقيل**، ١/٥٤٥، **الفواكه الجنية**، ص ٢٩٥.

إلا حِماراً؛ بالنَّصــب لا غيرُ عندَ الجمهورِ، وجـــوازُ الوجهينِ عندَ بنِي تميمٍ هذَا إذا كانَ الْمُستثنَى واقعاً بعدَ كلامٍ تامٍ.

وإنْ كانَ الـكلامُ المتقــدِّمُ قبلَــهُ (١٢٢) **ناقِصاً** لا تتمُّ فائدتُــهُ دونَ ذِكرِ الْمُستثنَى **كانَ** حُكمُهُ **على حسبِ** ما تقتضِيهِ **العوامِلُ** المتقدِّمةُ قبلَ «إلا» رفعاً ونصباً وخفضاً؛ **نحوُ** قولِك: **ما قامَ إلا زيدٌ**؛ بالرَّفعِ: فاعلُ «قامَ»؛ كقولِك: قامَ زيدٌ.

وكذلِك: **ما ضربتُ إلا زيداً**؛ بنصبِ زيدٍ مفعــولِ «ضربتُ»، **وما مررتُ إلا بزيدٍ**؛ بجرِّهِ بالبــاءِ، والجارُ والمجرورُ متعلِقٌ بالفعــلِ المتقدِّمِ، وكذَا: ما جاءَ إلا حمـــارٌ، وما رأيتُ إلا حماراً، وما مررتُ إلا بحمـــارٍ، وكذَا أيضاً إذا تقدمَهُ نهيٌ أو استفهامٌ؛ نحوُ: هلْ قامَ إلا زيدٌ، ولا تضرِبْ إلا زيداً.

ولا تُكرِمْ إلا عَمراً[(١)]، وهكذَا بقيةُ الأمثلةِ، وهذا القسـُم هوَ المســمَّى: بالاســتثناءِ المفرَّغِ؛ لأنَّ ما قبلَ«إلا» من العواملِ متفــرِغٌ للعملِ فيمَا بعدَهَا، ولا يقعُ هذَا النَّوعُ إلا بعدَ نفيٍ أو مثلِهِ[(٢)]، ولا يُتصورُ فيه الاتصالُ والانفصالُ؛ لأنَّهُ لم يتقدمْهُ ما هوَ مستثنَىً منهُ[(٣)]، هذَا حُكمُ المُستثنَى بإلا.

---

(١) في الأصل: (عمرواً).

(٢) يكون التفريغ عند أكثر النحاة في النفي؛ كقوله: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران/١٤٤]، والنهي؛ نحو: ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء/١٧١] والاستفهام نحو: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف/٣٥] ومن النفــي المؤول قوله: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا ﴾ [الأنفال/١٦]؛ أي: لا يولي أحد دبره إلا في هذه الحالة. **ارتشاف الضرب**، ١٥٠٣/٣.

(٣) وللنحاة في وقوع الاســتثناء المفرغ في الكلام الموجب، مذهبان: أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً، وهو مذهب الجمهور، واختاره ابن مالك، وذلك لأنك لو قلت: «ضربت إلا زيداً» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً، وهذا مستحيل. **والمذهب الثاني** لابن الحاجب، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين، الأول: أن يكون =

وأمَّا حُكمُ الْمُستثنَى بغيرِ[١]**، وسِوَى، وسُوَى، وسَوَاءٍ**[٢] سواءً كان مَّتصِلاً أو منفصِلاً واقعاً بعدَ كلام تام أو ناقصٍ، وســواءً كان التــامُ منفيّاً أو مُثبتاً، **مجرورٌ** بالإضافةِ إليهَا **لا غيرُ**[٣].

وحُكمُ هذه الأدواتِ في الإعرابِ حُكمُ الْمُســتثنَى بـ «إلا» من وجوبِ النَّصبِ، وجوازِ (١٢٣) الأمرينِ؛ أي: البدليَّةِ، والنَّصبِ علَى الاســتثناءِ، فإن كانَ المُستثنَى بهذِهِ الأسماءِ واقعاً بعدَ كلام تام موجب؛ وجبَ نصبُ الاسم الْمُستثنَى بهِ سواءً كان الْمُســتثنَى المضافُ إليهِ مُتَّصِلاً أو منفصِلاً نحوُ: قامَ القومُ غيرَ زيــدٍ، ؛ بنصب ِ«غيرَ» على الاســتثناءِ، ورأيتُ النَّــاسَ غيرَ زيدٍ،

= ما بعد إلا فضلة، والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يومَ الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز. (**منحة الجليل**، ٥٤٩/١)، ينظر: **شــرح الكافية للرضي**، ١٥٠/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٥٠٢/٣، ١٥٠٣، **شــرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٨٨، **أوضح المسالك**، ٤٢/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٤٩/١.

(١) حكم المســتثنى بـ(غير) الإضافة؛ نحــو: جاء القوم غيــرَ زيدٍ، وانتصابها في الاســتثناء كانتصاب الاســم بعد إلا عند المغاربة واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارســي واختاره ابن مالك، وعلى التشــبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش. (**شرح الأشموني**، ٦٧٩/٢)، ينظر: **ارتشــاف الضرب**، ١٥٤١/٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٨٤، **مغني اللبيب**، ٢٦٧/١، ٢٦٨، **شرح ابن عقيل**، ٥٥٥/١.

(٢) قال ابن هشام: «سِوىً كـ «رِضىً»، وسُوىً كـ «هُدىً»، وسَواء كـ «سماء»، وسِواء كـ «بناء»، وهي أغربها». (**أوضح المســالك**، ٤٢/٢)، وجاء عن ابن عقيل: وأما سِوى؛ فالمشهور فيها كسر الســين والقصر، ومن العرب من يفتح ســينها ويمد، ومنهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد. (**شرح ابن عقيل**، ٥٥٥/١).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن سِــوى ولغاتها تكون اســماً، وتكون ظرفاً، وذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين إلى أنها لازمة الظرفية لا تتصرف، وذهب الرماني والعكبري وابن عصفور إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً. (**ارتشاف الضرب**، ١٥٤٦/٣، ١٥٤٧). ينظر: **الإنصاف**، ٢٣٩/١، **شــرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص ٢٩٠، **أوضح المسالك**، ٤٢/٢، **مغني اللبيب**، ٢٣٥/١، ٢٣٦، **شرح الأشموني**، ٦٩٨/٢، ٦٩٩.

ومررتُ بالقوم غيرَ زيدٍ؛ بنصبِ «غيرَ» في جميعِ الأمثلةِ، وكذَا؛ قامَ القومُ غيرَ حمارٍ، ورأيتُ القومَ غيرَ حمارٍ، ومررتُ بالقومِ غيرَ حِمارٍ كما يَجبُ نصبُ الْمُستثنَى بـ «إلا» في هذه الأمثلةِ.

وحُكمُ سِوى، وسُوى، وسَواءٍ حُكمُ غيرٍ[1]؛ تقولُ: قامَ القومُ سِوى زيدٍ، وسُوى حمارٍ، وسُوى عمروٍ، وسَواءَ زيدٍ، وهكذَا في بقيةِ الأمثلةِ؛ بنصبِ «سِوى»، وما بعدَهَا بفتحةٍ مقدرةٍ مَنعَ مِنْ ظهورِهَا التَّعذّرُ.

وإن كانَ المتقدِّمُ قبلَهَا كلاماً تامّاً غيرَ موجبٍ، وهو ما تقدَّمَهُ نفيٌ أو مثلُهُ لا بُدَّ أيضاً إمَّا أن يكونَ الْمُستثنى بِها مُتَّصِلاً أو منفصِلاً؛ وهوَ المرادُ بالمنقطعِ، فإن كانَ متَّصِلاً فلكَ في هذهِ الأدواتِ وجهانِ: البدليَّةُ، والنَّصبُ على الاستثناءِ لإقامتِهَا مقامَ الْمُستثنَى في حُكمِ الإعرابِ؛ تقولُ: أقامَ القومُ غيرُ زيدٍ؛ يُرفَعُ «غيرُ» على البدليَّةِ، و«غيرَ (١٢٤) زيدٍ»؛ بنصبِها علَى الاستثناءِ، وما مررتُ بأحَدٍ غيرِ زيدٍ؛ بالجرِّ على البدليةِ، والنَّصبِ على الاستثناءِ، وكذَا حُكمُ سِوى وسُوى وسَواءٍ.

وإن كانَ المُستثنى بِها منقطِعاً تعيَّنَ نصبُهَا عندَ غيرِ بنِي تميمٍ؛ نحوُ: ما قامَ القومُ غيرَ حمارٍ؛ بنصبِ غيرٍ، وما مررتُ بأحَدٍ غيرَ حمارٍ، وما رأيتُ أحداً غيرَ حمارٍ؛ بالنَّصبِ لا غيرُ، وكذَا حُكمُ ما بعدَهَا، وأجازَ بنُو تميمٍ الإبدَالَ كما مرَّ في حُكمِ المُستثنى بـ «إلا».

وإن كانَ الكلامُ المتقدِّمُ قبلَها ناقِصاً فحُكمُهُ حُكمُ ما تقتضيهِ العوامِلُ المذكورةُ قبلَها مِنْ رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ لإقامتِها مقامَ المُستثنَى؛ نحوُ: ما

---

(١) تفارق سوى (غير) في أمرين، أحدهما: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى؛ نحو: ليس غير؛ بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى. ثانيهما: أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام؛ نحو: جاء الذي سِواك، بخلاف غير. (**شرح الأشموني**، ٢/٧٠١، ٧٠٣).

قامَ غيرُ حمارٍ؛ بالرَّفعِ، وما رأيتُ غيرَ حمارٍ؛ بالنَّصبِ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ؛ بالجرِّ، وكذَا حُكمُ سِوى وما بعدَها.

وحُكمُ **المُســتثنَى بخَلا، وعدَا**[١]؛ بالعينِ المهملةِ، **وحَاشَــا**؛ وفيها لغتانِ آخرتانِ؛ وهُمَا: «حاشَ»؛ بِلا ألفٍ بعدَ الشــينِ المُعجمةِ، و«حَشَــا»؛ بِلا ألفٍ بعدَ الحاءِ المهملةِ[٢]؛ فالمستثنَى بهذِه ِالأدواتِ **يجوزُ** لكَ فيهِ وجهانِ: **نصبُهُ** على المفعوليةِ لجعلِهَا أفعالاً، والفاعلُ فيهَا مستترٌ وجوباً تقديرُهُ: «هوَ» يعودُ إلى القائمِ المفهومِ مِن: «قامَ القومُ» مثلاً[٣].

---

(١) يســتثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون؛ فتقول: قام القوم ليس زيداً، وخلا زيداً، وعدا زيداً، ولا يكون زيداً، فـ«زيداً»: منصوب على أنه خبر ليس ولا يكون، واســمهما ضمير مستتر، وإذا لم تتقدم (ما) على خلا وعدا فصح أن تجررها؛ فتقول: (قام القوم خلا زيدٍ وعدا زيدٍ) فـ«خلا وعدا»: حرفا جر وقد حكى الأخفش الجر بخلا:

(خــلا اللهِ لا أرجو سِــواك وإنما ... أعدُ عيالــي شــعبةً مــن عيالكا)

ومن الجر بعدا قوله:

(تركنا في الحضيــض بناتَ عوج ... عواكفَ قد خضعنَ إلى النســورِ)

(أبحنــا حيهــم قتــلا وأســـــرا ... عدا الشــمطــاءِ والطفلِ الصغيرِ)

فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما؛ فتقول: قام القوم ماخلا زيداً وما عدا زيداً فـ«ما»: مصدرية وخلا وعدا صلتها، وفاعلهما ضمير مســتتر يعود على البعــض، و(زيداً): مفعول به. وأجاز الكســائي الجر بهما بعد (ما) على جعلها زائدة وجعل (خلا وعدا) حرفي جر؛ فتقول: قام القوم ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ. (**شــرح ابن عقيل**، ١/٥٦٠ - ٥٦٥)، ينظر: (**شــرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٩٠)؛، ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٣/١٥٣٤، **أوضح المسالك**، ٢/٤٢.

(٢) يقال في حاشا: حاشا وحاشَ، وحاشْ، وحشا، **مغني اللبيب**، ١/٢٠٤، ٢٢١.

(٣) **وللرضي** رأي أخر؛ فيقــول: «وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر؛ لأن المقصود في (جاءني القوم خلا زيداً، وعدا زيــداً) لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاورة بعض القوم إياه، وخلو بعضهــم منه مجاورة الكل؛ فالأولى أن نضمر فيهمــا ضميراً راجعاً إلى مصــدر الفعل المتقــدم؛ أي: (جاءني القوم خــلا مجيئهم زيداً). (**شــرح الكافية للرضي**، ٢/١٣٦، ١٣٧، ١٣٨).

وجرُّهُ؛ لجعلِهَا حروفَ جرٍّ، لكنْ يُشترطُ في جوازِ الجرِّ بِها ألا تتصلَ بِها «ما»، وذلك في خَلا وعدَا كثيرٌ، (١٢٥) وفي «حاشَا» قليلٌ؛ أي: اتِّصالُهَا بِـ «مَا»[(١)] وذلِك **نحو** قولك: **قامَ القومُ خَلا زيداً**؛ بالنَّصبِ على المفعوليةِ، والفاعلُ: مستترٌ فيهِ وجوباً؛ تقديرُهُ: «هوَ» يعودُ إلى القائمِ المفهومِ مِن: «قامَ القومُ، **وخَلا زيدٍ**»؛ بالجرِّ لجعلِهَا حرفَ جرٍّ، **وكذَا** قولُك: قامَ القومُ **عدَا عَمراً**؛ بالنَّصبِ على جعلِهَا فِعلاً، والفاعلُ: مستترٌ فيهِ يعودُ إلى القائمِ؛ أي: جاوزَ القائمونَ زيداً. **وعَدا عمروٍ**؛ بالجرِّ لجعلِهَا حرفَ جرٍّ، **وكذَا** نحوُ **قولِك**: ضربتُ القومَ **حاشَا بكراً**؛ بالنَّصبِ لجعلِها فِعلاً، **وحاشَا بكرٍ**؛ بالجرِّ لجعلِها حرفَ جرٍّ.

---

(١) قال **سيبويه**: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا؛ فإذا قلت خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلت ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً». (**الكتاب**، ٣٤٩/٢، ٣٥٠) وجاء في الارتشاف أن سيبويه وأكثر البصريين ذهبوا إلى أن (حاشا) تستعمل حرف جر بمنزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى؛ فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ؛ بجر زيد، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج والأخفش، وأبو زيد، والفراء وأبو عمرو الشيباني، إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى (إلا)؛ كقوله ﷺ: (**اللَّهمَّ اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع**). (**مغني اللبيب**، ٢٠٤/١، ٢٢١)، وذهب **أبو حيان** إلى أن سيبويه لا ينكر أن تأتي حاشا فعلاً في غير الاستثناء؛ يقول: «والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء؛ ففي الاستثناء حرف وفي غيره فعل؛ تقول: حاشا له أن يفعل كذا؛ ومعناه: جانب لك السوء». (**ارتشاف الضرب**، ١٥٣٣/٣). ينظر: **المقتضب**، ٣٩١/٤، **معاني الحروف**، ص١١٨، **شرح المفصل**، ص٤٧/٨، **شرح الكافية للرضي**، ١٧٥/٢، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٩٠، **أوضح المسالك**، ٥٠/٢، ٥٢، **شرح الأشموني**، ٧٠٨/٢ - ٧١٠، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٢٩/٢، **الفواكه الجنية**، ص ٢٩٢، ٢٩٨.

وتختصُّ «حاشَا» بوقوعِهَا في مواضعِ التنزيهِ[١] كمَا في المثالِ؛ فلا تقلْ: حجَّ الناسُ حاشَا بكراً مثلاً؛ فإِنَّ الحجَّ ليسَ مما يُتنزَّهُ تارِكُهُ بتركِهِ.

وقدْ ذكرتُ لكَ آنِفاً أنَّ هذهِ الثلاثةَ تعملُ هــذا العملَ فيما إذا لم تتصلْ بِها «ما» المصدريةُ، فإنِ اتصلتْ بِهَا «ما» المصدريــةُ؛ نحوُ قولِك: قامَ القومُ ما عدَا عَمراً مثَــلاً، وما خَلا بكراً؛ بنصبِهِما لا غيرُ؛ لأنَّ «ما» هذِه المســماةَ بالمصدريَّةِ لا تُوصفُ إلا بِجملــةِ، ولا يليهَا إلا الفعلُ، ومــا وردَ ما ظاهِرُهُ كذلِك مجروراً بِها فتكونُ «ما» هُنَا زائدةً لكنْ على غيرِ القياسِ؛ لأنَّ القياسَ أنَّ «ما» الزائدةَ لا تتقــدَّمُ على حرفِ الجرِّ بل تَرِدُ متأخِــرةً عنهُ (١٢٦) نحوُ قولِــهِ تعالَــى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنــون/ ٤٠] إذِ الأصــلُ «عَنْ» الجارةُ، و«ما» الزائدةُ ولكن أُدغِمَتِ النوّنُ في الميمِ كمَا تَرَى وإلا فهوَ شــاذٌّ ولا عبرةَ بالشاذِ[٢].

ولا يكونُ المُســتثنَى بهــذِهِ الأدواتِ منفصِلاً؛ فلا تقُلْ: قــامَ القومُ خَلا حِماراً، وهكـــذَا في «عدَا، و«حاشَـــا» بخلافِ «غيرِ» و«سُـــوى» بلغاتِهَا، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) حاشا التي تكون في موضع التنزيه تختلف عن حاشــا التي تدل على الاستثناء، وقد ذكر ابن هشــام أن حاشــا تأتي على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً؛ نحو: تقول: حاشــيته؛ أي: اســتثنيته. الثاني: أن تكون تنزيهية؛ نحو: حاش الله، وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، ورجح ابن هشــام أنها اسم. الثالث: أن تكون للاستثناء. **مغني اللبيب**، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) يقول **ابن هشــام**: «زعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز [إذا تقدمت «ما» المصدرية هذه الأدوات الثــلاث] الجر على تقدير «ما» الزائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففاســد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعــده؛ نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه» (**مغني اللبيب**، ١/ ٢٢٣)، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٨٦، **الفواكه الجنية**، ص ٢٩٩.

بَابُ حُكمِ «لا» العاملةِ عملَ «إنَّ»

اعْلَم[١]: بكسرِ الهمزةِ[٢]، وسكونِ العَينِ وفتحِ اللَّامِ، أمرٌ لِمَن يتأتَى لَهُ العلمُ **أنَّ** «**لا**» العاملَة عمَلَ إنَّ المقصودُ بِهَا التَّنصيصُ في عُمومِ النَّفي وشمولِهِ[٣]؛ وهيَ: المسمَّاةُ بِلا التبرئة[٤]، فاحترزَ بقولِهِ: «العاملةَ عملَ إنَّ» عَن التي تعملُ عملَ ليسَ؛ لأنَّهَا لَهَا حُكمٌ آخرُ؛ نحوُ: لا رجلٌ قائماً؛ فإنَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ فيهِ بل رجلانِ فمَا فوقَهما بخلافِ «لا» هذِه فهيَ **تَنصِبُ النَّكراتِ**[٥] لدخُولِهَا عليهَا **بغيرِ تنوينٍ**.

ولعملِهَا شروطٌ أربعةٌ[٦]: **أحدُهَا**: أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ، وذلِك

---

(١) قال الشيخ إسماعيل: قوله: «اعلم» لعله قال: «لصعوبة هذا الباب فتيقظ». **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٥٢.

(٢) يعني: (همزة الوصل).

(٣) المراد بها لا التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وذكر التنصيص احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً؛ نحو: لا رجلٌ قائماً؛ فإنها ليست نصاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس. (**شرح ابن عقيل**، ٣٦٠/١)، ينظر: **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٣/٢، **حاشية الصبان**، ٤٥٩/٢، **الكواكب الدرية**، ٢٨٠/١.

(٤) قال **الصبان**: «تسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر». (**حاشية الصبان**، ٤٥٩/٢)، وقال **الكفراوي**: «لا النافية للجنس المسماة بلا التبرئة تنصب الاسم حملاً على «إن» لمشابهتها لها في الاختصاص بالجملة الاسمية لفظاً في المنكر المضاف لمثله؛ نحو: لا غلام سفر حاضر» وجه الشبه إن للمبالغة في الإثبات، ولا للمبالغة في النفي. (**شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٥٣)، ينظر: **الكواكب الدرية**، ٢٨٠/١.

(٥) قال الشيخ **إسماعيل**: «(لتوغلها وشدة تمكنها في الإبهام)، وإنما قيد هذا القيد؛ لأن (لا) تعمل في النكرات اسماً وخبراً». **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٥٣.

(٦) الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن ستة، وهي: **الأول**: أن تكون نافية للجنس، **الثاني**: أن يكون النفي نصاً في الجنس، فلو نفت الوحدة أو كان نفيها على سبيل الاحتمال =

لأنَّهَا لا تعملُ في المعرِفــة، عملُهَا في النَّكِرةِ، وإذا لَزِمَ تنكيرُ اســمِهَا امتنعَ تعريفُ الخبرِ لئلا يُخبرَ عنِ النَّكِرةِ بمعرِفةٍ[١].

وثانيهَا: أنَّهــا تعملُ هذَا العملَ **إذا باشــرتِ النَّكرةَ**، ولــم يفصِلْ بينهُمَا فاصلٌ لا لفظاً ولا تقديراً.

وثالثُهَا ورابِعُهَا: ألا[٢] يتقدَّمَ خبرُهَا على اســمِهَا، **ولم تَتَكررْ** «**لا**»[٣] فإنْ (١٢٧) تكرَّرَتْ بطلَ عملُهَا؛ نحوُ قولِك: لا لا رجلٌ عندَكَ؛ برفع رجلٍ.

مثالُ ما اجتمعتْ فيهِ الشــروطُ الأربعةُ؛ **نحوُ** قولِــك: **لا رجلَ في الدارِ؛**

= عملت عمل ليس، **الثالث:** لا تتكرر فإن تكررت أهملــت وجاز لك في (لا) الأولى ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن تكون نافية للجنس نحو: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، الوجه الثاني: ملغاة، نحو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، الوجه الثالث: من المشبهات بليس؛ نحو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، **الرابع:** ألا يدخل عليها جار فلا يصح: جئت بلا زاد، وقولهم: غضبت من لا شــيء، **الخامس:** أن يكون اســمها وخبرها نكرتين، فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدَّم بطل عملها ووجــب تكرارها ؛ نحو: لا زَيْدٌ في الدار ولا عَمْرٌو، **الســادس:** ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، وإن كان الاسم معرفة أو منفصــلاً منها أهملــت، ووجــب ـ عند غير المبرد وابن كيســان ـ تكرارها؛ نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو» ونحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافــات / ٤٧]. (**أوضــح المســالك**، ١/١٦٠، ١٦١)، يُنظر: **الكتاب**، ســيبويه، ٢/٢٩٩، **شرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص٢٣٧، **مغني اللبيب**، ١/٣٩٣ - ٣٩٥، **شرح ابن عقيل**، ١/٣٦١، **شرح الأشموني**، ٢/٤٦١ - ٤٦٣، **منحة الجليل**، ١/٣٦١.

(١) **الكواكب الدرية**، ١/٢٨٣.

(٢) في الأصل: (أن لا).

(٣) لم أجد فيما اطلعــت عليه من مراجع أحداً من المتقدمين أو من شــراح الآجرومية ذهب إلى ما ذهب إليه الكندي من أن المقصود بالتكرار التكرار المباشــر؛ نحو «لا لا رجل في الدار» وإنما وجدت معنــى التكرار؛ نحو قولهم: لا رجلَ في الدار ولا امرأة، كما أن عبارة المصنف تخالف ما ذهب إليه الكندي. (ينظر: **الكتاب**، ١/٢٩٩).

«لا»: نافيةٌ؛ للجنسِ تعملُ عملَ «إنَّ» تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ[(١)]، «ورجلَ»: اسـمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، «وفي الدارِ»: جارٌ ومجرورٌ متعلِقٌ بمحذوفٍ ـ تقديـرُهُ: كائنٌ أو اسـتقرَّ ـ خبرُهَا، وقيلَ: «رجـلَ»: فتحتُه فتحةُ إعرابٍ[(٢)].

---

(١) ذهـب الأخفـش والمازني والمبـرد إلـى أن الخبر مرفـوع بـ(لا). (**ارتشـاف الضرب**، ١٢٩٧/٣)، فتكـون (لا) عاملة في الجزأيـن كما عملت فيهما مع المضاف والمشـبه به. والرافع عند ابن مالك وجماعة هو (لا)، وعند سيبويه الرافع (لا) إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ(لا) وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن (لا واسمها) المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم. (**شـرح ابن عقيل**، ٣٦٥/١). ينظر: **الكتاب**، ٢٧٥/٢، **شرح الأشموني**، ٤٦٥/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٧/٢.

(٢) اسـم (لا) فتحته فتحةُ إعراب عند الكوفيين والجرمي والزجاج والسـيرافي والرماني، أما أكثر البصريين والأخفش والمازني والمبرد والفارسي فيرون أن اسم (لا) مبني على الفتح، ونسب إلى سيبويه كلا القولين، والقائلون أنها حركة بناء جمهورهم على أن (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبنياً فهو في موضع نصب، وذهب قوم إلى أن (لا) لم تعمل فيه شيئاً بل هو وحده في موضع رفع لتضمنه معنى (من لا) لتركبه مع لا إذ الأصل: لا من رجل. وأما إن كان مثنى أو مجموعاً فالقائلون على أن حركة (لا رجلَ) حركة بناء قالوا: بأنه يبنى على ما ينصب به، وذهب المبرد إلى أن اسـم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنيّاً كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء. (**ارتشاف الضرب**، ١٢٩٦/٣).

أما جمع المؤنث السـالم فللعلماء في اسـم (لا) على أربعة مذاهب: **الأول**: أن يبنى على الكسـرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة. **الثاني**: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب ابن خروف وصححه ابن مالك صاحب الألفيـة، وحجتهم في عدم حذف التنويـن أنه قد تقرر أن تنويـن جمع المؤنث السـالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف. **الثالث**: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسـي، والرماني والصقلي ورجحه الرضي وابن هشام. **الرابع**: =

وحُذِفَ منهُ التنوينُ تخفيفاً، وهذَا القولُ لبعضِ البصريينَ، ونُسِبَ أيضاً إلى سيبويهَ[١]، وهوَ ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ[٢].

فإنْ لمْ تباشرْهَا النَّكِرةُ، أو باشرتْهَا المعرفةُ، **وجبَ الرَّفعُ للنَّكِرةِ** المفصولةِ عنهَا أو المعرفةِ عندَ غيرِ المبرِّدِ[٣]، وابنِ كيسانَ[٤].

ووجبَ تكرارُ «**لا**»[٥]؛ **نحوُ** قولِك «**لا في الدارِ رجلٌ**»، بتقديمِ المجرورِ، ورفعِ رجلٍ، «**ولا امرأةٌ**»؛ **عطفٌ** عليهِ، ونحوُ: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو؛ ففي المثالينِ جميعاً «لا»: نافيةٌ مُلغاةٌ لا عَمَلَ لَهَا، و«في الدَّارِ»:

= أن يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح. (**منحة الجليل**، ٣٦٣/١، ٣٦٥)، وهو الذي رجحه أبو حيان. (**ارتشاف الضرب**، ١٢٩٧/٣). ينظر: **الكتاب**، ٢٧٤/٢، ٢٧٥ **المقتضب**، ٣٥٨/٤، **شرح كتاب سيبويه**: السيرافي، ٥٧٤/١، **الإنصاف**، ٣٠٢/١، **شرح الكافية للرضي**، ٢١١/٢، ٢١٢، **مغني اللبيب**، ٣٩٤/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٦٣/١-٣٦٥، **شرح الأشموني**، ٤٦٦/٢-٤٦٨، **حاشية الصبان**، ٤٦٦/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٥/٢، ٦٣٦.

(١) ينظر تعليق سيبويه في هذا الشأن قوله: «ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها... عملت فيه بمنزلة اسم واحد؛ نحو: خمسة عشر». (**الكتاب**، ٢٧٤/٢).

(٢) **قال السنهوري**: وظاهر كلام المؤلف وطائفة أنه معرب وهو رأي مقبول. (**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٥/٢)، ويقول **الحسني**: «وقوله: «تنصب النكرة»: ظاهره أنه نصب إعراب؛ وهو مذهب الجرمي والزجاج والسيرافي وحذف التنوين عندهم تخفيفاً، ومذهب البصريين أنه مبني معها إن كان نكرة مفردة، وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به».

(٣) ينظر: **المقتضب**، ٣٥٨/٤.

(٤) تقدمت الترجمة لهما.

(٥) **قال ابن هشام**: «وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت، ووجب ـ عند غير المبرد وابن كيسان ـ تكرارها»؛ نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو». (**أوضح المسالك**، ١٦١/١) ينظر: (**حاشية أبي النجا**، ص ١١١).

خبرٌ مقدَّمٌ، و«رجلٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، «ولا امرأةٌ»: عطفٌ عليهِ، وإعرابُهُ كذلِك؛ ونحوُ: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو؛ «زيدٌ»: أيضاً مبتدأٌ، و«في الدَّارِ»: متعلِقٌ بمحذوفٍ؛ خبرُهُ، وكذَا؛ لا عَمرٌو؛ عطفٌ عليهِ، وحُكمُهُ حُكمُ الأوَّلِ في الإعرابِ.

فإن وليَتهَا النَّكِرةُ، **وتكرَّرَتْ** «لا» **جازَ** لك **إعمالُهَا** عَمَلَ «إنَّ»، **وإلغاؤُهَا،**
(١٢٨) وإعمالُهَا عمَلَ «ليسَ»؛ نحوُ: لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ؛ فتحصلُ باعتبارِ «لا» الأولى والثانيةِ إعمالاً وإهمالاً خمسُ مسائلَ[1]، **فإن شئتَ قلتَ** على اعتبارِ إعمالِهَما[2] معاً عمَلَ «إنَّ»: «**لا رجلَ**»؛ بغيرِ تنوينٍ، **في الدارِ ولا امرأةَ فيهَا** فـ«لا» في الموضعينِ عامِلةٌ[3] عمَلَ «إنَّ»[4] فـ«رجلَ»: اسمٌ للأُولى، وفي الدارِ: خبرُهَا، و«امرأةَ»: اسمُ «لا» الثانية، وفيهَا متعلِّقٌ بمحذوفٍ مثلُ الذي تعلَّقَ بِهِ الأوَّلُ خبرُهَا؛ هذَا وجهُه إعمالِهَما[5] معاً عملَ «إنَّ» وهي المسألةُ الأُولى.

وإن شئتَ قلتَ على إهمالِهمَا معاً أيضاً لمطابقتِهِ الأوَّلَ ولذَا ذكَرَهُ بجنبِهِ: **لا رجلٌ في الدَّارِ ولا امرأةٌ** فيهَا؛ برفعِهِمَا معاً بناءً على إهمَالِهمَا مثل

---

(١) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٣١٠/٣، ١٣١١، **أوضح المسالك**، ١٦٤/١ - ١٦٧، **شرح ابن عقيل**، ٣٦٥/١ - ٣٧٠، **شرح الأشموني**، ٤٧١/٢، ٤٧٢. **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٧/٢.

(٢) في الأصل: (إعمالها)، لعله من خطأ النساخ.

(٣) في الأصل: (عامة).

(٤) قال **السنهوري**: «فتح الجميع كقراءة: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة/ ٢٥٤] وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وهذا هو الأصل في عمل لا». (**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٧/٢)، يُنظر: **أوضح المسالك**، ١٦٤/١، **المبسوط في القراءات العشر**، ص ١٥٠.

(٥) في الأصل: (إعمالها).

الأُولَى[١]؛ فـ«رجلٌ»: مبتدأٌ، والمسوِّغُ للنَّكِرةِ وقوعُهَا مبتدأً، وقوعُهَا في سياقِ النَّفي لإفادتِهَا التَّعميمَ[٢]، و«في الدَّارِ»: جارٌ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: «كائنٌ» أو «استقرَّ» خبرُ المبتدأِ، و«لا امرأةٌ» كذلِك هذَا وجهُ إهمالِهِما[٣] معاً؛ وهي المسألةُ الثانيةُ.

وإن شِئتَ قلتَ: لا رجلَ في الدارِ؛ بالفتحِ، ولا امرأةٌ[٤]؛ بالرَّفعِ بناءً علَى إعمالِ «لا» الأُولى عملَ «إنَّ» وإهمالِ الثانيةِ، وعطفِ «امرأة» على محلِّ «لا» مع اسمِهَا؛ لأنَّ محلَّهَا الابتداءُ، وهي المسألةُ الثالثةُ.

وإن شئتَ قلتَ: لا رجلَ (١٢٩) في الدارِ، بالفتحِ، ولا امرأةً[٥]؛ بالنَّصبِ

---

(١) إن رفعت الأولى والثانية إما بالابتداء أو أعملتهما عمل ليس، ومنه قول الشاعر: (لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ).
(**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٧/٢)، ينظر: **أوضح المسالك**، ١٦٤/١.

(٢) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يصح أن تأتي النكرة مبتدأ إلا إن أفادت، وقد وضع النحاة مسوغات لذلك، تجاوزت عند طائفة الأربعين مسوغاً. يُنظر: **أوضح المسالك**، ٩٠/١، **شرح ابن عقيل**، ٢٠٣/١، ٢٠٤. وقد ذكر غالب **المطلبي** (مشافهة): «ويمكن إيجاز هذه المسوغات بأنها تفيد تخصيصاً أو تعميماً، وكلا الأمرين يشتمل على ضرب من تعريف».

(٣) في الأصل: (إهمالها).

(٤) فتح الأولى ورفع الثانية؛ كقول الشاعر: (لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ)، قال **السنهوري**: «وتوجيهه: أن (لا) الأولى عاملة عمل (إن) والثانية عاملة عمل (ليس) أو لا عمل لها، ومدخولها معطوف على محل (لا) الأولى مع اسمها». (**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٨/٢)، ينظر: **أوضح المسالك**، ١٦٥/١.

(٥) فتح الأولى ونصب الثانية؛ نحو قول الشاعر: (لا نسبَ اليوم ولا خلةً اتسع الخرقُ على الراقعِ)، قال **السنهوري**: «وتوجيهه: أن الأولى عاملة عمل (إن)، والثانية لا عمل لها، ومدخولها معطوف على محل اسم (لا) الأولى، وقيل على لفظه». (**شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٣٩/٢).

معَ التنوينِ بناءً على إعمالِ «لا» الأُولى عمَلَ «إنَّ» وإهمالِ الثانيةِ، وعطفِ «امرأة» على اسمِ «لا» الأُولى؛ لأنَّ محلَّهُ النَّصبُ، وهي المسألةُ الرَّابعةُ[١].

وإن شِئتَ قلتَ: لا رجلٌ؛ بالرَّفعِ منوناً في الدارِ ولا امرأةَ؛ بفتحِها من غيرِ تنوينٍ[٢] بناءً على إهمالِ الأُولى، و«رجلٌ»: مبتدأٌ، و«في الدارِ»: متعلِّق بمحذوفٍ تقديرُهُ: «كائنٌ» أو «استقرَّ» خبرُهُ و«لا»: نافيةٌ للجنسِ تعملُ عملَ «إنَّ» تنصِبُ الاسَم، وترفعُ الخبرَ، «وامرأةَ»: اسمُهَا، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: فيهَا؛ يعودُ إلى الدارِ متعلِّقٌ بمثلِ ما تعلَّقَ بهِ الأوَّلُ؛ وهي المسألةُ الخامسةُ، ومثلُهُ: لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ[٣].

حاصلُ المقامِ أنَّكَ إنْ أعملتْ «لا» الأُولى عملَ «إنَّ» جازَ لكَ في الثاني ثلاثةُ أوجهٍ: الفتحُ بِلا تنوينٍ علَى إعمالِ الثانيةِ مثلَ الأُولى، ونصبُهُ منوناً بناءً على إهمالِ الثانيةِ وعطفِهِ على محلِّ اسمِ «لا»؛ لأنَّ محلَّهُ النَّصبُ كمَا مرَّ، والرَّفعُ على إهمالِهَا أيضاً وعطفِهِ على محلِّ «لا» الأُولى مع اسمِهَا؛ لأنَّ محلَّهَا الرَّفعُ على الابتداءِ.

(١) قال **ابن هشام**: «وهو أضعفها حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مؤكدة، وأن الاسم منتصب بالعطف». **أوضح المسالك**، ١/١٦٧.

(٢) رفع الأولى وفتح الثانية عكس المسألة الثالثة؛ نحو: فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها، عكس توجيه المسألة الثالثة. **أوضح المسالك**، ١/١٦٦، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٦٣٨.

(٣) في قولهم: «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ يجوز فيهما خمسة أوجه؛ وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع (لا) على الفتح أو ينصب أو يرفع.
* فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه: **الأول**: البناء على الفتح؛ لتركبه مع لا الثانية، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (إن)؛ نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله. **الثاني**: النصب؛ عطفاً على محل اسم لا، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف.
* الرفع؛ وفيه ثلاثة أوجه: **الأول**: أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء. **الثاني**: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل ليس. **الثالث**: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ(لا) عمل فيه. (**شرح ابن عقيل**، ١/٣٦٦ - ٣٧٠).

وإن أهملتَ الأُولى جازَ لكَ في الثاني وجهانِ لا غيرُ: الرَّفعُ على إهمالِ الثانيةِ أيضاً، وعطفِه على الأوَّلِ، والفتحُ بِلا تنوينٍ على إعمالِ «لا» الثانيةِ عملَ إنَّ[١].

وكذَا إنْ (١٣٠) أعملنَا الأُولى عملَ ليسَ يتَحصلُ الوجهانِ على إعمالِهَا وإلغائِهَا؛ أي: الثانيةِ تدبَّرْ هذَا حكمُهَا مع المفردِ.

والمرادُ بالمفردِ فـي هذا البابِ: ما ليسَ مضافاً ولا شـبيهاً بهِ، وشـبهُ المضافِ: هوَ ما تعلَّقَ به شيءٌ من تمامِ معناهُ سواءً كان ذلِك المتعلِقُ منصوباً؛ نحوُ: لا طالعاً جبلاً موجـودٌ، أو مجروراً؛ نحوُ: لا خيراً مـن زيدٍ عندَنا، أو مرفوعاً؛ نحوُ: لا حسناً وجهُهُ موجودٌ، فإن ولِيَ «لا» هذهِ المضافُ إلى نكرةٍ وجبَ نصبُهُ أيضاً؛ نحوُ: لا غُلامَ رجلٍ حاضرٌ، ويسقطُ منهُ التنوينُ بالإضافةِ، وكذَا المشـبهُ بالمضافِ؛ أي: يجبُ نصبُهُ لكنْ بتنويـنٍ؛ نحوُ: لا طالِعاً جبلاً حاضرٌ؛ فـ«طالِعاً»: اسمُهَا و«جبلاً»: معمولةٌ، وكذَا: لا خيراً من زيـدٍ عنـدَك، ولا حسناً وجهُهُ حاضرٌ؛ بنصبِ خيرٍ وحسنٍ منونينِ، وقِسْ على هذِه الأمثلةِ ما كانَ مثلُهَا[٢]، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) يُنظر: **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٥٤.

(٢) لا يخلو اسم لا من ثلاثة أحوال: الحال الأول: أن يكون مضافاً؛ نحو: لا غلامَ رجل حاضر.
الحال الثاني: أن يكون شـبيهاً بالمضاف؛ وهو: كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل؛ نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهر، ولا خيراً من زيد راكب، وإما بعطـف؛ نحو: لا ثلاثةً وثلاثينَ عندنا ويسمى المشبه بالمضاف، وحكم المضاف والمشبه به النصب.
الحال الثالـث: أن يكون مفرداً والمراد بما ليس بمضاف ولا مشـبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب بـه ولكن محله النصب بـ(لا)؛ لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة؛ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء؛ نحو: لا مسلمينِ لك، ولا مسلمينَ؛ فمسـلمينِ ومسلمينَ مبنيان لتركبهما مع لا كما بني رجل في نحو: لا رجل؛ لتركبه معها. (**شـرح ابن عقيل**، ١/٣٦٣)، ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٠٨، **أوضح المسالك**، ١/١٦٢ - ١٦٣، **معاني النحو**، ١/٣٤٥.

بَابُ حُكمِ المنَادَى[١]

بفتحِ الـدَّالِ؛ هوَ: المطلوبُ إقبالُـهُ بأحدِ الحـروفِ[٢] الموضوعةِ لَهُ[٣]، **والْمُنَادَى** هوَ في ذاتِهِ **خمسةُ أنواعٍ**:

النَّـوعُ الأوَّلُ: المفردُ العلمُ؛ والمـرادُ بالمفردِ هُنَا أيضـاً: ما ليسَ مضافاً ولا شبيهاً بِهِ، سـواءً كان مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً؛ نحوُ: «زيد»، و«عمرو»، و»الزيدانِ» و«الزيدونَ»؛ فهذَا معنَى المفردِ في هذَا البابِ. (١٣١)

والنَّوعُ الثَّانِي: النَّكِرَةُ المقصودةُ، وهيَ التي قصدَهَا الطَّالبُ بالذَّاتِ.

والنَّوعُ الثَّالثُ: النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ بالذَّاتِ.

والنَّوعُ الرَّابعُ: المضافُ؛ سـواءً كانتْ إضافتُهُ إلى معرِفـةٍ أو إلى نكـرَةٍ.

والنَّوعُ الخامسُ: المشَّبَّهُ بالمضافِ: وهوَ ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمامِ معناهُ كمَا مرَّ ذِكرُهُ في بابِ «لا» ولكلِّ واحدٍ مِنْ هذهِ الأنواعِ حُكمٌ.

---

(١) يقول **السـنهوري**: «من أقسـام المفعول به الذي حذف عامله وجوبـاً المنادى فكان حق المؤلـف أن يذكره عند ذكـر المفعول به كما فعل ابـن الحاجب، وإنما أخـره إلى هنا؛ لأن بينه وبين اسـم (لا) النافية للجنس مشـابهة ما فلذا ذكره بلصقه». **شـرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٤٤/٢، ٦٤٥.

(٢) مذهب الجمهور أنها حـروف، وذهب بعض النحاة إلى أنها أسـماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً فيها. **ارتشاف الضرب**، ٢١٧٩/٤.

(٣) لغة: الطلـب مطلقاً بحرف أو غيـره، واصطلاحاً: طلب الإقبال بحـرف نائب مناب أدعو ملفوظٍ به أو مقدرٍ، والمراد بالإقبال: ما يشمل الإقبال الحقيقي، والمجازي كقصد الإجابة كما في نحو: يا ألله، ولا يرد يا زيد لا تقبل؛ لأن (يا) لطلب الإقبال لسـماع النهي، والنهي عن الإقبال بعد التوجه، وخرج بالقيد الأخير قولك: أطلـب إقبال زيد، فإنه ليس بحرف. (**حاشـية الصبان**، ١١٤٤/٣)، يُنظر: **شـرح الكافية للرضي**، ٣٤٥/١، **شرح شذور الذهب**: الجوجري، ٢٦٥/١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٤٥/٢.

فأمَّا الاسمُ **المفردُ العلمُ** سواءً كان مفرداً، أي: موضُوعاً لِواحدٍ فقطُ أو مثنىً أو مجمُوعاً بُنِيَ على ما يُرفعُ بـهِ فإن كانَ يُرفعُ بالضَّمَّةِ فهوَ **والنَّكِرَةُ المقصودةُ** بالذاتِ **فيبنيانِ على الضمِّ**؛ لأنَّ النكِرةَ المقصودةَ حُكمُهَا بالقصدِ حُكمُ العَلمِ **من غيرِ تنويـنٍ**؛ **نحوُ** قولِك في المنادَى المفردِ العلمِ: **يا زيدُ**؛ بالبناءِ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ؛ لأنَّ يا؛ بمعنَى: أدعو[(١)]

---

(١) يقول **سيبويه**: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب. وزعم الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ أنهم نصبوا المضاف؛ نحو: يا عبدالله ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل». (**الكتاب**، ١٨١/٢، ١٨٢). ويقول المبرد: «اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: يا عبدالله؛ لأن يا بدل من قولك: أدعو عبدالله». (**المقتضب**؛ أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالخالق عضيمة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط ١٣٩٩/٢هـ/١٩٧٩، ٢٠٢/٤). ويقول **الرضي**: «انتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر،؛ وأصله: يا؛ أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه، وأجاز المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد الفعل... وقال أبو علي: إن (يا) وأخوته أسماء أفعال... وقال الكسائي: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية... قال الفراء: أصل يا زيد؛ يا زيداً، ليكون المنادى بين الصوتين، ثم اكتفى بـ(يا) ونوى الألف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع الألف في (يا زيداً) فحركته عنده ليست نصباً». (**شرح الكافية للرضي**، ٣٤٦/١، ٣٤٧، ٣٤٨). وقد نبَّه المطلبي إلى خطأ جماعة من النحاة حين زعموا أن المنادى عند المبرد منصوب بفعل قام مقام ياء النداء بَيْدَ أن نصه لا يضرب إلى شيء من ذلك إذ إن ياء النداء عنده بدل من الفعل الناصب. (**ظاهرة الإعراب**، ص ٨٢).. **وقد أحسن المطلبي في توضيح رأي الخليل** فقال: «إن التمييز الإعرابي بين صيغتين للمنادى؛ صيغة مبنية وصيغة معربة يعود على ما يُظن إلى الخليل بن أحمد، ويبدو أن المسألة قد بنيت عنده على افتراض عام يذهب إلى أن الأسماء التي تشتمل على إعراب كامل في العربية تكون قابلة للتنوين أو الإضافة أو =

وكذَا: **يا رجلُ**؛ بالضمِّ إذا قصدتَ رجُلاً معيَّناً، هذَا في الاختيارِ.

ويجوزُ تنوينُهُ في حالِ الاضطرارِ على وجهين: تنوينُهُ مضموماً على أصلِهِ؛ قالَ أبُو النَّجَا[١] تشبيهاً بمرفوعٍ ممنوعٍ من الصَّرفِ. اهـ[٢] واختارَ[٣] ذلِك سيبويهَ[٤] والخليلُ[٥]،[٦]، وعليه قولُ الشاعرِ: [من الوافر]

= التعريف بأداة التعريف فإذا لم يكن الأمر كذلك ظهر ذلك على هيأة نقص في الإعراب.. ومن الواضح أنه أحال المنادى في حال الضم على المبنيات قياساً على ما يجري على (قبل، وبعد)... ثم فسر الجنوح إلى أن يكون البناء في المنادى على الضم بسبب من قياس مفترض على ما يظهر على المبتدأ أو الفاعل...». (**ظاهرة الإعراب**، ص ٨٤ - ٩٣).

(١) تقدمت الترجمة له.

(٢) قال أبو النجا: «أما في الاضطرار فينوَّن وللشاعر حينئذ وجهان الأول: الضم مع التنوين تشبيهاً بمرفوع ممنوع من الصرف وكلا الوجهين مسموع عن العرب، والضم مختار الخليل وسيبويه». ينظر: **حاشية أبي النجا**، ص ١١٢.

(٣) قال **سيبويه** في ذلك: «وأما قول الأحوص: (سلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عليها وليس عليكَ يَا مَطَرُ السلامُ)... فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع». (**الكتاب**، ٢٠٢/٢)، قال **المبرد**: «والأحسن عندي النصب، وأن يرده التنوين إلى أصله؛ كما كان ذلك في النكرة والمضاف». (**المقتضب**، ٢١٣/٤، ٢١٤)، والكل جائز؛ يقول أبو حيان: «وكلاهما مسموع عن العرب» وإن فضل بعضهم الرفع، فهو مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني والزجاجي، وغيرهم. (**ارتشاف الضرب**، ٢١٩١/٤)، ويقول **ابن مالك**: «بناء الضمة راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف». (**شرح التسهيل**، ٣٩٦/٣)، ينظر: **الجمل**: الخليل، ٥٣، **أمالي الزجاجي**: الزجاجي، ص ٨١ - ٨٣، **الجمل**: الزجاجي، ص ١٥٤، **شرح كتاب سيبويه**: السيرافي، ٦٠٥/١، ٢/، ٢٥، **شرح أبيات سيبويه**: الأعلم الشنتمري، ٣٦٦/١، **الإنصاف**، ٢٥٣/١، **شرح الكافية للرضي**، ٣٥٠/١، **مغني اللبيب**، ٥٥٤/١، **أوضح المسالك**، ٥١/٣، ٥٢، **شرح الأشموني**، ١١٦٢/٣، **شرح ابن عقيل**، ٢٣٩/٢، ٢٤٠، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٥٨/٢، **حاشية الصبان**، ١١٦٢/٣، **النحو الوافي**، ٢٤/٤.

(٤) لقد كان الأولى أن يقدم الخليل لتقدمه عليه.

(٥) يُنظر: **الجمل**: الخليل، ٥٣.

(٦) تقدمت الترجمة له..

سَــلامُ اللهِ يــا مَطَــرٌ عليْهَــا وَلَيْــسَ عَليْــكَ يــا مطرُ السَّــلامُ[1]

(١٣٢) فالشاهدُ فيه «يا مطرٌ» حيثُ نوَّنَ مضموماً، وتنوينُهُ منصوباً أيضاً، واختارَهُ بعضُهُمْ رعياً للمحلِّ، ومنهُ قولُ الشاعرِ: [من الخفيف]

---

(١) **تخريج البيت: شـعـر الأحوص الأنصــاري**، ص١٨٩، **الجمل**: الخليــل، ٥٣، **الكتاب**، ٢٠٢/٢،، **طبقات فحــول الشــعراء**، ٦٦٦/٢، **مجالس ثعلــب**، ٧٤/١، **أمالي الزجاجي**: الزجاجي، ٨٠، **شرح كتاب سيبويه**: السيرافي، ٦٠٥/١، **كتاب الشعر**: أبو علي الفارسي، ١٤٦/١، **شرح أبيات ســيبويه**، الأعلم الشــنتمري، ٣٦٦/١، **الأغاني**، ٢٣٥/١٥، **شرح الكافية للرضي**، ٣٥٠/١، **الشــافية الكافية**، ١٣٠٤/٣، **ارتشاف الضرب**، ٢٣٧٩/٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص١٤٨، **أوضح المســالك**، ٥١/٣، **مغني اللبيب**، ٥٥٤/١، **شرح جمل الزجاجي**: ابن هشــام، ص٢٣٦، **شـــرح ابن عقيل**، ٢٤٠/٢، **اللبــاب في علوم الكتاب**، ٦١٢/٧، **شــرح الأشــموني**، ١١٦١/٣، **شــرح الآجرومية**: الســنهوري، ٦٥٦/٢، **حاشــية أبي النجا**، ص١١٣، **الكواكــب الدرية**، ٣٣٥/١، **المواهب الســنية**، ص١٥٠.

الشاعر: هو الأحوص بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، وعاصم بن ثابت من الأنصــار، عده الجمحي من الطبقة السادســة، توفي ســنة ٩٩هـ. ينظر: **طبقات فحول الشــعراء**، ٦٥٨/٢ - ٦٦٨، **الشــعر والشــعراء**، ٥١٨/١، **الأغانــي**، ٢٢٨، **الأعلام**، ١١٦/٤، ١١٧.

سبب هذا البيت: كان الأحوص يهوى امرأة، ويكتم ذلك وينسب بها، ولا يفصح باسمها، فتزوجها مطر فبلغه الأمر فأنشــأ شــعراً. يُنظر: **طبقات فحول الشــعراء**، ٦٦٦/٢، **الجمل**: الزجاجي، ١٥٤، **أمالي الزجاجي**: الزجاجي، ص٨٠.

المعنــى: كان الأحوص يحب امــرأة ولم يفصح عنهــا فتزوجها رجل اســمه مطر فغلب الأحوص على أمره؛ فقال هذا الشعر.

الإعراب: «سلام»: مبتدأ مرفوع، «الله»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «يا»: حرف نداء «مطر»: منادى مبني علــى الضم في محل نصب، ونــون لأجل الضرورة «عليهــا»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس»: فعل ماضٍ «عليك»: متعلق بمحذوف خبر ليس، «يا مطر»: حرف نداء ومنادى «السلام»: اسم ليس مرفوع تأخر عن الخبر.

الشاهد: في قوله «يا مطرٌ» فالشاهدُ فيه «يا مطرٌ» حيثُ نوَّنَ مضموماً.

ضَرَبَــتْ صَدْرَهَــا إلــيَّ وَقَالَــتْ يَــا عَديَّــا لَقَــدْ وَقَتْــكَ الأوَاقِي[(١)]

فالشاهدُ في قولِهِ: يا عَدياً حيثُ نوَّنَ منصوباً بالفتحةِ[(٢)].

(١) **تخريــج البيت:** جاءت بعــض الروايات (نحرها بــدل صدرها، عدي بــدل عديا)، **ديوان المهلهل**، ص٥٩، **المقتضب**، ٢١٤/٤، **الجمل**: الزجاجي، ص١٥٥، **المســائل العسكرية**: أبو علي الفارســي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: محمد الشــاطر أحمد، المطبعة المدني، ط١؛ ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ص٢٣٣، **التبيــان**، ١٠/٢، **الشــافية الكافية**، ١٣٠٤/٢، **شــرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص١٤٦، **شرح جمل الزجاجي**: ابن هشام، ص٢٣٦، **شرح ابن عقيل**، ٢٤٠/٢، **شرح الأشموني**، ١١٦٢/٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٥٦/٢، **حاشية أبي النجــا**، ص١١٣، **الكواكب الدرية**، ٣٣٥/١ **النحو الوافي**، ٢٣/٤، **المواهب الســنية**، ص١٥٠.

الشاعر: مهلهل بن ربيعة؛ هو عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة، من بني بجشم، من تغلب، أبو ليلى المهلهل، كان شــاعراً، ومن أبطال العرب في الجاهلية، أخــو كليب وائلٍ الذي هاجت بمقتله حرب بكرٍ وتغلب، وســمي مهلهلاً؛ لأنه هلهل الشعر؛ أي: رققه، توفي سنة ١٠٠ ق.هـ. (**الشعر والشــعراء**، ٢٩٧/١)، ينظر: **الأصمعيات**، ص١٥٤، **الأعلام**، ٢٢٠/٤، ٢٢١.

المفردات: وقتــك: مأخوذ من الوقاية، وهي الحفظ والــكلاءة، الأواقي: جمع واقية؛ وهي الحافظة والراعية.

المعنى: ضربت صدرها متعجبة من نجاتي بعد الحرب والأسر والخروج والأهل.

الإعراب: «ضربت»: فعل ماضٍ، والتاء: تاء التأنيث، «صدرها»: مفعول به منصوب، والهاء: في محل جر مضاف إليه، «إلي»: جار ومجرور متعلق بضرب، الواو: حرف عطف، «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: تاء التأنيث، «يا»: حرف نداء، «عدياً»: منادى منصوب والأصل أن يكون مبنياً على الضمِّ، ولكنه نون لضرورة الشعر، اللام: جواب قسم مقدر، «قد»: حرف تحقيق، «وقتك»: فعل ماض، والتاء: تاء التأنيث، والكاف: في محــل نصب مفعول به، «الأواقي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء.

الشاهد: يا عدياً: منادى منصوب والأصل أن يكون مبنياً على الضم ولكنه نون منصوباً.

(٢) يقول صاحب **النحو الوافــي**: «والنصب في الضرورة أقل وأضعف، ويقــال في إعرابه إنه منصوب على بعض اللهجات». **النحو الوافي**، ٢٣/٤.

وأمَّا **الثلاثةُ الباقيةُ**، وهي: النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ بالذَّاتِ[١] كقولِ الأعمَى: يا رجلاً خُذْ بيدِي إذا لم يقصدْ واحداً بعينِهِ، وقولُ الواعظِ: يا غافلاً والموتُ يَطلُبُهُ؛ بالنَّصبِ فِي الموضعينِ مع التَّنوينِ، والمضافُ؛ نحوُ قولِك: يا غلامَ زيدٍ؛ بنصبِ غلامٍ، ويا صاحبَ بكرٍ؛ ويسقطُ التَّنوينُ بالإضافةِ، ويا صاحبي عدي و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف/ ٣٩]. بالنَّصبِ بالياءِ كمَا هيَ قاعدةُ المثنَّى، والمشَّبهِ بالمضافِ[٢]؛ نحوُ: يا طالِعاً جبلاً، ويا خيراً من زيدٍ، ويا حسناً وجهُهُ، ويا لطيفاً بالعبادِ؛ بالنَّصبِ والتنوينِ؛ فهذِهِ المواضعُ الثلاثةُ هيَ **منصوبةٌ لا غيرُ** كمَا تَرى.

وحروفُ النِّداءِ: يَا؛ وهِي: أمُّ البابِ ولِذَا؛ يُنادَى بِهَا القريبُ، والبعيدُ والمتوسطُ، وأَيَا؛ بألفٍ قبلَهَا؛ للبعيدِ، وهيَا؛ بقلبِ الهمزةِ هاءً مثلُهَا، والهمزةُ للقريبِ؛ نحوُ: «أزيدُ»، وأيِ؛ للمتوسطِ بين المرتبتينِ[٣].

---

(١) في نداء النكرة غير الموصوفة خلاف فمذهب البصريين جواز النداء مطلقاً مقبل عليها وغير مقبل، ومذهب المازني إنكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء، ومذهب الكسائي والفراء وعامة الكوفيين أنه إذا كان خلفا من موصوف جاز نداؤها وإلا فلا. **ارتشاف الضرب**، ٢١٨٤/٤.

(٢) الشبيه بالمضاف؛ وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه؛ نحو: «يا حسناً وجهه» و«يا طالعاً جبلاً»، و«يا رفيقاً بالعباد»، و«يا ثلاثة وثلاثين»؛ فيمن سميته بذلك. (**أوضح المسالك**، ٤٨/٣، ٤٩)، ينظر: **شرح شذورالذهب**، ص١٤٦، **شرح ابن عقيل**، ٢٢٧/٢، ٢٢٨، **شرح الأشموني**، ١١٥٤/٣، ١١٥٥.

(٣) ذكر **سيبويه** أن الهمزة خاصة للقريب وما عداها للبعيد، وقد تستعمل للقريب؛ يقول: «فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بـ(يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف)؛ نحو قولك: أحار بن عمرو إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها» (**الكتاب**، ٢٢٩/٢، ٢٣٠)، وجاء =

ويجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ، وإبقاءُ (١٣٣) عملِهِ كقولِهِ تعالَى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف / ٢٩]؛ أي: يَا يُوسُفُ، وقولُهُ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي ﴾ [الأعراف / ١٥١].

ومثلُ ذلِك كثيرٌ في كلامِ العربِ[١]، ولكنْ لا نُطيلُ بذكرِهِ المختصرَ.

وإذا نُوديَ المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ مثل: غُلامِي؛ جازَ فيهِ أربعةُ أوجهٍ[٢]:

= في الارتشاف: «و(الهمزة «أ»)؛ للقريب إلا إن نزل منزلة البعيد، و(آ) حكاها الكوفيون والأخفش، وذهب ابن عصفور إلى أنها للقريب كالهمزة، و(أي) للبعيد وعند المبرد وجماعة من المتأخرين للقريب كالهمزة، (آي) حكاها الكسائي؛ نحو: آي زيد؛ بمعنى أيا زيد، و(أيا) و(هيا) للبعيد، وذهب ابن السكيت وتبعه ابن الخشاب أن (هاء) هيا بدل من همزة (يا). و(وا) للندبة عند سيبويه والجمهور». (**ارتشاف الضرب**، ٢١٧٩/٤)، وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدًا وعلى منع العكس. (**شرح الأشموني**، ١١٤٥/٣، ١١٤٦). قال **السامرائي**: «وأشهرهن (يا) ولم يرد من حروف النداء في القرآن غيرها، وأما (أيا) و(هيا)، فهما ليسا إلا (يا) مسبوقة بالهمزة أو الهاء، وقد ذهب قسم من النحاة إلى أن ما عدا الهمزة من أحرف النداء؛ وهي: (يا، وأيا، وهيا، وآ، وأي) تكون لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته، وأما الهمزة فللقريب، وذهب آخرون إلى أن (يا، وأيا وهيا) للبعيد، ومن هو بمنزلته و(أي، والهمزة) للقريب، وقيل: إن (أيا وهيا) للبعيد، و(أي، والهمزة) للقريب، وقيل: إن (أي) للمتوسط، والحق أن (أي) لا تكون للبعيد؛ لأن البعيد يحتاج إلى مد الصوت لندائه، و(أي) ليس فيها مد بخلاف (يا) وأخواتها». **معاني النحو**، ٢٧٧/٤، ٢٧٨.

(١) يجوز حذف حرف النداء إلا في ثماني مسائل: ١) المندوب نحو: «يا عُمراً»، ٢) والمستغاث؛ نحو: «يا لله»، ٣) والمنادى البعيد؛ نحو: أيا زيد، ٤) النكرة غير المقصودة، وقيل يجوز؛ نحو: (كقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي)؛ وعلة الأربع المسائل إطالة الصوت، والحذف ينافيه، ٥) واسم الجنس المعين؛ نحو: يا رجلُ، ٦) واسم الإشارة. (**أوضح المسالك**، ٤٦/٣ - ٤٨). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٢١٨١/٤.

(٢) جاء في **أوضح المسالك**: ما فيه ست لغات؛ نحو: يا غلامي، ١) فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة؛ نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر / ١٦]، ثم ثبوتها ساكنة؛ نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ =

إثباتُ الياءِ ساكنةً؛ نحوُ: «يا غُلامِي»، وحذفُهَا وإبقاءُ كسرةِ الميم قبلَهَا؛ نحوُ: «يا غُلامِ» وقلبُهَا ألِفاً؛ نحوُ: «يَا غُلامَا»، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿يَحَسْرَتَى عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر/ ٥٦]. وإثباتُ الياءِ مفتوحةً بعدَهَا هاءُ السكتِ؛ نحو: «يا غلاميَهْ»، ولهذَا البابِ أبحاثٌ تركتُها اختصاراً، واللهُ تعالَى أعلمُ.

= لَا خَوْفٌ﴾ [الزخرف/٦٨]، ٣) أو مفتوحة؛ نحو: ﴿يَعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر/ ٥٣]، ٤) ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفا: ﴿يَحَسْرَتَى﴾ [الزمر/ ٥٦]، ٥) وأجاز الأخفش والمازني والفارسي حذف الألف والاجتزاء بالفتحة؛ كقوله: (ولست براجعٍ ما فاتَ مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لَوَانِّي) أصله: بقولي: يا لَهْفَا؛ ونقل عن الأكثر المنع، ٦) حذف الياء والاستغناء عنها بنية الإضافة، فيضم ما قبلها كما تضم المفردات، ومنه قراءة: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ﴾ [يوسف/٣٣]. (**أوضح المسالك**، ٣/٥٥، ٥٦)، يقول **الصبان** في ذلك: «يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني؛ فهو منصوب تقديرًا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة». (**حاشية الصبان**، ٣/١١٧٨)، يُنظر: **الكتاب**، ٢/٢١٣، ٢١٤، **شرح الأشموني**، ٣/١١٧٧، ١١٧٨، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٦٦٦، **معاني النحو**، ٤/٢٨٦.

بَابُ المفعُولِ مِنْ أجلِه

ويُسمَّى المفعولَ لأجلِه، والمفعولَ لَهُ[١]؛ **وهوَ**[٢]: **الاسمُ**؛ أي: المصدرُ؛ ففِي عبارةِ المصنِّفِ تجوُّزٌ لذكرِ الكُلِّ وإرادةِ البعضِ، وإلا فالاسمُ يعمُّ المصدرَ وغيرَهُ من الأسماءِ، ولا سبيلَ هُنَا لغيرِ المصدرِ[٣]، **المنصوبُ الذِي يُذكرُ عِلةً وبياناً لسببِ وقوعِ الفعلِ**[٤] معَ اتحادِ الوقتِ والفاعلِ فيهِمَا[٥].

---

(١) يسمى المفعول له، والمفعول لأجله، ومن أجله. **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٥٣.

(٢) المَفْعُول لَهُ: هوَ المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعَلِّل لِحَدَثٍ شَاركه في الزَّمَان والْفاعِل كـ(قُمتُ اجْلَالاً لَكَ). (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٥٣)، ينظر: **شذور الذهب**: الجوجري، ٤٢٩/٢، ٤٣٠، **شرح ابن عقيل**، ٥٢٠/١، ٥٢١.

(٣) لا يشترط يونس المصدرية في المفعول لأجله، ولعل المصنف نقل عنه ذلك. **ينظر: الكتاب**، ٣٨٩/١.

(٤) قال سيبويه: «(وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا)... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا؛ فهذا كلُّه يَنتصب؛ لأنَّه مفعول له كأنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل فى دأبَ بِكارٍ ما قبله حين طَرح مثل وكان حالاً، وحسُن فيه الألفُ واللام». (**الكتاب**، ٣٦٨ - ٣٧٠)، وجاء في **حاشية الصبان**: ينصب المفعول لأجله بالفعل قبله على تقدير حرف الجر ظاهراً كقولهم: ضربت زيداً تأديباً، أو مقدراً؛ كقولهم: أحدباً على قومك؛ أي: أجئت حدباً على قومك، وهذا قول سيبويه والفارسي وجمهور البصريين فيكون حينئذ المفعول لأجله من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه وليس على إسقاط الحرف؛ لأنه ملاق له في المعنى؛ مثل: قعدت جلوساً وعليه فهو مفعول مطلق، أما الزجاج فينصبه بفعل مقدر من لفظه والتقدير: جئتك أكرمك إكراماً؛ وعليه فهو أيضاً مفعول مطلق، ونقل عنه أنه يذهب مذهب سيبويه. (**حاشية الصبان**، ٦٤٣/٢). ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٢٦/٢، ٢٧، **ارتشاف الضرب**، ١٣٨٤/٣.

(٥) قال **الرضي**: «ومعنى تشاركهما في الفاعل أن يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في (ضربته تأديباً) بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر؛ كـ(جئتك طمعاً) و(قعدت عن الحرب جبناً) أو أن يكون أول زمان الحدث آخر زمان =

نحوُ قولِك: قــامَ زيدٌ إجلالاً لِعمــرٍو، فـ«إجلالاً»: مفعــولٌ لأجلِهِ؛ لأنَّهُ مصدرٌ منصوبٌ ذُكِرَ علةً لسببِ وقوعِ الفعلِ[1] واتحدَ فيهِمَا الوقتُ والفاعلُ؛ لأنَّ فاعلَ القيامِ هوَ فاعلُ الإجلالِ ووقتُ القيامِ هوَ (١٣٤) وقتُ الإجلالِ.

ولا فرقَ فــي ذلِك مَع اجتمــاعِ الشــروطِ[2] بيــنَ إنْ كانَ المصدرُ غيرَ

= المصدر؛ نحو: (حبستك خوفاً من فرارك) أو بالعكس؛ نحو: (جئتك إصلاحاً لحالك) فإذا كان الحدث المعلل تفصيلاً وتفســيراً للمصدر المجمل كما فــي (ضربته تأديباً) و(أعطيته مكافأة)... هما في الحقيقة حدث واحد؛ لأن المعنى (أدبته بالضرب)، و(كافأته بالإعطاء)؛ فالضرب هو التأديب، والإعطاء هو المكافأة». **شرح الكافية للرضي**، ٢٨/٢.

(١) المفعول له لا يأتي من الفعل نفســه أو مــن معناه ولو أتى لــكان انتصابه على المصدر؛ كقولهم: قمت قياماً وهذا الشــرط يفهم من قولهم في التعريف: (يذكر علة وبياناً لســبب وقوع الفعل). **حاشية الصبان**، ٦٤٤/٢.

(٢) شــروط انتصاب المفعول لأجله: ١) أن يكون مصدراً؛ فلا يجوز: «جئتك السمنَ والعسلَ» على رأي الجمهور، وأجاز يونس: «أما العبيدَ فذو عبيد» بمعنى مهما يذكر شــخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه. (**أوضح المسالك**، ٣٠/٢ينظر: **الكتاب**، ٣٨٩/١.
٢) أن يكون قلبيــاً كالرغبة؛ فلا يجوز: «جئتــك قراءةً للعلم» ولا «قتــلاً للكافر» قاله ابنُ الخباز وغيره، وأجاز الفارسي: «جئتك ضربَ زيدٍ»؛ أي: لتضربَ زيداً.
٣) أن يكون علة عرضــاً؛ نحو: ضربته تأديباً، أو غير عرض، كـ: «قعدتُ عن الحرب جبناً» إذ لا يكون الجبن غرضاً لأحد، فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك؛ لأن الشيء لا يعللُ بنفسه.
٤) مشارك لعامله في الوقت؛ فلا يجوز: «جئتك اليوم للإكرامِ غداً» قاله الأعلم والمتأخرون. (**أوضح المسالك**، ٣٠/٢) قال أبو حيان: «وشــرط الأعلم، وناس من المتأخرين أن يكون مقارناً للفعل في الزمان... ولم يشترطه سيبويه ولا أحدٌ من المتقدمين» (**ارتشاف الضرب**، ١٣٨٣/٣).
٥) مشارك لعامله في الفاعل؛ فلا يجوز: «جاء زيد لإكرام عمرو له» ونحو: «جئتك لمحبتك إياي» ففاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطــب، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف. (**أوضح المسالك**، ٣٠/٢)، يقول **الرضي**: «وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني، وإن كان الأغلب هو الأول» (**شــرح الكافية للرضي**، =

مضافٍ كالمثالِ[(١)] المتقدِّمِ أو مضافاً؛ نحوُ قولِك: **قصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ**[(٢)]؛ فـ«ابتغاءَ»[(٣)]: مفعولٌ لأجلِهِ، وهوَ مضــافٌ إلى معمولِهِ. فإنْ فاتتْ المصدريةُ، أو اتحادُ الوقتِ، أو اتحادُ الفاعلِ فيهِمَا جُرَّ بالحرفِ وهوَ لامُ التَّعليلِ أو مِن أو الباءِ الموحَّدةِ، أو في[(٤)].

= ٢٩/٢، ٣٠). يُنظر: **شــرح شــذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٥٣، ٢٥٤، **شــرح ابن عقيل**، ٥٢١/١.

(١) في الأصل: (لا لمثال).

(٢) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣١/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٣٨٦/٣، **أوضح المسالك**، ٣٢/٢، ٣٣، **شــرح ابن عقيــل**، ٥٢٢/١ - ٥٢٤، **شــرح الأشــموني**، ٦٤٧/٢، **شــرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٨٥/٢، ٦٨٦.

(٣) «ينصب المفعول له بالفعل أو شبهه»؛ فمثال الفعل: «جاء زيد إجلالًا لعمرو، وينصب باسم الفعل؛ نحو: صه إجلالاً للقرآن، أو المصدر؛ نحو: قصدي لك محبةً، أو اسم الفاعل؛ نحو: أنا زائرك ابتغاءَ نفعك، أو اســم المفعول؛ نحو: هو محبوبٌ إكراماً لأخيه، وصيغ المبالغة نحو: مقدامٌ في الحرب طلباً للشهادة». **شرح متن الآجرومية**: الأهدل، ص٢١٣.

(٤) إن فقــد المفعول لأجله المصدريــة، أو اتحاد الوقــتِ، أو اتحاد الفاعــلِ فيجب أن يجر باللام التي هي الأصل؛ نحو: «وإني لَتَعْرُونِي لذكراكِ هِزَةٌ». (**شــرح الأشموني**، ٦٤٦/٢)، أو ما يقــوم مقامها وهو البــاء؛ نحو: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ [النســاء/١٦٠] (**حاشــية الشيخ إســماعيل**، ص١٥٧) ونحو: «دخلت امرأة النار في هرة» ومن؛ نحو: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الأنعام؛ ١٥١]. (**حاشــية الشيخ إسماعيل**، ص١٥٧)، وزاد الشاطبي الكاف؛ نحــو: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة/١٩٨]. (**حاشــية الصبــان**، ٦٤٦/٢) وعلى؛ نحو: ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقــرة/ ١٨٥]، وعن؛ نحو: ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبــة/ ١١٤] فما فقــد كونه مصــدرًا؛ نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمــن/١٠]، وما فقــد كونه قلبياً؛ نحــو: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الأنعــام/١٥١]، وما فقد الاتحاد في الفاعل؛ نحو: (وإنــي لَتَعْرُوني لذكراكِ هِزَةٌ) وقد انتفى الاتحادان في: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإســراء/٧٨]. (**أوضح المسالك**، ٣٢/٢، ٣٣) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٣٨٤/٣،. **شــرح ابن عقيل**، ٥٢١/١، **شرح الأشموني**، ٦٤٦/٢، **الكواكب الدرية**، ٣٦٢/٢.

مثالُ مـــا فاتتْ فيهِ المصدريةُ؛ نحوُ قولِك: جِئتُكَ للســـمنِ؛ ليسَ بمصدرٍ فلِذا جُرَّ بِلام التَّعليلِ، وما فاتَ اتحـــادُ الوقتِ فيهِمَا؛ نحوُ قولِك: جئتُ اليومَ لإكرامِكَ غداً؛ فوقـــتُ المجِيء ليسَ هوَ وقتُ الإكرام فلِـــذا جُرَّ بالَّلام أيضاً، وما فاتَ فيه اتحادُ الفاعلِ؛ نحوُ قولِـــك: جاءَ زيدٌ لإكرام عَمرِ بكرة[١]؛ ففاعلُ المجِيء ليسَ هوَ فاعلُ الإكرام؛ لأنَّ فاعلَ المجيء زيدٌ، وفاعلَ الإكرام عمرٌو.

ويغلِبُ جرُّ المســـتوفِي للشـــروطِ إذَا عُرِّفَ بـ «ألْ»؛ نحـــوُ قولِك: جئتُ للطَّمَعِ في بِـــرِّك، وقَلَّ دخولُهَا عليـــهِ إذ جُرِّدَ مِنْ «ألْ»؛ نحـــوُ قولِك: قنعتُ لزهدٍ[٢].

وإذا أُضيفَ جازَ فيه الأمرانِ على السواءِ[٣]؛ مثالُ جرِّهِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقـــرة/ ٧٤]. فـ«خشـــيةِ»: مفعولٌ لَهُ مضافٌ إلى اســـم الجلالةِ؛ مجرورٌ بِمنْ، وبِـــلا جرٍّ قوله تعالَـــى (١٣٥) أيضاً: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقـــرة/ ١٩]. فـ«حَذَرَ»: مفعولٌ لأجلِهِ؛ مضافٌ إلى الموتِ[٤]، ومنهُ قولُ حاتمٍ[٥]: [من الطويل]

---

(١) في الأصل: (بكرا).

(٢) يكثر جرُّ المســـتوفِي للشـــروطِ إذَا عُرِّفَ بـ «ألْ»؛ نحوُ قولِك: جئتُ للطَّمَعِ في بِرِّك، وقَلَّ دخولُهَـــا عليهِ إذ جُرِّدَ مِـــنْ «ألْ» عند جمهور العلمـــاء؛ نحوُ قولِك: قنعـــتُ لزهدٍ، وذهب الجزولي إلـــى أنه إذا كان نكـــرة فلا يجوز جره فـــلا يصح أن تقول: قمـــت لإعظامٍ لك. (**ارتشـــاف الضرب**، ١٣٨٦/٣)، ينظر: **شـــرح شـــذور الذهب: الجوجري**، ٤٢٢/٢، **شـــرح الأشموني**، ٦٤٦/٢، ٦٤٧، **التحفة السنية**: محي الدين، ص ١٥٨.

(٣) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣١/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٣٨٧/٣، ١٣٨٨، **شرح الأشموني**، ٦٤٧/٢، ٦٤٨.

(٤) وكذلـــك (حذر المـــوت) انتصب على أنـــه مفعول لـــه؛ أي: لأجل حذر المـــوت. (ينظر: **الكشاف**، ص ٥٥)، ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٥٤.

(٥) في الأصل: «عدي بن حاتمٍ» ونســـبته إلى عدي بن حاتم خطأ؛ فقد نســـبه ســـيبويه وغيره =

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وأُعَرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئِيْمِ تَكَرُّمَا

فـ«ادِّخارَهُ»: مفعولٌ لَهُ مضافٌ إلى الضميرِ العائدِ إلى الكريمِ[٢]، واللهُ تعالَى أعلمُ.

= إلى حاتم الطائي، كما أني وجدت البيت في ديوان حاتم، ولعل المؤلف قد تبع الشيخ إسماعيل؛ وهو من شراح الآجرومية في نسبته إلى عدي بن حاتم. يُنظر: **الكتاب**، ٣٦٧/١، ٣٦٨، **ديون حاتم الطائي**، ص ٧٢، **حاشية الشيخ إسماعيل**، ص ١٥٨.

(١) **تخريج البيت**: قد ورد في بعض الروايات («اصطناعه» بدل «ادخاره»، و«من» بدل «عن»)، **ديوان حاتم الطائي**، ص ٧٢، **الجمل**: الخليل، ٩٥، **الكتاب**، ٣٦٨/١، ١٢٦/٣، **معاني القرآن**: الفراء، ٥/٢، **المقتضب**، ٣٤٨/٢، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ٤٥/١، **اللمع**: ابن جني، ص ١١٤، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ٢٥، **الجمل**: الزجاجي، ص ٣١٩، **شرح أبيات سيبويه**: الأعلم الشنتمري، ٢٤٩/١، **الكشاف**، ص ٥٥، **ملحة الإعراب**، ١٧١، **شرح الكافية للرضي**، ٣١/٢، **شرح التسهيل**، ١٩٨/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٢٤/١، **اللباب في علوم الكتاب**، ٣٩٣/١، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٥٨.

الشاعر: حاتم الطائي: هو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج؛ من طيءٍ، كان جواداً شاعراً جيد الشعر، قيل عنه: إذا قاتل غَلب، وإذا غنم أَنهب، وإذا سُئل وَهب، وإذا ضَرب بالقداح سَبق، وإذا أَسر أَطلق، توفي سنة ٤٦ ق.هـ. ينظر: **الشعر والشعراء**، ٢٤١/١، **الأغاني**، ٢٧٨/١٧، **الأعلام**، ١٥١/٢.

المفردات: «العوراء»: الكلمة القبيحة، «ادخاره»: استبقاء لمودته، «وأعرضْ»: وأصفح.

الإعراب: «وأغفر»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عوراء»: مفعول به منصوب، وعوراء مضاف، و«الكريم»: مضاف إليه مجرور، «ادخاره»: ادخار: مفعول لأجله منصوب، وادخار: مضاف، والضمير: مضاف إليه مجرور، «وأعرض»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، «عن شتم»: جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم: مضاف، و«اللئيم»: مضاف إليه مجرور، «تكرماً»: مفعول لأجله منصوب.

الشاهد: قوله: «ادخاره»: حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام؛ فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً. وفي قوله «تكرما» شاهد فهو مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل.

(٢) البيت يردُّ على من قال بأن المفعول له لا يكون إلا نكرة فهنا قد جاء معرفة. يُنظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣١/٢.

بابُ المفعُولِ معَهُ[(١)]

وهوَ آخـرُ المنصوبَاتِ التـي ذكرَهَا المصنِّـفُ في بابِهَـا مجملةً على التَّوالِي[(٢)]، وتعريفُهُ[(٣)]: **هوَ الاســمُ**[(٤)] **المنصوبُ**[(٥)] الواقعُ بعدَ واوٍ تُفيدُ معنى «معَ» **الذي يُذكرُ لبيانِ**؛ أي: إظهارِ، **مَن فَعلَ معَهُ** الفاعلُ، **الفعلَ**[(٦)].

---

(١) يقول سـيبويه: «هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ؛ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به». (**الكتاب**، ٢٩٧/١). قال أبو حيان: يسميه سيبويه بالمفعول معه والمفعول به. (**ارتشاف الضرب**، ١٤٨٣/٣).

(٢) اختلفوا في المفعول معه من كونه قياسياً أو سماعياً فذهب بعضهم إلى أنه سماعي، وذهب آخرون إلى أنه قياسي. (**شـرح الكافية للرضي**، ٤٢/٢)، قال **الأشموني**: «ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سـماعي. وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسـم اسـتكمل الشروط السابقة... وهو الصحيح». (**شرح الأشموني**، ٦٧٢/٢)، ينظر: **شرح شذور الذهب**، ص ٢٦٢، **الكواكب الدرية**، ٣٦٤/٢.

(٣) عرفه **ابن هشـام** بقوله: «وَهُوَ الاسمُ الْفَضْلَةُ التَّالي وَاوَ المُصَاحَبَةِ مَسـبوقَةً بِفِعْلٍ أو مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفه؛ كَـ (سِـرْتُ وَالنِّيلَ، وَأَنَا سَـائِرٌ وَالنِّيلَ)» (**شرح شـذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٦٢). ينظر: **ارتشـاف الضرب**، ١٤٨٣/٣، ١٤٨٤، **أوضح المسـالك**، ٣٨/٢، **شـرح الأشموني**، ٦٦٢/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٣٦/١.

(٤) قال **أبو النجا**: «أي: الصريح؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا اسـماً صريحاً». **حاشـية أبي النجا**، ص ١١٤.

(٥) قال **السنهوري**: «المنصوب فصل يحترز عن المرفوع والمجرور... النصب حكم والأحكام لا تؤخذ في التعاريف وإنما لم تؤخذ فيها؛ لأن الحكم على الشيء فرح تصوره والمتصور مسـتفاد من التعريف؛ فـإذا أخذت الحكم جزءاً منـه فقد أوقفت التصـور على الحكم، والفرض أن الحكم موقوف علـى التصور فإذا توقف كل منهما علـى الآخر جاء الدور، والدور عندهم باطل». **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٨٨/٢.

(٦) قـال أبو النجا: «قوله: «مـن فعل معه الفعـل»؛ أي: لبيان الذات التي فعـل الفاعل الفعل بمصاحبتها». **حاشية أبي النجا**، ص ١١٤.

واختُلِفَ في النَّاصبِ لَهُ هلْ الفعلُ المتقــدِّمُ قبل الواوِ، أو الواوُ المفيدةُ معنَى مَعَ[١]؟ والأوَّلُ هوَ الصحيحُ؛ **نحوُ قولِك: جاءَ الأميرُ والجيشَ**؛ بنصبِ الجيشِ؛ لأنَّهُ مفعولٌ معَهُ، **واسـتَوَى الماءُ والخشَــبةَ**[٢]؛ عطفٌ على الأوَّلِ؛ بنصبِ الخشَبةِ؛ لأنَّهُ مفعولٌ معَهُ.

تَنْبِيْهٌ:

اِعلــمْ أنَّ الواقعَ بعدَ هــذِه الواوِ لَهُ ثــلاثُ حالاتٍ[٣]: رجحــانُ الرَّفعِ، ورجحانُ النَّصبِ، ووجوبُ النَّصبِ:

---

(١) ذهــب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف فيكــون العامل معنوياً، مثل: «استوى الماءُ والخشبةَ»، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إســحاق الزجاج والســيرافي من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل نحو: ولابس الخشبةَ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب على الظرف أي: بانتصاب «مع» في نحو «جئت معه» وذهب الجرجاني إلى أنه منصوب بالواو. (**الإنصاف**، ٢٠٠/١)، يُنظر: **الكتاب**، ٢٩٨/١، **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي، ٧١/١، **شرح الكافية للرضي**، ٣٤/٢، **ارتشاف الضرب**، ١٤٨٤/٣، ١٤٨٥، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٢٦٢، **أوضح المســالك**، ٣٨/٢، **شرح ابن عقيل**، ٥٣٦/١، **شرح الأشموني**، ٦٦٤/٢، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٩١/٢، ٦٩٢.

(٢) **الكتاب**، ١٩٨/١، **الإنصاف**، ٢٠٠/١، **شــرح الكافية للرضي**، ٣٤/٢، **شرح شذور الذهب**: ابن هشــام، ص٢٦٣، **ارتشاف الضرب**، ١٤٩٤/٣، ١٤٩٥، **شــرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٩٢/٢، **حاشية الصبان**، ٦٦٤/٢، **الكواكب الدرية**: الحطاب، ٣٦٤/٢.

(٣) وذكر ابن هشام أن للاسم بعد الواو خمس حالات:

١ ـ وجوب العطــف، كما في: «كل رجل وضيعتُه»، ونحو: «اشــترك زيــدٌ وعمرٌو». (**أوضح المسالك**، ٣٨/٢) ويقول **سيبويه**: «وأمّا أنت وشأنُك، وكلُّ امرئٍ وضيعَتُه، وأنت أَعلمُ وربُّك وأَشــباهُ ذلك، فكلُّه رَفعٌ لا يكون فيه النصــبُ». (**الكتــاب**، ٣٠٥/١) وخالف الصيمري في ذلك: فأجاز كل رجل وضيعتَه. (**أوضح المسالك**، ٣٨/٢)، وحكى بعضهم أن ذلك جائز على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيها؛ نحو: كل رجل كائن وضيعتَه. قال **أبو حيان**: «والصحيح وجوب الرفع بلا تأويل وهو قول الجمهور». (**ارتشاف الضرب**، ١٤٨٦/٣). =

مثالُ الأوَّلِ: نحـُـو قولِك: جاءَ الأميرُ والجيــشَ؛ فـ«الجيشَ»: يجوزُ لكَ نصبُهُ على أنَّهُ مفعولٌ معَهُ كما تقدَّمَ، ويجوزُ لكَ أيضاً رفعُهُ؛ وهوَ أرجحُ من النَّصبِ عطفاً (١٣٨) على الأميرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ.

= ٢ ـ رجحان العطف؛ كـ«جاء زيدٌ وعمرو»؛ لأنه الأصــل، وقد أمكن بلا ضعف. (**أوضح المســالك**، ٣٨/٢، ٣٩)، يقول **الفاكهي**: «ونحو جــاء زيد وعمرو فالعطـف فيهما وفيما أشــبههما مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى أرجح؛ لأنه الأصل في الواو». (**الفواكه الجنية**، ص ٢٧٩).

٣ ـ ووجوب المفعول معه، وذلك في نحو: «ما لك وزيداً» و«مات زيدٌ وطلوعَ الشــمس» لامتنــاع العطف فــي الأول من جهة الصناعــة، وفي الثانــي من جهة المعنــى. (**أوضح المسالك**، ٣٨/٢، ٣٩)، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند جمهور البصريين فيتعين النصب على المعية؛ ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون/٢٢]، أما الكوفيون فيجوزون العطف على الضمير المجرور في السعة. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٤٥٥).

٤ ـ رجحان المفعول معه، وذلك فــي نحو قوله: (فكونوا أنتمُ وبني أبيكم)؛ ونحو: «قمتُ وزيداً»؛ لضعــف العطف على المضمر المتصــل المرفوع بلا فاصل فــي الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة الصناعية.

٥ ـ امتنــاع العطف والمفعول معه؛ نحــو: (علفتُهَا تِبنا وماءً بــارِداً)، (وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا).

أما امتناع العطف؛ فلانتفاء المشــاركة، وأما امتناع المفعول معه؛ فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاســم على أنه مفعول به، أي: وسقيتها ماء، وكحلن العيونا، هذا قول الفارســي والفراء ومن تبعهما، وذهب الجرمــي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعــي واليزيدي إلى أنه لا حــذف، وأن ما بعد الواو معطــوف؛ وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انتصابه عليهما؛ فيؤوَّل زججن بحسَّنَّ، وعلفتها بأنلتها. (**أوضح المســالك**، ٣٨/٢ ـ ٤١) وقد ذهب ابن عقيل إلى جــواز أن ينصب على المعية. (**شــرح ابن عقيل**، ٥٤١/١) يُنظر: **الكتاب**، ٣٠٢/١ ـ ٣٠٧، **شرح الكافية للرضي**، ٣٨/٢، ٣٩، **ارتشاف الضرب**، ١٤٨٦/٣، ١٤٨٧، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨، **شرح الأشموني**، ٦٦٧/٢ ـ ٦٧١، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٦٨٩/٢ ـ ٦٩١.

والثَّانِي: وهوَ ما يترجَّحُ فيهِ النَّصبُ؛ نحوُ قولِك: جِئتُ وزيداً؛ يجوزُ لكَ في زيدٍ الوجهانِ السابقانِ؛ والنَّصبُ أرجحُ؛ لأنَّ العطفَ علَى ضميرِ الرَّفعِ المتّصلِ «بلا»[١] فاصلٍ ضعيفٌ.

والثالثُ: وهوَ ما يَجبُ نصبُهُ؛ نحوُ قولِك: استوَى الماءُ والخشبةَ؛ بنصبِ الخشبةِ لا غيرُ على أنَّهُ مفعولٌ معَهُ؛ أي: ارتفعَ الماءُ حتى ساوَى الخشَبةَ، ولا يصحُّ العطفُ لعدمِ إمكانِ اشتراكِهِمَا في العاملِ إذ لا يُمكنُ أنْ يكونَ المعنَى أنَّهُ وقعَ الاستواءُ الذِي معنَاهُ الارتفاعُ من الماءِ والخشبةِ معاً[٢].

وأمَّا خبرُ كانَ وأخواتِهَا مِن المنصوباتِ، وكذَا **اسمُ إنَّ وأخواتِها** من المنصوباتِ أيضاً فلا نُطيلُ بذكرِهِمَا المقامَ؛ لأنَّهُ **قدْ تقدَّمَ ذكرُهُمَا** سابِقاً فيما تقدَّمَ من ذكرِ **المرفوعاتِ** استطراداً **وكذلِك** ذكرُ **التَّوابعِ** الأربعةِ؛ وهي: النَّعتُ، والعطفُ، والتَّوكيدُ، والبدلُ **فقدْ تقدمتْ** أيضاً **هُنَاك** فلا حاجةَ في الترديدِ بكثرةِ التكرارِ المبايِنِ لِمَا نحنُ فيهِ من الاختصارِ فارجِعْ إلى كُلِّ واحدٍ من هذِهِ الأنواعِ إذا شئتَه في بابِهِ[٣]، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) في الأصل: (لا فاصل). والمقصود: أن الفصل بلا ضمير فصل بعد المتصل ضعيف إذ إننا نقول: جئت أنا وزيدٌ، ويضعف أن نقول: جئت وزيدا. **ينظر**: **أوضح المسالك**، ٢/٣٨-٤١.

(٢) قال **الرضي**: «وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضاً؛ ويقول: استوى ههنا بمعنى تساوى، لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو» **شرح الكافية للرضي**، ٢/٣٦.

(٣) يُنظر التعليق على هذه الأنواع في بابها.

بابُ في جُملةِ مخفُوضَاتِ الأسمَاءِ

ولنختتِم الكتابَ إن شاءَ اللهُ (١٣٨) بهذَا البابِ. اِعلمْ أنَّ جُملةَ **المخفوضاتِ**[١] من الأسماءِ **ثلاثةُ أقسامٍ**: أحدُهَا: **المخفوضُ بالحرفِ**، فـ«ألْ» فيهِ للجنسِ؛ أي: بحرفٍ مِن الحروفِ المعدودةِ لهذَا النَّوعِ من أنواعِ الإعرابِ؛ نحوُ قولِك مثلاً: مررتُ بزيدٍ.

وثانيهَا: **المخفوضُ بالإضافةِ**[٢]؛ أي: بإضافةِ الاسمِ إلى غيرِهِ من الأسماءِ[٣]، واختُلِفَ في الخافضِ لَهُ؛ فقيلَ: الخافضُ لَهُ هوَ الاسمُ المتقدِّمُ، ونُسِبَ هذَا القولُ إلى سيبويهِ[٤].

---

(١) في الأصل: (المخفوظات).

(٢) الإضافة في اللغة الإسنادُ؛ قال امرؤ القيس:

(فَلَمَّا دَخَلْنَاه أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إلى كُلِّ حَارٍ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ)

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلَة تنوينه أو ما يقوم مَقَامَ تنوينه، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو: غُلَامِ زَيْدٍ، ومن النون في نحو: غُلَامَي زَيْد، وضَارِبِي عَمْرو. (**شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) يبدو أن **سيبويه** قد ذهب إلى أن المضاف والمضاف إليه أصبحا كالكلمة الواحدة، يقول **سيبويه**: «كما يضم المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنين وصل أحدهما بالآخر فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائنا من أوله». (**الكتاب**، ٢/٢٦٨).

(٤) قال **سيويه**: «عَمِلَ فيه ما قبلـه كما عمل فى دأبَ بِـكارٍ ما قبله». (**الكتاب**، ١/٣٦٩)، **وقال أيضاً**: «وإذا قلت: أنت فى الدارِ فقد أضفت كينونتَـك فى الدار إلى الدار بِفي، وإذا قلت فيك خَصْلَةُ سوْءٍ فقد أَضفتَ إليه الرَّداءةَ بِفي». (**الكتاب**، ١/٤١٩ - ٤٢١). قال **ابن عقيل**: «واختلف في الجار للمضاف... وقيل هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال». (**شرح ابن عقيل**: ٢/٤٢)، وقال **ماهر علوش**: قيل إن العامل في الإضافة: هو المضاف؛ وهو مذهب سيبويه والجمهور، وقيل العامل محذوف يقدر بحرف جر؛ وهو =

وقيلَ: الخافِضُ لَهُ الحرفُ المقـدَّرُ في الإضافةِ، وهوَ أحدُ حروفٍ ثلاثةٍ: «اللام» أو «مِن» أو «في» وسيأتي الكلامُ عليهَا إن شاءَ اللهُ.

وثالثُهَا: التابعُ للاسـمِ المخفوضِ؛ وهوَ أربعةُ أشـياءَ: النَّعتُ والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ، والصحيحُ أنَّ هذَا القسمَ داخلٌ في القسمينِ السابقينِ؛ لأنَّ التابعَ حُكمُهُ حُكمُ متبوعِهِ؛ فالمعطوفُ مجـرورٌ بِمَا جرَّ بهِ المعطوفُ عليهِ؛ نحوُ قولِك: مررتُ بزيدٍ وعَمرٍ؛ ولأنَّ العطفَ يقتضِي اشتراكَ المتعاطفينِ في العامِلِ، والبدلُ مقصودٌ جرُّهُ بِمَا جُرَّ بهِ المبدلُ بجميعِ أقسـامِهِ؛ نحوُ قولِك: مررتُ بزيدٍ أخيكَ إذِ المقصودُ أن تقولَ: مررتُ بأخيكَ[1].

والنَّعتُ والتَّوكيدُ تابعانِ مِـنْ غيرِ قصدٍ بالحُكمِ كمَا مرَّ بيانُ جميعِ ذلِك فلا حاجةَ في الإعادةِ هُنَا.

فأمَّا الاسـمُ المخفوضُ[2] بالحرفِ: فهوَ ما يُخفَضُ (١٣٨) بحرفٍ مِنْ حروفِ الخفضِ[3].

= مذهب الزجاج وابن الحاجب، وقيل هو الإضافة نفسـها؛ وهو مذهـب الأخفش. (**الدرر السـنية**: ص٥٨). ينظر: **شـرح الكافية للرضي**، ٢/٢٦٧. **أوضح المسالك**، ٢/١٠٦، **شرح الأشموني**، ٢/٨١٩، ٨٢٠، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٧٠٠.

(١) قال **ابن هشـام**: «وإنما لـم أذكر المجرور بالتبعيـة كما فعل جماعة؛ لأن التبعية ليسـت عندنا هـي العاملة وإنمـا العامل عامل المتبـوع وذلك في غير البـدل، وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر فـي باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة». (**شـرح شذور الذهب**: ابن هشـام، ص٣٣٥)، ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٦٩٥، **شرح الآجرومية**: السـنهوري، ٢/٦٥٩، ٦٩٧)، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٠، **الكواكب الدرية**، ٢/٤١٢، **تنقيح الأزهرية**، ص١١٣، ١١٤.

(٢) في الأصل: (المخفوظ).

(٣) عدَّ ابن هشـام وغيره حروف الجر عشـرين حرفاً؛ ثلاثة مضت في الاستثناء، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وثلاثة عند ابن هشام شاذة وغيره وعند جماعة لغة: =

....

= أحدها: «متى» في لغة هذيل؛ وهي بمعنى «من» الابتدائية، سمع من بعضهم: «أخرجها متى كُمُّهِ»؛ أي: من كُمهِ، قال الشاعر: (متى لججٍ خُضرٍ لهن نئيجُ).
والثاني: «لعل» في لغة عقيل، قال: (لعل اللهِ فضلَكُم عَلينا)، والثالث: «كي» وتجر ثلاثة: أحدها: «ما» الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: «كَيمَه»؛ والأكثر أن يقولوا: لِمه، الثاني: «ما» المصدرية وصلتها؛ كقوله:
(يراد الفتى كيمَا يضرُ وينفعُ)؛ أي: للضر والنفع، قاله الأخفش؛ وقيل: «ما»: كافة، الثالث: «أن» المصدرية وصلتها؛ نحو: «جئت كي تكرمني» إذا قدرت «أن» بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله: (لِسَانُكَ كيمَا أنْ تغرَّ وتخدَعا)، يقول ابن هشام: «والأولى أن تقدر «كي» مصدرية فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها»؛ نحو: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ [الحديد/ ٢٣].
والأربعة عشر الباقية قسمان:
ـ الأول: [يجر الظاهر والمضمر]:
سبعة تجر الظاهر والمضمر؛ وهي: من، إلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام؛ نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ﴾ [الأحزاب/٧].
الثاني: [ما يختص بالظاهر]:
وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم إلى أربعة أقسام: أ ـ ما لا يختص بظاهر بعينه؛ وهو: حتى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير؛ كقول العجاج: (وأَمَّ أوعالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبا)، ب ـ وما يختص بالزمان؛ وهو: مذ، ومنذ.
ج ـ وما يختص بالنكرات؛ وهو: رب، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة؛ نحو: (رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما)، (د) ما يختص بالله ورب مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم؛ وهو التاء؛ نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء/ ٥٧]، وسمع «ترب الكعبة»، و«تربي لأفعلن»، وندر «تالرحمٰن» «وتحياتك». (**أوضح المسالك**، ٢/ ٧٧ ـ ٨٣).
[ما يجر المضمر].
ويبدو أن سيبويه قد جعل (لولا) في مثل قولنا (لولاك) حرف جر، فلا يجر بها إلا المضمر؛ يقول في **الكتاب**: «وذلك لولاك، ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع». (**الكتاب**، ٢/٣٧٣)، وذهب الأخفش إلى أنها في موضع رفع، ووضع الضمير موضع رفع فلم تعمل لولا شيئاً، وذهب المبرد إلى أن هذا التركيب لم يرد عن العرب، وهو محجوج بقول الشاعر: (أتطمعُ فينَا من أراقَ دماءَنا ولولاك لم يعرِض لأحسابِنا حسنْ). (**شرح الأشموني**، ٢/٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٢)، يُنظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٣٦، ٣٣٧، **شرح ابن عقيل**، ٢/٧ ـ ١٥.

إمَّا بِـ «مِن»(١).

(١) (من) لها خمسة عشر معنى؛ **الأول**: ابتداء الغاية المكانية باتفاق؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [الإسراء/ ١]، والزمانية فيها خلاف. (**أوضح المسالك**، ٨٤/٢) فيرى جمهور البصريين أن «من» لا تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأما الكوفيون، وأبو العباس المبرد والأخفش، وابن درستويه، فيرون أنها تكون للغاية الزمانية. (**مغني اللبيب**، ٥١٤/١) كقوله تعالى: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة/ ١٠٨]. (**شرح ابن عقيل**، ١٨/٢)، وربما لم ير البصريون ذلك؛ لأنها وردت عند سيبويه لابتداء الغاية المكانية فقط. (**الكتاب**، ٢٢٤/٤)، وقد وافق **أبو حيان** المذهب الكوفي فقال: «وهو الصحيح وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد». (**ارتشاف الضرب**، ١٧١٨/٤)، **الثاني**: بيان الجنس؛ نحو: ﴿مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ﴾ [الكهف/ ٣١]، **الثالث**: التبعيض؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران/ ٩٢]، **الرابع**: تكون (من) زائدة؛ ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نفي أو نهي، أو استفهام بهل؛ فلا تزاد في الإثبات إلا في تمييز «كم» الخبرية؛ إذا كان مفصولاً منها بفعل متعد؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ﴾ [الدخان/ ٢٥]، وأن يكون مجرورها نكرة، نحو: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ﴾ [الأنبياء/ ٢]، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور «من» الزائدة إلا أن يكون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، وذهب الأخفش والكسائي إلى أنه تجوز زيادة «من» بغير شرط. (**مغني الليب**، ٥١٦/١ ـ ٥٢٤) **والخامس**: معنى البدل؛ نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة/ ٣٨]، **السادس**: الظرفية؛ نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر/٤٠]، **والسابع**: التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح/٢٥] (**أوضح المسالك**، ٨٤/٢، ٨٥)، **ثامناً**: المجاوزة كـ «عن»؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمر/ ٢٢]، **تاسعاً**: الانتهاء؛ نحو قولك: قربت منه، أي إليه، **عاشراً**: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [الأنبياء/ ٧٧]، وخرجها المانعون على التضمين؛ أي: منعناه بالنصر من القوم، **الحادي عشر**: وهو الفصل؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [آل عمران/ ١٧٩]، **الثاني عشر**: بمعنى الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖۗ﴾ [الشورى/ ٤٥]؛ أي: بطرف، **الثالث عشر**: موافقة «عند»؛ كقوله تعالى: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [آل عمران/ ١٠] قاله أبو عبيدة، **الرابع عشر**: مرادفة «ربما» وذلك إذا اتصلت بما كقوله: إنا لمما نضرب الكبش ضربة، **الخامس عشر**: للغاية، تقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك. (**مغني اللبيب**، =

أو «إلـــى»(١)؛ نحـــوُ قولِك: خرجــتُ مِنْ مكةَ إلـــى المدينــةِ؛ فـ«مكةَ»: مخفوضةٌ بِـ «مِن»(٢) و«المدينةِ»: بـ «إلى».

= ٥١٦/١ - ٥٢٤)، ٢٢٥، **ارتشــاف الضــرب**، ١٧١٨/٤، **أوضح المســالك**، ٨٤/٢، ٨٥، **مغني الليب**: ابن هشام، ٥١٤/١ - ٥٢٤، **شــرح ابن عقيل**، ١٧/٢ - ٢٠، **شرح الأشموني**، ٧٧٨/٢ - ٧٨٢، **حاشية الصبان**، ٧٨٠/٢.

(١) إلى لها معــان عديــدة: **الأول**: انتهــاء الغايــة مطلقًا مكانيــة أو زمانيــة وهو مذهب سيبويه. (**ارتشاف الضرب**، ١٧٣٠/٤)، يقول **ســيبويه**: «وأما إلي فمنتهي لابتداء الغاية؛ تقول مــن كذا إلى كذا» (**الكتــاب**، ٢٣١/٢)؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء/ ١]، **الثاني**: المصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [النساء/ ٢]، **الثالث**: التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبّاً، أو بغضاً من فعل تعجب أو اســم تفضيل؛ نحــو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوســف/ ٣٣]، **الرابــع**: موافقة اللام؛ نحــو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [النمل/ ٣٣]، وقيــل: الانتهاء؛ أي: منتــه إليــك، **الخامس**: موافقــة فــي؛ نحو: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [النســاء/ ٨٧]، **الســادس** موافقة من؛ كقوله:

(تقولُ وقــد عاليتُ بالكــورِ فوقَها أيُســقى فلا يُــروى إليَّ ابنُ أحمَرا)

السابع: موافقة عند كقوله:

(أمْ لا ســبيلَ إلــى الشــبابِ وذِكرُه أشــهى إليَّ من الرحيقِ السَّلْسَلِ)

الثامــن: التوكيد؛ وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مســتدلًا بقــراءة بعضهم: ﴿أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم/ ٣٧]، بفتح الواو. (**شــرح الأشــموني**، ٧٨٢/٢، ٧٨٣)، ينظر: **معاني القرآن**: الفراء، ٧٨/٢، **القراءات الشــاذة**: ابن خالويه، ص ١١١، **أوضح المســالك**، ٩٢/٢، **مغني اللبيب**: ابن هشام، ١٣٥/١، ١٣٦، **شرح ابن عقيل**، ٢٠/٢.

(٢) «مِنْ» عند سيبويه تكون لابتداء الغاية، وتكون كذلك للتبعيض. (**ينظر**: **الكتاب**، ٢٢٤/٤، ٢٤٥)، يقول **أبو حيان**: «ذهب الجمهور والفارســي إلى أن من تكــون للتبعيض؛ نحو: أكلت من الرغيف ويصلح مكانها بعض، وذهب المبرد والأخفش الصغير وابن الســراج وطائفة من الحذاق ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض وإنما هي لابتداء الغاية وأن ســائر المعاني التــي ذكروها راجع إلى هــذا المعنى». (**ارتشــاف الضرب**، ١٧١٩/٤).

أو «عَـــن»[(١)]؛ نحـــوُ: رميتُ السهــــمَ عــــن القــوسِ، أو «علَـــى»[(٢)]؛ نحـــوُ: ركِبتُ على الفرس.

---

(١) الأصل في (عــن) أن تفيد المجاوزة؛ نحو: ورغبت عن كذا، **الثانـي**: البعدية؛ نحو: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، **الثالث**: الاستعلاء؛ كعلى؛ نحو: ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [محمد/٣٨]، **الرابـع**: التعليل؛ نحو: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [هود/ ٥٣]، **الخامس**: الظرفية؛ كقوله:

(وآس ســراةَ الحي حيــث لقيتَهُم ولا تك عن حملِ الرّباعة وانيا)

السادس: موافقة من؛ نحو: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى/٢٥]، **السابع**: موافقة الباء؛ نحو: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم/ ٣]، **الثامن**: الاســتعانة؛ نحو: رميت عن القوس، **التاسع**: البدل؛ نحو: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة/ ٤٨]، **العاشر**: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله:

(أتجــزعُ أنْ نفسٌ أتاهــا حمامُها فَهَلَا التي عن بين جنبيك تدفعُ)

(**شرح الأشموني**، ٢/٧٩٨ - ٨٠٠). **واستعملت (عن) اسماً** بمعنى فوق؛ نحو:

(ولقــد أرانــي للرمــاحِ دريئــةً مِــن عــن يمينــي تــارةً وأمامِي)

أي: من جانب يميني. (**شرح ابن عقيل**، ٢/٢٦، ٣٠). ينظر: **أوضح المسالك**، ٢/٩٠، ٩١، **مغني اللبيب**: ابن هشام، ١/٢٤٥ - ٢٤٩.

(٢) ولـ «على» معان عديدة، **الأول**: الاستعلاء ويكون حقيقة ومجازًا؛ نحو: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون/٢٢]، **الثاني**: الظرفية؛ نحو: ﴿ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [القصص/ ١٥]، **المجاوزة**؛ كقوله:

(إذا رضيــتْ عليَّ بنو قشــيرٍ)، الرابع: **التعليل**؛ كاللام نحــو: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقــرة/ ١٨٥]، **الخامــس**: المصاحبة؛ كمع؛ نحــو: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة/ ١٧٧]، **الســادس**: موافقة مــن نحــو: ﴿ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [المطففين/٢]، **الســابع**: موافقة الباء؛ نحو: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف/ ١٠٥]، **الثامن**: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة؛ كقوله:

(إنَّ الكريــمَ وأبيــكَ يعتمــلْ إن لم يجدْ يومًــا على من يتكلْ)

أي: من يتكل عليه، **التاسع**: الزيادة لغير تعويض؛ وهو قليل؛ كقوله:

(أَبــى اللهُ إلَّا أَنَّ سَــرْحَةَ مالــكٍ علــى كلِّ أَفْنــانِ العِضــاهِ تَرُوقُ)

العاشر: الاستدراك والإضراب؛ كقوله: =

أو «**في**»[(١)]؛ نحو: «زيدٌ في المسجدِ»، أو «**رُبَّ**»[(٢)]؛ وهذا الحرفُ خاصٌ

= (بكل تداوينا فلم يشفَ ما بِنا على أنَّ قُربَ الدارِ خيرٌ من البُعدِ)
(على أنَّ قُربَ الدارِ ليسَ بنافعٍ إذا كانَ مَن تهواهُ ليسَ بذي ودِّ)
(**شرح الأشموني**، ٢/٧٩٦–٧٩٨) واستعملت (على) اسماً عند دخول (مِن) عليها نحو: (غدتْ مِن عليهِ بعد ما تم ظمؤُها تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاءَ مجهلِ). (**شرح ابن عقيل**، ٢/٢٦، ٣٠). ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٧٣٤، **أوضح المسالك**، ٢/٨٩، ٩٠، **مغني اللبيب**١/٢٣٧ – ٢٤١.

(١) ولـ «في» عشر معان: **الأول**: الظرفية؛ حقيقة مكانية أو زمانية؛ يقول **سيبويه**: «وأما في فهي للوعاء تقول: هو في الجراب وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك هو في الغل؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له». (**الكتاب**، ٤/٢٢٦)؛ نحو: ﴿ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الروم/ ٣]، **الثاني**: السببية؛ نحو: ﴿ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور/ ١٤]، **الثالث**: المصاحبة؛ نحو: ﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ [الأعراف/ ٣٨]، **الرابع**: الاستعلاء؛ نحو: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ﴾ [طه/ ٧١]، **الخامس**: المقايسة؛ نحو: ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة/ ٣٨]، **السادس** موافقة إلى؛ نحو: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [إبراهيم/ ٩]، **السابع**: موافقة من؛ كقوله:

(ألا عِمْ صَباحًا أيُّها الطللُ البالي وهل يَعِمنَ مَن كانَ في العُصُرِ الخَالي)
(وهل يعِمنَ مَن كانَ أحدثُ عهدِهِ ثلاثينَ شهرًا في ثلاثةِ أحوالِ)

أي: من ثلاثة أحوال، **الثامن**: بمعنى الباء؛ نحو: (يصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكُلا)، **التاسع**: التعويض، وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة؛ كقولك: ضربت فيمن رغبت؛ تريد: ضربت من رغبت فيه، **العاشر**: التوكيد؛ وهي الزائدة لغير تعويض؛ كقولهم:

(أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجا يخالُ في سَوادِهِ يَرنْدَجا)

(**شرح الأشموني**، ٢/٧٩٠–٧٩٢)، ينظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٧٢٥، **أوضح المسالك**، ٢/٨٩، **مغني اللبيب**، ١/٢٨٤ – ٢٨٨.

(٢) ذهب البصريون وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وغيرهم إلى أن رب تأتي للتقليل والتكثير، وذهب الخليل إلى أنها للتكثير دون التقليل، وذهب ابن الباذش وابن طاهر أنها لمبهم العدد فيكون تقليلاً وتكثيراً، وذهب الفارابي إلى أنها أكثر ما تكون للتقليل، وذهب بعضهم إلى أنها بحسب السياق وهو القول الذي اختاره أبو حيان في الارتشاف. (**ارتشاف** =

بالنَّكِرَاتِ مِنْ بينِ سائرِ حروفِ الجرِّ، لأنَّهُ من علاماتِهَا المميزةِ لَهَا من[1] المعارفِ كمَا مرَّ بيانُهُ في صدرِ الكتابِ، ولا تكونُ إلا في صدرِ الكلامِ؛ لأنَّ مدخُولَهَا مبتدأٌ، ولهذَا لا يتمُّ الكلامُ إلا بذكرِ الخبرِ؛ نحوُ قولِك: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُهُ.

يُقالُ في إعرابِهِ «رُبَّ»: حرفُ تقليلٍ وجرٍّ شبيهٌ بالزائدِ، و«رجلٍ»[2]: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِهِ مَنعَ مِنْ ظهورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الشبيهِ بالزائدِ، و«كريمٍ»؛ بالجرِّ؛ نعتٌ لرجلٍ مراعاةً للفظِ، وبالرَّفعِ مراعاةً للمحلِّ، و«لقيتُهُ»: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، والجملةُ منهَا في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ، والرابطُ: الضميرُ في «لقيتُهُ»[3].

= **الضرب**، ١٧٣٨/٤) ينظر: **أوضح المسالك**، ٩٣/٢، **مغني اللبيب**: ابن هشام، ٢٢٣/١، **شرح الأشموني**، ٨٠٨/٢.

(١) في الأصل (عن).

(٢) الأولى أن تعرب مفعولًا به هنا، وجاز أن تعرب مبتدأ. ينظر: **شرح الأشموني**، ٨١٨/٢.

(٣) ذهب البصريون إلى أن رب حرف؛ لأن علامات الاسم لا تدخل عليها كما أن علامات الفعل لا تدخل عليها (**الإنصاف**، ٦٨٦/٢)، وذهب الكوفيون والأخفش ومال إلى ذلك الرضي إلى أن رب اسم؛ لأنها تتشابه مع كم الخبرية في التقليل والتكثير. (**شرح الكافية للرضي**، ٣٦/٦). ينظر: **المنظومة النحوية**: الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد عفيفي، وزارة التراث القومي والثقافة، ط ١؛ ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٢١٣، **شرح المفصل**، ٢٦/٨، ٢٧، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص ١٠٤، ١٠٥، **مغني اللبيب**، ٢٢٣/١.

وقد تُحــذفُ «رُبَّ» ويبقَى عملُهَا وجوبــاً بعـــدَ الواوِ[(١)] كقولِ امـرئ[(٢)] القيسِ[(٣)]: [من الطويل]

وَليلٍ كمَـوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُــدولَه   علـــيَّ بأَنْــواعِ الْهُمُـومِ ليبْتَلــي[(٤)]

---

(١) قال **سـيبويه**: «فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم: (وَبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحاً)، ويقول: «فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة». (**الكتاب**، ٢٧٤/٢)، وجاء في كتاب **المغني** لابن هشام: تُجرّ رب عند البصريين محذوفة بعد الواو أكثر، وبعد الفاء كثيراً وبعد بل قليلاً، قال **ابن هشـام**: «وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ودونهن أقل». (**مغني اللبيب**، ٢٢٣/١، ٢٢٦، ٢٢٧)، وجاء في كتاب (**شرح الأشـموني**): وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بالواو يكون بالواو وليس برب المحذوفة، قال **الأشموني**: والصحيح أن الجر برب المضمرة». (**شرح الأشموني**، ٨١٣/٢) قال **الصبـان**: «لأنه لم يعهد الجــر ببل والفاء أصلاً ولا بالواو إلا في القسـم». (**حاشـية الصبان**، ٨١٣/٢)، ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٧٧١/٤، ١٧٤٦.

(٢) في الأصل: (امرء).

(٣) امرؤ القيس بن حجر بــن الحارث بن عمرو بن حجر، يُعدُّ مــن الطبقة الأولى، وصاحب المعلقة المشهورة «قفا نبك» بسبب الوشاية الكاذبة قتله قيصر غيلة سنة ٨٠ ق.هـ. **طبقات فحول الشـعراء**، ص ٤٠، ٥١، **الشعر والشـعراء**، ١٠٥/١ - ١١٤، **الأصمعيات**، ص ١٢٩، **الأعلام**، ١١/٢.

(٤) **تخريج البيت**: ورد في بعض الروايات: («مرخ» بدلًا من «أرخى»)، **طبقات فحول الشعراء**، ٨٥/١، **مجالس العلماء**، ١٢٩، **شرح القصائد السـبع الطوال**، ٧٤، **العمدة**، ص ٢٣١، **فقه اللغة وسر العربية**، ٤٧٠، **شرح المعلقات**، ص ٢٩، **شرح التسهيل**، ١٨٧/٣، **شرح الألفية**، ٤١٣/١، ٢٨٩/١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشـام، ٣٣٨، **أوضح المسالك**، ص ١٠٣/٢، **مغني اللبيب**، ٥٨٠/١، **شرح الأشموني**، ٨١٣/٢، **شرح العيني**، ٧٨٢/٢،، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥، **شــرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٤٣٠/٢، **شرح العلامة الكفراوي**، ص ١٦٣، **حاشية أبي النجا**، ص ١١٧، **المواهب السنية**، ص ١٥٧.

الشاعر: امرؤ القيس، (تقدمت الترجمة له).

اللغة: كموج البحر: أي مثله في شــدة هوله وظلمته، «ســدوله»: ســتوره، والمفرد: سدل، «ليبتلي»: ليختبر ويمتحن.

=

أي: ورُبَّ ليلٍ إلخ، وبعدَ الفاءِ كثيراً كقولِهِ أيضاً: [من الطويل]

(١٣٩) فَمِثْلِكِ حُبلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فألهيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مُحْوِلِ[1]

= **المعنى**: رب ليل عظيم الهول أسدل علي ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان؛ ليختبر ما عندي من الشجاعة.

الإعراب: الواو: واو رب، «ليل»: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «كموج»: متعلق بمحذوف صفة لـ «ليل»، وموج: مضاف، «البحر»: مضاف إليه، «أرخى»: فعل ماضٍ، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره هو، «سدوله»: مفعول به، وهو مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه؛ وجملة «أرخى سدوله»: في محل رفع خبر المبتدأ، «علي»: متعلق بـ «أرخى». بأنواع: متعلق بـ «أرخى»، وأنواع مضاف، الهموم: مضاف إليه، «ليبتلي»: اللام للتعليل، «يبتلي»: فعل مضارع منصوب ؛ والمصدر المؤوَّل في محل جر بلام التعليل؛ و«الجار والمجرور»: متعلق بـ «أرخى».

الشاهد: «وليل» فقد جر «ليل» بـ «رب» المقدرة بعد الواو؛ وحكم عمل رب محذوفة بعد الواو الجواز.

(١) **تخريج البيت**: وقد ورد البيت بعدة ألفاظ منها: («ومثلك» بدل «فمثلك»، و«بكرًا» بدل «حبلى»، و«ثيباً» بدل «مرضع»، و«مرضع» بدل «مرضعاً»، و«محول» بدل «مغيل»). **الكتاب**، ٢/١٦٣، **طبقات فحول الشعراء**، ص ٤٢، **الشعر والشعراء**، ١/١٠٦، **شرح القصائد السبع الطوال**، ص ٣٩، **شرح كتاب سيبويه**: السيرافي، ١/٤٥٠، **إعراب القرآن**: النحاس، ص ٨٧٤، **شرح أبيات سيبويه**: الأعلم الشنتمري، ١/٣٤٦، **شرح المعلقات**، ص ٢٠، **ملحة الإعراب**، ص ٧٢، **ارتشاف الضرب**، ٤/١٧٤٦، **شرح التسهيل**، ٣/١٨٨، **الشافية الكافية**، ٢/٨٢١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ٣٣٩، **أوضح المسالك**، ص ٢/١٠١، **مغني اللبيب**، ١/٢٢٦، **شرح ابن عقيل**، ٢/٣٦، **خزانة الأدب**: الحموي، ٢/٢٦، **شرح الأشموني**، ٢/٨١٢، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٢/٤٣١، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥.

الشاعر: امرؤ القيس. (تقدمت الترجمة له).

المفردات: «طرقت»: جئت ليلاً، «تمائم»: جمع تميمة؛ وهي ما يعلق خوفاً من العين، «محول»: اسم فاعل أتى عليه عام.

المعنى: رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلاً فشغلتها عن طفلها الصغير الذي تولع به. =

أي: فرُبَّ مثلِك، وبعدَ بَل قليلاً؛ كقولِ الشاعرِ: [من الرجز]

بَـلْ مَهْمَـهٍ قَطَعْـتُ بَعْـدَ مَهْمَـهِ [أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلِيـنَ العُمَّهِ][1]

= **الإعراب**: «فمثلـك»: الفاء: فاء رب، «مثل»: اسـم مجرور لفظاً بـ «رب» المقدرة، مرفوع بالابتداء، أو منصوباً على المفعولية لـ «طرقت»، والكاف: في محل جر بالإضافة، «حبلى»: بدل من «مثل» مجرور إن راعينا اللفـظ، ومنصوب إن راعينا المحل، «قد»: حرف تحقيق، «طرقت»: فعل ماض، والتاء: في محل رفع فاعل، «ومرضع»: الواو عاطفة، «مرضع»: اسـم معطوف، فألهيتها الفاء: عاطفـة، «ألهى»: فعل ماض، و«ها»: في محـل نصب مفعول به، «عن ذي»: متعلق بـ «ألهيتها»؛ و«ذي» من الأسـماء الستة؛ فعلامة جره الياء، وهو مضاف، «تمائم»: مضاف إليه، «محول»: صفة لـ «ذي تمائم» مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد: جر «مثل» بـ «رب» المحذوفة بعد الفاء؛ وحكم الجر بـ «رب» المحذوفة بعد الفاء الجواز.

(١) **تخريج البيت**: **مجموع أشعار العرب**، ص١٦٦، **الصحاح**، ٣٢٧/٥، **لسان العرب**، ٣٥٢/١، **أوضح المسالك**، ص١٠٤/٢، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٤٣٣/٢، **الفواكه الجنية**، ص٣٠٥.

الشـاعر: البيت منسـوب لرؤبة بن العجاج (تقدمـت الترجمة له)، يقـول الأهدل: «وهذا رجز نسـب إلى رؤبة بن العجاج [أي: الذي يورده النحاة] ولم يصح». (**الكواكب الدرية**، ٤٣٣/٢)، والذي في الديوان:

ومهمهٍ أطرافه في مهمهِ أعمى الهـدى بالجاهليين العمه

مجموع أشعار العرب، ص١٦٦.

المفردات: مهمه: مفازة بعيدة الأطراف، لأن سالكها يقول لصاحبه من الخوف: مه مه، أي كف عن الحديث.

الإعراب: بل: حرف عطف يفيد الإضراب، «مهمه»: اسـم مجرور لفظـاً بـ «رب» المقدرة المحذوفـة، منصوب محلاً، على أنه مفعـول به لـ «قطعت»، و«قطـع»: فعل ماضٍ، «وتاء الفاعل»: في محل رفع فاعل، «بعـد»: متعلق بـ «قطع»، وهو مضـاف. مهمه: مضاف إليه مجرور.

الشاهد: جر «مهمه» بـ «رب» المحذوفة المقدرة بعد «بل» مع القلة.

أي: بل رُبَّ مهمهٍ إلخ، وبدونِ[١] شيءٍ من هذِهِ الثلاثةِ، وهوَ أقلُّ منهُ بعدَ بلْ كقولِهِ: [من الخفيف]

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهِ[٢]

أي: رُبَّ رسمِ دارٍ إلخ[٣].

---

(١) تقدم التعليق على كلمة (بدون).

(٢) **المقتضب**، ٣١٩/٣، **الخصائص**، ٢٨٦/١، ١٥٢/٣، **الإنصاف**، ٣١٢/١، **شرح التسهيل**، ١٨٩/٣، **شرح الكافية للرضي**، ٤٥/٦، **ارتشاف الضرب**، ١٧٤٦/٤، **شرح شواهد الألفية**، ٤١٣/١، **أوضح المسالك**، ١٠٤/٢، **مغني اللبيب**، ٢٠٢/١، **شرح ابن عقيل**، ٣٧/٢، **شرح الأشموني**، ٨١٣/٢، **شرح متممة الآجرومية**: الحطاب، ٤٣٤/٢، **الفواكه الجنية**، ص ٣٠٥، **ديوان العذريين**، ص ١٤١.

الشاعر: جميل بن معمر. تقدمت الترجمة له.

المفردات: «الرسم»: ما لصق بالأرض من آثار الديار، «الطلل»: ما شخص وارتفع منه كالوتد، «من جلله»: من عظمه.

المعنى: رب أثر باقٍ من آثار دار المحبوبة وقفت فيه، فكدت أموت أسفاً، وحزناً على تلك الربوع.

الإعراب: «رسم»: مبتدأ مرفوع محلاً وهو مضاف، «دار»: مضاف إليه، «وقفت»: فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، «في»: حرف جر، «طلله»: مجرور بفي، والضمير: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ «وقفت»، والجملة في محل جر صفة لرسم، «كدت»: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمه، «أقضي»: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا»، «الحياة»: مفعول به منصوب، والجملة في محل نصب خبر «كاد»، وجملة «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «رسم دار» حيث جر «رسم» برب محذوفة ولم يتقدمها شيء لا واو ولا فاء ولا بل.

(٣) قال **الرضي**: «ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله إذا كان الجار رب بشرطين: أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني: أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل وأما حذفها من دون هذه الحروف؛ نحو: (رسمِ دار وقفتُ...) فشاذ في الشعر الحذف من دون الواو والفاء وبل». (**شرح الكافية للرضي** ٤٥/٦)، يُنظر: **الإنصاف**، ٣١٢/١.

ومِن حروفِ الجرِّ أيضاً **البــاءُ** الموحَّدةُ[١]؛ نحوُ: مررتُ بزيدٍ. **والكافُ**[٢]؛

(١) الباء تأتــي لمعان عديدة: **أحدهــا**: الإلصاق؛ وهـــو الأصل؛ نحو: «أمســكت بزيد» يقول **ســيبويه**: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط وذلك قولــك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله» (**الكتاب**، ٢١٧/٤)، قال **أبو حيان**: «ولم يذكر ســيبويه لها غير معنى الإلصاق». (**ارتشاف الضرب**، ١٦٩٥/٤)، **الثاني**: التعديــة، نحو: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقــرة/١٧]؛ أي: أذهبه، **الثالث**: التعويض؛ كـ «بعتك هذا بهذا»، **الرابع**: الاســتعانة؛ نحو: «كتبت بالقلم»، **الخامس**: التبعيض؛ نحو: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنســان/٦]؛ أي: منها، **السادس**: المصاحبة؛ نحو: ﴿ وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ ﴾ [المائدة/٦١]؛ ؛ أي: معه، **السابع**: المجاوزة؛ نحو: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان/٥٩]؛ أي: عنه، والثامن: الظرفية؛ نحــو: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ ﴾ [القصص/٤٤]؛ ؛ أي: فيه، **التاســع**: البدل؛ كقول بعضهم: «ما يسرني أني شــهدت بدراً بالعقبة»؛ أي: بدلها، **العاشر**: الاستعلاء؛ نحو: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران/٧٥]؛ ؛ أي: على قنطار، **الحادي عشــر**: الســببية؛ نحو: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ﴾ [المائدة/١٣]، **الثاني عشــر**: التأكيد، وهي الزائــدة؛ نحو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النســاء/٧٩]. (**أوضح المســالك**، ٨٨/٢)، **الثالث عشــر**: التعليل؛ نحو: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [النساء/١٦٠]، **الرابع عشر**: التعويض؛ نحو: بعت هذا بألف، وتســمى باء المقابلة أيضاً، **الخامس عشر**: القسم؛ وهي أصل الحـــروف ولذلك خصت بذكر الفعل معها؛ نحو: أقســـم بـــالله والدخول على الضمير؛ نحو: بك لأفعلن. (**شرح الأشــموني**، ٧٩٢/٢-٧٩٦)، واستعملت الكاف اسماً؛ نحو قول الشاعر:

(أتنتهــونَ ولن ينهى ذوي شــططٍ كالطعنِ يذهبُ فيهِ الزيتُ والفُتُلُ)

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه ينهى؛ والتقدير: (ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن). (**شرح ابن عقيل**، ٢٣/٢، ٢٤، ٢٨، ٢٩). يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ١٦٩٥/٤، **مغني اللبيب**: ابن هشام، ١٧٢/١ - ١٨٠.

(٢) للكاف خمســة معــان أيضــاً: **أحدها**: التشــبيه؛ نحــو ﴿ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ [الرحمٰـن/٣٧]. (**أوضح المســالك**، ٩١/٢)، قال **ســيبويه**: «وكاف الجر التي تجيء للتشبيه وذلك قولك: أنت كزيدٍ». (**الكتــاب**، ٢١٧/٤)، **الثاني**: التعليــل؛ نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة/١٩٨]؛ أي: لهدايته إياكم، **الثالث**: الاســتعلاء؛ قيــل لبعضهم: كيف أصبحتَ؟ فقال: كخيرٍ؛ أي: عليه؛ وجعــل منه الأخفش قولهم: «كُــنْ كما أنتَ»؛ أي: علــى ما أنت عليه، =

نحـــوُ قـــولِك: زيـــدٌ كالأســـــدِ، **واللامُ**(١)؛ نحـــوُ قولِـــك: المالُ لزيـــدٍ،

= **الرابع**: التوكيد؛ وهي الزائدة؛ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشـورى/١١]؛ أي: ليس شيء مثله. (**أوضح المســالك**، ٢/٩١، ٩٢). **الخامس**: المبادرة؛ وذلك إذا اتصلت بما في نحو: ســلم كما تدخلُ»، «وصل كما يدخل الوقت»؛ قال **ابن هشام**: «ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد الســيرافي وهو غريب جداً». (**مغني اللبيب**: ابن هشام، ١/٢٩٩ - ٣٠٣)، وتأتي الكاف اســماً؛ نحو: (يضحكنَ عنْ كالبَـرَدِ الْمُنْهَمِّ) ؛ أي: عن مثــل. وهو مخصوص عند ســيبويه والمحققين بالضرورة، وأجازه الفارســي وابن مالك وغيرهما. (**شرح الأشموني**، ٢/٨٠٠ - ٨٠٢) يُنظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/١٧١٠ - ١٧١٧.

(١) ولـ «الــلام» معان عديدة: **الأول**: الملــك؛ نحو: المال لزيد، قال **ســيبويه**: «ولام الإضافة؛ ومعناها: الملك واستحقاق الشــيء ألا ترى أنك تقول الغلام لك، والعبد لك فيكون في معنى هو عبدك وهو أخٌ له فيصير نحو: هو أخوك فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك». (**الكتــاب**، ٢/٢١٧)، **الثانــي**: انتهاء الغاية؛ نحــو: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد/٢]، **الثالث**: شــبه الملك؛ نحو: ويعبر عنها بلام الاســتحقاق أيضاً؛ نحو: الحمد لله، وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص، **الرابع**: التعدية، كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريــم/ ٥] وقيل إن هذه اللام لشــبه التمليك، **الخامس**: التعليــل؛ نحو قوله: (**وإني لتعروني لذكراكِ هزةٌ**)، **السادس**: الزائدة، وهي إما لمجرد التوكيد؛ كقوله:

(وملكـــتَ ما بين العـــراقِ ويثربٍ ملــكًا أجــارَ لمســلمٍ ومعاهــدِ)

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير، أو بكونه فرعاً عن غيره؛ نحو: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعــراف/ ١٥٤]، **الســابع**: التملك؛ نحو: وهبت لزيــد ديناراً، **الثامن**: شــبه التمليك؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل/٧٢]، **التاســع**: النسب؛ نحو: لزيد أب ولعمرو عم، **العاشر**: القسم والتعجب معًا؛ كقوله: لله لا يؤخر الأجل، **الحادي عشر**: التعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في النداء كقولهم: يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله:

(فيا لــكَ مــن ليــلٍ كأنَ نجومَه بكلِ مغــارِ الفتلِ شُــدت بيذبُلِ)

الثاني عشر: الصيرورة؛ نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص/ ٨]، وتسمى لام العاقبة ولام المآل، **الثالث عشر**: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع؛ نحو: قلت له كذا، **الرابع عشر**: التبيين؛ وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًا، أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل؛ نحو: تباً لزيد، وويحاً له، أي: خسِر وهلك، **الخامس عشر**: موافقة على في الاستعلاء الحقيقي؛ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء/ ١٠٩]، والمجازي؛ =

والحروفُ(١) المستعملةُ في **القَسَمِ**؛ أي: الحلفِ؛ **وهي**(٢) ثلاثةٌ: **الواوُ**؛ نحوُ: «واللهِ»؛ وهذَا لا يُجرُّ بِهِ إلا الظاهرُ فلا يُجرُّ بِهِ المضمرُ أصلاً، **والباءُ**؛ نحوُ: باللهِ؛ وهذَا يُجرُّ به الظاهرُ وغيرُهُ، **والتاءُ**؛ نحوُ: تاللهِ؛ وهذَا لا يُجرُّ بِهِ إلا اسمُ الذَّاتِ، وقد سُمِعَ ترَبِّ الكعبةِ(٣).

ويُجرُّ أيضاً **بواوِ رُبَّ**؛ وهي التي أسلفنَاهَا آنِفاً، ويُجرُّ أيضاً **بِمُذْ ومنذُ**(٤)،

= نحو: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء/٧]، **السادس عشر**: موافقة بعد؛ نحو: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء/ ٧٨]، **الثامن عشر**: موافقة في؛ نحو: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء/ ٤٧]، **التاسع عشر**: موافقة من؛ كقوله:

(لنا الفضلُ في الدنيا وأنفُك راغم ونحن لكم يـوم القيامـة أفضلُ)

المتمم للعشرين: موافقة عن؛ نحو: ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ [الأعراف/ ٣٨]، **الحادي والعشرون**: موافقة مع؛ كقوله: (فلما تفرقنَا كأني ومالِكًا لِطول اجتماعٍ لم نَبِت ليلةً معًا). (**شرح الأشموني**، ٧٨٥/٢ - ٧٩٠)، ينظر: **ارتشاف الضرب**، ١٧٠٧/٤ - ١٧١٠، **أوضح المسالك**، ٨٥/٢ - ٨٧، **مغني الليب**، ٣٤٨/١ - ٣٧٠، **شرح ابن عقيل**، ٢٢/٢.

(١) في الأصل (حروف).

(٢) قال **سيبويه**: «والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء وذلك قولك: والله لا أفعل، والتاء التي في القسم بمنزلتها وهي تالله لا أفعل». (**الكتاب**، ٢١٧/٤)، وجاء في **شرح ابن عقيل**: أما الواو والتاء مختصتان بالقسم؛ ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما خلافاً لابن كيسان؛ فلا تقول: أقسم والله ولا أقسم تالله، ولا تجر التاء إلا لفظ الله؛ فتقول: تالله لأفعلن، وقد سمع جرُها لـ «رب» مضافاً إلى الكعبة قالوا: ترب الكعبة، وسمع أيضاً تالرحمٰن، وتحياتك. (**شرح ابن عقيل**، ١٥/٢)، قال **ابن هشام**: «وندر: «تالرحمٰن» «وتحياتك»». (**أوضح المسالك**، ٨٣/٢). يُنظر: **مغني اللبيب**، ٥٧٩/١ - ٥٨١.

(٣) **ارتشاف الضرب**، ١٧١٧/٤، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٣٦، **أوضح المسالك**، ٨٣/٢، **شرح ابن عقيل**، ١٥/٢، **شرح الأشموني**، ٧٧٤/٢، **شواهد النحو النثرية**، ص٨٩.

(٤) مذ ومنذ لا يجران إلا أسماء الزمان، ومعناهما: ابتداء الغاية؛ بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً؛ كقول الشاعر:

(أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ)، والظرفية بمعنى «في» إن كان الزمان حاضراً؛ نحو: «منذُ يومِنا»؛ أي: في، وبمعنى «من» و«إلى» معا؛ إن كان معدودا؛ نحو: «مُذْ يومينِ». (**أوضح المسالك**، =

ولا يُجرُّ بِهِما إلا اسـُم الزَّمانِ، فإن كانَ ماضياً كانَا بمعنَــى «مِن»؛ نحوُ: ما رأيتُه مُذْ يومينِ ومنذُ أسـبوعٍ، فـإن كانَ حاضِراً كانَا بمعنَــى «في» نحوُ: ما رأيتُهُ مُذ يومِنَا هذَا، ومنذُ يومِنَـا؛ هذَا؛ أي: في يومِنا هذَا، ومن حروفِ الجرِّ أيضاً: خَلا وعَدَا وحَاشَا عندَ بعضٍ كمَا مرَّ ذِكرُها في بابِ الاستثناءِ، (١٤٠) وتُخصُ حاشَا بمواضعِ التنزيهِ.

[الإضافة]

وأمَّا ما يُخفضُ من الأسـماءِ **بالإضافةِ** فهيَ **نحوُ قولِك**: جاءَ **غلامُ زيدٍ**؛ فـ«زيـدٍ»: مجرورٌ بالإضافـةِ إلى غلامٍ، **وهـذِه دارُ بكرٍ**؛ فـ«بكـرٍ»: مجرورٌ بإضافتِهِ إلى دارٍ.

والمجرورُ بالإضافةِ **هوَ على قسـمينِ**، وزادَ بعضُهُـم ثالِثاً[1]؛ **أحدُهَا: ما يُقدَّرُ جرُّهُ بـ «اللَّامِ»، وثانيها: ما يُقدَّرُ جرُّهُ بـ «مِن»**.

= ٩٢/٢، ٩٣) ولا يصح أن يكون مجرور مذ ومنذ إلا اسـمَ زمانٍ معيناً ماضياً أو حاضراً؛ فلا يصح أن يكون مبهماً أو مستقبلا؛ فلا نقول: «ما رأيته منذ وقت» ولا «لا أراه منذ غد» ولا «لا مذ غد». (**شرح شـذور الذهب**: ابن هشـام، ص٣٣٧). يُنظر: **معاني الحروف**، ١٠٣، ١٠٤، **مغني اللبيب**، ٥٤٠/١ - ٥٤٤، **شرح ابن عقيل**، ١٤/٢، **شرح الأشموني**، ٧٧٣/٢، ٨٠٣.

(١) تقسـيم الإضافة على ثلاثة أقسـام هو مذهب ابـن الحاجب وابن مالـك وطائفة، وذهب الجمهـور إلى أن الإضافة تكون بمعنـى «اللام» أو بمعنى «من، و«في»»، يقول **السـنهوري** في **شـرح الآجرومية**: «وتنويع الإضافة المعنوية إلى ثلاثة أنواع هـو مذهب ابن الحاجب والشـيخ جمال الدين ابن مالك وطائفة، وخالف أكثر المحققين كسـيبويه والزمخشـري وتابعهم المؤلف فقالوا: ليس لنا إضافة على معنى فـي، وما أوهم مجيئها على هذا يتأول على أنه على معنى اللام مجازاً والدليل على هذا المذهب من وجهين: أحدهما: أن الإضافة على معنى اللام المجازية متفق عليهـا وبمعنـى في مختلف فيها والعمل بالمتفق أولـى، الثانـي: من جهة الاستدلال فالإضافـة بمعنى في حقيقة مؤديـة إلى كثرة الاشتراك في =

وثالثُهَا: ما يُقدَّرُ جرُّهُ بـ «في»؛ **فالذِي يُقــدَّرُ** جرُّهُ **باللام** نوعانِ، فإن كانَ المضافُ ملكاً للمضافِ إليــهِ؛ فاللامُ فيهِ للملكِ؛ **نحوُ** قولِك: هذَا **غلامُ زيدٍ**؛ أي: هذَا غلامٌ لزيدٍ، وهذهِ فرسُ بكرٍ؛ أي: هذِه فرسٌ لبكرٍ، وإن لم يكنْ ملكاً للمضافِ إليهِ؛ فاللامُ فيــهِ للاختصاصِ؛ نحوُ قولِك: هذا بــابُ الدَّارِ، وجُلُ الفرسِ؛ أي: بابٌ للدارِ، وجــلٌ للفرسِ. **والذي يُقدَّرُ بمعنَــى** «مِن» إذا كانَ المضافُ مِنْ جنسِ المضافِ إليهِ؛ **نحــوُ** قولِك: هذا **ثوبُ خزٍّ**؛ أي: ثوبٌ من خزٍّ، **وبابُ ساجٍ**؛ أي: بابٌ من ســاجٍ، **وخاتمُ حديدٍ**[١]؛ أي: خاتمٌ من حديدٍ، وما يُقدَّرُ بمعنَى «فــي» إذا كانَ المضافُ إليهِ ظرفاً للمضــافِ كقولِهِ تَعالَى: ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾ [ســبأ/ ٣٣]؛ أي: مكرٌ في الليــلِ[٢]، ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ﴾ [البقرة/ ٢٢٦]؛ أي: في أربعةِ أشهرٍ[٣].

تنبيهٌ:

اِعلمْ أنَّ الإضافةَ على قســمينِ: محضةٌ؛ وهي المتقدِّمُ ذكرُهَا؛ وهي تُفيدُ الاسمَ تخصيصاً (١٤١) أو تعريفاً؛ نحوُ: غلامُ زيدٍ، وغلامُ رجلٍ كمَا مرَّ.

وغيرُ محضةٍ وهيَ[٤]: ما لا تُفيدُ الاســمَ المضافَ تخصيصاً ولا تعريفاً،

= معناها والإضافة على معنى اللام مؤدية إلى المجاز، والمجاز أخير من الاشتراك عند أهل الأصول». (بتصرف؛ **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/ ٧٠١، ٧٠٢)، يُنظر: **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٤٢، **شرح الأشموني**، ٢/ ٨٢١، **حاشية الصبان**، ٨٢١.

(١) **الكتاب**، ٢/ ٢٣، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٤٧، **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٤٢.

(٢) بل مكركم في الليل والنهــار؛ أضيف المصدر إلى المفعول كما تقــول رأيت بناءَ دارك؛ فأضفت البناء إلى الدار. **المقتضب**، ٤/ ٣٣١.

(٣) تكون الإضافة على معنى «الــلام» بأكثرية؛ وعلى معنى «من» بكثــرة، وعلى معنى «في» بقلة. (**أوضح المســالك**، ٢/ ١٠٦، ١٠٧)، **شــرح الكافية للرضي**، ٢/ ٢٦٨، **شــرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص٣٤٧، **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٤٢، **شرح الأشموني**، ٢/ ٨٢٠.

(٤) الإضافة نوعــان: الأول الإضافة المعنوية؛ وهي نوعان: النــوع الأول: يفيد تعرف المضاف =

ولا يمتنعُ دخولُ «ألْ»عليهِ؛ نحوُ: الجعدُ الشعرِ، وإذا عُرِّفَ المضافُ بـ «أَلْ» لَزِمَ دخولُهَا علَى المضافِ إليهِ، أو يُضافُ إلى ما فيهِ «ألْ».

فالأوَّلُ: نحوُ: «الضارِبُ الرجلِ»، **والثَّاني:** نحوُ: «الضارِبُ رأسِ الجانِي»؛ وهذهِ الإضافةُ في نيةِ الانفصالِ بخلافِ الأُولى، ولهذَا لا تُفيدُ الاسمَ المضافَ تخصيصاً ولا تعريفاً.

والإضافةُ المحضةُ تُضادُ التعريفَ بـ «ألْ» في المضافِ، وكذَا التَّنوينَ، فالمضافُ: لا يُعرَّفُ بـ «ألْ» ولا يُنوَّنُ، والمعرَّفُ: لا يُضافُ ولا يُنوَّنُ، ويسقطُ التنوينُ بـ «ألْ» والإضافةِ؛ لأن الاسمينِ المتضايفينِ[1] يصيرانِ بمنزلةِ الاسم الواحدِ لامتزاجِ أحدِهِمَا بالآخرِ، والتنوينُ دليلٌ على كمالِ الاسمِ[2]؛ فلذَا

= بالمضاف إليه؛ كـ «غلام زيد»، وتخصصه به إن كان نكرة؛ كـ «غلام امرأة»؛ وهذا النوع، هو الغالب، والنوع الثاني: يفيد تخصص المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام؛ كـ «غير» و«مثل»؛ إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالهما؛ ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: «مررت برجل مثلك»، أو «غيرك» وتسمى الإضافة ـ في هذين النوعين ـ معنوية؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً، ومحضة؛ أي: خالصة من تقدير الانفصال.

الثانية: الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ وضابطها: أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال؛ وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل؛ كـ «ضارب زيد»، و«راجينا»، واسم مفعول كـ «مضروب العبد»، و«مروع القلب»، والصفة المشبهة كـ «حسن الوجه»، و«عظيم الأمل»، و«قليل الحيل». (**أوضح المسالك**، ١٠٧/٢، ١٠٨)، ينظر: **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، ص ٣٤٤، ٣٤٥، **شرح ابن عقيل**، ٤٤/٢، ٤٥.

(١) في الأصل: (الاسمان المتضايفان).

(٢) وذهب بعض الباحثين إلى أن العلاقة بين الإضافة والتنوين علاقة ذات صيغة تعويضية بحيث يمكن القول إن أحدهما يعوض عن الثاني في بناء تمام الاسم والموضع، وبضده في المعنى. **ظاهرة الإعراب**، ص ٦٤.

امتنعَ دخولُهُ على الأوَّلِ؛ نحوُ: «غــلام زيدٍ»، و«دار بكرٍ»[١]، وقِسْ على ذلِك ما وافقَهُ.

[خَاتمةُ الكِتابِ]:

والله الموفقُ علَى ما يرضاهُ، والهــادي لرِضَاهُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العلِي العظيم، وصلَى اللهُمَّ وسـلَّمْ على مَنْ أُوتيَ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ وعلى آلِــهِ وأصحابِهِ أُولِي الألبابِ، (١٤٢) والتَّابعينَ لَهُم بإحســانٍ إلى يوم المآبِ، هــذَا آخرُ ما يسَّــرَ الله لنَا كتابتَهُ علَــى متنِ الآجروميَّــةِ، نفعَ اللهُ بهِ المســلِمينَ، وتلقاهُ منِّي، وصالحَ أعمالِي بالقَبولِ، وغفرَ لِي، ولجميع صالح إخوانِي، إنَّهُ رؤوفٌ رحيمٌ، ومَن وقفَ على كتابِي هذَا مِن المحصِّلينَ فليتدبَّرْ فيهِ تدبُّرَ حاذقٍ ماهرٍ، ويَسُــدُّ مَا بِهِ مِن خللٍ، ويُصلِحْ مــا وَجدَ فيهِ مِنْ زَلَلٍ، وإيَّاهُ والاستعجالَ قبلَ التأمُّلِ[٢] شِعراً: [من الوافر]

وكــمْ مِــنْ عَائِــبٍ قــولاً صحيحاً   وآفــتُــهُ مِــنَ الـفَـهـمِ الـسَّـقِـيـمِ[٣]

ولســتُ مِنْ أهلِ هذا الشــأنِ، ولا مِنْ فُرســانِ هــذَا الميــدانِ؛ ولكنِّي لم أَستحسِــنْ ردَّ مَا طلبَهُ منِّي بعضُ الإخوانِ، ومعَ ذلِــك معترِفٌ بالقصورِ والتَّقصيرِ، والصلاةُ والســلامُ على مَنْ كمُلَتْ فيهِ الأوصافُ الإنســانيةُ، وآلِهِ

---

(١) ينظر: **أوضح المسالك**، ٢/١٠٩ - ١١٣، **شرح الأشموني**، ٢/٨٣١ - ٨٣٣، **شرح الآجرومية**: السنهوري، ٢/٧٠٦، ٧٠٧.

(٢) في الأصل: (التامول).

(٣) البيت للمتنبي؛ معناه: كم من إنسان يعيب قولًا حسناً بسبب جهله؛ فالعيب ليس في القول وإنما بسبب ســوء فهمه، وقلة وعيه. ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى **بالتبيان في شرح الديوان**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٩٧٨م، ٤/١٢٠.

وأصحابِهِ، وتابعيهِ مِنْ صالح البريَّةِ، ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ * وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات/ ١٨٠ – ١٨٢].

قدْ وقـعَ الفراغُ بعونِ اللهِ وحُسنِ توفيقِهِ مِنْ تنميق هـذَا المختصرِ ليلةَ الأحدِ لثلاثٍ مضَيْنَ مِن شـهرِ ذِي القعـدةِ مِن سـنةِ ١٣٢٣هـ من الهجرةِ النَّبويةِ (١٤٣) علـى صاحِبِها أفضلُ الصلاةِ والسـلام، وأكملُ التحيَّةِ، **وكانَ الفراغُ من تحريرِ نَسْخِهِ ليلةَ الثَّلاثِ والعشـرينَ** من شهرِ شعبانَ المعظَّم مِنْ سـنةِ ألفٍ وثلاثمائةٍ وأربعةٍ وعشـرينَ، وكتبَهُ العبدُ الرَّاجِي رحمةَ ربِّهِ العبدُ: عيسَى بنُ عبدِاللهِ بنُ عيسَى بنُ سعيدٍ بنُ بشيرٍ البِشـري[1] بيدِهِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

---

(١) لم أجد ترجمة لـه في كتب التراجم بَيْد أنني حاولت أن أتقصى خبره من خلال السـؤال عن مسقط رأسـه وقبيلته فوصلت إلى أنه عيسَـى بنُ عبدِاللهِ بنُ عيسَى بنُ سعيدٍ بنُ بشيرٍ البِشـرِي، عاش في القرن الثالث عشـر الهجـري؛ وهو ابن عم العالم الفقيه موسـى بن عيسى بن سعيد بن بشير البشري، صاحب مكنون الخزائن ومعادن الأسرار، وأصل عيسى من بلدة الرستاق، ويحتمل أنه سكن مسـقط فكان قريباً من الشيخ الكندي لوجود أحفاد أخيه في مطرح ثـم انتقالهم إلى الخوض. يُنظر: **معجم شـعراء الإباضية**، ٣٧١/٢، ٣٧٢، **مقابلة شخصية** مع الشيخ أحمد بن سـعود السـيابي الأمين العام لمكتب الإفتاء، تاريخ المقابلة: ٨/ جمادى الثانية/ ١٤٣٠هـ، الموافق: ٢٠٠٩/٦/٢م، **مكالمة هاتفية**: مع الأستاذ حمد بن محمد بن ناصر البشـري أحد أحفاد أبناء عمومة المترجم له، **يوم الأحد**: الساعة ١٠: ١٢ ظهراً، **تاريخ**: ٢٠١٠/٢/٢١م.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- **الإتقان في علوم القرآن**: السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- **أخبار النحويين البصريين**: السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق: طه محمد الزيني وآخرون، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ط ١؛ ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- **أدب الكاتب**: ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **أساس البلاغة**: الزمخشري؛ محمود بن عمر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**: هارون، عبد السلام محمد، ط ٣؛ ١٩٨٥.
- **إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان**: السيابي؛ سالم بن حمود: إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان، منشورات المكتب الإسلامي، (د.ت).

- **الأشباه والنظائر:** السبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، دار الكتب العلمية، ط ١؛ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

- **الأصمعيات:** الأصمعي؛ أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥؛ (د.ت).

- **الأصول في النحو:** ابن السراج؛ محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **إعراب الجمل وأشباه الجمل،** فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **إعراب القراءات الشواذ** لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- **إعراب القرآن:** النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- **الأعلام:** الزركلي؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين، ط ١٥؛ مايو / ٢٠٠٢م.

- **الإقتراح في علم أصول النحو:** السيوطي، جلال الدين، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **الأقوال الوفية في شرح الآجرومية:** الحفظي؛ حسن بن محمد، مكتبة الرشد، ط ٢؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **أمالي الزجاجي:** الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط ٢؛ ١٤٠٧/١٩٨٧م.

- **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه:** أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢٠٠٢م.

- **أنباء الرواة على أنباء النحاة:** القطفي؛ أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العصرية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١؛ ١٤٢٤/٢٠٠٤م.

- **الانتصاف من الإنصاف:** محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **الأنساب:** العوتبي؛ سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام؛ أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.

- **الإيضاح في علل النحو:** الزجاجي؛ أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط ٦؛ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- **إيضاح المقدمة الأجرومية:** الأسمري؛ صالح بن محمد بن حسن، دار الصميعي، ط ٢؛ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- **البحر المحيط في أصول الفقه:** الزركشي؛ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- **بداية الإمداد على غاية المراد:** الكندي: سليمان بن محمد بن أحمد، تحقيق: محمد علي الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة،** أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، عالم الكتب، ط ١؛ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

- **البلاغة الواضحة البيان والمعاني والبديع:** علي الجارم، دار قباء، دمشق.

- **البيان والتبيين:** الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس:** مرتضى الزبيدي؛ أبو الفيض محمّد بن

محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت ٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، ط ١؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **تاريخ الحكام في سلطنة عُمان**: بدر؛ مصطفى، مركز الراية للنشر والإعلام، ط ١؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **التبيان في إعراب القرآن**: العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**: السالمي؛ عبد الله بن حميد، مكتبة الأمام نور الدين السالمي.

- **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية**: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية في سؤال وجواب**، يوسف اللبان، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ٢٠٠٥م.

- **تداخل الأصوات اللغوية وأثره في بناء المعجم**: الصاعدي؛ عبد الرزاق لن فرَّم، المملكة العربية السعودية ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **تذكرة الحفاظ**: الذهبي؛ محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **التسهيلات النحوية شرح متن الآجرومية**: الأهدل؛ عبد الرحمٰن بن عبد الرحمٰن شميلة، دار طيبة، ط ١؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **التعريفات:** الجرجاني: علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني والحنفي، تحقيق: عبدالرحمٰن عميرة، عالم الكتب، ط ١؛ ١٤٠٧، ١٩٨٧م.

- **تفسير البحر المحيط:** أبو حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود الشيخ علي محمد معوض، دار النشر: دار الكتب العلمية ـ لبنان، بيروت ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

- **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** الزمخشري؛ محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ١؛ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- **التقريرات البهية على متن الآجرومية،** البيتي السقاف؛ محمد رشاد بن أحمد بن عبدالرحمٰن، دار المنهاج، ط ١؛ ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م.

- **تنقيح الآجرومية:** محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٦م.

- **تهذيب اللغة:** الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١؛ ٢٠٠١م.

- **جامع الدروس العربية،** الغلاييني؛ مصطفى، تعليق وتصحيح ومراجعة: فتح الله سليمان، دار الأمل للنشر ـ الأردن.

- **جامع الدروس العربية:** الغلاييني؛ مصطفى، تحقيق: أحمد زهوة ـ دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، اعتمدت على هذه الطبعة في موضع واحد فقط.

- **الجمل في النحو**: الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**: السامرائي؛ فاضل صالح، دار الفكر، ط ٣؛ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي؛ الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- **الجهود النحوية في عُمان من ١٢٨٧ إلى ١٣٩٧هـ** الذهلي؛ حمد بن سالم بن سيف، الانتشار العربي ـ بيروت، ط ١؛ ٢٠٠٩م.

- **جوابات الإمام السالمي**: السالمي؛ عبد الله بن حميد السالمي، تنسيق ومراجعة: عبد السلام أبو غدة، ط ٣؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٠م.

- **جواب السائل الحيران المشتبه عليه فهم آيات القرآن في جواز رؤية الباري تعالى**، (مقدمة للشيخ عبد الله بن علي بن سالم الرويشدي): المنذري؛ محمد بن علي بن محمد، معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**: عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- **جهينة الأخبار في تأريخ زنجبار**: المغيري؛ سعيد بن علي، تحقيق: محمد علي الصليبي، ط ٤؛ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- **حاشية الآجرومية**: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، (ت ١٣٩٢هـ)، ط ٤؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري**: حصلت على نسخة حجرية (د.ت).

- **حاشية إسماعيل بن موسى الحامدي المالكي**: دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: الصبان، دار الفكر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بيروت / لبنان.

- **الحيوان**: الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

- **خزانة الأدب وغاية الأرب**: ابن حجة الحموي؛ أبو بكر بن علي بن عبد الله (ت ٨٣٧هـ)، دارسة وتحقيق: د. كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط ٢؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

- **خزانة الأدب ولب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، ط ٢؛ ١٩٧٩م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: البغدادي؛ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- **الخصائص**: ابن جني؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٤، (د.ت).

- **الخصائص:** ابن جني؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **الدرة الألفية:** ابن معطي (ت٦٢٨هـ)، تقديم وتحقيق: د. إمام حسن الجبوري، جامعة الأزهر، ط١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **الدرة البهية في علم العربية:** الفارسي؛ منصور بن ناصر، دراسة وتحقيق: عادل محمد علي الطنطاوي، وزارة التراث والثقافة، ط١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية:** علوش؛ أبو بكر ماهر بن عبد الوهاب: منتدى دار الإيمان
http:// www. daraleman. org/ forum/ forum_posts. asp

- **الدرر اللوامع:** الشنقيطي؛ أحمد الأمين، عالم الكتب، ٢٠٠٢م.

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم.

- **الدروس النحوية في شرح المقدمة الآجرومية لأبي عبد الله بن أجروم:** عبد العزيز بن فيصل آل مبارك، وآخرون، دار ابن حزم، القاهرة، ط١، ١٤٢٨م، ٢٠٠٧م.

- **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:** الأحمد نكري؛ عبد رب النبي بن عبد رب الرسول: تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية ـ لبنان، بيروت، ط١؛ ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- **دليل أعلام عُمان** «موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب» بدوي وآخرون: مكتبة لبنان، ط ٢ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

- **ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري**، المسمى **بالتبيان في شرح الديوان**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.

- **ديوان أبي العتاهية**، أشعاره وأخباره، تحقيق: شكري فيصل، مكتبة دار الملاح، دمشق، (د.ت).

- **ديوان حاتم الطائي**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات (ت ٨٥هـ)**: الرقيات؛ عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، ط ١؛ ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- **ديوان العذريين** (جميل بن معمر ـ قيس بن الملوح ـ قيس بن ذريح)، شرح: يوسف عيد، دار الجيل ـ بيروت، ط ١؛ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر ـ بيروت، (د.ت).

- **ديوان المهلهل**، شرح وتحقيق: أنطوان محسن القوَّال، دار الجيل ـ بيروت، ط ١؛ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- **ديوان نور الدين السالمي**: السالمي؛ عبد الله بن حميد السالمي، تحقيق ودراسة: عيسى بن محمد السليماني، دار كنوز المعرفة، ط ١؛ ١٤١٨هـ/٢٠٠٧م.

- **سنن ابن ماجه**: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط ١؛ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شرح الآجرومية:** أحمد زيني دحلان، دار غراس، الكويت، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **شرح الآجرومية:** ابن عثيمين؛ محمد بن صالح، أم القرى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **شرح الآجرومية في علم العربية:** خفاجي؛ محمد عبد المنعم، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١؛ ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- **شرح الآجرومية في علم العربية:** السنهوري؛ عبد الله بن علي نور الدين (ت ٨٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: محمد خليل عبد العزيز (رسالة ماجستير)، دار السلام، ط ٢؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **شرح أبيات سيبويه:** السيرافي؛ أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٦٨هـ)، تحقيقه وقدم له: محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

- **شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب:** الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، مؤسسة البلاغ ـ لبنان، قدم له وخرج شواهده: عدنان محمد الطعمة، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** الأشموني، دار الفكر ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بيروت / لبنان.

- **شرح ابن عقيل:** ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شرح التسهيل لابن مالك:** ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **شرح التسهيل لابن مالك:** ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية.

- **شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو:** الأزهري؛ خالد بن عبد الله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه:** التفتازاني؛ سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي (ت ٧٩٣هـ)، التحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

- **شرح جمل الزجاجي:** ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق وضبط: أنيس تربوي، دار إحياء التراث العربي، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **شرح جمل الزجاجي:** ابن هشام؛ عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، دراسة وتحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شرح الحدود النحوية:** الفاكهي؛ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد: تحقيقه وقدمه: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب:** الرضي، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ١؛ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شــرح شــذور الذهب في معرفة كلام العرب:** ابن هشــام؛ عبد الله جمال الدين بن يوســف بن أحمد بن عبد الله بن هشــام الأنصــاري المصري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ٢٠٠٤م.

- **شــرح شــذور الذهب في معرفــة كلام العــرب:** الجوجــري: محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشــافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثــي، عمادة البحــث العلمــي بالجامعة الإســلامية، المدينة المنــورة، المملكة العربية الســعودية (أصل الكتاب: رســالة ماجســتير للمتحقيق)، ط ١؛ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

- **شــرح شــواهد الألفية لابن مالك:** المرادي؛ الحســن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشــر ـ بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠م.

- **شــرح شــواهد العيني:** الســيوطي؛ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، بتصحيحات وتعليقات: محمود ابن التلاميد الترك.

- **شرح العلامة الكفراوي:** الكفراوي، دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- **شــرح القصائد الطوال الجاهليات:** الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاســم (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد الســلام هارون، دار المعارف، ط ٤؛ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- **شــرح قطر الندى وبل الصدى:** ابن هشــام؛ أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشــام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **شــرح الكافية الشــافية:** ابن مالك؛ جمــال الدين أبو عبــد الله محمد بن

عبد الله بن مالك الطائي الجياني: تحقيقه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث.

- **شرح المعلقات السبع:** الزوزني؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين (ت ٤٨٦هـ)، دار الكتاب العربي، ط ٧؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **شرح المفصل:** ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

- **شرح المفصل:** ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ): تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد وآخرون، المكتبة التوقيفية.

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير:** الشلوبين؛ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، (ت ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢؛ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **شرح ملحة الإعراب:** الحريري؛ أبو القاسم بن علي بن محمد (ت ٥١٦هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- **شعر الأحوص الأنصاري،** جمعه وتحقيقه: عادل سليمان جمال، المكتبة العربية، القاهرة، عبارة عن رسالة نال بها المتحقيق درجة الماجستير من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤م.

- **شعر عبيد الله بن قيس الرقيات،** رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) وأبي جعفر محمد بن حبيب البصري، تحقيق ودراسة: إبراهيم عبد الرحمٰن ط ١؛ ١٩٧٧.

- **الشعر والشعراء:** ابن قتيبة؛ عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

- شـقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شـعراء عُمان: الخصيبي؛ محمد بن راشد بن خصيب؛ وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٤م.

- شـواهد التوضيح لمشـكلات الجامع الصحيح: ابن مالك؛ جمال الدين محمد بـن عبد الله الطائي، تحقيـق وتعليق: محمد فـؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د.ت).

- شواهد النحو النثرية: صالح أحمد مسفر الغامدي، تأصيل ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في النحو، إشـراف محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

- الصاحبي: ابن فارس؛ أبو الحسـين بن فارس بن زكريـاء، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مؤسسة المختار، ط ١؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

- الصحاح؛ تاج اللغـة وصحاح العربيـة: الجوهري؛ إسـماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط ٤؛ يناير ١٩٩٠م.

- صحيح البخاري: البخـاري؛ أبو عبد الله محمد بن إسـماعيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- طبقات الشعراء: ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، در المعارف، القاهرة ط ٤، (د.ت).

- طبقات فحول الشـعراء: الجمحي؛ محمد بن سلام (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، (د.ت).

- **ظاهرة الإعراب**: المطلبي؛ غالب فاضل، دار الكنوز، الأردن، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**: عمايرة؛ خليل أحمد، جامعة اليرموك، ١٩٨٥.

- **العقود الفضية في أصول الإباضية**: الحارثي؛ سالم بن حمد بن سليمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٣هـ/ ١٨٨٣م.

- **عُمان والديمقراطية الإسلامية**، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ - ١٩٧٠م)، غباش؛ حسين عبيد غانم، دار الجديد، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٩٩٧م.

- **عيون الأخبار**: ابن قتيبة؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

- **الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية**: الحسني؛ أبو العباس أحمد بن عجينة (ت ١٢٢٤هـ) تحقيق: عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **الفروق في اللغة**: العسكري؛ أبو هلال؛ الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: جمال عبد الغني مدغش، مؤسسة الرسالة، ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **فقه اللغة وسر العربية**: الثعالبي؛ أبو منصور عبد الملك بن محمد، تحقيق: أملين نسيب، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

- **الفواكه الجنية على متممة الجرومية**: الفاكهي؛ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. عماد علوان حسين العبادي، دار الصميعي، السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي؛ مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢؛ ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

- **القراءات الشاذة**: ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، ط ١؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

- **قلائد المرجان في أجوبة الشيخ العلامة أبي عبيد حمد بن عبيد السليمي**: السليمي؛ حمد بن عبيد، (رتبه وعلق عليه: الشيخ محمد بن راشد بن عزيز)، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- **الكامل في اللغة والأدب**: المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ): عارضه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- **الكتاب**: سيبويه؛ أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل ـ بيروت.

- **كتاب الأغاني**: الأصفهاني؛ أبو الفرج، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٣م.

- **كتاب أمالي ابن الحاجب**: ابن الحاجب؛ أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٨٩/١٤٠٩م.

- **كتاب الإملاء**: حسن والي، دار القلم، لبنان، (د.ت).

- **كتاب الجمل في النحو**: الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **كتاب الحروف:** أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، ط ٢، دار المشرق.

- **كتاب الرد على النحاة:** ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.

- **كتاب شذا العرف في فن الصرف:** الحملاوي؛ أحمد (ت ١٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب:** الفارسي؛ أبو علي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١؛ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **كتاب العمدة في نقد الشعر وتمحيصه:** ابن رشيق؛ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ) شرح وضبط: عفيف نايف حاطوم، دار صادر، بيروت، ط ٢؛ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- **كتاب العين:** الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد، تحقيق؛ الدكتور مهدي المخزومي وآخرون، مؤسسة الأعلى للمطبوعات ـ بيروت، ط ١؛ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **كتاب معاني الحروف:** أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).

- **كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:** محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **الكواكب الدرية شرح على متممة الآجرومية:** الأهدل؛ محمد بن عبد الله الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية:** الإسنوي؛ عبدالرحيم بن الحسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- **اللباب في علوم الكتاب:** ابن عادل؛ أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت / لبنان ـ ط١؛ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- **لسان العرب:** ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة.

- **اللمع في أصول الفقه:** الشيرازي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن علي، تحقيق: محيي الدين ديب ستو، دار الكلم الطيب، ط ٢؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **اللمع في العربية:** ابن جني؛ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط ٢؛ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **المبسوط في القراءات العشر:** أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، د.ت.

- **متممة الآجرومية:** محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١؛ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف:** ابن مالك؛ أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي، ضبط النص: أحمد محمد بن سعيد السعدي، مكتبة ابن القيم، ط ١، (د.ت).

- **متن الآجرومية:** الصنهاجي؛ محمد بن محمد بن داود (ت ٧٢٣هـ)، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٦م.

- **مجالس ثعلب**: ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحي (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط ٤؛ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **مجالس العلماء**: الزجاجي؛ أبو القاسم عبدالرحمٰن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣؛ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- **مجموع أشعار العرب** (مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج)، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق، بيروت، ط ١؛ ١٩٧٩م.

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: ابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.

- **المخصص**: بابن سيده ؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط ١؛ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

- **المدارس النحوية**: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

- **المدارس النحوية أسطورة وواقع**: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ١٩٨٧م.

- **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط ١؛ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي؛ عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **المسائل الحلبيات:** الفارسي؛ أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار المنارة، بيروت، ط ١؛ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **المسائل العسكرية:** أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد، المطبعة المدني، ط ١؛ ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

- **المصطلح البلاغي في معادلة شواهد التلخيص** لعبد الرحيم العباسي: محمد خليل الخلايلة، عالم الكتب الحديث، عمَّان، ٢٠٠م.

- **معاني القرآن:** الفراء؛ أبو زكرياء يحي بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط ٣؛ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **معاني القرآن وإعرابه:** الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم السري (ت ٢١١هـ)، دار الصحابة للتراث، تحقيق: عبد الغفور خليل وآخرون، ط ١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **معاني النحو:** د. فاضل صالح السمرائي، دار الفكر، ط ٤، ٢٠٠٩م، ١٤٣٠هـ.

- **معجم أعلام الإباضية** (قسم المشرق): الشيباني؛ سلطان بن مبارك وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط ١؛ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- **معجم البلدان:** الحموي؛ ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي.

- **معجم البلدان:** الحموي؛ ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط ١؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. (اعتمدت عليه في موضع واحد فقط).

- **معجم شعراء الإباضية** (قسم المشرق) من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري: السعدي؛ فهد بن علي بن هاشل، مكتبة الجيل الواعد؛ ط ١؛ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية** (قسم المشرق) من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري: السعدي؛ فهد بن علي بن هاشل، مكتبة الجيل الواعد؛ ط ١؛ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- **المعجم المفصل في الإملاء**: يمين؛ ناصيف؛ قواعد ونصوص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٤؛ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- **معجم القواعد الفقهية الإباضية**: آل هرموش؛ محمود مصطفى عبود، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (د.ت).

- **معرفة الصحابة**: الأصبهاني؛ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر ـ الرياض، ط ١؛ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام؛ أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ٢؛ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- **المفصل في علم العربية**: الزمخشري؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت ـ لبنان.

- **المفضليات**: المفضل الضبي (ت ١٧٨هـ)، عبد السلام هارون وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط ٧؛ (د.ت).

- المفيد في المدارس النحوية: إبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

- المقتضب: المبرد؛ أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق، محمد بن عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت، (د.ت). (النسخة المعتمدة).

- المقتضب: المبرد؛ أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق، محمد بن عبد الخالق عضيمة، مكتبة الثقافية الدينية، مصر، ط ١٣٩٩/٢هـ/١٩٧٩. (اعتمدت عليها في موضع واحد).

- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: **محيي الدين عبد الحميد**، دار الطلائع، مصر، ٢٠٠٤م.

- المنظومة النحوية: الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، وزارة التراث القومي والثقافة، ط ١؛ ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عُمان: الجهضمي؛ زيد بن سليمان بن عبد الله، ط ١٤٢٤ ٢هـ/ ٢٠٠٣م.

- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها **من طريق طيبة النشر**، محمد سالم محسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ٢؛ ١٣٨٩هـ/١٩٧٨م.

- المواهب السنية على الدرة البهية: السالمي؛ محمد بن عبد الله بن حميد، تحقيق: خليفة بن يحيى بن سعيد الجابري، مكتبة الجيل الواعد، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **الموطأ:** مالك بن أنس، تحقيق: محمود بن الجميل، ط ١؛ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- **النحو الوافي:** عباس حسن، آوند دانش، ط ١؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- **نزهة الألباب في طبقات الأدباء:** الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمٰن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس ـ بغداد، ط ٢؛ ١٩٧٠م.

- **نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة:** طلال علامة، دار الفكر اللبناني، ط ١؛ ١٩٩٢م.

- **نظرية الأصل والفرع:** حسن خميس الملخ، الشروق، ٢٠٠١م.

- **نهضة الأعيان بحرية عُمان:** السالمي؛ أبو بشير شيبة بن نور الدين عبد الله بن حميد، مكتبة التراث.

- **نهضة الأعيان بحرية عُمان:** السالمي؛ أبو بشير شيبة بن نور الدين عبد الله بن حميد: دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١؛ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية:** الشربيني محمد بن أحمد بن الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، تحقيق: سيد بن شلتوت الشافعي، دار المنهاج، ط ١؛ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمٰن

السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- **الوافي في شرح وبيان معاني متن الآجرومية في علم العربية**: أبو الريس؛ عبدالحميد بن خالد بن سرحان، دار غراس، ط ١؛ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- **وفيات الأعيان**، ابن خلكان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، التحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ط ١؛ ١٩٩٤م.

الرسائل الجامعية المطبوعة غير المشورة:

- **سيرة العلامة الشهيد التقي محمد بن سالم الرقيشي حياته وآثاره العلمية**: الحوسني؛ زاهر بن عبدالله بن هلال، أصل المادة: بحث تخرج قدم عام١٤٢٤/٢٠٠٣م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد العلوم الشرعية ـ سلطنة عُمان.

المخطوطات:

- **البحر الفائض على عقد أصول الفرائض**: الكندي؛ سليمان بن محمد بن أحمد، دراسة وتحقيق: السيفي؛ سليم بن ناصر بن سلطان، أصل المادة: بحث تخرج قدم عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حالياً) ـ سلطنة عُمان.

- **بداية الإمداد على غاية المراد**: الكندي؛ سليمان بن محمد بن أحمد، دراسة وتحقيق: الجحافي؛ حميد بن حمد بن سلطان، أصل المادة: بحث

تخرج قدم عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حالياً) ـ سلطنة عُمان.

- **التحفة السنية:** الكندي؛ محمد بن سليمان، مخطوط موجود في مكتبة السيد.

- **النور الوقاد على علم الرشاد:** الرقيشي؛ محمد بن سالم، دراسة وتحقيق: السيفي؛ محمد بن حمد بن سعد، أصل المادة: بحث تخرج قدم عام١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية بمعهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حالياً) ـ سلطنة عُمان.

المقابلات الشخصية:

- **السيابي:** أحمد بن سعود؛ الأمين العام لمكتب الإفتاء.

- تاريخ المقابلة: ٨/ جمادى الثانية/١٤٣٠هـ، الموافق: ٢/٦/٢٠٠٩م.

المكالمات الهاتفية:

- **البشري:** حمد بن محمد بن ناصر البشري أحد أحفاد أبناء عمومة الناسخ، **يوم الأحد**؛ الساعة ١٠: ١٢ ظهراً، **تأريخ:** ٢١/٢/٢٠١٠م.

- **الكندي:** سليمان بن سيف بن سعود بن سليمان بن محمد، **تاريخ:** ٢٢/٢/٢٠١٠م، الساعة: ٣٥: ٥ مساء.

فهارس الكتاب

فهـرس الشواهد القرانية

العدد	الآية	السورة	الآية	الصفحة
١	﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾	البقرة	١٩	١١٠
٢	﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾	البقرة	٧٤	١١٠
٣	﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾	البقرة	١٨٨	٩٨
٤	﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾	البقرة	١٩٧	٩٩
٥	﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾	البقرة	٢٢٦	١١١
٦	﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾	البقرة	٢٣٣	١٠١
٧	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾	البقرة	٢٨٦	٩٨
٨	﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾	أل عمران	٨	٩٨
٩	﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾	النساء	٢٨	١٠١
١٠	﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾	النساء	٧١	١٠٧
١١	﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	النساء	١٢٣	١٠٠
١٢	﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾	النساء	١٢٧	١٠٦
١٣	﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	النساء	١٣٧	٩٥
١٤	﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾	المائدة	٦	٩١
١٥	﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	الأنعام	١٦٠	١٠٠
١٦	﴿لَن تَرَىٰنِى﴾	الأعراف	١٤٣	٦٨
١٧	﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾	الأعراف	١٥١	١٠٩

العدد	الآية	السورة	الآية	الصفحة
١٨	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾	الأنفال	٣٣	٩٥
١٩	﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾	الأنفال	٣٨	٩٩
٢٠	﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾	هود	٤٤	١٠١
٢١	﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾	هود	١١٨	١٠٣
٢٢	﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾	يوسف	٢٩	١٠٩
٢٣	﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾	يوسف	٣٢	٩٣
٢٤	﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾	يوسف	٣٩	١٠٩
٢٥	﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾	الحجر	٣٠	١٠٤
٢٦	﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾	النحل	٨١	١٠٢
٢٧	﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا﴾	الإسراء	٢٣	٩٨
٢٨	﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾	الإسراء	٣٢	٩٨
٢٩	﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ﴾	الإسراء	١١٠	١٠٠
٣٠	﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ﴾	الكهف	٣٤	٤٨٧
٣١	﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ﴾	مريم	٢٦	٩٢
٣٢	﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾	مريم	٣١	١٠٣
٣٣	﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾	مريم	٦٠، ٦١	١٠٥
٣٤	﴿كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا﴾	طه	٤٠	٩٤
٣٥	﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾	طه	٨١	٩٦

العدد	الآية	السورة	الآية	الصفحة
٣٦	﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	طه	٩١	٩٥
٣٧	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾	المؤمنون	٤٠	٥٠٠
٣٨	﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	النور	٢	١٠٥
٣٩	﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	النور	٤	١٠٥
٤٠	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	الروم	١٧	١٠٣
٤١	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الروم	٤٧	١٠٤
٤٢	﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾	سبأ	٣٣	١١١
٤٣	﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾	يس	٥٩	١٠٧
٤٤	﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾	ص	٨	٩٦
٤٥	﴿يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾	الزمر	٥٦	١١٠
٤٦	﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	الزخرف	٧٧	٩٨
٤٧	﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾	الحديد	٢٣	٩٤
٤٨	﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	الطلاق	٤	٩٣
٤٩	﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	الطلاق	٧	٩٧
٥٠	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر	١٢	١٠٨
٥١	﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾	الإنسان	٧	١٠٦
٥٢	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾	الإنسان	٢٠	١٠٧
٥٣	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	الشرح	١	٩٧
٥٤	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾	الفيل	١	٩٧

فهرس الشواهد الحديثية

العدد	الحديث	الصفحة
١	يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ	٣٥٨
٢	صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ قاعِداً، وصلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً	٤٨١

فهرس الشواهد الشعرية

العدد	البيت		البحر	الصفحة
١	فجَاءَتْ به سبطَ العِظامِ كأنَّمَا	عِمَامَتُهُ بيـنَ الرِّجـالِ لِوَاءُ	الطويل	١٣٤
٢	زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ	[إنَّمَا الشَّـيْخُ مَنْ يَدِبُّ دبِيبَا]	الخفيف	١٢٨
٣	ألا لَيْتَ الشَّـبابَ يَعُودُ يَوْماً	فَأخبـرَه بِمَا فعلَ المشِـيبُ	الوافر	١١٩
٤	رَحِـمَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُوهَـا	بِسَجِسْـتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ	الخفيف	١٣٢
٥	ليْتَ وهـلْ يَنْفَعُ شـيئاً ليتُ	ليتَ شَـبَاباً بُوعَ فَاشْـترَيْتُ	الرجز	١٢٦
٦	لا لا أبـوحُ بحبِ بثنـةَ إنَّهَا	أخذتْ عليّ مواثقـاً وعهُودَا	الكامل	١٣١
٧	رأيْـتُ اللهَ أكْبـرَ كلِّ شـيءٍ	محاولـةً وأكثرَهُـمْ جُنُـودَا	الوافر	١٢٨
٨	دُرِيتَ الوفيّ العهدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ	[فإنَّ اغتِبَاطـاً بالوفاءِ حَمِيدُ]	الطويل	١٢٩
٩	ولا يكونُ اسـمُ زمـانٍ خبَرا	عـن جثَّـةٍ وإنْ يُفِـدْ فأخْبِرَا	الرجز	٨٢
١٠	[أعوذُ برَبِ العَرْشِ مِنْ فئةٍ بَغَتْ عليَّ]	فمَـا لـي عَـونٌ إلاهُ ناصرُ	الطويل	١٣٣
١١	وأخبرُوا بظرفٍ أو بحرفِ جرّ	ناوينَ معنى كائنٍ أو اسـتقرّ	الرجز	٨٢
١٢	ببذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى	وكونُـكَ إيَّـاهُ عليْكَ يَسِـيْر	الطويل	١٣٠
١٣	فأيْنَ إلـى أيْنَ النَّجَـاةُ ببغلتي	أتاكِ أتاكِ اللّاحقون احْبِس احْبِسِ	الطويل	١٣٠
١٤	حِيكَـتْ على نِيرَيْـنِ إذ تُحَاكُ	تَختبِـطُ الشَّـوْكَ ولا تُشَـاكُ	الرجز	١٢٦
١٥	فأرسـلَهَا العِراكَ ولـم يَذُدهَا	[ولم يُشْـفِقْ علَى نَغَصِ الدَّخَالِ]	الوافر	١٣٤
١٦	وَليلٍ كمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدولَهُ	علـيَّ بأَنْواعِ الْهمُـومِ ليبْتَلي	الطويل	١٤٠
١٧	ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ	فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ، إنَّكَ مُرْجِلِي	الطويل	١١٨
١٨	[إذَا النَّعْجَةُ الأذْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ]	فأيَّانَ ما تَعْدِلْ بهـا الرِّيحُ تَنْزِلِ	الطويل	١٢٢
١٩	[ضَيَّعْتُ نَفْسِـيَ في إبْعَادِيَ الأمَلَا]	ومَا ارعويتُ وشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلا	البسيط	١٣٦
٢٠	أَغَـرَّكِ مِنِّـي أَنَّ حُبَّـكِ قَاتِلِـي	وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ	الطويل	١٢٠

العدد	البيت		البحر	الصفحة
٢١	حَسِبْتُ التُّقَى والْجُوْدَ خَيرَ تِجَارَةٍ	رَبَاْحاً إذَا مَا المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلاً	الطويل	١٢٧
٢٢	رَسْـمِ دارٍ وَقَفْـتُ فـي طَلَلِـهْ	كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهِ	الخفيف	١٤٢
٢٣	[وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى]	وَإِذَا تُصِبْـكَ خَصَاصَـةٌ فَتَجَمَّـلِ	الكامل	١٢٤
٢٤	مُرْ وادعُ وانهَ وسلْ وأعرِضْ لحضِهم	تمنَّ وارجَ كـذاك النفيُ، قدْ كَمُلا	البسيط	٣٢١
٢٥	اِجمعْ وزِنْ عـادلاً أنِّثْ بمعرفةٍ	ركِّبْ وزِدْ عُجمـةً، فالوصفُ قد كمُلا	البسيط	٢٧٥
٢٦	فَمِثْلِكِ حُبلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ	فألهيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائـمِ مُحْوِلِ	الطويل	١٤١
٢٧	سَـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عليْهَا	وَلَيْسَ عَليْكَ يا مطرُ السَّلامُ	الوافر	١٣٧
٢٨	وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ	وأُعرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئِيْمِ تَكَرُّمَا	الطويل	١٣٩
٢٩	عَلِمتُكَ الباذِلَ المعروفَ فَانْبَعَثَتْ	إليْكَ بِي واجَفَاتُ الشَّـوْقِ وَالألَمِ	البسيط	١٢٩
٣٠	بل مهمهٍ قطعتُ بعدَ مهمهِ	[أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلِينَ العُمَّهِ]	الرجز	١٤١
٣١	لَقِـي ابْنِـي أخَوَيْـهِ خَائِفاً	مُنجِدَيْـهِ فَأَصَابُـوا مَغْنَمـاً	المديد	١٣٣
٣٢	يَلُومُونَنِي في اشترَاءِ النَّخِيلِ	أهْـلـي فَـكـلُّـهُـمُ ألْـومُ	المتقارب	١٢٥
٣٣	كَمْ مِنْ عائـبٍ قولاً صحيحاً	وآفتُـهُ مـن الفَهمِ السَّـقيم	الوافر	٥٤٤
٣٤	حيثُمَا تستقِمْ يُقدِّرْ لكَ اللـه	نَجَاحـاً فـي غَابـرِ الأزْمَانِ	الخفيف	١٢٣
٣٥	[رأيْتُكَ لمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ]	وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عن عمرو	الطويل	١٣٥
٣٦	أنا ابْـنُ جَلَا وطَـلَّاعُ الثَّنَايَا	مَتَى أضعِ العِمَامَـةَ تَعْرِفُونِي	الوافر	١٢١
٣٧	ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقَالَتْ	يَا عَديًّا لَقَدْ وَقَتْـكَ الأوَاقِي	الخفيف	١٣٨
٣٨	وإنَّكَ إذْ ما تأتِ ما أنتَ آمِرٌ	به تُلفِ مَـنْ إياهُ تأمـرُ آتيَا	الطويل	١٢٠

فهرس الشواهد النثرية

فهرس الأعـلام

العدد	الأعلام	الصفحة
١٤	المبرد	١٣٦، ١٦٩، ١٩٠، ١٩٥، ٢١٢، ٢١٤
١٥	امرؤ القيس	١١٨، ١٢٠، ١٤٠، ١٤١
١٦	المصنف	٥٦، ٦١، ٦٢، ٨١، ٩٢، ٩٧، ٩٩، ١٠٨، ١٢٤، ١٣١، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧١، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٣٠
١٧	ابن هشام	٧٩, ٩٠, ٩٢, ٩٣, ٩٤, ٩٥, ٩٦, ٩٧, ٩٨, ٩٩, ١٠٠, ١٠٥, ١٠٧, ١٠٨, ١٠٩, ١١٠, ١١١, ١١٢, ١١٤, ١١٥, ١١٧, ١١٨, ١٢٤, ١٣١, ١٣٦, ١٣٩, ١٤٢, ١٤٨, ١٨٠, ١٩٥, ٢٠٩, ٢١١, ٢١٥

فهرس الأماكـــن

الفهـــرس

الفصل الثالث: وصف المخطوط

الباب الثاني: تحقيق الكتاب

محمد رسول الله